تقرير التعذيب

وثائق برنامج
التعذيب الأمريكي
بعد أحداث 11 سبتمبر

نقلته إلى العربية

منار الشهابي

لاري سيمز

العبيكان
obekan

تقرير التَّعذيب

وثائق برنامج التَّعذيب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر

لاري سيمز

نقلته إلى العربية
منار إبراهيم الشهابي

العبيكان
Obeikan

Original Title
The Torture Report
What The Documents Say About America's Post-9/11 Torture Program

Author:
Larry Siems
Copyright © 2011 Larry Siems

ISBN-13: 978-1-935928-55-3
All rights reserved. Authorized translation from the English language edition
Published by **OR Books, New York (U.S.A) and London (U.K.)**
حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع أو آر بوكس. المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

© العبيكان 2015 ـ 1436

ح
شركة العبيكان للتعليم، 1437هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
سيمس، لاري
تقرير التعذيب وثائق برنامج التعذيب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر/ لاري سيمس؛ منار الشهابي - الرياض 1437 هـ
544 ص؛ 16.5× 24 سم
ردمك: 9 - 936 - 503 - 603 - 978
1- أحداث نيويورك و واشنطن (2001/9/11). أ. أور (مؤلف مشارك) ب. الشهابي، منار (مترجم) ج. العنوان
ديوي: 973,93 رقم الإيداع: 4812 / 1437

الطبعة العربية الأولى 1438هـ - 2017م

الناشر العبيكان للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: **4808654** فاكس: **4808095** ص.ب: **67622** الرياض **11517**

موقعنا على الإنترنت
www.obeikanpublishing.com
كتبنا على جوجل Google play
https://t.co/8r2O53H3B3

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: **4808654** - فاكس: **4889023** ص. ب: **62807** الرياض **11595**

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكيـة، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

المحتويات

المقدمة.. 5
ملاحظات على النص وكلمة شكر 31

الفصل الأول
تجارب وكالة المخابرات المركزية (السي. آي. إيه)............................35
الأصول 35
مواقع سوداء، وأكاذيب، وأشرطة فيديو 76

الفصل الثاني
مخطط بونزي.. 123
المخطط.. 123
القصة تتكشَّف: خوسيه باديلا 165
الحكاية تتكشف:بنيام محمد وأبو زبيدة.. 188
المعتقل مرتبط بالقاعدة أو بطالبان 189
أبو زبيدة.. 237

الفصل الثالث
مخبر معركة البنتاغون 247
مشروع خاص 247
أوامر التقدم.. 280
انحراف القوة 364
نهاية اللعبة 423
محمد القحطاني 441
ابن الشيخ الليبي.. 449

الاختصارات

الاختصارات التي ترمز إلى الأسماء 453
ملاحظات 465
الفصل الأول........ 465
الفصل الثاني........ 482
الفصل الثالث 499

عيِّنة من الوثائق 525

المقدمة

وقفتُ في العيد الماضي، مع طلَّاب كليَّة الحقوق في تشارلستون، عند تقاطع الطُّرق المعروف بـ (الزَّوايا الأربع للقانون)؛ منتظرًا معرفة المكان الذي سيستمع فيه القاضي الفدراليُّ إلى إحدى القضايا القانونيَّة، التي ما زالت قائمةً ضدَّ من نظَّم تعذيب السُّجناء في أثناء حرب بلدنا على الإرهاب.

كان صباح يوم ريفيٍّ منعش مبشِّر بقدوم الرَّبيع، وقد حال انقطاع الطَّاقة غير المحتمل دون أن يُدخِل القاضي ريتشارد جيرغل Richard Gergel الطلَّابَ -الموجودين بناءً على دعوته- إلى قاعة المحكمة؛ حيث كان ثيرغود مارشال Thurgood Marshall يناقش القضايا الخمس الأولى التي أدَّت إلى قرار المحكمة العليا، بشأن القضيَّة التي رفعها براون Brown ضدَّ مجلس التَّربية والتَّعليم، بيد أنَّه ما من أحد أَوْلى اهتمامًا بذاك التَّأخير.

كان الطلَّاب يتراسلون بوساطة الهواتف الجوالة، ويعزِّزون خططهم لذلك المساء الذي تنحدر فيه الشَّمس متثاقلةً؛ ربَّما كان لدى المُدَّعي الذي قضى عقدًا من الزَّمن؛ من أجل هذا اليوم شيء ما يريد قوله حول الانتظار؛ ولكنَّ السِّجن الفدراليَّ الفظيع في كولورادو كان قد أقفل عليه على بعد ألفي ميل.

لقد سافرتُ جوًّا إلى كارولاينا الجنوبيَّة للاستماع إلى هذه القضيَّة ذلك الصَّباح؛ لأنَّني قضيت ثمانية عشر شهرًا أبحث في تقرير التَّعذيب، وقد جئت لأفهم ما إذا كانت خطَّة بونزي ponzi للتَّعذيب جزءًا ممَّا تحمَّله خوسيه باديلا Jose Padilla مدَّة ثلاث سنوات ونصف، في القاعدة البحريَّة الأمريكيَّة التي تبعد بضعة أميال عن المكان الذي نحن فيه.

كان من المفترض أن يحوك كلٌّ من باديلا، وأبي زبيدة، وبنيام محمَّد -أحد سكان بريطانيا- مؤامرةً تهدف إلى تفجير قنبلة قذرة في إحدى كبريات المدن الأمريكيَّة؛ ولكنَّ أولئك الثَّلاثة كانوا قد عُذِّبوا الواحد تلو الآخر تعذيبًا ممنهجًا؛ حيث عُذِّب أبو زبيدة في سجن سريٍّ

من سجون السي. آي. إيه في تايلاند، وعُذِّب محمَّد على أيدي مُعذِّبين بالوكالة في المغرب، وعلى أيدي عملاء أمريكيين في باكستان وأفغانستان، أمَّا باديلا فقد عُذِّب في سجن على سفينة من سفن أسطول تشارلستون Charleston الأمريكيِّ؛ وكلَّما زادت معاملتهم سوءًا ازدادت خططهم غرابةً وخيالًا.

لم تكن حكايتهم حكاية هجوم أُحبط؛ وإنَّما هي حكاية التَّعذيب الذي يُولِّد تعذيبًا آخر في بداية الأمر؛ ذلك لأنَّ المعلومات السَّيئة التي ابْتُكرت في أثناء التَّعذيب، أسفرت عن مزيد من التَّعذيب، وعن معلومات مختلفة أخيرًا، وأنَّ المحقِّقين لم يسعوا لإحباط المؤامرات؛ بل لخلق حالات وقضايا يعلِّلون بفضلها اعتقال أولئك الذين عُذِّبوا؛ من أجل تبرير الإساءة إليهم.

ليس تعذيب النَّاس هو ما يهم، إذ ينصُّ الميثاق المناهض للتَّعذيب، وغير ذلك من المعاملات والعقوبات اللَّاإنسانية والمهينة، على ما يأتي:

> «لا يمكن أن تكون الظُّروف الاستثنائيَّة مهما كانت، سواء أظروف دولة كانت، أم ظروف حرب، أم تهديدًا بحرب، ذريعةً لممارسة التعذيب».

وبموجب هذا الميثاق الذي أجازته الولايات المتَّحدة في عام 1994م، وأدخلته في قوانين محلِّية مختلفة، فإنَّه يُخضِع أولئك الذين يقومون بالتَّعذيب، أو يشاركون فيه إلى حكم جنائيٍّ مهما كانوا يظنون أنَّهم فاعلون، وأنَّ من يُعذَّبُ كائنًا من كان، فإنَّ له الحقَّ في التَّعويض العادل، لقد مارس المواطن الأمريكيُّ باديلا حقَّه في مقاضاة وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد، والمستشار العام الأسبق لوزارة الدِّفاع وليام جيم هاينيس، وخمسة من المسؤولين العسكريِّين على دولار واحد، لقاء أضرار لحقت به؛ بسبب إساءة معاملته في السِّجن المجاور.

من الصَّعب ألَّا يشعر المرء بالأمل في ذلك الصَّباح غير العاديِّ؛ لأنَّ محكمةً أمريكيَّةً تأخذ على عاتقها مسؤوليَّاتنا الوطنيَّة بموجب القوانين التي تحظر التَّعذيب، حتى إنَّ قاضي منطقة الولايات المتَّحدة، ماريسيا كوك Marcia Cooke، التي ترأست محاكمة باديلا الجنائيَّة بتهم

ليس لها علاقة بمؤامرات الهجوم على الولايات المتَّحدة، وهي التي تعلم بسجل معاملته السريِّ في السِّجن، قد أشارت في هامش أحد قراراتها قائلةً:

«إنَّ السَّيِّد باديلا حرٌّ في أن يبدأ خطوة بيفنز Bevins؛ من أجل أن يطالب بأضرار ماليَّة، أو أيِّ شكل من أشكال التعويضات التي يحق له متابعتها».

سرعان ما خبا التفاؤل؛ ذلك لأنَّ سلطة قاعة محكمة تشارلستون الفدراليَّة القديمة لا يمكنها استرجاع ذلك النَّوع من القاعات العامَّة التي وقف فيها تريسي Tracy، أو ستيوارت Stewart، أو بك Peck؛ كي يدافعوا عن الذين أهينوا من قِبَل متغطرسي ذلك الزَّمن ومتزمِّتيه.

لقد جلسنا بدلًا من ذلك في قاعة محكمة جدرانها مكسوَّة بخشب أشقر في ملحق مركز هولينغز Hollings القضائيِّ عند الزَّاوية، حيث يحتشد طلَّاب كليَّة الحقوق في الصُّفوف الثَّلاثة من الصَّالة، واصطفَّ وراءنا كثيرٌ من محامي الدِّفاع عن المتَّهمين أمثال رامسفيلد، وغيره، حتى إنَّ القاضي جيرغل Gergel حين جلس في مقعده، دعا الذين لم يجدوا مقاعد لهم عند منصَّة الدِّفاع؛ ليجلسوا في حجرة المحلِّفين، إلّا أنَّ حضورهم كان ذا أثر ضعيف في تعزيز الانطباع حول ما إذا كانت ادِّعاءات باديلا ستحظى باستماع عادل.

يدرك الجميع أنَّ التَّحدِّيات تنشأ لديهم عندما تتقاطع الحريَّة مع الأمن؛ لكي يقوموا بعملية الفرز؛ ولهذا جئنا اليوم باذلين قصارى جهودنا للقيام بهذه العمليَّة .

بدأ القاضي جيرغل بالحديث- كما فعل مرارًا ذلك الصَّباح- الذي يصبُّ لصالح الطلّاب، فقد أعدَّ سلسلةً من الأسئلة التي تشير إلى أنَّ قدرًا كبيرًا من الفرز قد أُنجِز عندما نهض بريغ باومان Breg Bowman محامي الدِّفاع عن هاينيس؛ ليناقش اقتراح المتَّهمين بوقف القضيَّة؛ كان الاقتراح أن يتوقَّف محامي الدِّفاع، فيما إذا كان القاضي كوك قد اقترح أنَّ باديلا يستطيع مقاضاة معذبيه بموجب قضيَّة بيفنز، ضدَّ ستَّة من ضبَّاط الشُّرطة في جهاز مكافحة المخدرات، وهي سابقة للمحكمة العليا جرت عام 1971م، ومن شأنها أن تُوطِّد حقَّ أيِّ

شخص في أن يُحمِّل الضبَّاط الفدراليِّين مسؤوليَّة انتهاك الحقِّ الدُّستوريِّ، حتى إنَّ المسؤولين ما زالوا يدَّعون الحصانة فيما يخصُّ أعمالهم.

لقد سأل جيرغل المحامي باومان Bowman:

هل من عوامل خاصَّة تدعو إلى الوقوف ضدَّ اعتراف المحكمة بثبوت قضيَّة بيفنز هنا؟

ثم أكمل حديثه قائلًا:

إنَّ بعض من تجادل لصالحهم وبالنِّيابة عنهم كانوا في القوات المسلَّحة، يطيعون ما يعتقدون أنَّه أمر رئاسيٌّ، أليس ذلك صحيحًا؟

و أضاف متسائلًا :

وأُعطِي له الحقُّ بالاعتراض على اعتقاله، وفقًا لقانون حقِّ المتَّهم المطالبة بالتَّحقيق في قانونيَّة حبسه، أليس هذا صحيحًا أيضًا؟

منذ زمن ليس بعيدًا كان المستشار المحليُّ لباديلا يميل إلى ابن ويزنر Ben Wizner، المحامي الرئيس للاتحاد الأمريكيِّ للحقوق المدنيَّة، في أثناء مناقشة قضيَّة باديلا، يُتمتم:

لا أدري ما الذي يحدث، ولا يمكن أن يكون هذا.

وعندما اعتلى ويزنر المنصَّة قال مخاطبًا المحكمة:

يبدو أنَّ عملي قد فُصِّل من أجلي.

قال جيرغل معترفًا:

نعم.

افتتح ويزنر كلامه بقوله:

«ليس أكبر صفاقةً من الإساءة الوحشيَّة للمواطنين الأمريكيِّين، واعتقالهم في حبس انفراديٍّ في سجن أمريكيٍّ، إنَّه عمل غير دستوريٍّ، ويقع ضمن مبادئ بيفنز، وهذا هو السَّبب الحقيقيُّ الذي جعل الحكومة الأمريكيَّة تنقله إلى

معتزل في جناح خالٍ من سجن تشارلستون، وقد فعلوا ذلك؛ من أجل أن يمنعوا المحامين، والمحاكم من التَّدخل في تحقيقاتهم الشرِّيرة على مدى سنوات طويلة، بالإضافة إلى أنَّهم فعلوا ذلك للإعداد لمثل هذا اليوم الذي كانوا يعلمون أنَّه آتٍ لا محالة، يوم تدعوهم الضَّحيَّة للحساب في محكمة قانونيَّة، وأنَّ حرمان خوسيه باديلا أيَّ علاج، أو حرمان هؤلاء المتَّهمين الحصول على الحصانة، يُعدُّ مكافأةً لهم على جهودهم المتعمَّدة».

دحض ويزنر في خمس وأربعين دقيقة الادِّعاءات القائلة: إنَّ المحاكم لا شأن لها بمراجعة قضيَّة باديلا، وإنَّ رامسفيلد، وهاينيس، والمتَّهمين الآخرين معهما لا يمكن تجريمهم بأعمال وصفها محامو إدارة بوش بأنَّها قانونيَّة.

ضغط جيرغل على ويزنر؛ لكي يشير إلى قضيَّة حسمتها المحكمة، وهي أنَّ المسؤولين الحكوميِّين لا يمكن أنْ يعامِلوا من صُنِّفوا رئاسيًّا أنَّهم مقاتلون أعداء، كما فعلوا مع باديلا.

اعترف ويزنر بعدم حدوث سابقة تدلُّ على ذلك، ولكنَّه أضاف قائلًا:

«لم يصدر عن المحكمة العليا، أو عن أيِّ محكمة أخرى قضيَّة تقول: إنَّ المتَّهمين، أو وكلاءهم لا يستطيعون دخول زنزانة السَّيِّد باديلا، أو إنَّه ضُرِب فعلًا حتى الموت، ولديَّ أمل في أن نتَّفق جميعًا على أنَّه لو ضُرِب المقاتلُ العدوُّ المتَّهمُ حتى الموت في زنزانته، فإنَّه لا رأي يمنح -ولو جزئيًّا- حصانةً لمثل هذا السُّلوك؛ لذا فإنَّ تسمية المواطن الأمريكيِّ المقاتل عدوًّا، هو ببساطة أمرٌ مستجدٌّ، وإنَّ اتِّخاذ الحرمان لشخص ما ذريعةً من أجل كشف الحقيقة يعدُّ سلوكًا مستحدثًا، خاصة إذا كان حرمانَ الدِّفء والنُّور، والتَّلاعب بدرجات الحرارة، وتهديده بالموت، وحقنه بالمخدَّرات، وضخَّ الغازات السَّامة في زنزانته، وإبقاءه معزولًا مدَّة سنتين، أو أكثر من دون أن يتَّصل بأسرته، وقد وصفت المحكمة العليا هذا الحرمان بأنَّه صدمة للضَّمير؛ كذلك فإنَّ هذا السلوك يتجاوز الحدود، فلا يُعقل

أن يقبل أيُّ مسؤول عاقل، أن يعامل المواطن الأمريكيَّ في أيِّ سجن أمريكيٍّ بمثل هذا السلوك».

وفي نهاية مناقشة ويزنر، افترض جيرغل أنَّ إجراء المحاكمة في قضيَّة باديلا ربما يثقل كاهل الجيش، ويُعرِّض الأسرار القوميَّة لخطر الإفشاء، ولكنَّ إثارة هذه القضيَّة قد أسفرت عن تثبيط عزيمة خلفاء رامسفيلد، وهاينيس عن القيام بإساءة مماثلة للسُّجناء، إذ قال ويزنر: «إنَّ لديَّ أملًا أكيدًا أن يكون ما قلتموه يا صاحب السعادة صحيحًا، ولكنَّني لا أملك التَّأكيد الكافي لمتابعة العلاج القانونيِّ لأيِّ مواطن أمريكيٍّ يخضع للتَّعذيب، أو لسوء معاملة غير مسبوقين في مكان ليس بعيدًا عن قاعة المحكمة هذه، وأظن أنَّ من حقِّه أن يتمتَّع بالعلاج القانونيِّ الذي يسعى إليه في هذه القضيَّة».

كان لديَّ انطباع بأنَّه لو وضع جيرغل في تلك اللَّحظة قراره بأيدي العدد الكبير من محامي الدِّفاع الذين يشغلون حجرة المُحلِّفين، لاستطاع باديلا أن يقنع النَّاس بدعمه وتأييده؛ حتى إنَّ بعضهم ألمحوا إلى عبور قاعة المحكمة؛ من أجل تهنئة ويزنر بعد جلسة الاستماع.

بعد ثلاثة أيَّام أوقف جيرغل القضيَّة؛ حيث كتب رأيه قائلًا:

«إنَّ وصف باديلا مقاتلًا عدوًّا، واعتقاله في حبس انفراديٍّ، يشمل أكثر قضايا الأمن القوميِّ، وقضايا الشُّؤون الخارجيَّة، والشُّؤون العسكريَّة عمقًا وحساسيَّةً، وليس من مهمَّة هذه المحكمة التي يجلس أعضاؤها بارتياح في مبنى المحكمة الفدراليَّة، بعد ما يقارب تسع سنوات من هذه الأحداث، تقييم ما إذا كانت السِّياسة حكيمةً، أو أنَّ المعلومات الاستخباريَّة كانت دقيقةً، وإنَّ السماح برفع قضيَّة بيفنز، والإصرار على إجراء المحاكمة، أو التردُّد في إسداء المشورة بشأن بعض العوامل الخاصَّة، يورِّط المحكمة في قضايا كان من الطَّبيعيِّ أن تُحفظ للفرع التَّنفيذيِّ، كتلك الَّتي لها صلة بالأمن القوميِّ والاستخبارات، فضلًا عن أنَّ إجراء محاكمة في كلِّ قضيَّة لذاتها يُعدُّ مشهدًا دوليًّا مع باديلا الإرهابيِّ المدان، وهو يستدعي القادة الأمريكيِّين الحاليِّين، والسَّابقين إلى المحكمة للإجابة عن اتِّهاماته، وإنَّ ذلك لا يمكن حدوثه أبدًا؛ حتى لو

استمرت القضيَّة، مع كون رامسفيلد، وهاينيس، والمتَّهمون معهما متمتِّعين بالحصانة بشأن ما قاموا به؛ لأنَّ الخطوط السَّاطعة التي تؤكد حقَّ باديلا المسمَّى عدوًّا بألّا يُعذَّب، لم تكن واضحةً عندما اعتقلته وزارة الدِّفاع آنذاك، وأنَّ القول: إنَّ مجال حقوق باديلا القانونيَّة، وطبيعتها لم يُحدَّد في ذلك الوقت إنَّما يُعدُّ قولًا ضعيفًا مشكوكًا فيه؛ لأنَّ المحكمة وجدت أنَّه لم تتأكّد معاملة باديلا بصورة واضحة بوصفه مقاتلًا عدوًّا، بما في ذلك التَّحقيقات التي أجريت معه عندما اعتقل، ولم تثبت أنَّها كانت انتهاكًا للقانون».

❋ ❋ ❋

في ما يأتي ما علمته من كتابة تقرير التعذيب TheTortureReport.org الذي نشر إلكترونيًّا على حلقات ثم في كتاب بعد ذلك. لقد خالف معظم أعضاء إدارة بوش الكبار حتى أعلى الرُّتب، بما في ذلك رئيس القوانين الدَّوْليَّة، والمحلِّيَّة التي تحظر التَّعذيب والمعاملة القاسية، واللَّاإنسانيَّة، والمهينة.

والأسوأ من ذلك أنَّ لهم أتباعًا في الجهاز العسكريِّ، وأجهزة المخابرات المدنيَّة كانوا قد اخترقوا هذه القوانين، جرَّاء توجيهاتهم، عندما رفض مجموع الرجال والنِّساء القيام بانتهاك المحرَّمات حين طُلِب منهم ذلك؛ لأنَّهم أدركوا، ربَّما، أنَّهم سوف يتعرَّضون في المستقبل للمحاكمة بسبب ارتكابهم أعمال التَّعذيب، كما حصل منذ البداية في السي. آي. إيه، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، والقوَّات المسلَّحة، حيث تظاهر هؤلاء المسؤولون الكبار على أنَّهم يعيدون كتابة القانون، حين طرحوا آراء قانونيَّةً وعدوا بأنَّها سوف تحمي أولئك الذين يسيئون المعاملة حين المثول أمام المحاكم؛ ولذا فإنه يتطلَّب حظر التَّعذيب، وقد قيل للمعتقلين في جميع أنحاء العالم: «إنَّ القانون قد تغيَّر، وإنَّ الأحكام لم تَعُدْ تطبَّق».

لكنَّهم مارسوا التَّعذيب على سجناء في القواعد العسكريَّة، ومراكز الاعتقال في أفغانستان، والعراق، وغوانتانامو، وفي القواعد البحريَّة الأمريكيَّة على التُّراب الأمريكيِّ؛ وعذَّبوا آخرين في سجون السي. آي. إيه السرِّيَّة التي أقيمت في أنحاء الكرة الأرضيَّة كلِّها خصِّيصًا لإرهاب

السُّجناء، وأرسلوا مزيدًا منهم إلى بلدان مشهورة بأنظمتها المسيئة، وطلبوا منهم تعذيب الذين أرسلوا إليهم، وعندما وصل الجلَّادون الذين يقومون بالتَّعذيب إلى درجة لم يعد لديهم مزيدًا من ألوان التَّعذيب، أمرتهم واشنطن مرَّتين على الأقل بضرورة زيادة قسوة التَّعذيب على السُّجناء.

لقد عذَّبوا أناسًا أبرياء اتُّهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب، ولكنَّهم حطَّموا كل فرصة لمقاضاتهم؛ بسبب التَّعذيب، وعذَّبوا الأبرياء مع المذنبين على حدٍّ سواء، وكذلك عذَّبوا أناسًا على أساس معلومات انتُزِعت من أناس تعرَّضوا للتَّعذيب، كما حصل مع خوسيه باديلا، وبنيام محمد، وأبي زبيدة؛ لقد عذَّبوهم من أجل الحصول على معلومات محدَّدة كانوا يريدونها، كما حصل مع المعتقلين الذين ضُغِط عليهم من أجل الاعتراف بثبوت صلات بين صدَّام حسين والقاعدة؛ وعذَّبوهم من أجل إخفاء أخطائهم، كما فعلوا عندما استخدموا بيانات صدرت بالقوَّة القسريَّة عن معتقلين في غوانتانامو؛ لإقامة قضايا، ودعاوى ضد زملائهم المعتقلين، حيث لم يكن في المقام الأوَّل ما يوجب اعتقالهم، وقد عذبوا أناسًا من أجل تحطيمهم، ليس إلَّا، وكذلك تآمروا؛ لتغطية جرائمهم منذ البداية في أماكن سرِّية، وأنظمة تحافظ على سرِّية ما يفعلون وإخفائه عن الشعب الأمريكي والعالم، واستخدموا القمع من أجل تحقيق ذلك، ودمروا الوثائق والأدلة عند الضَّرورة، بما في ذلك الصُّور الفوتوغرافيَّة، وأشرطة الفيديو التي تصوِّر عمليات التَّعذيب؛ متجاهلين بذلك الإجراء القانونيَّ، حيث تنكَّروا له، وقد ذكر ذلك المفتش العام في السي. آي. إيه في تقريره المكتوم الذي صدر في عام 2004م، إذ قال: عندما تُعذِّب شخصًا ما فإنَّك تُحدِث مشكلة نهاية اللُّعبة، حيث يكون (للوكالة، وللقوَّات المسلَّحة مصلحة في التخلُّص من المعتقلين، خصوصًا من أولئك الذين، إن لم يظلُّوا معزولين؛ فإنَّهم سوف يفشون المعلومات المتعلِّقة بظروف اعتقالهم).

لستُ أوَّل من علم بهذه الأشياء، أو خلُصتُ إلى هذه النتائج؛ لأنَّ العشرات من الصَّحفيِّين البارزين، والمحامين اللَّامعين، والمحقِّقين في ميدان حقوق الإنسان، والمدونين، وأعضاء كونغرس قد اكتشفوا مثل هذه النَّتائج، ونشروها في تقاريرهم منذ سنين، بيد أنَّني وصلت إلى هذه

النَّتائج بنفسي، فاعلًا ما أظنه واجبًا على كل مواطن أن يفعله في لحظات كهذه؛ لكي يقرأ الوثائق بنفسه.

علمت أمرًا آخر يستطيع أن يكتشفه كل من يقرأ السِّجل:

إن جميع السجناء سواء أرجالًا كانوا أم نساء قد عُذِّبوا في أفغانستان، والعراق، وغوانتانامو، وفي مقار السي. آي. إيه السَّوداء، في لانغلي Langley، والبنتاغون، وقد أقرّوا بغايات التَّعذيب، في الكونغرس، وفي الإدارة ذاتها.

لقد ناضلوا من أجل منع هذه الاستجوابات والتَّحقيقات اللّاقانونيَّة، وغير المعقولة، في حين يُصرُّ الذين ابتكروا برنامج التَّعذيب، وأشرفوا عليه على أنَّ قراراتهم نابعة من إدراك خطر داهم؛ لكنَّ الذين عايشوا التَّهديدات المميتة طوال مدة اعتقالهم استنكروا بشدَّة المعاملة القاسية التي عوملوا بها؛ لأنَّها غير فاعلة، وقصيرة النَّظر، وغير صحيحة.

وفيما يخصُّ ضرورة نزع القفافيز، فقد تلقى محقِّق عسكريٌّ رسالةً إلكترونيَّةً من العراق عام 2003م، عندما أخذ التَّمرُّد يزداد زخمًا، والهجمات الفدائيَّة تتعاظم ضدَّ القوَّات الأمريكيَّة، جاء في مضمونها :

«علينا أن نأخذ نفسًا عميقًا ونتذكَّر من نحن».

كان يردُّ على رسالة وصلته تحت تعليق: «يبدو الأمر جنونًا، ومع ذلك نحن ماضون فيه».

لقد تطلَّب من ألكون ALCON، ومن يهمُّهم الأمر كلُّهم، أن يقدِّموا استجوابًا يقوم على الرغبات بحلول 14/ أغسطس 2003م.

فقد أعلن رؤساء المحقِّقين آنذاك أنَّ الوقت قد حان لنزع القفافيز أيُّها السَّادة لمواجهة هؤلاء المعتقلين، وليكن واضحًا أنَّنا نريد تحطيم هؤلاء الأشخاص، فالإصابات تتزايد، ونحتاج إلى البدء بجمع المعلومات؛ لتساعدنا على حماية جنودنا من مزيد من الهجمات.

أجاب الجنديُّ الذي ظلَّ اسمه يُنسَخ من وثائق قانون حريَّة المعلومات، قائلًا:

> لا ترتكز هذه القفافيز على أعداء الحرب الباردة، أو الحرب العالميَّة الثانيَّة؛ بل إنها قائمة على معايير القانون الدَّوْليِّ الرَّاسخة التي نحن مشاركون في وضعها، وموقعون عليها، بالإضافة إلى أنها مشتقة من الممارسات التي تُعدُّ صحيحةً أخلاقيًّا، وممَّا يُعرف بـ(استخدامات الحرب)، فإنَّها تتلاءم مع معايير الصَّواب والخطأ، وهو أمر لا نستطيع تجاهله عندما نجده غير ملائم، ولا يمكننا أن نفعل شيئًا أكثر من أن نُصرِّح بأننا لن نأخذ أسرى، ومن ثم فإنّ علينا قتل الذين يستسلمون لنا مجرَّد اكتشافنا أنَّ الإجراء غير ملائم.

إن معنى الخيانة هذا، ينطبق على الوثائق التي هي ليست وثائق المبادئ، والقيم المطلقة؛ بل إنها وثائق الذين يُوفَدون إلى العالم من أجل تمثيل هذه المبادئ، والقيم، حيث إنَّه في الأيَّام الأولى من مشروع (تقرير التَّعذيب)، عندما كنت غاطسًا عشوائيًّا في عشرات الآلاف من الملفَّات الرقميَّة، عثرت على بيان مكتوب بخطِّ اليد يفطر القلب لترجمانة محلَّفة عسكريَّة، تعمل مع فريق التَّحقيق في قندهار في مطلع نشوب الحرب الأفغانيَّة، إنَّها تصف كيف رأت لدى عودتها من الإجازة فريقًا غريبًا من القوَّات الخاصَّة، يتحلَّقون حول معتقل وينفثون دخان السجائر في وجهه.

لقد كان السَّجين يرتجف، ويصرخ على مرأىً من الجميع، وذكرت في تقريرها إنَّه كان يقول: إنهم ضربوه، وقالوا له: إن الموت ينتظره، ونفثوا الدُّخان في وجهه، وصدموه بأداة ما.

تقول مفتخرةً: إنَّ فريقها طلب إلى قوَّات الكوماندوس (الفدائيين) الخروج، وألّا يعودوا إلى أيِّ مكان قريب من أيِّ شخص نتحدث معه، وعندما أخبرت المسؤولين عنها بالموضوع، اتَّخذت القيادة خطوات عن طريق التَّسلسل لضمان أنَّ شيئًا كهذا لن يتكرر، حتى لو اقتضى الأمر إبعاد القوَّات الخاصَّة عن المعتقل، وأضافت أنها صُدمت لوقوع مثل هذا الأمر، وقالت:

«لقد تحمَّلت مسؤولياتي كوني محقِّقةً وإنسانةً بصورة جديَّة، فأنا أفهم أهميَّة مواثيق جنيف وما تمثِّله، فإن لم أحترمها، فأيُّ حقٍّ لي أن أتوقَّع من أيِّ عسكريٍّ احترامها؟».

بيانها هذا مؤرخ في 13/ فبراير 2002م، وقبل ستة أيام من هذا التاريخ، وعلى بعد سبعة آلاف ميل، وقَّع الرئيس بوش مذكَّرةً إلى ديك تشيني، وكولن باول، ودونالد رامسفيلد، وجورج تينيت، وألبرتو غونزاليس، وكونداليزا رايس، والجنرال ريتشارد مايرز، معلنًا أنَّ سجناء القاعدة، وطالبان أفغانستان لا يستحقون حماية مواثيق جنيف، وبينما كانت تكتب بيانها هذا، كان البنتاغون يتعاقد مع ميتشل Mitchell، وبروس جيسين Bruce Jessen المتخصِّصيْن في علم النَّفس العسكريِّ، اللَّذيْن لا يملكان أيَّ خبرة في الاستجواب، والتَّحقيق من أيِّ نوع؛ ليقيما (دورةً مكثَّفةً) للمحقِّقين المتوجِّهين إلى غوانتانامو، حول أنواع التِّقنيَّات التي تظن أنَّها جابهتها بنجاح.

* * *

وبعد بضعة شهور، ردَّ القاضي جيرغل الدَّعوى التي رفعها باديلا ضدَّ رامسفيلد، وجيمس هاينيس، وحوَّل الدعوى إلى هذين العالميْن النفسيَّين العسكريَّين اللَّذيْن ابتكرا أسلوبهما، إذ كنت قد عدت إلى تشارلستون لدراسة ملفات أندي سَفيج Andy Savage؛ محامي الدفاع الجنائيِّ المحلِّي الذي مثَّل علي المعرِّي Ali al-Marri، وهو واحد من اثنين آخرين وصفهم بوش بأنهم مقاتلون أعداء، كانوا قد أودعوا في سجن تشارلستون مدَّة من الزمن.

كنت قد التقيت سَفيج بعد بضع ساعات من جلسة استماع باديلا، وحاول أن يلطِّف الأذيَّة بحديثه عن دور آمر السِّجن، ورئيس الأمن في لجم الإساءة التي تحمَّلها المقاتلون الأعداء الثَّلاثة المودعون في السجن.

سفيج ذاك الرجل الإيرلنديُّ النيويوركيُّ بثقافته اليسوعيَّة الذي يحتفظ دائمًا بإجازة القيادة التي حصل عليها من مانهاتن، ويضعها في إطار على طاولة بجانبه في أثناء قيادته

النَّاجحة، ويستطيب الشجار القانونيَّ الصاخب؛ وإنه بوصفه عسكريًّا محنكًا، ومحاميًا سابقًا؛ فإنه يتكلَّم بلغة السِّجن النَّاتجة من الثَّقافة العسكريَّة، والثَّقافة التَّصحيحيَّة، وعندما عرف موكله المتهم بأنه عميل للقاعدة، وهو الذي احتجز مثل باديلا في زنزانة عزل مظلمة في جناحه الخاص من المبنى، بدأت عليه علامات الانهيار العقلي الوشيك، حيث رأى من واجبه، وواجب القائمين على السِّجن أن يلطِّفوا الضَّرر الذي نجم عن تحقيقات البنتاغون المسيئة، وعندما كشف عن قضية المعرّي، شارك نزلاء السِّجن بأقراص DVD مليئة بأحداث، وملفَّات توثِّق محنته.

نقرتُ وأنا في مكتب سَفيج، على ملف فيديو مسجَّل على أحد تلك الأقراص، فصعقت عندما ملأ الشَّاشة فيلم صوَّرته كاميرا المراقبة للمعرّي، وباديلا، ويسار حمدي، كلٌّ في زنزانته الخالية وفي جناح العزل المخصَّص له، لقد صُوِّر الفيلم في 2/ يونيو 2004م؛ أي قبل بضعة أسابيع من منح المحكمة العليا السَّجين حمدي حقَّ إقامة دعوى للتَّحقيق في قانونيَّة اعتقاله وحبسه، وقد انتهى ما هو الأسوأ فيما يخصُّ حمدي وباديلا:

> ظهر السّجين حمدي في الزاوية العليا اليسرى، وهو مضطجعٌ على حصيرة مغطاة ببطانيَّة يقرأ كتابًا، وقد استغرق هذا المشهد مدَّة عشر دقائق، أما باديلا فهو يقضي الوقت كلَّه على الأرض، وظهره إلى الجدار منشغلًا بأوراق مبعثرة بين ساقيه، وفي الزاوية السفليَّة اليمنى كان المعرّي الذي يبدو عليه الاضطراب هو الوحيد من بين الثَّلاثة ما يزال يخضع للتَّحقيق، كان يتحرك بقلق على بطانية فوق سرير معدنيٍّ بلا فراش يلوِّح ساخرًا إلى الكاميرا، بالإضافة إلى أنه يوجد لعبة الكرة والدبابيس حول الزنزانة الضَّيِّقة.

في سبتمبر من عام 2002م، شهد غولد سميث Goldsmith لحظةً كهذه، إذ حلَّ محلَّ جي بايبي Jay Bybee بعد سنة رئيسًا لمكتب المجلس القانوني OLC في البيت الأبيض، وقد سحب في أثناء ولايته مذكرتين من أسوأ مذكرات التَّعذيب، وقام مع ديفيد أدينغتون David Addington، وجيم هاينيس Jim Hayness، ورئيس مستشاري السي. آي. إيه، وجون ريزو

John Rizzo، ومحامين آخرين ينتمون إلى مجلس الحرب التَّابع لإدارة بوش، برحلة ميدانيَّة لمراقبة عمليَّات الاستجواب والتَّحقيق؛ فقد ذهبوا جوًّا إلى غوانتانامو، ومن ثم إلى سجن البحريَّة في نورفولك Norfolk، وفيرجينيا الذي كان حمدي ما يزال قابعًا فيه.

يذكر غولد سميث في كتابه **رئاسة الرعب** The Terror Presidency كيف وجد نفسه -في يوم صادف يوم ميلاده- مع محامين آخرين يتحلَّقون حول شاشة باللَّونين الأسود والأبيض في سجن نورفولك يشاهدون حمدي، الذي كانت ذكرى ميلاده في ذلك اليوم أيضًا متقوقعًا على نفسه في وضعية مميتة في زنزانة عزل زُجَّ فيها.

غولد سميث يقول:

> قبل أن أشاهد حمدي على شاشة الدَّارة التلفازية المغلقة، لم يكن لديَّ تعاطفٌ معه، إذ كنت أعرف أنه متطوِّعٌ للقتال في صفوف طالبان الطاغية.

لقد أثَّر فيَّ مشهد حمدي الذي لا يتحرك خلف شاشة مشوَّشة باللَّونين الأبيض والأسود. بدا لي أن شيئًا ما خطأ، وبدا لي أيضًا أنه من الإفراط أن يُعتقل جنديٌّ مشاة عمره اثنتان وعشرون سنة في جناح بعيد من سجن سيِّئ في زنزانة ضيِّقة، معزول عن البشر كافَّة، وهو محروم الاتصال بأيِّ محام؛ فقلت لنفسي شاعرًا بالارتباك تجاه هذا الشعور الهش: من أجل هذا وُجِد قانون حقِّ المثول أَمام المحكمة.

رفضت محكمة الدَّائرة الرَّابعة للاستئناف طلب حمدي للتَّحقيق في قانونيَّة حبسه مرتين في الشُّهور القليلة اللاحقة، بنقض قرار محكمة المنطقة الذي يمنح حمدي حقَّ الوصول إلى محام بدايةً، وبعد ذلك بحجَّة أن المحاكم، أساسًا، غير مخوَّلة بنقض قرار الرئيس بأنَّ حمدي مقاتلٌ عدوٌّ يخضع لاعتقال، وحبس انفرادي غير محدودين.

لم يمضِ وقتٌ طويلٌ بعد ذلك الحكم حتى بعث أحد أعضاء هيئة سجن نورفولك إلى رؤسائه الرسالة الإلكترونية الآتية:

«هل حدثت يا سيدي أيُّ تطورات جديدة يمكن أن تطرأ بخصوص مصير المعتقل؟»

أعلم أني لا أستطيع أن أعطيه أملًا كاذبًا، ولكنَّني أخشى أن تكون العصابة المطاطيَّة قد أوشكت على الانقطاع هنا، ولست واثقًا تمامًا من تمكُّني من الحفاظ على رأسه في اللُّعبة أكثر من ذلك، وسأواصل مراقبة سلوكه، ولكنَّني أخشى أنَّه إذا ساءت حالة هذا الشخص ذات مرَّة، فإنه ليس لديَّ ما أفعله؛ لأردَّ له عافيته.

لقد وجَّهت هيئة الموظَّفين في السِّجن إلى أن ينتبهوا جيدًا إلى سلوكه، وأن ينتقوا حديثهم معه.

وقد قرَّرتُ أن أسيِّر جولاتٍ مسائيَّةً؛ من أجل طمأنته على اهتمامنا بحالته العقليَّة وبصحته ومصلحته.

قال لي أندي سَفيج: إنَّ هؤلاء هم العاملون الذين التقاهم عندما بدأ زيارته سجن تشارلستون.

كان العميد الجويُّ، كريس فيري Chris Ferry يجلس ولمدَّة أسبوعين خارج زنزانة موكله كلَّ ليلة، وهو يوجِّه المعرِّي من حافَّة النَّافذة عند حدوث أزمة ما.

تسلَّم فيري عمليات الأمن في عام 2005م، بعد وقت قصير من إصدار المحكمة العليا حكمًا يتيح لحمدي في الواقع التماس المثول أمام القضاء، حيث كانت (سياسة الباب المفتوح) قد اتُّبعت في السِّجن قبل وصوله، وقال فيري عندما أدركته في فلوريدا؛ دخل المعتقل وكلاء من كليَّة ميتشل، وجيسين للتَّحقيق، وقد غمرتهم السَّعادة بعد أن أعدُّوا ظروف احتجاز المقاتلين الأعداء ECs، وعندما كان فيري يخضع لنظام التَّدريب العسكريِّ من أجل الحفاظ على الحياة الذي انخرط فيه العالمان النفسيان، ثم التحقا ببرنامج إدارة بوش للتَّرحيل، والاعتقال، والتَّحقيق RDI، عرف ما كان يحدث في السِّجن، وأدرك أنَّ الرُّوتين كان شبيهًا بالروتين المتَّبع في بناما، بما فيه من موسيقى، وإشعال النُّور، وإطفائه، والضَّرب على القضبان، وقد علمتُ أنَّ ذلك النَّوع

من المعاملة، لم يكن بلا تأثير، إذ إنَّ حبس شخص ما في حجيرة مغلقة يفقده عقله، وأنت تعلم أنَّه إذا ما أعطيتهم شيئًا -أي شيء- فإنهم سيتوقفون.

غير أن برنامج التَّدريب SERE لم يستمر سوى أسبوع واحدٍ فقط، فيما المعرِّي الذي موكِّله سَفيج، كان قد أمضى في العزل سنتين، ويتذكَّر فيري أنَّه عندما رأى ما يحدث قال وهو يفور غضبًا:

> لماذا ما زالت نافذته معتّمة؟
>
> هل تريدون أن يجن؟
>
> بل أنتم تبدون كالبلهاء عندما تحال مثل هذه القضايا إلى المحاكم.

لذلك مارس فيري ضغطًا من أجل التَّغيير؛ فأحلَّ مصطلح (الباب المفتوح Open door) محلَّ (نظام الوصول المقيِّد strict-access regime)، الذي يفرض على عملاء المخابرات الزائرين الحصول على موافقة من قيادة القوَّات البحريَّة عن طريق التَّسلسل، إذ كان فيري يعمل على إعادة بناء بروتوكولات التَّصحيح التَّقليديَّة، وتقويم الطَّبيعة المهنيَّة، وسحب فيديو المراقبة للتَّخلُّص من الحرَّاس العدوانيين، ووأد التَّصحيحات الفرديَّة التي يراد منها الشِّدَّة، ثم ذهب إلى المعرّي الذي كان ردُّه على العزل والتَّحقيق القاسي أمرًا لا يمكن إصلاحه، وعرَّفه على نفسه، مخالفًا بذلك القانون المفروض من البنتاغون الذي يمنع بموجبه الحرَّاس من ذكر أسمائهم أو استخدامها، وقال فيري للمعرّي: لست هنا لأعاقبك؛ أنا هنا لأعاملك باحترام؛ مهمَّتي أن أتأكد أنَّك سالم وآمن، لن أروح وأغدو كمدرِّب الرياضة أصرخ في وجهك.

إن فيري متخصِّص في نوع من (استخفاف الذَّات المسلِّي). قال لي:

> أنا لست ذكيًّا، لقد تخرَّجت بصعوبة في الكليَّة؛ فأنا لست المسمار الأمضى في الدَّرج، ولكنَّني أقرُّ أنَّ التَّواصل مع الآخرين يُعدُّ عنصرًا من عناصر قوَّتي، وأنَّني فخور بدوري في نقل السِّجن إلى مستوىً آخر، وأشعر بالغبطة تجاه ذلك.

إنه مازال يصرُّ على أنَّ المسألة لا تتعدَّى كونها مسألةً نفسيةً أساسًا، وعندما يسخر من سلوكه من هو أعلى منه رتبة كونه يصادق مقاتلًا عدوًّا، يجيبهم:

إنكم لا تغضبون ولا تخشون من ذلك، أليس كذلك؟
إنَّني أحاول إبقاءه هادئًا.

ثم أكد أنه حتى مع إجراء التَّحسينات في السِّجن إلَّا أن المعرّي ظلَّ معاقبًا، وما يضير لو استطاع النَّظر من فتحة النافذة؟ لقد سلبتم حرِّيَّة الفتى كلَّها، ومع ذلك فإنَّ النَّاس لا يستطيعون فهم ذلك، ولا من يعنيه ذلك.

ثم تمكَّن من إظهار النَّتائج التي توضِّح أن المعرّي بفضل برنامج الامتيازات المهم جدًّا، قد أصبح لطيفًا، وعطوفًا بالتَّدريج، حيث سمح لـ ECs بتوجيه رسائل إلى قيادة السِّجن يشرحون فيها أوضاعهم، وأحوالهم؛ وبذلك أصبح المعرّي مراسلًا نشيطًا ذا عزم، ففي إحدى الوثائق المهمة في ملفات سَفيج، عدَّد المعرّي الإساءات التي تحمَّلها في أثناء التَّحقيق معه، في حبسه الانفرادي مدَّة ثمانية عشر شهرًا، على ظهر صورة من قرار كلارينس توماس Clarence Thomas، الذي رفض قضيَّة حمدي التي يطالب فيها بالتَّحقيق في قانونيَّة حبسه؛ إذ يرى توماس أن اعتقال المدنيِّين الأمريكيِّين في مثل هذه الظُّروف يقع حصرًا ضمن صلاحيات سلطات الحرب التي تتمتَّع بها الحكومة الفدراليَّة، وأننا نفتقر للخبرة، ولا نملك صلاحيَّة نقد ذلك القرار.

وأخيرًا فعل المعرّي ما لم يفعله من قبل في أثناء استجوابه في حبسه الانفراديِّ، لقد تكلَّم بعد نقله إلى معتقل مدنيٍّ ليحاكم بتهم دعم ماديٍّ، وعشيَّة جلسة الاستماع للحكم الذي سيصدر بشأنه، التقى المعرّي مع ديفيد رسلي David Risley من مكتب محامي منطقة الولايات المتحدة في إيلينوي Illinois، والتقى كذلك الوكيل الخاص لمكتب التحقيقات الفيدرالي، تيم كيرخام Tim kir kham وتطوَّع، في أثناء ثماني ساعات في قاعة زيارة عامة في سجن بيكين Pekin الفدراليِّ قرب بيوريا Peoria بالإسهام في قول ما يعرف عن معارفه في القاعدة، وعن عمليَّاتها.

لكنَّ تحسينات فيري جاءت متأخرة فيما يخصُّ باديلا، حيث لم يكن باديلا يتكلم أبدًا، مدة السنتين اللَّتين قضاهما فيري رئيسًا للأمن في السِّجن. حتى إنَّ أحد موظفي السِّجن وصفه مستغربًا:

«إنه هادئ ومطواع كقطعة أثاث، فقد كان متحفظًا جدًّا حتى في تعابير وجهه، وكان يتكلم أحيانًا بصيغة الغائب، وكلُّ ما كان يقوله: لا أريد شيئًا، شكرًا».

عندما اكتسب باديلا حقَّ مشاهدة التلفاز في ساحة عامَّة خارج زنزانته كان يفتح على قناة تعليم اللُّغة الإنكليزيَّة ESPN لأغراض خاصَّة؛ ولهذا فقد أجرى باديلا اتصالات مع نوادي مدينة شيكاغو موطن باديلا، ونجح أخيرًا في إجراء أحاديث عاديَّة معها. وبفضل هذه الأحاديث القليلة استنتج فيري أنَّ المعتقل لم يكن أذكى شخص في العالم، إذ توصَّل إلى أنَّ باديلا الذي كان ممن يشاركون في حفلات الاختلاط الجماعيَّة في شيكاغو، حيث اعتنق الإسلام في السِّجن، كان قد غُرِّر به، ولكنه كان سجينًا مثاليًّا، وقد ساعده فيري على الإفصاح عن اقتراحاته بشأن تحسين أوضاعه، وكان باديلا يصرُّ على القول: أنا بخير، وأخيرًا، وبعد الضَّغط عليه مرَّاتٍ عديدةً، قال باديلا: إنه لا يكتب شيئًا إطلاقًا. إذ قال فجأة: إن طلبت دفترًا، سيقول عملاء السي. آي. إيه عندما يقرؤون طلبي، ماذا يعني بقوله إنه يريد دفترًا؟

وإن طلبت كوبًا من الماء سيقولون: ولماذا الماء؟

كان خائفًا من قول أي شيء، فقال لي فيري، وكان يفهم السبب: شاهدت عددًا من الأشرطة، وإنَّ خير ما يوصف به ما كان يجري في أثناء جلسات الاستجواب الموجَّهة من البنتاغون هو: أنها مادَّة ثقيلة، وأرادني أن أفهم أنَّ صفة (ثقيلة) لا تعني الغرق الوهمي، ولا تعني أيضًا ماهرة، أو ذكية؛ بل إنها شبيهة بأشياء بارني فيف Barney Fife، إنَّكم تبدِّدون الوقت في أمور تافهة، ويتذكَّر أنه عندما كان يشاهد أشرطة استجواب باديلا كان يقول لنفسه: إنَّكم مزعجون، وتكذبون عليَّ، إنها بعض التِّقنيات ... هل أنتم جامدون؟

وبعد خمسة شهور ونصف من جلسة الاستماع لقضية باديلا في جنوب كارولينا، في أثناء الاحتفال بالذكرى التاسعة لوضع مذكرات التَّعذيب السِّرِّيَّة في 1/ أغسطس2002م، من قِبَل مكتب المستشار القانونيِّ للبيت الأبيض، كنت قد عدت إلى قاعة محكمة فدراليَّة، في الطابق التاسع عشر هذه المرَّة، من مبنى محكمة دانيال باتريك موينهام Daniel Patrick Moyni-ham الأمريكيَّة في مانهاتن السُّفلى، إنها تشبه بحداثتها القاعة التي أغلق فيها جيرغل قضيَّة باديلا، ولكنَّها أحسن إطلالةً، وإن كانت جلسة الاستماع تلك، بما صاحبها من حشد كبير لمحامي الدفاع، وازدحام الشُّرفة بطلّاب القانون، تدور حول ما إذا كنَّا سوف نرى في يوم من الأيَّام بعض الألعاب الناريَّة، فإن هذه الجلسة كانت تدور حول تتبُّع الجذوات الأخيرة لبعض القضايا القانونيَّة ذات الصِّلة بالتَّعذيب لجعلها ناجحةً.

من أوائل مذكرات أغسطس للعام 2002م، التي كتبها جون يو John Yoo ووقَّعها لي بايبي Lay Bybee بعنوان: معايير السُّلوك في أثناء التَّحقيق تلك التي وضعت خطَّة تلافي محظورات التَّعذيب، وتأكيد أنَّ إساءة المعاملة تغدو تعذيبًا، أو التي أسفرت عن تعطيل أحد أعضاء الجسم، أو الموت، أو إخضاعٍ لمعاناةٍ عقليةٍ لمدة سنوات، أو إذا ما كانت غاية التعذيب إحداث مثل هذه الأضرار المفرطة، فإنَّ يو كان يرى حتى ذلك الحين أنَّ محاكمة الذين مارسوا عمليات التَّعذيب، ممَّن أوفدهم البيت الأبيض يمكن وصفها خرقًا غير دستوري لسلطات الحرب التي يتمتع بها الرئيس. أمَّا المذكرة الثانية ليو-بايبي فقد أعطت الضوء الأخضر؛ من أجل استخدام ما يسمَّى (تعزيز تقنيَّات الاستجواب) على أبي زبيدة الذي كان في تلك اللَّحظة بين يدي الدكتور جيمس ميتشل في قبو السي. آي. إيه السِّرِّيِّ المظلم في تايلاند.

وفي يونيو 2004م، نشرت صحيفة الواشنطن بوست مذكرة (معايير السلوك)، وهي المرَّة الأولى التي يعلم فيها النَّاس جهود إدارة بوش لتشويه معنى التَّعذيب، وفي الشَّهر نفسه سعت منظمة الاتِّحاد الأمريكيِّ للحرِّيَّات المدنيَّة ACLU لمحاكمة السي. آي. إيه، ووزارة العدل، ووزارة الدِّفاع؛ لإجبارهم على الالتزام بقانون حرِّيَّة المعلومات الذي صدر قبل عام في القضايا والسِّجلات جميعها ذات الصِّلة بمعاملة المعتقلين في المعتقلات الأمريكيَّة، إذ تملأ تلك القضية التي وصفتها صحيفة نيويورك تايمز بأنها الكشف العلني الأكثر نجاحًا في التاريخ؛ ما يقارب

130000 صفحة من الوثائق، ذلك هو المخزون الذي لا يصدَّق كنتُ قد نبشته في أكثر من ثمانية شهور قضيتها أعمل بحثًا على موقع TheTortureReport.org، إلّا أنها لم تخرج الوثائق جميعها التي شملها الطلب، ومن بين السجلّات التي فشلت السي. آي. إيه بتبويبها للقاضي ألفين هيلر شتاين Alvin Hellerstein اثنان وعشرون شريط فيديو متفقًا عليه من مكتب المجلس القانوني لميتشيل، واستجواب أبي زبيدة الذي راقبه البيت الأبيض، وبعد سنة ونيِّف رُفِعت دعوى بموجب قانون حرِّيَّة المعلومات FOIA، وسُجِّلت لدى المحكمة، لكنَّ السي. آي. إيه دمَّرت ما أُعدَّ رفضًا قاطعًا لادّعاء مكتب المجلس القانوني OLC؛ لتؤكد أن تعزيز تقنيَّات الاستجواب، ليس تعذيبًا.

شاهدت مدَّة تسعين دقيقةً كئيبةً مؤتمرًا صحفيًّا لاتِّحاد محامي الحريَّات المدنيَّة ACLU، حيث رأى هيلير شتاين أنَّ السي. آي. إيه انتهكت حرمة المحكمة بتدميرها الأشرطة بحجَّة أنَّ الصَّواب هو الاستشهاد بوكالة حكومية، وإن بدا ذلك إهمالًا للأوامر القضائية.

قال محامو السي. آي. إيه، وكأنهم موظفون في هيئة تعليميَّةٍ يقفون أمام العميد: «إن موكلهم قد وقف، واستمع إلى المحكمة، وتحمَّل المسؤوليَّة هنا؛ ويكفي أن الوكالة قد قدَّمت القوائم التي طلبتها المحكمة بعد تدمير الأشرطة، وعرضت أن تدفع أجور اتِّحاد محاميي الحرِّيات المدنيَّة ACLU».

وأعلن أخيرًا هيلير شتاين قائلًا: «لن أحسب أن السي. آي. إيه قد انتهكت حرمة المحكمة؛ إذ أظن أنه في التَّحليل النِّهائي يمكن أن يحصل مثل ذلك في أيِّ مؤسَّسة؛ لأن بعض الموظَّفين مُضلِّلون حين يظنون أنَّ كلَّ ما يفعلونه صحيح، أو أنهم مدفوعون ذاتيًّا لعمل ما هو صحيح، في حين أنَّ ما يقومون به في الواقع ليس صحيحًا، فأنا لا أميل إلى اتهام وكالة بأكملها باحتقار المحكمة بسبب أخطاء بعض موظفيها».

كان الشعور في قاعة المحكمة أقل انهزامًا من كونه قد استنفد، لقد زحف نوع من الإنهاك على الإجراءات القضائيَّة المرتبطة بطلب تحديد المسؤولية عن الإساءة للمعتقلين في سجون الولايات المتحدة، وهي الإجراءات نفسها التي فرضها قانون الولايات المتَّحدة، وتضمَّنتها

المواثيق الدَّوْليَّة التي تحظر التَّعذيب، ولدى مغادرتي قاعة المحكمة، بقيت أفكر في ملاحظة أبداها القاضي جيرغل وهو يستعد للاعتذار عن تنفيذ التزامات مواثيق التَّعذيب في جلسة الاستماع لقضية باديلا.

قال جيرغل: لقد حظي السَّيد باديلا بإجراءات جيِّدة في نظام المحاكم الأمريكيَّة، فأنا لست متأكدًا من إمكانية المواطنين المطالبة بالمثول أمام ثلاث محاكم استئناف في قضيَّة واحدة، لقد طُلِبت تلك الرِّحلات الثَّلاث إلى المحكمة الفدرالية؛ لأنَّ إدارة بوش كانت تلعب بالمحاكم كالعلامات الموجودة في لعبة (الثلاث ورقات)، تراه الآن، ولا تراه الآن، ومع ذلك كان جيرغل محقًّا في رأيه بأن قضية باديلا تحظى بكثيرٍ من النَّشاط القضائيِّ، وإلَّا ما فائدة وفرة الإجراءات إن لم يكن العدل موجودًا؟

فإن كان من شيء فعلته الإجراءات القانونيَّة، والتَّحقيقات في السَّنوات الخمس الماضية يكمن في تأكيد النَّتائج التي توصَّلنا إليها بالوثائق، فقرارات القضاة الفيدراليِّين في قضايا التَّحقيق في قانونيَّة حبس المتَّهمين المعتقلين كلُّها بُهِّرت بعبارات مثل: لن تعتمد المحكمة على بيانات معتقلي غوانتانامو؛ الحاج، والكاظمي؛ لتوافر الدَّليل القاطع الذي لا يمكن دحضه بأنهما تعرضا في أثناء التحقيق إلى التعذيب، ومشكلة الحكومة هي أن برهانها على إدانة صلاحي Salahi بتقديم الدَّعم المادي إلى الإرهابيين قد أُضعِف كثيرًا، أو شُوِّه بالقسر، والقهر، وسوء المعاملة، أو صُنِّف على أنه لا يمكن أن يدعم الإدعاء الجنائي.

لقد أمرت القاضية غلاديس كيسلر Gladys Kessler بإطلاق سراح أحد معتقلي غوانتانامو، وهو فرحي سعيد بن محمد؛ لأنَّ الدَّليل على أنَّه مقاتل من أتباع القاعدة قد جاء من بيانات أدلى بها بنيام محمد الشريك المزعوم لخوسيه باديلا في مؤامرة القنبلة القذرة، وقد وجدت أنَّه قد تعرَّض لدفعات ورشقات من الإساءة الجسديَّة، والنفسيَّة في أثناء اعتقاله في باكستان، والمغرب، وسجن السي. آي. إيه السِّريِّ المظلم في أفغانستان، وقد صُمِّمت كلُّها؛ لجعله يقول للمحققين ما يريدون أن يسمعوه منه.

وأنَّ أحكامًا صدرت عن أقرب زملاء دَوليِّين لنا بحقِّ المعتقلَيْن بنيام محمد المقيم في المملكة المتَّحدة، وماهر عرار المواطن الكندي الذي اعتقل خطأً في مطار JFK، ونقل إلى سوريا؛

ليعذب فيها، قد حُرِما حقهما القانوني في الولايات المتَّحدة عندما ادَّعت إدارتا بوش، وأوباما أن الفصل في القضايا القانونية من أجل إعطاء كل ذي حقٍّ حقَّه، والتَّعويض عليه، ربما يعرض أسرار الدَّولة للخطر؛ ولكن كندا، وبريطانيا وجدتا أنَّ دوريّ بلديهما الثانويِّين في انتهاكات حقوق الإنسان هذه مزعجة جدًّا، وقد أجرت كلٌّ منهما تحقيقاتها الخاصة بها، ولدى تحقيقهما في محن المعتقلين، قدَّمتا لهم تعويضاتٍ كبيرةً.

والقائمة تستمر، فالبرلمان الأوروبي أجرى توثيقًا شاملًا دقيقًا لشبكة التواطؤ التي حاكتها السي. آي. إيه بعمليات الترحيل، وأدانت محكمة إيطالية اثني عشر عميلًا لـ السي. آي. إيه وضابطًا في سلاح الجوِّ الأمريكيِّ غيابيًّا؛ لاختطافهم متَّهمًا بالإرهاب من الشارع في وضح النهار في ميلانو Milan، وإرساله إلى مصر ليُعذَّب فيها، وكذلك اللَّجنة الدوليَّة للصَّليب الأحمر ICRC، الهيئة المخولة بموجب القانون الدَّوْليّ برعاية المعتقلين، وحمايتهم في أنحاء العالم قد قرَّرت أنَّ أبا زبيدة الذي تتَّفق روايته التي ذكرها لمحقِّقي الـ ICRC عن معاملته في تايلاند مع الخطَّة التي أقرَّتها مذكَّرات الـ OLC تمامًا، وروايات ثلاثين آخرين استُجوبوا في سجون السي. آي. إيه السِّريَّة، وتعرضوا فيها لمعاملة قاسية لا إنسانيَّة، ومهينة، وللتعذيب أيضًا.

ولدينا أحكام من العاملين معنا، رجالًا ونساءً، ممن ناضلوا عن طريق الفوضى القانونيَّة التي خلقها القانون المدنيُّ، والعسكريُّ الراسخ في المراوغة، وتحاشي تطبيق العدالة منذ زمن طويل، فالقاضية العسكريَّة سوزان كروفورد Susan Crowford المخولة بعقد اجتماعات اللجان العسكرية الغوانتانوميَّة، أكَّدت علنًا عشية تنصيب الرئيس أوباما بأنها تستطيع محاكمة المتهم محمد القحطاني الذي نُظِّم (تحقيقه الخاص) من قبل أعلى المستويات في البنتاغون، بسبب التَّعذيب الذي تعرَّض له، وعندما اعتُقِل محمد جواد القاصر وأُرسِل إلى غوانتانامو وأُحضِر للمثول أمام المحكمة العسكريَّة، وجد القاضي العسكري الكولونيل ستيفن هينلي Colonel Stephen Henley أن برنامج النَّقل الجويِّ المستمرَّ الذي تعرَّض له جواد الذي نُقل بموجبه من زنزانة إلى زنزانة 112 مرّةً في غضون أسبوعين وحرمانه النوم يُعدُّ إساءةً قاسيةً، ومعاملةً لا إنسانيَّةً.

إنَّ المقدَّم داريل فانديفيلد Darrel Vandeveld المحامي العام الذي عُيِّن لمحاكمة جواد، أصبح مدافعًا قويًّا؛ من أجل إخلاء سبيل هذا الشاب الذي لم يبلغ السنَّ القانونيَّة بعد، وقدَّم إفادةً مكتوبةً؛ دعمًا لطلب جواد التَّحقيق في قانونيَّة حبسه، قائلًا:

«إنَّني أفتقر للكلمات التي تدلُّ على الأسى القلبيِّ الذي شعرت به عندما علمت بالمعاملة السَّيئة التي عامل بها زملائي الجنود السَّيد جواد، والتي لا داعي لها أبدًا تبرعًا منهم».

والعقيد ستيوارت كاوتش Stuart Couch الملَّاح السَّابق الذي قاد صديقه الحميم إحدى طائرتين اختطفهما الإرهابيُّون وحلَّقت فوق مركز التِّجارة العالمي WTC، قبل مسرورًا تعيينه لمحاكمة الخاطف المدعو محمد صلاحي، ولكنَّه استقال عندما اطَّلع على الأدلِّة المتوافرة التي تثبت أن صلاحي، وهو شخص آخر من المستهدفين (بمشروع البنتاغون الخاص)، قد عُذِّب بطرق تخالف القانون والمفاهيم الدينيَّة الجوهريَّة لكرامة الإنسان.

باختصار، نحن نعرف ما حدث، ونعرف من طبيعة نفوسنا الخيِّرة، كيف ينبغي أن نشعر تجاه هذه المسألة، ولكنَّهم تُرِكوا ليحملوا عبء الضمير، ويتعيَّن على مؤسَّساتنا أن تساعدنا وقادتنا على الخروج من المأزق.

نشر مكتب المسؤوليَّة المهنيَّة في وزارة العدل OPR في العام المنصرم تقريره الذي تأخر كثيرًا، حول التَّحقيقات فيما إذا كان مؤلفو مذكَّرات التَّعذيب الصادر عن الـ OLC قد انتهكوا معايير الأخلاق المهنيَّة بسبب العمل الحماسيِّ؛ لتشويش الخطوط السَّاطعة وقلقلة القانون، وفي المقطع من هذا التَّقرير الذي ينتقد ادّعاء مذكَّرة معايير السلوك الصادرة في 1/ أغسطس 2002م، ويشير إلى أنَّ العملاء الذين عذَّبوا المعتقلين في سجون الولايات المتَّحدة يمكن أن يقوموا بعملية دفاع الضَّرورة، وأنَّه يهاجم مكتب المسؤوليَّة المهنيَّة OPR، وسيناريو القنبلة الموقوتة الذي وضعه بايبي، ويو مثالًا على كيفيَّة التَّعذيب، ومتى يكون ضروريًّا.

إنَّ الاعتماد على هذا السيناريو قد انتُقِد؛ لأنَّه يفترض من بين ما يفترضه: 1- وجود خطَّة محدَّدة للهجوم. 2- سوف يقع الهجوم في غضون ساعات أو دقائق. 3- سيقتل الهجوم

كثيرًا من الناس. 4- الشخص الموجود في المعتقل معروف بصورة مؤكَّدة بأنَّه هو الذي سينفِّذ الهجوم. 5- لدي هذا الشخص معلومات ستمنع الهجوم. 6- سوف يؤدي التَّعذيب إلى الحصول على معلومات حقيقية فوريَّة تمنع الهجوم. 7- لا توجد وسائل أخرى يمكن أن تؤدِّي إلى الحصول على المعلومات في حينه. 8- ما من عمل آخر يمكن اتخاذه لتجنُّب الضَّرر.

لقد تبيَّن لمكتب المسؤوليَّة المهنيَّة OPR أنَّ سيناريو القنبلة الموقوتة مشكوك فيه عقليًّا، فهو غير ملائم للظُّروف التي يعلِّلها بايبي، ويو؛ فالتَّحقيقات التي خضع لها أبو زبيدة، وخالد شيخ محمد، وعبدالرحيم الناشري، وغيرهم من المعتقلين الخاضعين لتقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة التي وافق عليها الـ OLC لا يمكن مقاربتها أبدًا مع مستوى الفورية واليقينيَّة المقترنة بسيناريو القنبلة الموقوتة، واستنتج الـ OPR، والواقع أنَّ المحقِّقين قد أشاروا إلى أنَّ مصمِّمي نظام الاستجواب المسيء لم يدَّعوا أبدًا أن غايتهم هي ردع التَّهديدات الوشيكة؛ بل إنَّها تكييف المعتقل تدريجيًّا لتحطيم مقاومته للاستجواب.

وفي النِّهاية نجا جاي بايبي، وجون يو من العقوبة المهنيَّة على تشويهاتهم للقانون. وما لا يصدق، هو أنَّ بايبي الذي يشغل الآن منصب قاضٍ فدراليٍّ، عندما دعاه الـ OPR للرَّدِّ على تقريره، كان جوابه على نقد الـ OPR لسيناريو القنبلة الموقوتة هو بتقديم رأيه في مؤامرة القنبلة الموقوتة التي يزعم أنَّ باديلا قد خطَّط لها، وقد ردَّ بايبي بما يأتي:

> «لقد أحيط محامو المكتب المستشار القانوني OLC العاملون على مذكرة 2002م علمًا بمخاوف خوسيه باديلا، وقلقه في 8/مايو 2002م، إذ كان يعتقد أنَّ باديلا قد صنع القنبلة القذرة، وهي سلاح إشعاعي يجمع بين مادَّة مشعَّة، وموادَّ متفجِّرة تقليديَّة، ووضعها في مدينة نيويورك.
>
> من السَّهل أن تسخر الـ OPR بعد مضيِّ سبع سنوات على هجمات 11 سبتمبر من فكرة سيناريو القنبلة الموقوتة، لكنَّ البيئة التي كتبت فيها هذه المذكرات لا يمكن نسيانها. هل نسي أحد هجمات 11 سبتمبر الإرهابيَّة والخوف الذي ولَّدته؟

ومع ذلك فإنَّ نسيانها بسهولة، كما يعرف بابيي جيدًا، أو على الأقلِّ دفعها إلى هوامش الوعي بقوَّة تلك العواطف، تُعدُّ حقائق واقعيَّةً، فلم يعد خوسيه باديلا قادرًا على زرع قنبلة قذرة في نيويورك، فكلنا نعلم أنه اعتقل في مطار أوهير O'Hare عندما نزل من الطائرة القادمة من زيوريخ، وأنَّه لم يكن في الولايات المتَّحدة منذ أربع سنوات، وأنَّ كلَّ موظف في إدارة بوش يعلم ذلك، ولم يؤكِّد أيٌّ منهم في حينه أنَّ قنبلةً موقوتةً كانت على وشك الانفجار في ذلك الموقع، والواقع أنَّه في غضون أربع وعشرين ساعةً من إعلان جون أشكروفت John Ashcroft المحموم عن وصول باديلا إلى الولايات المتَّحدة، حاملًا معه خطَّةً لتنفيذ مثل هذا الهجوم، كان نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتس Paul Wolfowitz يقول للصحافة: إنه غير مقتنع بوجود أيِّ خطَّة ما عدا بعض الكلام غير المسؤول».

هذا ما يحدث عندما لا يُحاسب أحد أمام القانون على ما اقترفه من تعذيب، ونعترف أنَّنا كنَّا نُكذِّب على أنفسنا التي ازدادت مهانةً، وأنَّنا نُكذِّب أكثر على ديموقراطيتنا.

في نوفمبر الماضي، قبل ثلاثة شهور من جلسة الاستماع لقضيَّة باديلا في تشارلستون، ذهبت جوًّا إلى جنيف؛ لمشاهدة جواب الولايات المتَّحدة عن أسئلة حول سجلها لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان، التَّابع للأمم المتحدة UNHRC، وفي أثناء الجلسة التي استغرقت ثلاث ساعات، كنت مذهولًا لدى سماعي المستشار القانوني لوزارة دفاع أوباما، هارولد كوه Harold Koh يطمئن العالم أنَّ الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل بموجب الميثاق المناهض للإرهاب، وأصرَّ قائلًا في كلمته:

«بالرغم من الاتِّهامات العامَّة الحديثة، فإنَّ المزاعم كلَّها القابلة لتصديق القوات المسلحة الأمريكية، قد أساءت معاملة المعتقلين، وإن التحقيق قد جرى فيها، واتُّخذت إجراءات لتصحيحها».

وفي الأسبوع نفسه، ظهر الرئيس السَّابق بوش في مدرَّج محتشد في افتتاح معرض الكتاب في ميامي Miami، حيث كان يروِّج لكتاب مذكراته الذي كتب فيه:

«ليس سهلًا أن أوافق على تعذيب خالد شيخ محمد بالغرق الوهمي».

وفي ميامي أعلن بوش بأعلى صوته ثانيةً أنَّه كان قد وافق على تعذيب KSM، وزبيدة، والناشري بالغرق الوهمي قائلًا للجمهور، بعد تصفيق طويل:

«اعلموا أنَّني في الكتاب أسير بكم إلى الحصول على هذه المقدرة، وهذه الأداة التي أقرَّها كونغرس الولايات المتَّحدة، فأصبحت الآن متوافرةً لأيِّ رئيس من أجل استخدامها إذا ما أراد ذلك».

لم يقر الكونغرس أبدًا تشريعًا يوافق على التَّعذيب بالغرق الوهمي، أو على تقنيات التَّحقيق المعزِّزة، ولا حتى إدارة بوش، في واقع الأمر، شعرت بالحاجة إلى موافقة الكونغرس على تحقيقاتها المسيئة، بل إنها تؤكد، بدلًا من ذلك، السلطات الرئاسيَّة الواسعة لتحديد كيفيَّة معاملة السُّجناء، ومصيرهم في المعتقلات الأمريكيَّة.

أما إذا كان الرَّئيس يمتلك هذه السُّلطات، فإنها مسألة ظلَّت تربك المحاكم، وتجمِّد الأكاديميَّة القانونيَّة.

ما الذي سنفعله نحن الشعب في هذه الأثناء بالسجل الوثائقي؟

فلا الرؤساء، ولا الدكتاتوريون يستطيعون إصدار أوامر بالتَّعذيب؛ لأنَّ بإمكان أيٍّ منَّا، بما في ذلك الرؤساء أن يتجاوز القانون، أما السؤال الموجَّه إلى الذين يمارسون التَّعذيب، وإلى أولئك الذين يخطِّطون لهجمات إرهابيَّة، ولأيِّ واحد منَّا، فهو: كيف نردُّ على بعضنا عندما نخطئ؟

لاري سيمز Larry Siems

سبتمبر 2001م، مدينة نيويورك

ملاحظات على النص وكلمة شكر

في سبتمبر2009م أطلق اتِّحاد الحرِّيات المدنيِّة مشروع الموقع الإلكتروني TheTortur-eReport.org؛ للاطلاع على 130,000 صفحة من وثائق سرِّيَّة سابقة تتعلق بسوء معاملة السُّجناء في السُّجون الأمريكيَّة بعد 11 سبتمبر.

يُعدُّ هذا الكتاب ثمرة ذلك المشروع الإبداعي التفاعلي.

وقد كشف التَّقرير الآتي عن هذا المشروع على موقع TheTortureReport.Org بين سبتمبر 2009م، ومارس 2011م، كما قال المؤلف الرَّئيس للتَّقرير:

> سأنشر الأجزاء دوريًّا، كما فعلت سابقًا، لقد قام العديد من المساهمين الخبراء في المشروع بوضع حواشٍ، وتعليقات، وتوضيحات، ومعلومات إضافية مهمَّة عن النص، وردَّ الجمهور على ما نُشِر في قسم مفتوح للتَّعليقات، وسأقوم بتحديث التَّطورات التي تتعلَّق بالرِّواية الناشئة، واستكشاف قضايا ذات صلة بالموضوع، ومستندات أساسية في يوميات على هيئة تقرير.

لقد كان المقصود من الرِّواية المطورة، والتَّعليقات، ويوميات النِّقاش كلِّها إظهار الطَّريق إلى أكثر معالم الموقع قيمة، وإلى قاعدة معلومات وثائق الـ FOIA القابلة للبحث من قبل العموم.

لقد ظلَّ كثير من ذلك المخزون الهائل مغلقًا غير مطروق، وقد لامست بصعوبة السِّجل الكبير من إساءة معاملة السُّجناء في السُّجون العسكريَّة في أفغانستان، والعراق على سبيل المثال، وبدلًا من ذلك فقد ركَّزت على الرِّوايات (الحكايات) الثَّلاث التي تُعدُّ في نظري أكثر توضيحًا لأعمال أصول برنامج التَّعذيب، وبنيته، وغاياته، كذلك مسرحيَّته المركزيَّة، وإلى حدٍّ ما فإنَّ الأجزاء الثَّلاثة من هذا التَّقرير تشكِّل نوعًا من لوحة ثلاثية الأبعاد، تبين انخراط أمريكا بعد هجمات 11 سبتمبر في عمليَّات التَّعذيب:

> فعلى الشِّمال استجواب أبي زبيدة، وغيره في السُّجون السِّريَّة غير القانونية، والذي نظمته السي. آي. إيه مع البيت الأبيض، وعلى اليمين استجوابات محمد القحطاني، ومحمد ولد صلاحي، وكلاهما يشكِّلان (مشروعيّ البنتاغون الخاصَّين) في خليج غوانتانامو، وكوبا، وفي الوسط حكاية مواقع السي. آي. إيه السوداء في غوانتانامو، وغرف التَّعذيب في دول العالم الثالث وذيوع حكاية مؤامرة القنبلة القذرة المزعومة، وخبوتها التي تشمل أبا زبيدة، وبنيام محمد، وخوسيه باديلا.

تشترك هذه القصص في روايات ثلاث:

> هي أنَّها من أفضل القصص توقيتًا في التَّقرير على الإطلاق، وأنَّها تبيِّن تسلسلًا واضحًا في القيادة بدءًا بالبيت الأبيض، وتكشف معاملة اعتُرِف في حينها أنها تعذيب، وصدر بعد ذلك فيها حكم لا لبس فيه بما يوافق ذلك، وكثير من الأسس التي تغطيها هذه الرِّوايات ليست جديدة، ومع ذلك بقي قليل منها معروفًا على نطاق واسع، ولم أكن أعرف أكثر من رؤوس أقلام عريضة عندما بدأت بإعادة صياغة التَّقرير.

تبدو بعض هذه الأمور باردةً وموضوعيَّةً أكثر من ركام الوثائق المحجوبة سابقًا حول برنامج التَّعذيب، ولكنَّ قليلًا من هذه الأمور يُعدُّ من النَّاحية الإنسانيَّة أكثر إغاظةً، ووضوحًا.

إنَّ عملي حسب ما فهمته هو سرد هذه القصص بكاملها مع الأدلَّة الوثائقيَّة كلِّها، وبينما كنت أقوم بذلك حاولت أن أستحضر أصوات مجموعتين بوجه خاص، وهي الأصوات التي تحمَّلت سوء المعاملة التي ينبغي أن نسمعها إذا أردنا أن نتحمَّل مسؤولياتنا كاملةً، بموجب القوانين الأمريكيَّة والدَّوليَّة التي تحظر التَّعذيب، وأصوات الرِّجال والنِّساء في الجيش، ووكالات المخابرات ممَّن كانوا بوصلتنا الأخلاقيَّة الجماعيَّة عندما كانت هذه الأحداث تتكشَّف للعيان

غالبًا تحت ضغط كبير، وأخطار شخصيَّة كبيرة يتعرَّض لها الذين واجهوا سوء المعاملة وهي تحدث، وبفعلهم هذا صنعوا أجزاءً حاسمةً من هذا السِّجل الوثائقيِّ.

لا يسعني إلا أن أشكر الاتحاد الأمريكيَّ للحرِّيات المدنيِّة؛ لاستخراجه هذه الوثائق بفضل صدور قانون حرّية المعلومات، وجعلها متوافرة للجميع؛ كي يستكشفوها، ويتوصَّلوا إلى نتائجهم الخاصَّة بهم، ومن ثم إتاحة الفرصة، والوقت، والمساحة؛ للقيام بهذا العمل.

وأدين بالشكر الخاص -لتشجيعهم وصبرهم- إلى المحامين وموظّفي مشروع الأمن الوطني التَّابع لـ ACLU، ومن بينهم جميل جعفر Jameel Jaffer، والكساندر عبدو Alexan-der Abdo، وبن ويزنر Ben Wiznar، وميليسا غودمان Melissa Goodman، وجوناثان مانس Jonathan Manes، وديني لوبويف Le Boeuf، وهينا شمسي Hina Shamsi، ونصرت تشودري Nusrat Choudhury، وعتيقة خاكي Ateqah Khaki، وليلى طباع Lei-la Tabbaa، وبنيامين سمايسر Benjamine Smyser، وهالي بوب Hallie Pope، وآنا استيفاو Anna Estevao، وستيفن واط Steven Watt، من برنامج حقوق الإنسان التَّابع لـ ACLU. وأشكر أيضًا كلًّا من إيرك شوينبورن Shoenborn، الذي صمَّم موقع TheTortur-eReport. Org، وأليكس فيتراك الذي حافظ على استمراره.

وأشكر كذلك ستيفن اسنبرغ Isenburg، وسارة هوفمان Sarah Hoffman، زميليَّ في المركز الأمريكي PEN اللَّذين ساعداني في تنظيم وقتي بين هذا المشروع، وواجباتي الاعتياديَّة، والشكر لجون أوكس John Oakes، وكتب OR، اللَّذين حوّلا عملي من تقرير على الإنترنت إلى صفحة كتاب، وإلى لارا توبين Lara Tobin، وليلي كلينبارد Leily Kleinbard لمساعدتهما لي في المخطوطة.

ومن أكثر العناصر فاعليةً في الموقع الإلكتروني انخراط المساهمين الخبراء، وهم مجموعة تتضمن غلين غرينوالد، وجون مارينر، وديبورا بوبوفيسكي Popowiski، وجون سيفتون، وليزا

ما غاريل، ومارسي ويلر، وماثيو الكساندر، وديفيد فراكت حيث كانوا يعرفون بصورة جماعيَّة، وفرديَّة أكثر مما أعرفه أنا حتى الآن عن برنامج التَّعذيب، وكيف أنَّه أضرَّنا جميعًا.

ومن حواشيهم وتعليقاتهم التوضيحية التي ضاع بعض عملهم في التَّرجمة، وأن العديد من اقتراحاتهم، وتصحيحاتهم قد اندمجت في النَّص كما تظهر هنا.

على كل حال، فإنَّ العديد من ملاحظاتهم النفسيَّة، وتعليقاتهم، وأفكارهم لا تظهر بالنصِّ نفسه فقط، وإنما أيضًا في نهاية كل جزء.

إنني لا أستطيع التعبير عن شكرهم كما يجب؛ لدعمهم هذا المشروع، وعملهم المميّز الذي لا غنى عنه.

* * * * *

الفصل الأول

تجارب وكالة المخابرات المركزية (السي. آي. إيه)

الأصول

في السَّابع عشر من سبتمبر، وبعد ستة أيام من الهجمات الإرهابية على نيويورك، والعاصمة واشنطن أصدر الرئيس الأمريكي بوش أمرًا توجيهيًّا يخول بموجبه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السي. آي. إيه بإنشاء سجون سرِّيَّة، وإدارتها خارج الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

السُّجون السِّريَّة غير شرعيِّة، وعلى دول العالم كلِّها أن تعترف بسجونها، وتعلِّل سبب وجودها، وأن تسمح للَّذين تحتجزهم أن يعلنوا للملأ أنَّهم قد سُجِنوا، وينبغي أن يحصل السُّجناء كلُّهم على حقِّ الحصول على إجراءات قانونية، ويجب أن يسمح للّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر بزيارتهم، والاطلاع على ظروف حبسهم.

إنَّ اعتقال أيِّ شخص، ونقله إلى مكان سرِّيٍّ، وحجزه انفراديًّا من دون علم من أحد يُعدُّ عمليَّة (إخفاء قسريٍّ)، وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان مرتبطًا بأنظمة وحشيَّة سيِّئة السُّمعة[1]، وأن القوانين ضدها حازمة تمامًا كتلك التي تحرِّم التَّعذيب، والمعاملة الوحشيَّة المهينة غير الإنسانيَّة، وكلتا الجريمتين مقترنتان معًا بشدَّة، وإن السُّجناء المختفين هم سجناء يتعرَّضون لسوء المعاملة، وأكثر من ذلك، وإن الشَّكَّ والخوف من الإخفاء لا يتولدان في نفوس المختفين وحدهم؛ بل في نفوس أسرهم، ومجتمعاتهم أيضًا، وهذا بحدِّ ذاته يُعدُّ نوعًا من أنواع الوحشيَّة[2].

تشهد عشرات آلاف الصَّفحات من وثائق الحكومة، والتَّقارير العامة، والكتب، والمقالات على التَّعذيب والمعاملة الوحشيَّة المهينة، وغير الإنسانيَّة للمعتقلين التي بدأت في المواقع السَّوداء لوكالة المخابرات المركزيَّة، وانتشرت في السُّجون المعروفة، وغير المعروفة في خليج غوانتانامو،

وأفغانستان، والعراق، مع ذلك فإن كثيرًا من الدلائل المباشرة جدًّا ما زالت سرِّيَّةً، إذ إنَّ أشرطة الفيديو التي سُجِّلت عليها التَّحقيقات قد أُتلِفت، أما المواد المتبقيَّة، أو التي ما زالت قيد الحجب، فإنها تتضمَّن الصُّور الفوتوغرافيَّة، ووصفًا لأشرطة الفيديو المتلفة، والمراسلات الإلكترونية في حينه بين المحققين، والمسؤولين الأعلى منهم في واشنطن، والشِّهادات المباشرة التي أدلى بها ضحايا التَّعذيب، وسوء المعاملة.

بالإضافة إلى أنَّ الوثائق التي سمحت بالتَّعذيب، وسوء المعاملة ما زالت سرِّيَّةً أيضًا.

في محاضر جلسات مناقشة قانون حرِّية المعلومات رأت وكالة المخابرات المركزيَّة بشكل أساسيٍّ أنَّ الأنشطة المخوِّلة للوكالة تمَّت بموجب مذكرة الإخطار الرئاسيَّة الصادرة عن الرئيس بوش في 17/أيلول 2001م، وقد كانت حسَّاسةً للغاية حتى إنَّ الوكالة لم تستطع الاعتراف بوجود هذه الوثائق[3]، لكن الرئيس بوش كشف شخصيًّا في نهاية الأمر عن برنامج التَّرحيل، والاعتقال، والتحقيقات التي كانت وكالة المخابرات المركزيَّة تقوم بها.

وفي خطاب له في السَّادس من أيلول من العام 2006م، كشف عن أنَّ الوكالة اعتقلت عددًا صغيرًا من المشتبه بهم من قيادات الإرهابيين الفاعلين في مواقع سرِّيَّة وراء البحار، وأنه قد حُقِّق معهم باستخدام مجموعة من الإجراءات (المختلفة والمتنوعة)، وبعد اعتقالهم مدّةً تزيد على أربع سنوات ونصف، أعلن الرَّئيس أن آخر أربعة عشر من المعتقلين قد حُوِّلوا للحجز العسكريِّ في غوانتانامو[4].

عندما أعلن الأمر الرِّئاسي التَّوجيهي المعروف بقانون حرِّيَّة المعلومات المتعلق بالسجلات ذات الصِّلة بسوء معاملة السُّجناء، وتعذيبهم في مراكز الاعتقال الأمريكيَّة في الخارج، أصبح البند 61 واحدًا من ألفي وثيقة كانت السي. آي. إيه ما زالت تحتفظ بها عندما أنهى الرَّئيس أوباما رسميًّا برنامج التَّرحيل، والاعتقال، والتحقيق في يناير من عام 2009م، ويتضمَّن البند 61 الصَّفحات الاثنتي عشرة من إعلان مذكَّرة الإخطار التي أرسلها الرئيس لمجلس الأمن القومي، إضافةً إلى مذكَّرة من صفحتين مرسلة من مجلس الأمن القوميِّ إلى مدير وكالة

المخابرات المركزيَّة جورج تنت مع التَّعليمات لتطبيق البرنامج، وقائمة بأسماء هؤلاء الذين اطَّلعوا على الوثيقة.

قال المدَّعون العامُّون في وكالة المخابرات المركزيَّة، في توضيحهم لرفض الوكالة تقديم هذه الوثيقة في جلسة الاستماع، أمام القاضي الفدرالي ألفين هيلرشتاين Alvin Hellerstein في مايو من عام 2008م: إن مستوى حظر الوثائق غير عادي جدًّا، لدرجة أنه فرض حظرًا على حجم الحرف(5).

في الأشهر التي تلت تنصيب أوباما رئيسًا كُشف عن المزيد من الألفي وثيقة تلك، ومن أبرزها التَّقرير الذي لخَّص نتائج تحقيقٍ أجراه مكتب المفتش العام للوكالة OIG، حول سوء معاملة سجناء الوكالة الخاضعين لبرنامج الترحيل، والاعتقال، والتحقيق.

وكشف تقرير مكتب المفتش العام الصادر في مايو 2004م، عن أن الوكالة تناضل من أجل تطبيق الأمر الرئاسيِّ الذي أخطأت فهمه قانونيًّا منذ البداية:

> يُعدُّ سلوك الاعتقال، والتحقيق تحديًا جديدًا لوكالة المخابرات المركزيَّة، وتتضمَّن هذه التَّحديات تحديد أماكن الاعتقال والتَّحقيق وتشغيلها بصورة آمنة، وتعيين طاقم مؤهل وإعداده لإدارة أنشطة الاعتقال، والتحقيق، وتنفيذها.
>
> ومع معرفة أنَّ عناصر القاعدة مدرَّبون على استخدام تقنيات المقاومة في التَّحقيق، فإنَّ تحدِّيًا آخر قد ظهر، يتمثَّل في تحديد تقنيات التَّحقيق التي يمكن أن يستخدمها طاقم الوكالة قانونيًّا للتَّغلب على هذه المقاومة.
>
> لقد اتُّخِذت هذه المفاهيم كلُّها على خلفية ما اتَّبعته السي. آي. إيه قبل الحادي عشر من أيلول 2001م، من تجنُّب الإعلان عن التحقيقات، والبيانات المتكرِّرة التي تدين بها الولايات المتَّحدة التعذيبَ، وتؤكد المعاملة الإنسانيَّة للسُّجناء السِّياسيين، والمعتقلين في المجتمع الدولي(6).

تظهر صيغة منسوخة لأحد التَّقارير الذي أعلن عنه في أغسطس 2009م، نتائج تحقيق المفتِّش العام في وفاة اثنين من المعتقلين لدى وكالة المخابرات المركزيَّة، والادِّعاء بأنها استخدمت تقنيَّاتٍ غيرَ قانونيَّة في استجوابهما، ونتائج المعلومات التي تلقاها مكتب المفتِّش العام التي مفادها: إن بعض الموظَّفين كانوا قلقين بشأن أنشطة سرِّيَّة معيَّنة، تمارسها الوكالة في معتقلات ومواقع التَّحقيق فيما وراء البحار، منتهكةً حقوق الإنسان[7].

وقد قال المفتّش العام لدى مراجعة حوادث تعذيب محدَّدة: كشف التَّقرير عن مدى التَّواصل بين محقِّقي الوكالة في المواقع السَّوداء، ومديريهم في واشنطن حول نواياهم، وأعمالهم، وخشيتهم من عدم شرعيَّة أعمالهم[8]، بوساطة عدد من ضباط الوكالة في أثناء هذه المراجعة، وعن قلقهم الشديد بشأن احتمال إثبات ادِّعاء مضاد، أو عمل قانونيٍّ ناجم عن مشاركتهم، حيث عبَّر أحد الضبَّاط عن خشيته من إدراج أسماء ضبَّاط الوكالة في يوم من الأيام في قائمة المطلوبين؛ للمثول أمام المحكمة العالميَّة لجرائم الحرب النَّابعة من أنشطتهم[9].

بعد أسبوع من تعميم تقرير المفتِّش العام، أعلن المحامي العام إيرك هولور Eric Holler أنه يقوم بتوجيه مدَّعٍ عام خاص؛ لمراجعة الحوادث جميعها التي جاءت في تقرير المفتش العام الصادر في العام 2004م، وهي حركة أدانها نائب الرئيس ديك تشيني Dick Cheney فورًا، واصفًا إياها بأنها عمل سياسيٌّ فاضحٌ ومتحيِّزٌ جدًّا، ونظرةٌ مسيَّسةٌ إلى الإدارة السابقة[10]، ولكنَّ عملاء وكالة المخابرات المركزيَّة توقعوا مثل هذا التَّحقيق مبكِّرًا بصرف النظر عن المناخ السياسيِّ.

يتوقع عدد من موظفي الوكالة من ذوي الرتب المختلفة الذين تورَّطوا بأعمال الاعتقال والتَّحقيق؛ بأنهم سوف يتعرَّضون لدعاوى قضائيَّةٍ في يوم ما في المستقبل داخل الولايات المتَّحدة أو خارجها، وأنَّ الحكومة الأمريكيَّة لن تساندهم أبدًا، على الرغم من أنَّ برنامج الاعتقال، والتحقيق الحالي عُرض على وزارة العدل؛ لمراجعة شرعيته، وخضع لمصادقة الإدارة السياسية، إلا أنه انحرف بشدَّة عن السِّياسة السَّابقة للوكالة وممارستها، وعن القوانين التي

تحكم عمليات التَّحقيق التي يقوم بها موظَّفو الولايات المتَّحدة العسكريُّون، والقانونيُّون، وعن البيانات المتعلِّقة بسياسة أمريكا الصَّادرة عن وزارة الخارجيَّة، وعن البيانات العامَّة الصَّادرة عن مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى بمن فيهم الرَّئيس، بالإضافة إلى السِّياسات التي عبَّر عنها أعضاء الكونغرس، وحكوماتٌ عربيَّةٌ أخرى، ومنظماتٌ دوليَّة، وجماعات حقوق الإنسان، فضلًا عن أنَّ بعض موظَّفي الوكالة على اطِّلاعٍ بأنشطة التَّحقيق خارج إطار رأي وزارة العدل الأمريكيَّة المكتوب.

يشعر الموظفون بالقلق من أنَّ نشر برنامج CTC المحتَّم في المستقبل، سوف يلحق الضَّرر بسمعتهم الشَّخصيَّة، وبسمعة فاعليَّة الوكالة نفسِها[11].

بينما كان موظفو الوكالة ينفِّذون التَّوجيه الرِّئاسيَّ الصَّادر في السَّابع عشر من أيلول من عام 2001م، وقد تُركوا ليواجهوا إحدى المشكلات الأساسيَّة التي فرضتها عمليَّات الإخفاء القسريِّ، وهي المسألة التي أطلقت عليها الوكالة اسم (نهاية اللُّعبة)، ما الذي حصل للَّذين عوملوا بطريقة نسفت أيَّ إمكانية لاحتوائهم في النظام القانوني لمحاكمتهم؟ والذين إن لم يظلُّوا معزولين فإنهم سوف يبوحون بمعلومات عن ظروف اعتقالهم.[12]

لقد تبيَّن بوضوح للمفتش العام في أيار من العام 2004م، أن وكالة المخابرات المركزيَّة قد وقعت في فخ الأمر التَّوجيهي، وقد استنتج ما يأتي:

> تواجه الوكالة تحدِّياتٍ سياسيَّةً، وقانونيَّةً جدِّيَّةً، وطويلة الأمد نتيجة برنامج CTC للاعتقال والاستجواب، وتحديدًا (استخدام تقنيات استجواب مدعَّمة)، وعدم قدرة حكومة الولايات المتَّحدة على اتِّخاذ القرار حول ما ستفعله في النِّهاية مع الإرهابيِّين المعتقلين من قبل الوكالة[13].

اعترفت الولايات المتَّحدة الآن أنَّها تحتجز أقل من مئة شخص مدةً تصل إلى خمس سنوات، في المواقع السوداء لوكالة المخابرات المركزيَّة[14].

وأعلن الرئيس بوش أن أربعة عشر من هؤلاء السُّجناء قد نُقلوا إلى غوانتانامو في عام 2006م، وأنَّ هؤلاء ليسوا آخر معتقلي الموقع الأسود، فقد نُقِل اثنان من سجناء الوكالة إلى غوانتانامو في السنة اللاحقة. أمَّا فيما يخصُّ مكان بقيَّة السُّجناء المختفين في برنامج التَّرحيل، والاعتقال، والتحقيق؛ فإنه ما زال حتى اليوم غير واضح.

تستطيع الحكومة الإشارة إلى كثير من السُّجناء في بلدان أخرى؛ ولكنَّ العديد منهم، -كما تقول- مفقودون أو ضائعون[15].

في اليوم الذي سبق توقيع بوش للتَّوجيه الرئاسيِّ في السَّابع عشر من أيلول من عام 2001م، عندما قال نائب الرئيس تشيني للمشاهدين لبرنامج (لقاء مع الصَّحافة): «إن الولايات المتحدة ربما تقوم في ردِّها على هجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابيَّة، بما لا يكون محبَّبًا»، وأكد أنه «من الحيويِّ لنا أن نستخدم أيَّ وسيلة نملكها؛ من أجل تحقيق أهدافنا».

وفي اليوم الثاني لإصدار الأمر السرِّي وقَّع الرَّئيس تفويضًا للجيش باستخدام القوَّة ردًّا على هجمات الحادي عشر من أيلول، ومرَّر الكونغرس قرارًا مشتركًا بين مجلس الشُّيوخ بأكثرية 98 ومجلس البرلمان بأكثرية 420-1، حيث خوَّل هذا القرار الرئيس بما يأتي:

> «استخدام القوَّة الضَّروريَّة المناسبة ضد تلك الشُّعوب، أو المنظَّمات، أو الأشخاص الذين يقرِّر الرَّئيس أنَّهم خطَّطوا، أو خوَّلوا أحدًا للقيام بالهجمات التي وقعت في 11 سبتمبر، أو قاموا بها بأنفسهم، أو آووا مثل هذه المنظَّمات؛ وذلك لكي يمنع وقوع أيَّ أعمال إرهابيَّة في المستقبل ضدَّ الولايات المتَّحدة من أيِّ جهة كانت»[16].

وبقدر ما هي صيغة التَّخويل فضفاضة، بقدر ما هي فضفاضة تلك السلطة التي تدَّعي الحكومة أنها مخوَّلة بها لإدارة برنامج وكالة الأمن القوميِّ لمراقبة الإرهاب اللاشرعيِّ، لكنَّ الإدارة تراه أضيق مما تريد، فاللغة المقترحة تخوِّل الرَّئيس الرَّدَّ على أيِّ عمل إرهابيٍّ، أو عدوان

مستقبليٍّ وتوجيه ضربة وقائيَّة له، بغض النَّظر عمَّا إذا كانت الأهداف ذات صلة بهجمات 11 سبتمبر[17].

وقبل لحظات من بدء التَّصويت في مجلس الشيوخ، حاول البيت الأبيض أن يقحم عبارةً إضافيَّةً تسمح بالقيام بأعمال عسكريَّة، وسرِّيَّةٍ داخل الولايات المتَّحدة[18].

عندما أقرَّ الكونغرس نسخةً رفضت تلك المقترحات، وردَّت الإدارة بطريقة ربما تصبح سمةً لجهودها في مناهضة الإرهاب؛ حيث طلبت من محاميها أن يناقشوا القيود القانونيَّة، وبعد أسبوع من قرار الكونغرس الذي وُقِّع ليصبح قانونًا، أصدر جون يو John Yoo مساعد محامي النَّائب العام في مكتب المجلس القانونيِّ في وزارة العدل مذكَّرةً سرِّيَّةً، أكَّدت أنَّ لدى الرَّئيس سلطة اتخاذ تدابير أعمال وقائيَّةٍ ضدَّ الإرهابيِّين، والدُّول التي تؤويهم، سواء كانوا على صلة بأحداث 11 سبتمبر أم لم يكونوا، وفي الشَّهر اللاحق أتبع (يو) هذه المذكَّرة بمذكَّرةٍ سرِّيَّةٍ أخرى، تؤكِّد أن الرَّئيس مخوَّلٌ باستخدام القوَّة العسكريَّة داخل الولايات المتَّحدة[19].

قلَّة ممَّن هم خارج الإدارة عرفوا حينذاك أنَّ الإدارة ترسم إستراتيجيَّةً مناهضةً للإرهاب ولا تعترف بأيِّ قيود قانونيَّةٍ، ولم يعرف أحد من خارج حفنة كبار مسؤولي الإدارة المقرَّبين أنَّ خطط الإدارة تتضمَّن عمليات إخفاء قسريَّةً، وتحقيقاتٍ تعسفيَّةً، ومع ذلك شعر المجتمع الدَّوْليُّ بالذُّعر ممَّا يمكن أن تعنيه عبارة (كلّ القوَّة الضَّروريَّة الملائمة)، وما يمكن أن يشير إليه منطق الإدارة، حتى إن المجتمع الدَّوليَّ اضطرَّ إلى تذكير الولايات المتَّحدة بالتزاماتها الدَّوليَّة.

في السابع والعشرين من سبتمبر من عام 2001م، التقى وفدٌ من منظمة الصَّليب الأحمر موظفي وزارة الخارجيَّة[20]، وبعد أسبوعين أصدرت لجنة الأمم المتَّحدة المناهضة للتَّعذيب البيان الآتي:

«على الرَّغم من أنَّ اللَّجنة المناهضة للتَّعذيب تعي التَّهديد المروِّع للمجتمع المدني من قبل الإرهاب الدَّوْليِّ، إلا أنها تذكِّر الدُّول الأعضاء في اللَّجنة ذات الطَّبيعة غير المنتقصة بالتزاماتها التي تعهَّدت بها عند الموافقة على ميثاق مناهضة

التَّعذيب، وضرورة الالتزام في المادّتين 2 [21] و 15[22]، وهما فقرتان شرطيَّتان لابدَّ من مراعاتهما في الظُّروف كافَّةً».

إنَّ منظَّمة مناهضة التَّعذيب واثقة من أنَّه مهما كانت ردود فعل الدُّول الأعضاء على تهديد الإرهاب الدَّوْليِّ، فإن مثل هذه الردود ستكون متوافقةً مع الالتزامات التي تعهَّدت بها لدى موافقتها على ميثاق مناهضة التَّعذيب[23].

أُخذت حواشي هذا الجزء من موقع The Torture Reporting

في السابع عشر من سبتمبر 2001م، كتب مدوِّن مذكَّرة الإخطار الرئاسيَّة ميرسي ويلر emptywheel ما يأتي:

من المهم ملاحظة أنَّ الأمر الصَّادر في 17/سبتمبر 2001م، قد خوَّل أيضًا المعنيِّين بعمليَّة التَّرحيل، وأظهر أنَّ معاملة النَّاس كتلك التي عُومل بها ابن الشيخ اللِّيبي، والموصوفة في نهاية التَّقرير، كانت مقاربةً مبكِّرةً؛ لتنفيذ هذا الجزء من التَّخويل، ومن المفيد كذلك لفت نظر القرَّاء إلى الشَّرح المفصَّل لقانون الأمن القوميِّ بشأن إشعار الكونغرس الموجود في الموقع:
http://www.fas.org/sgp/crs/intel/m011806.pdf

وملاحظة أنَّ وكالة المخابرات المركزيَّة لم تخبر الكونغرس بأنَّها تمارس التَّعذيب بالغرق الوهميِّ إلا بعد أن مارسته فعلًا مدَّة شهرٍ مع أبي زبيدة.

وكتب ألكساندر عبدو Alexander Abdo؛ عضو مشروع الأمن القوميِّ التَّابع للاتِّحاد الأمريكيِّ للحرِّيات المدنيَّة ACLU عن استخدام وكالة المخابرات المركزيَّة للتِّقنيات المسموح، وغير المسموح بها.

إن ما يوحي به تقرير مكتب المفتش العام لوكالة المخابرات المركزيَّة هو أنَّ المحقِّقين استخدموا تقنياتٍ غيرَ مسموح بها؛ مثل: عمليات الإعدام الوهميِّ، وتهديد حياة المعتقلين،

حيث إنَّ ذلك يُعدُّ مذهلًا بوجه خاصّ، إذا ما أخذنا بالحسبان المستوى المفرط للمراقبة العليا لبرنامج التَّحقيق المُعزِّز.

لقد حاول كبار المسؤولين غسل أيديهم من الإفراط الواضح في التَّحقيق للوكالة بالإشارة إلى مذكرات OLC من جهة، ومن جهة أخرى فقد برَّر محقِّقو وكالة المخابرات المركزيَّة أعمالهم بالنيَّة الحسنة، اعتمادًا على النَّصيحة القانونيَّة التي أهملوها بشكل واضح في بعض الأحيان.

انطلاقًا من مخاوف بعض موظَّفي وكالة المخابرات المركزيَّة من أن يواجهوا محاكمةً أمام محكمة جرائم الحرب والمحكمة الدَّوليَّة، فقد كتب المستشار السَّابق في محاكم اللِّجان العسكريَّة في غوانتانامو؛ المقدَّم في القوات البحرية ديفيد فراكت David Frakt ما يأتي:

> يُظهر هذا الخوف إهمال موظفي السي. آي. إيه للقانون الدَّوْليِّ، في البداية فإنَّ الاسم الحقيقي لما يسمى (المحكمة الدَّوليَّة) هو محكمة العدل الدَّوليَّة، حيث تقوم هذه المحكمة بحلِّ النِّزاعات بين الدُّول، وتقدِّم الاستشارات لأجهزة هيئة الأمم المتَّحدة، وليس لها سلطةٌ قضائيَّةٌ على الأفراد فيما يخصُّ جرائم الحرب.

فإذا كان المسؤولون يشيرون إلى محكمة الجنايات الدَّوليَّة، فإنَّ الولايات المتَّحدة ليست طرفًا في ميثاق روما؛ ذلك لأنَّ الرئيس كلينتون وقع ميثاق روما، ولكن الرئيس بوش لم يوقعه، ولا تقبل أمريكا أن يكون لمحكمة الجنايات الدَّوليَّة السُّلطة القضائيَّة على مواطني الولايات المتَّحدة، حتى وإن وقعت إدارة أوباما على ميثاق روما من جديد؛ تمثيلًا لتوقيع الميثاق من قبل مجلس الشيوخ، فإنه لن يكون لذلك أثر رجعي.

وبشكل عام كتب المحقِّق السَّابق في القوات البحرية ماثيو الكساندر Matthew Alexander ما يأتي:

> على الرَّغم من أنَّ بعض المحلِّلين قد اختلفوا فيما يخصُّ جرائم التَّعذيب، وسوء المعاملة، وهاجس المعتَّقلين، والتَّرحيل الاستثنائيِّ، إلا أنَّه يجب أن ينظر إليه في

سياق الأيام السَّوداء بعد 11 سبتمبر، فأنا أؤكد أنَّه لا يوجد مثل هذه اللُّغة في أيِّ وعد عام؛ فالوعود العامَّة جميعها في الولايات المتَّحدة تتطلَّب التزامًا بالقانون، والمبادئ الأمريكية في الأوقات جميعها.

بقدر ما تركت أحداث 11 سبتمبر رعبًا في ذاكرة الجميع، فإنَّ من المظاهر الأساسيَّة للإدارة أن تكون قادرةً على فصل مشاعر الشَّخص عن واجبه الوظيفيِّ. وكما قال الجنرال جورج سي مارشال George Marshall:

«ما إن يتورَّط أيُّ جيش في حرب ما، يظهر وحشٌ داخل كل مقاتل يبدأ بشدِّ قيوده بقوَّة، وعلى الضَّابط الجيِّد أن يتعلَّم كيف يستطيع أن يسيطر على هذا الوحش في نفسه وفي نفوس رجاله».

لقد فشل قادتنا بالسَّيطرة على هذا الوحش، وبهذا الفشل أصبح هذا الوحش عدوًّا فعليًّا نخوض حربًا ضده، وأظنُّ أنَّ هذه السِّياسات وصلت إلى مستوًى يفوق عدم الأهليَّة؛ لأنَّها انتهكت حرمة الولايات المتَّحدة، والقانون الدَّوليِّ، وفي هذا السِّياق يمكن تصنيفها على أنَّها جرائم.

عندما قرَّرت اللَّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر أن تلتقي أبا زبيدة في سنة 2006م، بعد أربع سنوات ونصف من اختفائه في سجن سرِّيٍّ لوكالة المخابرات المركزية، قال أبو زبيدة ما يأتي:

لقد استيقظت لأجد نفسي عاريًا مربوطًا بالسَّرير في غرفة ناصعة البياض، مساحتها أربعة أمتارٍ تقريبًا طولًا، وأربعة أمتار عرضًا، وللغرفة ثلاثة جدرانٍ مصمتة، أما الجدار الرابع فيتألف من قضبانٍ معدنيةٍ تفصلها عن غرفة أخرى أكبر منها. إنَّني غير متأكد كم من الوقت بقيت في السَّرير، ربما بعد بضعة أيام، ولكنَّني لا أتذكر بالضبط عددها، نُقلت إلى كرسيٍّ بقيت فيه مكبل اليدين والقدمين مدَّةً أظن أنها تتراوح من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، حيث ظهرت بثرات وقروح على ساقيَّ؛ بسبب الجلوس الدائم، كان يُسمح لي فقط أن أذهب إلى المرحاض المؤلَّف من دلو، وكان يُقدَّم لي الماء في قارورة لأنظِّف نفسي.

لم أكن أحصل على طعام جيِّد في الأسبوعين أو الثلاثة الأولى، في أثناء جلوسي على الكرسي كنت أحصل فقط على الماء، ومشروب الإنشور Ensure الذي سبَّب لي في البداية شعورًا بالتقيوء، لكنَّ التقيوء بدأ بالزوال مع الوقت.
كانت الزنزانة، والغرفة مكيَّفتين، وباردتين جدًّا، وكانوا يشغِّلون موسيقى عاليةً وصاخبةً جدًّا، وكانت تُعاد كل خمس عشرة دقيقةً، على مدار أربع وعشرين ساعةً، وفي بعض الأحيان كانت تُوقف الموسيقى، وتُستبدل بصوت صفيرٍ حادٍّ، وطقطقةٍ صاخبةٍ.

لقد كان الحراس أمريكيين يرتدون الأقنعة؛ لإخفاء وجوههم، أما المحققون فلم يكونوا مقنَّعين.

في الأسبوعين أو الثلاثة الأولى كنت أُستَجوَب ساعةً تقريبًا، أو ساعتين في اليوم، فيأتي مستجوبون أمريكيون ليتَّحدثوا إليَّ من وراء قضبان الزِّنزانة، وعند ذلك كانت الموسيقى تتوقف، ثم يعيدون تشغيلها لاحقًا، وفي هذه الأسابيع لم أستطع النوم أبدًا، وإذا غفوت كان الحارس يرش الماء على وجهي.

أخبر أبو زبيدة لجنة الصَّليب الأحمر الدَّوليِّ بعد أسبوعين أو ثلاثة أنهم قدّموا له طعام الأرز مرةً في اليوم، وقال: إنه كان يأكل بيده ولم يكن يُسمح له بغسلها.

وفي هذه المدة كان يُسمح لي أيضًا بالتَّمدُّد على الأرض، ولكنَّني كنت ما أزال عاريًا، ومقيَّدًا بالأصفاد، ومع ذلك كنت أستطيع النَّوم قليلًا، وبقيت على هذه الحال مدَّة شهر ونصف تقريبًا.

في الأيام القليلة الأولى جاء طبيبٌ، وأعطاني حقنة، وأخبرني أنها ضد الالتهاب، وبعد شهر ونصف أو شهرين فحصتني طبيبةٌ، وتساءلت: لماذا ما زلت عاريًا؟ ثم أخذت قياساتي، وفي اليوم الثاني زُوِّدتُ بملابس برتقاليَّة اللَّون، من أجل أن أرتديها، وقد تبع ذلك تهديداتٌ بما هو أسوأ.

والواقع أن حرَّاسًا دخلوا زنزانتي في اليوم الثاني، وطلبوا مني أن أقف، وأرفع يدي فوق رأسي ثم مزَّقوا ملابسي؛ لأعود عاريًا ثانيةً، وأعادوني إلى الكرسي لأيامٍ عدَّة، وحاولت النوم على الكرسيِّ، ولكن الحراس كانوا يرشون الماء على وجهي كي أبقى مستيقظًا.

عندما يكون لدى المحقِّقين انطباعٌ بأنني متعاونٌ معهم، وأزوِّدهم بالمعلومات المطلوبة، كانوا يعيدون لي ملابسي، وعندما يشعرون أني أصبحت أقل تعاونًا معهم، فإنهم يأخذون ملابسي، ويعيدونني إلى الكرسيِّ، لقد تكرَّر هذا الأمر مرَّاتٍ عدَّةً.

لا أستطيع أخيرًا أن أتذكَّر كم مضى من الوقت، حتى سُمِح لي بالحصول على حصيرٍ ومنشفةٍ، وشرشفٍ؛ لأغطي به نفسي وقت النوم، وقد حصلت على بعض المناديل الورقيَّة؛ من أجل استخدامها عند ذهابي إلى الحمام الذي هو مجرَّد دلو، وقد أمضيت بعد ذلك شهرًا تقريبًا من غير استجواب، وفي أثناء هذه المدَّة كنتُ أحصل على الأرز، والفاصولياء مع شراب مرَّةً، أو مرَّتين في اليوم.
بقيت زنزانتي باردةً لدرجة التَّجمُّد، والموسيقى الصاخبة، أو الصَّفير الحادُّ، أو ضجيج الطقطقة على مدار السَّاعة، حتى إنني كنت أحاول أن أسدَّ أذنيَّ بسدَّادةٍ صنعتها من المناديل الورقيَّة.

بعد وصولي إلى هذا المكان بشهرين ونصف، أو ثلاثة أشهر، بدأ التَّحقيق من جديدٍ بزخم أكثر من قبل، ثم بدأ التعذيب الحقيقي؛ أحضروا صندوقين خشبيَّين أسودين إلى الغرفة الموجودة خارج زنزانتي، أحدهما كان طويلًا، وأكثر ارتفاعًا مني بقليل، وضيِّقًا، قياسه 1م×75سم تقريبًا، والآخر قصيرٌ يبلغ ارتفاعه 1م تقريبًا. أخذوني خارج زنزانتي، ولفَّ أحد المحققين منشفة حول رقبتي واستخدموها لأرجحتي بشكل دائري ليضربوني بشكل متكرِّرٍ بجدران الغرفة الصلبة، وقد كنت أُصفَعُ على وجهي مرارًا وتكرارًا وأنا مُكبَّل، لقد أدى

سحبي، ودفعي، ورطمي وأنا مقيدٌ ومكبلٌ إلى أن الأصفاد آلمت كاحلي، ومن ثم وُضِعت في الصندوق الطويل مدَّة ساعة ونصف، أوساعتين على ما أظن.

كان الصندوق حالك السواد من الداخل كما هو من الخارج، وتوجد فيه دلوٌ؛ لاستخدامه حمَّامًا، وقارورة فيها ماء للشرب، وقد غطُّوا الصندوق بقطعة قماش من الخارج؛ ليمنعوا دخول الضَّوء، وما أحتاجه من الهواء.

كان من الصَّعب عليَّ أن أتنفس، وعندما سمحوا لي بالخروج من الصندوق، وجدت أحد جدران الغرفة مغطىً برقائق خشبية، ومنذ ذلك الحين صرت أُرَطَمُ بهذا الحائط، والمنشفة حول رقبتي، وأظنُّ أنهم استخدموا هذه الرقائق الخشبية؛ ليمتصَّ صدمة جسمي على الحائط، فقد أدرك المحقِّقون أن استمرارهم برطمي على الحائط الصُّلب، ربما يسبب لي أذىً جسديًّا.

أشار أبو زبيدة إلى أنَّه لاحظ حدوث تقسيمٍ للعمل بين الحرَّاس والمحقِّقين؛ حيث إن حراسًا عدَّةً كانوا يقومون بالتَّعذيب، والضَّرب الفعلي مع محقِّقَيْن اثنَيْن وهما يسألان الأسئلة، أما المحقِّق الأساسيُّ فقد كان ينتظر حتى ينتهي الضَّرب ليأتي ويقوم بعمله.

كنت أُوضَع بعد الضَّرب في الصندوق الصَّغير، وبما أنَّه ليس عاليًا بما يكفي جلوسي بشكل مستقيم؛ لذلك كان عليَّ أن أجلس القرفصاء، وكان ذلك صعبًا جدًّا بسبب جروحي؛ لقد كان الضغط في هذه الوضعية كلُّه على قدميَّ، ممّا يجعل الجروح في قدميَّ ومعدتي أشدَّ إيلامًا، وأظن أنَّ هذا حصل بعد ثلاثة أشهر تقريبًا من عمليَّتي الأخيرة.

كان جوُّ الغرفة باردًا دائمًا، ولكنه يصبح حارًّا جدًّا داخل الصُّندوق عندما يُغطَّى حيث كانت تفوح منه رائحة العرق، بالإضافة إلى أنَّ الجرح في قدمي بدأ يتفتَّح وينزف، وأنا لا أعرف كم بقيت داخل الصندوق الصغير، وأظن أني نمت أو أغمي عليَّ.

بعدها سحبوني خارج الصندوق لأني لم أكن قادرًا على المشي أبدًا، ثم وضعوني على ما يشبه سرير مستشفى.

كنت مربوطًا بشدِّة بالأحزمة، ووضعوا قطعة قماش سوداء على وجهي، وبدأ المحقِّقون يسكبون المياه المعدنية على قطعة القماش، حيث لم أعد أستطيع التنفس، وبعد بضعة دقائق نزعوا القطعة القماشية عن وجهي، ورفعوا السرير بوضعيَّة عمودية، حتى أصبح ضغط الرِّباط على جروحي مؤلمًا جدًّا.

بعد ذلك تقيَّأت، ثم أعيد السَّرير إلى وضعيَّة أفقيَّة، وحمل الرَّجل الذي عذَّبني من قبل القطعة السَّوداء، ووضعها على وجهي ثانيةً، وسكب الماء عليها من القارورة، وفي هذه الحادثة أصبح رأسي يتأرجح إلى الأمام وإلى الوراء، وما يزال الماء يُسكب لمدة طويلة، حاولت مقاومة الأحزمة التي رُبِطتُّ بها، محاولاً التَّنفس، ولكن من دون جدوى، لقد شعرت حينها أنِّي سأموت، وفقدت السَّيطرة على البول، ومنذ ذلك الوقت أصبحت أعاني سلسًا بوليًّا عندما أتعرض للضَّغط، ومن ثمَّ وُضِعت مرَّةً أخرى في الصندوق الطويل، وبينما كنت داخل الصندوق كانت الموسيقى الصاخبة تُعزف، وكان أحدهم يقرع الصُّندوق من الخارج باستمرار.

حاولت الجلوس، ولكن بسبب ضيق المكان؛ انسكب دلو البول عليَّ، بقيت في الصندوق ساعاتٍ عدَّةً، ربما طوال اللَّيل، ومن ثمَّ أخرجوني من الصُّندوق ليربطوا المنشفة مجددًا حول رقبتي، ويقذفوني باتجاه الحائط المغطَّى برقائق خشبية، وقام المحققان ذاتهما بصفعي على وجهي، كما كانا يفعلان سابقًا، وبعد ذلك أجلسوني على الأرض، ووضعوا غطاءً أسود على رأسي؛ لتبدأ جلسة التَّعذيب التالية، وكانت الغرفة دائمًا باردةً جدًّا.

أخبر أبو زبيدة اللَّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر، أنَّ هذا النِّظام استمرَّ مدَّة أسبوع تقريبًا، وفي هذه المدَّة تكررت الإجراءات كلُّها خمس مرَّات.

في هذه الحادثة، وبصرف النظر عما سبق، فقد أُصِبت بالاختناق مرّةً، أو مرتين، وقد وُضِعت في وضعيةٍ عكسيَّةٍ على السَّرير، وفي إحدى المرَّات أُصِبت بالاختناق ثلاث مرَّات، حيث كنت في كل مرة أتقيأ، وكنت أُوضَع بوضع عكسيٍّ بين حالات الاختناق التي كنت أُصاب بها.

في أثناء ذلك الأسبوع لم أحصل على طعام جيِّد أبدًا، بل كنت أحصل على مشروب الإنشور لا غير، وكانوا يحلقون رأسي، وذقني كل يوم. لقد انهرت وفقدت الوعي مرّاتٍ عدةً، وأخيرًا كان التَّعذيب يتوقَّف بناءً على تدخل الطبيب.

قيل لي في تلك المدَّة إنَّني أوَّل من طُبِّقت عليه من السجناء تقنيات التَّحقيق هذه؛ لذلك ليس لها قوانين تحكمها، وكأنَّهم كانوا يجرِّبون هذه التِّقنيات، ويختبرونها لتطبيقها لاحقًا على أشخاص آخرين، وحتى ذلك الحين لم تنته المحنة.

في نهاية المدة هذه حضرت امرأتان ورجل لاستجوابي، وكنت ما أزال عاريًا؛ وبسبب ذلك رفضت الإجابة عن أيِّ أسئلة، وقاموا بصفعي بصورة متكرِّرةٍ على وجهي، ورطموني على الحائط مستخدمين المنشفة حول عنقي، وفي اليوم الثَّاني أعطوني منشفةً؛ لأرتديها حول خصري، ولكني كنت لا أزال أشعر بالبرد الشَّديد.

ومن ثم، فإن الأمور بدأت تتحسن رويدًا رويدًا، فقد قدَّموا لي الأرز، وأعادوا لي الحصير، وسمحوا لي بتنظيف زنزانتي، وأُبعِد الصُّندوق الطَّويل، أمّا الصُّندوق القصير فقد بقي في الغرفة خارج زنزانتي، وأظنُّ أنَّه تذكير متعمَّدٌ بما يقدر على فعله المحقِّقون معي، وبعد أسبوع من نهاية التَّعذيب أعطوني بنطالًا قصيرًا أخضر اللون، وقميصًا لأرتديهما، وقد تحسَّن الطَّعام أيضًا بإضافة الفاصولياء، والفواكه، وزودوني بالماء، وسمحوا لي بالاستحمام داخل الزنزانة، وقد تحسنت الأحوال كلُّها؛ إلا أنَّ الضَّجَّة العالية ما زالت تُعزف طوال الأشهر التِّسعة التي قضيتها في ذلك المكان، ولم يكن يُسمح لي بالخروج أبدًا[24].

وصف الرئيس بوش في خطابه في سبتمبر 2006م، الذي أعلن فيه عن تحويل أربعة عشر سجينًا من ذوي القيمة العالية إلى مواقع وكالة المخابرات المركزيَّة السَّوداء في غوانتانامو، بأنهم رجالٌ خطرون، وذوو معرفة فذَّة بالشَّبكات الإرهابيَّة، وبخططهم المعدَّة لهجمات جديدة، وقد أكدَّ أنَّ أحد هؤلاء الرجال هو أبو زبيدة، وهو مسؤول إرهابيٌّ، وقائد يثق به أسامة بن لادن، وأنَّه قاد معسكرًا تدريبيًّا للإرهاب في أفغانستان، حيث دُرِّب فيه بعض هؤلاء الذين اختطفوا الطَّائرة في 11 سبتمبر، وقد ساعد على تهريب قادة القاعدة من أفغانستان، وقال الرئيس: إن زبيدة قد أصيب بجروح بليغة في أثناء أسره، وبقي على قيد الحياة بفضل الرعاية الطِّبِّيَّة التي وفرتها له وكالة المخابرات المركزيَّة، وعلى الرغم من أنَّه كشف عن معلومات (اسمية) في التَّحقيق، إلا أنَّه أثبت في النِّهاية أنَّه جريء، ومراوغ.

نحن نعلم أنَّ أبا زبيدة لديه معلومات كثيرة يمكن لها أن تنقذ أرواحًا بريئةً، ولكنه توقف عن الكلام في أثناء عمليَّة الاستجواب، ومن الواضح أنَّه تلقى تدريبًا على كيفيَّة مقاومة التَّحقيق؛ ولذلك فقد اتَّخذت وكالة المخابرات المركزيَّة مجموعةً من الإجراءات البديلة التي صُمِّمت لتكون آمنةً، ولتتماشى مع قوانيننا، ودستورنا، والالتزام بميثاقنا.

اطَّلعت وزارة العدل على هذه الأساليب المخوِّلة بصورة موسَّعة، وأكَّدت قانونيَّتها، ولا أستطيع وصف هذه الأساليب بشكل دقيق، لكنني أظن أنكم تتفهمون السبب إذا أخبرتكم بها؛ لأنَّ ذلك يساعد على جعل الإرهابيِّين يتعلمون كيفية مقاومة التَّحقيق، وسيُخفون عنَّا المعلومات التي نحتاجها للحماية من هجمات إرهابيَّةٍ جديدةٍ على بلدنا، وما أستطيع قوله: هو أنَّ هذه الإجراءات كانت قاسيةً، وآمنةً، وقانونيةً، وضروريةً[25].

لم تلحظ اللَّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر أيَّ مشكلة في التَّحقق من ماهية هذه الأساليب في أثناء المقابلات التي أجرتها مع السُّجناء الأربعة عشر، على الرَّغم من أنَّهم كانوا محتجزين في عزلة تامَّة، وفي مواقع سوداء متناثرةٍ حول العالم، وقاموا بمقابلات منفصلة في غوانتانامو بعد ترحيلهم، حيث كانت رواياتهم متناسقة جدًّا، حتى إنَّ اللَّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر جمعت

قائمةً من تقنيَّات التَّعذيب التي تتضمن الخنق بالماء، ووضعيات الوقوف المطوَّلة والمرهقة، والتعري مع وضع اليدين مكبَّلتين فوق الرأس، والرَّفس، والضَّرب باستخدام طوقٍ حول العنق، والوضع في صندوق، والتَّعرية المطوَّلة، وحرمان النَّوم، والتَّعرض لدرجات حرارة منخفضة جدًّا، أو للماء البارد، والتَّكبيل المطوَّل لليدين، والقدمين، وتهديد السَّجين، أو تهديد عائلته، والحلاقة الإجباريَّة، والحرمان، أو الحدَّ من الطَّعام الجيِّد.

وكشف الصَّليب الأحمر في مقابلاته أنَّ الأطباء كانوا يراقبون جلسة التَّحقيق ويعطون تعليماتهم للمحقِّقين بأن يستمروا، أو يتوقفوا عن اتِّباع أساليب معيَّنة؛ لأنَّ الدَّور المقبول للأطباء، أو أيِّ مهنيٍّ طبيٍّ، أو أيِّ شكلٍ من أشكال المعاملة الجسديَّة، والنَّفسيَّة لا يُحكم عليه بأنَّه مسموحٌ به أو لا، وأنَّ حضور الأطباء، والأطباء النفسيِّين في أيِّ حالة ينفي أيَّ ادِّعاء بأنَّ هذه الأساليب آمنة، واستنتجت اللَّجنة الدَّوْليَّة للصَّليب الأحمر أنَّ معاملة أبي زبيدة، والسُّجناء الآخرين ذوي القيمة العالية تتضمَّن التَّعذيب، ومعاملةً وحشيَّةً غير إنسانيَّةٍ، ومهينة، والأسلوبان كلاهما محظوران بموجب اتفاقيَّة جنيف، وميثاق الأمم المتَّحدة لعام 1984م، المناهض للتَّعذيب[26].

لا يكاد يكون هذا الاستنتاج غريبًا إذا ما أخذنا أصل هذه الإجراءات البديلة بالاهتمام.

في الأيام الأولى من العام 2002م، صنَّفت إحدى الجنديَّات التي كانت تعمل مترجمةً لفريق التَّحقيق مع السُّجناء القادمين إلى معتقل قندهار في أفغانستان، الإفادة المحلَّفة والنَّابعة من الإحساس بالواجب، وبيَّنت في تقريرها ما عرفته من سوء معاملة غير قانونيَّة للسُّجناء، حيث أخذت استراحة مع فريقها؛ لتراجع ملاحظاتهم، وكتبت تقول: إنها بعد مغادرتهم غرفة التَّحقيق، شاهدت العديد من عناصر القوى الخاصَّة يدخلون، وعندما عادت من استراحتها وجدت أعضاء القوى الخاصة رابضين حول السجين، وينفثون دخان السَّجائر في وجهه، وكان السَّجين منزعجًا بشدَّة، وقالت إنها استغرقتُ وقتًا طويلًا لتهدئته، واستكشاف ما حصل، إذ كان السَّجين يرتجف بوضوح، ويصرخ، فطلبت منهم الخروج على الفور، وألَّا يقتربوا أبدًا من أي شخص نتحدث معه في أي مكان، وأستطيع القول: إن هناك شيئًا غير صحيح.

كان السجين بالغ الانزعاج، وقال: إنهم ضربوه، وأخبروه بأنه على وشك الموت، ونفثوا دخان السَّجائر في وجهه، وصدموه بأداة ما، واستخدم مصطلح (كهرباء).

ومع ذلك كتبت أنها أشارت في بيانها إلى أنها ذكرت سوء المعاملة، وأنَّ القيادة قد اتَّخذت عن طريق التَّسلسل إجراءات؛ للتَّأكد من عدم حصول هذه الأمور مرَّة أخرى.

كنت أشعر بالغضب الشَّديد؛ بسبب حصول شيء كهذا، وإنني أقوم بعملي، وأتحمل مسؤولياتي؛ لأنني محقِّقة، وإنسانة بجديَّة مطلقة، وعلاوة على ذلك فإنَّني أفهم جيدًا أهميَّة ميثاق جنيف، وما يمثله، فإذا لم أحترم ميثاق جنيف، فكيف سيكون لي الحق أن أتوقع أيًّا من القوَّات المسلَّحة أن يحترمه[27]؟

بينما كانت تكتب هذه الكلمات، كان طبيبان نفسيَّان عسكريان ينهيان ورقةً بعنوان (إدراك إجراءاتٍ مضادَّةٍ لمقاومة القاعدة؛ لتقنيَّات التَّحقيق، وتطويرها)، وهذه الورقة هي الأولى من سلسلة اقتراحات يمكن أن تقلب علاقة الدَّولة بمواثيق جنيف رأسًا على عقب.

في ديسمبر 2001م، طلبت وكالة المخابرات المركزيَّة من الدَّكتور جيمس ميتشل؛ الطَّبيب النفسيِّ المتقاعد حديثًا من برنامج التَّدريب، تحاشي إفشاء المعلومات، والمقاومة، وعلى المراوغة من أجل البقاء على الحياة، وتحضير ورقة عن التَّدريب القسريِّ لأعضاء القاعدة؛ من أجل مقاومة إفشاء المعلومات السِّرية في أثناء التَّحقيق.

وكلَّف البرنامج الذي يتبع القوات المسلَّحة الجويَّة SERE الدكتور جون بروس جيسن؛ كبير الأطباء النفسيِّين الفاعلين في البرنامج للمساعدة على إعداد خطِّة لذلك، وقد كانت وزارة الدفاع أيضًا مهتمةً بعملهما، حتى إنَّ مكتب المستشار العام لوزارة الدفاع DOD اتصل في الشّهر ذاته بالشَّركة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان على المخدرات JPRA، التي تشرف

على برامج SERE لجميع الخدمات العسكريَّة؛ من أجل البحث عن أفكار تتعلَّق باستغلال المعتقلين[28].

إن برنامج SERE للتَّدريب قد صُمِّم تمامًا، لمحاكاة الظُّروف التي يمكن أن يتحمَّلها موظفو القوَّات المسلَّحة الأمريكية إذا أُسِروا من قِبَل عدوٍّ لا يلتزم بمواثيق جنيف، هكذا وضَّحت لجنة الخدمات المسلَّحة لمجلس الشُّيوخ الأمريكيِّ في تقريرها الصَّادر في نوفمبر 2008م، عن سوء معاملة السُّجناء.

إنّ هذه الأجهزة الثَّلاثة كلَّها تدير برامج SERE التي تعرِّض أعضاء الأجهزة الذين يواجهون خطر الأسر لأشكال من (الاستغلال غير القانوني)، الذي تحمَّله سجناء الحرب الأمريكيُّون منذ الخمسين سنة المنصرمة.

اعتمدت التِّقنيات المستخدمة في مدرسة SERE جزئيًّا، التِّقنيات الشِّيوعيَّة الصِّينية التي اسْتُخدمت في الحرب الكوريَّة للحصول على اعترافات كاذبة، ومن هذه التِّقنيات تجريد الطلاب من ملابسهم، ووضعهم في وضعيَّاتٍ مرهقة، ووضع الأغطية على رؤوسهم، وتقطيع نومهم، ومعاملتهم معاملة الحيوانات، وتعريضهم لموسيقى صاخبة جدًّا، مع أضواء ساطعة الوميض، وتعريضهم لدرجات حرارة قصوى، ويمكن أيضًا أن تتضمَّن هذه التِّقنيات الصَّفع على الوجه، والجسم، وتضمَّنت حتى وقت قريب الغرق الوهمي لبعض من التحقوا في برنامج SERE [29].

لا يملك ميتشل ولا جيسين أيَّ خبرة في التَّحقيق، وبوصفهما طبيبيْن نفسيِّيْن كان دورهما فقط التَّأكد من ألا يتعرض المتطوِّعون للأذى، أو الكدمات.

قام جيسين في مرحلة ما بدور محقِّق العدوِّ، ولكنَّ محقِّقي SERE ليسوا سوى لاعبي أدوار، وليس لديهم خبرةٌ استخباراتيَّةٌ في جمع المعلومات أو انتزاعها، وكانت عمليَّة التَّدريب مسيطرًا عليها جدًّا، حيث صُمِّمت من أجل تعزيز قدرة الطلاب على تحمُّل مشهد التَّعذيب،

حيث يراقب القادة وعلماء النَّفس المعلمين؛ للتأكد أنهم لا يعانون تفكُّكًا أخلاقيًّا، ويبدؤون بالنَّظر إلى الطلاب على أنهم سجناء أو معتقلون.

كان الطلاب المتطوِّعون للتَّدريب يُستجوبون بانتظام، ويُزوَّدون بكلمات سرِّية لاستخدامها في حال أصبحت التَّحقيقات الزَّائفة شديدة الوطأة[30].

ولكنَّ ميتشيل، وجيسين اقترحا قلب هندسة العمليَّة؛ أي الاستعاضة -جوهريًّا- عنها بهندسة عكسيِّة للعمليَّة، ما يعني بشكل أساسيٍّ الاستعاضة عن سيناريوهات الاعتقال الزَّائف المراد منه إعداد رجال الأجهزة الأمريكيَّة على تحمُّل التَّعذيب، بسيناريوهات حقيقيَّة، واستجوابات مسيئة، وعندما شرعا بوضع الخطَّة كانت إدارة بوش تجرِّب نفاقًا واضحًا؛ لتبني تقنيَّات استجواب، طوَّرتها بعض أكثر الأنظمة إساءة في القرن العشرين.

في التاسع من يناير 2002م، أرسل جون يو الذي يعمل في مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل، وروبرت ديلاهنتي Delahunty، والمستشار الخاصُّ للمستشار العام لوزارة العدل ويليام ج هاينس الثاني مذكرةً قانونيَّةً إلى هاينس ينصحونه بأنَّ مواثيق جنيف، وخصوصًا الميثاق الثَّالث المتعلِّق بمعاملة سجناء الحرب، لا تنطبق على معتقلي طالبان، وأعضاء القاعدة[31].

أطلع مستشار البيت الأبيض البرتو غونزاليس الرئيس بوش على المذكَّرة في الثَّامن عشر من يناير، ووافق الرئيس على ما خلُصت إليه، وفي اليوم الثَّاني أوعز وزير الدفاع دونالد رامسفيلد إلى الجنرال ريتشارد مايرز (رئيس هيئة الأركان المشتركة) بإعلام القادة الميدانيِّين أن أعضاء طالبان والقاعدة لا يندرجون تحت مسمًّى سجناء حرب بموجب ميثاق جنيف، على الرَّغم من أنه يجب معاملة المعتقلين بطريقة إنسانيَّةٍ، وبما يتوافق مع الضَّرورة العسكريَّة، ومع مبادئ ميثاق جنيف لعام 1949م[32].

شجَّع وزير الخارجية كولن باول الرَّئيس على إعادة النَّظر في قراره، قائلًا: إنَّ هذه السِّياسة تضع الجنود الأمريكيِّين تحت خطر التَّعذيب إذا ما أُسِروا، وتشجع الدُّول الأخرى على

الالتفاف على المواثيق، وتمنع الدُّول عن ترحيل المتَّهمين بالإرهاب إلى الولايات المتَّحدة، وتشوِّه الصُّورة الدَّوليَّة للولايات المتَّحدة، وتنسف معايير الثَّقافة العسكريَّة الأمريكيَّة.

وربما يوافق الرَّئيس على عدم منح مقاتلي طالبان، والقاعدة صفة أسرى حرب، على أساس كل حالة على حدةٍ بعد عرض أوضاعهم للمجلس العسكريِّ، لمنحهم هذه الصِّفة.

في مذكرة له تراجع غونزاليس عن رأيه، ففي مذكَّرته التي قدَّمها للرَّئيس في 25يناير 2002م، طرح رأيه المشهور القائل: إنَّ الحرب على الإرهاب تُعدُّ نوعًا جديدًا من الحرب، تتجاوز قيود جنيف الصَّارمة والمهجورة بشأن استجواب أسرى الأعداء، والتَّخلي عن بعض أحكامه الغريبة.

لقد رفض غونزاليس رأي بأول؛ لأنه (غير مقنع)، وقدَّم بدلًا من ذلك اقتراحين يرفضان حمايات ميثاق جنيف، إذ يحتفظ الأوَّل بمرونة تلغي الحاجة إلى الحكم في كلِّ قضيَّة على حدة، أما الثاني فإنَّه يقلِّل كثيرًا من تهديد الادِّعاء الجنائيِّ المحليِّ بموجب قانون جرائم الحرب 18 U.S.C.2441، وإن القانون الذي سُنَّ في عام 1996م، يمنع أيَّ أمريكيٍّ حتى المسؤولين من ارتكاب جريمة حرب، أو أن ترتكب بحقِّه جريمة حرب؛ ولهذه الأهداف عرفت جريمة الحرب على أنَّها تلك التي تتضمَّن أيَّ خرق خطير لميثاق جنيف الثَّالث، المتعلِّق بمعاملة أسرى الحرب، أو أيَّ انتهاك للمادَّة الثَّالثة العامَّة من الميثاق نفسه، كالحطِّ من الكرامة الشخصية.

إنَّ بعض هذه البنود تُطبَّق إذا ما طُبِّق ميثاق جنيف بشأن أسرى الحرب، سواء صُنف المعتقل أسير حرب أم لا، وتتضمَّن عقوبة انتهاكات الفقرة 2441 عقوبة الموت، أما القول: إنَّ ميثاق جنيف بشأن أسرى الحرب ينطبق على طالبان، فإن ذلك يعني أن الفقرة 2441 لا تنطبق على الأعمال التي تتَّخذ فيما يتعلق بطالبان[33].

واختتم غونزاليس قوله: قرارك الذي لا تطبقه GPW سوف يحدث أساسًا منطقيًّا في القانون الذي لا يطبَّق في البند 2441، والذي يمكن أن يُكوِّن دفاعًا قويًّا ضدَّ أيِّ محاكمة مستقبليَّة.

في السابع من فبراير 2002م، وقَّع الرَّئيس بوش مذكَّرة، وأرسلها إلى كلٍّ من ديك تشيني، وكولن باول، ودونالد رامسفيلد، وألبرتو غونزاليس، وأندرو كارد، وجورج تينت، وكونداليزا رايس، والجنرال ريتشارد ماير يذكر فيها الموقف بشأن عدم قابليَّة مواثيق جنيف للتَّطبيق، وبعد خمسة أيَّام، بدأ كل من ميتشل، وجيسن بتعميم ورقتهم على السي. آي. إيه، ووزارة الدفاع التي كانت تراقب تزايد عدد السُّجناء في أفغانستان، وغوانتانامو[34]. وفي غضون أيَّام بدأ ميتشل الذي يعمل الآن موظف عقود عند وكالة المخابرات المركزية، وجيسن بإعطاء دورات تدريبيَّة؛ لوضع أفكارهم قيد التَّنفيذ.

وثَّقت لجنة مجلس الشُّيوخ للقوَّات المسلَّحة في ردها على طلب فبراير 2002م، من وكالة المخابرات التَّابعة لوزارة الدفاع، كيفيَّة تنفيذ جيسن، وجوزيف ويتش المعلِّم في الـ JPRA دورة مكثَّفة في هذا الموضوع لمجموعة من المحقِّقين أُرسِلوا إلى غوانتانامو، وعقدوا مؤتمرًا بالفيديو عن بعد لبيان كيفيَّة تعاون الـ JPRA في عمليَّات الاستجواب، وبحلول 8 مارس كانوا يعرضون شريحة حول استغلال المعتقلين[35].

نشر جيسن في إبريل مسوَّدة خطِّته في الاستغلال التي تعني احتجاز المعتقلين وإدارتهم، واستغلالهم؛ لانتزاع معلومات حاسمة في منشأة استغلال، لا يدخلها إلا من كان موظفًا أساسيًّا فيها، بالإضافة إلى منع الصحافة من الدخول، والـ ICRC، وأيِّ مراقبين أجانب[36].

في يونيو عقد جيسن جلسة تدريبيَّة مدَّة يومين لمحقِّقين عسكريِّين، يُرسلون بالتناوب إلى دورات في أفغانستان، ومناطق أخرى، وعقدت جلسة أخرى في يوليو حيث كان جوزيف ويتش يمثل الجلّاد لتوضيح سيناريوهات مدرسة SERE التي تضمَّنت تعليمات حول التَّعذيب بالإغراق الوهمي[37].

وبعد مدَّة قصيرة من هذا التَّدريب استقال جيسن من القوى الجويَّة، وانضم إليها ميتشل موظَّفًا متعاقدًا مع وكالة المخابرات المركزيَّة.

حينذاك كان ميتشل في سجن سرّيٍّ من سجون وكالة المخابرات المركزيَّة في تايلاند يشرف على استخدام (تقنيَّات تحقيق معزِّزة) في استجواب أبي زبيدة الذي كان يرسل الأخبار شخصيًّا إلى لجنة الصَّليب الأحمر الدَّوليَّة، بعد خمس سنوات، وأنه كان أوَّل من تعرَّض لتقنيَّات التَّعذيب هذه، حيث لم تكن تُطبَّق أيُّ قوانين.

* * *

هناك صورتان من ليلة اعتقال أبي زبيدة، في الثامن والعشرين من مارس 2002م، واحدة من هذه الصُّور يظهر فيها سيلان من الدماء متوازيان متعرِّجان يقودان إلى البوابة، أو خارجها، أما الصُّورة الثانية فإنها صورة فوتوغرافية لأبي زبيدة نشرتها الـ K ABC وهو في السَّرير في القسم الخلفيِّ من شاحنة، ورأسه على الباب الخلفيِّ للشَّاحنة، حليق اللِّحية، وأشعث الشَّعر، ومن الواضح أنَّه مصاب بجروح بالغة[38].

في تلك اللَّيلة قامت القوَّات الأمريكيَّة، والقوَّات الباكستانيَّة بالتزامن، بمهاجمة أربعة عشر بيتًا آمنًا في فيصل آباد، وما حولها في باكستان، حيث ظنُّوا أنَّ أبا زبيدة يقطن فيها.

ذهب أبو زبيدة، وهو فلسطينيٌّ ولد في السَّعودية، ونشأ في الضِّفة الغربيَّة إلى أفغانستان سنة 1991م؛ ليقاتل السُّوفييت، وبقي هناك بعد الحرب، وأصبح فيما بعد منسِّقًا في مخيَّم خالدين للتَّدريب الذي درَّب مقاتلين مجاهدين في أثناء الحرب، واستمرَّ في العمل حتى أواخر العام 2000م، أو أوائل العام 2001م.

كانت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تلاحقه منذ ما قبل أحداث 11 سبتمبر، وبحلول مارس 2002م، أصبح البحث عنه يضيق اعتمادًا على المراقبة الجماعيَّة الهائلة، أو على رشاوى السُّلطات الباكستانية[39].

أصيب أبو زبيدة في أثناء مهاجمته بعيار ناري في المعدة، والخصية، والفخذ، نُقل على أثرها بسرعة إلى مستشفىً محليٍّ؛ لينقل بعدها إلى مستشفى أفضل في لاهور، حيث أسرع

فريق أطباء من الولايات المتَّحدة؛ ليجروا له عمليَّةً جراحيَّةً، ومباشرةً بعد ذلك في 31 مارس 2002م، قُيِّد، ونُقِل على نقَّالة بالطَّائرة إلى زنزانة أعدَّتها وكالة المخابرات الأمريكيَّة في تايلاند للتَّحقيق معه.

في البداية قام باستجواب أبي زبيدة (اسمه الحقيقيُّ زين العابدين محمد حسين) عميلان من مكتب التَّحقيقات الفدراليِّ، أُرسلا جوًّا إلى الموقع الأسود مباشرةً، بعد أسر أبي زبيدة، أحد العميلين هو علي صوفان الذي كان يبلغ من العمر ثلاثين عامًا، وقد كان واحدًا من الخبراء القادة في مكتب التَّحقيقات الفدراليِّ، فيما يتعلَّق بالقاعدة، ولديه خبرة بالتَّحقيق مع هؤلاء المتورِّطين بأعمال إرهابيَّة كبيرة في العقد الماضي. ووصفه فيليب زيليكو Philip Zeli-kow الذي كان مديرًا في لجنة 11 سبتمبر قبل أن ينضمَّ إلى إدارة بوش في العام 2005م، بأنه واحد من أكثر عملاء المخابرات إثارةً للإعجاب[40].

اهتمَّ صوفان وشريكه بأبي زبيدة عندما بدأ يتعافى، فبدَّلا ملابسه، ووضعا الثَّلج على شفتيه للتَّخلص من الحمَّى، وسرعان ما بدأ أبو زبيدة بإفشاء معلومات مهمَّة، وقد شرح صوفان في شهادة له أمام لجنة مجلس الشيوخ القضائية في مايو 2009م مقاربته بأنها (استجواب القائم على المعرفة)، وبأنها الإجراء الحذر، والدَّقيق، لبناء علاقةٍ وديَّة، والذي كانت وكالات المخابرات، وهيئات فرض القانون، والقوَّات العسكريَّة تستخدمها حصريًّا، وبنجاح للحصول على المعلومات.

تعرَّف أبو زبيدة، وهو تحت الاستجواب إلى خالد شيخ محمد باسمه المستعار (مختار)، وكشف عن دور محمد بأنَّه العقل المدبِّر وراء هجمات 11 سبتمبر، وقال صوفان للجنة:

> كانت المعلومات مهمةً جدًّا، وإنها- كما علمت لاحقًا من مصادر مفتوحة- أُرسلت إلى مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينت الذي تأثَّر بها جدًّا، حتى إنَّه أمرنا أن نهنئ أنفسنا، وكان واضحًا أنَّ ذلك سُحب بسرعة عندما قيل لتينت إنَّ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي هم المسؤولون.

وبعدها مباشرةً طلب من فريق السي. آي. إيه (مركز مناهضة الإرهاب) مغادرة واشنطن DC، والتَّوجُّه إلى الموقع ليحلُّوا محلنا[41].

وفي الشهرين اللاحقين اصطدم صوفان أكثر من مرَّة مع فريق وكالة المخابرات المركزيَّة بقيادة دكتور ميتشل، بشأن أساليب ميتشل المقترحة التي أصرَّ صوفان على أنها مسيئة، وغير فاعلة، وبعد أيام عدَّة من بدء استجواب أبي زبيدة، وصل فريق مركز مناهضة الإرهاب CTC من العاصمة واشنطن، مع خبير متعاقد كان يرشدهم إلى كيفيَّة إدارة التَّحقيقات، ونقلنا من هناك بناءً على تعليمات المتعاقد، وأُدخلت تقنيَّات قاسية مبتدئةً بالتَّعرية.

لم تكن هذه التِّقنيَّات الجديدة مجديةً، إذ صمت أبو زبيدة عن الكلام، فيما كان يستخدم حينذاك أسلوب التَّعرية، وحرمان النوم مدَّةً تتراوح بين أربع وعشرين، وثمانٍ وأربعين ساعةً، وبعد أيَّام عدَّة من انقطاع المعلومات، والتَّساؤلات المتكرِّرة من العاصمة عن سبب عدم إرسال أيِّ معلومات -التي كانت قبل ذلك سيلًا ثابتًا- ثم ما لبثنا أن منحنا السَّيطرة على التَّحقيق، وعدنا بعد ذلك لاستخدام التَّحقيق القائم على المعرفة.

وما هي إلا ساعات حتى بدأ أبو زبيدة بالتَّحدث، فأعطانا معلوماتٍ استخباراتيَّةً مهمة وفاعلةً[42]، ولكن ميتشل قطع سير العمل مرةً أخرى.

بعد أيام عدَّة، حاول المتعاقد مرَّةً أخرى تجريب نظريَّته التي لم تُختبر بعد، وبدأ يطبِّق تقنيَّاتٍ قاسيةً، وفي هذه المرَّة غالى أكثر في سلسلة القوَّة المتواصلة، وأدخل الضجيج العالي، والتَّلاعب في درجة الحرارة.

قمت، وزميلي عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي مع محقِّقٍ من السي. آي. إيه رفيع المستوى في غمرة ذلك بالاحتجاج، لكننا أُخمِدنا، وينبغي كذلك أن أذكر أنَّ زميلًا لي، وهو عالمٌ نفسيٌّ يعمل مع السي. آي. إيه قد غادر الموقع احتجاجًا على ما كان يحدث.

ومرَّةً أخرى، فإنَّ هذه التِّقنيَّات لم تجد نفعًا، ولم يبح أبو زبيدة بأيِّ معلومةٍ؛ لذلك عدنا مرةً أخرى للتَّحقيق معه، ولكنَّنا وجدنا صعوبةً أكبر هذه المرَّة في التَّعامل معه؛ بسبب تأثير تلك التِّقنيات عليه، ولكننا نجحنا بالتَّدريج، وعاد ليتواصل معنا من جديد.

مرةً أخرى أصرَّ المتعاقد على أن يضاعف فرصة نجاح تجربته، وطلب هذه المرَّة تخويله بحجز أبي زبيدة في صندوق محكم، مرحلةً آتيةً من سلسلة القهر والقوَّة، في حين أنَّ كلَّ ما شاهدته حتى هذه اللَّحظة لا علاقة له بالقسوة المدرجة في مذكَّرات مكتب المستشار القانونيِّ، لكن تطوَّر نظريَّة المتعاقد، بالإضافة إلى ما رأيته حتى ذلك الوقت، كان قد صدمني بوصفه تعذيبًا متجاوزًا للحدود.

عندما صدر تقرير المفتش العام لوزارة العدل في العام الماضي، قدَّمتُ احتجاجًا لرؤسائي في مكتب التَّحقيقات الفيدراليِّ رافضًا فيه أن أكون جزءًا مما كان يحدث، حيث وافق مدير مكتب التَّحقيقات الفدراليِّ، وهو رجل أحترمه جدًّا، على ما جاء في الاحتجاج، فمرَّر رسالةً مفادها أنَّنا لا نفعل ذلك، وبهذا نجوت من المأزق[43].

على كل حال لم تطلق مغادرة ميتشل فريق مكتب التَّحقيقات الفدراليِّ يده، فقد كان يُنَسِّقُ مع واشنطن، بشأن كل خطوة في عمليَّة التَّحقيق، وكانت كل جلسة تُوثَّق بعناية، فبدأت البرقيَّات تُرسل من موقع تايلاند الأسود إلى مركز القيادة لوكالة المخابرات المركزيَّة في لانغلي، وفيرجينيا في الثالث عشر من إبريل 2002م، وقد أُرسلت على الأقل خمس مئة برقية وربَّما أكثر من الموقع إلى مركز القيادة في أثناء التَّحقيق مع أبي زبيدة[44].

كانت هذه البرقيات أكثر من مجرَّد تقارير موجزة؛ فقد أخبر جون كيرياكو، وهو أحد العملاء في فريق ميتشل بريان روس في مقابلة على محطَّة ABC للأخبار عام 2007م، أن محتويات هذه البرقيَّات كانت (نوعيَّةً جدًّا).

لم يكن للمحقِّق الحقُّ في اتِّخاذ القرار، كأن يقول -مثلًا- سأصفعه، أو سأهزُّه الآن، أو سأجعله يقظًا من دون نوم مدَّة ثمان وأربعين ساعة، رغم أنَّها خطوات بسيطة مثل هزَّة التَّنبيه،

أو الضَّرب على البطن بيدين مبسوطتين، حيث إنَّ كلَّ خطوة يجب أن تحظى بموافقة معاون مدير العمليات؛ لذلك قبل أن يضع المحقِّق يده على السَّجين يجب أن يرسل برقيَّةً يشرح فيها أنَّ السَّجين غير متعاون، ويطلب الإذن لفعل عمل ما، ومن ثم يأتي الإذن: «يسمح لك بصفعه على بطنه بيدين مبسوطتين مرَّةً واحدة»[45].

لم يكن رؤساء كيرياكو في مقرَّات السي. آي. إيه هم وحدهم في الطرف الآخر من خطِّ تلك البرقيات.

وعلى الرغم من أنَّ الأمر كان يجري في زنزانة تحت الأرض في سجن سرِّيٍّ لـ السي. آي. إيه في تايلاند، إلا أن تجربة ميتشل، وجيسين كانت تُعرض كاملةً على الرَّئيس، ودائرة المستشارين المقرَّبين له.

فوَّض الرَّئيس بوش في أمره الصَّادر في السَّابع عشر من سبتمبر 2001م، وكالة المخابرات المركزيَّة الأمريكيَّة باعتقال أيِّ إرهابيٍّ مشتبه به، والتَّحقيق معه في سجون سرِّية، ولكنَّ جورج تينت مدير الوكالة كان يريد إذنًا محدَّدًا لبرنامج التَّحقيق الخاصِّ بالمعتقلين ذوي القيمة العالية؛ لذلك بدأ في ربيع العام 2002م، سلسلة من الاجتماعات ترأستها مستشارة الأمن القوميِّ كونداليزا رايس، في قاعة عمليَّات البيت الأبيض، حيث أوجز جورج تينت أكثر من مرَّة للَجنة المديرين التي تتضمَّن وزير الدفاع رامسفيلد، ووزير الخارجية باول، والنَّائب العام جون أشكروفت ما جاء في خطط الوكالة المتعلِّقة بأبي زبيدة .

كان أمام المديرين قائمة ميتشل، وجيسين المتضمِّنة (تقنيَّات الاستجواب المعزِّزة) الإحدى عشرة، والمرسلة من مدرسة SERE للتَّدريب، لقد أخبرت رايس لجنة مجلس الشُّيوخ للخدمات المسلَّحة لعام 2008م، فطلبت من المحامي العام شخصيًّا مراجعة قانونيَّة البرنامج المقترح، وأنَّها علمت أنَّ النصيحة القانونيَّة قد نسَّقها مستشار الرَّئيس ألبرتو غونزاليس[46].

كان غونزاليس يترأس منذ ديسمبر اجتماعات مجموعة من المحامين التي تضمَّنت ديفيد أدينغتون مستشار نائب الرَّئيس للشُّؤون القانونيَّة ديك تشيني، وجيم هاينس المستشار القانونيُّ

لوزارة الدِّفاع، وتيموثي فلانيفان، وجون يو من مكتب المستشار القانونيِّ التي أطلقت على نفسها اسم مجلس الحرب لتنسيق النُّصح القانونيِّ، وهو ما يعني أكثر من تحليل الاقتراحات التي تقدِّمها وكالات الإدارة المختلفة، قال يو في كتابه **الحرب بوسائل أخرى** War By Other Means: إن المحامين اجتمعوا أكثر من مرَّةٍ في أواخر العام 2001م، والعام 2002م؛ لتطوير سياسة الحرب على الإرهاب[47].

أصدر يو مذكَّرة قبل أسبوعين من اعتقال أبي زبيدة، واختفائه في موقع الوكالة الأسود، أعلن فيها أنَّ برنامج السي. آي. إيه في التَّرحيل قانونيٌّ[48]. أما الآن فقد حوَّل اهتمامه لإبداء النُّصح بشأن التَّحقيق مع زبيدة الذي أصبح في حزيران من عام 2002م، في يد ميتشل بشكل كامل.

قدم تينت في اجتماعات مديري مجلس الأمن القوميِّ تقريرًا حول آخر جلسات وكالة المخابرات المركزية، وطالب بالانتقال إلى أساليب أكثر عدوانيَّةً، بينما أعلن يو وزملاؤه شفهيًّا أنَّ المعاملة المقترحة قانونيَّةٌ.

لقد كان تينيت دقيقًا جدًّا في مشاركته في تفاصيل التَّحقيق، وفي طلب إذن محدَّدٍ للاستمرار، الأمر الذي جعل أشكروفت يعترض في النهاية، إذ ذكر كثيرًا أنَّ تينيت تساءل بعد أحد الاجتماعات، قائلًا: لماذا نتحدَّث عن هذا الأمر في البيت الأبيض؟ فالتَّاريخ لن يحكم على هذا حكمًا لطيفًا[49].

عندما رفع ميتشل وتيرة (استمرار القوَّة) كانت وكالة المخابرات المركزيَّة تريد أكثر من موافقة شفهيَّةٍ.

في روايته للَّجنة الدَّوليَّة للصَّليب الأحمر تحدَّث أبو زبيدة عن هدوءٍ في الاستجواب دام شهرًا كاملًا، بعد ما يقارب شهرين ونصف، أو ثلاثة أشهر من وصوله إلى الموقع الأسود، ويمكن أن يكون قد حصل هذا في أواخر يونيو، أو مطلع يوليو من العام 2002م؛ لأنَّه أُخضِع حتى ذلك الحين إلى تكبيل مطوَّلٍ، وحرمانه الغذاء، وضجيجٍ عالٍ، ومستمرٍّ.

وأمضى أسابيع، وهو عارٍ في زنزانةٍ خاليةٍ متَّجمدةٍ، ولكنه حتى ذلك الحين لم يتعرَّض إلا لتقنيَّة واحدةٍ من تقنيَّات التَّحقيق المعزِّز EIT، الإحدى عشرة المقترحة، ألا وهي حرمان النوم.

قبل أن يتوغَّل ميتشل في موضوع الإساءة الجسديَّةِ، والتَّعذيب بالغرق الوهمي، طلب محامو الوكالة التَّوقف؛ لإعطاء يو ومكتب المستشار القانوني وقتًا لتحضير آراء رسميَّةٍ وقانونيَّةٍ، تعلن عن أنَّ الأساليب التي استعملتها بحسب الأنظمة، واستهترت بمواثيق جنيف لا تشكل تعذيبًا؛ وفقًا لما جاء به المفتش العام لـ السي. آي. إيه.

حيث اقترح أن يتبنى مركز مناهضة الإرهاب CTC تقنيَّات الاستجواب المعزِّز الإحدى عشرة، ويضمَّها لبرنامجه المتعلِّق بالتَّحقيق، وبموجب الاقتراح تخضع الـ EITs إلى تقويم كافٍ لحالة المعتقل الصِّحيَّة، والنفسية، وقد ألغت الوكالة إحدى التِّقنيَّات المقترحة، بعد أن علمت من وزارة العدل أنَّ ذلك ربَّما يعيق المراجعة القانونيَّة[50].

من الواضح أنَّ هذه التِّقنية الحادية عشرة هي تقنيَّة الإعدام الوهمي الذي يُعدُّ أحد مكونات معايير التَّدريب في مدرسة SERE، والمحظور صراحةً بموجب الميثاق المناهض للتَّعذيب، والمعاملة القاسية، والمهينة، وغير الإنسانيَّة بموجب قانون الولايات المتَّحدة الذي تضمَّن الميثاق، وقد تضمَّن القانون بشكل خاصٍّ أنَّ التَّهديد بالموت الوشيك يسبب ألمًا ذهنيًّا، ومعاناةً شديدين؛ ولهذا فإنَّه يُعدُّ جريمة حسب الدستور.

إنَّ عبارة الإعدام الوهمي شبيهةٌ تمامًا بكلمة تنقيح الواردة في تقرير المفتِّش العام لوكالة المخابرات المركزيَّة، وتوجد أدلَّةٌ واضحةٌ تدلُّ على أنَّ محقِّقي الوكالة قد أدخلوها بشكل أساسيٍّ في مخزونهم الوثائقي، لقد ثار علي صوفان في موقع تايلاند الأسود عندما اكتشف أن ميتشل صنع صندوقًا على شكل تابوت لزبيدة، واستدعى باسكال امورو Pasquale D.Amuro مساعد مدير مكتب التَّحقيقات الفدرالي لشؤون مكافحة الإرهاب، وقال: أقسم بالله أنِّي سأقبض على كل هؤلاء الأشخاص، وذكرت صحيفة نيوزويك أنَّ ميتشل أخبر صوفان أنَّ الصُّندوق هو للدفن الوهمي[51].

وأخيرًا طلبت وكالة المخابرات المركزية آراء رسميَّةً قانونيَّةً تُجيز عشر تقنيَّاتِ تحقيق معزِّزةٍ هي: التَّنبُّه الدَّائم، والعزل، وتثبيت الوجه، والصَّفع على الوجه، أو صفعة الإهانة، والحجز في مكان مكتظٍّ، وحرمان النَّوم، ووضع حشرة في صندوق الاحتجاز، والوقوف على الحائط، والوضعيَّات المجهدة، وأخيرًا التَّعذيب بالإغراق الوهمي.

عندما أكمل يو المذكرات، أبلغت رايس بنفسها تينت أنَّ خطَّة التَّحقيق سوف تُواصَلُ حالما يُصدر مكتب المستشار القانوني OLC رأيه.

في الرابع والعشرين من يوليو، أخبر الـ OLC وكالة المخابرات المركزية، أنَّ هذه التِّقنيَّات التي تضمُّ التَّعذيب بالإغراق الوهمي كانت قانونيَّةً، وموافقًا عليها؛ لتستخدم ضدَّ أبي زبيدة، وفي اليوم نفسه أرسلت وكالة المخابرات المركزيَّة إلى ميتشل تقييمًا نفسيًّا لحالة أبي زبيدة ليُرفق مع المذكَّرة، مفاده أنَّ حالة أبي زبيدة الجسديَّة، والذِّهنيَّة تسمح بالتَّحقيق معه، وبعد ثمانية أيام، في الأول من أغسطس 2001م، أصدر مكتب المستشار القانوني مذكرتين كتبهما جون يو، ووقَّع عليهما جي بايبي المحامي العام المساعد، تمنحان ميتشل الضَّوء الأخضر للتعامل مع أبي زبيدة، بطرقٍ جعلت الصَّليب الأحمر يقتنع بسهولةٍ في تعريفها على أنَّها تعذيب.

المذكرة الأولى، سيِّئة السُّمعة الآن، الموجهة لألبير غونزاليس، والمتعلِّقة بمعايير سلوك التَّحقيق بموجب البند الثامن عشر من القانون 18U.S.C. 2340-2340 A، ضيَّقت نطاق الخطر الذي يفرضه ميثاق مناهضة التَّعذيب على الأعمال التي تُحدث ضررًا جسديًّا، وذهنيًّا شديدًا، أو يسبِّب للمعتقل معاناةً مؤلمةً، إلى أقصى الحدود، وبناءً على المذكَّرة، فإنه ينبغي أن يصل الألم الجسديُّ الحادُّ إلى مستوًى يقترن عادةً بحالةٍ جسديَّةٍ خطيرةٍ بما يكفي، أو بضرر كالموت أو تعطيل عضو في الجسم، أو تعطيل إحدى وظائف الجسم حتى يمكن تصنيفه تعذيبًا[52].

ينتج الألم الذهنيُّ الحادُّ، أو المعاناة العقليَّة من السيناريوهات الأربعة المدرجة في الميثاق، وهي الإصابة بألم جسدي مقصود، أو إعطاء عقاقير تحدث تبديلًا في العقل، أو التَّهديد بموت

وشيك، أو التَّهديد بتعذيبٍ، أو قتل شخص آخر بدلًا من السَّجين، وعندئذ فقط، إذا أسفرت هذه الأعمال عن ضررٍ عقليٍّ مستدامٍ، يمكن أن تُعدَّ تعذيبًا(53).

رأت المذكَّرة أنَّ إدانة المحقِّق باقتراف جريمة، فلا بد من إثبات أنَّ المحقِّق كان قاصدًا أن يسبِّب للمعتقل ألمًا جسديًّا، أو ذهنيًّا، أو أيِّ معاناة في أثناء استجوابه، وليس القصد الحصول على المعلومات، وقد اختتم يو المذكَّرة باقتراح دفاعيْن محتمليْن في حال عدم موافقة القاضي على التَّحليل المتطرِّف للمذكَّرة في بعض الحالات:

الدِّفاع الأوَّل هو أنَّ صلاحيَّات الرَّئيس الكاملة في إدارة الحرب تتضمَّن حقَّ تجاهل الميثاق المناهض للتَّعذيب، والدِّفاع الثَّاني هو أنَّ التَّعذيب أمرٌ ضروريٌّ للدِّفاع عن النفس.

المذكرة الثانية التي صدرت في الأول من أغسطس 2002م، الموجَّهة إلى جون ريزو Rezo نائب المستشار العام في وكالة المخابرات المركزية، حملت عنوان (التَّحقيق مع نشطاء القاعدة الفاعلين)(54).

وقد جاء فيها: لقد طلبتُ رأي المكتب القانونيَّ عمَّا إذا كان السُّلوك المقترح الذي ينتهك قانون حظر التَّعذيب، الموجود في الفقرة 2340A من العنوان 18 في القانون الأمريكيِّ قد بدأ تنفيذه.

لقد طلبت هذا الرأي في أثناء قيامك بالتَّحقيق مع أبي زبيدة، ونحن نذكِّر في هذه الرسالة برأينا السَّابق في الرَّابع والعشرين، والسَّادس والعشرين من يوليو 2002م، الذي مفاده أنَّ السُّلوك المقترح لا ينتهك هذا الحظر، وتلخِّص المذكَّرة خطَّة وكالة المخابرات المركزيَّة على النَّحو الآتي:

بصفتها جزءًا من مرحلة الضَّغط المتزايد هذه، فإنه يجب على زبيدة أن يتواصل مع محقِّقٍ متخصِّصٍ جديدٍ لم يلتقه من قبل، والعالم النفسيُّ الذي يعمل في مدرسة التَّدريب SERE الذي انخرط في عمليات التَّحقيق منذ البداية، وأنَّ هذه المرحلة ربما لا تطول أكثر من أيام عدَّةٍ، لكنَّها قد تدوم ثلاثين يومًا، وفي هذه المرحلة يمكنك توظيف عشر تقنيَّاتٍ تظنُّ أنَّها ربَّما

تخلخل توقعات زبيدة بشأن المعاملة التي يظن أن يتلقاها، وتشجِّعه على الإفصاح عن المعلومات الحسَّاسة المذكورة أعلاه، هذه التِّقنيَّات العشر هي:

1. التَّنبيه الدَّائم.
2. العزل.
3. تثبيت الوجه.
4. الصَّفع على الوجه (الصَّفع المهين).
5. الحجز في مكان مكتظٍّ.
6. الوقوف على الحائط.
7. وضعيَّاتٌ مجهدة.
8. حرمان النَّوم.
9. وضع حشرات داخل صندوق الحجز.
10. التَّعذيب بالإغراق الوهمي.

لقد أخبرتنا أن استخدام هذه التِّقنيَّات يكون فقط وقت الضَّرورة، وليس من الضَّروري استخدامها كلُّها، ويجب أن يستخدم فريق التَّحقيق بعض هذه التِّقنيَّات مجتمعةً؛ لإقناع أبي زبيدة أنَّ الطَّريقة الوحيدة للتَّأثير بالجوِّ المحيط به هو التعاون، وعلى كل حال، فإنَّك أخبرتنا أنَّ هذه التِّقنيَّات سوف تطبَّق بطريقةٍ تصاعديَّةٍ، وتراكميَّةٍ تصل في ذروتها إلى التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ، على الرغم من أنَّه ليس بالضَّرورة الوصول إلى هذه التِّقنيَّة[55].

ومن ثمَّ تتابع القائمة تقنيَّةً تلو الأخرى بطريقةٍ بسيطةٍ مؤثِّرة حياديَّة لا مباليةٍ، قائلًا:

> يبدو أنَّك تفضِّل أن تضع زبيدة في صندوق حجز ضيِّقٍ مع حشرة ما، وقد أخبرتنا بأنه يخاف من الحشرات، وتقول المذكِّرة في نقطة ما، وبعدها: إنك سترغب أخيرًا في استخدام التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ.

إن أوصاف يو Yoo اللَّطيفة للتِّقنيَّات المرسومة تناقض تناقضًا صارخًا وصف أبي زبيدة للتِّقنيَّات التي مورست عليه.

ربَّما أُنشئ جدارٌ مزيَّفٌ ومرنٌ، حيث يقف المعتقل وكعباه يلمسان الجدار؛ ثم يقوم المحقِّق بسحب المعتقل إلى الأمام ثم يدفعه بقوَّةٍ وبسرعةٍ على الجدار، فترتطم عظام كتفيِّ المعتقل بالجدار، ويُسند الرأس، والرقبة في هذه الحركة بغطاء رأس مبروم، أو منشفة ملفوفة على هيئة طوق يشبه الحرف C لمنع تأثير السَّوط على العنق، ولتقليل احتماليَّة الضَّرر للحدِّ الأقصى، يُسمح للمعتقل أن يرتدَّ من على الحائط المرن .

لقد أخبرتمونا شفهيًّا أنَّ هذا الحائط المزيف قد أُنشئ فقط لإصدار ضجَّة عالية عندما يرتطم به المعتقل، ممَّا يؤدي إلى صدمة الشَّخص، أو دهشته .

إنَّ العملية التي رواها أبو زبيدة للصَّليب الأحمر كانت أشدَّ عنفًا من ذلك.

حيث يقول في روايته: لقد أخرجوني من زنزانتي، وقام أحد المحقِّقين بلفِّ منشفةٍ حول عنقي واستخدموها ليؤرجحوني بشكلٍ دائريٍّ، لرطمي بجدران الغرفة القاسية مرارًا وتكرارًا، وعندما خرجت من الصُّندوق وجدت أحد الجدران قد غُطِّي برقاقات من الخشب، ومنذ تلك اللَّحظة أصبحوا يرطمونني على الحائط الخشبيِّ، ورقبتي ملفوفة بالمنشفة، وأظنُّ أنَّ رقاقات الخشب كانت؛ لامتصاص تأثير الصَّدمة على جسدي، وقد أدرك المحقِّقون أنَّ رطمي على الحائط القاسي ربَّما يسبِّب أذىً جسديًّا بسرعة.

كذلك هو الأمر، حسبما ذكر يو Yoo:

> يتضمَّن الحجز في مكانٍ ضيِّقٍ، ووضع الشَّخص في مساحة محدودة جدًّا، أبعادها تُقيِّد حركة المعتقل، وغالبًا ما يكون هذا المكان الضيق مظلمًا، ويعتمد طول مدَّة وجود المعتقل في هذا المكان على حجم الصندوق، ويستطيع المعتقل في المكان الأكبر أن يقف أو يجلس، أما المكان الأصغر فإنه للجلوس لا غير، ويستمر

الحجز في المكان الأكبر مدَّةً ربما تدوم ثماني عشرة ساعةً، أمَّا في المكان الأصغر فلا يستمر الحجز أكثر من ساعتين.

أمّا أبو زبيدة فيقول:

وُضعت في الصُّندوق الطَّويل مدَّة ساعة ونصف، أو ساعتين على ما أظن، وكان الصُّندوق أسودَ تمامًا من الدَّاخل والخارج، وكانت في داخله دلوٌ؛ لاستخدامها حمَّامًا، وزجاجة ماء للشرب، وكانوا يغطُّون الصُّندوق من الخارج بقطعة قماش؛ لمنع الضَّوء، والحدِّ من إمدادي بالهواء، وكانوا يضعونني في الصُّندوق الصَّغير بعد جلدي، ويغطُّونه بقطعة قماش؛ لمنع الضَّوء والحدِّ من إمدادي بالهواء؛ ولأنَّ الصُّندوق لم يكن عاليًا بما يسمح لي بالوقوف فقد كنت مضطرًّا إلى أن أجلس القرفصاء، لقد كان هذا صعبًا جدًّا؛ بسبب جروحي، ولأنَّ الضَّغط على قدميَّ كان شديدًا فقد كان يعني أنَّ جروح قدميَّ ومعدتي أصبحت مؤلمةً جدًّا، وقد بدأت جروح قدميَّ تتفتَّح، وتنزف، فأنا لا أعرف كم من الوقت بقيت في هذا الصُّندوق، أظنني نمت أو ربَّما أغمي عليَّ.

وصُفُ يو البارد لتقنيَّات التَّحقيق المعزِّز أُتبِع بوصفٍ محمومٍ لأبي زبيدة نفسه، الذي ارتقى منصبه، على الرغم من أنَّه كان في الواحدة والثلاثين من العمر من مستوى المجاهدين ذوي المستوى المتدنِّي، إلى ثالث أو رابع شخص في القاعدة، وهو الذي خدم عند أسامة بن لادن برتبة نقيب، وتؤكد المذكَّرة أنَّ أبا زبيدة قد انخرط بكلِّ عمليَّةٍ إرهابيَّةٍ نفَّذتها القاعدة، وأنه مخطِّط مؤامرة الذكرى الألفيَّة في الأردنِّ، وتفجير السَّفارة الأمريكيَّة في باريس. وهجمات 11 سبتمبر، وذكرت المذكِّرة قرار التَّقويم النَّفسيِّ للوكالة على أنَّه شخص مستقل الإرادة بدرجة عالية، ويقدِّر استقلاليته، ويتمتَّع بملامح نرجسية تظهر في الاهتمام بمظهره الشَّخصيِّ، وفي جهوده الواضحة ليبرهن أنَّه شخص متواضع عادي.

يقول يو في تقريره: إن أبا زبيدة أثبت وفق تقاريركم أنَّه لم تكن لديه أيُّ سوابق من المشكلات، أو الحالات العقليَّة التي تجعله يعاني أذىً ذهنيًّا مديدًا من أساليبكم المقترحة للتَّحقيق[56].

لقد خلصت المذكِّرة إلى إقرار القراءة الإبداعية لدستور التَّعذيب الموجز بمذكَّرة (معايير السلوك)، والإعلان بابتهاج أنَّ تسعًا من التِّقنيَّات هي أدنى من الخطِّ الذي رسمته المذكِّرة من تقنيَّات التَّعذيب:

> إذ إنَّ تثبيت الوجه، والتَّنبيه الدَّائم لا يتضمَّنان أيَّ ألم جسدي، وبغياب مثل هذا الألم يبدو واضحًا أنَّه لا يمكن القول: إنَّ هذه التِّقنيَّات تسبب الألم، أو المعاناة[57].

وبالنِّسبة إلى حرمان النَّوم، فإنه من الواضح أنَّ حرمان أي شخص النوم لا يسبِّب ألمًا جسديًّا حادًّا بناءً على معنى الألم في الدستور[58]. ولا يُعدُّ العزل إجراءً يشوِّش عمق الأحاسيس والشَّخصية، بينما يتضمَّن العزل ما يسمَّى معاملةً قاسيةً، ولكنَّه لا يُعدُّ تهديدًا بالموت الوشيك، كما شرحنا سابقًا، ولا محدثًا ألمًا جسديًّا حادًّا[59].

كذلك استخدام الصَّناديق لم تُهدِّد أبا زبيدة بإحداث ألمٍ جسديٍّ حادٍّ، أو معاناةٍ شديدةٍ على الرَّغم من أنَّ التَّهديد بإبقاء المعتقل زمنًا إضافيًّا داخل الصُّندوق، لا يترافق مع أيِّ تهديداتٍ سريعةٍ بالمعاناة الشَّديدة، أو الألم الجسديِّ الحادِّ[60].

وتقرُّ المذكَّرة أنَّ التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ يشكِّل تحدِّيًا، فتقول:

> إن استخدام التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ يشكِّل تهديدًا بالموت الوشيك، وكما وصفتم لنا أنَّ التَّعذيب بالإغراق الوهمي، يولِّد لدى المعتقل إحساسًا نفسيًّا خارجًا عن السيطرة لأنَّ المعتقل يغرق فعلًا، على الرغم من أنَّ أشخاصًا مدربين طبيًّا، ولديهم خبرةٌ عاليةٌ من مدرسة SERE يراقبون المعتقل في أثناء القيام

بهذا الإجراء؛ ليتأكدوا من سلامة المعتقل العقليَّة، والجسديَّة، إلا أن المعتقل لا يدري بهذه التَّدابير الوقائيَّة.

ومن وجهة نظر أيِّ شخصٍ عاقلٍ يتكبَّد عناء هذا الإجراء في مثل هذه الظُّروف، فإنَّه يشعر -منذ البداية- وكأنَّه يغرق في تلك اللحظة تمامًا (هكذا) نظرًا إلى الإحساس النَّفسيِّ الخارج عن السَّيطرة الذي يشعر به؛ ولذا فإنَّه لا يمكن أن يُنظر إلى هذا الإجراء على أنَّه غامض جدًّا فيما يخصُّ تلبية المطلب الوشيك، ووفقًا لذلك؛ فإنَّه يشكل تهديدًا بالموت الوشيك، ويفي بمطلب العمل المعلن بموجب القانون[61].

وعلى الرَّغم من أنَّ التَّعذيب بالإغراق الوهمي ينتهك ببساطةٍ، وموضوعيَّةٍ حظر التَّهديد بالموت، فإنَّ يو يقول في مذكِّرته: «إنَّ التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ جائزٌ؛ لأنَّه لا يسبِّب أذىً ذهنيًّا طويل الأمد، لقد قلت لنا في الواقع: إنَّ المعتقل يشعر مباشرةً بالرَّاحة بعد إزالة قطعة القماش عن فمه، وأنفه، وفي غياب الأذى الذهنيِّ طويل الأمد؛ فإنَّه لن يصيب الشَّخص معاناة، وألم ذهني حاد؛ لذلك فإن استخدام هذه التِّقنيَّات لا يُعدُّ تعذيبًا طبقًا للدُّستور»[62].

في حين أنَّ المذكِّرة اعترفت بأنَّ ما جرى فقط تقويم استخدام تقنيَّات الاستجواب المعزِّزة بصورة منفردة، وأنَّ استخدامها مجتمعةً يؤدي منطقيًّا إلى الألم، والمعاناة، وخلُصت المذكَّرة إلى أن نظام الاستجواب هذا يشكل تعذيبًا فقط إذا ما سبب المحقِّقون فعلًا وعن سابق تصميمٍ أضرارًا حادَّةً، أو أذىً ذهنيًّا طويل الأمد.

قال أبو زبيدة لـ ICRC: إنَّ التَّعذيب يبدأ حقًّا مع هذه التَّأكيدات، والتَّطمينات القانونيَّة، وقد عُزل، وحُبس في الصُّندوق الطَّويل،وعُزل، وحُجز مرَّةً أخرى في الصُّندوق الصَّغير، وعُذِّب بالغرق مرتين، وحُجز ثانيةً في صندوق، وعُزل، وعُذِّب بالغرق مرَّةً أخرى، وقد قدَّر أبو زبيدة أنَّ هذه العمليَّة تكرَّرت خمس مرَّاتٍ في أسبوع واحد.

في الحقيقة، لقد تعرَّض للتَّعذيب بالإغراق الوهميِّ اثنين وثمانين مرَّةً في أغسطس من العام 2002م، قبل أن يحكم ميتشل، وفريقه أنَّه يخفي المعلومات، وممَّا لا يصدق أنَّ واشنطن لم تقتنع، وذكر المفتش العام لـ السي. آي. إيه بتقريره عام 2004م:

وفقًا لأحد موظفي مكتب الـ CTC الكبار، فقد أدرك فريق التَّحقيق أنَّ أبا زبيدة ليِّن العريكة، ويود أن ينهي تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة، وأنَّ أبا زبيدة ما زال يحتفظ بالمعلومات لنفسه.

بدأت قيادات مركز مناهضة الإرهاب بالضَّغط الكبير؛ للاستمرار في استخدام تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة، ووفقًا لهذا الموظف؛ فإنَّ قرار استمرار استخدام التَّعذيب بالغرق على أبي زبيدة اتُخذ من كبار موظفي الوزارة DO؛ لتقويم استجابة أبي زبيدة، وشهدت جلسة التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ الأخيرة التي كتب الفريق بعدها إلى القيادة يقول: إنه لم يعد من الضَّروري استخدام تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة على أبي زبيدة[63].

ذكر هذا الحدث في حاشية مذكَّرة الثلاثين من مايو عام 2005م، الصَّادرة عن مكتب المستشار القانونيِّ؛ لإعادة النِّقاش بقانونيَّة تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة:

لا نستطيع القول: إنَّ برنامج التَّحقيق قد عمل بشكل ممتاز؛ وفقًا لما جاء في تقرير المفتش العام، فإن السي. آي. إيه لا تستطيع -مبدئيًّا على الأقل- التَّمييز بين السُّجناء الذين يملكون المعلومات، ويستطيعون مقاومة التَّحقيق بنجاح من أولئك الذين فعلًا لا يملكون المعلومات.

ربما يسفر ذلك -في حالة واحدة على الأقل- عمَّا يمكن الظن به، إذا ما رجعنا للحالات الماضية، أنَّ استخدام التِّقنيَّات المعزِّزة غير ضروريٍّ، ففي تلك الحالة ظل بعض عناصر القيادة في السي. آي. إيه يظنون أن أبا زبيدة ما زال يحتفظ بمعلومات، على الرغم من أنَّ فريق التَّحقيق قضى بأنَّ أبا زبيدة كان ليِّنًا، ومطواعًا؛ لذلك استخدم المحقِّقون، بناءً على توجيهات قيادة السي. آي. إيه، تقنيَّة الإغراق الوهميِّ على أبي زبيدة[64].

لقد سُجِّل التَّحقيق مع أبي زبيدة الذي استمرَّ خمسة أشهر كاملة، بما في ذلك جلسة التَّعذيب الأخيرة بالإغراق الوهميِّ، على شريط فيديو، حيث بدأ المحقِّقون تسجيل جلساتهم فور وصوله إلى الموقع الأسود كما صرح المفتش العام؛ لتوفير تسجيل عن حالته الصِّحيَّة، ومعاملته في حال تدهور حالة جروحه، والقضايا الناشئة عن العناية الطبيَّة التي تقدِّمها له السي. آي. إيه، وعندما تسلَّم فريق ميتشل الأمر، أصبح الاهتمام الشَّديد الذي أبدته قيادة السي. آي. إيه في إبقاء جميع جوانب استجواب أبي زبيدة في الصَّدارة؛ ذلك يعني أنَّ أشرطة الفيديو قد وثَّقت إذعان أبي زبيدة للتَّوجيهات التي قُدِّمت للموقع، وذات الصِّلة باستخدام تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة EITs.

لاحظ المفتِّش العامُّ للوكالة أنَّ ما أظهرته التَّسجيلات هو أنَّ الجلسات جرت تبعًا للخطَّة بالضَّبط، حيث يوجد اثنان وتسعون شريط فيديو، اثنا عشر منها يتضمَّن تطبيق تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة، وقام محامي مكتب المستشار العام لـ السي. آي. إيه بمراجعة هذه التَّسجيلات في نوفمبر وديسمبر 2002م؛ ليتحقَّق من التزامها برأي وزارة العدل الصَّادر في أغسطس عام 2002م، ومقارنةً بما جرى فعلًا مع ما ورد في التَّقارير المرسلة إلى مراكز القيادة، وقد صرَّح أنَّه لم يجد أيَّ انحراف عن إرشادات وزارة العدل، أو عمَّا كُتب في التقرير[65].

وأنَّ المفتِّش العامَّ راجع شخصيًّا تسجيلات الفيديو بعد شهور عدَّة، في أثناء تقصِّياته التي أدرجت في تقريره الصَّادر في مايو عام 2004م، ووجد أحد عشر شريط فيديو للتَّحقيق فارغةً، اثنان منها فارغان ما عدا دقيقة، أو دقيقتين من التسجيل، واثنان آخران مكسوران، ولا يمكن مراجعتهما، وعندما قارن تسجيلات الفيديو مع سجلَّات التَّحقيق، والبرقيَّات، اكتشف أنَّ واحدًا وعشرين دقيقةً من التَّحقيق متضمِّنةً جلستين من التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ قد فُقِدت من الأشرطة[66].

الأشرطة كلُّها أُتلفت في نوفمبر عام 2005م.

حواشٍ، وتعليقاتٌ حول هذا الجزء من موقع TheTortureReport.org

كتب المقدَّم الجويُّ، ومستشار الشُّؤون الدِّفاعيَّة في مكتب المفوضيَّات العسكريَّة في غوانتانامو، ديفيد فراكت David Frakt حول تكييف تقنيَّات الـ SERE مع التَّحقيقات الواقعيَّة، ما يأتي:

> إنَّ التِّقنيَّات التي صمَّمها الصِّينيُّون الشِّيوعيُّون، ثمَّ استكملها الرُّوس، والفيتناميُّون الشَّماليُّون فيما بعد، لم يكن يُقصد منها بالضَّرورة جمع معلومات دقيقة، أو باللغة الحديثة معلومات استخباراتية عملية، بل إنَّ التِّقنيَّات المستخدمة في برنامج SERE قد صُمِّمت لاستخراج الاعترافات، بغضِّ النَّظر عن صحَّة محتوى هذه الاعترافات التي يمكن استغلالها لأغراض إعلانيَّة، أو تُستخدم لتلفيق الجرائم لأشخاص لم يرتكبوها.

علم علماء النَّفس الذين درسوا هذه التِّقنيات أنَّ المعتقَلين الذين يعاقبون بمثل هذه التِّقنيَّات غالبًا ما يخبرون معتقِليهم ما يظنون أنهم يحبُّون سماعه؛ ليتوقفوا عن سوء المعاملة.

على الرَّغم من أنَّ هذه المعلومات يمكن أن تضمَّ معلوماتٍ دقيقةً، أو حسَّاسةً، فإنَّ المعتقلين يمكن أن يصطنعوا معلوماتٍ هائلةً في لحظات يأسهم؛ بهدف إيقاف التَّعذيب من جذوره، ويكونون مستعدين للموافقة على ما يقترحه عليهم المحقِّقون؛ ولهذا السَّبب تُعدُّ هذه التِّقنيَّات، بالإضافة إلى كونها غير أخلاقيَّة، وغير قانونيَّة، فهي باطلة، وعديمة الفائدة، كونها أداةً لجمع المعلومات.

أشار المحقِّق، والباحث الجنائيُّ السَّابق في القوَّات الجويَّة ماثيو الكساندر إلى ما يأتي:

على المرء أن يتساءل، إذا كان قصدهم إجراء تحقيقاتٍ فاعلةٍ، فلماذا لا يضمُّون أبرع خبراء الوطن في الاستجواب إلى النِّقاش؟ بدلًا من ذلك اعتمدوا على نصيحة اثنين من علماء النَّفس اللَّذيْن لم يقم أي منهما بإدارة تحقيق من قبل.

وكتب ديفيد فراكت حول مذكَّرة يو بايبي، ما يأتي:

برأيي لقد تجاوز جون يو، ومحامو الإدارة الآخرون دورهم بوضوح، إنَّ مهمَّة مكتب المستشار القانونيِّ، وفقًا لموقعه الإلكترونيِّ www.usdoj.gov/olc ما هي إلَّا تزويد الرَّئيس، وباقي فروع الوكالات التَّنفيذيَّة المتفرِّعة عن الإدارة بأنباء قانونيَّةٍ جديرة بالاعتِّماد، إنَّ دورهم أساسًا هو دورٌ تفاعليٌّ، وهو الرَّد على التَّساؤلات الواردة من الفرع التَّنفيذيِّ، ومراجعة القوانين المقترحة، إنَّ الواجب المناسب لمحامين مثل مستشار البيت الأبيض، والمستشار العامِّ لوزارة الدِّفاع هو العمل في الاتِّجاه الإيجابيِّ؛ لمساعدة موكِّليهم على الابتعاد عن الموضوعات القانونيَّة الإشكاليَّة، وليس دفعهم إلى حقول الألغام القانونيَّة مباشرةً، أمَّا ما فعله السَّيِّد يو وزملاؤه فهو أنَّهم خرجوا عن دور المستشار القانونيِّ، وأصبحوا محامين يبحثون عن طرقٍ مبتكرةٍ؛ لتحسين جدول أعمالهم الشَّخصيِّ، واتِّباع النَّظريَّات القانونيَّة (مثل النظريَّة التَّنفيذيَّة المركزيَّة)، أو اتِّباع جدول أعمال البيت الأبيض، في حين أنَّ مهمَّة الدِّفاع هي بالتَّأكيد مناسبة لبعض مكاتب الدَّولة القانونيَّة: مثل محامي محاكم وزارة العدل، والنَّائب العامِّ، وهو أيضًا دورٌ استثنائيٌّ غير ملائم لهذه المجموعة من المستشارين القانونيِّين.

وقد علَّق ماثيو الكساندر، قائلًا:

إنَّ المذكِّرات القانونيَّة التي تسوِّغ تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة (والمعروفة كذلك بـ aka،بالتعذيب وسوء المعاملة)، لم تتضمَّن أبدًا سوابق قانونيَّةً واضحةً، ويمكن لمحامٍ حديث التَّخرج من كليَّة الحقوق أن يستخرجها من سلسلة أمور مترابطة.

وللحصول على تحليل شامل للسَّوابق القانونيَّة التي أقرَّت التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ نقرأ ما يأتي نقطةً، نقطةً متناسين تاريخ التَّعذيب بالماء في محاكم الولايات المتَّحدة، المتوافرة على الموقع:

http:/www.pegc.us/achive/Articles/Wallach_drop_by_drop_draft_20061016.pdf الذي صمَّمه إيفان والش Evan Wallach.

وبوصفي مُحقِّقًا، وباحثًا جنائيًّا، فقد دُرِّبت على أنَّ ما لا يقال هو أهمُّ ممَّا يقال، إنَّ الحقيقة الواضحة بجلاء التي مفادها أنَّ السَّوابق القانونيَّة ذات الصِّلة بالموضوع قد حُذفت من تحليل وتوصيات وزارة العدل، التي تُعدُّ دليلًا على أنَّ العمليَّة كلَّها هي مجرَّد موافقةٍ روتينيَّةٍ على أساليب التَّعذيب، وسوء المعاملة المستخدمة حاليًّا، والمستمرَّة في المستقبل.

وكتب ماثيو الكساندر حول معايير التَّحقيق في وكالة المخابرات المركزيَّة، والقوَّات المسلَّحة، ما يأتي:

لا مشكلة لدى الموظَّفين العسكريِّين حول التَّعريفات القانونيَّة للتَّعذيب، وسوء المعاملة، أو حظرهما.

جاء في (الدَّليل الميدانيِّ العسكريِّ 34–52) المتوافر على الموقع: http:/www.fas.org/irp/doddir/army/fm34-52-pdf، الذي اسْتُبدِل به في سبتمبر من عام 2006م (الدَّليل الميدانيُّ العسكريُّ 22.3–2) الذي يحكم التَّحقيقات، ما يأتي: إنَّ الـ GWS,G-PS,GC، وسياسة الولايات المتَّحدة كلَّها تمنع بوضوح أعمال العنف أو التَّرويع، بما فيها التَّعذيب الجسديُّ، أو الذِّهنيُّ، والتَّهديد، والإهانة، أو التَّعرُّض لمعاملة غير إنسانيَّة وسيلةً للاستجواب، أو أداةً تساعد على الاستجواب.

على الرَّغم من أنَّ مشروعيَّة استخدام موظفي السي. آي. إيه لتقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة نوقشت بموجب مذكِّرات مكتب المستشار القانونيِّ الصَّادرة في الأوَّل من أغسطس عام 2002م، إلا أنَّ الموظفين العسكريِّين الذين يقومون بالتَّحقيق كانوا دائمًا خاضعين للمحظورات الواردة في

الدَّليل الميدانيِّ العسكريِّ؛ لذلك فإنَّ أي استخدام لأساليب التَّحقيق المعزَّزة ضمن الجيش كان يُعدُّ - في الحدِّ الأدنى- انتهاكًا مباشرًا لأنظمة الجيش.

ومن المهمِّ أيضًا ملاحظة أنَّ الدَّليل الميدانيَّ العسكريَّ قد أدرج بصورة دقيقة العديد من نتائج استخدام التَّعذيب والإساءة المعيقة؛ لاستخراج المعلومات الصَّحيحة.

فهل ينكر أولئك المفوَّضون باستخدام هذه الأساليب التي استخدموها فعلًا أنَّها تخالف النَّتائج العسكريَّة بخصوص هذه العواقب السَّلبيَّة؟

على الشَّعب الأمريكيِّ أن يدرك أنَّ التَّعذيب، والإساءة لم يكونا مضرَّين بضحايا السُّجناء فقط، بل إنَّهما يكلِّفاننا حياة أمريكيين، فقد استخدمت القاعدة سياستنا في أكثر أدواتها فاعليَّةً التي تكمن في التَّجنيد، وأن الذين تجنِّدهم هم الذين قتلوا جنودًا أمريكيِّين في العراق.

مواقع سوداء، وأكاذيب، وأشرطة فيديو

في العشرين من نوفمبر عام 2002م، غُطِّس جنديٌّ أفغانيٌّ متَّهم في الثَّلاثينيات من عمره بالماء، وكان يُدعى غل رحمن Gul Rahman، وكُبِّل عاريًا، وطرح على الأرضِّ، وأمضى ليلته في زنزانة متجمِّدة في أحد المواقع السَّوداء لوكالة المخابرات المركزيَّة في إحدى ضواحي كابل، أفغانستان، وكان هذا الموقع يُعرف باسم جورة (حفرة) الملح Salt Pit، لقد توفي بسبب الهبوط المفرط في حرارته، وأمر مشرف منشأة الاعتقال، وهو عميل من عملاء السي. آي. إيه ليس لديه خبرة المحقِّق، أو السَّجان، بدفنه في قبر لم يُميَّز بأيِّ علامة[67].

وفي ذلك الحين، كانت وكالة المخابرات المركزيَّة ترسل أحد محاميها إلى المواقع السَّوداء في تايلاند لمراجعة أشرطة تحقيق أبي زبيدة، واستمرَّت الوكالة أسابيع وهي تناقش إتلاف الأشرطة، فأرسلت برقيَّةً من السِّجن السِّرِّيِّ إلى مركز القيادة في أغسطس، وهو الشهر الذي تعرَّض فيه أبو زبيدة للتَّعذيب بالإغراق الوهميِّ ثلاثًا وثمانين مرَّة، بحثت (الأخطار الأمنيَّة للاحتفاظ بالأشرطة)، واقترحت إجراءاتٍ جديدةً للاحتفاظ بها، أو التَّخلُّص منها، وكان

موضوع رسالةٍ إلكترونيَّةٍ تداولها محامو السي. آي. إيه في 6/سبتمبر/2002م، هو اقتراح إتلاف أشرطة الفيديو، والتَّخلُّص منها في الميدان، وبعد شهرين أُرسِلت رسالةٌ إلكترونيَّةٌ من ضابط في السي. آي. إيه إلى ضبَّاطٍ آخرين، ومحامين في السي. آي. إيه بتاريخ 6/ نوفمبر، يتابع فيها الإجراءات المناسبة لإتلاف أشرطة الاستجواب(68).

ولكن لانغلي Langley قرَّر وجوب إجراء مراجعةٍ عشوائيَّةٍ مستقلة لأشرطة الفيديو أولًا؛ ولذلك أُرسِل في أواخر نوفمبر محامٍ من مكتب المستشار العامِّ لوكالة المخابرات المركزيَّة؛ ليتحقَّق من أنَّ تعذيب أبي زبيدة قد جرى بموجب النَّص المتَّفق عليه، ومع تأكيداته بالتزامه بالنصِّ، واستؤنف النِّقاش: وفي السَّابع والعشرين من نوفمبر أُرسِلت برقيَّةٌ من الموقع الأسود تتضمَّن طلبًا بالموافقة على إتلاف أشرطة التَّحقيق، وقد ردَّت مراكز القيادة في الثَّالث من ديسمبر عام 2002م، ببرقيَّة بعنوان (إغلاق المعتقل، وإتلاف المعلومات المحظورة) ورسالةٍ إلكترونيَّة تبيِّن الخطوط العريضة لخطَّة إتلاف أشرطة الفيديو(69).

وفي خضم تبادل الرَّسائل والعودة إلى أفغانستان، سلَّم موظفو المخابرات المركزية فقيهًا شابًّا يُدعى حبيب الله لمحقِّقي الجيش في نقطة تجميعٍ في باغرام، وهي حظيرة طائرات في القاعدة الجويَّة السَّابقة للسُّوفييت، تقع على بعد خمسين كيلومترًا شمالي كابول، وخلال أسبوع صرَّح مفتِّش الخدمات العسكريَّة الطِّبيَّة قائلًا: إن البقايا التي أُرسِلت للتَّشريح كانت ملفوفةً بحفَّاظاتٍ مستهلكةٍ، ولم ترافق الجثَّة أيُّ ملابس إضافيَّةٍ، أو ممتلكاتٍ شخصيَّةٍ(70).

تبيَّن أنَّ حبيب الله غير متجاوب، وكان مقيَّدًا في زنزانةٍ، وقد كُبِّل، ورُبِط بشبكة أسلاك في سقف الزِّنزانة المعزولة ذات الجدران الخشبية.

في السَّاعة الثانية عشرة والرُّبع صباحًا من يوم 4/ديسمبر 2002م، ادّعى الجيش في البداية أنَّه توفي لأسباب طبيعيَّة؛ لكنَّ الخبير الطِّبيَّ استنتج أنَّ سبب الوفاة هو انسداد رئويٌّ؛ بسبب جروحٍ قاسيَّةٍ (أسباب الموت، هو القتل)(71).

في اليوم الذي قُتِل فيه حبيب الله، أطفأت وكالة المخابرات المركزيَّة كاميرات الفيديو، وأغلقت الموقع الأسود في تايلاند، وأوقفوا تعذيب أبي زبيدة، لقد كانوا يسجِّلون في الأسبوعين السَّابقين تحقيق سجينٍ ثانٍ ذي قيمة عالية، وهو عبدالرحمن النَّاشري الذي أعلنت الحكومة اعتقاله على الملأ في الواحد والعشرين من نوفمبر 2002م، إنَّ النَّاشري هذا الذي زعم أنَّه رئيس عمليَّات القاعدة في الخليج العربي، وأنَّه منظِّم الألفي انفجار الـ USSCOLE، قد اعتُقِل في دبي في أكتوبر، واحتُجز مدَّةً من الزمن في موقع سولت بيت (جورة الملح Salt Pit) في أفغانستان قبل إرساله بالطَّائرة إلى تايلاند في الخامس عشر من نوفمبر، وقد أُجرِي التَّحقيق معه بعد الحصول على التَّخويل الضَّروري، كما قال المفتِّش العامُّ لـ السي. آي. إيه [72].

وقد ذكر المفتِّش العامُّ أنَّ المحقِّقين النَّفسيِّين بدؤوا التَّحقيق مع النَّاشري مستخدمين الـ EITs فور وصوله، وقد بيَّنت ورقة عنوانها (خلاصة) موثَّقة، ومنسوخة بصورة واسعة تتعلق بجهود مركز مناهضة الإرهاب CTC في تحقيق النَّاشري، مؤرخة في 20/نوفمبر 2002م، تقول: إن النَّاشري قد أُخضِع لاستجواب أجراه مستجوبون باستخدام HVT، وإنَّ النَّاشري أصبح أكثر ليونةً، وتجاوبًا، وصار يقدِّم معلوماتٍ استخباريةً تفرض إقامة الدَّعوى عليه[73].

ومع ذلك ظلَّ فريق ميتشل يصعِّد سلسلة القوَّة، وقد تبيَّن للمفتِّش العامِّ أنَّه على الرَّغم من أنَّ النَّاشري قدَّم معلوماتٍ رئيسةً حول إرهابيِّين آخرين منذ اليوم الأوَّل من التَّحقيق، إلّا أن تقنيات التَّحقيق المعزِّزة EITs استمرَّت مدَّة أحد عشر يومًا أخرى، وفي اليوم الثاني عشر طبَّق محقِّقون نفسيُّون تقنية الإغراق الوهميِّ على النَّاشري في جلستين منفصلتين.

لم يتوقفوا عند ذلك؛ فقد أُطفِئت الكاميرات في الرَّابع من ديسمبر، وفي ذلك اليوم أُرْسِل النَّاشريُّ، وأبو زبيدة في طائرة نفَّاثة مُستأجرة لصالح السي. آي. إيه إلى دبيّ، ومن ثمَّ إلى سجن اعتقالٍ سريٍّ لـ السي. آي. إيه يقع قرب المطار في زيماني Szymani في بولندا.

أقلَّت الطَّائرة النَّفَّاثة غلف ستريم Gulf Stream المستأجرة التي فيها اثنان وعشرون مقعدًا، ومعتقلان اثنان، وستَّة أشخاص من فريق اعتقال السي. آي. إيه، وهبطت في بولندا في

الخامس من ديسمبر، واستُؤنف التَّحقيق المعزِّز للنَّاشري مباشرةً، حيث استمر مدَّة أسبوعين، وفي أثناء ذلك قيَّمه محقِّقوه بأنَّه ليِّن العريكة[74].

ومرة أخرى، فإن واشنطن لم تكن راضيةً عن التحقيق معه كما كانت غير راضية عن التحقيق مع أبي زبيدة، ومن ثم فقد أرسل موظفو مركز مكافحة الإرهاب في مراكز القيادة موظف عمليات رفيع المستوى؛ لكي يستخلص المعلومات من الناشري ويقيِّمه، قيَّم مستخلص المعلومات الناشري على أنه يحتفظ بالمعلومات، وعندها غُطي رأسه وقُيِّدت يداه ثانيةً[75].

لقد شرح المفتِّش العامُّ على هامش تقريره الفرق بين المحقِّق، ومُستخلص المعلومات على النحو الآتي:

> كان موظفو الوكالة قبل 11 سبتمبر يستخدمون مصطلح التَّحقيق/ والمحقِّق واستخلاص المعلومات/ ومستخلص المعلومات للدَّلالة على معنىً واحد؛ لكنَّ استخدام هذه المصطلحات قد تطوَّر منذ ذلك الحين، واليوم يُميِّز مركز مكافحة الإرهاب بوضوح بين معانيها، حيث يتعامل مستخلص المعلومات مع المعتقل على انفراد من حيث السُّؤال والجواب، أما المحقِّق فهو شخص يكمل برنامج تدريب التَّحقيق الذي يستمر مدَّة أسبوعين والمصمَّم لتدريب الشَّخص وتأهيله، وتفويضه؛ لإدارة تقنيَّات استجواب السَّجين فقط بعد المعركة بالتعاون مع مراكز القيادة، ويقيِّم السَّجين على أنَّه يحتفظ بالمعلومات، أما المحقِّق فإنه يحوِّل السَّجين من طور اللّاتعاون إلى طور التَّعاون؛ ليتمكَّن مستخلص المعلومات من الحصول على معلومات استخباراتية، تفرض إقامة دعوى على المعتقل بوساطة تقنيَّات غير عدوانية في أثناء جلسات استخلاص المعلومات، ويمكن للمحقِّق أن يقوم بعملية استخلاص المعلومات في التَّحقيق، بينما لا يستطيع مستخلص المعلومات أن يحقِّق مع السَّجين[76].

قال المفتِّش العامُّ: إنَّ السي. آي. إيه بدأت بتقديم تدريبات للمحقِّقين مدَّة أسبوعين في نوفمبر 2002م، واتَّضح أنَّ عددًا من موظفي مركز مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى مدرِّس سابق في مدرسة SERE التَّدريب على المنهاج الذي يتضمَّن أسبوعًا من التَّعليم داخل الفصل، يتبعه أسبوع تدريبٍ ذاتيٍّ على تقنيات التَّحقيق المعزِّزة، وفي حال الحصول على الشِّهادة يصبح المحقِّق مؤهلًا لإدارة التَّحقيق مستخدمًا تقنيات التَّحقيق المعزِّزة[77].

على كل حال، فإن إجراءات الاستجواب لها حدودٌ واضحةٌ، مثلما هي الحال في نهج الاستئذان؛ حيث درَّب الدكتور جيمس ميتشل في أثناء التَّحقيق مع أبي زبيدة، هؤلاء المحقِّقين المدرَّبين حديثًا على أن يطلبوا منهم الحصول على إذن مركز القيادة؛ لاستخدام كل تقنيَّة من تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة، وما أن طُلب من المحقِّقين في الموقع الأسود في بولندا استئناف التَّحقيق مع النَّاشري من غير استخدام كاميرات الفيديو، حتى سارعوا إلى الخروج عن تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة العشر التي أقرَّتها وزارة العدل؛ إذ أخذوا يدخِّنون السَّجائر، وينفثون الدخان في وجه النَّاشري في أثناء الجلسات[78]، وفركوا جسمه بفرشاة قاسية؛ بغية إحداث الألم، ووقفوا على أصفاد قدميه ما أسفر عن جروح ورضوض، واستخدموا وضعياتٍ مؤذيةً ومجهدةً.

لقد طلبوا من النَّاشري الركوع على الأرض، والانحناء إلى الخلف، وقيل: إنَّه في أكثر من مناسبة، حيث قام موظف الوكالة بدفع النَّاشري إلى الخلف بينما هو في وضعيَّة الإجهاد.

وفي مناسبة أخرى، قيل: إنَّ عليه أن يلتمس للنَّاشري الرَّحمة، خاصةً بعد أن خشي أن ينخلع ذراعاه عن كتفيه، وقد بيَّن أنَّ المحققين كانوا في ذلك الوقت يحاولون وضع النَّاشري في وضعيَّة الوقوف المجهد، وقيل: إنَّ الناشري قد رُفع عن الأرض من ذراعيه بينما كانت ذراعاه مربوطتين وراء ظهره بحزام[79].

راقب مستخلص المعلومات الذي جاء جوًّا من مقرِّ السي. آي. إيه تحقيقًا ارتجاليًّا مدَّة أسبوعين، وفي النِّهاية، كما قال المفتش العام، كان مستخلص المعلومات هذا غير مدرب، وغير مخوَّل باستخدام الـ EITs.

كان مستخلص المعلومات يستخدم أحيانًا بين الثَّامن والعشرين من ديسمبر 2002م، والأوَّل من يناير 2003م، بندقية يدويَّة نصف آلية؛ لدفع النَّاشري من أجل أن يفشي المعلومات، وبعد مناقشة هذه الخطَّة مع مستخلص المعلومات، دخل إلى زنزانة النَّاشري حيث كان مكبَّلًا، وضغط البندقية اليدوية على رأسه مرتين[80].

في اليوم نفسه استخدم مستخلص المعلومات مثقبًا كهربائيًّا لإخافته، وبعد الحصول على الموافقة دخل مستخلص المعلومات إلى زنزانة المعتقل، وشغَّل المثقب بينما كان المعتقل يقف عاريًا مغطى الرأس، ولكنَّ المستخلص لم يلمس النَّاشري بالمثقب[81].

عندما صنَّف الكونغرس ميثاق مناهضة التَّعذيب، والمعاملات، أو العقوبات القاسية، وغير الإنسانيِّة، والمهينة ضمن قانون الولايات المتَّحدة لعام 1994م، استشهد بأعمالٍ أربعةٍ يمكن أن تشكِّل نوعًا من الألم الذِّهنيِّ الحادِّ، أو المعاناة الذهنيَّة التي يمكن وصفها تعذيبًا:

1. إحداثٌ متعمَّدٌ لألمٍ جسديٍّ، أو معاناةٍ، أو التَّهديد بإحداث ذلك.
2. إعطاء، أو تطبيق مواد تحدث تغييرًا في العقل، أو أيِّ شيءٍ يعطِّل بصورةٍ جوهريَّةٍ الحواسَّ، أو الشَّخصيَّة، أو التَّهديد بذلك.
3. التَّهديد بالموت الوشيك.
4. التَّهديد بشخصٍ آخر على وشك الخضوع لموت وشيك، أو ألمٍ جسديٍّ شديدٍ أو معاناةٍ، أو إعطائه مواد تحدث تغييرًا في الذِّهن، أو أيِّ إجراءات أخرى تسبِّب تعطيلًا كبيرًا للحواسِّ، أو الشَّخصية[82].

أسقطت الـ السي. آي. إيه تقنيَّة (الإعدام الوهمي) من قائمتها المقترحة لتقنيَّات الاستجواب المعزِّزة؛ لأنَّه حتى مؤلِّفو الآراء القانونيَّة في الأوَّل من أغسطس عام 2002م، لم يستطيعوا أن يبرهنوا أنَّ التَّظاهر بقتل سجين مسموح به في أي وقت مضى[83].

تواجه السي. آي. إيه الآن مشكلةً، وهي أنَّ عملاءها المنخرطين في برنامج الاعتقال، والترحيل، والتحقيق قد ارتكبوا بوضوح جريمةً عن سبق إصرارٍ وترصُّدٍ بموجب القانون الأمريكيِّ.

قال جون هيلغيرسون في مقابلة له مع مجلة دير شبيغل في الواحد والثلاثين من أغسطس عام 2009م: إنَّ إحدى الصُّعوبات التي واجهها وهو مفتِّشٌ عام لوكالة المخابرات المركزيَّة عندما كان يُعدُّ مراجعةً خاصَّةً لأنشطة الاعتقال التي تقوم بها مكافحة الإرهاب والتَّحقيق، هي عدم تنظيم برنامج التَّحقيق بمجمله، فقد كان مرتجلًا في السَّنوات الأولى، وفي مواضع عديدة، ولم تتوافر المناهج الإرشادية، ولا المراقبة، ولا التدريب، وأضاف متسائلًا: كيف يمكن مراجعة برنامجٍ طُبِّق بطرق مختلفة في أماكن عدَّةٍ من أنحاء العالم؟

لقد تجاوزت الوكالة الحدود بالتأكيد، وخرجت عن القوانين[84].

كان هيلغيرسون متخصصًا في الشؤون الإفريقيَّة، وقد خدم في المقام الأوَّل في قسم البحث والتَّحليل للوكالة قبل أن يُعيَّن مفتشًا عامًّا، وأُنشئت وحدة مكتبية في عام 1989م؛ لمتابعة مواطن الضَّعف في عمليَّة التَّحقيق في فضيحة إيران (كونترا)، ولم يكن هيلغيرسون -مثله مثل جميع الموظَّفين الإداريِّين، عدا حفنةٍ قليلةٍ من الكبار- يعرف شيئًا عن برنامج الوكالة للاعتقال، والترحيل، والتحقيق، وقد شغل المنصب في عام 2002م، وعلم به في نوفمبر عندما أخبره ستيفن كابس Stephen Kapes نائب مدير العمليات في السي. آي. إيه حينذاك أنَّ الوكالة أرسلت فريقًا للتَّقصِّي في جريمة قتلٍ في موقع سولت بت (جورة الملح) في أفغانستان.

في يناير من العام 2002م، عاد كابس إلى هيلغيرسون؛ ليخبره أنَّ موظَّف الوكالة استخدم تقنيَّاتٍ غير مسموحة مع أحد السُّجناء، وهو عبدالرحيم النَّاشري في موقعٍ خارجيٍّ آخر، طالبًا أن يُحقِّق مكتب المفتِّش العامِّ في الأمر[85].

ولدى التَّدقيق في حادثة البندقيَّة، والمثقب، اكتشف هيلغيرسون أنَّ الإعدام الوهميَّ (الزائف) قد استُخدم مرَّاتٍ عدَّةً بعد أن أُبعِد من قائمة تقنيَّات التَّحقيق المصرَّح بها.

قال مستخلص المعلومات الذي استخدم البندقية، والمثقب مع النَّاشري: إنَّ هذه الأعمال كانت تعتمد على تقنيَّةٍ شارك بها، وإنَّه عندما عُرض عليه بين سبتمبر، وأكتوبر 2002م، أن يطلق النَّار خارج غرفة التَّحقيق بينما كان مستخلص المعلومات يجري مقابلةً مع المعتقل الذي

ظنُّوا أنَّه يخفي المعلومات، حيث قام حرّاسٌ وموظفون آخرون من السي. آي. إيه، بتحويل الحدث إلى صورةٍ مسرحيَّةٍ خارج الزِّنزانة تتضمَّن صراخًا وزعيقًا، ثمَّ نقل الحرَّاس المعتقل من غرفة التَّحقيق، ومرّوا بحارسٍ يرتدي زيَّ سجينٍ ممدَّدٍ على الأرض متظاهرًا بالموت رميًا بالرَّصاص.

ادَّعى مستخلص المعلومات أنَّه ليس بحاجة إلى أن ينقل هذا الحدث؛ لأنَّه قد ناقش هذه الخطَّة بصراحة قبل الحدث وبعده ببضعة أيام، وقد ظنَّ أنَّه بحاجة إلى تقنيَّةٍ غير تقليديَّةٍ؛ ليحثَّ المعتقل على التَّعاون، وإنَّه أراد أن يلوِّح بالبندقيَّة أمام المعتقل ليخيفه، وإنَّه لا يظنُّ أنَّ عليه إخبار مركز القيادة عن هذه التِّقنيَّة؛ منوهًا إلى حادثة الإعدام الوهميِّ التي لم يُحِط أحدًا علمًا بها.

قال أحد كبار موظَّفي العمليَّات: إنَّه في سبتمبر 2002م، سمع أنَّ مستخلص المعلومات قد نفَّذ إعدامًا وهميًّا، مع أنه لم يكن حاضرًا، إلا أنَّه علم أنَّ الوضع كان سيِّئًا، من الواضح أنَّها كانت خدعةً من دون أي جدوى، وقد لاحظ أنَّه من الضَّروري أن يكون مستخلص المعلومات مبدعًا طالما أنَّ التِّقنيَّة التي يستخدمها لا تُعدُّ تعذيبًا. وقال: إذا ما نُفِّذَ مثل هذه المقترحات، فسيتضمَّن ذلك كثيرًا من المشاورات، وسيبدأ ذلك من الإدارة، بما في ذلك المكتب القانوني في الـ CTC، وقد اعترف الـ CTC نفسه بتنفيذ الإعدام الوهميِّ في الأيام الأولى من افتتاحه، وحسب التِّقنيَّة، فقد كانت هذه فكرته، ولكنَّها لم تكن فاعلةً؛ لأنَّها ظهرت وكأنَّها مسرحيَّةٌ اعتمدت على مبدأ المفهوم الذي أُخذ من مدرسة التَّدريب SERE، الذي مفاده أنَّ الإعدام الوهميَّ (الزائف) يجب أن يبدو حقيقيًّا، ولكنه لم يكن كذلك، بالإضافة إلى أنَّ محقِّقًا معينًا من الـ CTC أخبره لاحقًا عن تقنيَّة استخدام الإعدام الوهميِّ بأنّه لم يعرف متى حصل هذا الحدث، أو أنَّه كان ناجحًا، ولكنَّه رأى أنَّ هذه التِّقنية غير فاعلة؛ لأنَّها غير قابلة للتَّصديق، لكنَّ أربعةً ممَّن قُوبلوا اعترفوا أنَّهم إمَّا شاركوا، أو سمعوا بإحدى الحوادث التي وُصفت سابقًا، ووصف أحدهم عمليَّة مسرحية الإعدام الوهميِّ التي طُبِّقت على أحد المعتقلين، وقيل: إنَّ معتقلًا شاهد الجثَّة بعد انتهاء الخدعة، صار يغرِّد كالطير.، وكشف قبل أربعة أيام تقريبًا من مقابلته مع مكتب المفتِّش العام أنَّه استخدم تقنيَّة الإعدام الوهميِّ في أكتوبر، أو نوفمبر 2002م. وقيل: إنَّ سلاحًا ناريًّا

أُطلق خارج البناء، وتمَّ ذلك لأنَّ السَّجين -كما قيل- كانت لديه معلوماتٌ بالتَّهديد الجادِّ بالموت، وأكَّد أنَّه لم يسمع عن حادثة مشابهة حصلت منذ ذلك الحين[86].

يتَّضح من هذه الرِّوايات ثبوت خاصيَّةٍ فيروسيَّةٍ لانتشار تقنيَّات التَّحقيق في العام 2002م، وأنَّ جرثومة فكرة ما هو مرخَّصٌ تكمن في الفهم العامِّ في أساليب التَّعذيب الزَّائفة التي استُخدِمت في برنامج التَّدريب في مدرسة SERE، وهي تُستخدم الآن في التَّحقيقات الأمريكية، وكما بيَّن هيلغيرسون: فإنَّ تقنيَّات أخرى سبَّبت قلقًا؛ لأنَّ وزارة العدل لم توافق عليها بالتَّحديد، وقد تضمَّنت العديد من التِّقنيَّات التي تعرَّض لها النَّاشري، ومن ضمنها الحادثة التي استخدمها مستخلص المعلومات بقوله: إذا لم تتكلَّم سنحضر والدتك إلى هنا، ويمكن أن نحضر عائلتك.

وقيل: إنَّ مستخلص المعلومات أراد أن يستنتج النَّاشري، لأسباب سيكولوجية (نفسية)، أن مستخلص المعلومات يمكن أن يكون ضابط استخبارات، اعتمادًا على لهجته العربيَّة، وإن الناشري كان في السِّجن؛ لأنه كان يُعتقد على نطاق واسع في دوائر الشَّرق الأوسط أنَّ تقنية التحقيق تتضمن الاعتداء اللّاأخلاقي على إحدى قريبات المعتقل أمام عينيه[87].

استنتج هيلغيرسون إجمالًا أنَّ موظفًا في الوكالة ذكر سلسلةً من الأعمال المرتجلة التي استخدمها المحقِّقون، والمستخلصون في آن معًا؛ لتساعدهم في الحصول على معلومات من المعتقلين، وإن مدى هذه الأعمال يُعدُّ مثالًا توضيحيًّا على نتائج الافتقار إلى توجيهات واضحة حينذاك، وعلى عدم اهتمام الوكالة الكافي بالتَّحقيقات[88].

فإذا كان هيلغيرسون قد حصر نقده في هذا التَّدريب الرَّديء، ومراقبة موظفي السي. آي. إيه في الأيَّام الأولى من تطبيق البرنامج، فإن عمله هذا سيكون أقلَّ ترهيبًا ضمن الوكالة، وبعد كل ذلك كانت السي. آي. إيه مدركةً منذ البداية أنَّ محقِّقيها يسيرون على خطٍّ رفيعٍ، وأنهم يريدون التَّأكُّد من أنَّ الإدارة قد خوَّلتهم بوضوح كي يستخدموا أساليبها في سوء المعاملة، وأنَّ موظفيها يعرفون القوانين.

بعد أيّام من شروع هيلغيرسون بتحقيقه، وقَّع مدير السي. آي. إيه جورج تينت في الثامن والعشرين من يناير 2003م، أمرًا من ثلاث صفحات بعنوان إرشادات بشأن شروط الحجز الخاصَّة بمعتقلي وكالة المخابرات المركزية، وهو الذي وضع متطلَّبات تحقيقات الوكالة في صيغةٍ رسميَّةٍ، حيث توجِّه هذه الإرشادات المحقِّقين وموظفي السي. آي. إيه إلى أن يستخدموا تقنيَّات التَّحقيق المسموح بها فقط، ما لم توافق القيادة على غير ذلك، وتتألَّف تقنيَّات التَّحقيق المسموح بها من:

1. التِّقنيَّات المعياريَّة.
2. التِّقنيَّات المعزِّزة

ويجب أن يُفتح سجلٌّ جديدٌ في كل جلسة تحقيق تستعمل فيها التِّقنيَّات المعززة، ويُدوَّن عليه طبيعة التِّقنيَّة المستخدمة، ومدَّة استخدامها، وهوية المعتقلين التي طُبِّقت عليهم .

طُلب من المحقِّقين التَّوقيع على الأمر، والإقرار بأنهم قرؤوه، وعليهم أن يلتزموا بشروطه، ولكنَّ هيلغيرسون أورد في ملاحظة له موضِّحًا أصل مراجعته الخاصَّة، بأنَّه لم يطلب فقط من القيادة التَّحقيق في استخدامات معيَّنةٍ لتقنيَّاتٍ غير مسموحٍ بها، بل ذكر أيضًا أنَّه تسلَّم معلوماتٍ تشير إلى أنَّ بعض الموظَّفين كانوا قلقين من أن يكون للوكالة أنشطة سرِّيةٌ في منشآت اعتقال خارج البلاد، متورطةٍ بانتهاكات لحقوق الإنسان[89].

وقد شرح في مقابلته مع صحيفة دير شبيغل بعد أن غادر السي. آي. إيه في العام 2009م، قائلًا: أردنا الاستجابة للقلق الذي عبَّر عنه بعض موظَّفي الوكالة المتَورِّطين في البرنامج الذي لم يكونوا مرتاحين له، في الحقيقة فقد عبَّر لي العديد من الأشخاص عن قلقهم بشأن جوانب مختلفة من البرنامج، وكان لديهم شعور بأن ما تقوم به الوكالة لا يتَّفق جوهريًّا مع سياسة الحكومة الأمريكيَّة السَّابقة، ولا مع القيم الأمريكيَّة.

لقد كان شيئًا جديدًا، ولم يسبق له مثيل بالنِّسبة إلى الوكالة، وقد غُيِّب الرَّأي القانونيُّ الذي أعتقد أنَّه ضروريٌّ لحماية موظفي الوكالة، والمعتقلين، وهذه مبادرة منِّي؛ لأقوم بهذه المراجعة، وقد وجدنا في أثناء المراجعة أمورًا لم نكن نتوقعها[90].

بعبارة أخرى قرَّر هيلغيرسون أن يسبُر ليس فقط الانحرافات، وإنَّما برنامج الاستجواب المقرّر رسميًّا، بوصفه مراقبًا مستقلًّا في الوكالة، ويحقُّ للمفتِّش العامِّ لـ السي. آي. إيه، بموجب القانون، الاطلاع على جميع موظفي السي. آي. إيه وملفاتهم، وهذا يعني أنَّ بإمكان هيلغيرسون مراجعة جميع تسجيلات تحقيقات أبي زبيدة والنَّاشري، بما فيها أشرطة الفيديو، وبما أنَّه يطلب من المفتِّشين العامِّين لوكالة المخابرات المركزية أن يقدِّموا تقارير حول نتائج التَّحقيقات والمراجعات إلى المراقبين من أعضاء الكونغرس، فإنَّ آخرين أيضًا سيعلمون بهذه التَّسجيلات.

في الخامس من فبراير، 2003م، وفي أثناء تقصِّي هيلغيرسون قام المستشار العام لـ السي. آي. إيه سكوت مولر بإطلاع بورتر غروس Porter Gross الذي كان حينها رئيس لجنة مجلس المخابرات في البيت الأبيض، وجين هارمان العضو الديموقراطي الرَّئيس في اللَّجنة على برنامج وكالة المخابرات المركزية للاعتقال، والترحيل، والتحقيق، وعلى استخدام تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة بوجهٍ خاصٍّ، قد كشف مولر في الاجتماع عن أنَّ لدى وكالة المخابرات المركزيَّة مئات السَّاعات من تسجيلات الفيديو للتَّحقيقات التي جرت في الموقع الأسود التَّايلاندي، التي تخطِّط الوكالة لإتلافها بمجرد أن يكمل هيلغرسون مراجعتها، وبعد خمسة أيام كتبت هارمان رسالةً إلى مولر قالت فيها:

> عزيزي السيّد مولر:
>
> إنَّ ملخَّص الأسابيع الأخيرة وضَّح لي التَّحديات الصَّعبة التي واجهت وكالة المخابرات المركزيَّة في بيئة التَّهديد الحاليَّة، وإنَّني أدرك أنَّنا في زمن يجب أن يُثمَّن فيه التَّوزان بين الأمن والحرَّية، وتُعاد معايرته باستمرار من أجل حماية أمَّتنا وشعبنا من هجماتٍ إرهابيَّةٍ كارثيّةٍ، وأنا أقدِّر الجهد الواضح الذي قمتَ به أنت، ومكتبك للتَّصدي لهذه المسائل العسيرة.

لقد أكَّدتَ لنا في إيجازك أنَّ ما وافق عليه المدَّعي العام خضع لمراجعة شاملة من قبل المحامين في وكالة المخابرات المركزيَّة، ووزارة العدل، ومجلس الأمن القوميِّ، وقد تبيَّن لهم أنَّها ضمن القانون.

ومع ذلك ربما تكون المسألة هي أنَّ كلَّ ما وُصِف يثير مسائل سياسيةٍ عميقةٍ، وأنا مهتمة فيما إذا فُحِصت هذه المسائل بجديَّةٍ كالمسائل القانونيَّة. وأريد معرفة ما هو نوع المراجعة السياسيَّة التي أُجرِيت، وما المسائل التي فُحِصت، وبوجهٍ خاصٍّ أود معرفة ما إذا قرَّر كبار المسؤولين في البيت الأبيض موافقة هذه الممارسات مع مبادئ، وسياسات الولايات المتَّحدة، أو أنَّ الرَّئيس قد وافق، وأجاز التِّقنيَّات المعزَّزة؟

لقد ناقشتَ حقيقة ثبوت شريط فيديو لأبي زبيدة بعد اعتقاله، وأنه سيُتلف بعد أن ينهي المفتِّش العامُّ تحقيقه، وأودُّ إعادة النَّظر بدراسة الخطَّة، حتى لو كان شريط الفيديو لا يشكِّل سجلًّا رسميًّا يُحتفظ به بناءً على القانون، فإنَّه سيكون أفضل إثباتٍ على دقَّة التَّقرير المكتوب، إذا ما طُلِب هذا التَّقرير للمساءلة في المستقبل. وإنَّ حادثة الإتلاف ستنعكس بشكلٍ سيئ على الوكالة.

إنَّني أتطلَّع إلى ردكم»[91].

أعدَّ محامو وكالة المخابرات المركزيَّة، والذُّعر ينتابهم جوابًا، وحملوه إلى اجتماعٍ في البيت الأبيض في الثاني والعشرين من فبراير 2003م أو قبل ذلك، وهو الذي عُقد لبحث (جواب وكالة المخابرات المركزيَّة على تحقيق الكونغرس)[92].

بعد هذا الاجتماع، أرسل المستشار العامُّ سكوت مولر جوابًا إلى هيرمان متجاهلًا نصحها حول أشرطة الفيديو، وقد شطب سؤالها عن مدى مطابقة تقنيَّات التَّحقيق للقيم الأمريكيَّة:

«أشكرك على رسالتك التي أرسلتِها في العاشر من فبراير بعد الإيجاز الذي قدمناه لك، ولعضو الكونغرس غوس في الخامس من فبراير بخصوص استعمال وكالة المخابرات المركزيَّة المحدود لحفنةٍ من تقنيَّات التَّحقيق الموافق عليها بشكلٍ خاصٍّ، التي قمنا بوصفها، وكما أعلمناكِ، وقيادة لجان المخابرات في سبتمبر الماضي؛ فإنَّ عددًا من محامي الفرع التَّنفيذيِّ ومحامين من وزارة العدل قد أسهموا في القرار الذي يقول: إنَّ استخدام هذه التِّقنيات ضمن الظروف المناسبة يُطابق تمامًا قوانين الولايات المتَّحدة، بينما لا أظن أنَّه من المناسب لي أن أعلِّق على قضايا سياسية، ناهيك عن التَّعليق على مدى وطبيعة مداولات الفرع التنفيذي، وأظنُّ أنَّه من العدل أن تكون تلك السَّياسة، والأمور القانونيَّة قد نوقشت في الفرع التَّنفيذيِّ»(93).

* * *

قبل أن يستطيع هيلغيرسون مشاهدة الأشرطة، كان قد رفض طلبًا قُدِّم في فبراير؛ للحصول على نسخٍ، وطُلِب إليه السفر إلى تايلاند، إذ قبضت الولايات المتَّحدة على خالد شيخ محمَّد، وعُذِّب بالإغراق الوهميِّ 183 مرّةً مدَّة خمسةٍ وعشرين يومًا من التَّحقيق في الموقع الأسود لوكالة المخابرات المركزيَّة في بولندا.

أُلقِي القبض على محمَّد في الأوَّل من مارس 2003م، بهجوم قامت به المخابرات الباكستانية، وعملاء وكالة المخابرات المركزيَّة في روالبندي في باكستان، ونُقِل مباشرةً إلى أفغانستان، وقد احتُجز مدَّة ثلاثة، أو أربعة أيّام عاريًا مقيَّدًا في السَّقف، وكان يُغطَّس في الماء البارد بصورة روتينيَّة بين جلسات التَّحقيق، وفي السادس من مارس، أو ما يقارب ذلك، غُطِّي رأسه، ونُقِل في الطَّائرة إلى بلد آخر، وعندما أُجري معه لقاءٌ أخيرٌ في غوانتانامو، وكان الثَّلج على الأرض والجميع يرتدون لباسًا أسود مع أقنعةٍ وأحذيةٍ عسكريَّةٍ تمامًا مثل سكَّان كوكب X، وأظن أنّ البلد كانت بولندا، قال للجنة الصَّليب الأحمر الدَّوليَّة: إنَّه عرف ذلك؛ لأنَّهم أحضروا

له ذات مرَّة زجاجة ماءٍ لم تنزع عنها اللَّصقة، وكان عليها عنوان إلكتروني ينتهي بـ PL، وأنَّ نظام التَّدفئة المركزيَّ كان قديمًا، ولا أتوقَّع رؤيته إلا في دول المنظومة الشُّيوعيَّة السَّابقة[94].

أخبر المحقِّقون محمَّدًا في الموقع الأسود قرب مطار زيماني أنهم حصلوا على الضَّوء الأخضر من واشنطن بإخضاعه لما لا يطاق، متوعدين (إيصاله الى شفير الموت وإعادته)[95]. لقد بقي عاريًا مكبَّل المعصمين في السَّقف مقيَّد القدمين على الأرض مدَّة شهر تقريبًا، في غرفةٍ ذات جدرانٍ خشبيَّةٍ مجهَّزةٍ بدارةٍ مغلقةٍ من الكاميرات، وهو تحت المراقبة أربعًا وعشرين ساعةً في اليوم من قبل طبيبٍ، ومعالجٍ نفسيٍّ، ومحقِّقٍ، أمَّا وقت التَّحقيق فكانوا يأخذونه إلى غرفةٍ بحضور طبيبٍ، فكان يُعزل ويُرشُّ بالماء البارد أمام محقِّقين، ومحقِّقات[96].

لقد كان الطَّبيب يشرف على التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ (بعيدًا عن الأنظار خلف رأس السرير)، ولكنِّي رأيته عندما جاء ليثبت مشبِكًا على أصبعي الذي كان مربوطًا بآلة، وأظنه جاء ليقيس نبضات قلبي، ونسبة الأكسجين في دمي، وكان بإمكانهم أن يوصلوني إلى نقطة الكسر[97].

كانت العمليَّة تتكرَّر يومًا بعد يوم، وكانت تزداد حدَّة العقاب، وقد كانت المدة التي سبقت نهاية الشَّهر الأوَّل من أشرس الأوقات في التَّحقيق، لقد أصبح الضَّرب أسوأ، وقد كان الحراس يوجهون الماء البارد باتِّجاهي من خرطوم الماء، وأنا ما أزال في زنزانتي.

كان أسوأ الأيَّام هو يوم جلدني أحد المحقِّقين مدَّة نصف ساعة، وكان يضرب رأسي بعنف بالحائط إلى أن بدأ ينزف، وكان يسكب الماء البارد على رأسي، وقد تكرَّر هذا مع محقِّقين آخرين، وأخيرًا أُخِذت إلى جلسة التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ، حيث انتهى التَّعذيب في ذلك اليوم بناءً على تدخُّل الطبيب، وسمحوا لي بالنَّوم مدَّة ساعة تقريبًا، ومن ثمَّ وضعوني مرَّة أخرى في الزِّنزانة واقفًا، ويداي مكبَّلتان فوق رأسي.

في أثناء أشرس أوقات التَّحقيق أعطيتهم كثيرًا من المعلومات الكاذبة؛ من أجل إرضاء ما أظنَّ أنَّ المحقِّقين يريدون سماعه، عساهم يوقفوا هذه المعاملة السَّيئة، بعد ذلك أخبرت

المحقِّقين أنَّ أساليبهم غبيَّة، وغير مثمرة. إنني واثقٌ أنَّ المعلومات الكاذبة التي أُجبِرت على تلفيقها لإيقاف المعاملة السَّيئة، قد أضاعت كثيرًا من وقتهم، وقادت إلى العديد من الإنذارات في الولايات المتَّحدة[98].

ربَّما تكون هذه المرَّة هي الأخيرة التي ستقوم بها الولايات المتَّحدة بتطبيق تقنيَّة التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ على المعتقل، حيث سافر هيلغيرسون إلى الموقع الأسود في تايلاند بعد ما يقارب ستَّة أشهر في مايو؛ لمراجعة أشرطة فيديو تحقيق أبي زبيدة، والأسبوعين الأولين من تحقيق النَّاشري، وعلى الرَّغم من وجود خمسة عشر شريطًا من أصل اثنين وتسعين التي راجعها محامي السي. آي. إيه في نوفمبر فارغةً، أو مكسورةً، وواحدٍ وعشرين ساعةً من التحقيقات الموصوفة في المراسلات، والسِّجلات المفقودة من تسجيلات الفيديو بما فيها جلستي تعذيب بالإغراق الوهميِّ؛ فإن ما شاهده هيلغيرسون كان كافيًا ليصل إلى بعض الاستنتاجات اللَّعينة.

رأى هيلغيرسون على الفور أنَّ وصف تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة الموجودة في مذكرات مكتب المستشار القانوني لا يتشابه إلا قليلًا مع التِّقنيَّات المستخدمة فعلًا، وقد اتضح فرق خطير بين التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ كما وُصِف في مذكِّرة الأوَّل من أغسطس 2002م، استجوابُ عضو فاعل من أعضاء القاعدة، وبين الطَّريقة التي كان يطبِّقها محقِّقو ميتشل[99].

لاحظ هيلغيرسون أنّ الاختلاف كان في الأسلوب الذي كان يعيق تنفس المعتقل، ففي مدرسة SERE على رأي وزارة العدل، وإن هذا النَّوع من التَّعذيب يُعطِّل تدفُّق الهواء في قصبات المعتقل الهوائية، حيث توضع قطعة قماش وتُربط بإحكام على المسالك الهوائية، ويضع المحقِّق كميَّةً قليلةً من الماء على قطعة القماش بعناية، فيما كان محقِّق الوكالة يضع كمياتٍ كبيرة من الماء باستمرار على قطعة القماش التي تغطي فم المعتقل، وأنفه[100].

قال هيلغيرسون: لقد اعترف أحد المعالجين النَّفسيِّين، بأن استخدام الوكالة للتِّقنيات يختلف عن استخدام برنامج التَّدريب في مدرسة SERE، وبيَّن أنَّ السَّبب في اختلاف تقنيَّات

الوكالة هو أنها حقيقية، وأنها أكثر تأثيرًا، وإقناعًا[101]، وبعبارة أخرى، كانت الوكالة تستخدم التَّعذيب مقابل التَّعذيب الزَّائف.

صُدم هيلغيرسون؛ لاكتشافه أنَّ مكتب الخدمات الطِّبيَّة الخاصَّ بوكالة المخابرات المركزية لم يُستشر، ولم ينخرط في التَّحليل المبدئيِّ لمخاطر، وفوائد تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة، والتَّعذيب بالإغراق الوهميِّ بوجه خاصٍّ، ولدى النَّظر في الأحداث الماضية، فقد أكَّد مكتب الخدمات الطِّبِّية OMS أنَّ ما ذُكر عن حنكةٍ مراجعة الـ EIT المبدئيَّة كان مبالغًا فيه، على الأقلِّ فيما يتعلَّق بالتَّعذيب بالإغراق الوهميِّ، وأنَّ قوَّة هذه التِّقنيَّات مبالغ فيها جدًّا، فضلًا عن أنَّ مكتب الخدمات الطِّبيَّة قد أكَّد أنَّ خبرة الأطباء النَّفسيِّين من المحقِّقين المدرَّبين في مدرسة SERE على الإغراق الوهميِّ قد أسيء فهمها في حينه؛ لأنَّ خبرة SERE في التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ مختلفةٌ تمامًا عن الاستخدام اللّاحق للوكالة؛ حيث يغدو لا صلة له بهذه التِّقنيَّة تقريبًا، ووفقًا لـ OMS؛ فإنَّه ما من سببٍ وجيهٍ لتصديق أنَّ تطبيق التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ بالكثافة، والتِّكرار اللَّذين استعملهما المحقِّقون النَّفسيُّون فاعلٌ، أو سليمٌ طبيًّا[102].

في الحقيقة، لم تقبل الإدارة فقط الطَّمأنات الخياليَّة لميتشل، وجيسن بشأن الأساليب المقترحة من دون استشارة خبراء الوكالة الطِّبِّيين، بل أيضًا تجاهلوا تمامًا تحذيرات وكالة الشِّفاء الشَّخصيِّ العسكريَّة المشتركة JPRA التي كان يعمل فيها سابقًا ميتشل، وجيسن، حول فاعليَّة هذه الأساليب، لقد حذَّر ملحقٌ بمذكِّرةٍ من العام 2002م، الصَّادر عن JPRA ممَّا يأتي:

> إنَّ الحاجة إلى الحصول على معلوماتٍ من مصدر غير متعاونٍ بأسرع ما يمكن، وفي زمنٍ ينبغي منع هجوم إرهابيٍّ وشيكٍ يمكن أن يؤدي إلى خسائر في الأرواح يُعدُّ أمرًا ملزمًا لاستخدام التَّعذيب، حيث يرى المؤيِّدون أنَّ تطبيق التَّعذيب هو وسيلةٌ لتسهيل عمليَّة استثمار المعتقل، ومن حيث الجوهر، فإنّه يمكن أن يُنظر إلى الاحتجاز القسريِّ الجسديِّ، أو النَّفسيِّ على أنَّه بديلٌ عن عمليَّة التَّحقيق التَّقليديِّ المستهلك للوقت. إنَّ الخطأ المتأصِّل في خطِّ التَّفكير هو الافتراض أنَّ

التَّعذيب يمكن أن ينتزع معلوماتٍ استخباريّةً موثوقةً ودقيقةً، ولكنَّ التَّاريخ، ودراسة السُّلوك الإنسانيِّ، يدحضان هذا الافتراض.

ملاحظة: (إن تطبيق الحجز القسريِّ، الجسديِّ، والنَّفسيِّ، يمكن أن يؤدي إلى إذعان جسديٍّ، بالإضافة إلى أنَّ السُّجناء يمكن أن يستجيبوا أو يذعنوا؛ نتيجةً للتَّهديد بالتَّعذيب، وعلى كل حال فإنَّ الثِّقة بالمعلومات، ودقَّتها يجب أن تكون موضع شك).

استُخدِم التَّحقيق في حالاتٍ عديدةٍ؛ وسيلة تخويفٍ جماعيٍّ، من قبل أنظمةٍ ظالمةٍ، وغالبًا ما يعمل المحقِّقون انطلاقًا من الافتراض بأنَّ السَّجين يمتلك معلوماتٍ مهمةٍ (وغالبًا ما يكون هذا غير صحيح)؛ لأنَّ الضَّغط الجسديَّ، والنَّفسيَّ يزداد عندما يكون السجين غير مستعد لتقديم المعلومات، وفي النّهاية فإنَّ السَّجين سوف يعطي إجابات يشعر أنَّ المحقِّق يطلبها، وفي هذه الحالة فإنَّ المعلومات لن تكون صحيحةً، ولا دقيقةً.

ملاحظة: (العنصر الحاسم في التَّحقيق هو تقويم المخزون المعرفي للسَّجين، فالتَّقويم المنطقيُّ لما يمكن أن يعرفه السَّجين يرتكز على الخبرة، والتَّدريب، والموقع، وإمكانيَّة التَّقرُّب منه التي يجب أن تقود عملية الاستجواب)[103].

هذا بالضَّبط ما رآه هيلغيرسون عندما شاهد أشرطة استجواب أبي زبيدة، والنَّاشري، حيث استنتج أنَّ الوكالة تفتقر لوجود خبراء لُغويِّين، أو خبراء بأمور الأشخاص، وأنَّ لديها معرفةً قليلةً جدًّا بما يعرفه بالضَّبط قادة القاعدة الذين أصبحوا فيما بعد معتقلين، وإنَّ هذا الافتقار للمعرفة قاد المحلِّلين إلى التَّفكير فيما يجب على المعتقل أن يعرفه عندما لا يستجيب للسُّؤال الموجَّه إليه، إذ تفترض القيادة أنَّ المعتقل يحتفظ بالمعلومات، ويعرف المزيد؛ لذا فإنَّ القيادة توصي باستئناف تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة[104].

وفضلًا عن ذلك، رأى هيلغيرسون أنَّ القيادة والبيت الأبيض يرغبان في ليِّ قوانينهما المفروضة ذاتيًّا، أو حتى تجاهلها، حيث سمحت المذكِّرات بتكرار التِّقنيَّات على سبيل المثال،

ولكنها أشارت إلى تأكيدات الوكالة فيما يخصُّ التِّكرار بأنه لا يمكن أن يكون أساسًا؛ لأنَّ التِّقنيَّات تفقد مفعولها عادةً بعد تكرارها مرَّات عدَّة، ومع ذلك فقد تعرَّض أبو زبيدة للتَّعذيب بالإغراق الوهميِّ ثلاثًا وثمانين مرّةً، وعُذِّب خالد الشِّيخ محمَّد بالتِّقنيَّة نفسها مئةً وثلاثًا وثمانين مرّةً، وتعرَّضا لحرمان النَّوم لأقصى حدٍّ يحتمله الإنسان، ومع ذلك فقد أكَّد سكوت مولر المستشار العامُّ لوكالة المخابرات المركزيَّة لهيلغيرسون أنَّ المدَّعي العامَّ افترض أن هذا الإفراط مفيدًا، ضمن رؤية وزارة العدل والتَّفويض الذي أُعطيَ لوكالة المخابرات المركزيَّة بموجب هذا الرأي[105].

لم يوافق هيلغيرسون على هذا الرَّأي، وقال: ليس التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ، ومخاطره مقابل استخدامه المفرط والحماسيِّ غير الضَّروريِّ، فقط ما يجعل مسألة استمرار تطبيق رأي وزارة العدل موضع شكٍّ؛ بل إنَّ الحقيقة هي أنَّ اتِّخاذ التَّدابير الوقائيَّة، والمراقبة الطِّبيَّة في استخدام الـ EITs يُعدُّ دليلًا على أنَّ استخدام هذه التِّقنيَّات يشكل خطرًا[106].

قال المفتِّش العامُّ فيما يخصُّ مذكِّرات يو الصَّادرة في الأوَّل من أغسطس 2002م: إنَّه على الرَّغم منْ أنَّها تعني تقويم ما إذا كانت تقنيَّات التَّحقيق المعزِّز تُعدُّ تعذيبًا، فإنَّها لم تتطرَّق إلى موضوعٍ منفصلٍ، وهو ما إذا كان تطبيق التِّقنيَّات القياسيَّة، أو المعزِّزة من قبل موظفي الوكالة ينسجم مع متطلَّبات قوانين مناهضة التَّعذيب التي تحظرها الدُّول أيضًا، كالمعاملة الوحشيَّة، وغير الإنسانيَّة، والمهينة، أو العقاب[107].

فسَّر الكونغرس عند إقراره ميثاق مناهضة التَّعذيب، المعاملة القاسية، وغير الإنسانيَّة، أو المهينة، أو العقاب بأنها تلك التي تنتهك التَّعديل الثَّامن بخصوص تحريم العقاب القاسي غير العادي، أو التَّعديلين الخامس، والرابع عشر اللَّذين يحظران السُّلوك الذي (يصدم الضَّمير).

إنّ الوثيقة التي سدَّت الثَّغرة الخطيرة في الدِّرع القانونيِّ هي وثيقة (المبادئ القانونيَّة القابلة للتَّطبيق فيما يتعلَّق باعتقال واستجواب السي. آي. إيه لشخصيات القاعدة المعتقلين، وأنَّ هذه السلسلة من النِّقاط السريعة التي أرسلها مولر إلى جون يو، في الثامن والعشرين من

إبريل 2003م، تحت الملاحظة الآتية التي تضمنت هدفين واضحين لحماية مستجوبي الموقع الأسود: «وأودُّ أن أناقش معك هذه النقاط حالما تسنح لكَ الفرصة:

1. إنَّ تحقيقات وكالة المخابرات المركزيَّة للجنسيَّات الأجنبيَّة لا تقع ضمن نطاق السُّلطة القانونيَّة للولايات المتَّحدة برًّا أو بحرًا؛ حيث إن التَّحقيق يجري في إقليم أجنبيٍّ، وفي بنيةٍ لا تمتلكها، ولا تستأجرها حكومة الولايات المتَّحدة، ولا تقع تحت السُّلطة القانونيَّة للحكومة الأمريكيَّة.
2. إن استخدام السي. آي. إيه للتِّقنيَّات الآتية، ولتقنياتٍ مشابهةٍ، وأخرى متفقٍ عليها في تحقيقاتها مع معتقلي القاعدة هو قانونيٌّ، ولا ينتهك القانون الجنائيَّ الفدراليَّ، ولا التَّعديلات الخامسة، والثَّامنة، والرَّابعة عشرة تحت ظروف يقصد المحقِّقون منها إخضاع المعتقلين لآلامٍ، أو معاناةٍ جسديَّةٍ، أو عقليَّةٍ حادَّةٍ، كالعزل، وحرمان النَّوم، وتخفيض درجات الحرارة طالما أنَّ الكميَّة محسوبةٌ؛ للحفاظ على الصِّحَّة العامَّة للمعتقل، وحرمان موادَّ القراءة، وإطلاق الموسيقى، أو ضجَّةٍ عاليةٍ (ضمن وحدة قياس الصَّوت المحسوبة لتجنُّب الأذى لسمع المعتقل)، والتَّنبيه المستمرِّ، والعزل، وتثبيت الوجه، وصفع الوجه (الصَّفع المهين)، والصَّفع البطنيِّ، والحجز في مكانٍ ضيِّقٍ، والوقوف على الحائط، ووضعيَّات مرهقة، واستخدام الحفَّاظات، واستخدام الحشرات غير المؤذية، والإغراق الوهميِّ»[108].

عرف هيلغيرسون أنَّ ما ذكر أخيرًا ليس صحيحًا. بعد مشاهدة الأشرطة، اقتنع بأنه حتى عندما يتقيَّد محقِّقو السي. آي. إيه بشكلٍ مطلقٍ بالتِّقنيَّات، والإجراءات المتّفق عليها، فإنهم ينتهكون، في الحدِّ الأدنى، الحظر المفروض على المعاملة القاسية، واللَّاإنسانية، والمهينة.

في الثَّامن والعشرين من يونيو 2003م، بعد شهر من سفر هيلغيرسون إلى الموقع الأسود في تايلاند، أصدر الرَّئيس بوش بيانًا في افتتاح الذِّكرى السَّنويَّة للعيد الدَّولي للأمم المتَّحدة، دعم فيه ضحايا التَّعذيب، وقد ضمَّ هيلغيرسون هذا المقتطف إلى تقريره:

أعلنت الولايات المتَّحدة عن تضامنها القويِّ مع ضحايا الإرهاب في أنحاء العالم، فالتَّعذيب حيثما كان هو إهانة للكرامة الإنسانيَّة، ونحن ملتزمون ببناء عالمٍ تُحترم فيه حقوق الإنسان وتُصان بحكم القانون.

إنَّ التَّحرر من التَّعذيب حقٌّ إنسانيٌّ غير قابل للتَّغيير، ومع ذلك تستمر ممارسة التَّعذيب في أنحاء العالم على أيدي أنظمة شرِّيرةٍ أوغادٍ، تصل أساليبها القاسية إلى حدِّ التَّصميم على سحق الرُّوح الإنسانيَّة.

إنَّ المسيئين المشهورين لحقوق الإنسان، سعوا إلى إخفاء إساءاتهم عن عيون العالم بتقديم أمورٍ خادعةٍ بإحكامٍ للحيلولة دون وصول هيئات مراقبة حقوق الإنسان الدَّوليَّة إليهم.

إنَّ الولايات المتَّحدة ملتزمةٌ بإلغاء التَّعذيب على نطاق العالم كلِّه، وإنَّنا نَقود هذا الكفاح، قدوةً للعالم، وأدعو حكومات العالم كلَّها للالتحاق بالولايات المتَّحدة، ومجتمع الشُّعوب الملتزمة بالقانون لتحريم أعمال التَّعذيب، والتَّحقيق والمحاكمات المصحوبة بالتَّعذيب، وللتَّعهُّد بمنع أيِّ عقوبة أخرى قاسية، وغير عاديَّة[109].

عند منتصف مراجعة هيلغرسون Helgerson أثار البيان الوكالة، اتصل المستشارُ العامُّ لـ السي. آي. إيه سكوت مولر Scott Muller مرارًا بالبيت الأبيض، مبديًا قلقه بشأن إمكانيَّة تعرُّض محقِّقي السي. آي. إيه الذين كانوا يتَّبعون برنامج الرَّئيس إلى المسؤوليَّة الأخلاقيَّة، والتقى جورج تينيت بالمديرين طالبًا موافقةً خطيَّةً على الـ EIT التي يمكن أن تسدَّ الثَّغرات القانونيَّة التي بيَّنها هيلغرسون، وفي وقت ما من شهر يوليو، أصدر البيت الأبيض مذكِّرةً ما زال نشرها محظورًا، من المفترض أنها تشكِّل غطاءً معزِّزا لوكالة المخابرات المركزيَّة[110].

وقد كتب هيلغرسون ما يأتي:

> في 29 يوليو 2003م، قدَّم الـ DCI، والمستشار العامُّ تقريرًا مفصلًا إلى مديرين مختارين من الـ NSC في الاعتقال والاستجواب، التي شملت معتقلين

من ذوي القيمة العالية مطالبين باستخدام موسعٍ لـ EITs، ووفقًا لمذكِّرة أُرسِلت إلى السِّجل، وأعدَّها المستشار العامُّ بعد الاجتماع، فقد أكَّد النَّائب العامُّ أنَّ وزارة العدل DOJ وافقت على توسيع استخدام تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة EITs، بما في ذلك تطبيق عمليَّة الإغراق الوهميِّ، حيث قال المستشار العام: إنَّه يظن أنَّ الموجودين جميعًا يدركون ما الذي كانت السي. آي. إيه تفعله بالضَّبط فيما يتعلَّق بالاعتقال والتَّحقيق، وأنَّه يوافق على ذلك الجهد[111].

إنَّ عشرات المعتقلين ذوي القيمة العالية اختفوا في ذلك الوقت في مواقع السي. آي. إيه السَّوداء، وكانت خطَّة عمل تدور في كواليس الوكالة، قدَّمها ميتشيل وجيسين عرضت التَّحقيقات في المواقع السَّوداء على أنَّها مشروع له مستقبلٌ ساطعٌ ومزدهرٌ، وإنَّ إحدى الصَّفحات التي لم تُنقَّح تنصُّ على ما يأتي:

2.2 مطلبٌ مستقبليٌّ متوقَّع

من نتائج أوائل الذين حقَّق معهم من الـ HVT التَّابعين للقاعدة باستخدام التِّقنيات المعزِّزة المذكورة آنفًا، كان أبو زبيدة بارزًا، وقد وصل أبو زبيدة مستوًى مُرْضِيًا من الإذعان في أغسطس 2002م، فمنذ إبريل أنتج فريق التَّحقيق معلوماتٍ استخباراتيَّةً عمليَّةً من أبي زبيدة، أدَّى ذلك في النهاية إلى بعض الأمثلة على مقدرة حكومة الولايات المتَّحدة تحييد إمكانات القاعدة في العالم، قبل أن تتاح لها الفرصة لاستخدام هذه الإمكانات بعمليات تضرُّ الولايات المتَّحدة؛ ولهذا السَّبب كان رأي صنَّاع القرار في الحكومة الأمريكيَّة في هذا البرنامج إيجابيًّا، بل كان الضغط واضحًا لزيادة طاقات برنامج تحقيق الـHVT في أقصر وقت ممكن.

وبما أنَّ نجاح البرنامج والأنشطة الأخرى المناهضة للقاعدة ظلَّ يؤدي إلى إلقاء القبض على المزيد من مرشَّحي HVT، فإنه يُتوقَّع أنَّ نشر المعلومات

الاستخباراتيَّة سوف يؤدي إلى مزيدٍ من اعتقالات مرشَّحي الـHVT، وإلى زيادة الطَّلب على خدمات برنامج استجواب الـHVT.

2.3 افتراضات عملياتيَّة

سوف يُوافق على المصادر المطلوبة، وسوف تكون متوافرةً لدى برنامج تحقيق الـHVT كما هي موضَّحةٌ بالفقرة 4، هذه الموارد حاسمةٌ؛ لتحقيق نجاح مقدرة البرنامج على تلبية متطلَّبات الزَّبائن المعروفين.

سوف يُقدِّم البرنامج؛ لتغطية الزِّيادة في الطَّلب على خدمات نفسيَّة مؤهلة، عددًا متزايدًا بعناية من علماء النَّفس في التَّحقيق من بيئةٍ محدودةٍ من المرشَّحين المناسبين المتمتِّعين بخبرة في التَّدريب العدوانيِّ، وبرنامجًا استشاريًّا ينفِّذه خبراء مع نظرةٍ موثَّقةٍ شاملةٍ لجميع الأنشطة؛ لضمان سيطرةٍ نوعيَّة[112].

بدا وكأنَّ مصير مسألة أشرطة الفيديو قد سُوِّيت منذ شهور عدة، أُرسِلت برقيةٌ من ثلاث عشرة صفحةً تبحث في موضوع التَّخلُّص من الأشرطة، بعد اجتماع المديرين في 28 يوليو 2003م، وأُقفِل عليها منذئذ بهدوء في قبو الموقع الأسود في تايلاند[113].

ثم في 28 إبريل 2004م، نشر تلفاز CBS في برنامجه الثَّاني 60 دقيقة الصُّور الأولى للإساءة إلى سجناء (أبو غريب) في العراق، وبعد أكثر من أسبوع، في 7 مايو 2004م، راجع هيلغيرسون مراجعته الكاملة المصنَّفة لبرنامج RDI التَّابع لـ السي. آي. إيه داخل السي. آي. إيه، والبيت الأبيض.

تلاشى بذلك أيُّ معنىً للأمن الذي استمدَّته السي. آي. إيه من الطَّمأنَة القانونيَّة، حيث إنَّ القوَّة العميقة للصُّور، وبثَّها الفوريَّ إلى العالم أدخل إلى البلاد الأخطار الخاصَّة التي تطرحها الصُّور البصريَّة، وكان تقرير هيلغيرسون مجرَّد تلميح إلى كيفية ردِّ فعل الشعب الذي لم يواجه فقط اللَّقطات الواضحة التي التقطها جنود في النَّوبة اللَّيليَّة؛ بل بفيلم مدَّته مئات السَّاعات

لعمليَّات تعذيب موجَّهةٍ من واشنطن، وعندما ظهر المزيد من الصُّور في الأيام اللّاحقة في نيويورك، وواشنطن بوست، أعادت السي. آي. إيه الأشرطة إلى البيت الأبيض.

في 24 مايو 2004م التقى سكوت مولر مع مجموعةٍ من المحامين ضمّت ألبيرتو غونزاليس، وديفيد أدينغتون، والمستشار القانونيَّ لـ NSA، وجون بيلينغز؛ لبحث فضيحة الصُّور، وتقرير المفتِّش العامِّ؛ حيث قال مولر للمجموعة: إنَّ السي. آي. إيه تريد إتلاف الأشرطة، وإنَّ سجلَّ ملاحظات الاجتماع يشير إلى أنَّ بيلينغز نصح بعكس ذلك، حيث ظهرت تقارير متضاربةٌ حول ردَّة فعل الآخرين، وفي إحدى مقالات نيويورك تايمز ورد أنَّ شخصًا وثيق الصِّلة بالمباحثات قال: إنَّه في ضوء القلق الذي أثير في تقرير المفتش العامِّ بشأن إمكانيَّة تعرُّض ضبَّاط الوكالة للمساءلة القانونيَّة حول التَّحقيقات القاسية، وكان حينها رأي سائدٌ بين بعض محامي الإدارة بوجوب الاحتفاظ بالأشرطة[114] .

وقال آخر: إنَّ ظهور صورة البيت الأبيض متورِّطًا يُعدُّ أمرًا أكثر تعقيدًا، وقال مسؤول سابق رفيع المستوى في جهاز المخابرات ذو معرفة مباشرة بالأمر: لقد كان بين بعض المسؤولين الكبار في البيت الأبيض حماسٌ شديدٌ لإتلاف الأشرطة[115].

وكتبت جين ماير Jane Mayer التي أعطت أوَّل وصفٍ للاجتماع في دارك سايد Dark Side: إنَّ أدينغتون الذي كان يدرك أنَّهم يبحثون مسألة إتلاف الدَّليل، قد أبدى غضبًا؛ لأنَّ المجموعة استُشيرت بالمسألة، فردَّ عليها أحد المشاركين قائلًا: إنَّ موقفه في صفٍّ من يرون عدم إدخال هذا الأمر إلى البيت الأبيض[116].

في هذه الأثناء كان مكتب المستشار القانونيِّ للبيت الأبيض يسعى جاهدًا؛ لاحتواء الضَّرر المحتمل النّاتج من تقرير هيلغيرسون، وفي اليوم نفسه بحث المحامون الأشرطة، وأرسل جاك غولد سميث رسالةً إلى هيلغيرسون، مفادها:

> «أعلم أنَّ مكتبك يعمل على تقريرٍ يبحث في جزء منه نصيحةً مقدَّمةً إلى السي. آي. إيه من مكتبي تتعلَّق بالتَّحقيقات في الحرب على الإرهاب، وقد زوَّدني سكوت

مولر، المستشار العام لـ السي. آي. إيه مؤخرًا بنسخة من التَّقرير، وربَّما أوافق عليه إن كان لديَّ الوقت الكافي لمراجعة وصف نصيحة مكتبي، وتقديم التَّعليقات عليه قبل إرسال التَّقرير إلى الكونغرس»[117].

كان غولد سميث قد تسلَّم منصب رئيس مكتب المستشار القانونيِّ في أكتوبر 2003م، محلَّ جي بايبي الذي استقال في مطلع العام؛ ليصبح قاضيًا فيدراليًّا، وقد كانت لديه منذ البداية شكوكٌ حول نصيحة بايبي يو، وكان قد تحدَّى المواقف الماثلة بشأن إمكانيَّة تطبيق مواثيق جنيف، وعبَّر عن شكوكٍ خطيرةٍ حول مذكَّرات التَّعذيب الصَّادرة في 1 أغسطس 2002م التي علم بها بعد أسبوعين من تسلُّمه المنصب، وكان قد سحب في ديسمبر 2003م، رسميًّا مذكَّرة أخرى ليو Yoo تسمح باستخدام التِّقنيات المبنيَّة على برنامجSERE على المعتقلين في السُّجون العسكريَّة.

وفي 27 مايو 2004م، كتب غولد سميث رسالةً إلى سكوت ماير يشير فيها إلى أنَّ تقرير المفتِّش العامِّ قد أثار مخاوف بشأن جوانب معيَّنة من التَّحقيقات في أثناء الممارسة، وخلص إلى أنَّه:

«في ضوء تأكيدات تقرير المفتِّش العامِّ، والافتراضات الواقعيَّة التي تُبرز أهميَّة نصيحتنا؛ فإنَّنا نوصي بقوَّة بتعليق استخدام التَّعذيب بالإغراق الوهميِّ؛ حتى تكون لدينا فرصة كافية لمراجعة التَّقرير والمزاعم الواقعيَّة الواردة فيه؛ إنَّنا نوصي، فيما يخصُّ استخدام التِّقنيات التِّسع الأخرى، بأن تراجعوا الخطوات التي اتخذتموها للتَّأكد أنَّه في أثناء الممارسة الفعليَّة، فإنَّ أيَّ استخدام لتلك التِّقنيَّات هو التزامٌ مباشرٌ بالافتراضات، والقيود التي ذُكرت في رأينا المعلن في أغسطس 2002م، وأخيرًا فإنَّ التَّقرير يتضمَّن معلوماتٍ تتعلَّق بالتَّحقيقات التي ليست جزءًا من تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة، وكما تعلمون فإنَّنا لم نقدِّم أيَّ نصيحة بشأن الممارسات الموصوفة في تلك الأجزاء من التَّقرير»[118].

في 3 يوليو 2004م، قدَّم جورج تينت استقالته من وظيفة مدير وكالة المخابرات المركزيَّة؛ لأسباب شخصيَّةٍ، وفي اليوم اللَّاحقِ رفع مذكِّرةً إلى مستشارة الأمن القوميِّ NSA كونداليزا رايس، باحثًا فيها عن ضمان رسميٍّ لاستمرار دعم البيت الأبيض لتحقيقات السي. آي. إيه السِّريَّة. فأجابت رايس: كما بحثنا قبل قليل، فإنَّ الخطوة المنطقيَّة التالية: هي إنجاز التّحليل القانونيِّ ذي الصلة من قبل النَّائب (المدَّعي) العامِّ، الذي هو قيد الإعداد[119].

وقبل حدوث ذلك، نشرت الواشنطن بوست مقالًا لدانا بريست Dana Priest، ور.جفري سميث R.Jeffrey Smith عنوانه **مذكِّرة قدَّمت مسوِّغًا؛ لاستخدام التَّعذيب** Memo Offered Justification for the Use of Torture، بدأ المقال: «في أغسطس من العام 2002م، نصحت وزارة العدل البيت الأبيض بأنَّ تعذيب إرهابيِّي القاعدة في الخارج يمكن إجراؤه، وأنَّ القوانين الدَّوليَّة المناهضة للإرهاب، ربما تكون غير دستوريَّةٍ إن طُبِّقت على التَّحقيقات التي تجري في حرب بوش على الإرهاب، وفق ما جاء في المذكِّرة التي حُصِل عليها حديثًا، وتابعت المذكِّرة بالتَّفصيل حكاية 8 يونيو 2004م؛ لتصف معايير سلوك التَّحقيق»[120].

وبعد أسبوع نشرت الصَّحيفة النصَّ الكامل للمذكِّرة على شبكة الإنترنت، وبما أنَّ المعركة أصبحت معروفةً لدى الجميع، فقد أخبر غولد سميث على الفور النَّائب العامَّ جون أشكروفت بأنَّه ينوي سحب مذكِّرة يو، وأنَّه يخطِّط للاستقالة.

عاد تينيت إلى البيت الأبيض للضَّغط من أجل تغطيةٍ رسميَّةٍ، والتقى سكوت مولر بيلينغز، ونائب مساعد النَّائب العامِّ جيمس كومي في 2 يوليو، وقد وُصِف هذا الاجتماع فيما بعد بمذكِّرة أرسلها إلى بيلينغز:

> «لاحقًا لاجتماع اليوم أجرينا مزيدًا من البحث، وقد وضح مدى موافقة اليوم على بعض التِّقنيَّات التي سُمِح بها، وهي تلك التي تمَّت الموافقة على استخدامها مع أبي زبيدة (ما خلا الإغراق الوهميِّ)، والتِّقنيَّات الأربع والعشرين التي وافق

وزير الدِّفاع في 16إبريل 2003م، على استخدامها من قبل وزارة الدِّفاع، وقد أُرسِلت هذه المعلومة إلى مركز السي. آي. إيه لمكافحة الإرهاب»[121].

بعد اجتماع كرَّر فيه المديرون الحاجة إلى مذكِّرةٍ جديدةٍ، حيث قدموا فيه طلبًا مكتوبًا في 20 يوليو 2004م، للوكالة؛ لتزويدهم بالرَّأي القانونيِّ، حصلت السي. آي. إيه، كما يقال في ذلك الشَّهر على غطاءٍ قانونيٍّ ما زال سرِّيًّا[122].

وعندئذ، أوجز هيلغيرسون حول تحقيقاته وتقريره، كلًّا من بات روبرتس Pat Roberts، وجاي روكفيلر Jay Rockefeller رئيس لجنة المخابرات الديموقراطية في مجلس الشُّيوخ الذي يتمتع بمنزلة عالية فيها، وبورتر غوس Porter Goss، وجين هارمان Jane Harman من البيت الأبيض.

بدأ روكفيلير بدفع الوكالة لمواصلة العمل على النتائج التي خلُص إليها هيلغيرسون، لكنَّ السَّنة كانت سنة انتخابات، وكان الرئيس بوش يتابع إستراتيجيةً لإعادة انتخابه، واضعًا في الحسبان إبقاء الديموقراطيين في الجانب الدِّفاعي فيما يتعلَّق بقضايا الأمن القوميِّ؛ لذلك بقي القلق المتنامي في الكونغرس بشأن إساءة معاملة المعتقلين تحت المراقبة في فصل الرَّبيع. وفي مايو من عام 2005م، كتب روكفيلير إلى هيلغيرسون طالبًا رسميًّا وثائق ذُكِرت في التَّقرير بما فيها تلك المتعلِّقة بمقابلة المستشار العامِّ عام 2002م، المسجَّلة على أشرطة فيديو، ولم يكن هو الوحيد على مسار الأشرطة؛ ففي الشَّهر نفسِه، أصدر قاضٍ فدراليٌّ يرأس محاكمة زكريا موسوي Zacaria Moussoui الذي مثل أمام المحكمة بتهمة التَّخطيط، ليقوم بدور الخاطف العشرين في هجمات 11/9، أمرًا إلى وزارة العدل بالكشف عمَّا إذا كان التَّحقيق مع أبي زبيدة وغيره قد سُجِّل.

ومع ازدياد توسع دائرة أولئك الذين سيطَّلعون على الأشرطة، ظهر ضغطٌ مرَّةً ثانيةً؛ من أجل إتلاف الأشرطة، وفي يوليو قام بورتر غوس الذي علم بالنِّقاش حول الأشرطة منذ أن أُعلِم بها مع جين هارمان في العام 2003م، والذي حل محلَّ جورج تينت في إدارة السي. آي. إيه في

سبتمبر، بطرح المشكلة على جون نيغروبونت JohnNegroponte المدير الجديد للمخابرات القوميَّة، وقد نصح نيغروبونت ثانيةً، وبقوَّة بعدم إتلاف الأشرطة، وأرسل أحد محامي السي. آي. إيه رأيًا قانونيًّا حول نصيحة نيغروبونت برسالة إلكترونية إلى موكِّله في 27 يوليو 2005م.

عادت مسألة الأشرطة إلى الحياة ثانيةً في سبتمبر عندما كتب روكفيلير محتجًّا على رفض السي. آي. إيه الاستجابة إلى طلبه إرسال الوثائق الخاصَّة بالأشرطة، في 2نوفمبر2005م، نشرت الواشنطن بوست حكاية دانا بريست المؤلَّفة من 2700 كلمة على الصَّفحة الأولى، حيث تكشف فيها شبكة سجون السي. آي. إيه السِّريَّة في أفغانستان، وتايلاند، وغوانتانامو، وأوروبا الشَّرقيَّة، وقد كشفت هذه المقالة أنَّ أكثر من مئة متَّهم بالإرهاب قد أدخلتهم السي. آي. إيه في نظام سرِّيٍّ، وأن أهم ثلاثين سجنًا للقاعدة هي معزولة تمامًا عن العالم الخارجيِّ، حيث كان المعتقلون يُزجُّون أحيانًا في زنزانات مظلمة تحت الأرض، محرومين من حقوقهم القانونيَّة، ولا يُسمح لأحدٍ سوى السي. آي. إيه بالتَّكلُّم معهم، أو حتى رؤيتهم، والتَّحقُّق من حالاتهم الصِّحيَّة[123].

وبعد ذلك بأقل من أسبوع، والأمر ما زال يرشح، علمت الوكالة أنَّ صحيفة نيويورك تايمز، تُعدُّ لطبع قصَّةٍ كشفت للعامَّة عن وجود تقرير هيليغيرسون مُلخِّصةً استنتاجاته اللَّعينة، وتبدأ مقالة دوغلاس جيهل Douglas Jehl على النحو الآتي: «صدر تقرير محظور في السَّنة الماضية عن المفتِّش العامِّ لـ السي. آي. إيه حذَّر فيه من أنَّ إجراءات التَّحقيق التي وافقت عليها السي. آي. إيه بعد هجمات 11 سبتمبر، ربما تنتهك بعض أحكام الميثاق الدَّوليِّ المناهض للتَّعذيب؛ كما يقول المسؤولون الحاليُّون والسَّابقون في المخابرات»[124].

في 8 نوفمبر 2005م، وقبل يوم من نشر القصَّة، أُرسِلت برقيتان من الميدان إلى مقرِّ القيادة تطلب إذنًا بإتلاف 92 شريطًا، وفي 9 نوفمبر أرسل أحد عملاء السي. آي. إيه رسالةً إلكترونيةً من 14 صفحةً موضوعها: طلب الموافقة على إتلاف أشرطة الفيديو الميدانيَّة المحتوية على ثلاث برقياتٍ ذات صلة بقرار إتلافها، وفي ذلك اليوم نفسه، عندما علم العالم للمرة

الأولى بتقريرِ آخر شخص شاهد الأشرطة، أُرسِلت برقيةٌ إلى مقر قيادة السي. آي. إيه تؤكِّد أنَّ الأشرطة قد أُتلِفت[125].

في خضمِّ الكشف عن مواقع السي. آي. إيه السَّوداء، وتقصِّيات المفتِّش العامِّ لـ السي. آي. إيه التي جرت في منتصف نوفمبر من العام 2005م، أصدر القاضي ليوني برينكما Leonie Brinkema الذي ترأس جلسة محاكمة زكريا موسوي أمرًا للمرَّة الثَّانية إلى السي. آي. إيه ؛ من أجل الكشف عمَّا إذا سجَّلت الوكالة أيَّ تحقيقات على أشرطة فيديو يمكن أن يكون لها صلة بقضيَّة موسوي، بما فيها تحقيقات مع أبي زبيدة، وقد أجابت السي. آي. إيه على الأمر الأوَّل بأنَّه ليس لديها أيُّ أشرطةٍ، وفي 14 نوفمبر 2005م؛ أي بعد خمسة أيَّام من إتلاف الأشرطة، أجابت السي. آي. إيه بأنَّه ليس لديها أشرطة.

وبعد سنتين من صدور الحكم على موسوي بناءً على استئناف، أخبر محامون فيدراليون أخيرًا المحكمة عن وجود أشرطة فيديو، ومن الغريب أنَّها ليست في صيغة الزَّمن الماضي، ولكنَّها تحتوي على شريطي استجواب اكتشفتهما السي. آي. إيه في سبتمبر، وأكتوبر.

قال المحامون الأمريكيُّون للمحكمة: إنهم راجعوا شخصيًّا محتويات الأشرطة، ووجدوا أنها مطابقة لما هو مكتوب، وللبرقيَّات ذات الصِّلة التي أُرسِلت للمحكمة، وأصرَّوا على أنَّ الأشرطة كلَّها لا صلة لها بقضيَّة موسوي.

وبعد شهر ونصف في 6 ديسمبر 2007م، تلقى موظفو السي. آي. إيه رسالةً إلكترونيَّةً من ميشيل هايدن Michael Hayden الذي خلف بورتر غروس في العام 2006م، معنونةً بـ (رسالة من المدير: تسجيلٌ لتحقيقات معتقلٍ سابقةٍ) .

> علمت الصَّحافة أنَّه في عام 2002م، في أثناء المرحلة الأولى من برنامجنا بشأن اعتقال الإرهابيِّين، سجَّلت السي. آي. إيه تحقيقاتٍ، وأتلفت الأشرطة في عام 2005م.

أعلم أنَّ الوكالة قد فعلت ذلك، بعد أن تقرَّر أنَّه لم يعد للأشرطة قيمةٌ استخباراتيَّةٌ، ولم يعد لها صلةٌ بمحاكمة زكريا موسوي، وقد اتُّخِذ قرار إتلاف الأشرطة من السي. آي. إيه ذاتها، وأُحيط قادة لجان الإشراف التَّابعة لنا علمًا بالأشرطة، وبنيَّة الوكالة إتلافها قبل سنين، وقيل للجان الإشراف هذه: إنَّ الأشرطة قد أُتلِفت فعلًا.

إذا كان تعليق النَّاس فيما مضى على برنامج الوكالة للاعتقال دليلًا؛ فإننا سنرى تفسيراتٍ غير صحيحة للحقائق في الأيَّام المقبلة، وسنضع ذلك في أذهاننا، أريد أن يكون لكم خلفيَّةٌ الآن.

بدأ برنامج السي. آي. إيه لاعتقال الإرهابيِّين، والتَّحقيق معهم بعد إلقاء القبض على أبي زبيدة في مارس من عام 2002م، حيث إن أبا زبيدة الذي يملك معرفةً واسعةً بعناصر القاعدة، وعمليَّاتها قد أصيب بجرح خطير في قتالٍ مسلَّحٍ، وعندما علم الرَّئيس بوش في سبتمبر 2006م، بمبادرة لـ السي. آي. إيه لمناهضة الإرهاب، تحدَّث عن أبي زبيدة مشيرًا إلى أنَّ هذا الإرهابيَّ نجا من الموت بفضل الرعاية الطِّبيَّة التي وفرتها له السي. آي. إيه، حيث صار أبو زبيدة في أثناء التَّحقيق العاديِّ أكثر تحديًا ومراوغةً، وكان واضحًا في كلمات الرَّئيس أنَّ لدى أبي زبيدة مزيدًا من المعلومات يمكنها إنقاذ حياة أبرياء، ولكنه أحجم عن الكلام.

ذلك فرض استخدام وسائل أخرى للحصول على المعلومات وهو أمرٌ ضروريٌّ، ويعني أنَّها قانونيَّةٌ، وآمنةٌ، وفاعلةٌ، وتلبيةً لتلك الحاجة فقد صمَّمت السي. آي. إيه إجراءات تحقيقٍ نوعيَّةً وعمليَّةً، وكانت تراجع، وتحظى بالموافقة قبل استخدامها من قبل وزارة العدل، وعناصر أخرى من الفرع التَّنفيذي، حتى مع العناية الكبيرة، والإعدادات التَّفصيليَّة، ظلَّت الحقيقة هي أنَّ هذه الجهود

كانت جديدةً، وأنَّ الوكالة كانت مصمِّمةً على المضيِّ فيها وفق الدَّليل القانونيِّ والسِّياسيِّ؛ لذلك فقد بدأت السي. آي. إيه من تلقاء نفسها بتصوير أشرطة فيديو للتَّحقيقات.

كان المقصود من الأشرطة التَّدقيق الدَّاخلي، والإضافي للبرنامج، في مراحله الأولى، وكما كان يُعتَقد، في نقطة معينة، أن تُستَخدم الأشرطة مصدرًا لضمان أن تكون الأساليب الأخرى؛ من أجل توثيق التَّحقيقات، والمعلومات الحاسمة التي تتمخَّض عنها دقيقةً، وكاملةً، وسرعان ما قرَّرت الوكالة أنَّ تقاريرها التَّوثيقيَّة، كانت كاملةً ودقيقةً، مستبعدةً الحاجة إلى شرائط فيديو، والواقع أنَّ تسجيل أشرطة الفيديو، قد توقَّف في عام 2002م.

فحص مكتب المفتِّش العامُّ الأشرطة كونه جزءًا من المراجعة الصَّارمة التي حدَّد بموجبها برنامج الاعتقال، وقرَّر أنَّها تُظهِر أساليب استجوابٍ قانونيَّةٍ، وقد فحص مكتب المفتش العام الأشرطة في عام 2003م، كونها جزءًا من إلقاء نظرةٍ على ممارسات التَّحقيق والاعتقال التي تقوم بها الوكالة، فيما عدا افتقارها إلى القيمة الاستخباريَّة؛ لأن جلسات الاستجواب قد فُصِّلت بصورة شاملة بوساطة قنواتٍ مكتوبةٍ، وفي ظلِّ غياب أيِّ سببٍ قانونيٍّ داخليٍّ للاحتفاظ بها؛ فإنَّ الأشرطة تطرح مجازفةً أمنيَّةً خطيرةً، وإذا ما تسرَّبت ذات يومٍ؛ فإنها ستتيح التَّعرف إلى زملائك في السي. آي. إيه الذين عملوا على البرنامج، وتُعرِّضهم وعائلاتهم للانتقام على يد القاعدة والمتعاطفين معها.
اتُّخِذت هذه القرارات منذ سنين، ومن واجبي بوصفي مديرًا اليوم أن أوضِّح لكم ما الذي جرى، ولماذا.

والمهمُّ هو أنَّ ما جرى كان موافقًا للقانون، إذ إن برنامج التَّحقيق لدى السي. آي. إيه منذ أن وُجِد كان ذا قيمة عالية لبلدنا؛ فقد ساعد على إحباط عمليَّاتٍ

إرهابيَّةٍ، وأنقذ حياة كثيرين، وقد أقيم على أسسٍ صلبةٍ من المراجعة القانونيَّة، وكان يُنفَّذُ بمراقبة دقيقة، وإذا ما تُليت رواية هذه الأشرطة بعدل، فإنها سوف تُبرِز تلك الحقائق.

مايك هايدن Mike Hyden

نشرت النيُّويورك تايمز في اليوم الثّاني حكايةً لمارك مازيتي Mark Mazetti عنوانها (السي. آي. إيه تتلف شريطين يُظهران الاستجوابات).

قال مازيتي إنَّ خوسيه رودريغوي Jose Rodriguez الابن الذي كان حينذاك يدير جهازًا سرِّيًّا لـ السي. آي. إيه، أمر بإتلاف الشَّريطيّن، وإن متابع تقارير مازيتي، وسكوت شين Scott Shane في أثناء الأسابيع الثَّلاثة التالية يدرك أنَّ رودريغوي قد تلقى نصيحةً قانونيَّةً من محامي السي. آي. إيه ستيفين هيرميز Steven Hermes، وروبرت ايتينغر Robert Eatinger يحظران بموجبها الإتلاف، ويقولان: إنَّ محادثاتٍ ضمَّت محامين كبارًا في البيت الأبيض، قد جرت لسنوات حول مصير الأشرطة.

أثار تأكيد هايدن عاصفةً من الاحتجاج، عندما أُعلِن أنَّ الأشرطة ليس لها أيُّ صلة باستجواباتٍ قضائيَّةٍ، أو تشريعيَّةٍ داخليَّةٍ، وعندما حذَّرت جين هارمان الوكالة من إتلاف الأشرطة في العام 2003م، وكان السُّؤال الرئيسي هو ما إذا كان إتلافها ينتهك قانون التَّسجيلات الفدراليَّة FRA أم لا؟ ومع الزَّمن أُتلِفت، ودلالة العدد الكبير من المطالبات بالمعلومات التي ربَّما تشمل الأشرطة، وعدم اعتراف السي. آي. إيه بوجودها أو عدم ردها على تلك المطالب، هو أنَّ الجرائم المحتملة قد تضاعفت.

إنَّ هارمان التي كانت تضغط على السي. آي. إيه للإفراج عن مراسلاتها التي تنصح بها، وعدم إتلاف الأشرطة، قالت لصحيفة التَّايمز متسائلةً: كيف يمكن أن تدَّعي السي. آي. إيه ألَّا علاقة لهذه الأشرطة باللَّجنة التَّشريعيَّة؟[126].

نشر توماس كين Thomas Kean، رئيس لجنة 11/9 لي هاملتون Lee Hamilton، ونائب رئيسها مقالةً افتتاحيَّةً عنوانها (مُنِع من قبل السي. آي. إيه)، أكَّدا فيها أنَّ الوكالة أخفقت في إجابة مطالبنا القانونيَّة للحصول على معلومات تتعلَّق بمؤامرة 11/9، فأولئك الذين كانوا يعرفون شيئًا عن أشرطة الفيديو، ولم يخبرونا بما يعرفون، أعاقوا تحقيقاتنا[127]. وقد كَذبوا على القاضية برينكيما Brinkema، وتم تحدِّي أوامرها مرتين، وكذلك تم تحدِّي أمر أصدره في سبتمبر 2004م، قاض فدراليٌّ آخر يشرف على قضيَّة حريَّة المعلومات في الاتِّحاد الأمريكيِّ للحرِّيَّات المدنيَّة ACLU التي توجِّه السي. آي. إيه، ووزارة الدِّفاع وغيرهما من الوكالات الحكوميَّة؛ لإنتاج أو تحديد السِّجلَّات كلِّها ذات الصِّلة بمعاملة المعتقلين الذين أُلقِي القبض عليهم بعد 1سبتمبر2007م، واحتُجِزوا في سجون الولايات المتَّحدة خارج البلاد.

وفي 2يناير 2008م، أعلن المدَّعي العامُّ ميشيل موكاسي Michael Mukasey أنَّه لدى متابعتي تحقيقًا تمهيديًّا في إتلاف موظفي السي. آي. إيه لتسجيلات استجوابات المعتقلين التي أوصى بها قسم الأمن القوميِّ في الوزارة، توصَّلت إلى وجود أساسٍ للبدء في تحقيقٍ جنائيٍّ لهذا الأمر، وقد عيَّن موكاسي، جون ديرهام Durham، محاميًا للولايات المتَّحدة في ولاية كونيكتيكت Connecticut؛ لإدارة التَّحقيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، وفي أثناء قيام ديرهام بالتَّحقيق، أمر عددًا من مسؤولي السي. آي. إيه وموظَّفيها بالمثول أمام هيئة محلِّفين كبرى في فيرجينيا للإدلاء بشهاداتهم.

وفي هذه الأثناء، وبناءً على تجاهل قرار المحكمة الذي صدر بعد مدَّة قصيرة من الكشف عن إتلاف الأشرطة، كانت الـ ACLU، تتابع السِّجلَّات المكتوبة كلَّها التي تصف، أو تشير إلى التَّحقيقات التي ظهرت في الأشرطة، بما في ذلك سجلَّات التَّحقيقات، والبرقيَّات المتبادلة بين موقع تايلاند الأسود، وقيادة السي. آي. إيه . حيث حاولت السي. آي. إيه تأكيد أنَّ الأشرطة، والموادَّ ذات الصِّلة لم تكن ضمن طلب قانون حرِّيَّة المعلومات FOIA، الصَّادر عن الـ ACLU، وفي 20/أغسطس 2008م، أمر القاضي ألفين هيلرشتاين الوكالة بإخراج قائمةٍ تصف الأشرطة المتلفة كلَّها، وقائمةٍ بأيِّ ملخَّصات، أو مخطوطاتٍ، أو مذكِّراتٍ تتعلق بالتَّسجيلات، وأيِّ محاولةٍ

لإعادة بناء محتويات أيِّ تسجيل، وتحديد أيِّ شهود اطَّلعوا على الأشرطة، أو احتفظوا بشرائط فيديو قبل إتلافها[128].

أرجأ القاضي هيليرشتاين أمره، آخذًا بظروف التَّحقيق الجنائيِّ الذي قام به ديرهام، وبعد انتهاء الإرجاء الثَّاني، كتب محامو الحكومة إلى هيليرشتاين ما يأتي:

تجمع السي. آي. إيه -وقت انتهاء مدَّة التأجيل- المعلومات، والتَّسجيلات؛ استجابةً لأمر المحكمة، وفي غضون ذلك تستطيع السي. آي. إيه تحديد عدد أشرطة الفيديو التي أُتلفت، والتي هي معلومةٌ مشمولةٌ بالنُّقطة 1 من الأمر الصادر في 20/أغسطس 2008م، لقد أُتلِف اثنان وتسعون شريط فيديو، وهذه المعلومة مشمولةٌ في تقرير المراجعة الخاصَّة التي قام بها المفتِّش العامُّ في مكتب السي. آي. إيه، وقد استُخرِجت نسخةٌ منسوخةٌ منها سابقًا للمدَّعين، ولن تنسخ السي. آي. إيه هذه المعلومة من التَّقرير، وسوف تعطيها إلى المدَّعين[129].

لقد أخرجت الحكومة، لاحقًا، قوائم عديدةً من البرقيَّات والوثائق الأساسيَّة الأخرى، ولكنها ظلَّت محتفظةً بالوثائق نفسها على أساسين:

الأول: أن قانون حريَّة المعلومات يستثني طلب موادَّ لها علاقةٌ بحماية مصادر المخابرات وأساليبها.

الثاني: أنَّ نشر أوصاف الاستجوابات الموجودة في الوثائق يمكن أن تكون دعايةً معاديةً، وهو رأيٌ طرحته الحكومة في جزءٍ منفصلٍ من عمل الـ FOIA ؛ لإيقاف نشر المزيد من صور الإساءة إلى السُّجناء في العراق وأفغانستان، وقد اعترض الـ ACLU قائلًا: إنَّ استثناءات الـ FOIA، بموجب القانون، لا يمكن أن تخفي أعمالًا غير قانونيَّةٍ، أو تستثني الجهات الحكوميَّة من الإرباك، وينبغي ألّا يُسمح لـ السي. آي. إيه بعد الآن بإخفاء التَّسجيلات؛ لأنَّ الرَّئيس أوباما Obama قد حظر تقنيَّات الاستجواب المعزِّز؛ لأنَّ التِّقنيَّات لم تَعدْ سرِّية؛ ولأنَّها تنتهك الميثاق المناهض للتَّعذيب، وهي خارج سلطة السي. آي. إيه، وفيما يخصُّ الدِّعاية، فقد أشار الـ ACLU

إلى أنَّه ما من محكمة سمحت أبدًا بحجب أوصافٍ نصيَّةٍ خالصةٍ؛ لسوء سلوك الحكومة بحجَّة أنَّ الكلمات ربما تثير أعداءنا.

في جلسة استماعٍ عُقدت في 30/سبتمبر 2009م، في محكمة منطقةٍ فدراليةٍ في نيويورك، وبعد قراءة عدد من البرقيَّات في إيجاز سرِّي في مكتب القاضي هيليرشتاين، حكم القاضي بأنه لن يوجِّه السُّؤال حول ما إذا كانت السي. آي. إيه ستفقد حقَّها باستثناء طلب الوثائق من الـFOIA بسبب ارتكابها للتَّعذيب، ثم أضاف: «لست قادرًا على التَّعليق، خصوصًا في سياق الـFOIA، على الطبيعة القانونيَّة، أو اللَّاقانونية في عمليَّة تطوير المخابرات؛ فذلك موضوع تعليقٍ، وبحثٍ مكثَّفين سوف يطول مدَّةً من الزمن في أمتنا، ولديَّ آراء شخصيَّة قويَّةٌ على الموضوع، يجب أن تُخزَّن، أو توضع في سياق أفكاري وأنشطتي كوني مواطنًا خاصًّا، وليس بوصفي قاضيًا»[130].

أكَّد هيليرشتاين على أنَّ المحكمة كُبِحَت عن تدخُّلها بما تجمعه المخابرات، وطلب الإذعان إلى قرارات الوكالة المتعلِّقة بما ينبغي حجبه، وكان مدير السي. آي. إيه ليون بانيتا Banet-ta قد قدَّم إفادة كانت محظورةً تصرُّ على وجوب إبقاء المعلومات سريةً، لحماية مصادر المخابرات وأساليبها، قائلًا: أعتقد شخصيًّا أنَّ على المحاكم أن تقوم بدورٍ أكثر فاعليَّةً، و ليس هذا ما يفعله القانون، ثمَّ قدَّم عرضًا قويًّا حول حاجات السي. آي. إيه فيما يتعلَّق بعملها على جمع المعلومات والمصادر[131].

أصرَّ محامو الاتِّحاد الأمريكيِّ للحقوق المدنيَّة ACLU على أنَّه ينبغي ألا يُكشف سوى القليل مما يتعلَّق بأبي زبيدة والنَّاشري، عند نشر أوصاف أشرطة الفيديو التي لا يمكن تمييزها عن الوثائق الشائعة، مثل مذكرات مكتب المجلس القانوني OLC، فضلًا عن أنَّ أيَّ تنازل يمكن أن يكون قانونيًّا هو أنَّ الوكالة قد أتلفت الأشرطة برغبتها.

أجاب هيليرشتاين لدى رجوعه إلى عيِّنة من البرقيَّات التي قرأها قبل قليل خلف الكاميرا، قائلًا:

«ليست المسألة اختصار التَّفاصيل أو إضافتها؛ بل استخدامًا لها في الحالات الواقعيَّة التي تحدث اختلافًا دراميًّا في شريط المعلومات الذي يُعرض، ويمكنك الحصول على نوعيَّةٍ معيَّنةٍ من المعلومات مأخوذةً من معلومات متقاطعة، أو من خلاصة، أو من نموذج، أو من موجز، ولكنّك سوف تحصل على نوعيَّة مختلفةٍ من المعلومات؛ حيث ترى كيف تُستخدم الأشياء المختلفة بطرق مختلفة، وما النَّتائج التي تُستخدم، وما النِّظام الذي اسْتخدِم، والتَّقييمات التي أجريت، وهكذا، ذلك هو جوهر المعلومات الاستخباراتيَّة؛ إنها ليست صيغةً معممَّةً مفروضةً بالحاسوب، لقد قلت شيئًا مفاده إنَّك لست ملزمًا بالنُّزول عند إرادة الحكومة ورغبتها عندما تعترف الحكومة أنَّ ما فعلته كان خطأ، وحيثما يكون هناك ميلٌ لاستخدام حجب المعلومات، لتجنُّب الإرباك، إنِّه نقاشٌ حادٌّ، ولكنَّ الحقيقة أنَّ شيئًا ما كان خطأ، وأعترف بأنَّه خطأ لا يُغيَّر؛ إنّه مسار القبول والإذعان، وإذا ما أُنتِجت الأشرطة فإنَّ الأساس المنطقيَّ لإرجاء عرضها وحجبها ربما يكون إرجاءً عمليًّا بالنِّسبة إلى تلك الأشرطة»(132).

* * *

من الوثائق التي أشار إليها محامو الـ ACLU بوصفها مثالاً على ثروة المعلومات عن تحقيقات المواقع السَّوداء المتوافرة لدى الجميع الآن، الوثيقة المسماة ورقةً خلفيَّةً حول استخدام السي. آي. إيه المشترك لتقنيَّات التَّحقيق مجتمعة التي أرسلتها السي. آي. إيه إلى دانيال ليفين Daniel Levin، الذي كان يُحضِّر مذكِّرةً بديلةً لمذكِّرة يو في مكتب المستشار القانوني في 30/ ديسمبر 2004م، والتي سُلِّمت ضمن صفحة غلافٍ كُتِب عليها دان Dan، وصفٌ عامٌّ للعملية، حيث توضِّح هذه الوثيقة ما يأتي:

دعمًا للمعلومات المرسلة سابقًا إلى وزارة العدل، تقدِّم هذه الورقة خلفيَّةً إضافيَّةً حول كيفيَّة استخدام التِّقنيَّات مجتمعةً أو فرديَّةً لتحقيق أهداف التَّحقيق، ويرتكز التَّحقيق الفاعل

على مفهوم استخدام الضُّغوط الجسديَّة، والنَّفسيَّة بأسلوبٍ شاملٍ، وممنهجٍ، وتراكميٍّ؛ للتَّأثير في سلوك المعتقل ذي القيمة العالية، وللتَّغلب على موقفه المقاوم.

إنَّ هدف التَّحقيق هو إيجاد حالةٍ من العجز، والتَّواكل المكتسبين اللَّذين يؤديان إلى جمع المعلومات الاستخباراتيَّة بأسلوب يمكن التَّنبؤ به، والاعتماد عليه؛ لأنه قابلٌ للاستمرار، ومن غايات هذه الورقة، إمكانيّة تقسيم عمليَّة التَّحقيق إلى ثلاثة أطوار: طور الظُّروف الأوليَّة، وطور الانتقال إلى التَّحقيق، وطور التَّحقيق[133].

تلخِّص الورقة عمليَّة الترحيل في مراحل ثلاث، هي: في أثناء الطيران، يُقيَّد المعتقل تقييدًا آمنًا، ويُحرم النَّظر والصوت بوضع عصابةٍ على العينين، وسداداتٍ في الأذنين، وغطاء على الرأس، ومرحلة استقبال المعتقل في موقع أسود حيث يجد المعتقل ذو القيمة العالية نفسه تحت سيطرة كاملة للأمريكيين، والإجراءات التي يخضع لها مُحكمةٌ وهادئةٌ، وغالبًا ما تكون سريريَّةً تحليليَّةً ولا أحد يسيء إليه، ومرحلة الانتقال إلى التَّحقيق حيث يكون معيار المشاركة عاليًا في أثناء المقابلة الأوليَّة، وعلى المعتقل ذي القيمة العالية HVD أن يقدِّم طوعًا معلوماتٍ عن التهديدات التي يمكن تنفيذها، ومعلوماتٍ حول مواقع الأهداف العالية القيمة عمومًا، وليست معلومات ذات مستوىً متدنٍّ؛ من أجل أن يستمرَّ المحقِّقون بالمقاربة الحياديَّة، وتصف التَّحقيق بأنَّه عمليَّة ذات خطوات ثلاث: تقنيَّات التَّكييف، والتِّقنيَّات التَّقويميَّة، والتِّقنيَّات القسريَّة، وإدراج تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة والمسموح بها، ماعدا تقنيَّة الإغراق الوهميِّ المحظورة الآن؛ لأنها تشمل مقطعًا عنوانه (التَّحقيق ـ نظرةٌ يومًا بيوم)، وتعني (إلقاء نظرةٍ على التَّحقيق النَّموذجي مع تأكيد تطبيق تقنيَّات التَّحقيق مجتمعةً، أو منفردةً).

الجلسة الأولى:

1. يُؤتى بالمعتقل HVD إلى غرفة الاعتقال، وبتوجيه من المحقِّقين يُجرَّد من ثيابه ثمَّ يُقيَّد بالأصفاد.
2. يَقف الـ HVD وظهره إلى الجدار العازل، ويبقى مغطَّى الرَّأس.

3. يقترب المحقِّقون من الـ HVD، ويضعون طوقًا عازلًا على رأسه، وحول عنقه، ويقفون أمامه .
4. يزيل المحقِّقون الغطاء عن رأس الـ HVD، ويشرحون له وضعه، ويقولون له: إنَّ المحقِّقين سيفعلون ما يحلو لهم للحصول على معلوماتٍ مهمَّة، وإنَّه يستطيع تحسين أوضاعه حين يتعاون مع المحقِّقين، وأنَّ صفعة الإهانة واردةٌ حين يفعل الـ HVD شيئًا، أو يقول شيئًا لا ينسجم مع تعليمات المحقِّقين.
5. وبعد صفعة الإهانة، تأتي صفعة البطن إن كان ذلك مناسبًا.
6. ربما يستخدم المحقِّقون العزل حالما يتبيَّن لهم أنَّ الـ HVD يكذب، أو يخفي معلوماتٍ، أو يستخدم تقنيَّاتٍ مقاومةً أخرى.
7. ربما يستمرُّ التَّسلسل بزيادة التِّكرار مع استمرار المحقِّقين لقياس موقف الـ HVD المقاوم، وتطبيق نتائج سلبيَّةٍ على جهود المقاومة التي يبديها الـ HVD .
8. يضع المحقِّقون بمساعدة ضبَّاط الأمن (لغايات أمنيَّة) الـ HVD وسط غرفة التَّحقيق في الوضعيَّة العكسيَّة مكبَّلًا، ويحفظونه للبدء بعمليَّة حرمان النَّوم، ويُقدَّم للمعتقل ذي القيمة العالية مشروب الإنشور بلص Ensure Plus، وهو ملحقٌ غذائيٌّ سائلٌ؛ للبدء بالتَّلاعب بالغذاء.

يبقى الـ HVD عاريًا، وتُستخدم الضَّجَّة البيضاء (وهي الصَّوت الصَّادر عن التلفاز، أو المذياع) على ألا تزيد عن 79 ديسبل db في غرفة التَّحقيق.

تنتهي الجلسة الأولى من التَّحقيق عند هذه النقطة[134].

وفيما بعد: الجلسة الثالثة:

1. إضافةً إلى أنَّ على الأطباء البشريين والنَّفسيِّين الذين يراقبون الاستجوابات الانتباه إلى عدم وجود أيِّ خطأ يؤدي إلى إعاقة الاستجوابات.
2. يبقى الـHVD عاريًا خاضعًا لحرمان النَّوم، والتَّلاعب الغذائيِّ.

3. يبدأ الـHVD الجلسة كما بدأ الجلسات السَّابقة بالوقوف، وظهره إلى الجدار العازل مع وجود الطوق العازل حول عنقه.

4. إذا ما ظلَّ الـHVD محتفظًا بموقف المقاومة، فإنَّ على المحقِّقين أن يستمرُّوا باستخدام العزل، والتَّغطيس، والرَّش بالماء، بالإضافة إلى استخدام جميع التِّقنيات التَّقويميَّة الأخرى: صفعة الإهانة، وصفعة البطن، وإخفاء الوجه وصدمه، واستمرار التَّنبيه مرَّاتٍ عديدةً في أثناء هذه الجلسة بناءً على استجابات، وتصرُّفات الـ HVD، ويجب أن تكون تقنيَّة الوضع المجهد والوقوف على الجدار جزءًا لا يتجزَّأ من التَّحقيق، ويجب استخدام التَّحقيق المكثَّف، والعزل مرَّاتٍ كثيرةً، وغالبًا ما تستخدم التَّحقيقات تقنيَّةً لدعم تقنيَّةٍ أخرى، حيث يمكن أن يقول المحقِّقون لـ HVD في وضعيَّة الإجهاد: إنَّه سيعود إلى طريقة اللَّطم على الحائط، إذا لم يستطع تحمَّل وضعيَّة الإجهاد، إلى أن يقول الـHVD شيئًا آخر؛ ممَّا يسبِّب ضغطًا وإجهادًا إضافيَّيْن على الـHVD الذي يحاول تحمُّل وضعيَّة الإجهاد أطول ما يمكن؛ لتَّجنب الجدار العازل، ويذكِّر المحقِّقون الـHVD بأنَّه هو المسؤول عن هذه المعاملة، ويمكنه إيقافها بالتعاون معهم.

5. يُعيد المحقِّقون بالتَّعاون مع ضبَّاط الأمن الـHVD إلى وضعيَّة التَّقييد العكسيِّ لاستئناف عمليَّة حرمان النَّوم، ويستمرُّ التَّلاعب الغذائيُّ، ويظل الـHVD عاريًا كما تظلُّ الضَّجة البيضاء (على الَّا تزيد عن 79 ديسيبل) في غرفة التَّحقيق، وتنتهي جلسة التَّحقيق عند هذه النقطة.

لقد استُخدِمت التِّقنيات الآتية في هذا المثال من الجلسة الثَّالثة: حرمان النوم، والتَّعرية، والتَّلاعب الغذائيُّ، واللَّطم على الجدار، والتَّغطيس، أو الرَّش بالماء، والتَّنبيه المستمرُّ، وصفعة الإهانة، وصفعة البطن، والوضعيَّات المجهدة، والوقوف على الجدار[135].

وتخلص الورقة إلى أنَّ عمليَّة التَّحقيق كلَّها التي ذكرنا خطوطها العريضة أعلاه بما في ذلك طور الانتقال إلى التَّحقيق، ربَّما تستمرُّ ثلاثين يومًا.

ليس من وسيلة تعبيرٍ، أو نصٍّ مكتوبٍ يحدِّد بالتَّأكيد متى وكيف تُستخدم هذه التِّقنيَّات مجتمعةً في التَّحقيق، على أيِّ حال فإنّ الأمثلة المضروبة أعلاه تُعدُّ تمثيلًا حسنًا لكيفيَّة توظيف هذه التِّقنيَّات بالضَّبط[136].

عُمِّمت الورقة بعد ثمانية شهور من إنجاز مراجعة المفتِّش السي. آي. إيه العامِّ، وقد كشفت هذه المراجعة عن مدى التزام المحقِّقين التَّابعين إلى السي. آي. إيه التزامًا دقيقًا بالنصِّ الذي وافق عليه مكتب المستشار القانوني OLC، أو عدم الالتزام بالميثاق المناهض للتَّعذيب، وأنَّ مذكِّرة الـ OLC تُلمِّح فقط إلى الحماية القانونيَّة، وأنَّ المحققين غالبًا ما يخرجون عن النصِّ في أيِّ حادثة، وقد تبيَّن بعد ثمانية أشهر من إظهار صور (أبو غريب) أنَّ مفهوم السَّيطرة والكفاءة التِّقنيَّة الذي بذلت الورقة جهدًا لإيضاحه لم يكن سوى خيالٍ واسعٍ، وأن برنامج السي. آي. إيه، في واقع الأمر لم يكن سوى مجموعةٍ من الأساليب المسيئة، وأن العديد منها غُيِّر ثم نُشر، وقد مضى شهر واحد على إعادة انتخاب جورج بوش لولايةٍ ثانيةٍ، حيث وصفها بأنها ستكون (لحظة الحساب).

لم يمضِ وقتٌ طويلٌ بعد نشر صحيفة واشنطن بوست حكاية المواقع السَّوداء التَّابعة لـ السي. آي. إيه، ونشر صحيفة نيويورك تايمز تقريرًا كشفت فيه التَّحقيق الذي أجراه المفتِّش العامُّ، حتى أطلقت السي. آي. إيه عميلةً لها متخصِّصةً بالإعلام أسمتها عمليَّة ماري ماكارثي Mary McCarthy للبحث في أمورٍ تنفيذيَّةٍ مع الصَّحافة. كانت ماكارثي تعمل مؤخَّرًا في مكتب المفتِّش العامِّ، حيث ساعدت في المراجعة الخاصَّة التي أجراها هيلغيرسون، وترأست تحقيقات المكتب في إساءات السي. آي. إيه في العراق وأفغانستان، وبعد انطلاقها بهذه المهمَّة، ذكرت صحيفة البوست أنَّ ماكارثي اقتنعت بأنَّ العاملين في السي. آي. إيه قد كذبوا عندما كرَّروا وعدهم في أثناء اطِّلاع الكونغرس في يونيو من العام 2005م، على نشاطهم بأن تحقيقات السي. آي. إيه لم تنتهك الميثاق المناهض للتَّعذيب؛ لأنَّ الوكالة قد أجرت تحقيقاتٍ، واستجواباتٍ مسيئةً فقط، وقد رأت ماكارثي أنَّ سياسة الوكالة سمحت بمعاملةٍ قاسيةٍ، ولا إنسانيَّةٍ، ومهينةٍ، وقد ذكرت مرارًا لأصدقائها: أنَّ مسؤولًا رفيع المستوى في الوكالة أخفق في تقديم وصفٍ كاملٍ

لسياسة معاملة المعتقلين التي تتَّبعها السي. آي. إيه في جلسات استماع مغلقةٍ عقدتها لجنة المخابرات التَّابعة للبيت الأبيض في فبراير من العام 2005م، بموجب التَّحقيق الذي أجرته عضو المجلس الجمهورية جين هارمان[137].

قدر ماكارثي أن تقف في وجه أقرانها والمسؤولين عنها الذين دعموا ونفَّذوا وأخفوا دليل الإفراط الوحشيِّ في سلوك السي. آي. إيه، وفي 9/نوفمبر 2010م، مع تشريع الحدود المتعلِّقة بإنهاء الاتِّهامات الجنائيَّة، أو تصنيفها، ورفعها للقضاء ذي الصِّلة بإتلاف أشرطة تحقيق أبي زبيدة والنَّاشري، حيث نشر مدير الشُّؤون العامَّة في وزارة العدل JDPAD ماثيو ميلر هذا البيان القصير.

في يناير من العام 2008م، عيَّن النَّائب العامُّ ميشيل موكاسي مساعد محامي الولايات المتَّحدة جون ديرهام للتَّحقيق في إتلاف موظفي السي. آي. إيه لأشرطة الفيديو الحاوية على استجوابات المعتقلين، ومنذ ذلك الحين قام فريق من المحامين وعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي برئاسة السَّيد ديرهام بتحقيقٍ شاملٍ في الأمر، وخلص السَّيد ديرهام، بنتيجة ذلك التَّحقيق، إلى أنَّه سوف يتابع الاتِّهامات الجنائيَّة المتعلِّقة بإتلاف أشرطة الاستجواب[138].

كان 9/نوفمبر 2010م، هو تاريخ النَّشر الرسميِّ لمذكرات الرَّئيس جورج بوش في كتاب عنوانه **نقاط قرار** Decision Points التي يتفاخر فيها أنَّه قال لـ السي. آي. إيه: ليس من السَّهل الموافقة على تعذيب خالد شيخ محمَّد، وفي دفاع بوش عن تعذيب محمَّد، وأبي زبيدة، وعبدالرحيم النَّاشري بالإغراق الوهميِّ، تابع الادِّعاء في مناسباتٍ عامَّةٍ؛ للترويج لكتابه، ولقانونيَّة تقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة التي كانت بموجب القانون الأمريكيِّ، والدَّوليِّ، وأصرَّ قائلًا: إننا حصلنا على معلوماتٍ قيِّمةٍ لحماية البلد، وكان ذلك هو الشَّيء الصَّحيح الذي ينبغي فعله بقدر ما يعنيه الأمر.

من الواضح أنَّ العالم لم يوافق على ذلك، وقبل بضعة أيَّام مَثُل وفدٌ من الولايات المتَّحدة أمام مجلس حقوق الإنسان التَّابع للأمم المتَّحدة؛ للإجابة عن أسئلة حول سجل أمريكا في

حقوق الإنسان بوصف ذلك جزءًا من عملية مراجعة فصلية شاملة تضطلع بها الأمم المتحدة، وقد واجه الوفد ثلاث ساعات من الأسئلة بما يشبه السؤال الآتي: من روسيا؟ ما الخطوات التي اتَّخذتها الولايات المتَّحدة لاحتجاز المسؤولين عن تعذيب المعتقلين في سجون الولايات المتَّحدة، وفي مراكز الاعتقال في باغرام (أفغانستان) وخليج غوانتانامو (بمن فيهم الطَّاقم الطِّبيّ)؟

وما الذي يجري فعله لتقديم علاجات فاعلةٍ لضحايا الحرب على الإرهاب من المدنيِّين، بمن فيهم الذين أُودِعوا السُّجون والمراكز السِّرية في غوانتانانو، وباغرام؟

لكنَّ هارولد كوه المستشار القانونيَّ لوزارة خارجيِّة إدارة أوباما طمأن المجتمعين، مؤكِّدًا أن الولايات المتَّحدة كانت ملتزمةً بقرارات، وقوانين، ومواثيق حظر التَّعذيب، والمعاملة اللَّاإنسانية التي تتطلَّب بوضوح من الأمم أن تجري تحقيقاتٍ جنائيَّةً في مزاعم التَّعذيب، وتقاضي مرتكبي التَّعذيب، والتَّعويض على الضحايا، وقال بجلاء: بغضِّ النَّظر عن المزاعم العامَّة الحديثة، فإنَّ الولايات المتَّحدة -حسب علمنا- قد قامت بالتَّحقيق الدَّقيق في المزاعم التي يمكن تصديقها، فيما يتعلّق بممارسة القوَّات المسلَّحة الأمريكيَّة، والإساءة للمعتقلين، وقد اتَّخذت الإجراء التَّقويمي المناسب بشأنها.

في مؤتمر صحفيٍّ بعد الجلسة قال كوه للهيئات الصَّحفيَّة الدَّوليَّة: إن إدارة أوباما تعرِّف الإغراق الوهميِّ بأنَّه تعذيب، وإنَّه مسألةٌ قانونيَّةٌ تندرج تحت الميثاق المناهض للتَّعذيب، وإنَّه جزءٌ من التزاماتنا القانونيَّة، وتبعه معاون وزير الخارجيَّة، إيستر بريمر Esther Brimmer الذي ترأس وفد الولايات المتَّحدة إلى جنيف، بتصريحٍ مؤكِّدٍ جاء فيه: إنَّ حظر التَّعذيب، والمعاملة القاسية يطبَّقان على كل مسؤولٍ أمريكيٍّ، وكل وكالة، وفي كل مكان في العالم، حيث إنه حظرٌ مطلقٌ بوصفه مسألةً قانونيَّةً، وسياسيَّةً.

وفي لقاء لكوه مع منظَّمات غير حكومية في تاون هول Town Hall، في أواخر اليوم نفسه، شرح ادِّعاءه بأنَّ الولايات المتَّحدة قد حقَّقت بالفعل، في قضايا التَّعذيب وأنهتها، موضِّحًا أنَّه كان يتكلَّم بوجهٍ خاصٍّ عن مزاعم الإساءة التي شملت معتقلين في سجون الولايات المتَّحدة

العسكريَّة، وقال في أثناء ذلك: إنَّ وزارة العدل قد عيَّنت مدَّعيًا خاصًّا هو جون ديرهام؛ من أجل إدارة التَّحقيق في المزاعم الشَّاملة للمدنيِّين والوكالات المدنيَّة، وإنَّ تحقيقاته جاريةٌ. وعندما سأله المراسلون عمَّا إذا كانت هذه التَّحقيقات ستطال أولئك الذين أمروا بالإغراق الوهميِّ، أجاب: إنَّ المدَّعي قد أحال هذه القضيَّة بالذَّات إلى المدَّعي الخاصِّ؛ لأنَّ تلك التَّحقيقات جاريةٌ، وليست المسألة ما إذا كانوا سيدرسونها أم لا؟ فالمناقشات جاريةٌ الآن تمامًا، وعندما أعلنت وزارة العدل بعد بضعة أيَّام عن أنَّ ديرهام كان يعزف عن مقاضاة مسؤولي السي. آي. إيه بشأن إتلاف أشرطة الاستجواب؛ فإنها قد أشارت إلى أنَّه ما زال في واقع الأمر يدرس المحاكمات الجنائيَّة المتعلِّقة بالتَّعذيب، خاصَّةً فيما يرتبط بالقضايا التي أظهرها هيلغيرسون في تقرير العام 2004م، حيث استخدم المحقِّقون تقنيَّاتٍ غير مسموحٍ بها، وما زال عميل السي. آي. إيه رهن التَّحقيق، وهو الذي كان يستخلص المعلومات، وكان قد هدَّد النَّاشريَّ بالبندقية، والمثقب، وهو معروف الآن بالأمريكيِّ المصريِّ المترجم السَّابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي واسمه ألبرت Albert، والعميل الذي غطس غول رحمن Gul Rahman بالماء، وتركه مصفَّدًا طيلة اللَّيل في درجة حرارة تجميد في سولت بت Salt Pit في أفغانستان.

واكتشف هيلغيرسون أنَّ لانغلي Langley أرسل ألبرت إلى الموقع الأسود البولنديِّ بعد قرار فريق ميتشل القائل: إنَّ النَّاشري صار مطواعًا، وقيَّم ألبرت الناشريَّ، ولكنَّه لم يوافق على ذلك، فأمر أن يُغطى رأسه ثانيةً، وهدَّده أخيرًا بالبندقية اليدوية، وبالمثقب الكهربائي، سجل هيلغيرسون أن مكتبه حقق في الحادثة، وأحال ما تبين له إلى القسم الجنائي في وزارة العدل.

وفي 11 سبتمبر، عزفت وزارة العدل عن إجراء المحاكمة، وحولت هذه الأمور كلها إلى السي. آي. إيه لتتصرف هي كما ترى[139]. وفي سبتمبر 2010م، علمت وكالة الأسوشيتدبرس Associated Press أنَّ ألبرت، وآخر أعلى منه رتبةً هو مايك Mike قد وُجِّه لهما لومٌ من الوكالة، وأنَّ مايك قد تقاعد، وألبرت ترك الوكالة، إلَّا أنَّ وكالة أنباء أسوشيتد برس AP ذكرت أنَّ: ألبرت عاد في وقت ما متعاقدًا لتدريب ضبَّاط السي. آي. إيه في فيرجينيا الشَّماليَّة للتَّعامل مع سيناريوهات مختلفة يمكن أن يواجهوها في الميدان، كما قال موظفون سابقون[140].

وفي 30 /يونيو 2011م، أعلن النَّائب العامُّ إريك هولدر Eric Holder أنَّ ديرهام قد أتمَّ تحقيقه:

> راجع السيد ديرهام، وفريقه مجلَّدًا ضخمًا من المعلومات ذات الصِّلة بالمعتقلين، وشملت المراجعة المعلوماتِ والأمورَ التي لم تفحصها الوزارة من قبل، وأوصاني السَّيد ديرهام بشأن نتائج تحقيقه، وقبلت توصيته بإجراء تحقيقٍ جنائيٍّ كاملٍ يتعلَّق بموت شخصيْن في السِّجن، وأنَّ التَّحقيقاتِ جاريةٌ الآن، وقرَّرت الوزارة أنَّ تحقيقًا جنائيًّا موسَّعًا في بقيِّة الأمور لم يسمح به(141).

ومن الأمور التي قرَّرت وزارة العدل أنها لا تستحقُّ مزيدًا من التَّقصِّي، الإعدام المزيَّف لعبدالرحيم النَّاشري، ومرةً أخرى ينجو ألبرت من المحاكمة، وبدلًا من ذلك، فما زال محامون فدراليون، بعد ما قيل: إنَّ 101 قضيَّة بما فيها قضايا معتقلين في سجن السي. آي. إيه، يدرسون اتِّهامات تتعلَّق بموت مناديل الجوادي Manadel Al-Jawadi التي كانت جثَّتها المغلَّفة بالثَّلج موضوع الصُّور العديدة التي نُشِرت عن (أبو غريب)، وغول رحمن الذي مات في موقع سولت بت Salt Pit في أفغانستان(142).

يتركَّز التَّقصي في حادثة سولت بت على عميلٍ شابٍّ يُعرف باسم مت Matt، وهو ضابطٌ سابقٌ في البحريَّة الأمريكيَّة، التحق بالـKCIA، وعُيِّن مسؤولًا عن عمليَّةٍ ليس لديه فيها أيُّ خبرةٍ، أو تدريبٍ، وفي الأسابيع التي سبقت أمره بجرِّ (رحمن) في زنزانته الأسمنتيَّة، وتغطيسه، ورشِّه بالماء، وإبقائه مكبَّلًا طوال اللَّيل مع هبوط درجة الحرارة المستمرِّ، قيل: إن مت Matt قد ضغط مرارًا على رئيس مركز السي. آي. إيه في أفغانستان طالبًا منه مدافئ، وإرشادات حول كيفيَّة إدارة سجن سرِّيٍّ، ولكنَّه لم يتلق أيًّا منهما(143).

وعندما قام هيلغيرسون بمراجعته الخاصَّة، حمَّل الوكالة إخفاقها في تقديم هيئةٍ مناسبةٍ، وأيِّ إرشادٍ، ودعم لأولئك المنخرطين في عمليَّات الاعتقال، واستجواب المعتقلين، ولكنَّها، أوصت أيضًا بوجهٍ خاصٍّ أن تُحال قضيَّة موت غول رحمن إلى وزارة العدل للحكم فيها، لكنَّ الوزارة

عزفت عن القيام بالمهمَّة، مستشهدةً بالمنطق المنحرف لمذكِّرات الـ OLC. تابع جي بايبي في ردِّه المبوب في عام 2009م، على تقرير الموظَّف المختصِّ بقضايا المسؤوليَّة المهنيَّة في وزارة العدل المتعلِّق بنقائص، وثغرات تلك المذكِّرات، وتابع جاي بايبي إصراره على أنَّ مذكِّرة الرفض الصَّادرة عن الوكالة حول القضيَّة، تقدِّم تفسيرًا صحيحًا لمناقشة معايير (القصد النَّوعيِّ) للسُّلوك التي صدرت في 1/أغسطس 2002م، وأنَّه إذا لم يقصد مت Matt بوصفه مديرًا لموقع سولت بت أن يجعل رحمن يعاني ألمًا حادًّا، بسبب الحرارة المنخفضة في زنزانته، فإنه ربما يفتقر لمعرفة القصد النَّوعي حسبما ينصُّ عليه قانون مناهضة التَّعذيب(144).

ولولا الأخطاء الواردة في نسخة جواب بايبي Bybee التي نُشرت تاركةً أسماء غول رحمن، ومدير موقع سولت بت كما هي سليمةً، لما عرفت عائلة رحمن ما حدث له؛ فمنذ إلقاء القبض عليه من بيتٍ في إسلام آباد في 29/أكتوبر 2002م، إلى أن أعلن تقرير الـ OPR في فبراير من العام 2010م، اختفى الرجل الذي عُذِّب حتى الموت في أفغانستان بعد ثلاثة أسابيع من اعتقاله في سجنٍ أمريكيٍّ، بلا اسم، ولم تفعل الولايات المتَّحدة شيئًا؛ لإعلام زوجته، وبناته الأربع، أو لجنة الصَّليب الأحمر الدَّوليَّة عن مكانه، أو مصيره، وتقيم الأسرة الآن، كما يُقال في معسكر لاجئين خارج بيشاور في باكستان، وهي تحاول استرجاع جثَّته التي كان مت Matt قد خطفها سرًّا، وأخفاها في قبرٍ لا علامة عليه، وذكرت الأسوشيتدبرس، وهي تنشر جهود الأسرة في يناير 2011م، أنَّ السي. آي. إيه رفضت طلب هيئة قانون حرِّية المعلومات FIA؛ للحصول على تقرير تشريح جثَّة غول رحمن الذي قُتِل، ورفضت التَّعليق على إعادة بقايا رفاته(145).

حواشٍ وتعليقات على هذا الفصل من موقع TheTortureReport.org

أشار المدوِّن مارسي ويلر Marcy Wheeler Empty wheel إلى البيان المحلَّف الصادر في 19/سبتمبر 2009م، عن ضابط مراجعة المعلومات في السي. آي. إيه ويندي هيلتون Wendy Hilton، المتوافرة على: http://www.aclu.org/pdfs/safefree/acluvdod_hilton_09222009.pdf:

قالت السي. آي. إيه في وقتٍ قريبٍ: إنَّهم قاموا بالمراجعة لإقامة دفاع إيجابيٍّ عن المحقِّقين، وإن وصف ويندي هيلتون للوثيقة 60، التي تبدو أنها وثيقة 9 يناير، الموصوفة بأنها تعكس آراء محامي السي. آي. إيه في الحقائق هي التي لها صلة بتقرير ما إذا كان التَّحقيق مع أبي زبيدة متوافقًا مع القانون والسِّياسة؛ حيث يقول:

«كانت السي. آي. إيه قلقةً في برنامجها للتَّحقيق مع الإرهابيين بشأن إمكانيَّة تعرُّض ضبَّاطها للمحاسبة المدنيَّة، والجنائيَّة على أعمالهم، فوجهت محاميها لمراجعة سجلِّ التَّحقيقات الأولى؛ للتَّأكد أنها كانت تُدار بالتَّوافق مع إرشادات وزارة العدل التي تشكِّل دفاعًا لدى التَّعرض المحتمل للمحاسبة المدنيَّة، والجنائيَّة محليًّا ودَوليًّا؛ لذلك، في حين أنَّ محامي السي. آي. إيه يمكن أن يقوموا بتحليلهم؛ لتحديد التَّوافق القانونيِّ، والسِّياسيِّ، وإنَّ ذلك التَّحليل كان في سياق تقييم الدِّفاعات المحتملة للتَّشريعات المدنيَّة، والجنائيَّة المتوقعة».

كتب المحقِّق والباحث الجنائيُّ السَّابق في القوَّات الجويَّة، ماثيو ألكساندر Matthew Alexander ما يأتي:

لماذا يسمح لـ السي. آي. إيه باستخدام تقنيات تبيِّن لدى الجيش الأمريكيِّ بوضوح أنَّها خطأ أخلاقيٌّ، ومعيقة؟

فإذا كان رجالنا ونساؤنا في الزِّيِّ الرَّسميِّ قادرين على إنجاز مهماتهم من دون استخدام تقنيَّات التَّحقيق المعزِّز في أثناء الحروب العالميَّة، والحرب الكوريَّة والفيتناميَّة حتى 11/9، فما الذي تغيّر؟

يقول بعضهم: إنَّ العدوَّ الذي نواجهه اليوم أقدر على مقاومة التَّحقيقات، (اقرأ: التعذيب والإساءة)؛ لذلك أصبحت تقنيَّات التَّحقيق القاسي مطلوبةً،

فلو كان الميجر شيروود موران Sherwood Moran البحَّار في الحرب العالميَّة الثَّانيَّة وأشهر محقِّقٍ في بلدنا حيًّا الآن؛ لأصيب بغصَّة، تأمَّل الجنود اليَّابانيِّين الإمبراطوريِّين في الحرب العالميَّة الثَّانية، وقاذفي قنابل انتحاريِّين، كم كان لديهم ولاءٌ أعمى لزعيمهم، حيث يقومون بتكتيكاتٍ وحشيَّةٍ، لقد كانت أدمغتهم مغسولةً، وكانوا متفانين، ومرعوبين، وعدوانيين،... إلخ.

ومع ذلك استطاع الميجر موران استجواب الجنود اليابانيِّين الأسرى بنجاح؛ لأنَّه استخدم مقاربات بناء العلاقة والتَّقارب، إضافةً إلى معرفته بالثَّقافة اليابانيَّة، إذ كان مبشِّرًا في اليابان مدَّة أربعين سنةً قبل بدء الحرب، فالمبادئ التي كتبها في اقتراحاته للمترجمين اليابانيِّين المبنيَّة على العمل في الميدان تضع الأساليب التي استخدمها للنَّجاح في التَّحقيق مع اليابانيِّين، ولم يأت أبدًا على ذكر تقنيَّة تحقيقٍ معزِّز.

ربَّما لم تكن التِّقنيات بالضَّبط، أو تغطية استخدام التَّعذيب، والإساءة غير القانونيَّين أكثر جزءٍ مزعجٍ في هذا الفصل؛ بل إنَّه فشل القيادة.

لقد فشل القادة في إدراك أنَّ التَّعذيب، والإساءة لا ينسجمان مع المبادئ الأمريكيَّة، بل إنهما يُعيقان محاولات منع الهجمات الإرهابيَّة في المستقبل.

لقد كتبت الحكمة في كل نسخة من كتيِّب الميدان العسكريِّ منذ العام 1949م، بيد أنَّ القيادة لا تحتاج إلى كتيِّبٍ ميدانيٍّ ليدركوا أنَّ التَّعذيب، أو الإساءة تُناقض كلَّ خلقٍ، أو سِمَةٍ أمريكيَّةٍ.

معلقًا على تعامل الإدارة مع الكونغروس، قال مارسي ويلر: «في إيجازهم عن تقرير المفتش العام، بحثت وكالة السي. آي. إيه وروبرتس/روكفلر معاهدة مناهضة التعذيب Convention Against Torture-CAT، انظر الموقع الآتي: http:/intelligence .senate.gov/pdfs/olcopinion.pdf».

ويبدو من الواضح في النشرات اللاحقة أن روكفلر كان يضغط على الوكالة؛ لمعرفة إن كان البرنامج يتفق مع معاهدة مناهضة التعذيب.

* * * * *

الفصل الثاني

مخطط بونزي

المخطط

أصدرت القاضية الفيدراليَّة غلاديس كيسلر Gladys Kessler في 19/نوفمبر2009م، رأيًا حول التماس المثول أمام القضاء لمعتقل غوانتانامو، فرحي سيِّد بن محمَّد Farhi Saeed Bin Mohammed تأمر بموجبه الحكومة باتِّخاذ جميع الخطوات الدبلوماسيَّة المناسبة، والضَّرورية؛ لتسهيل إخلاء سبيل مُقدِّم الالتماس فورًا[1].

فرحي سيِّد بن محمد جزائريٌّ في الخمسين من عمره أقام في أوروبا مهاجرًا غير شرعيٍّ منذ العام 1989م، في فرنسا أوَّلًا، ثم في إيطاليا، وأخيرًا في المملكة المتَّحدة التي دخلها بجواز سفرٍ مزوَّرٍ في 7/يناير2001م، آملًا -كما قال- في أن يجد وظيفةً أفضل، وفي يونيو سافر جوًّا إلى باكستان، ومنها إلى أفغانستان في يوليو سعيًا وراء امرأةٍ سويديَّةٍ وافقت على الزواج منه، ومساعدته على جعل هجرته نظاميَّةً.

بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابيَّة حيث التقطته الشُّرطة الباكستانيَّة، وأُجريت له مقابلةٌ من قبل أمريكيين، وحُوِّل إلى معتقلٍ أمريكيٍّ، وأصبح واحدًا من أوائل الأسرى الذين نُقلوا جوًّا إلى غوانتانامو في فبراير من العام 2002م.

وبما أنَّ المحكمة العليا أكدت في العام 2008م، أنَّ لمعتقلي غوانتانامو حقًّا دستوريًّا؛ لرفع دعوى تحقيق في قانونيَّة حبسهم لدى المحاكم الفيدراليَّة، فقد ترتَّب على الحكومة أن تبيِّن بأدلةٍ كثيرةٍ أن اعتقال السَّجين كان مسوِّغًا، ولتسويغ الانتقال، كان عليها أن تبيِّن أنَّ المعتقل كان عضوًا، أو داعمًا قويًّا للقاعدة، أو لطالبان، وقد اعتمدت الحكومة في قضيَّة فرحي سيِّد بن محمَّد كما في قضايا أخرى كثيرة، على أدلة (فسيفسائيَّة) لتؤكِّد صفة محمَّد مقاتلًا عدوًّا،

وهي تشير إلى أنَّ المعلومات الواردة فيها، والمؤيِّدة للمزاعم بمجملها قد جاءت لتؤيِّد النَّتيجة التي تبيِّن أنَّ اعتقال السَّجين كان مبرَّرًا، ويمكن أن تتضمَّن الأدلة إشاعاتٍ، ومعلوماتٍ أخرى لا يمكن قبولها في الإجراءات الجنائيَّة، وفي قضيَّة ابن محمَّد تراوحت مثل هذه الأقاويل من إشاعاتٍ ذات الدَّرجة الثَّانية إلى المزاعم؛ من أجل الحصول على المعلومات بالتَّعذيب، ولم يعد أيُّ بيانٍ في حقيقته، يعني وصفًا حرفيًّا لما قيل[2].

إن الدَّليل على أنَّ فرحي سيِّد بن محمد ينتمي إلى القاعدة أو طالبان، حيث يتألَّف من واقعة استخدامه أسماء مستعارةً، وأجوزة سفرٍ مزوَّرةً، وإنَّه كان يرتاد مساجد في لندن مع منتمين لمؤسَّساتٍ إرهابيَّة، وإنَّه كان قد سافر إلى باكستان، ومنها إلى أفغانستان، وأقام في مضافة في أفغانستان تسهِّل نقل المجنَّدين إلى معسكرات تدريبٍ في المنطقة، وذهب من هناك ليتدرَّب في معسكرٍ من معسكرات القاعدة قبل عودته جوًّا إلى باكستان بعد هجمات 11/9/2001م الإرهابيَّة، وقد حكمت القاضية كيسلر بأنَّ الأدلَّة الحكوميَّة أيَّدت المزاعم كلَّها من حيث إقامته المزعومة في المضافة، وقد قالت المحكمة:

> إنَّ السَّبب الذي أورده محمَّد لذهابه إلى أفغانستان لا يصدق، فضلًا عن ذكره رواياتٍ متناقضةً عن إقامته في مضافة جلال آباد، وهذه النَّتائج تنسف محاولاته دحض الأدلَّة الصَّادقة التي قدَّمتها الحكومة التي مفادها أنَّ محمَّد أقام بين مؤيدي القاعدة عندما كان هناك، وأكدت الحكومة أنّ من المحتمل أن يكون قد سافر إلى هناك حتى جُنِّد؛ ولذلك تصدِّق المحكمة أدلَّة الحكومة المتعلِّقة بالسُّلوك السَّابق لمقدِّم الطَّلب[3].

لكنَّ الإقامة في مضافة لها صلات بالقاعدة لا يثبت أنَّ ابن محمَّد قد التحق بالقاعدة، أو بطالبان، فهذا التَّأكيد يعتمد على شهادة معتقلٍ آخر:

> حيث تريد الحكومة إثبات الدَّليل على أنَّ الملتمس قد غادر مضافة جلال آباد؛ ليتدرب في أحد معسكرات القاعدة، ثم عاد إلى جلال آباد قبل هروبه من البلد

إلى باكستان بعد 11 سبتمبر، ويتألَّف الدَّعم الرَّئيس لهذا القول من بيانٍ لبنيام محمَّد الذي قال للمحقِّقين في خليج غوانتانامو، في أكتوبر ونوفمبر من العام 2004م، إنَّ هذا الملتمس قد التحق معه في معسكر تدريب[4].

على أيِّ حال، فلا بدّ من وجود مشكلة في هذا الزَّعم:

حيث يؤكد الملتمس أن بيانات بنيام محمد، وهي الدَّليل الوحيد الآخر الذي قال: إن الملتمس كان في معسكر تدريب، وهذا لا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنه عانى سوء معاملةٍ شديدةٍ مديدةٍ، جسديَّةٍ، ونفسيَّةٍ عندما كان في المعتقل الأمريكيِّ منذ عام 2002م، حتى عام 2004م، وعندما كان بنيام محمَّد معتقلًا في أمكنة في باكستان، والمغرب، وأفغانستان، عُذِّب وأُجْبِر على الاعتراف بمزاعم كثيرةٍ، وقد أنكر معظمها منذئذ، وعندما وصل بنيام محمَّد إلى خليج غوانتانامو ورَّط الملتمس بأنشطة التَّدريب، على أيِّ حال عندما أُخلِي سبيله من خليج غوانتانامو، وقَّع على تصريحٍ محلَّفٍ ادَّعى فيه أنَّه لم يلتق الملتمس أبدًا، إلا عندما اعتُقِل الاثنان معًا في خليج غوانتانامو؛ وبذلك يتنصَّل من بياناته التي قالها في خليج غوانتانامو عن التَّدريب مع الملتمس، وقال بنيام في ذلك التَّصريح: إنَّه أجْبِر على الإدلاء ببياناتٍ كاذبةٍ عن كثيرٍ من المعتقلين، بمن فيهم الملتمس، وقال بنيام محمَّد: إنَّه أدلى بتلك البيانات، بسبب التَّعذيب، وإنَّه لقَّم قدرًا كبيرًا من المعلومات في أثناء اعتقاله، حيث لجأ إلى ابتكار بعض الحكايات[5].

قالت كيسلر: لا تتحدَّى الحكومة أدلَّة الملتمس المتعلِّقة بسوء معاملة بنيام محمَّد؛ بل إنَّ البيانات التي أعطيت إلى المحقِّق من مكتب التحقيقات الفيدرالي عندما وصل إلى غوانتانامو لم تؤخذ بالقسوة والشِّدة، وإنَّه كان في واقع الأمر وديًّا، ومتعاونًا، يبدأ التَّقرير عن مقابلته الأولى في كوبا في 29/أكتوبر2004م، بوصف مجاملاتٍ مختلفةٍ للمعتقلين، وتحيَّتهم بتحيَّة إسلاميَّة، وتقديم القهوة لهم، وكان التَّبادل الموجز في المعلومات حول صحَّة بنيام محمَّد، وعلَّق

المعتقل الخاضع للتَّحقيق بأنَّه بخير، لقد استمرَّ اللِّقاء أكثر من ساعتين باللغة الإنكليزيَّة، وجرى نسخه.

بعد هذا التَّمهيد يشيد التَّقرير إلى أنَّه عُرِض على بنيام محمَّد 27 صورة فوتوغرافية لأشخاصٍ مختلفين، تعرَّف على 12 منهم، وتعرَّف على الملتمس من كنيته (عبدالله) مدَّعيًا أنَّه تدرَّب في معسكر جزائريٍّ معه، وأنَّه سافر معه أخيرًا إلى قندهار (هكذا كما ورد في التَّقرير)، وأشار عميلٌ خاصٌّ في نهاية التَّقرير أنَّ المحقِّق معه كان متعاونًا، ومؤدَّبًا، وأنَّه أجاب عن الأسئلة من دون إظهار علامات خداعٍ، أو مقاومةٍ لتقنيَّات التَّحقيق، فضلًا عن أنَّ بنيام محمَّد كان أحيانًا كثيرةً يتكلَّم بحرِّية من غير أن يُسأل، أو يُطلب منه الكلام، وأن المعلومات التي قدَّمها عُدَّت متناسقةً، ومنسجمةً مع معلوماتٍ سابقةٍ كان قد قدَّمها، علمًا أن التَّقرير لم يذكر أين قدَّم محمَّد تلك المعلومات السابقة[6].

كرَّر بنيام محمَّد تأكيداته المتعلِّقة بفرحي سيِّد بن محمَّد عندما استُجوِب ثانيةً في الشَّهر اللاحق، وأصرَّ محامو الحكومة ثانيةً على القول: إنَّ التَّحقيق لم يكن قسريًّا، وقالت الحكومة: سواء أسيئت معاملته قبل وصوله إلى غوانتانامو أم لا، فإنَّه قد انقضى وقتٌ كافٍ منذ أن أسيء إليه، وإنَّ ظروف مقابلات غوانتانامو كانت سليمةً بما يكفي؛ للقبول بأنَّ هذه المزاعم كانت صادقةً، ومقبولةً.

لم توافق القاضية كيسلر: إذ قضت بقولها: إنَّ المحاكم لم تر أبدًا أنَّ مرور مدَّة معيَّنةٍ من الزَّمن يمكن أن يزيل ما يحدثه سوء المعاملة السَّابقة من تشويه.

واستنتجت هذه المحكمة أنَّ الانقطاع الزَّمني في هذه الحالة لم يكن كافيًا ـ إذا ما أخذنا بالحسبان طول مدَّة الإساءة، وقسوتها، وحقيقة أنها كانت تهدف إلى المساس بالملتمس عقليًّا، وجسديًّا؛ لعزل البيان عن أثر كلِّ ما سبق.

لقد كان لتجربة بنيام محمَّد الوحشيَّة، والطَّويلة أهميةٌ كبيرةٌ عند المحكمة، بادئ الأمر؛ فمثلًا: لم تكن حالته كونها حالة شخص يُستجوب مرارًا وتكرارًا من قِبَل ضابط شرطة في بلده،

ومن قِبَل أناسٍ من زملائه في مركز الشرطة على مدى أيَّامٍ عديدةٍ من دون نومٍ، مع تناول الحدِّ الأدنى من الطَّعام والماء.

انظر قضيَّة أشكروفت ضدَّ ولاية تينسي Tennessee 322us.143,153 1541944، وقضيَّة ريك Reck ضدَّ بيت Pate 367us.433,440-4411961 (متهم بالقتل زُجَّ في الحبس الانفرادي ثمانية أيام، واستجوب استجوابًا واسعًا أربعة أيَّام، وهو مريض)، في حين لم يُقبَل سيناريو أشكروفت، ولا سيناريو ريك، فلا يمكن مقارنتهما بالوقائع المزعومة هنا.

والفرق، بالطبع، هو أنَّ صدمة بنيام محمَّد، والأذى الذي لحق به استمرا سنتين طويلتين، إذ كان يُعذَّب في أثناء تلك المدَّة جسديًّا، ونفسيًّا، حيث بُتِرت بعض أعضائه، وحُرم النَّوم، والطَّعام، وكان يُنقل بسرعةٍ من سجنٍ أجنبيٍّ إلى آخر، وكان معتقِلوه يضعونه في أوضاعٍ مشددَّة ومتوترةٍ أيَّامًا متواصلةً، وكان يُجبَر على سماع موسيقى عاليةٍ حادَّةٍ خارقةٍ للآذان، وصراخ سجناء آخرين محتجزين في زنزانةٍ حالكة السَّواد، وكان يُجبَر طوال الوقت على اتِّهام نفسه، وآخرين غيره بمؤامراتٍ تعرِّض الأمريكيِّين للخطر، ولم تُفنِّد الحكومة هذه الأدلَّة، ولم تناقشها[7].

وتتابع القاضية كيسلر رأيها:

> حتى على الرَّغم من تغيُّر هويَّات المحقِّقين من باكستانيِّين لا أسماء لهم، إلى مغاربة، وإلى أمريكيِّين، وإلى عميلٍ خاصٍّ، فما لا شكَّ فيه أنَّ بنيام محمَّد قد احتُجِز في أثناء محنته كلِّها بتوصية من الولايات المتَّحدة، وقد غيَّر معتقلوه مواقع اعتقاله، وكانوا يغيِّرون باستمرار مواضعه ضمن المعتقل، وكان يُنقل من بلدٍ إلى بلدٍ، ويُستجوَب، ولا يُسمح له الاتصال بمستشارٍ حتى وصوله إلى خليج غوانتانامو بعد استجوابه من قبل عميلٍ خاصٍّ. انظر JE 72 (تصريح محامي بنيام محمَّد، كلايف ستافورد سميث Clive Stafford Smith الذي يقول فيه: إنه لم يلتقِ بموكله حتى مايو 2005م.

ومن منظور بنيام محمَّد، لم يكن أيُّ سبب منطقيٍّ يدعو إلى الاعتقاد بأنَّ نقله إلى خليج غوانتانامو يبشِّر بمعاملة أكثر إنسانيَّةً، وأخيرًا كانت هذه هي المرَّة الثَّالثة التي أُجبر فيها على نقله جوًّا إلى بلدٍ أجنبيٍّ؛ حيث يوضع تحت السُّلطة الأمريكيَّة، فضلًا عن استخدام وابلٍ من الإساءات الجسديَّة والنَّفسيَّة بصورة مستمرَّةٍ؛ للتَّأثير فيه، حتى يقول للمحققين ما يريدون هم أن يسمعوا، والأكثر قبولًا ومعقوليَّة هو أن يعرف بما يُرضي العميل الخاصَّ انسجامًا مع ما علّمه معتقلوه كيف يسلك، كان يُعيد سرد الحكاية، مضيفًا إليها أمورًا مثل حضوره تدريبًا، عسى ذلك أن يساعد في النِّهاية على وضع حدٍّ للكابوس الذي يعانيه[8].

❋ ❋ ❋

عندما أُسِر أبو زبيدة في 28/مارس2002م، سيق سبعةٌ آخرون إلى الاعتقال في غارةٍ على منزلٍ آمنٍ في فيصل آباد في باكستان، ثم أُرسِل ستةٌ منهم مباشرةً إلى غوانتانامو، أمَّا السَّابع (وهو شابٌّ سوريٌّ في التَّاسعة عشرة من العمر، اسمه نور الدِّين)، فأصيب في أثناء الغارة ولم يُرسل، كما ذكرت صحيفة الواشنطن بوست ربَّما بسبب صغر سنِّه، وحالته المضطَّربة، أجاب على الفور عن أسئلة الولايات المتَّحدة، كما قال الموظفون، واستمرَّ الاستجواب شهورًا، في باكستان أوّلًا، ومن ثم في معتقل في المغرب، وقال عميل السي. آي. إيه، جون كيرياكو John Kiriako الذي شارك في الغارة، لمراسل الصَّحيفة: لقد أصيب بالذُّعر على الأغلب ممَّا يمكن أن نفعله معه، إذ استنتج أنَّ حياته قد انتهت[9].

وما قاله نور الدين لآسريه، وما كرَّره بوضوح بعد إخضاعه لعمليَّة التَّرحيل الاستثنائيَّة، وسجنه في المغرب، هو أنَّ أبا زبيدة الذي كان معجبًا به جدًّا، لم يكن شخصيةً رفيعةً في القاعدة، بل كان شخصًا ينظِّم السَّفر، وعمليَّاتٍ تعبويَّة للمجنَّدين الباحثين عن تدريبٍ في معسكراتٍ متنوِّعةٍ، بعضهم منتمٍ إلى القاعدة، وبعضهم يقيمون في معسكر خالدين Khalden الذي كان أبو زبيدة على صلة به في تسعينيَّات القرن العشرين 1990م، وكانوا على خلافٍ مع القاعدة، يُعِدون لتدريب الشباب المتطوِّعين للقتال في البوسنة والشِّيشان، وعلى الرغم من اتِّصال أبي

زبيدة المتكرِّر بقادة القاعدة، فإنَّه لم يكن مخطِّطًا، ولا جزءًا ممَّن خطَّط لهجمات 11 سبتمبر، أو أيِّ عملياتٍ كبرى للقاعدة[10].

وعلى الرَّغم من تحذيرات نور الدِّين، فقد قال جورج بوش مخاطبًا مشاهديه ومستمعيه في حملة لجنة كونيكتيكت Connecticut الجمهوريَّة لجمع المال في التَّاسع من أبريل 2002م، وبعد أكثر من أسبوعٍ بقليل من ربط أبي زبيدة بعربةٍ نقَّالة، ونقله جوًّا إلى أحد مواقع السي. آي. إيه السَّوداء في تايلاند: لقد جلبنا ذاك اليوم فتىً اسمه أبو زبيدة؛ إنَّه أحد المخطِّطين الفعالين الكبار؛ لإحداث الموت والخراب في الولايات المتَّحدة، ولم يَعُد يخطِّط أو يتآمر بعد؛ لأنَّه الآن حيث ينبغي له أن يكون[11].

وفي اليوم الثاني ألقي القبض على بنيام محمَّد في مطار كراتشي بجواز سفرٍ مزوّرٍ، وهو يحاول الصُّعود إلى طائرة في رحلة إلى لندن، حيث كان يقيم فيها مهاجرًا شرعيًّا في السَّنوات السَّبع الماضية.

ولد محمَّد الذي كان في ذلك الوقت قد بلغ من العمر 23 عامًا في أثيوبيا، ولكنه غادر البلد في عام 1992م، مع والده الموظَّف التَّنفيذي للخطوط الجويَّة التي تملكها الدَّولة، باحثًا عن لجوء عن طريق البحار إثر انهيار نظام منغستو هيلي ماريام Mangisto Haile Mari-am. أقاما في منطقة واشنطن DC مدَّة سنتين، ثم حاولا الذَّهاب إلى المملكة المتَّحدة، ومن ثم وجد بنيام نفسه وهو في سن السادسة عشرة وحيدًا في لندن بعد أن قرَّر والده العودة إلى الولايات المتَّحدة للعمل فيها، فالتحق بنيام بمدرسةٍ ثانويَّةٍ، ومن ثمَّ بمعهد متوسِّطٍ، و ما إن بلغ العشرين من العمر حتى صار يعاني مشكلة المخدرات، وقد حصل على وظيفة حاجب مسجدٍ في لندن الغربية عندما كان في الثانية والعشرين من عمره واعتنق الإسلام، وبعد بضعة شهور سافر جوًّا إلى إسلام آباد بقصد التَّخلُّص نهائيًّا من عادة تعاطي المخدِّرات، وقد اعترف أنَّه قضى بعض الوقت في مضافةٍ في جلال آباد حيث التقى متمرِّدين شيشانيِّين، ثمَّ التحق بدورة في معسكرٍ لتدريب المجنَّدين في الأسطول البحريِّ في أفغانستان مدَّة خمسة وأربعين يومًا، شملت

التَّدريب على الأسلحة الصَّغيرة آملًا -كما يقول- بدعم القضيَّة الشِّيشانيَّة، ثمَّ هرب إلى باكستان ضمن موجة المهاجرين إثر غزو الولايات المتَّحدة أفغانستان، مقرِّرًا العودة إلى لندن. حجز تذكرة سفر بالطَّائرة في 3/ إبريل 2002م، ولكنَّه أعيد بسبب الشكِّ في صحَّة جواز سفره، وحاول ثانيةً بعد أسبوع، حيث اعتقل هذه المرَّة، وقضى عشرة أيَّام في سجنٍ باكستانيٍّ من دون تحقيق، ثم نُقل في 20/إبريل 2002م إلى مركز تحقيقٍ تابعٍ للمخابرات الباكستانيَّة حيث استقبله عملاءمكتب التحقيقات الفيدرالي، وقد طلب محاميًا، ورفض التَّحدث معهم، إذ قال: إنَّه لا علاقة للأمريكيِّين به، وقد سجَّل المحامي ملاحظاتٍ من المقابلة الأولى مع موكِّله في غوانتانامو في مايو من العام 2005م، وبلَّغه محمَّد أنه رفض التَّكلم في كراتشي حتى سمحوا بتوكيل محامٍ؛ لأن القانون كفِل له ذلك، فأجابه عناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي: إنَّ القانون قد تغيَّر ولا يوجد محامون، ويمكنك التَّعاون معنا - اختر أحد الأسلوبين: الأسهل أو الأصعب[12].

وتستمرُّ ملاحظات المحامي:

> كانت هناك أربع زنزانات صغيرات كل منها 2.5×2م، وفي أثناء وجوده عُلِّق أسبوعًا كاملًا بحزام جلديٍّ ربط على رسغيه، ولم يستطع سوى الوقوف، وكان يُسمح له بالنُّزول فقط للذَّهاب إلى المرحاض مرتين في اليوم، وكان يُقدَّم له طعامٌ من أرزٍّ وفاصولياء كل يومين.
>
> قال بنيام: حدث ذلك لي للمرّة الأولى، وظننت أنَّ الأمر سينتهي، ومع ذلك وُجِّهت لي تهديداتٌ بالضَّرب.
>
> وصف محمد أربعة محقِّقين من مكتب التحقيقات الفيدرالي، تشك Chuck رجلٌ أبيض في ما يقارب الأربعين من العمر، ورجلٌ أسود البشرة لم يُذكر اسمه في الخامسة والثلاثين من العمر، ويتكلَّم اللغة السَّواحليَّة، و جيني Jenny امرأةٌ بيضاء في الأربعينيات من عمرها.

ويبدو أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي كانوا يظنُّون أنَّ إقامته في الولايات المتَّحدة مدَّة قصيرة تعني أنَّه كان يخطِّط لعمل شيءٍ ما، ولكنَّ بنيام قال: كنت ذاهبًا إلى المملكة المتَّحدة.

وبدا أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي يظنون أنَّه كان من كبار رجال القاعدة.

ولكن بنيام يتساءل: كيف؟

لم يكن قد مضى على اعتناقي الإسلام سوى بضعة أشهرٍ، وقبل ذلك كنت مدمنًا على المخدِّرات، والواقع أنّني سافرت في محاولة منِّي للتَّخلص من هذه العادة.

قال تشك في اليوم الأوَّل من التَّحقيقات: إن كنت لا تريد التكلُّم معي فسنبعثك إلى بلد آخر، فهنا لا نستطيع أن نفعل ما نريد، ولا يستطيع الباكستانيُّون أن يفعلوا تمامًا ما نريدهم أن يفعلوه، أمَّا هناك فسوف يتعاملون معك.

عند هذه النُّقطة أخبرهم بنيام باسمه وعنوانه، فدقَّق تشك ذلك مع البريطانيين، وتبيَّن أنَّ ما قاله صحيح.

طرح تيري الأسئلة نفسها، وقال له: سأرسلك إلى إسرائيل، ثمَّ هدَّده بإرساله إلى البريطانيين، فالقوَّات الجويَّة الخاصَّة SAS تعرف كيف تتعامل معك.

شرعوا بتعذيبه بعد زيارة تيري.

الباكستانيُّون لا يتكلَّمون الإنكليزيَّة، وبنيام لا يستطيع فهمهم؛ كل ما يفعلونه هو أن يدخلوا، ويجلدونه بسوط من جلدٍ، والسَّوط له مقبضٌ وشريطٌ جلديٌّ ذو وصلة تجعل نهايته المدوَّرة ترتدُّ على المضروب.

وجَّه أحد الباكستانيِّين بندقيةً إلى صدر بنيام، كانت البندقية نصف آليَّةٍ، ولقَّمها بالرصاص أمام ناظريه، حيث قال بنيام واصفًا ما حدث: لقد ضغط البندقية على صدري؛ وقف أمامي، وعرفت أنّني على وشك الموت، وقف هكذا مدّة خمس دقائق، ونظرت في عينيه، فرأيت خوفي ينعكس فيهما، وقد كان لدي وقت لأفكِّر فيما سيحدث لو أطلق النَّار، اعتقدت أنَّه ربما يضغط على الزناد ولا

أموت، بل ربما أُصاب بالشَّلل، لقد كان لدي وقت للتفكير في الاحتمالات كلها.

دخل تشك بعد ذلك، ولم يقل شيئًا، حملق فيَّ ثم انصرف[13].

لقد استمرَّ هذا التَّحقيق أسبوعًا، وفي الوقت نفسه تمامًا كان فريقا مكتب التحقيقات الفيدرالي، و السي. آي. إيه منخرطين في نزاعٍ شديدٍ حول استجواب أبي زبيدة في موقع السي. آي. إيه الأسود في تايلاند[14].

كان محقِّقو ميتشل التابعون لـ السي. آي. إيه، قد قاطعوا ما بدا أنَّه جلساتٌ مثمرةٌ مع عميلي مكتب التحقيقات الفيدرالي علي صوفان، وزميله، وشرعوا بالتَّعرية، وحرمان النَّوم، فتوقف أبو زبيدة عن الكلام، وقال صوفان إلى اللَّجنة القضائيَّة في مجلس الشُّيوخ في شهادته التي أدلى بها في 13/مايو/2009م، بعد بضعة أيَّامٍ من انقطاع الحصول على المعلومات، وبعد تساؤلات من واشنطن DC حول سبب الانقطاع المفاجئ للمعلومات بينما كانت سيلًا مستمرًّا في السابق؛ أُعطينا سلطة السَّيطرة على التَّحقيق[15]. ثمَّ عدنا إلى نهج التَّحقيق غير الرَّسمي، وفي غضون بضع ساعاتٍ بدأ أبو زبيدة يتكلم ثانيةً، وأعطانا معلوماتٍ استخباراتيَّةً عمليَّةً مهمة، ويشمل ما قدَّمه لنا تفاصيل عن مؤامرةِ خوسيه باديلا المسمَّاةِ بـ (القنبلة القذرة)[16].

على الرَّغم من السِّريَّة الفائقة المحيطة ببرنامج التَّرحيل، واعتقالهم، والتَّحقيق معهم RDI التَّابع لـ السي. آي. إيه، وذكرَتْ الـ BBC في نشرة أخبارها يوم 2/إبريل 2002م، ما يأتي: ذُكِر أنَّ أحد مساعدي ابن لادن الكبار قد قال لمحقِّقي الولايات المتحدة: إنَّ شبكة القاعدة الإرهابيَّة تعرف كيف تصنع قنبلةً قذرةً، واستشهد بقول بعض المسؤولين الأمريكيِّين الذين لم تُذكر أسماؤهم، الذي مفاده أن أبا زبيدة الذي كان رئيس العمليَّات عند ابن لادن حتى قُبض عليه في باكستان الشَّهر المنصرم قال: إنَّ المنظَّمة تعرف أيضًا كيف تهرِّب القنبلة الذرِّيَّة إلى الولايات المتَّحدة.

ولكنَّ هؤلاء المسؤولين قالوا إنَّ ادِّعاء أبي زبيدة مشكوكٌ جدًّا في مصداقيته، وهو الذي قال مؤخَّرًا: إن القاعدة كانت تستهدف مصارف في الولايات المتحدة، وكان ذلك التَّقرير أساس تحذير مكتب التحقيقات الفيدرالي، ويقظته الأسبوع الماضي.

وقال مسؤول أمريكي لوكالة الأسوشيتدبرس Associated Press: ربَّما لا تكون أقوال أبي زبيدة صحيحةً، وربّما هي مجرد تفاخر[17].

ومع ذلك بدأت حكاية القنبلة القذرة تتشكَّل على الفور، وتهيمن على التَّحقيقات، فقال ضابطٌ سابقٌ في السي. آي. إيه في مقابلة جرت في العام 2009م[18]: كلُّ محقِّق يسأل عنها، وفي ذلك الأسبوع سأل المحقِّقون من مكتب التحقيقات الفيدرالي بنيام محمَّد: إن كان قد تدرَّب على الأسلحة المشعَّة، فأجاب محمَّدٌ المحقِّقَ تشك: إنَّه عندما كان في منزلٍ آمنٍ في أفغانستان دخل على موقع في شبكة الإنترنت يعطي تعليماتٍ حول كيفيَّة صناعة قنبلة ذريَّة، وهذه التَّعليمات -في واقع الأمر- مأخوذةٌ من مقالةٍ ساخرةٍ كتبتها في عام 1979م، بربارة إهرينرايج Barbara Ehrenreich، وبيتر بسكند Peter Biskind، وميتشو كاكو Michio Kaku عنوانها : كيف تصنع قنبلتك الهيدروجينيَّة، وتضمَّنت القطعة توجيهاتٍ، مثل:

> حوّل الغاز أولًا إلى سائل بإخضاعه للضَّغط، حيث يمكنك استخدام منفاخ درَّاجة عاديَّةٍ لهذه الغاية، ثم اصنع جهاز طردٍ مركزيٍّ منزليٍّ، واملأ دلوًا بحجم قياسيٍّ بكميَّة من سائل اليورانيوم هيكسا فلورايد قدرها كوارتر (وحدة وزن تساوي 28 باوندًا في إنكلترا، و25 في أمريكا)، واربط حبلًا طوله ستُّ أقدامٍ بيد الدَّلو، ثمَّ لوِّح بالحبل، والدَّلو المربوطة به حول رأسك بأسرع ما يمكن، وتابع ذلك 45 دقيقة تقريًبا، ثم اشرع بإبطاء الحركة تدريجيًّا، وضع الدلو بلطف على الأرض، عندها سيطفو اليورانيوم 235؛ لأنَّه أخفُّ؛ فيمكن قشده عندئذٍ كالقشطة[19].

من الواضح أنها كانت فكاهةً، لا يمكن أن يخطر ببالي أنَّ أحدًا يحمل ذلك على محمل الجدِّ، ولكنَّ ذلك ما جعل تشك يضطرب كليًّا، وما أن اقتربت نهاية إبريل حتى بدأ يخبرني عن هذه القنبلة الذرِّيَّة التي افترض أنّني أقوم بصنعها، وبدأ يكلِّمني عن أسامة بن لادن، وضبَّاطه الكبار، ويطلعني على صورٍ ظانًّا أنِّي أعرفهم حتمًا[20].

وبعد أيَّامٍ، في 8/مايو2002م، ألقي القبض بهدوء على خوسيه باديلا في مطار أوهير O'Hare في شيكاغو، وقبل أن تهبط طائرته القادمة من زوريخ بخمس دقائق، وقَّع القاضي ميشيل موكاسي Michael Mukasey من محكمة منطقة الولايات المتَّحدة شهادةً مهمة يسمح بموجبها إلقاء القبض على باديلا، وقد وقَّع ذلك التَّفويض بناءً على قوَّة إفادة التَّفويض بالشِّهادة المهمة التي وقَّعها عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي جو إينيس Joe Ennis، وفيما يأتي ما جاء من وصف الحكومة لتلك الإفادة:

> في 23/إبريل2002م، أو ما يقارب ذلك اليوم، اطَّلع أبو زبيدة على صورتين فوتوغرافيتين، إحداهما مأخوذةٌ من جواز سفر خوسيه باديلا الأمريكي الذي كان قد استُعيد من باديلا شخصيًّا، وقد تعرَّف أبو زبيدة على ذلك الشَّخص صاحب الصورة بأنَّه أبو عبدالله المهاجر (وهو الاسم الذي اتَّخذه خوسيه باديلا عندما اعتنق الإسلام)، أما الصُّورة الثانية فقد أخذت من جواز سفرٍ مزوَّرٍ استُعيد من بنيام محمَّد الذي تعرّف عليه أبو زبيدة بأنَّه الشَّخص الذي يعمل في شركة (أميركا الجنوبيَّة).
>
> قال أبو زبيدة فيما بعد: إنَّ باديلا، وبنيام محمَّد كانا قد طلبا رأيه في خطَّة صنع جهاز متفجِّرٍ يجمع بين اليورانيوم، أو أيِّ مادَّةٍ نوويَّةٍ، أو مشعَّةٍ مع جهاز تفجير عاديٍّ (عرف منذئذ بالقنبلة القذرة)، ثمَّ يفجِّرون القنبلة القذرة في الولايات المتَّحدة، وقال أبو زبيدة لهما: إنَّه يظن أنَّ الخطَّة لن تنجح، إلّا أنَّ بنيام محمَّد كان يظن أنها ستنجح، وقال أبو زبيدة للحكومة: إنَّه لا يظن أنَّ باديلا، وبنيام محمَّد عضوان في القاعدة، وقال أبو زبيدة كذلك: إنَّه يظن أنَّ خطَّة القنبلة

القذرة ما زالت في حيِّز الفكرة؛ لأنَّ باديلا، وبنيام محمد لم يكونا يمتلكان أيَّ مادَّةٍ مشعَّة بعد، ولكنَّهما ذكرا أنَّهما سيسرقانها من جامعة ما، وكان أبو زبيدة يظن أنَّ باديلا، وبنيام محمَّد قد استشارا موقعًا ما من مواقع شبكة الإنترنت؛ ليتعلَّما كيف يجمعان القنبلة القذرة.

ثم تحولت الإفادة إلى معلوماتٍ جُمِعت من مقابلة مع بنيام محمَّد في مطلع إبريل من العام 2002م. وضَّح الشَّاهد المحلَّف أنَّ بنيام محمَّد قد اعتُقل في باكستان على يد السُّلطات الباكستانيَّة، حينما كان يحاول الصُّعود إلى الطَّائرة لدى شكهم بأنَّ جوازه الأمريكي كان مزوَّرًا (والواقع أنَّه كان كذلك)، وقد بيّن الشَّاهد المحلَّف أنَّه قد قرأ تقارير معدَّةً ترتكز على مقابلة مع بنيام محمَّد، وإنَّه كان قد تكلَّم مع مسؤولين آخرين لتطبيق القانون على هذه المقابلة، وقال بنيام محمَّد: إنَّه ذهب إلى باكستان بناءً على توصيةٍ من أبي زبيدة ليتلقَّى تدريبًا على تزويد المتفجِّرات بـ(الأسلاك اللَّازمة)، وقال بنيام محمد لاحقًا: إنَّه عندما كان في باكستان، بحث هو و باديلا كيفيَّة تركيب جهازٍ معزَّزٍ باليورانيوم حتى يُفجَّر في الولايات المتَّحدة، ومن ثمَّ بُحِثت الخطة بين بنيام محمد، وباديلا مع أبي زبيدة الذي أحالهما إلى أعضاء آخرين في القاعدة؛ لإجراء مزيدٍ من البحث للعمليَّة[21].

لم تذكر الإفادة أيَّ شيء عن الظروف التي أتاحت المقابلة، ولا عن الاتِّصالات التي انطلقت من الولايات المتَّحدة إلى أجهزة الأمن البريطانية، ثمَّ إلى أجهزة الأمن SYS، وأجهزة المخابرات البريطانيَّة السرِّية SIS. لقد أخطرت الولايات المتَّحدة الحكومة البريطانية في 22/ إبريل بأنَّها اعتقلت شخصًا يحمل جواز سفر بريطانيًّا مُزوَّرًا، وبعد أربعة أيَّام، ذكرت الولايات المتَّحدة أنَّ الشَّخص عرَّف على نفسه باسم بنيام محمَّد، وأنَّ محمَّدًا هذا قد قدَّم معلوماتٍ مفادها أنَّه كان يخطِّط لصنع قنبلةٍ قذرةٍ، وتفجيرها[22]، استنتاجًا من ذلك يكون ب م BM

(بنيام محمَّد) شخصًا ذا أنشطةٍ مهمَّةٍ لجهاز الـ SYS في حماية الأمن القوميِّ للمملكة المتَّحدة، حيث أصرَّت على إرسال عملائها الخاصِّين؛ لمقابلة محمَّد.

كانت البرقيَّات والاتصالات اللّاحقة من الولايات المتَّحدة أكثر صراحةً فيما يخصُّ ظروف اعتقاله، وقد أيَّدت تلك التَّقارير المثبتة في قرار محكمة العدل العليا البريطانيَّة، ما رواه محمَّد عن التَّحقيق معه في باكستان؛ حيث أثيرت قضيَّة المعاملة القاسية أو اللَّاإنسانيِّة، أو المهينة أو التَّعذيب القابلة للجدل.

ومع حلول مايو من العام 2002م، حصلت مناوشات عديدة بين الولايات المتَّحدة، وحكومة بلير في المملكة المتَّحدة حول معاملة المعتقلين في معتقلات الولايات المتَّحدة، وكان العملاء البريطانيُّون قد انتشروا في أفغانستان في أواخر سبتمبر من العام 2001م، لتقديم دعمٍ خفيٍّ للعمل العسكريِّ الأمريكيِّ الوشيك، وفي ديسمبر وافقت الحكومتان على إمكانيَّة قيام عملاء الـ SYS بمقابلة المعتقلين. وقد وصلت طلائع العملاء إلى قاعدة بغرام الجويَّة في التَّاسع من يناير عام 2002م، وفي اليوم الثاني شارك عميل SIS في التَّحقيق، وعلى الرَّغم من أنَّه قال فيما بعد: إنَّ المقابلة نفسها قد أجريت وفق مواثيق جنيف، فقد عبَّر عن قلقه بشأن المعاملة العسكريَّة للمعتقل قبل انعقاد الجلسة، وردّت لندن كتابةً مردِّدة ما قاله مسؤولوا SYS، والـ SYS في أفغانستان.

> فيما يخص وضع السُّجناء، فإنَّ لهم الحقَّ، بموجب مواثيق، وبروتوكولات جنيف، جميعًا مهما كانت صفتهم في الحماية بالتَّساوي، وقد علقتم على معاملتهم، ويبدو من وصفكم أنَّهم ربَّما لم يعاملوا وفق المعايير المناسبة.
>
> إنّ من المهمِّ ألَّا تنخرطوا بأيِّ نشاطٍ يتضمَّن معاملةً لا إنسانيَّة، أو مهينةٍ للسُّجناء، وبوصفكم ممثِّلين للسُّلطة البريطانيَّة العامَّة؛ فإنَّكم ملزمون بالتَّصرف وفق قانون حقوق الإنسان للعام 2000م الذي يحظر التَّعذيب، أو المعاملة اللَّاإنسانية، أو المهينة، وبوصفكم من رعايا التَّاجُ البريطاني، فأنتم ملزمون

بموجب الفقرة 31 من قانون العدل الجنائيِّ CJA للعام 1948م، الذي يخضع الأعمال التي تنفِّذونها فيما وراء البحار ضمن واجباتكم الرَّسميَّة إلى القانون الجنائيِّ البريطانيِّ، وإن أعمالكم تعرِّضكم للمسؤوليَّة الجنائيَّة بالطريقة ذاتها كما لو كنتم تنفِّذونها في المملكة المتَّحدة[23].

قال محمد لمحاميه عندما التقيا في غوانتانامو في عام 2005م: لقد توقَّف التَّعذيب عندما أتى البريطانيون، ووصف له عميلين من جهازٍ بريطانيٍّ سرِّي، أحدهما اسمه جون، والثَّاني غير مسمى:

لقد أعطياني كوبًا من الشَّاي فيه كثيرٌ من السُّكَّر؛ في البداية أخذت الكوب فقط، فقال أحدهم: إنَّك بحاجة إلى المزيد من الشاي، وحيث تذهب تحتاج إلى سكَّر كثير، لم أفهم ما عناه بالضَّبط بقوله هذا، ولكني اعتقدت أنَّه يعني بلدًا عربيًّا، إذ قال أحدهما: بأنِّي سوف أُرسَل لأُعذَّب على يد العرب.

استجوب المحقِّق جون المعتقل، ولكنَّ بنيام أراد محاميًا.

فسأله: كيف يمكن أن أساعدك؟

قال بنيام: لا أدري.

فقال جون: سأرى ما يمكن أن نفعله مع الأمريكيِّين، واعدًا إيَّاه بإخباره بما سيحدث له، لم يره بعد ذلك ثانيةً[24].

حدث هذا اللِّقاء في مقرِّ التَّحقيق التَّابع للأجهزة السِّريَّة الباكستانيَّة في كراتشي في 17/مايو2002م، حيث أرسل أحدهما برقيَّةً فوريّةً إلى مرؤوسيه، يصف فيها المشهد على النحو الآتي:

قلت لبنيام محمَّد BM: إن لديه فرصةً ليساعدنا، ويساعد نفسه، وسوف تقرِّر السُّلطات الأمريكيَّة ما سوف يحلُّ به، وإنَّ قرارهم يعتمد إلى حدٍّ كبيرٍ على

مدى تعاونه معنا، وقلت له: إن اقتنعنا بأنه يقول الحقيقة كاملةً فسوف أسعى لاستخدام نفوذي لمساعدته، فسأل: كيف؟ لأنه لا يتوقع الخروج من الحالة التي هو فيها، فقلت له: يجب أن يكون متعاونًا، وسُيعامل معاملةً ألين إن تعاون معنا. وقلت له: لا أستطيع التَّفاوض من أجلك، ولن أفعل سلفًا، ولكن إن أقنعني بأنه كان يتعاون تمامًا عندها فقط، سوف أستكشف مع زملائي ما يمكن فعله معه. من الواضح على أيِّ حال، أنه حين كان يبدو سعيدًا بالإجابة على أيِّ أسئلة تطرح عليه، فذلك يعني أنه يحتفظ بقدر كبير من المعلومات حول من يعرفهم، وما يعرف في المملكة المتَّحدة، وفي أفغانستان[25].

أشار العميل بوجه خاصٍّ إلى أنَّ محمَّدًا أنكر اتِّهامه في أثناء المقابلة بالقنبلة القذرة كما يزعم مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقال العميل: إنَّ الحقيقة هي أنه شاهد ملفًّا على شاشة الحاسوب في لاهور، وقرَّر أنَّه كان نكتةً؛ لأنَّ جزءًا من التَّعليمات يتضمَّن إضافة المادَّة القاصرة إلى اليورانيوم 238 في الدَّلو، وتدوير الدَّلو بما فيه حول رأس شخص ما مدَّة 45 دقيقة[26].

ومع ذلك، وعلى الرَّغم من واقعة أنَّ محمَّدًا قد بحث بصراحة في لندن انتماءه والوقت الذي قضاه في معسكر التَّدريب في أفغانستان، استنتج العميل أنه ما زال يحتفظ بمعلومات، وعلى الرَّغم من حقيقة أنَّ العميل قد رأى تقارير صادرةً عن وكالات المخابرات المركزيَّة تصف المعاملة القاسية التي عومل بها محمَّد في أفغانستان قبل هذه المقابلة، وهي معاملة شملت الإستراباد (ربط الشخص بمعصميه، وتعليقه في مكانٍ مرتفع، ثم يترك ليسقط فجأةً، وهو معلَّق) لمدَّةٍ طويلةٍ، بالإضافة إلى حرمان النَّوم، والإعدام المزيَّف، واختتم العميل قوله: أشك أنه لن يبدأ بتقديم معلومات ذات قيمة، إلا إذا اقتنع أنَّ ذلك من مصلحته، ولا أظنُّ أنَّه وصل إلى هذه القناعة[27].

في 10/يونيو 2002م، قاطع المدَّعي العامُّ جون أشكروفت سلسلة لقاءات كان يحضرها في موسكو ليعلِّق عن طريق القمر الاصطناعي على خطوة مهمة نحو الأمام في الحرب على

الإرهاب، قال: ألقينا القبض على إرهابيٍّ معروفٍ كان يستكشف خطَّةً لصنع قنبلةٍ إشعاعيَّةٍ انشطاريَّةٍ، أو قنبلة قذرة، وتفجيرها في الولايات المتَّحدة، وتابع أشكروفت الكلام برصانة مستشهدًا بمصادر مستقلَّةٍ، ومُثبتةٍ عديدةٍ تؤكِّد أنَّ المخابرات كانت وراء إلقاء القبض عليه، وبإصراره على اعتقال المتَّهم قبل شهرٍ في مطار أوهير قد أُحبِطت خطَّة إرهابيَّة خفيَّة؛ لمهاجمة الولايات المتَّحدة، وكشف عن النَّبأ القائل إن الإدارة تتَّخذ خطوةً تاريخيَّةً غير مسبوقةٍ، وهي حرمان مواطنٍ أمريكيٍّ معتقلٍ في الولايات المتَّحدة الوصولَ إلى المحاكم الأمريكيَّة، وبعد مشاورات تمَّت أمس مع نائب وزير الدِّفاع، ومسؤولين كبار غيره، أوصيت، ونائب وزير الدِّفاع بأن يقرِّر رئيس الولايات المتَّحدة بوصفه القائد الأعلى للقوَّات المسلَّحة أن عبدالله المهاجر (خوسيه باديلا، عند ولادته) مقاتلٌ عدوٌّ يشكِّل تهديدًا خطيرًا دائمًا على الشَّعب الأمريكيِّ، وأمننا القوميِّ، وبعد اتِّخاذ هذا القرار نُقِل عبدالله المهاجر من سجن وزارة العدل إلى سجن وزارة الدِّفاع[28].

وفي مؤتمر صحفيٍّ لوزارة العدل عُقِد في واشنطن فيما بعد ذلك اليوم، أعلن فيه نائب وزير الدفاع بول وولفوويتز Paul Wolfowitz أن باديلا ابتداءً من اليوم معتقل في سجن القوات البحرية الموحد في شارلستون جنوب كارولاينا، وأكَّد أنَّ باديلا قد التقى بعضًا من الأعضاء الكبار في القاعدة لبحث خططٍ؛ لتفجير جهاز إشعاعيٍّ، وقد بحثوا في صنع أسلحةٍ نوويَّةٍ، ولكنَّ الإدارة كانت تتراجع عن تأكيد أشكروفت بأنَّ اعتقال باديلا قد أحبط هجومًا كان من الممكن وقوعه، وتحت ضغط أسئلة المراسلين، عما إذا كان باديلا يملك موادَّ لصناعة قنبلةٍ قذرةٍ، أجاب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، روبرت موبلر Robert Mueller: إنَّ الخطَّة كانت، وما زالت في مرحلة البحث، وإنَّها لم تتجاوز تلك المرحلة كما نعلم، وقد حصلت مناقشاتٌ مهمة حول الموضوع[29].

وفي اليوم الثَّاني ذهب وولفويتز إلى التِّلفاز الوطنيِّ ثانيةً ليقول: لا أظن أنها مؤامرة، أو خطَّة تتجاوز بعض الكلام السَّائب وغير المسؤول، وأنَّ مجيئه إلى هنا كان بصورة واضحة للتَّخطيط من أجل القيام بمزيدٍ من الأعمال[30].

وفي الوقت نفسه كانت الإدارة تسرِّب إلى فوكس نيوز Fox News أنباءً مفادها أنَّ الأمريكيَّ المتَّهم بالتَّخطيط مع إرهابيِّي القاعدة؛ لتفجير قنبلةٍ قذرةٍ تنشر موادَّ مُشِعَّةً، ربما تستهدف واشنطن، وكان متواطئًا معهم.

قالت فوكس: إنَّ مصادر فرض القانون قد أخبرت فوكس نيوز أنَّ رجلًا آخر اسمه بنيامين أحمد محمَّد كان متورِّطًا في المؤامرة، وأنَّه اعتُقِل في باكستان حديثًا في أواخر الشَّهر الماضي، وقال أحد المسؤولين ربَّما يستمرُّ اعتقاله في باكستان، وما من خططٍ لإحضاره إلى الولايات المتحدة في الوقت الحاضر[31].

وفي إيجاز صحفيٍّ للرَّئيس قبل اجتماعه بقادة الكونغرس في البيت الأبيض، سأل أحد المراسلين الرَّئيس بوش إن كانت (مصادر الإشعاع) التي هي اللجنة التَّنظيميَّة النَّوويَّة NCR قد ذكرت أنها فقدت شيئًا ربما يكون في أيدي عناصر القاعدة، فأجاب الرئيس: سوف نتابع كلَّ خيطٍ، وكلَّ إشارةٍ، إنَّ هذا الفتى باديلا ، فتىً سيئ، وهو الآن معتقلٌ حيث ينبغي أن يكون[32].

أكدت الأوصاف الصَّحفيَّة ماضي باديلا الإجرامي، حيث كان عضوًا سابقًا في عصابةٍ في شيكاغو، وقد قضى بضع سنوات في معتقل الأحداث لتورُّطه في سرقةٍ أدَّت إلى القتل، وسُجن ثانيةً وهو مراهق في فلوريدا؛ لإشهاره بندقيةً في أثناء حادثة طرقٍ هوجاء، وقال أشكروفت إنَّ مسار باديلا قاده مباشرةً من السِّجن إلى أفغانستان، وذكر بعض المراسلين المتابعين إنَّه مضى عشر سنوات منذ أن أُطلِق سراحه من السِّجن، وفي أثناء هذه السَّنوات تزوَّج، واشتغل هو وزوجته في شركة تاكوبيل Taco Bell، واعتنق مع زوجته الإسلام، وهي عمليَّة تمَّت وراء القضبان عندما وعد أن يُغيِّر حياته كليًّا، وبدأ يقرأ القرآن الكريم، وقد تطلَّع بنيام محمَّد، مثل باديلا إلى الإسلام؛ من أجل الإحساس بالتَّكامل، والاستقرار، وعندما اضطرب زواج باديلا في عام 1998م، ذهب إلى القاهرة لدراسة اللُّغة العربيَّة، وتعليم اللَّغة الإنكليزيَّة، وتزوج ثانيةً، ولديه ولدان، ثمَّ ذهب إلى السَّعودية للحجِّ في مطلع عام 2000م، ومن ثمَّ إلى أفغانستان، آملًا في أن يتمكَّن من الالتحاق بالمقاومة في الشِّيشان.

كان باديلا محتجزًا حتى نُقِل إلى السِّجن في كارولاينا الجنوبيَّة، في طابقٍ آمنٍ جدًّا في منشأة العاصمة الإصلاحيَّة في نيويورك، حيث سُلِّم بعد أسبوع من اعتقاله في مطار أوهير؛ بناءً على تفويض رسميٍّ، ولم يكن الاعتقال اعتقالًا دراميًّا أبدًا .

شارك العميلان فينشر Fincher، ومن دوناتشي Donnachi مع عميليٍّ مكتب التحقيقات الفيدرالي في شيكاغو روبرت هولي Robert Holley، وتود شميت Todd Schmitt، في مقابلة باديلا في قاعة المؤتمرات التي بدأت في السَّاعة 3:15 بعد الظُّهر تقريبًا، وانتهت بين السَّاعة 7:05 و7:35 بعد الظُّهر، لكنَّ باديلا عزف عن المزيد من الكلام مع العملاء من غير وجود المحامي، وقُرْب انتهاء المقابلة، و قبل وضع باديلا قيد الاعتقال، قال العميل فينشر إلى باديلا: إنَّه يرغب أن يتعاون باديلا معه، ويساعده على فهمٍ أكثر للقضايا التي بحثوها، وأوضح العميل فينشر قائلًا: إذا ما تطوَّع باديلا فإن مكتب التحقيقات الفيدرالي سترتب إنزاله في فندقٍ ذلك المساء، وسوف يسافرون معًا إلى نيويورك في اليوم الثَّاني، حيث يستطيع باديلا أن يدلي بشهادته أمام هيئة المحلِّفين الكبرى في نيويورك، وإلَّا فإنَّ العميل فينشر سوف يزوِّد باديلا بأمر هيئة المحلِّفين الكبرى لإجباره على الشهادة أمامها تحت طائلة العقوبة، وقد أطلعه على ذلك الأمر، حيث سأل باديلا أسئلةً إجرائيَّةً عن أمر هيئة المحلِّفين الكبرى، فأجابه العميل فينشر. وبعد أن فكَّر باديلا في المعلومات التي وردت في جواب العميل، قال إنه لن يتطوَّع للذِّهاب إلى نيويورك، وإذا كان العميل فينشر يريده أن يذهب فما عليه إلا أن يعتقله، تكرر الأمر ثانيةً، حيث أخبر العميل فينشر باديلا أنَّ لديه تفويضًا رسميًّا يستطيع بموجبه إلقاء القبض عليه، ولكنَّه يفضل أن يتطوَّع باديلا للإدلاء بالمعلومات، وإنَّه لا يريد اعتقاله، إلَّا أنَّ باديلا رفض أن يتطوَّع، وأنَّ بإمكان العميل فينشر أن يعتقله، فقبض عليه فينشر، وقرأ عليه حقوق الأمريكيِّين الخاصَّة بالمتهمين في أثناء التَّحقيق المتوافقة مع الأعراف والتَّقاليد المرعيَّة[33].

وصل باديلا إلى مركز لجنة التَّنسيق العسكريَّة MCC في 14/مايو 2002م، وفي اليوم اللّاحق التقى المحامية دونا نيومان Dona Newman، التي عيَّنتها له المحكمة، وعندما استُدعي إلى المحكمة أمام القاضي موكاسي Mukasey في مبنى المحكمة الفدراليَّة في

نيويورك، التقى الاثنان في أثناء الأسابيع الآتية، حيث سُمِح لهما بمراجعة إفادة إينيس En-nis التي بنيَ عليها أمر القبض على شاهدٍ ذي صلة بالموضوع، ورفعت نيومان طلبًا قالت فيه: إنَّ الشُّهود ذوي الصِّلة الواردة أسماؤهم في محاضر هيئة المحلِّفين الكبرى لا يمكن اعتقالهم قانونيًّا، وكان القاضي موكاسي سيصدر الحكم في هذا الطَّلب في 11/يونيو.

وقَّع الرئيس بوش في يوم الأحد 9/يونيو 2002م، أمرًا عسكريًّا وصف فيه باديلا بأنَّه مقاتلٌ عدوٌّ، وأمر وزارة العدل بنقله إلى سجن وزارة الدِّفاع، فتصرف موكاسي بطلب الحكومة لإلغاء أمر القبض، لم تُحَط المحاميةُ نيومان علمًا بأنَّ موكِّلها قد قُبِض عليه من قبل الجيش، إلا بعد وقتٍ قصيرٍ من إعلان أشكروفت في موسكو في اليوم الثَّاني، ومنذ ذلك الحين لم ترَ باديلا ثانيةً مدَّة سنتين تقريبًا.

وفي غضون ذلك الوقت، كانت الحكومة البريطانيَّة تزداد قلقًا في باكستان بشأن عجزها عن الوصول إلى بنيام محمَّد، فأراد جهاز الـ SyS لقاءه ثانيةً بعد مقابلة 17/مايو، ولكنَّ الولايات المتَّحدة ألمحت إلى أنَّه سيُنقل إلى أفغانستان.

وفي 11/يونيو يوم كان الرَّئيس بوش يصرِّح بأن خوسيه باديلا (شخص سيئ)، سأل جهاز الـ SYS عن مكانه، وطلب مقابلته، فكان جواب الولايات المتَّحدة، إنَّ نقل باديلا أصبح وشيكًا، وطلبت من البريطانيِّين الانتظار لمقابلة محمد في أفغانستان. وبعد شهرٍ عبَّرت برقيَّةٌ مرسلةٌ من SyS عن خيبة أملهم، إذ لم يتلقوا أيَّ معلومةٍ عن مكان محمَّد، وطلبوا الحصول على معلوماتٍ مستعجلةٍ عن مكانه، وفي 15/يوليو أخبرت الولايات المتَّحدة الـ SySبأنَّه سينقل حالًا إلى أفغانستان حيث يمكنهم رؤيته هناك، ولم يلق طلب الـ SyS المقدَّم في 31/يوليو، أيَّ جوابٍ من أجل الحصول على آخر المعلومات عنه، وفي 12/أغسطس 2002م، سعى الـ SyS إلى الحصول على معلومات من جهاز المخابرات السرِّيِّ SIS، وسألوهم إن كانوا قد عرفوا في أثناء زياراتهم الرُّوتينية إلى باغرام شيئًا عن ثلاثة أشخاص من بينهم بنيام محمد BM، وهل هم في باغرام، وجاء في البرقية: «يبدو أنَّه ما من معلومات تسرَّبت حول مكانه»[34].

في ذلك الوقت تقريبًا تلقى أخوا محمَّد، المقيمان في الولايات المتَّحدة زياراتٍ من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي، وعندما سألا عن مكان أخيهما، أجاب العملاء: إنَّه في سجن من سجون الحكومة الباكستانيَّة، وسعى الأخوان، في الشُّهور التالية مرارًا للحصول على مزيدٍ من المعلومات من مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومن القنصليَّة الباكستانية في نيويورك[35].

لم يكن بنيام محمد حتى ذلك الوقت في باكستان أو أفغانستان، وفي يوم الجمعة 19/يوليو 2002م، كان محمد من غير قيود تنقله طائرةٌ تجاريَّةٌ للخطوط الجويَّة الباكستانيَّة الدَّوليَّة من كراتشي إلى إسلام آباد يرافقه مسؤولون باكستانيُّون، وعندما هبطت الطائرة كُبِّل، ونُقل بحافلة باص أوّلًا، ثم بشاحنة بيك آب إلى المعتقل حيث احتُجز حتى العاشرة مساءً تقريبًا يوم الأحد ليلًا[36].

ثم أُخِذ بنيام في 21/يوليو 2002م إلى مطارٍ عسكريٍّ في إسلام آباد، وكان معه اثنان آخران، لقد كان معصَّب العينين، وقد احتُجز في مكانٍ هادئٍ تمامًا، مدة ساعتين تقريبًا، وما إن وصل حتى سُلِّم للأمريكيِّين، حيث كان الجنود الأمريكيون يلبسون زيًّا أسود، وأقنعةً، وأحذية غاباتٍ، ثم عرُّوه من ثيابه، وصوَّروه، وأشاروا إلى شرجه، وألبسوه بنطالًا، ومعطفًا فضفاضين، ثم كُبِّل، وسُدَّت أذناه بسماعتين، وعُصِّبت عيناه، ثمَّ نُقِلَ في طائرةٍ أمريكيَّةٍ لا يعرف حجمها، ولكنَّ بنيام كان متأكِّدًا من أنها طائرةٌ رسميَّةٌ، أو عسكريَّةٌ، وليست طائرةً مدنيَّة؛ لأنها هادئة جدًّا في الداخل قبل الإقلاع، إذ لم يكن فيها سوى قلَّة آخرين.

رُبط في المقعد مدة ثماني أو عشر ساعات طيران[37].

وعلى الرَّغم من أنَّ الرُّوتين كان تمامًا حسب البروتوكول الموصوف في ورقة باكغراوند Background حول استخدام السي. آي. إيه المشترك، لتقنيَّات التَّحقيق الصادر في 30/ديسمبر 2004م، إلّا أنّ محمَّدًا لم يُرسل إلى سجنٍ سرِّيٍّ لـ السي. آي. إيه. وعلى الرغم من حقيقة كونه شريكًا لخوسيه باديلا (الذي احتجز بوصفه مقاتلًا عدوًّا)، لم يرسل إلى باغرام، أو غوانتانامو، وبدلًا من ذلك أرسِل جوًّا إلى مطار في المغرب حيث وصل في 22/يوليو،

وتأكد -وهو معصوب العينين- أنّ في الطائرة سجينين آخرين، وقد ظن أن المطار كان قريبًا من الرباط، وأنَّ القاعدة العسكريَّةَ الأمريكيَّة قريبةٌ من المطار[38].

إن سجلات الطيران التي حُصِل عليها في تحقيق عام 2005م، الذي أجراه ديك مارتي Dick Marty المقرِّر السويسري للجمعيَّة العموميَّة البرلمانيَّة للمجلس الأوروبيِّ حول الاعتقالات السِّريَّة، تؤكد أن طائرةً نفَّاثةً غالف ستريم Gulf Stream تابعةً لـ السي. آي. إيه أقلعت تحت رقم الرحلة N379P، في 21/يوليو 2002م، من إسلام آباد إلى الرباط في المغرب[39].

وعندما هبطت الطَّائرة، وُضِع محمَّد في عربةٍ، وأُرسِل إلى منشأة تحقيقٍ مغربيَّةٍ تبعد 45 دقيقةً عن المطار، حيث تبيَّن له على الفور سبب ترحيله الغريب؛ إذيقول:

«عندما وصلت إلى المغرب قالوا: إنَّ بعض الشخصيَّات الكبيرة في القاعدة كانوا يتحدَّثون عنِّي، وعن خوسيه باديلا، وقالوا: إنني كنت سأشهد ضدَّه، وضدَّ أناسٍ كبار، وذكروا اسم خالد شيخ محمَّد، وأبي زبيدة، وابن شيخ اللِّيبيِّ، وقد كان من الصَّعب معرفة الحكاية بدقَّةٍ؛ لأنَّ ما أرادوه قد تغيَّر من المغرب في السِّجن المظلم الذي أُودِعت فيه لاحقًا إلى باغرام، ومن ثم إلى خليج غوانتانامو.

قالوا لي: إنَّ عليَّ أن أوقع التماسًا بأنَّني مذنبٌ، وينبغي أن أقول: إنِّي من الرجال المفكرين في عمليَّات القاعدة، وبقيت أصرُّ على أنَّني كنت في أفغانستان مدَّةً قصيرةً فقط، وكلُّ ما قالوه (لا يهمنا)»[40].

في حديث لمحمَّد في مايو 2005م، مع محاميه في غوانتانامو، وفي بيانات له ومقابلات معه منذئذ، كان قد قدَّم وصفًا مرعبًا لمعاملته في هذا السِّجن وفي سجنٍ آخر في المغرب طوال الثَّمانية عشر شهرًا اللاحقة، وقد وصف لمحاميه الفريق الذي عذَّبه، والذي تضمَّن العديد من المغاربة، وامرأةً هي سارة الكنديَّة يفترض أنه أُتِيَ بها لتكون وسيطًا.

جاءت سارة الكنديَّة اليوم، وقالت إنَّها ليست سوى فريقٍ ثالثٍ، وقد جاءت مهتمَّةً فقط بالتحدث إليَّ؛ لأني رفضت التَّكلُّم مع المغاربة والأمريكيِّين، وربَّما أكون راغبًا في التَّحدث إلى الكنديَّة التي قالت لي:

«إذا لم تتكلَّم معي، فإنَّ الأمريكيِّين مستعدون لتعذيبك، إنهم سيقتلونك بالصدمة الكهربائيَّة، ويجلدونك، ويغتصبونك». وكانت غير مبالية بذلك، وكأنَّه أمرٌ طبيعيٌّ، استمعت لها، ولكني قلت لن أتكلم اليوم.

وبعد بضعة أيَّام:

جاءت سارة مع مغربيٍّ اسمه محمَّد، وجلبا معهما صورًا لبريطانيين. وقالا: هذا هو الملفُّ البريطانيُّ، تناولت سارة صورتين لبريطانيين هما، يوسف جمايسي Yusuf Jamaici، وأمين محمَّد، وروت حكايتهما كلَّها، كونهما متَّهمين بالانتماء إلى القاعدة، وجماعة أخرى.

وأحضرا أيضًا ما يقارب 25 صورةً لأعضاء القاعدة المطلوبين أكثر من غيرهم الذين لا أعرف أحدًا منهم.

قالت سارة: أعطيك فرصةً أخيرةً؛ للتَّفكير في التَّعاون مع الولايات المتحدة، ثمَّ تركاني يومًا كاملًا؛ لأفكِّر في الأمر، من دون تحقيق[41].

وفي نهاية طور اللِّين هذا، أعطِي لمحمَّدٍ الأمل ليظن أنه سوف يُطلق سراحه حالًا، ويُعاد إلى إنكلترا. كُبِّل وكأنه على وشك أن يُنقل. ثم جُلِد بشدِّة من دون أي إنذار، وبعد ذلك قال محمد لمحاميه: إن دائرة التَّعذيب قد بدأت.

يسألونني سؤالًا؛ فأجيب عنه، فيقولون: إنه كذب، فأقول شيئًا آخر، ويقولون: إنه كذب؛ لم أستطع معرفة ما الذي يريدون سماعه؛ يقولون: إنَّ شخصًا لدينا يقول: إنَّك من كبار رجال

القاعدة، فأقول: هذا كذب؛ فيعذبونني، فأقول: حسنًا، صحيح ما يقول، فيقولون: حسنًا، أخبرنا بالمزيد، فأقول: لا أعرف أكثر من ذلك؛ فيعذبونني ثانيةً[42].

وبعد جلساتٍ عديدةٍ كهذه، كنت أُجلد فيها، مزَّق أحد المحقِّقين ثيابي بمشرط وربطني إلى الجدار، وقرَّب المشرط من يمين صدري، وجرحني جرحًا صغيرًا، ربَّما كان طوله إنشًا، فصرخت في البداية؛ لأنَّ الألم كان مباشرًا، لقد صُدِمت ولم أكن أتوقع ذلك، ثمَّ جرحني في يسار صدري، لم أشأ الصراخ هذه المرَّة؛ لأني علمت أنه آتٍ، غضب مروان Marwan من ذلك، وقال: استمروا في الخطة.

فأمسك أحدهم بالعضو الحساس بيده، وبدأ يجرّحه.؛ جرحه مرّةً، وقف الجميع ساكنين ربَّما لدقيقة يراقبون ردَّة فعلي. كنت مكروبًا، أصرخ محاولًا يائسًا لكبح نفسي، ولكني كنت أصرخ، أتذكَّر أنَّ مروان كان يدخِّن سيجارةً وألقاها على الأرض، وجرح عضوي ثانيةً.

فعلوا ذلك عشرين، أو ثلاثين مرَّةً، ربما في غضون ساعتين، لقد كان الدَّم يسيل في كل مكان[43].

في سبتمبر، أو أكتوبر من العام 2002م، بعد أن أنجز فريق ميتشل من السي. آي. إيه (تحقيقه المعزز) الذي استمر شهرًا كاملًا، وكرَّر تطبيق تقنية الإغراق الوهميِّ على أبي زبيدة في تايلاند، نُقِل بنيام محمَّد إلى سجنٍ آخر في المغرب، وبقي هناك مدَّة ستَّة عشر شهرًا، وقد لخَّص القاضي كيسلر Kessler وصف محمَّدٍ لتجربته في الموقع الثَّاني، على النحو الآتي:

وصف مكانه الجديد في مذكراته بتفصيلٍ شديدٍ بما في ذلك لون شراشفه، ونوع معجون الأسنان الذي أعطوه إياه، ونوع الصَّابون الذي زوَّدوه به، بقي أربعة أيَّام متواصلةً مكبَّلًا، وعلى أذنيه سمَّاعاتٌ، والموسيقى الصَّاخبة تدوِّي في أذنيه، وكان هذا التَّكتيك، وغيره يقطع نومه طول الوقت الذي قضاه في المغرب، وقد كانت هذه المعاملة بداية حملة تعذيبٍ عقلي صُمِّم لتحطيمي، وأنَّ آسريه كانوا يضعون مادَّةً في طعامه؛ لإحداث تغيِّيراتٍ في دماغه، وكانوا يعرضون حول زنزانته نساءً عارياتٍ وشبه عارياتٍ.

إنَّ التَّعذيب العقليَّ أدى بي إلى (انهيارات عاطفية)، على الرغم من أنّني خضعت في هذه المدَّة إلى تحقيقين أو ثلاثة شهريًّا، وقد وُصِفت هذه الجلسات (بأنها من أجل تدريبي على ما ينبغي أن أقول)[44].

وفي الوقت الذي نُقِل فيه إلى مكانه الثَّاني تقريبًا، في 26/سبتمبر 2002م، ذهب سبعة محامين من إدارة بوش، وكثيرٌ منهم أعضاء فيما أسمَوه هم (مجلس الحرب) إلى خليج غوانتانامو في كوبا على متن طائرةٍ نفَّاثةٍ غلف ستريم Gulf Stream من واشنطن، ضمَّت المجموعة التي يرأسها ديفيد أدينغتون David Addington، كلًّا من مستشار البيت الأبيض ألبيرتو غونزاليس Alberto Gonzales، ووليام ج (جيم) هاينيس الثَّاني، والمستشار العام لوزارة الدِّفاع، ومحامي السي. آي. إيه جون ريزو Rizzo، وأليس فيشر Alice Fisher التي كانت تعمل لميشيل تشيرتوف Michael Chertoff، ثم رئيسة للقسم الجنائيِّ في وزارة العدل، وباتريك فيلبين Patrick Philbin من مكتب المستشار القانونيِّ، وجاك غولد سميث Jack Goldsmith، الذي كان قبل ثلاثة أسابيع قد حصل على وظيفةٍ في مكتب المستشار العامِّ في البنتاغون.

كان المحامون في رحلةٍ ميدانيَّةٍ لفحص كثيرٍ من تجارب التَّحقيق التَّابعة للإدارة التي يمكن الوصول إليها أكثر من سواها. تجولوا في غوانتانامو في مبنىً للاعتقال في معسكر دلتا، وشاهدوا استجوابًا، ووجهوا إلى قائد المعسكر الجنرال ميشيل من دونليفي Michael Dun-leavy أسئلةَ حول الكشف عن استجواب محمد القحطاني، وبعد ثلاث ساعات أقلعت بهم الطائرة إلى كارولاينا الجنوبيَّة.

قبل ثلاثة أشهر ونصف، في 10/يونيو 2002م، كان باديلا قد وقَّع ورقتين لدى وصوله إلى سجن القوَّات البحريَّة الجديد في تشارلستون موافقًا على قوانين السجن[45]، ومنذ ذلك الوقت وهو محتجزٌ وحيدًا في جناحٍ من السِّجن، وفي زنزانة نوافذها معتمة، حيث لا يمكنه معرفة اللَّيل من النَّهار، وكان مراقبًا باستمرار بكاميرات فيديو، وكان يُقدَّمُ له الطعام من شقٍ

في الباب، ورُفِض تزويده بساعة، أو تقويم (روزنامة)، وكان يُحرم الضَّوء من حين إلى حين، وحرم الحصير، والقرآن، ولم يكن له -حقيقة- أيُّ اتصال بأحد سوى المحقِّقين[46].

لم تصدر تقارير مباشرة من محامي البيت الأبيض عن جولتهم التي استغرقت ساعة، أو عمَّا قالوه عن اعتقال باديلا، ومع ذلك أقلع المحامون جوًّا بعد زيارتهم هذه إلى نورفولك في فيرجينيا؛ لرؤية السِّجن الذي ما زالت الإدارة تحتجز فيه مواطنًا أمريكيًّا آخر بوصفه (مقاتلًا عدوًّا) منذ إبريل تحت نظام مماثل، حيث كان ياسر حمدي محتجزًا في عزلةٍ كاملةٍ تقريبًا في زنزانةٍ في سجنٍ عسكريٍّ محرومًا الاتصال كليًّا مع المحامين، أو مع العالم الخارجي، مثلما هي حال باديلا، وبحلول الوقت الذي نُقِل فيه باديلا إلى تشارلستون في يونيو، كان سجَّانو حمدي يرسلون الرَّسائل الإلكترونيَّة إلى رؤسائهم، ويعبِّرون فيها عن قلقهم بشأن حالته العقليَّة.

وقد كتب أحد الضُّباط: «خلافًا لما هو في معسكر X-RAY، لم يكن لهذا المعتقل أيُّ اتصال آخر مع مواطنيه، وكانت الحالة هناك وما زالت كما هي؛ ليس لديه شيءٌ سوى الفراغ بين يديه»، ثم قال الضَّابط نفسه في تقرير آخر بعد أسبوع: «كانت تبدو على حمدي علامات اكتئابٍ نسبها إلى عدم معرفة المعتقل ماذا سيكون مستقبله وإلى متى سيظل مسجونًا». وقال: «إنَّني أتفهَّم مشاعره بعد ثمانية أشهر من حبسه في منشآت اعتقال قندهار، ومعسكر X-RAY، وسجن نورفولك من دون أيِّ نهايةٍ محتملةٍ في المدى المنظور، ومن غير أيِّ أنباءٍ مشجعة، معزولًا عن أبناء بلده»[47].

وعندما زار مجلس الحرب سجن نورفولك في 26/سبتمبر 2002م، أحسَّ أحدهم على الأقل بالتعاطف مع المعتقل: حيث إن جاك غولد سميث الذي كان يحتفل بعيد ميلاده في ذلك اليوم، كتب فيما بعد:

> «بعد اطِّلاعنا على أحوال احتجاز حمدي، وقد علمنا أن تواصله مع أي كائن بشريٍّ كان محدودًا جدًّا في الشُّهور السِّتَّة السَّابقة، وانتقلنا من الممرَّات الكئيبة إلى مركز قيادة محطَّة الحراسة؛ لإلقاء نظرة على حمدي نفسه. تحلَّق محامو

الإدارة حول جهاز تلفازي أبيض وأسود، ضمن دائرة تلفازية مغلقة، معلَّق في الزَّاوية الخلفيَّة من الغرفة، وشاهدوا حمدي العاري من الثِّياب ابن الثَّانية والعشرين من العمر، وكان ذلك اليوم هو ذكرى ميلاده في زاوية زنزانة صغيرة في جناح من السِّجن، جاثمًا طاويًا بعض جسمه على بعض في وضعيَّة مميتة، ويبدو أنَّه كان نائمًا.

قبل أن أرى حمدي على شاشة تلفاز الدَّارة المغلقة، لم يكن عندي أي شعور بالتَّعاطف معه، إذ كنت أعرف أنَّه قد تطوَّع ليقاتل مع تنظيم طالبان الطَّاغية، ولكني تأثَّرت عندما شاهدت حمدي السَّاكن على شاشة التِّلفاز الأبيض والأسود وهي مشوشة، ويبدو أنَّه يوجد أمرٌ ما خطأ، وقد بدا لي أنَّه إفراطٌ مبالغٌ فيه احتجازُ جنديٍّ مشاةٍ في الثَّانية والعشرين من عمره في جناح بعيدٍ من سجنٍ متهدِّمٍ في زنزانةٍ ضيقةٍ، معزولًا عن البشر كافَّة تقريبًا، ولا يُسمح له الاتِّصال بمحامٍ. فخطر لي أنَّ قانون حقِّ المطالبة في التَّحقيق بقانونية حبس الأشخاص قد وُضِع من أجل حالاتٍ كهذه، إنني شاعرٌ بالإرباك؛ لورود مثل هذه الفكرة العاطفيَّة في ذهني»[48]

والواقع أن حمدي، وباديلا قد رفعا قضيَّةً يطالبان فيها بالتَّحقيق في قانونيَّة حبسهما، ويتحدَّيان بها ظروف احتجازهما هذه، لكنَّ القضيَّة ما زالت معلقةً ولم يُؤخذ قرارٌ فيها، وقد نشرت المحامية من دونا نيومان قضيَّة باديلا بعد يوم من إعلان البيت الأبيض نقل باديلا إلى سجنٍ عسكريٍّ، وقالت في مذكِّرتها: إنَّ شروط، وظروف اعتقال باديلا تنتهك حقوقه بموجب التَّعديل الرَّابع، والخامس، والسادس للدستور، وإنَّ احتجازه في سجنٍ عسكريٍّ ينتهك موادَّ قانون بوسي كوميتاتوس Posse Comitatus، (قانون قوَّة الإقليم) الذي يحظر على العسكريِّين الانخراط في أنشطة فرض القانون المحليِّ.

في نهاية شهر أغسطس، عندما كانت السي. آي. إيه تستكمل تقنية الإغراق الوهميِّ المطبَّقة على أبي زبيدة، وبنيام محمَّد الذي كان يُعذب في المغرب، نشرت الحكومة تصريحًا

تدعم موقفها بالقول: إنَّ الرَّئيس مخوَّلٌ باحتجاز باديلا في سجنٍ انفراديٍّ، وقد دلَّ ذلك التَّصريح الذي وقَّعه محامي وزارة الدِّفاع ميشيل موبس Mobbs على أنَّ المعلومات التي استند إليها الرَّئيس بوش في توقيع الأمر الصَّادر في 9/يونيو 2002م الذي صنَّف باديلا بأنَّه مقاتلٌ عدوٌّ، كانت هي ذاتها الواردة في تصريح إينيس Ennis الذي استُخدِم؛ لإصدار أمر القبض عليه قبل شهرٍ.

أما الآن، بالإضافة إلى مؤامرة القنبلة القذرة المزعومة، فإنَّ مباحثات باديلا مع شخصيَّاتٍ فاعلةٍ في القاعدة قد شملت عملياتٍ أخرى بما في ذلك تفجيرات عبوَّاتٍ ناسفةٍ في غرف فنادق، ومحطَّات غازٍ، وقد تبيَّن في حاشيةٍ أنَّ هذه الهجمات كانت ستشمل هجماتٍ عديدةً متزامنةً على مثل هذه الأهداف، وشملت كذلك محطَّات القطارات، ولم ترد هذه الحقائق الظاهرة في الحاشية، ضمن المعلومات التي قُدِّمت إلى الرَّئيس في 9/يونيو 2002م[49].

استشهد موبس مرَّة أخرى بمصادر مخابراتيَّةٍ عديدةٍ، بما فيها مقابلاتٌ مع مصادر سرِّيَّةٍ عديدةٍ، ومن هذه المصادر اثنان كانا محتجزيْن في معتقلاتٍ خارج الولايات المتَّحدة، ومرَّةً أخرى لم يأتِ على ذكر أحوال اعتقالهما، أو استجوابهما، وأشار في الحاشية أيضًا أنَّ أحد الاثنين أنكر في مقابلةٍ لاحقةٍ مع موظفٍ في الهيئة الأمريكيَّة لفرض القانون، بعض المعلومات التي قدَّمها من قبل، وقد جرت مقارنة معظم المعلومات التي أدلى بها بصورة مستقلة مع مصادر أخرى وتثبيتها.

في 4/ديسمبر 2002م، أصدرت محكمةٌ محليَّةٌ أمريكيَّةٌ حكمًا بأنَّ الرَّئيس مخوَّلٌ بوصفه القائد الأعلى للجيش، والقوَّات المسلَّحة بإلقاء القبض على مواطن أمريكيٍّ على التُّراب الأمريكيِّ، وتسليمه للجيش؛ لاحتجازه بوصفه مقاتلًا عدوًّا، فضلًا عن أنَّ الكونغرس في إقراره تخويل القوَّات المسلَّحة في العام 2001م، باستخدام القوَّة العسكريَّة قد أجاز هذه الأعمال، وأنَّ المحاكم لديها، بغضِّ النَّظر عن سلطات الرَّئيس الحربيَّة، سلطة القيام بمراجعة في الحدِّ الأدنى للتَّأكد من وجود بعض الأدلَّة التي تدعم اعتقال الشَّخص، ومع ذلك قضت المحكمة أنَّه ينبغي السَّماح لباديلا بالتَّشاور مع محامٍ تحضيرًا لهذه المراجعة.

رفضت الإدارة، ونشرت بدلًا من ذلك اقتراحًا بإعادة النَّظر في الحكم الذي يمنح باديلا حقَّ رؤية محامٍ. ودعمًا لهذا الاقتراح فقد صدر عن اللِّواء البحري (نائب أميرال) لويل جاكوبي Lowell Jacoby مدير وكالة مخابرات وزارة الدِّفاع DIA تصريحًا يصرُّ فيه على أنَّ أيِّ اتِّصالٍ خارجيٍّ يمكن أن يقطع عملية التَّحقيق مع باديلا، وأوضح التَّصريح أنَّ الإدارة أرادت احتجازه حتى ينهار، وأكَّد لويل قائلًا: إنَّ أيَّ انقطاع في عمليَّة جمع المعلومات الاستخباراتيَّة، خصوصًا من مصدر خارجيٍّ، يعرِّض المهمَّة لخطر الفشل[50].

إنَّ تطوير علاقة الثِّقة المتبادلة، والاستقلاليَّة الضَّروريَّة في التَّحقيقات الفاعلة يُعدُّ منهجًا يستغرق زمنًا طويلًا، حيث إنَّ أمثلةً كثيرةً تدلُّ على أوضاع لم يستطع فيها المحقِّقون الحصول على معلوماتٍ استخباريةٍ لها قيمةٌ ممَّن يحقِّقون معهم إلّا بعد شهور، أو حتى بعد سنة من بدء التَّحقيق، وأيُّ شيءٍ يهدِّد الاستقلاليَّة الواضحة، والثِّقة المدركة بين المُعتقل والمحقِّق، فإنَّه يهدِّد مباشرةً قيمة التَّحقيق بوصفه أداةً استخباريَّةً لجمع المعلومات، حتى إنَّ الانقطاعات الصَّغيرة، ربَّما يكون لها، على ما يبدو، آثار نفسيَّة عميقة في العلاقة الحسَّاسة بين المُعتقل ومن يحقِّق معه، وإنَّ دخول مستشارٍ إلى العلاقة بين المُعتقل ومحقِّقه مثلًا (حتى وإن كانت مدَّةً وجيزةً، ومحدودةً، أو لغرض معين) يمكن أن يُفشل عمل شهور من التَّحقيق، وربَّما ينهي عمليَّة التَّحقيق نهائيًّا[51].

زعم جاكوبي أنَّ باديلا كان متورِّطًا بخطط عديدة؛ لتنفيذ هجماتٍ ضدَّ الولايات المتَّحدة، وربَّما في خطِّة استعمال قنبلةٍ قذرةٍ اشعاعيَّةٍ في مدينة واشنطن، أو في مكان آخر، وربَّما أيضًا في خطَّة تفجير عبواتٍ ناسفةٍ في غرفٍ فندقيَّةٍ، ومحطات غازٍ، ومحطات قطارات[52].

استنتج ضابط المخابرات البريطانيُّ في باكستان الذي استجوب بنيام محمَّد أنَّ بنيام يمكن أن يفصح عن معلوماتٍ ذات قيمةٍ جوهريَّةٍ إذا رأى أنَّ من مصلحته الإفصاح عنها، وأنَّ الأداة لتحقيق ذلك هي على ما يبدو المزيد من التَّعذيب. أمَّا فيما يخصُّ باديلا، فإنَّ جاكوبي قال، الأداة هي اليأس:

«إنَّ السَّماح لباديلا بالاتِّصال بمستشار ربَّما يضرُّ ضررًا بالغًا بمصالحنا الأمنيَّة القوميَّة؛ لأنّ باديلا لن يرغب في التَّعاون إن ظنَّ أن المحامي سوف يتوسَّط في مسألة اعتقاله، وإنَّ تقويم وكالة مخابرات وزارة الدِّفاع DIA يتلخَّص في أنَّ باديلا سوف ينزع إلى مقاومة التَّحقيق أكثر من غالبيَّة المعتقلين، وتدرك الـ DIA أنَّ لدى باديلا خبرةً واسعةً في نظام العدل الجنائيِّ في الولايات المتَّحدة، وأنَّه اتَّصل بمستشارٍ قانونيٍّ عندما كان محتجزًا بوصفه شاهدًا مهمًّا، وهذه الخبرات ربما عزَّزت توقعاته بأن المستشار سوف يساعده في عمليَّة التَّحقيق، ولا يمكن للولايات المتَّحدة أن تتوقَّع بصورةٍ معقولةٍ الحصول على المعلومات الاستخباراتيَّة كلِّها من باديلا، إلّا بعد أن يدرك باديلا ألَّا عون له في الطريق»[53].

بقي كلٌّ من الثلاثة في مواقعهم طوال سنة أخرى؛ فأبو زبيدة بين أيدي السي. آي. إيه في موقعها الأسود في بولندا، وخوسيه باديلا تحت سيطرة وكالة مخابرات وزارة الدِّفاع في سجن تشارلستون، وبنيام محمَّد تحت وصاية المغاربة، ثم أرسلت السي. آي. إيه في 21/ يناير 2004م، طائرةً إلى الرباط، من طراز بوينغ 737 هذه المرَّة، الرِّحلة[54] FAA N313P.

وقد علَّق محمد عندما قيل له للمرَّة الثانية: إفراج - إنك ذاهب إلى البيت قائلًا:

«لن أصدق ذلك الآن، أظن أن أمرًا ما قادم؛ ففي المرَّة الأولى التي قالوا لي (إفراج) كانت هي المرَّة الأولى التي ذهبت فيها إلى غرفة التَّعذيب؛ حيث علقوني كالمشنوق في ليلةٍ باردةٍ، وكنت مصفَّدًا، ومعصوب العينين، ووُضِعت في عربة سارت ما يقارب نصف ساعة، ثمَّ أدخلوني إلى غرفةٍ وأنا معصوب العينين، وقد كانت الغرفة مظلمةً».

كان ذلك في 21، أو 22/يناير 2004م، السَّاعة العاشرة مساءً تقريبًا، وبعد انتظار مدة ساعتين سمعت هدير طائرةٍ، فأدركت أنِّي سأذهب من هنا، وسمعت لُكنةً أمريكيَّةً، فعرفت

أني سأعود إلى الأمريكيِّين، لقد كنت أنا وسجينان آخران، وخمسة جنودٍ أمريكيِّين يرتدون زيًّا أسودَ، ورماديًّا، ومقنعون، ويلبسون أحذيةً خاصَّةً بالغابات، فمزَّقوا ثيابي، ولم يكلموني.

كانت معهم امرأةٌ بيضاء تلبس نظاراتٍ التقطت صورًا، وأمسك أحد الجنود بعضوي، والتقطت صورًا رقميَّةً في مدَّةٍ قصيرةٍ، ربَّما نصف ساعة، لقد كانت واحدةً من الأمريكيِّين القلائل الذين أبدوا التَّعاطف تِّجاهي، وكان طولها خمسة أقدامٍ، وست بوصات، ذات عينين زرقاوين، وعندما رأت ما يحلُّ بي من أذىً فغرت فاها استغرابًا، وقالت: يا إلهي، انظروا إلى ذلك. فنظر أقرانها كلُّهم إلى ما كانت تشير إليه، واستطعت أن أرى الصَّدمة والذُّعر في عينيها.

وعندما كنت في أفغانستان بعد ذلك، التقطوا مزيدًا من الصُّور؛ كانوا يعالجونني، وقال أحدهم إنَّ الصُّور سوف تُرسَل إلى واشنطن لتريهم أنَّ الجروح في طريقها إلى الشِّفاء[55].

ووفق سجلّات رحلات الطَّيران، فإنَّ الطَّائرة بوينغ 737 غادرت الرِّباط في السَّاعة 5:05 صباح يوم 22/يناير 2004م، وهبطت في كابل في أفغانستان الساعة 9:58 صباحًا، حيث نُقِل محمَّد فورًا إلى موقع أسود من مواقع السي. آي. إيه يُعرَف بدارك بريزون Dark Prison (السِّجن المظلم).

كان المُعتقلون موجودين يروون دائمًا أوصافًا للمعتقَل؛ حيث يُكبَّل السُّجناء في ظلامٍ دامسٍ أربعًا وعشرين ساعةً، ويتم إزعاجهم بموسيقى صاخبةٍ، وضجيجٍ ممزِّقٍ للآذان بصورةٍ متكرِّرةٍ، ووصف بشر الراوي Bisher al-Rawi الذي اعتقل فيه مدَّة أسبوعين في العام 2002م، ذلك المكان بأنه (مرعبٌ جدًّا)، حالك الظُّلمة، فلا يستطيع المرء رؤية شيءٍ فيه، ويُلقى على الأرض، وإذا ما احتاج التَّغوط، أو التَّبول فإنَّه لا يرى كيف، ولا يعرف ماذا يفعل[56].

وقد روى بنيام محمَّد إلى محاميه قائلًا:

«كانت القاعة مقسَّمةٌ إلى غرفٍ منفصلةٍ، وأظنُّ أنَّ عددها عشرون، وقيل لي: إنَّ الخاصَّة من النَّاس هم الذين يُودَعون فيها، وبما أنَّني من الخاصَّة أُخِذت إليها،

لقد صُدِم رأسي مرَّاتٍ عديدةً في الجدار حتى شعرت بالدَّم يسيل، ثم أُلقِيت في زنزانة، إنَّها الزِّنزانة رقم 16، أو 17، وهي الزِّنزانة الثَّانية، أو الثَّالثة قبل الأخيرة من غرفة الحمَّام Shower، كانت الغرفة بطول 2,5م وعرض 2م، وللزِّنزانة بابٌ معدنيٌّ ثقيلٌ صلبٌ، وبابٌ آخر ذو قضبانٍ، وكان في السَّقف قرب طرفي الغرفة مكبرات صوت، وفي الجدار كوَّة مراقبةٍ منخفضةٍ، وعمود يتعلق به الذين يُتركون في وضعيَّة الرُّكوع، وفي زاوية الزِّنزانة سطلٌ يُستخدم مرحاضًا.

وُضعت بملابسي الداخلية، وقُيِّدت بسلاسل إلى الأرض في مساحة لا أستطيع فيها المناورة أو الحركة، كان الحصير رقيقًا كأنه بطَّانية، والبطَّانية كانت رقيقةً كالشَّرشف، من الصعب استخدام المرحاض في الظلام، فاندلق الغائط والبول من السَّطل على البطانيَّة، وعندما سمحوا لي بأن اضطجع، كان علي أن استخدمها لأنَّه ليس لديَّ سواها.

أما الاغتسال فكان يُسمح به إمَّا أسبوعيًا، أو شهريًا، حسبما يرغبون، والغرف حالكة السَّواد، ولا أضواء فيها معظم الوقت؛ كانوا يشعلون الضَّوء بضع ساعات، وكان ذلك يجعل إطفاءها أسوأ ممَّا كان قبل إشعالها، لقد علَّقوني، وسُمح لي بالنَّوم بضع ساعاتٍ في اليوم الثَّاني، ثم علقوني ثانيةً ليومين هذه المرَّة، وقد تورمت ساقاي. وتخدَّرت رسغاي ويداي، ولم أحصل على الطَّعام سوى مرَّةٍ واحدةٍ طوال هذا الوقت، وبعد لحظةٍ شعرت أنِّي ميتٌ تمامًا، ولم أشعر أني حيٌّ قَطٌّ.

ثُمَّ نُزعت عن الجدار، وتُرِكت في الظلام، والموسيقى عاليةٌ، لا أخلاقيَّةٌ، ودكتور دري Dre مدَّة عشرين يومًا.

سمعت ذلك من دون توقُّف مرارًا وتكرارًا، حفظت اللَّحن الموسيقي كلَّه ثم غيروا الأصوات إلى ضحكات أشباحٍ مروِّعة، وأصوات أرواح الأموات، حتى تحولت البيئة في هذا الجُحر الأسود إلى بيئة أشباح[57].

الضَّوْء الوحيد الذي رأيته جاء من الحرَّاس الذين يستخدمون مصابيح كهربائيَّةً لإحضار طعام لا يؤكل، مؤلَّف أساسًا من أرزٍ وفاصولياء غير ناضجين لوجبة الغداء، وخبزٍ وفاصولياء للعشاء، ليس سوى المرق، وليست الفاصولياء، نقص وزني 20 كغ في الأسابيع التي قضيتها في الزِّنزانة. كانوا يزنوننا يومًا بعد يوم، ويبدو أنَّهم يريدون التَّأكد من خسارتنا للوزن.

حصل سوء فهم في التَّحقيق أدَّى إلى تقييدي بسلاسل إلى القضبان المعدنيَّة أسبوعين، وكلُّ ذلك لأنِّي قلت الحقيقة عمَّا فعلته، وما لم أفعله، ظانًّا أنَّ محقِّقي السي. آي. إيه يفهمون ما أقول»[58].

كان محقِّقو محمَّد في السجن المظلم يدركون بوضوح غايتهم:

لقد حُقِّق معي معظم الأيَّام، وكنت أقول لا أعرفهم، فيقول المحقِّق، بل أنت تعرفهم. أقول (هكذا)، حسنًا، أعرفهم. سأصفهم، وأقول ما فعلوه.

كنت أصنع الحكايات صناعةً، ولكنَّ ذلك جعل المحقِّق سعيدًا، ثم ينصرف ويقوم بوظيفته البيتيَّة، ثمّ يعود غاضبًا، ويقول: إن عدت لافتعال الحكايات ثانيةً، فسوف نعذبك، فأطلب حينها أن يخبرني بما يريده؛ لإنَّني لم أكن أعرف ما أقول. فيقول: قل ما نريده فقط، ولا تخلط الأمور بعضها ببعض، ومنذ ذلك الحين صاروا يعطونني اسم صاحب الصُّورة وحكايته، وكان معظمهم باكستانيِّين، وأفغانيِّين. دهشت لذلك لأنَّني نادرًا ما تفاعلت مع أيِّ أفغانيٍّ مدَّة إقامتي في أفغانستان؛ لأنَّني لا أتكلَّم لغتهم.

جاءني الجنود الأمريكيُّون ذوو الزِّيِّ الأسود إلى معتقل دارك بريزون (السِّجن الأسود) بحكاية، حيث قالوا؛ إنَّها الحكاية التي تريدها واشنطن، كانت حول قنبلةٍ قذرةٍ، وأُريد من القصة أن أكون أنا الذي أسرق الأجزاء، وأضع القنبلة مع باديلا في نيويورك، لم أكن أعرف حتى ما هي القنبلة القذرة، ففي البداية تحدثوا عن قنبلةٍ ذريَّةٍ، ثم تحدَّثوا عن قنبلةٍ قذرةٍ، وأُريدَ لها أن تكون نصف قنبلةٍ، ونصف شيءٍ آخر لكي تنفجر، ودارت الحكاية طول الوقت الذي قضيته في دارك بريزون، ولم أستطع فهم ما كانوا يتحدثون عنه، وكنت أفهمه خطأً، فعلقوني عشرة أيَّام من غير انقطاع تقريبًا، ثم أجلسوني على الأرض بحيث لا أستطيع الاضطجاع. وكانت يداي معلقتيْن فوق رأسي، وبجانبي دلوٌ، إلا أنَّه من الصَّعب المحاولة لاستخدامه، فكنت أنقر على الدلوِّ كلَّما حاولت استخدامه[59].

* * *

في الشَّهر ذاته، بينما كان محمَّدٌ يُستجوَب في دارك بريزون، سُمح في النِّهاية لمن دونا نيومان، ورفيقها المستشار أندرو باتل، ووفد من لجنة الصَّليب الأحمر الدَّوليَّة بزيارة خوسيه باديلا في سجن في كارولاينا الجنوبيَّة.

في 11/مارس 2003م، أجازت محكمة المنطقة اقتراح الحكومة إعادة النَّظر جزئيًّا، ولكنَّها أكَّدت بعد ذلك قرارها السَّابق، رافضةً بيانات اللِّواء البحريِّ جاكوبي بوصفها محفوفةً بالأخطار، وقضت بأنَّه ما من سبيل يستطيع باديلا أن يتابع التماسه بالتَّحقيق في قانونيَّة حبسه من دون محامٍ، كتب القاضي موكاسي يقول: كيلا يبقى هناك أيُّ التباسٍ، فإنِّي أرى أنَّ قرار المحكمة ليس اقتراحًا، ولا طلبًا للسَّماح لباديلا باستشارة أحد المستشارين، وإنَّه بالتَّأكيد ليس دعوةً؛ لإجراء مزيدٍ من الحوار حول ما إذا كان يُسمح له بذلك، وأصرَّ موكاسي في رأيه على أنَّه من الضَّروري أن يُعطى فرصةً؛ لتقديم دليلٍ ينسف مزاعم الحكومة[60].

وبظهور حكم موكاسي، التقت نيومان، وباتل مع باديلا في 3/مارس 2004م، كتبت نيومان بعد ذلك اللِّقاء: كانت شروط اللِّقاء مقيِّدةً بشكلٍ صارم؛ ولذا فقد قُيِّدنا بالموضوعات التي سنبحثها، وكان اللِّقاء مراقبًا، ومسجَّلًا على أشرطة فيديو؛ وبذلك لم نستطع الانفراد بمناقشات سرِّيةٍ، فقد كانت وزارة الدِّفاع تراجع الموادَّ التي نرسلها إليها، وتجري عليها تنقيحاتٍ[61].

أما الموضوعات التي كانت خارج القيود فهي المناقشات التي تتضمَّن التَّحقيق مع باديلا، ومع ذلك كانت على الطَّاولة خططٌ؛ لنقاش المحكمة العليا في مسألة التماس باديلا للتَّحقيق في قانونيَّة حبسه الشَّهر الآتي.

وفي ديسمبر 2003م، نقضت محكمة الدَّائرة الثَّانية للاستئناف حكم موكاسي بأنَّ للرَّئيس سلطة احتجاز مواطنٍ أمريكيٍّ في الولايات المتَّحدة بوصفه مقاتلًا عدوًّا في سجنٍ عسكريٍّ، وقد استأنفت إدارة بوش، وفي 28/إبريل 2004م، وفي اليوم نفسه بُثَّت صور (أبو غريب) مدَّة ستين دقيقةٍ، واستمعت المحكمة العليا لقضيَّة رامسفيلد ضدَّ باديلا، وقضيَّة حمدي ضدَّ رامسفيلد، وهي استئنافٌ ضدَّ رفض الدَّائرة الرَّابعة؛ لالتماس ياسر حمدي بالمطالبة بالتَّحقيق في قانونيَّة حبسه.

وبقيام المحكمة العليا بموازنة قضيَّتين تشملان مواطنين أمريكيَّين معتقلَين، ويحقِّق معهما الجيش؛ فقد وقَّعت الإدارة تحت ضغطٍ متزايدٍ؛ لتعليل تصرفاتها. وفي الأسبوع الذي سبق جلسة استماع المحكمة العليا، كتب رئيس اللَّجنة القضائيَّة في مجلس الشُّيوخ، أورين هاتش Orrin Hatch، إلى النَّائب العام ألبيرتو غونزاليس طالبًا من وزارتيِّ العدل، والرَّدَّ بكل ما يستطيعون على قضيَّتي باديلا، وحمدي، وفي 28/مايو 2004م، نشرت وزارة العدل وثيقةً كانت محجوبةً عنوانها: (ملخَّص أنشطة خوسيه باديلا مع القاعدة) تتضمَّن وصفًا مفصلًا؛ لخطط باديلا المبنيِّة على اعترافات باديلا نفسه في السِّجن، وعلى تحقيقات أبي زبيدة، بنيام محمَّد

الذي أشير إليه بصفة (الشَّريك)، وخالد شيخ محمَّد، واثنين آخرين عُرِّفا على أنَّهما (موجِّه القاعدة رقم 1، وموجِّه القاعدة رقم 2.

وبموجب ما ورد في هذه الوثيقة؛ فإنَّ باديلا اعترف بأنَّ محمد عاطف كلفه أولًا بنسف مبانٍ سكنيَّةٍ في الولايات المتَّحدة بالغاز الطَّبيعي، في اجتماع بينهما عقد في قندهار في يوليو أو أغسطس من العام 2001م، وقد قبل باديلا المهمَّة، حيث تلقَّى مع ناشطٍ ميدانيٍّ آخر من نشطاء القاعدة اسمه جعفر الطيَّار تدريبًا على المتفجرات؛ لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك تخلَّوا عن المهمَّة -على ما يبدو- بعد التَّدريب؛ لأنَّ باديلا وجعفر لم يستطيعا الاستمرار معًا، فقال باديلا لعاطف إنَّه لا يستطيع القيام بالعمليَّة وحده وعلى مسؤوليَّته، فعرض باديلا، وبنيام محمَّد، على حدِّ زعمهما عندئذٍ على أبي زبيدة عمليَّةً يسافر بموجبها إلى الولايات المتَّحدة؛ لتفجير قنبلةٍ نوويَّةٍ، تعلما كيف يصنعانها من الإنترنت؛ وبسبب شكِّ أبي زبيدة بمقدرتهما على تنفيذ الخطَّة، قيل إنَّ أبا زبيدة رتَّب لهما بدلًا من ذلك لقاءً مع خالد شيخ محمَّد. وفيما يأتي أحد أكثر نصوص الوثيقة إثارةً:

> حسبما جاء في بيان لمعتقل القاعدة رقم #2 رفيع المستوى، لم يلتزم باديلا وشريكه بمهمَّة نسف المبنى السكنيَّ؛ لذلك لم يكن خالد شيخ محمد KSM متأكِّدًا من ماهيَّة العمليَّة التي سينفذانها أخيرًا في الولايات المتَّحدة، ووفقًا لذلك البيان وغيره من البيانات الصَّادرة عن هذا المعتقل، أرسل أبو زبيدة، في مارس 2002م، باديلا وشريكه إلى KSM؛ ليعرض عليه باديلا خطَّة (القنبلة القذرة). كان KSM مرتابًا جدًّا بالأمر، واقترح عليهما بدلًا من ذلك، أن يقوم باديلا، وشريكه بعمليَّة المبنى السكنيِّ التي خطَّط لها عاطف، لقد كان عليهما دخول الولايات المتَّحدة من حدود المكسيك أو بورتوريكو، وفي حال دخولهما الولايات المتَّحدة يحدِّد باديلا، وشريكه مواقع أعلى ثلاث مبانٍ سكنيَّةٍ تتزوَّد فيها الطوابق بالغاز الطبيعيِّ، ومن ثمَّ يستأجران شقَّتين في كلِّ مبنىً، ويغلقان

الفتحات كلها، ويفتحان صنابير الغاز، ويضعان ساعات توقيت؛ لتفجير المباني لاحقًا في وقت واحد. أما اختيار المدينة المستهدفة، فقد تُرك لباديلا.

بحث كلٌّ من باديلا وشريكه أمورَ العمليَّة مع KSM، وقد دُرِّبا على طريقة التَّواصل، وأخذ كل منهما 20000$ (عشرين ألف دولار أمريكي) لقاء العمليَّة، وعلى الرَّغم من أنه كان لدى KSM بعض الشُّكوك حول مقدرة باديلا، وشريكه على دخول الولايات المتَّحدة بنجاح، إلَّا أنَّهما قد حصلا منه على تخويلٍ كاملٍ؛ من أجل تنفيذ العمليَّة إذا ما نجحا بدخول الولايات المتَّحدة.

ووفق ما قاله الشَّريك، طلب KSM من باديلا، وشريكه أن يدرسا مسألة إشعال النَّار في فندقٍ، أو في محطة غازٍ في الولايات المتَّحدة، ولكنَّهما قالا له: ربَّما يكون ذلك من المستحيل؛ فطلب KSM من باديلا أن يطبِّق ما تدرَّب عليه في استخدام المتفجِّرات في أفغانستان؛ لتدمير مبنىً كامل في الولايات المتَّحدة المركزيَّة عن طريق تثبيت صفائح ألومنيوم على جوانب الغرفة التي تحمل أعمدة المبنى؛ لكي يمتصَّ ذلك الجانب صدمة الانفجار كلَّها، حيث يجب ملء الغرفة بالغاز الطَّبيعيِّ، ومن ثمَّ إعداد المفجِّر؛ للانفجار في غضون 24ساعة، وطلب من الشَّريك أن يصنع المفجِّر بربط ساعة توقيتٍ بمفجر كهربائي.

وقال الشَّريك أيضًا: إنَّ KSM، وعمار البلوشي Ammar Al-Baluchi قد أعطيا تعليماتٍ إلى باديلا وشريكه حول الخطوات التي ينبغي اتِّخاذها؛ لتنفيذ هذه العمليَّة الإرهابيَّة حيث يسافر باديلا حسب الخطَّة إلى شيكاغو، وبعد حصوله على جواز سفرٍ من سفارة الولايات المتَّحدة في أوروبا؛ لكي يُحذف منه سجلُّ رحلة باديلا إلى باكستان، ولدى وصول باديلا إلى الولايات المتَّحدة، يشرع بالبحث عن طريق الإنترنت عن المباني المزوَّدة بنظام التَّدفئة بالغاز الطَّبيعي، ثم يفتح باديلا حسابًا في المصرف، ويحصل على معلوماتٍ حول الوثائق المطلوبة؛ لاستئجار شقَّةٍ، وقد نصح KSM باديلا وشريكه بتفجير ما يقارب عشرين مبنىً في آن، ولكن باديلا أشار إلى أنه لا يمكن استئجار شققٍ عديدةٍ باسم شخص واحد من غير أن يلفت النَّظر؛ لذلك لا بد من حصر هذه العمليَّة في مبنيين، أو ثلاثة.

أما الشَّريك، فينبغي أن يعود إلى المملكة المتَّحدة حيث يتمتَّع بوضعيَّة لاجئٍ، ويحصل على وثيقة سفر، ومن ثمَّ يسافر إلى الولايات المتَّحدة؛ ليلتقي باديلا في شيكاغو؛ لمساعدته[62].

هذه الرِّواية مفعمةٌ بالتَّناقضات: حيث من المفترض أن يدخل باديلا، ومحمَّد الولايات المتَّحدة عن طريق الحدود المكسيكيَّة إلى بورتوريكو، ومن ثمَّ يؤمن باديلا جواز سفر في أوروبا، ويسافر جوًّا إلى شيكاغو، ويفترض أن يسافر محمَّدٌ إلى المملكة المتَّحدة، ثمَّ إلى الولايات المتَّحدة بوثيقة سفرٍ صالحةٍ، بالإضافة إلى أنَّ الحواشي تثير مزيدًا من الأسئلة، أحدها هو أنَّه أصبح من الواضح أنَّ KSM قد تعرَّف إلى زميل باديلا باسم (جعفر Jafar)، ولكنَّه اعترف في بياناتٍ لاحقةٍ بأنَّ الشَّريك هو الرَّجل الثَّاني في العمليَّة، ويقول شخص آخر، بعد زعمه أنَّ محمَّدًا وأبا زبيدة، الموجهان في تنظيم القاعدة رقم 1 ورقم 3، ما يأتي:

> ثمَّة اختلافٌ في روايات المعتقلين بشأن المباني السَّكنيَّة المستهدفة، ربَّما يعود إلى أنَّ الخطَّة لم تكن قد أُقِرَّت بعد، على الرَّغم من أنَّ المواقع المذكورة فيها كلَّها تقع ضمن الولايات المتَّحدة.
>
> يقول باديلا: إنَّ الهدف الأساسيَّ كان مدينة نيويورك، على الرَّغم من أنَّ فلوريدا وواشنطن DC، قد جرى بحثهما أيضًا مع KSM، أمَّا اختيار الشَّقة السَّكنيَّة فقد تُرِك لحصافة باديلا، وقال شريك باديلا: إن KSM وجَّه تعليماتٍ إلى باديلا، من أجل تنفيذ العمليَّة في مركز الولايات المتَّحدة، أو في شيكاغو، وأنَّ على الشَّريك أن يلتقي باديلا في شيكاغو لمساعدته.
>
> وقال المعتقل رقم 2 من عناصر القاعدة رفيعي المستوى: إنّ KSM ترك مسألة اختيار المدينة المستهدفة إلى باديلا، وأضاف في بيان آخر أن KSM أراد أن يكون الهدف على الحدود الأمريكيَّة المكسيكيَّة، ربَّما في تكساس، وأن KSM نصح باديلا بتنفيذ العملية في كاليفورنيا، أو أيِّ مكانٍ في جنوب غرب الولايات المتَّحدة، وأنَّ نيويورك، وفلوريدا لم يجرِ بحثهما[63].

وأخيرًا، تذكر إحدى الحواشي عددًا من الأمثلة في بيانه على أنَّ باديلا يحاول نفي أو إنكار التزامه بالقاعدة، وبمهمَّة المباني السكنيَّة، وتشير -على سبيل المثال- إلى أنَّ باديلا يدَّعي أنَّه لم يقسم يمين الولاء إلى أسامة بن لادن مطلقًا، وأنَّه ليس جزءًا من القاعدة، وأنَّه وشريكه يقولان: إنهما اقترحا خطَّة القنبلة القذرة فقط وسيلةً للخروج من باكستان، وتجنُّب القتال في أفغانستان، وتجنب مواجهة أبي زبيدة، وأنَّه عاد إلى الولايات، وليس لديه أيُّ نيَّةٍ لتنفيذ عمليات المباني السكنيَّة[64].

اختفت هذه التَّناقضات، والمؤهِّلات بعد ثلاثة أيامٍ عندما وقف نائب المدَّعي العامِّ جيمس كومي أمام الصَّحافة، ونسج خلاصة حكاية أنشطة خوسيه باديلا مع القاعدة، في روايةٍ ساحرةٍ عن رحلات باديلا، وتدريباته، ومقاصده، وأخيرًا وضَّح الحكاية قائلًا:

«لقد كُشف كثيرٌ من هذه المعلومات؛ لأنَّ خوسيه باديلا قد اعتُقِل كونه مقاتلًا عدوًّا، وجرى استجوابه، وقد علمنا أمورًا كثيرةً من باديلا، لن أبحثها اليوم، ولم نضمِّنها جوابنا على السيناتور هاتش Hatch.

فلو حاولنا إقامة دعوى ضدَّ خوسيه باديلا عن طريق نظام العدالة الجنائيِّ الأمريكيِّ، وهو أمرٌ لم أستطع فعله في ذلك الوقت، بوصفي محاميًا للولايات المتَّحدة في نيويورك، من دون تعريض المصادر الاستخباراتية للخطر، إذ سوف يتبع عندها نصيحة محاميه، فلا يقول شيئًا، وذلك من حقه الدستوري.

وربّما ينتهي الأمر به إلى الحرية، مع أملنا الوحيد في متابعته 24 ساعةً في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، ونأمل، وندعو الله حقًّا ألّا نفقده.

ولكنَّ خوسيه كان أكثر من متَّهمٍ جنائيٍّ يتمتَّع بلائحةٍ واسعةٍ من الحقوق التي نقدِّمها في نظام العدالة الجنائيَّة العظيم المثبت عندنا».

في 8/مايو2002م، ترجَّل من تلك الطَّائرة في ميناء أوهير في شيكاغو جنديٌّ من أعدائنا، وهو إرهابيٌّ مدرَّبٌ ومموَّل، وهو عالي التَّدريب، وقد كان في مهمَّة لقتل مئات الرجال، والنساء، والأطفال الأبرياء بتفجير مبانٍ سكنيَّةٍ، إنه جندي من جنود القاعدة ما زال يأمل ويخطِّط لتفجير قنبلةٍ إشعاعيَّةٍ قذرةٍ في هذا البلد، إنه جندي منحته القاعدة ثقةً؛ ليقضي ساعةً إثر ساعةٍ مع القادة: محمد عاطف، وأبي زبيدة، وخالد شيخ محمّد، إنَّه جنديٌّ يملك معلوماتٍ حيويَّةً عن عدوِّنا وخططه، وأخيرًا، هو جندي من القاعدة، لكنَّه مواطنٌ أمريكيٌّ يملك حرِّيَّة التَّحرُّك والتَّنقُّل في هذا البلد وخارجه.

لقد واجه رئيس الولايات المتَّحدة قبل سنتين خيارًا صعبًا جدًّا حين قرَّر -بعد محاكمة دقيقة للأمر- أنَّ خوسيه باديلا، وبسبب ما هو عليه الآن، يُعدُّ مقاتلًا عدوًّا، وعضوًا في جيشٍ إرهابيٍّ عقد العزم على خوض حربٍ ضدَّ المدنيين الأبرياء، وأنَّ قرار الرئيس هو احتجازه؛ لحماية الشَّعب الأمريكيِّ، ولمعرفة ما لديه من معلومات.

إنَّنا نعلم الآن كثيرًا ممَّا يعرفه خوسيه باديلا، وما علمناه يؤكِّد أنَّ رئيس الولايات المتَّحدة قد أطلق الدَّعوة الصَّحيحة، وأنَّ هذه الدَّعوة قد أنقذت أرواحًا[65].

لقد أكسب هذا الموقف اللّافت للأنظار الإدارة بعض الوقت؛ فبعد شهرين، (في 28/يونيو2004م) رفضت المحكمة العليا الأمريكيَّة دعوى خوسيه باديلا؛ للتَّحقيق في قانونيَّة حبسه ليس لذاتها، بل على أسسٍ تقنيَّةٍ، حيث صوَّت خمسة قضاةٍ ضدَّ أربعةٍ في المحكمة على أنَّ محامي باديلا قد رفعوا القضيَّة في المحكمة الفدرالية في نيويورك وهي المكان غير المناسب، بدلًا من رفعها في كارولاينا الجنوبيَّة، حيث كان باديلا معتقلًا، وأنَّ التماس باديلا قد أخطأ في تسمية وزير الدِّفاع دونالد رامسفيلد مدَّعىً عليه بدلًا من مدير سجن القوَّات البحريَّة.

وفي أواخر مايو، بينما كانت الإدارة تُعدُّ هجوم العلاقات العامَّة هذا، كان بنيام محمَّدٌ يُنقلُ ثانيةً هذه المرَّة مع مجموعةٍ من المعتقلين على متن طائرةٍ مروحيَّةٍ، من معتقل دارك بريزون إلى معتقلٍ في مطار بغرام، حيث قال محمَّدٌ لمحاميه:

بقيتُ في بغرام من نهاية مايو حتى نُقلت إلى غوانتانامو في سبتمبر من العام 2004م، وقد قالوا: إننا سنمثل أمام المحكمة لدى وصولنا إلى كوبا، وإنَّ عشرةً منَّا سيُقدَّمون للمحاكمة، حيث كان على بعضهم أن يكتبوا بياناتٍ، وعلى بعضهم الآخر أن يوقِّعوا فقط على بياناتٍ كتبها محقِّقون أمريكيُّون.

جعلوني أكتب ما يقارب عشرين صفحةً لهم في بغرام، ولكن الصفحات الخمس عشرة الأولى كانت مجرَّد سيرةٍ ذاتيَّةٍ، أما القصَّة بحدِّ ذاتها فقد كانت صفحتين فقط. وحتى ذلك الحين، كانت القصَّة على النحو الآتي:

أولًا: ينبغي أن يكون بيني وبين باديلا روابط جيدة؛ لأن كلينا نتكلم الإنكليزيَّة، وعلينا أن نتآلف، حيث أطلعني مكتب التحقيقات الفيدرالي على صورة خوسيه باديلا منذ إبريل 2002م، عندما كنت في باكستان، وعندما كنت في المغرب عرضوا عليَّ مشهدًا من فيلمٍ إخباريٍّ عنه، والحقيقة هي أنِّي لا أعرف خوسيه باديلا، ولم أعرفه في الصورة.

ثانيًا: أُريدَ لي أن آتي معه من أفغانستان، والحقيقة هي أنّه ليس لديَّ أيُّ فكرةٍ إن كنت قد أتيت معه، إذ كنتُ مع مجموعةٍ من النَّاس مدَّة يومين، أو ثلاثة، عند خروجنا من أفغانستان، وليس لديَّ أيُّ فكرةٍ إن كان ضمن المجموعة، أو كان في أفغانستان، فأنا لا أعرفه، وقد تمسَّكت بذلك، ويمكنني القول: إنِّي لم أكلمه في حياتي قطُّ، ولكنَّني حين وجودي في بغرام كنت أخبرهم بالطَّبع ما يريدون هم أن يسمعوه.

ثالثًا: أُريدَ لي أن أقول: إني وخوسيه باديلا كنَّا ذاهبين إلى الولايات المتَّحدة؛ لتفجير قنبلة قذرة، وأنا لا أتذكَّر ما قلته، في واقع الأمر؛ لأنَّني حينذاك كنت أفعل ما يطلبونه مني، وأظنُّ أنَّ ذلك كان حول مجمل المسألة[66].

كان رأي القاضي كيسلر: أنَّ الذي حقَّق مع محمَّدٍ في بغرام هو العميل الخاصُّ 3، وهو الذي منح فرحي سعيد بن محمد حقَّ رفع قضيَّةٍ يطالب فيها إجراء تحقيقٍ في قانونيَّة حبسه، ومن الواضح أنّ العميل الخاصَّ 3 يقود فريقًا نظيفًا من فرق مكتب التحقيقات الفيدرالي، وهو ضمن مجموعةٍ من المحقِّقين الذين تنحصر مهمَّتهم في إجراء مقابلةٍ ثانيةٍ خاصَّةٍ بهم مع المعتقلين الذين عُذِّبوا من قبلُ؛ من أجل استخلاص المعلومات ذاتها منهم بوسائل غير قسريَّةٍ، وقد بدأ العميل الخاصُّ 3 استجوابه لبنيام محمَّد في بغرام في يوليو من العام 2004م، بعد أكثر من شهرين بقليل من نقله من دارك بريزون، كما تبيَّن للقاضي كيسلر.

لقد قابل العميل الخاصُّ 3 محمَّدًا أول مرة في 21/يوليو، ومن ثمَّ قابله مراتٍ عدَّةً في بغرام. ويقول القاضي كيسلر: إنَّ العميل الخاصَّ 3 جعل محمَّدًا يكتب روايته[67].

وأخيرًا، نُقِل بنيام محمد جوًّا إلى غوانتانامو في 19/سبتمبر2004م، بعد سنتين من اعتقاله في مطار كراتشي، وفي غوانتانامو التقى محمَّدٌ والعميل الخاصُّ 3 مرَّة ثانيةً في 29/أكتوبر2004م. في تلك الجلسة التي بدأت بالمجاملات المختلفة بما فيها التَّحيَّة الإسلاميَّة التَّقليديَّة، وتقديم القهوة، وقد اطَّلع محمَّدٌ على 27 صورةً تعرّف على اثنتي عشرة منها، ومن بين الذين تعرَّف إلى صورهم فرحي سعيد بن محمَّد الذي قال عنه: إنَّه كان رفيقه في معسكر التَّدريب.

حواشٍ، وتعليقاتٌ من موقع TheTortureReport.org

كتب المحقِّق السَّابق في القوى الجويَّة، ماثيو ألكسندر، حول تحقيق أمريكيِّين لبنيام محمَّد في باكستان، ما يأتي:

> من الواضح أنَّ المحقِّقين لم يبذلوا إلا جهدًا قليلًا؛ لبناء علاقةِ الودِّ، والثِّقة، الضَّروريَّة؛ لإقناع المعتقل بالتَّعاون، وليس سوى قليلٍ من التَّحليل لما جعل محمَّدًا يسلك هذا المسلك، فإن كان يخطِّط لمساعدة القاعدة، فلماذا؟

ولماذا شرع بتعاطي المخدِّرات في المملكة المتَّحدة؟

كان محمَّدٌ موضوع استجوابٍ تامٍّ، وكان ذا نفسٍ ثاقبةٍ يستطيع المحقِّقون الاقتراب منها، والتَّعامل معها بروح التَّعاون، وليس بالهيمنة.

كما كتب ماثيو ألكسندر حول ادِّعاءات مدير وكالة مخابرات وزارة الدِّفاع اللِّواء البحريِّ لويل جاوبي قائلًا: إنَّ أيَّ شيءٍ يهدِّد التَّبعيَّة، والثِّقة بين المعتقل والمحقِّق يُهدِّد مباشرةً قيمة التَّحقيق بوصفه أداةً لجمع المعلومات بما يأتي:

> إنَّ هذه التَّعليقات تتجاهل البدهيَّة القائلة إنَّ مسيئين كثيرين يُحقَّق معهم بشكلٍ روتينيٍّ، وبنجاحٍ كل يوم في الولايات المتحدة من قِبَل رجال الشُّرطة السِّريَّة المحترفين المقتدرين على الرغم من الضمانات الدستورية الممنوحة لهم، فالتَّحقيق لا يسعى إلى الهيمنة، أو فرض حالةٍ من الخنوع، أو التَّبعيَّة، أو الإذلال، أو التَّخويف، أو إرساء الإحساس بالعبثيَّة؛ بل إنَّه يسعى إلى إقناع المعتقل بالتَّعاون طواعيَّةً، وذلك بتعزيز العلاقة القائمة على الثِّقة، وليس على الهيمنة.

ويمكن للمحقِّق المحترف والمدرَّب جيدًا أن يرفض هذه التَّصورات غير السَّليمة بشأن فنِّ التَّحقيق، ويضع خطَّة تحقيقٍ صالحةً تتماشى مع القانون، والمبادئ الأمريكيَّة.

القصة تتكشَّف: خوسيه باديلا

وقَّع الرَّئيس جورج بوش في نوفمبر 2005م، مذكِّرةً إلى وزير الدِّفاع دونالد رامسفيلد، جاء فيها:

> «بناءً على المعلومات المتوافرة لديَّ؛ فإنَّني أقرِّر بموجب ذلك أنَّه من مصلحة الولايات المتَّحدة أن يُطلِق وزير الدِّفاع سراح خوسيه باديلا من المعتقل ونقله؛ ليكون تحت مراقبة المدَّعي العامِّ؛ من أجل اتخاذ الإجراءات الجنائيَّة بحقِّه.

ووفقًا لذلك، وبما لديَّ من صلاحياتٍ بوصفي رئيسًا بموجب دستور الولايات المتَّحدة وقوانينها، أوجِّهك بناءً على ذلك؛ كي تنقل السَّيد باديلا لوضعه تحت سيطرة المدَّعي العامِّ بناءً على طلبه، وهذه المذكِّرة تلغي أمري التَّوجيهي الصَّادر إليك في 9/يونيو2002م، وبناءً على هذا النَّقل؛ تنتهي سلطتك باعتقال السَّيد باديلا المخوَّلة لك في ذلك الأمر»[68].

جاء هذا الأمر قبل أسبوعٍ من الوقت النِّهائي الذي حدَّدته الإدارة؛ لتُعدَّ المحكمة العليا إيجازًا في جوابها فيما يخصُّ إعادة توجيه قضيَّة باديلا للتَّحقيق في قانونيَّة حبسه، وكان واضحًا هذه المرَّة أنَّ القضاة راغبون في الاستماع إلى القضيَّة.

كان القضاة قد بتُّوا، في يونيو 2004م، أي قبل سنةٍ، في قضيَّة حمدي؛ للتَّحقيق في قانونيَّة حبسه، وحكموا في أن لحمدي الحق في إقامة دعوى قضائية عادلة ضد تصنيفه مقاتلًا عدوًّا، وأن اعتقال حمدي في حبس انفرادي في سجن تابع للبحرية الأمريكية لم يتح له ذلك؛ بالرغم من أن الكونغرس قد خوَّل الرئيس باعتقال المقاتلين الأعداء في ميدان المعركة الأفغاني، وقد كتبت القاضية ساندرا داي أو كونرSandra Day O Conner رأيًا شهيرًا اكتسب الأكثرية في المحكمة، مفاده: «إنَّ تحقيق الآسر للأسير مهما كانت أداة التَّحقيق فاعلةً في جمع المعلومات الاستخباراتيَّة، فإنَّه لا يشكِّل أداةً دستوريَّةً كافيةً؛ لاستخراج الحقائق أمام صانع قرارٍ حياديٍّ، وقد أوضحنا منذ زمنٍ أنَّ حالة الحرب لا تُعدُّ أمرًا حتميًّا للرَّئيس عندما يتعلَّق الأمر بحقوق مواطني الأمَّة»[69].

ولدى مواجهة الإدارة مطلب عرض قضيَّة حمدي أمام صانع قرارٍ حياديٍّ، أخلت سبيل حمدي بهدوءٍ في أكتوبر 2004م، ورحَّلته إلى المملكة العربيَّة السَّعوديَّة حيث أُطلِق سراحه على أن يتخلى عن الجنسيَّة الأمريكيَّة، وقبوله بفرض حظر على سفره إلى الولايات المتَّحدة، وبلدانٍ عديدةٍ أخرى، وأن يَعِدَ ألَّا يقاضي الولايات المتَّحدة بشأن اعتقاله.

والآن جاء دور باديلا، إذ رفع محاموه قضيَّةً للتَّحقيق في قانونيَّة حبسه في كارولاينا الجنوبيَّة ضدَّ مدير سجن تشارلستون، وفي مارس 2005م، أصدر قاضٍ فيدراليٌّ حكمًا بأنَّ القضيَّة هي من فئة قضايا فرض القانون، وليست قضيَّةً عسكريَّةً، وقد منحت الحكومة خمسةً وأربعين يومًا؛ لتوجيه اتِّهام له، أو إطلاق سراحه، واستأنفت الإدارة فورًا لدى المحكمة العليا، ولكنَّ المحكمة تملَّصت مرَّةٍ أخرى من استماع القضية قائلةً: إنَّ دائرة الاستئناف الرَّابعة التي تُعدُّ أكثر محاكم الاستئناف محافظةً في البلد هي التي ينبغي أن تراجع قرار محكمة المنطقة.

وفي 9/سبتمبر 2005م، أصدر القاضي ج. ميشيل لتنغ J. Michael Lutting رأيًا جماعيًّا بالنِّيابة عن الهيئة القضائيَّة الثُّلاثيَّة في محكمة الدَّائرة الرَّابعة وجاء فيها:

> «السُّؤال الذي يزداد أهميَّةً هو ما إذا كان رئيس الولايات المتَّحدة يملك السُّلطة لإصدار أمر اعتقالٍ عسكريٍّ بحقِّ مواطنٍ في هذا البلد، على صلةٍ وثيقةٍ بتنظيم القاعدة الذي هو كيانٌ في حالة حربٍ مع الولايات المتَّحدة، وحمل السِّلاح لصالح العدوِّ ضدَّ بلدنا في منطقة قتالٍ أجنبيَّةٍ من مناطق تلك الحرب، وسافر إلى الولايات المتَّحدة؛ لغايةٍ صريحةٍ هي متابعة تلك الحرب على التُّراب الأمريكيِّ ضدَّ مواطنين أمريكيِّين، وأهدافٍ أمريكيَّة، ونخلص إلى أنَّ الرَّئيس يملك مثل هذه السُّلطة؛ وفقًا لتخويله القوَّات المسلَّحة باستخدام القرار المشترك الذي أصدره الكونغرس في بداية هجمات 11 سبتمبر، على الولايات المتَّحدة؛ ووفقًا لذلك يكون قرار محكمة المنطقة منقوضًا»[70].

لقد أدرك كلٌّ من لتنغ، والإدارة أنَّ هذا الرأي سوف يخضع لمراجعة المحكمة العليا التي من المؤكَّد أنَّها ستكرِّر موقفها بشأن قضيَّة حمدي، وتقرِّر أنَّ من حقِّ باديلا أن يستخدم بعض الوسائل للاعتراض على قرار تصنيفه بأنَّه مقاتلٌ عدوٌّ. ولكي تتجنب الإدارة صدور حكم يؤدي إلى استماع المحكمة لقضيَّة باديلا بشأن ما إذا كان هو مفجِّر القنبلة الذِّرِّية والمباني السكنيَّة المحتمل كما صوَّرته الإدارة؛ نفذ الرَّئيس بوش أمر نقله في 20 نوفمبر، وبعد يومين عقد المدَّعي

العامِّ ألبيرتو غونزاليس مؤتمرًا صحفيًّا في نيويورك؛ للإعلان عن أنَّ المحكمة الفيدراليَّة في المنطقة الجنوبيَّة من فلوريدا قد أعادت اتِّهامًا لباديلا بأنَّه يقدِّم ويتواطأ لتقديم دعمٍ ماديٍّ للإرهابيين، ويتآمر لقتل أفرادٍ فيما وراء البحار، وأضاف غونزاليس موضِّحًا:

«يزعم الاتِّهام أنَّ باديلا سافر إلى الخارج؛ ليتدرَّب تدريبًا إرهابيًّا؛ يهدف إلى خوض حربٍ عدوانيَّةٍ عنيفة وهو مصطلح يصف إيديولوجية الجماعات التي تؤيد استخدام القوة المادية والعنف لمعارضة الحكومات، والمؤسسات، والأفراد الذين لا يتفقون مع رأيهم، وتنخرط هذه المجموعات، بصورة روتينية في أعمال عنف مادية كالقتل، والتشويه، والخطف، وأخذ الرهائن، ضد المدنيين الأبرياء.

السَّيد باديلا الآن متَّهم مشاركٌ مع المواطن الكندي قاسم ضاهر Kassem Daher في قضيَّةٍ جنائيَّةٍ اُتُّهِم فيها سابقًا كلٌّ من أدهم حسُّون، ومحمَّد يوسف، وكفاح جيوسي بجرائم ذات صلة بالإرهاب، هؤلاء كلُّهم متَّهمون كونهم أعضاء في خليَّة دعم إرهابيِّين عنيفين تعمل في الولايات المتَّحدة، وكندا»[71].

أضاف غونزاليس من دون أيِّ تلميحٍ سافرٍ: وأنتم تعلمون، أنَّه بموجب نظام العدالة الجنائيَّة لدينا يُعدُّ المتَّهمون كلُّهم أبرياء إلى أن تثبُت إدانتهم.

إنَّ اتِّهام الرَّجل الذي أدانته الإدارة على الملأ بأنَّه (شخص سيئ)، وأنَّه قُبِض عليه وهو في طريقه لتنفيذ هجماتٍ قُدِّر لها أن تُزهِق عشراتٍ، بل ربما مئات أرواحٍ أمريكيِّين، ولم يُشر قطُّ إلى هذه المؤامرة القاتلة، وبدلًا من ذلك، اتَّهمَ باديلا وشركاءه بالعمل والمساهمة في خليَّة دعمٍ في أمريكا الشماليَّة، ترسل مالًا، وموادَّ، ومجنَّدين؛ للمشاركة في صراعات في الخارج بهدف خوض حربٍ عنيفةٍ.

إنَّ أخطر اتِّهام يُعدُّ رقم 1 في وثيقة الاتِّهام، هو المؤامرة المزعومة لخطف أشخاصٍ، وقتلهم، وتشويههم في بلدٍ أجنبيٍّ، من غير تحديد بداية التَّنفيذ، ولكن ليس بعد أكتوبر 1993م، أو فيه، ويستمرُّ العمل الإرهابيُّ هذا حتى 1/نوفمبر 2001م تقريبًا، وذكر الاتِّهام أنَّ المتَّهمين

الخمسة يتوحَّدون، ويتآمرون، ويعقدون، ويتحالفون، ويتَّفقون مع آخرين معروفين، وغير معروفين لدى هيئة المحلِّفين الكبرى؛ لارتكاب أعمال قتلٍ في أيِّ مكانٍ خارج الولايات المتَّحدة، إنَّه قتلٌ لا شرعيٌّ للبشر، وحقدٌ مُبيَّتٌ، وخطفٌ، وتشويهٌ، وقد ارتكبوا فعلًا جريمةً، أو أكثر ضمن حدود السُّلطة القضائيَّة الأمريكيَّة؛ للتَّأثير في غاية المؤامرة ودافعها(72).

لقد حدثت الأنشطة المزعومة الملصقة بهذه الجماعة كلِّها تقريبًا في السَّنوات الثمانية التي سبقت هجمات 11/9، ولم يكن لغايتها ودافعها أيُّ صلةٍ بالولايات المتَّحدة، أو مواطنيها، بل اتُّهمت المجموعة بدعم مواجهاتٍ مسلَّحةٍ في أماكن معينةٍ خارج الولايات المتَّحدة، والمساهمة فيها؛ بهدف معارضة حكوماتٍ وأحزابٍ مدنيَّةٍ، وإقامة دولةٍ إسلاميةٍ تحكمها الشَّريعة، وقد شملت البلدان المهتمَّة بها هذه المجموعة طوال السَّنوات الثَّماني كلًّا من الشِّيشان، والبوسنة، وليبيا، والصُّومال، وفي العام 1998م، عندما غادر باديلا الولايات المتَّحدة، كان هدف المجموعة الرَّئيس هو كوسوفو حيث نشبت الحرب في تلك السَّنة، وزعمت وثيقة الاتِّهام أنَّ باديلا ذهب إلى مصر للدِّراسة بدعمٍ ماليٍّ من المجموعة، وبعد سنتين، في 24/يوليو 2000م، ملأ استمارة معلوماتٍ عن المجاهدين، وهي في جوهرها طلب التحاق بمعسكر تدريبٍ، وبعد بضعة شهورٍ، أكَّد الاتِّهام أنَّ باديلا دخل أفغانستان؛ للتَّدريب على ما يبدو، بناءً على مكالماتٍ هاتفيَّةٍ اعتُرِضت في عام 2000م.

إنَّ القاضي لتنغ الذي أشار إلى باديلا، في الرَّأي الذي أبداه، بأنَّه شخصٌ حمل السِّلاح ضدَّ الولايات المتَّحدة لصالح القاعدة، وأنَّه سافر إلى الولايات المتَّحدة؛ لخوض حربٍ على التُّراب الأمريكيِّ قد غضب جدًّا من الاتِّهام، والمعاملات الاعتباطيَّة الظاهرة التي تعرَّض لها باديلا، لدرجة أنَّه رفض طلب الحكومة لتخويلها بنقل باديلا إلى سجنٍ مدنيٍّ، مصرًّا على بقائه في السِّجن؛ لإجبار المحكمة العليا على مراجعة قراره الخاصِّ الصَّادر عن المحكمة في نطاق الصَّلاحيات الرِّئاسيَّة، ولكن الإدارة تخطَّته، برفع التماس إلى المحكمة العليا مباشرةً للحصول على الموافقة على النَّقل، وفي 3/يناير 2006م، أُخلِي سبيل باديلا من سجن تشارلستون، ونُقِل جوًّا إلى مركز الاعتقال الفيدراليِّ في ميامي.

في جلسة الاستماع قبل انعقاد المحاكمة في ميامي، في يونيو، طلبت قاضية الولايات المتَّحدة لمنطقة مارسيا ج. كوك Marcia G.Cooke وثيقة الاتّهام الحكوميَّة (ضوْء على الحقائق)، وأمرت المحامين بتقديم المزيد من المعلومات حول ما جاء فيها من مزاعم[73]، وبعد شهرين، في 21/أغسطس2006م، رفضت تهمة التَّآمر بقصد القتل، قائلةً: إنَّ هذه التُّهمة هي نسخةٌ عن التُّهمتين الأخريَيْن المتعلِّقتين بالدَّعم الماديِّ، وخفضت الحكم الأقصى على باديلا من سجن مدى الحياة إلى سجن خمسة عشر عامًا[74]. وفي أثناء السَّعي مع الحكومة ثانيةً لتجنب التَّدقيق في معاملة باديلا، بإصدارها وعدًا ألا تُقدِّم أدلَّةً جُمِعت في السِّجن، كان محامو باديلا يتابعون إستراتيجيتين؛ لإحضار تحقيقه إلى قاعة كوك في المحكمة، الإستراتيجيَّة الأولى هي التَّأكيد أنَّ تعذيب باديلا جعله عاجزًا عن المشاركة في دفاعه الخاصِّ، ومن ثم فهو غير مؤهل للمثول للمحاكمة، والإستراتيجية الثَّانية هي طلب رفض القضيَّة بسبب (السلوك الحكومي الشَّائن).

طلب محامو باديلا سجلات القوَّات البحريَّة، ومعلوماتٍ أخرى حول زمن مكوثه في السِّجن؛ لتساعدهم على بناء قضيتهم، ومن بين المواد التي كشفت عنها الحكومة لمحاميه 87 شريط فيديو لباديلا وهو في سجن تشارلستون، حيث شاهدت مراسلة نيويورك تايمز ديبورا سونتاج Debora Sontag مشهدًا من أحد هذه الأشرطة في مطلع ديسمبر، إذ وثَّق التّسجيل حدثًا دينيًّا وقال صوت موجه إلى الكاميرا: اليوم هو 21 مايو نحن الآن جاهزون لإجراء علاجٍ لألم في جذر سن خوسيه باديلا، مقاتلنا المعادي[75].

تضمنت رواية سونتاج المنشورة في التايمز إطارًا ساكنًا من الفيديو، صورة لا تُمحى لباديلا، وعلى عينيه نظارتان معتمتان، وعلى أذنيه سماعتان، محاطًا بثلاثة جنود ممرضين من سلاح البحريَّة في لباس شرطةٍ مموَّهٍ من النَّوع الذي يُستخدم في أثناء المشاغبات[76]، وفي مقابلة NAR فيما بعد، وصفت ما رأته على شريط الفيديو على النحو الآتي:

«اقترب عدد من الحراس من باب الزنزانة في زيٍّ كاملٍ يُستخدم في المشاغبات، حيث فتحوا كوَّةً مستطيلةً في الأسفل، وقد شوهدت قدمان مكبَّلتان شاحبتان تبرزان من الكوَّة، ثم فتحوا كوَّةً في الأعلى؛ فظهرت يداه المقيدتان.

فتحوا الباب، واندفعوا جميعهم داخل الزِّنزانة، ثمّ أداروه، وربطوا يديه المقيدتين بحزامٍ معدنيٍّ عند خصره حيث غدا مقيَّدًا تمامًا بالسَّلاسل، ثم أداروه وقادوه خارج الباب، وعند تلك النقطة، بدا وكأنه قد أصيب بإغماءٍ تشنجيٍّ تخشبيٍّ، ورفع رأسه قليلًا حيث التقت عيناه التَّائهتان بالكاميرا، وارتمى رأسه إلى الوراء، ووضعوا على عينيه قناع تزلُّجٍ معتمٍ، وعلى أذنيه سمَّاعتين تحجبان الصَّوت، ثم وضع الحرَّاس أيديهم ذات القفافيز السوداء على كتفيه، ونزل الجميع بالسَّجين المقنع، المخشخش إلى طبيب الأسنان حيث خضع لعمليَّة معالجة جذر سنٍّ من أسنانه مدَّة ساعتين[77].

لم يكن هذا العلاج تأديبيًّا؛ إذ كان باديلا سجينًا نموذجيًّا بالمقاييس كلِّها، وقال المحامي أندرو باتل Andrew Patel في إفادةٍ رُفعت؛ لدعم طلب عقد جلسة استماعٍ حول الكفاءة العقليَّة إنَّ هيئة السِّجن قالت له في إحدى زياراته للسِّجن: إن مزاج السَّيد باديلا كان طيِّعًا، وخاملًا حتى بدا سلوكه وكأنه قطعة أثاث، وأضاف باتل قائلًا: وقيل لي إنَّ هيئة السِّجن كانت قلقةً بشأن الضَّرر الذي يمكن أن يكون باديلا قد أصيب به بسبب عزله مدَّةً طويلةً في السِّجن[78].

المحامي باتل الذي زار باديلا بصحبة المستشارة من دونا نيومان في 3/مارس2004م، والتقى في الزِّيارة موكِّله عشر مرات، أو إحدى عشرة مرةً في تشارلستون، وقد وصف ما جرى في أحد لقاءاته تلك، على النَّحو الآتي:

وجهت له سؤالًا يتعلَّق بأمرٍ بدهيٍّ قائمٍ على حادثةٍ وقعت قبل القبض عليه، ولدى ملاحظتي ردَّة فعل باديلا الجسديَّة على هذا السؤال، إذ تحوَّلت وضعيته في الكرسي من الاسترخاء إلى الانتفاض منتصبًا في جلسته، وبدأت عيناه ترمشان واقشعرَّت ذراعاه وعنقه، لقد كان ردُّ فعل باديلا على سؤالي غير الضار كالرد الذي أتوقعه لو كان قد نُخِس بمنخاس المواشي»[79].

اختتم باتل كلامه بالقول: «إنَّ باديلا يخشى عودته إلى السِّجن إذا ما ناقش الأحداث التي جرت هناك على الرَّغم من اللِّقاءات، والمحادثات المتكرِّرة حول دفاعه، بدءًا بتاريخ هذا التَّأكيد، فإنّ باديلا ظلَّ غير متأكِّدٍ إن كنت، والمحامون الآخرون العاملون في قضيته ندافع عنه حقًّا أم أنَّنا جزءٌ من خطَّة التَّحقيق الحكوميَّة»[80].

وحسب ما ذكرت أنجيلا هيغارتي Angela Hegarty المختصَّة في الطبِّ الشَّرعيِّ النَّفسيِّ التي فحصت باديلا، وقالت في إفادتها دفاعًا عنه:

إنَّه ظهر على باديلا (متلازمة ستوكهولم) وهي حالةٌ يشكل فيها السَّجين روابط وثيقةً مع سجَّانيه. وكتبت تقول: إن باديلا يميل أحيانًا إلى التَّعاطف مع المصالح الحكوميَّة، وتفهُّمها أكثر مما يتعاطف مع مصالحه هو مثلًا، وبعد أن استجوب مستشار وزارة الدِّفاع عملاء السي. آي. إيه بشأن تحقيقهم للمتَّهم في شيكاغو الذي يُعدُّ سلوكًا غير ملائمٍ وعدوانيٍّ، كان ردُّ فعل باديلا قلقًا على توريط عملاء السي. آي. إيه في إشكال، وبدلًا من أن يكون مسرورًا بجهود محاميه؛ من أجل استخراج الحقيقة، كان أكثر قلقًا على ما يمكن أن يحلَّ بعملاء السي. آي. إيه، أو على احتمال أن تؤدي هذه الجهود إلى عودته إلى السجن[81].

وبدا عليه القلق فقد يكون مريضًا عقليًّا، وقد تبين لهيغارتي أن باديلا يبذل جهدًا؛ كي لا يظهر بمظهر المتمارض، أو المبالغ في أعراضه المرضية، كما يُظهر نفسه متحررًا من الإجهاد، والضَّغط، والأعراض المرضية عندما أقابله وأفحصه.

إنه يصاب بالهلع من أن يبدو عليه الجنون، إذ ذكر أنَّ أحد المحقِّقين قال له: إن رويت ما تعرفه بوجهٍ خاصٍ لأحد في الخارج؛ فإنَّنا سنعدُّك مجنونًا، لقد كان عاجزًا تمامًا عن وصف تلك الخبرات لي[82].

وعلى الرَّغم من عزوف باديلا عن وصف استجوابه؛ فإنَّه راغبٌ في الإجابة بكلمتي (نعم) أو (لا) على قائمة تقنيات التحقيق التي عرضتها هيغارتي بناءً على ما تسرَّب من مذكِّرة بايبي، وقالت الطبيبة النفسية للمحكمة، ما يأتي:

كان السِّيد باديلا راغبًا في تأكيد، أو نفي ما إذا كان يتعرَّض لتقنيَّات التَّحقيق التي وُصِفت عمومًا في وسائل الإعلام، لقد نفى أنَّه هُوجِم، أو أُذِلَّ جنسيًّا، ونفى تعذيبه بالإغراق الوهميِّ بكثافةٍ وإصرارٍ غير مألوفيْن، لكنَّه اعترف أنَّه احتُجِز في الظَّلام، أو تحت أضواء مدَّةً طويلةً، واعترف بتكبيله، وتركه وحيدًا مدَّة طويلةً من الزَّمن، وإبقائه في بيئةٍ باردةٍ، مدة طويلةٍ أيضًا، والأهمُّ من ذلك كلِّه فإنَّه واثقٌ من موته في السِّجن، حيث وصف بوجهٍ خاصٍّ أوقات حرمان النَّوم النَّاجم عن النَّوم غير المريح على سريرٍ معدنيٍّ من دون حصير، مع إبقاء الأضواء مشتعلةً، بالإضافة إلى صفق أبواب الزِّنزانات المجاورة في مُددٍ منتظمةٍ كانت تمنعه من النوم.

يذكر باديلا أنه كان يطلب دواءً للألم، لكنَّ موظَّفي السِّجن كانوا يقولون له: لسنا مخوَّلين بإعطائك أيِّ دواء للألم، وقد ذكر حادثةً كان قد أحسَّ فيها أنَّ على صدره ضغطًا هائلًا (كأنه مئة رطل) وأنه كان مقتنعًا أنَّه سوف يموت بسبب هذا الضَّغط، وعرض لي السَّيد باديلا في أثناء مقابلتي له ذكرياتٍ مؤلمةً عندما كانوا يخرجونه من زنزانته إلى قفص (إنعاش)، وذكر أنَّه كان يتوسَّل حرَّاسه؛ حتى لا يضعوه في القفص، ولم يشأ الإفصاح عمَّا كان يجري في القفص، ولماذا يزعجه، وقال لي السَّيد باديلا بوضوح: إنَّه لم يصف لي كل ما حدث له في السِّجن، وإنَّه لا يرغب في ذكر ذلك.

وأخبرني السَّيد باديلا: إنَّه لا يمتلك وسيلةً يتابع بها الزَّمن في السِّجن، إنَّه الوحيد الذي يشغل المستوى الأدنى في السِّجن؛ لأنّه كان يُعرَّض مُددًا طويلة إلى

الظلام، وأخرى لأضواء اصطناعيَّةٍ ساطعةٍ، ولا يوجد ساعات، ولا تقاويم، ولم يستطع أن يضع لي الأحداث في تسلسلٍ زمنيٍّ. كان واضحًا ممَّا بدا أنَّه شهرٌ واحدٌ، ولكنَّه كان (زمنًا مرعبًا) على الرَّغم من أنَّه لا يستطع تحديد ما جعل ذلك الزَّمن مرعبًا[83].

قالت هيغارتي للمحكمة: بدت على باديلا حالةٌ عقليَّةٌ من الحالات التي تصيب المرء بعد حادثٍ رهيبٍ أليمٍ PTSD؛ وذلك بسبب ما عاناه في السِّجن، ثمَّ خُلصت إلى القول: لقد تحمَّل حادثةً صادمةً أسفرت عن موتٍ فعلي، أو تهديدٍ بالموت، أو ضررٍ خطيرٍ، أو تهديدٍ بالسَّلامة الجسديَّة له أو لغيره، وكان في جوابه خوف شديدٌ ويأسٌ قانطٌ.

إن استخدام العزل المديد مع تكتيكات مصمَّمةٍ؛ لجعل المرء يكشف حقائق لا يريدون الإفصاح عنها، إضافةً إلى تشجيع المعتقل على الاعتماد على المحققين، يُنتج ذلك ليس فقط حالاتٍ يمكن للمرء أن يكشف فيها معلوماتٍ مهمَّةً، بل أيضًا تتولَّد حالاتٌ من الخوفِ الشَّديد، ومشاعر يأسٍ، وفقدان السَّيطرة على الذَّات، وكلُّها معالم تميِّز الإصابة بصدمةٍ نفسيَّةٍ، وكذلك حرمانه النَّوم، والإجهاد الجسديِّ، والاستجواب المتكرِّر كلُّها تؤدي إلى تفاقم هذه الحالة.

ظن السَّيد باديلا أنّه سيموت في عددٍ من المناسبات في أثناء الاعتقال، وكان يظن أنَّ أسرته ستصاب بأذىً إن لم يذعن، وتعلم ألَّا يهتم سواء أمتعاونًا كان أم متوسلًا لدى سجَّانيه، لقد كان يائسًا تمامًا، ومتوكِّلًا بصورةٍ مطلقةٍ، على سجَّانيه في كلِّ شيء، وما زال يظن أنَّهم هم الذين يملكون في النِّهاية سلطة تقرير ما يحدث في حياته، وفي قضيَّته، وما إذا كان سيطلق سراحه، أو يعاد في النِّهاية إلى السِّجن[84].

ثبّت قرار المحكمة العليا الصادر في 1985م، أن على المتهم أن يكون مؤهلًا للمحاكمة، وعليه أن يفهم الاتِّهامات الموجَّهة إليه، والعقوبات التي يواجهها، وأن يدرك الطَّبيعة العدائيَّة للاستجوابات، ويجب عليه أن يقوم بمساعدة محاميه في أثناء الدِّفاع عنه.

ركَّز محامو باديلا على العامل الأخير، قائلين: إنه كان مصدومًا، وخائفًا جدًّا من التَّعاون الكامل في إعداد قضيَّته، وفي أثناء جلسة الاستماع حول الكفاءة العقليَّة أيدت كلٌّ من هيغارتي وطبيبة نفسية أخرى كانت تشهد نيابةً عن الدِّفاع اسمها باتريشيا زابف Patricia Zapf هذه النَّتيجة؛ إذ شهدت الدَّكتورة زابف أنَّ باديلا كان قد جُمِّد بسبب القلق، ولم يكن متأكِّدًا إن كان محاموه من عملاء الحكومة في الواقع، وكان مقتنعًا بأنه سيعاد إلى السجن حيث سيبقى حتى يموت، وإنَّه كان قدريًّا بشأن الإجراءات، حيث يقول: ما الذي يهم؟

لا شيء يهم، لقد تقرَّر مصيري، ومن الأفضل أن أترك الأمور تسير إلى حيث تسير[85].

وممَّا لا يصدَّق، أنَّه في أثناء سير جلسة الاستماع حول الكفاءة العقليَّة، كشف ستيفاني ك.بيل StephanieK.Pell، مساعد محامي الولايات المتَّحدة عن أنَّ وزارة الدِّفاع لم تعرض أشرطة التَّحقيقات الخاصَّة بباديلا كلَّها على محاميه، وأنَّ الشَّريط الذي لم تعرضه كان يتعلق بالجلسة الأخيرة لاستجواب باديلا التي عُقِدت في 2/مارس2004م، قبل يوم من السَّماح له، بعد عزلٍ دام سنتين تقريبًا، بلقاء محاميه، وقد أصرَّ بيل أمام القاضية كوك في جلسة الاستماع في فبراير2007م، على أنَّ الشَّريط قد ضاع، وقد جرى بحثٌ شاملٌ عنه، ولم يُعثر عليه[86].

تساءلت القاضية كوك: أتعلمون كم هو صعبٌ أن نفهم أنَّ شريطًا يعود إلى هذا الشَّخص بعينه هو فقط الذي ضاع؟[87] وليس أمامها ما تستطيع فعله إلَّا قليل.

وعندما أعدَّ محامو باديلا ملاحظتهم حيث كانوا يخطِّطون؛ لتقديم مشاهد من الأشرطة السبع والثمانين في دفاعه، قال محامو الحكومة: إنَّ الأشرطة تحتوي على عروضٍ جانبيَّةٍ تاريخيَّةٍ معزولةٍ قُصد بها تحويل انتباه المحكمة عن القضيَّة المركزيَّة المطروحة أمامها، وهي مقدرة باديلا الحاليَّة على فهم الإجراءات، والتَّواصل مع المستشار.

أصرت الحكومة على أنَّ الأشرطة ليس لها أيُّ صلة بمقدرة باديلا الحاليَّة على التَّواصل مع محاميه، فضلًا عن أنَّه طالما فهم أنَّ الأشرطة لن تعرض في المحكمة المفتوحة؛ فإنَّ على المحكمة أن تنظر فيها في القاعات المغلقة[88].

والواقع أنَّ الحكومة قالت: ينبغي أن يُمنَع محامو الدِّفاع من الإشارة إلى الظروف التي بيَّنتها الأشرطة، والفحوصات التي قام بها الطَّبيب النَّفسي الذي عيَّنه مكتب السُّجون الذي قدَّر أنَّ باديلا كان مؤهلًا للمثول أمام المحاكمة.

أشار مستشار باديلا، لتوقُّعه المسبق إلى أنَّ طلب استخدام مقتطفات من أشرطة الفيديو سوف يرفض، وأشار إلى جلسة الاستماع الأخيرة، وقال: إنَّهم يريدون أن يطرحوا أسئلةً افتراضيَّةً على الخبير المعيَّن من قبل المحكمة، وبناءً على ما حدث في أثناء التَّحقيقات المسجَّلة حول القضيَّة بصورةٍ محدَّدة؛ فإنَّ خطَّة مستشار باديلا هي توجيه سؤالٍ حول ما إذا كان الخبير المعيَّن من قبل المحكمة سوف يُغير رأيه عندما يعلم أنَّ كذا، وكذا قد حدث، وأن هذا يظهر في أشرطة الفيديو المحجوبة، لكنَّ محامي الولايات المتَّحدة أكدوا أنَّ القيام بذلك سوف ينتهك أمر المحكمة المتعلِّق باستخدام الدَّليل المحجوب[89].

حكمت القاضية كوك لصالح الحكومة؛ إذ رُفِض طلب باديلا بعرض أجزاء من الأشرطة السبع والثمانين، فاحتج محامو باديلا ثانيةً عندما علموا بحقيقة احتفاظ الحكومة بشريط الفيديو الذي سُجِّل عليه استجواب باديلا الأخير، ولم يقتنعوا بادِّعاء الحكومة في أنَّ الشَّريط قد اختفى، حيث أصرَّ المحامون على أنَّ ما حدث في أثناء الجلسة الأخيرة مع المحقِّقين قبل يومٍ من السَّماح له بلقاء محاميه سوف يؤثِّر مباشرة في علاقته بمحاميه[90].

ومرَّة أخرى، خلُصت القاضية كوك، إلى أنَّ هذا الشَّريط لا يُسْمح بمشاهدته بموجب قرارها السَّابق على الرغم من الارتباك الذي أصابها بسبب ادِّعاء الحكومة بضياع الشريط؛ لكنها سمحت، على أيِّ حال، بنافذةٍ واحدةٍ في معاملة الحكومة لباديلا في السِّجن.

لم يقم رودلفو بيغاس Rodolfo Buigas الطَّبيب النَّفسيُّ المعيَّن من قبل مكتب السِّجن، بفحص باديلا؛ لأن باديلا رفض أن يقيِّمه طبيبٌ نفسيٌّ آخر، كان بيغاس قد قابله أربع ساعات تقريبًا، ومن ثمَّ تكلَّم مع سانفورد سيمور Sanford Seymour المدير الفنيِّ لسجن تشارلستون، ومع طبيب السِّجن النَّفسيِّ كريغ نوبل Craig Noble حول حالته العقليَّة في الاعتقال؛ وبناءً

على هذه المقابلات، استنتج بيغاس أنَّ باديلا كان يعاني قلقًا واضطرابًا في الشَّخصيَّة لا يمكن تسميته، ولكنَّه يستطيع المثول للمحاكمة، وبما أنَّ تقييم بيغاس اعتمد جزئيًّا على وصفهما للقاءاتهما مع باديلا، فإن القاضية كوك أمرت سيمور ونوبل الإدلاء بشهادتيهما في جلسة الاستماع على الرغم من أنَّهما لا يستطيعان، مرَّة أخرى بحث معالجته أو ظروف احتجازه، بل يستطيعون فقط إبداء ملاحظاتهما بشأن حالته العقليَّة.

أقرَّ سيمور في أثناء الفحص أنَّ باديلا قد عُزِل محرومًا من دون ساعة، ولم يُسمحْ له بالحصول على ضوءٍ طبيعيٍّ، وأنَّه رأى باديلا يبكي مرتين، مرّة عندما قُيِّم على أنَّه يعاني اعتلالًا ذهنيًّا عندما وصل إلى السِّجن في 10/يونيو 2002م، والثَّانية، بعد سنتين عندما تكلَّم باختصار مع باديلا من الفتحة التي في باب زنزانته والتي يُمرَّر الطَّعام إليه منها، وإنَّه لم يلحظ صحَّة باديلا في المرتين.

سأل محامو باديلا إن كانت المقابلتان قد دامتا أقل من دقيقتين كما تقول سجلَّات السجن، ولكنَّ الحكومة اعترضت، ولم يُسمح له بالجواب؛ لأن بيغاس لم يسأله عن مدَّة نقاشاتهم[91].

في 28/فبراير 2007م، حكمت القاضية كوك على أنَّ باديلا يستطيع المثول للمحاكمة، وقالت: إنَّ قرارها هذا اعتمد في جزءٍ كبيرٍ منه على مراقبتها الخاصَّة لباديلا، وعند وصوله إلى غرفتها مكبَّلًا، أمرت بفكِّ قيوده وبقي بلا قيود ولا أصفاد طوال جلسات الاستماع السَّابقة لجلسة المحاكمة، من دون أيِّ حادثٍ، وقالت: إنَّها وجدته مدركًا تمامًا لإجراءات المحكمة، وقد قال بوضوح: إنَّ لديه القدرة على مساعدة محاميه.[92] وإنَّ باديلا قد وقَّع إفادةً أقسم فيها على صحَّة الأوصاف التي قدَّمها محاموه حول معاملته في السِّجن، وهو أمرٌ لم يستطيعوا أن يطلبوه منه لو كان غير مؤهَّلٍ للمثول أمام المحكمة.

ذكرت صحيفة نيوزويك: «أنَّ باديلا، بعد صدور حكم القاضية، كان متماسكًا طيلة الأيَّام القليلة الماضية من الشِّهادة حول أهليَّته العقليَّة، فقد وقف وابتسم وأبدى سروره بمصافحة محامي الدِّفاع عنه»[93].

أوضحت القاضية كوك أنَّ قرارها بأنَّ باديلا قادرٌ على المثول لمحاكمته أمامها بالتُّهم الموجَّهة لا يُعدُّ رفضًا لادِّعاءاته بسوء معاملته في أثناء اعتقاله في السِّجن، حيث قالت: إنَّ تلك الادعاءات لها يوم آخر، موحيةً بأنَّها ربَّما تراجع طلبه لإخلاء سبيله المبنيِّ على (تصرُّف الحكومة الشَّنيع)، ولكنَّ تصرُّف الحكومة هذا، مثله مثل الادِّعاء بالعجز؛ لأنَّه كان مجازفةً قانونيَّةً، وقد طُبِّقت هذه الفكرة حصرًا في حالات إيقاع الحكومة بالمتَّهم؛ حيث تسهم الحكومة في الجريمة التي اتُّهم بها المتَّهم أو تيسرها، وقد أصدرت القاضية كوك في إبريل أمرًا برفض طلب باديلا بإخلاء سبيله؛ لوجود نقاط ضعفٍ قانونيّة عديدة فيه، ولأنَّ معاملته في السجن ليس لها صلةٌ بالاتِّهامات الحاليَّة بأنَّه قبل 11/9 كان قد تآمر لدعم الإرهاب فيما وراء البحار.

أولًا: إن الحقيقة التي مفادها أن السلوك الحكومي قد جرى في زمان ومكان بعيدين عن الجرائم المطروحة في الاتهام، ويجعل العلاج الذي يسعى إليه باديلا أكثر ضعفًا وعشوائيةً؛ وبسبب عدم اللجوء إلى النهج القضائي القائل: (خطآن يصنعان صوابًا)، حيث إنه من الصعب أن تؤكد المحكمة كيفية إبراز العلاج الذي نبحث عنه من نقاط الضعف التي يصفها المتهم، ويُميِّز هذا تمامًا من سيناريو الحكومة للإيقاع بالمتهم؛ حيث تكون الجريمة الملصقة بالمتهم هي لبُّ الادعاء بسلوك الحكومة اللَّاقانوني المفرط.

ثانيًا: اتُّبِع السلوك اللَّاقانوني المفرط عندما كان باديلا تحت سيطرة الجيش في سجن القوات البحرية في تشارلستون، في كارولاينا الجنوبية. في ذلك الوقت، كان باديلا محتجزًا بموجب الأوامر الرئاسية المتصلة بكونه مقاتلًا عدوًّا، ولم يكن قد اتُّهم بالجرائم التي يواجهها الآن، وهذا يضعف ادعاء باديلا بسلوك الحكومة اللَّاقانوني المفرط، حتى ولو انتهكت حقوق باديلا الإجرائية المستحقة في أثناء اعتقاله في سجن القوات البحرية بوصفه عدوًّا مقاتلًا، فإنه لا يفلح في تفسير كيف يمكن أن يسفر هذا الانتهاك عن إسقاط جرائم واضحة لم يتهم بها حينذاك.

ثالثًا: لم ينجح السيد باديلا في توضيح لماذا يكون الاستخدام الحكومي القمعي لأي دليل حصلت عليه من سجن القوات البحرية؛ لأنه غير كافٍ لأغراض هذه المحاكمة. ويعترف باديلا أنَّ الحكومة صرحت أنها لا تطلب تقديم أي من أدلة سجن القوات البحرية، ولا يفلح باديلا، بالرغم من رفضه هذا العلاج كونه غير ملائم، في دعم هذا المفهوم، أو توضيح سبب كون علاجه المطلوب مناسبًا أكثر[94].

على أي حال، خلُصت إلى أنه إذا كان على الحكومة أن تقرر الاستفادة من مثل هذا الدليل، فسوف يُحدَّدُ موعدٌ لجلسة استماع مناسبة؛ لتحديد إلى أي مدىً يُعدُّ هذا الدليل مقبولًا[95].

وقد أكدت القاضية كوك في إحدى الحواشي، أن أمرها برفض طلب باديلا يجب ألا يُعدَّ رفضًا لتأكيداته المتعلقة بإساءة معاملته الموجودة عند الحكومة الأمريكية، وكتبت تقول: «لا تقوم هذه المحكمة باستنتاجات ذات صلة بمعاملة السيد باديلا في سجن القوات البحرية، والقول: إن السيد باديلا قد فشل في ادعائه بشأن سلوك الحكومة اللَّاقانوني المفرط، فإن المحكمة ترفض نقاش باديلا القانوني لذاته، وضمن إطار هذا الأمر، ينبغي تفسير عبارة (سلوك الحكومة اللَّاقانوني المفرط) بلغة القانون وليس بالمعنى التقليدي»[96].

وأضافت في حاشية أخرى قائلةً: «لا يتضمن رأي المحكمة هذا أنَّ هذا هو العلاج الوحيد للسيد باديلا، في ما يخص أي سوء معاملة مزعوم في سجن القوات البحرية، ولكنه هو العلاج الوحيد الأنسب ضمن إطار هذه القضية، إضافة إلى أن السيد باديلا حر في رفع دعوى بيفنز Bivens، وهي دعوى مطالبة بتعويضات مالية، أو بأي شكل مما يحق له قانونيًّا المطالبة به»[97].

افتتحت محاكمة خوسيه باديلا، وأدهم حسون، وكفاح جيوسي في 14/مايو2007م. ووجهت إليهم مرة أخرى أخطر تهمة، ألا وهي تهمة التآمر لارتكاب جرائم قتل في يناير، حيث رفضت محكمة استئناف الدائرة الحادية عشرة قرار القاضية كوك، وأعادت تأكيد البند

الأول من الاتهام، وفي أواخر شهر يونيو، دخل أحد عشر مُحلفًا، في عرض لإبداء الوحدة، رأى فيه المراقبون نذير شؤم للدفاع، وهم يرتدون زيًّا أسود، وفي الثالث من يوليو دخل أعضاء هيئة المحلفين، وجلسوا في أثناء اتخاذ الإجراءات في زيٍّ منسق الألوان بالأحمر، والأبيض، والأزرق، ولم يسمعوا شيئًا عن الزمن الذي قضاه باديلا في السجن في أثناء المحاكمة التي دامت ثلاثة أشهر، والواقع أنه كانت تمرُّ أيام من دون ذكر لاسمه أبدًا، أما في المناقشات الأخيرة فقد لفت مساعد محامي الولايات المتحدة بريان فريزر Brian Frazier انتباه المحلفين إلى باديلا، وحسون، وجيوسي (المجندين الأشهر). وقد كان الدليل الأساسي ضد باديلا (استمارة المعلومات على المجاهدين) التي شهد أحد عملاء السي. آي. إيه البارزين أنه وجدها في غارة شنَّها في العام 2001م، في أفغانستان حيث زعم أنها تحمل سبع بصمات أصابع لباديلا، وقال فريزر للمحلف: إنك لم تبعث برسالة في طلبها، فمن يملك مثل هذه الوثيقة هو الموجود داخل تنظيم القاعدة، لقد كانت هذه مرةً واحدة من مئات المرات التي يذكر فيها فريزر القاعدة في النقاش الختامي، حيث بدا وكأنه يستثير مواصفات الحكومة الأولى لباديلا بصفته مقاتلًا عدوًّا، واختتم فريزر كلامه بالقول: إنَّ باديلا دُرِّبَ ليقتل[98].

وفي 16/أغسطس2007م، وبعد يوم ونصف من المداولات، ردت هيئة المحلفين قرارات الإدانة بشأن ثلاثة اتهامات رئيسة بما فيها التآمر للقتل، والتي كان سيُحكم على باديلا بموجبها بالسجن مدى الحياة، ولكنَّ القاضية أعلنت في 23/فبراير2008م أنها حكمت عليه بالحبس سبع عشرة سنة في سجن فيدرالي، وأوردت عاملين لتعليل تخليها المشهور عن الخطوط الإرشادية الفيدرالية للحكم الأول الذي عكس عدم ارتياحها المستمر لتهمة التآمر من أجل القتل، وقالت: «إن القضاة لم يقدموا شيئًا يرتبط بأعمال إرهابية محددة قام بها المتهمون، ولا يوجد أي دليل على أن هؤلاء المتهمين قاموا شخصيًّا بتشويه، أو خطف، أو قتل أحد في الولايات المتحدة، أو في أي مكان آخر، ولم يكن موجودًا أبدًا أي خطة للإطاحة بحكومة الولايات المتحدة». أما العامل الثاني الذي أوضحته له فيما يتعلق بما علمته عن معاملته في سجن تشارلستون، فقد قالت: «إن باديلا كان مدة ثلاث سنوات ونصف في أثناء احتجازه في سجن انفرادي محرومًا

الحصير، والساعة، والقرآن، والاتصال بالبشر، إنني أرى أن تلك الظروف كانت قاسيةً جدًّا على السيد باديلا، لدرجة أنها تسمح بإعادة النظر في حكم المحكمة في هذه القضية»[99].

في الرابع من يناير من العام 2008م، رفع محامو باديلا قضيةً ضد جون يو، كاتب ما يسمى (مذكرة بايبي) مدعيين أن السيد باديلا، أخضع في أثناء وجوده في السجن العسكري، إلى برنامج تحقيق غير قانوني ممنهج مقصود، ولظروف احتجاز علّلها المتهم يو عن طريق آرائه القانونية المؤيدة للسلوك اللّاقانوني[100].

تدّعي الشكوى ما يأتي:

إن المدعي خوسيه باديلا مواطن أمريكي حُبس بوصفه (مقاتلًا عدوًّا) في سجن عسكري من دون تهمة، ومن غير مقدرة على الدفاع عن نفسه، أو أن يعترض على ظروف احتجازه مدة ثلاث سنوات وثمانية أشهر، حيث عانى السيد باديلا في أثناء تلك السنوات سوء المعاملة الجسدية والنفسية على يد موظفين فدراليين؛ جزءًا من برنامج تحقيق مسيء ممنهج أريد منه تحطيم إنسانية السيد باديلا، ورغبته في الحياة، وقد بقي السيد باديلا سنتين تقريبًا معزولًا تمامًا ومحرومًا الحصول على أي نظام من أنظمة المحاكم، وكان محرومًا أي مشورة قضائية، والاتصال بأسرته، وقد أُخْضِع إلى سوء معاملة بما في ذلك حرمانه المفرط والمديد بلا حدود: النوم، والحواس، المصمم لإحداث ألم ومعاناة عقلية حادَّيْن، وعُرِّض لدرجات حرارة شديدة، وتحقيق تحت التهديد بالترحيل والتعذيب حتى الموت، وحُرِم الحصول على عناية طبية ونفسية، وحتى حرمانه أداء واجباته الدينيّة، وفي السنة والنصف التي قضاها السيد باديلا في السجن بعد أن سُمِح له بالوصول إلى مستشار قانوني، استمر كثير من سوء المعاملة هذه.

إن الانتهاكات الخطيرة التي عاناها باديلا لم تكن حوادث معزولةً قام بها موظفون أوغاد من ذوي المستوى المتدني، بل على العكس، فقد قام المتهم جون

يو مع مسؤولين كبار آخرين، بنقل السيد باديلا عمدًا من الحمايات المستحقة المتوافرة تقليديًّا للمواطنين الأمريكيين المعتقلين لدى حكومتهم، وحُرم الاتصال بالعالم الخارجي بما في ذلك الاتصال بمستشار؛ بناءً على معلومات لديهم وإيمانهم بها، وصاغ المدعى عليه يو ومسؤولون كبار آخرون شخصيًّا برنامجًا ممنهجًا من الاعتقال والتحقيق اللَّاقانونيَّيْن و/أو وافقوا و/ أو فشلوا في التصرف بناءً على معرفة حقيقية، أو بناءً على هذا البرنامج الممنهج الذي صُمِّم خصيصًا لإيقاع (لا بل أوقع) ألمًا ومعاناة جسديين وعقليين على السيد باديلا؛ من أجل انتزاع معلومات منه و/ أو معاقبته من دون أي إجراء قانوني.
وقدم المتهم يو شخصيًّا مذكراتٍ قانونيةً عديدةً تهدف إلى تزويد المسؤولين الحكوميين الكبار بأساس قانوني لتطبيق أشد أساليب التحقيق، وإن أكثر طرق الاعتقال عنفًا تلك التي لا سابقة لها، حتى إن مثل هذه التكتيكات لم يسبق لها مثيل في تاريخ الولايات المتحدة، حيث تخالف بوضوح دستور الولايات المتحدة وقانون الحرب[101].

إن قضية باديلا التي تسعى إلى حكم يعلن عن أن الإساءات الموصوفة في الشكوى (غير قانونية، وتنتهك دستور الولايات المتحدة) وتعويض دولار عن الأضرار، هي التي أشارت إليها القاضية كوك بأنها عمل بيفنز، وهو اسم لقضية من قضايا محكمة عليا، حيث قاضى فيها ويبستر بيفينز Webster Pevins بنجاح ستةً من عملاء الـ DEA الذين فتشوا بيته، وقبضوا عليه من دون تفويض رسمي، وقد طلب محامو يو رفض القضية بذريعة أن للرئيس سلطة التخويل باعتقال باديلا بوصفه مقاتلًا عدوًّا والتحقيق معه، وأن يو يتمتع بالحصانة في دوره في كتابة مسوَّدات المذكرات. ولكن في 12/يونيو 2009م، رفض قاضي المنطقة للولايات المتحدة جيفري س.وايت Jeffrey S. White المُعيَّن من قبل جورج دبليو بوش تلك الذرائع، وحكم بأن قضية باديلا يمكن أن تستمر.

ربما تكون هذه هي الفرصة الأخيرة أمام باديلا ليضع معاملته بين أيدي إدارة بوش للتدقيق فيها قانونيًّا[102].

كانت الإدارة تأمل بنقله من السجن إلى الحجز المدني، وأن تتجنب الفصل في التماس باديلا إجراء تحقيق في قانونية حبسه، في المحكمة العليا، وهو فصل تعلم الإدارة من القرار الصادر بحق حمدي بأنه من المحتمل أن يكون في غير صالح باديلا، ومع ذلك ظلت خائفةً من بحث القضية في المحكمة العليا وسيلةً لمراجعة رأي قاضي الدائرة الرابعة لتنغ القائل: إن للرئيس سلطةً بموجب تخويل استخدام القوات المسلحة لاعتقال مقاتلين أعداء، والذين حملوا السلاح ضد الولايات المتحدة في الخارج، ودخلوا البلاد بهدف مهاجمة أمريكا ومواطنيها من الداخل.

في 3/إبريل2006م، قررت المحكمة العليا بأكثرية 3-6 رفض طلب باديلا مراجعة قرار محكمة الدائرة الرابعة، إذ صوَّت مع الرفض كل من القضاة روبرتس، وستيفنز، وكينيدي، وسكاليا، وتوماس، وأليتو قائلين: إن التماس باديلا ليس ذا أهمية طالما هو الآن في الحجز المدني، أما القضاة غينسبيرغ Ginsburg وسوتر Souter وبرير Breyer فلم يوافقوا على الرفض، وكتب القاضي غينسبيرغ معترضًا:

> تثير هذه القضية، للمرة الثانية، مسألةً عميقة الأهمية للأمة، ألا وهي: هل يملك الرئيس سلطة حبس مواطن أمريكي قُبِض عليه على التراب الأمريكي بعيدًا عن منطقة القتال، بلا تحديد؛ بناءً على تصريح تنفيذي مفاده أن المواطن كان عند إلقاء القبض عليه مقاتلًا عدوًّا؟
>
> هذا سؤالٌ سمعته المحكمة، وينبغي أن تكون قد اتخذت بشأنه قرارًا منذ سنتين، ولكن الحكومة لم تقم حتى الآن بأي عمل يهدف إلى التراجع عن تأكيد السلطة التنفيذية الذي يحتج عليه باديلا.

وعلى الرغم من أن الحكومة قد وجَّهت حديثًا تهمًا ضد باديلا في محكمة مدنية، فإنه ما من شيء، يمنع السلطة التنفيذية من العودة إلى الطريق الذي أنشأته ودافعت عنه، إن الانقطاع الطوعي لفريق ما، لا يجعل القضية أقل مقدرةً على التكرار، أو أقل مقدرة على تلافي المراجعة[103]. حتى إن بعض أعضاء الأكثرية الذين اتخذوا هذا القرار بدا عليهم القلق من ترك مصير باديلا بأكمله في يد الرئيس، وقال القاضي كينيدي محذرًا، في رأي وقع عليه روبرتس وستيفن:

> في ضوء التغيُّرات السابقة في وضعية احتجاز باديلا، وفي ضوء واقعة أنه قد مضى أربع سنوات منذ أن قُبض عليه أول مرة، لابد من الاعتراف أن لديه هاجسًا مستمرًّا بأن وضعيته يجب أن تتغير ثانيةً، ويمكن أن يدرس ذلك الهاجس إذا ما اقتضت الضرورة، فإنْ كانت الحكومة تسعى لتغيير وضعية حبس باديلا، أو تغيير ظروفه، فإنَّ على محكمة المنطقة، وغيرها من المحاكم الأخرى التي لها صلاحية النظر في القضية أن تبادر فورًا لضمان أن قضية دعوى باديلا للتحقيق في قانونية حبسه وغاياتها لم تسوَّ، فضلًا عن أنَّ لباديلا خيار طلب نَصٍّ رسميٍّ مكتوبٍ لقضيته[104].

لكن المحلِّف الذي كان أكثر استياءً من قصة باديلا هو القاضي ميتشيل لتنغ، وقد نجا رأيه في النهاية من مراجعة المحكمة العليا، وعندما طلبت الإدارة من لتنغ تخويل نقل باديلا إلى سجن مدنيٍّ، طلبت منه أيضًا سحب رأيه خشية أن تستمع المحكمة العليا إلى القضية، على الرغم من أن باديلا سيحاكم الآن في محكمة مدنية. كان خوفًا معقولًا: فالقاضي ستيفنز Stevens الذي أيَّد مع أكثرية 6-3 عدم الاستماع إلى الالتماس، أصرَّ من قبلُ على أنَّ من هو في خطر بسبب هذه القضية ليس سوى المجتمع الحر، ولكنَّ الطلب بالنسبة إلى لتنغ لم يكن معقولًا. كتب لتنغ، في رأيٍّ له يرفض فيه طلب التخويل بالنقل، ما يأتي:

إن تحركات الحكومة منذ صدور قرار المحكمة هذا في 9/سبتمبر بالغة ذروتها وشاملة لحثِّها على ضرورة سحب رأينا، مع توقيت هذه التحركات فيما يتعلق بالمدة التي احتُجز فيها باديلا، وبجواب الحكومة المبرمج على طلب باديلا بإصدار أمر قضائيٍّ لمراجعة قضيته في المحكمة العليا، فقد أبرزت على الأقل ما يشير إلى أن غاية هذه التحركات ربما يكون تلافيًا لدراسة قرارنا من قبل المحكمة العليا.

وربما نعد أن مناقشة الحكومة المتعمدة لقضيةٍ بهذه الأهمية خارج نطاق اهتمام المحكمة بوصفها ليست تبريرًا مشروعًا، بل هي قبولٌ بمحاولة تجنب المراجعة، ولا يمكن رؤية الحكومة تدير مقاضاة كهذه لما لها من تداعيات هائلة كونها مقاضاةً تحظى باهتمام شعبي كبير، بطريقة تختار الالتزام بالمحكمة العليا الأمريكية أو بمحكمة استئناف أدنى[105].

لخِّص لتنغ تحركات الحكومة في قضية باديلا على النحو الآتي:

احتجزت الحكومة باديلا عسكريًّا ثلاث سنوات ونصف، متذرعةً دومًا بأن احتجازه كان ضرورةً لصالح الأمن القومي، ومع ذلك، وبعد وقت قصير من صدور قرارنا المتعلق بادعاء الحكومة أن احتجاز باديلا عسكريًّا كان ضروريًّا حقًّا لصالح الأمن القومي، إلا أن الحكومة قررت أنه لم تعد ضرورة لاحتجاز باديلا عسكريًّا. وأعلنت -بدلًا من ذلك- أنه يجب نقل باديلا إلى سجن فيه سلطات مدنية فيدرالية لتطبيق القانون، ومحاكمته جنائيًّا في فلوريدا بتهم مختلفة اختلافًا كبيرًا عن تلك الأعمال التي بسببها اعتقلته الحكومة عسكريًّا، أو أقل خطورةً منها، حيث إن اتهام باديلا في فلوريدا الذي كشف عنه في يوم الإعلان عن الاتهام ذاته، والذي لم يأتِ على ذكر الأفعال التي تذرَّعت بها الحكومة لاعتقال باديلا عسكريًّا، والتي استنتجناها قبل أسابيع فقط من

تخويل الرئيس سلطة اعتقال باديلا، تلك الأعمال هي أن باديلا حمل السلاح ضد القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، ودخل بعد ذلك إلى البلد بهدف نسف مبانٍ في مدن أمريكية ضمن حرب القاعدة الإرهابية المستمرة ضد الولايات المتحدة.

جاء إعلان الاتهام قبل يومي عمل من إيجاز الحكومة ردًّا على التماس باديلا بإعادة النظر في قضيته التي قد حان وقت رفعها في المحكمة العليا للولايات المتحدة، وقبل أيام فقط من موعد قبول محكمة المنطقة في كارولاينا الجنوبية، قُدِّم إيجاز حول مسألة ما إذا كان وصف الرئيس لباديلا بأنه مقاتلٌ عدوٌّ مناسبًا، وذلك وفق متابعتنا لطلب إعادة الدَّعوى.

نظمت الحكومة معنا طلبًا، يوم الكشف عن اتهام باديلا في فلوريدا، وفق حكم المحكمة العليا رقم 36 بتخويل نقل باديلا إلى فلوريدا، ولم يتضمن طلبنا أي إشارة، أو شرح للاختلاف الموجود في الحقائق التي أكَّدت تبرير اعتقال باديلا عسكريًّا، أو تلك التي من أجلها اتُّهم، وفي استئناف مشهور افترض أن الحكومة قد اعتقلت باديلا عسكريًّا ثلاث سنوات ونصف، وأنه كان يتوقع أن ترفض المحكمة العليا في أيامٍ طلب تسلُّم القضية، أو تقوم بإجراءات المحاكمة في هذه القضية وإصدار قراراتها في التصرف فيها بما يستحق الأمر، لكنَّ الحكومة أصرَّت على أننا نتصرف بأكبر قدر من النشاط لإصدار التخويل بالنقل، ووصفت طلبها بأنه (طلب عاجل)، واشترطت ألا يُقدَّم أيُّ توضيح يتعلق بما جعل الطلب ضرورةً ملحةً[106].

حذر لتنغ، في خلاصة لاذعة، من أن مثل هذه الأعمال ستكون لها نتائج حتمية ليس فقط على فهم الشعب للحرب على الإرهاب؛ بل على مصداقية الحكومة أمام المحاكم في قضايا ملحقة بتلك الحرب أيضًا، وأنه لا يسعنا إلا أن نصدق أن تلك النتائج لم تُقدَّر حق قدرها، ويجب على الحكومة أن تفهم بالتأكيد، أنه بالرغم من الحقائق المختلفة التي أكدتها ليست

بالضرورة أن تكون غير متناسقة، أو من دون أساس؛ لأن أعمالها قد تركت انطباعًا بأن باديلا قد حبس ثلاث سنوات خطأ، حتى وإن كان الحبس معللًا، وهو انطباع نظن أن الحكومة تقرُّ بوجوده، بل إنها تركت كذلك انطباعًا بأن الحكومة وصلت إلى القناعة فيما يخصُّ المبدأ الذي اعتمدت عليه في حبس باديلا هذه المدة، وأن الرئيس يمتلك سلطة اعتقال المقاتلين الأعداء الذين يدخلون البلد بهدف مهاجمة أمريكا ومواطنيها من الداخل، مما يمكنها في النهاية أن تؤول إلى ضرورة خوضها حربًا ضد الإرهاب بكلفة قليلة، أو من غير كلفة، وهو انطباع نظن أن الحكومة لا تتحمل وجوده أيضًا، ونخشى أن تكون هذه الانطباعات قد تركت لما يمكن أن يثبت في النهاية أنه ثمن باهظ، تدفعه الحكومة من مصداقيتها أمام المحاكم التي ستضطر يومًا مناقشتها؛ دعمًا لمبدأ الأهمية والضرورة الذي بدا أنه مهمل اليوم، في حين يمكن أن يكون هدف يستدعي مثل هذا الثمن موجودًا، فإنه من الصعب أن نتصور ماهية هذا الهدف[107].

حواشٍ وتعليقات على هذا المقطع من موقع TheTortureReport.org

كتب المدوِّن مارسي ويلر empty wheel بشأن مكائد الحكومة القانونية المحيطة بخوسيه باديلا، ما يأتي:

> «لقد استخدمت في قضايا أخرى أيضًا، إستراتيجيات النقل من محاكم مدنية إلى محاكم عسكرية، ومحاولة تلفيق اتهامات تتعلق في زمنٍ قبل زمن استخدام الإساءات، وبالنسبة إلى الأولى فإنها قضية علي المعرّي. وبالنسبة إلى الأخيرة، فقد حدث الأمر نفسه مع أبي زبيدة وأحمد غيلاني Ghailani، على الأقل».

قال محقق وباحث جنائي سابق في القوات الجوية، ماثيو ألكسندر، ما يأتي:

> لنقارن هذه المعاملة بمعاملة أسرى الحرب اليابانيين الذين لم تُقيَّد حتى أيديهم في أثناء عملية نقلهم من مكانٍ إلى مكان، وقال المحقق الأسطوري في أثناء الحرب العالمية الثانية. الميجور شيرووود موران Major Sherwood Moran:

(أنّ تجعل السجين ينسى أنك عدوه خيرٌ من أن تذكره بذلك). وبدلالة معاملة الأسير في السجن، لماذا لا يوجد قانون موحَّدٌ لاتهامات القضاء العسكري التي تُرفع بموجبه قضايا ضد مدير السجن، أو ضد قادةٍ ساهموا في اعتقاله و/ أو أمروا باتباع سياسات الحكومة؟

لقد أُبعِد قانون العدالة العسكرية الموحد UCM تمامًا مدةً تزيد على سبع سنوات، وهو مبتلىً الآن بطاعون فشل القادة العسكريين المحققين في فتح قضايا جنائية في ضوء أدلة واضحة على الخطأ الجنائي.

الحكاية تتكشف: بنيام محمد وأبو زبيدة

في 10/نوفمبر2004م، بعد شهرين من ترحيل بنيام محمد إلى غوانتانامو، وبعد ما يقارب أسبوعين من اطلاع (العميل الخاص 3) بنيام على الصور الفوتوغرافية وتعرُّفه على فرحي سيد بن محمد Farhi Saeed، وأحد عشر آخرين، أرسل مجلس مراجعة وضعية المقاتلين CSRB مذكرةً إلى (ممثله الشخصي) تلخص الدليل ضده، وقد جاء في المذكرة ما يأتي:

1. بموجب أحكام مذكرة وزير البحرية المؤرخة في 29/يوليو 2004م، وتطبيقًا لإجراءات محكمة مراجعة وضعية المقاتلين المتعلقة بالمقاتلين الأعداء المعتقلين في القاعدة البحرية في خليج غوانتامو، عُيِّنت المحكمة التي ستُراجع تصنيف المعتقلين على أنهم مقاتلون أعداء.
2. عُرِّف المقاتل العدو بأنه شخص كان جزءًا من قوات طالبان أو القاعدة، أو دعم هذه القوات، أو قوات مقترنة بهما ومنخرطة بأعمال عدائية ضد الولايات المتحدة، أو شركائها المتحالفين معها، ويشمل هذا التعريف أي شخص ارتكب عملًا عدائيًّا، أو أنه دعم مباشرةً أعمالًا عدائيةً بمساعدة قوات مسلحة معادية.
3. كانت الحكومة الأمريكية قد قررت سابقًا أن المعتقل مقاتلٌ عدوٌّ، وهذا القرار مبنيٌّ على معلومات حصلت عليها الولايات المتحدة تدلُّ على أن المعتقل مقترنٌ بالقاعدة أو بطالبان.

المعتقل مرتبط بالقاعدة أو بطالبان

أ. المعتقل أثيوبيٌّ أقام في الولايات المتحدة من العام 1992م، حتى العام 1994م، وفي لندن/ المملكة المتحدة، إلى أن رُحِّل إلى باكستان في العام 2001م.

ب. وصل المعتقل إلى إسلام آباد / باكستان في يونيو 2001م، وسافر إلى معسكر الفاروق للتدريب في أفغانستان؛ لتلقي تدريباتٍ شبيهة بالتدريبات العسكرية.

ج. تلقى المعتقل في معسكر الفاروق تدريبًا على الأسلحة الخفيفة، والمتفجرات، ومبادئ الطبوغرافية مدَّة أربعين يومًا.

د. عُلِّم المعتقل كيف يزوِّر الوثائق، وتلقى تعليمات من مسؤول عمليات رفيع في القاعدة حول كيفية ترميز أرقام الهواتف قبل إرسالها لشخص آخر.

هـ. اقترح المعتقل على قائد كبير من قادة القاعدة فكرة مهاجمة مترو الأنفاق في الولايات المتحدة.

و. رحل المعتقل من أفغانستان إلى كراتشي في باكستان، حيث تلقى تدريبًا على المتفجرات، وعلى أجهزة التفجير عن بعد على يد شخص فاعل في القاعدة.

ز. التقى المعتقل بشخص فاعل من القاعدة، ووُجِّه للسفر إلى الولايات المتحدة للمساعدة في عمليات إرهابية.

ح. حاول المعتقل مغادرة باكستان إلى الولايات المتحدة، ولكنَّ السلطات الباكستانية اعتقلته وحققت معه، وكشفت عن عضويته في القاعدة، وهويات المجاهدين الذين يعرفهم، وخطته لاستخدام (القنبلة القذرة) في تنفيذ هجوم إرهابي في الولايات المتحدة.

4. كان لدى المعتقل فرصة لمناقشة وصفه بالمقاتل العدو، وسوف تحاول المحكمة ترتيب وجود أي شهود معقولين متوافرين، أو أي دليل يرغب المعتقل في دعوته، أو تقديمه ليثبت أنه ليس مقاتلًا عدوًا، وسوف يقرر رئيس المحكمة التوافر المعقول للدليل، أو الشهود[108].

وبعد أسبوع التقى الميجور الجوي الأمريكي الذي عُيِّن ممثلًا للمعتقل، بهذا المعتقل مدَّة ساعة وعشرين دقيقة، ثم سجل الملاحظات الآتية:

لقد تقرر، في أثناء المقابلة الأولية في 28/نوفمبر2004م، ألَّا يشارك المتهم في المحكمة، ولم يكن لديه شهود، أو دليل موثق، بل طلب أن يقدم ممثله الشخصي بيانات أعدها في أثناء المقابلة التي تقول:

> أخبر المعتقل ممثله الشخصي PR أنَّ المحققين قالوا له: إن هذه المحاكم الخاصة هي ممرٌّ للوصول إلى المحاكم العامة. وقال: إنه لم يكن يملك أي دليل (خطط، أو مواد، أو أسلحة، إلخ) عندما قُبِض عليه، وإن جهاز المخابرات السرية M6 قد حقق معه، وإنه غير متهم بأي شيء، وإنه أدلى ببيانات عندما كان يُعذَّب (عقليًّا وجسديًّا) في السجون الباكستانية، وقد اعترف المعتقل بالبنود 4-3A1 لملخص UNCLASS للدليل، ولكنه قال: إنه ذهب للتدريب لكي يقاتل في الشيشان، الأمر الذي لم يكن غير قانوني، إن بقية البنود ليست سوى نفاية، وأُعِدَّت تحت ضغط الحبس، وقال أيضًا: إنه سافر قبل 11 سبتمبر، الأمر الذي يعني أنه كانت لديه خططٌ غير الذهاب لقتال أمريكا.
>
> وبعد 11/9 لم يكن من سبيل للخروج من أفغانستان إلا مع مجموعات تستطيع إخراجه من أفغانستان عن طريق باكستان عودةً إلى بريطانيا (أي مجموعات القاعدة). وقال المعتقل أخيرًا: إن تذكرة الطائرة التي كان يحملها في أثناء اعتقاله كانت من كراتشي إلى زيوريخ إلى إنكلترا، فكيف يمكن أن تكون لديه خطط لمهاجمة الولايات المتحدة؟[109]

إن المحاكم الخاصة بمراجعة وضعية المقاتلين، كانت مَعلمًا جديدًا من معالم غوانتانامو بعد أن أُنشِئت ذلك الصيف بعد قرار المحكمة العليا بحق حمدي، وكان قرارها بأكثرية 3-6 الصادر في يونيو المتعلق بقضية رسول ضد بوش،

حيث كان للمعتقلين في سجن القوات البحرية الأمريكية في كوبا الحق في رفع دعوى، يطالبون فيها بالتحقيق في قانونية حبسهم إلى المحاكم الأمريكية أيضًا، وقد وصفت البنتاغون الـ CSRTs أنها مراجعة رسمية لجميع المعلومات المتعلقة بالمعتقلين، لتقرير ما إذا كانت معايير الوصف بالمقاتلين الأعداء تنطبق على كل واحد منهم أم لا، و قد أُريد لهم أن يُلبُّوا تذكير القاضي أو كونرز O Con-ner's بأن أولئك الذين تعتقلهم الإدارة يتمتعون (بحق كشف الحقائق) أمام أحد أصحاب القرار الحياديين[110].

لكن محمدًا لم يحصل على أي شيء من هذا الحق، وبدلًا من ذلك استطاع إيصال طلب إلى المحامي البريطاني كلايف ستافورد سميث الذي يمثِّل الآن معتقلين عديدين في المملكة المتحدة، يقول فيه: إنه يريد من ستافورد سميث أن يتبنى قضيته أيضًا، حيث قام ستافورد سميث على الفور برفع دعوى مطالبة بالتحقيق في قانونية حبس محمد، الذي التقاه للمرة الأولى في السجن في 2/مايو 2005م، ويذكر ستافورد سميث ذلك اللقاء في كتابه الصادر في العام 2007م، بعنوان **عبور الساعة الثامنة إلى مهب الريح** Eight O'clock Ferry to the Windward Side:

«كان بنيام من أصل أثيوبي في السابعة والعشرين من عمره، وقد كان طويلًا ونحيلًا وداكن البشرة، ابتسم وقال: لي على الفور إنه مسرور لرؤيتي. كان يتكلم بهدوء، وبعزة خاصة، وكنت أستغرق ساعات لأقنع بعض المسجونين بأنني لست من السي. آي. إيه، أما بنيام، فقد كان منفتحًا معي على الفور. وقلَّما طلب التوقف لأخذ تنفس في أثناء ثلاثة أيام متوالية من لقائنا؛ ولأن كتابة الملاحظات يدويًّا أمر مرهق فقد اعتدت على الطباعة، لكن استيعابي لما قاله لي عن تعذيبه كان أكثر صعوبة من ذلك»[111].

كان بنيام محمد -في ذلك الوقت- واحدًا من بين 540 معتقلًا في غوانتانامو بوصفهم مقاتلين أعداء؛ لم يكن أيٌّ منهم قد مثُل أمام المحاكم العسكرية المصابة بطاعون المشكلات،

تلك الهيئات التي أنشأها الرئيس بوش بأمر رئاسي في أكتوبر من العام 2001م؛ لمقاضاة المتهمين بأعمال إرهاب أو جرائم حرب، وقد ولَّد اندفاع جديد من المحاكمات موجةً مربكةً من استقالة المحامين العسكريين الذين كانوا يُعدُّون قضايا للمحاكم، في رسائل الاستقالات المبعوثة إلى المحامي الرئيس فريد بورش Fred Borch؛ حيث قال أحدهم وهو جون كار John Carr الكابتن الجوي العسكري واصفًا نظام المحاكم هذا: «إنه جهدٌ غير منظم، تعوزه الحماسة التي تقوم به مجموعة هيكلية من محامين لا خبرة لهم نسبيًّا، يحاكمون متهمين من مستوًى متدنٍّ قليلًا بطريقة تبدو معدَّةً ومهيأةً، وقد لاحظ آخر وهو الميجور الجوي، روبرتس بريستون Robert Preston، ببساطة قائلًا: إن كتابة طلبٍ يتحدث عن عمليةٍ ستكون كاملةً، وعادلةً في حين أنك لا تؤمن بها يُعدُّ أمرًا مفتقرًا إلى الحقيقة، خصوصًا إذا ما كنت تسمِّي نفسك ضابطًا ومحاميًا»[112].

وأثار الرائد البحري تشارلز سويفت Charles Swift في شهادته في الكونغرس بعد أن قضت المحكمة العليا في العام 2006م، فيما يخصُّ هذا الشكل الأول من إجراءات محاكم اللجان العسكرية غير الدستورية، سؤالًا حول ما إذا كانت محاكم اللجان العسكرية قادرةً على إجراء محاكمات كاملة، وعادلة كما وعد بها الرئيس في الأمر الذي أصدره، وبناءً على السنوات الخمس الماضية، فإن النتيجة التي لا مفر منها كانت هي أن اللجنة فشلت باستمرار في تلبية أمر الرئيس بإجراء محاكمات كاملة وعادلة.

إن عيوب النظام الكبيرة التي تتراوح بين حقيقة أن العاملين المنخرطين كلهم في هذا النظام، بمن فيهم الضباط الذين يقومون بمهمة المحلفين قد اُختيروا من قِبَل السلطة التي عينتهم، ومن قِبَل المسؤول الذي وافق على الاتهامات، وبين حقيقة أن للدفاع سلطةً محدودةً لدعوة الشهود، وأنَّ مستشاري الدفاع، إذا ما حصلوا على وثائق حكومية سرية لا يستطيعون مشاركة موكليهم في الاطلاع عليها، وقال سويفت لمجلس الشيوخ وهو يميز غضبًا: إنه ليس لنظام اللجان العسكرية قانونٌ يمنع قبول بيانات ثم الحصول عليها بالإكراه والقسر، ولديها قوانين غير ملائمة وغير صالحة موجودة في حوزة الحكومة؛ من أجل ضمان حصول الدفاع

على دليل مبرئ، بما في ذلك الدليل على أن المعلومات التي اعتمد عليها المدعون كانت ثمرة التعذيب، وأوضح سويفت قائلًا: إن هذا، بوجه خاص، كان صحيحًا، إذا كان مصدر المعلومات هو السي. آي. إيه.

إن تزويد الدفاع بدليل مبرئ موجود لدى الحكومة لا يعزز فقط عدالة المحكمة؛ بل إنه يعزز أيضًا دقة نتائجها؛ ولهذا رأت المحكمة العليا أن من واجب المحامي أن يعلم بأي دليل إيجابي معروف لدى الآخرين العاملين لصالح الحكومة في القضية، بمن فيهم الشرطة، ومع ذلك فإن المحامي في نظام محاكم اللجان العسكرية، ليس ملزمًا بتزويد الدفاع بدليل مبرئ موجود في أجهزة حكومية أخرى. كان ذلك مهمًّا؛ لأن أجهزةً حكوميةً أرادت، وفق ما ذكره محامٍ سابقٌ في لجنة عسكرية، استغلال هذه الفجوة لاكتشاف الالتزامات عن قصد، لتمنع الدفاع من الحصول على دليل مبرئ.

كتب محامي اللجان الكابتن جون كار إلى رئيس المحامين في نظام اللجان ما يأتي: «في لقائنا مع (جهاز حكومي)، قالوا لنا: إن المعلومات المبرئة -إن وجدت- ستكون ضمن الـ 10% التي لن تنال موافقتنا على البحوث، وطرحت المشكلة التي أثارها لنا في السيارة، ونحن في طريق عودتنا من الاجتماع، وقلتَ إن القوانين صيغت بطريقة لا تتطلب منا أن نسلك هكذا سلوكٍ في أثناء قيامنا ببحوثنا، وإنه ينبغي ألا نقلق بشأن ذلك»[113].

كانت تلك هي الحالة التي كان يواجهها محمد وستافورد سميث في 4/نوفمبر2005م، عندما وافقت سلطة التعيين للجان العسكرية على الاتهامات الموجهة إلى محمد بالتآمر مع أسامة بن لادن المعروف بـ (أبي عبدالله)، وسيف العدل، والدكتور أيمن الظواهري المعروف بـ (الدكتور)، ومحمد عاطف المعروف بـ (أبي حفص المصري)، وعبدالهادي العراقي، وزين الدين محمد حسين المعروف أيضًا بـ (أبي زبيدة)، ومن الآن وصاعدًا (أبو زبيدة)، وخوسيه باديلا، وخالد شيخ محمد، للقيام بأعمال إرهاب، وتُعدُّ لائحة الاتهام خلاصةً وافيةً للخطط المزعومة التي تربط محمد بالقيادات الإرهابية المزعومة كلهم.

وفي تعزيز هذا المشروع والمؤامرة، ارتكب بنيام محمد (هكذا)، وأعضاء آخرون أو أشخاص لهم صلة بالقاعدة، الأعمال الآتية:

1. في شهر مايو/ أو ما يقارب شهر مايو من العام 2001م، بعد أن اعتنق بنيام محمد الإسلام حديثًا، وهو مهندس كهربائي مدرب، سافر إلى أفغانستان، والتحق بمعسكر الفاروق للتدريب التابع للقاعدة، حيث تلقى تدريبًا على الأسلحة الخفيفة من بندقية كلاشينكوف، وسيمينوف، وبي كي أ PKA، والآر بي جي RPG، وأسلحة أخرى تخدم الطواقم العسكرية.
2. في مطلع صيف 2001م، عندما كان بنيام محمد في معسكر الفاروق، قام أسامة بن لادن بزيارة المعسكر مراتٍ عديدةً، وألقى محاضرةً في بنيام محمد، وآخرين من المتدربين حول أهمية القيام بعمليات ضد الولايات المتحدة، وأوروبا، وإسرائيل، وقد أخبر ابن لادن، في أثناء إحدى هذه المحاضرات، المجموعة بأن أمرًا كبيرًا سيحدث في المستقبل (وأن يستعدوا)، أو قال كلمات بهذا المعنى.
3. التحق بنيام محمد في شهر أغسطس من العام 2001م، بعد إتمامه التدريب في معسكر الفاروق، بدورة حول حرب المدن في كابل؛ حيث تلقى تدريبًا مدَّته عشرة أيام على المسدس، وعشرة أيام على AK-47، وعشرة أيام على القتال من غرفة إلى غرفة؛ وبسبب الافتقار للذخيرة تدرب بنيام محمد على بندقية AK-47 الهجومية.
4. وفي سبتمبر 2001م، بعد أن أتمَّ بنيام محمد دورة حرب المدن، انتقل إلى الخطوط الأمامية في بغرام للاشتراك في قتال بين طالبان، والتحالف الشمالي، وتدرب في أثناء وجوده في الخطوط الأمامية، على إطلاق قذائف الهاون، وقراءة الخرائط، والتصويب والإطلاق.
5. وبعد وقت قصير من وجود بنيام محمد في الخطوط الأمامية في بغرام، التحق بمعسكر تدريب على المتفجرات في كابل حيث تلقى تدريبًا على المتفجرات، وعلى صناعة القنابل محليًّا، وكان في هذا المعسكر أيضًا ريتشارد ريد Richard Reid.

6. بعد سفر بنيام محمد من كابل إلى قندهار، طُلِب إليه أن يذهب إلى زورمت Zor-mat، في أفغانستان، حيث التقى عبدالهادي العراقي الذي أخبر بنيام محمد في أثناء وجوده في زورمت أن القاعدة تُعدُّ له (مهمة).
7. سافر بنيام محمد بعد ذلك إلى بيرمل Birmel في أفغانستان، وتعرف هناك إلى (أبي زبيدة) الذي وعده بتدريبه في باكستان على أجهزة تفجير المباني عن بعد؛ لاستخدامها ضد القوات الأمريكية، وبعد أن أنجز بنيام محمد تدريبه، كان عليه أن يعود إلى أفغانستان ليصنع أجهزة تفجير، ويعلِّم آخرين على تركيبها.
8. سافر بنيام محمد مع أبي زبيدة من خوست Khoust في باكستان متوقفًا في مضافات، ومدارس دينية عديدة، حيث التقى للمرة الأولى بخوسيه باديلا، وغسان الشربي، وجبران سعيد القحطاني، وقد وجَّه عبدالهادي العراقي، وأبا زبيدة (مع الشربي والقحطاني) لتلقي تدريب على أجهزة تفجير مبانٍ عن بعد.
9. سافر بنيام محمد من المدرسة الدينية في خوست إلى مضافة في لاهور باكستان، حيث راجع مع خوسيه باديلا تعليمات على جهاز الحاسوب في المضافة، حول كيفية صنع (قنبلة)؛ حيث ترجم غسان الشربي هذه التعليمات إلى العربية، وقرأها بصوتٍ عالٍ على المجموعة في المضافة.
10. بعد وصول بنيام محمد وخوسيه باديلا إلى لاهور التقيا أبا زبيدة سرًّا، وبحثوا معًا خططًا لشن هجمات على الولايات المتحدة، وقال أبو زبيدة: إنه يفضل بنيام محمد للقيام بعملية فيما وراء البحار، بدلًا من العودة إلى أفغانستان، كما كان مخططًا من قبل، وقد وافق بنيام محمد على تنفيذ عملية في الولايات المتحدة.
11. بحث بنيام محمد في أثناء وجوده في لاهور مع خوسيه باديلا، وأبي زبيدة جدوى صنع هذه القنبلة المرتجلة، بموجب التعليمات التي قرؤوها على الحاسوب، وبحث أبو زبيدة أيضًا خططًا أخرى ضد الولايات المتحدة مع بنيام محمد وخوسيه باديلا، مثل نسف ناقلات البترول، ورش الناس في النوادي الليلية بمادة السيانيد Cya-nide، إذ قال أبو زبيدة لبنيام محمد: إن إحدى غايات الهجمات على الولايات المتحدة تحرير السجناء في كوبا.

12. بعد قضاء بنيام محمد وخوسيه باديلا بضعة أيام في مضافات لاهور وفيصل آباد، أُرسِلا إلى كراتشي للقاء سيف العدل (رئيس لجنة الأمن في القاعدة)، وخالد شيخ محمد (مخطط وقائد من كبار رجالات القاعدة)، قال سيف العدل وخالد شيخ محمد لبنيام محمد: إن مهمتهم ستشمل استهداف مبانٍ سكنية عالية يستخدم فيها نظام التدفئة بالغاز، واستهداف محطات البنزين، وإن خطة نسف المباني السكنية تتطلب استئجار شقة، واستخدام الغاز الطبيعي في المباني لتفجير موادَّ متفجرةٍ تؤدي إلى انهيار الطوابق التي فوق الشقة المستأجرة كلها. وافق بنيام محمد وخوسيه باديلا على القيام بمثل هذه العملية.

13. في مطلع إبريل من العام 2002م، أُعطِي بنيام محمد ما يقارب 6000$، وأُعطِي خوسيه باديلا ما يقارب 10000$، لدخول الولايات المتحدة، ولقاء خالد شيخ محمد لإطلاعه على آخر ما لديهما.

14. في 4 إبريل 2002م تقريبًا اعتُقِل بنيام محمد وخوسيه باديلا عند مركز مراقبة جوازات السفر في المطار في كراتشي، حيث اعتُقِل بنيام محمد بتهمة حمله جواز سفر مُزوَّرًا، أما خوسيه باديلا فقد اتُّهِم بإخلاله بمتطلبات الفيزا، وأطلق سراحهما في صباح اليوم الثاني، وقد أمَّن خالد شيخ محمد جواز سفر مزوَّرًا مختلفًا لبنيام محمد، أمّا خوسيه باديلا فقد تابع رحلته إلى شيكاغو في ولاية الينوي.

15. في 10 إبريل 2002م تقريبًا، قُبِض على بنيام محمد في مطار كراتشي في باكستان وهو يحاول العودة إلى لندن مستخدمًا جواز السفر المزوَّر[114].

وبعد أكثر من أسبوعين من صدور لائحة الاتهام هذه، أعلن المدَّعي العام ألبيرتو غونزاليس أنّ خوسيه باديلا قد اتُّهِم في فلوريدا، وينبغي نقله من السجن العسكري في تشارلستون، كارولاينا الجنوبية؛ ليحاكم في ميامي بتهمة التآمر بدعم الجهاد العنيف فيما وراء البحار.

اعترف مسؤولو الحكومة السابقون والحاليون -من غير ذكر أسمائهم للمراسلين في اليوم الثاني- بأن قرار محاكمة باديلا بتهم لا صلة لها بمؤامرة القنبلة القذرة قد ربط بحقيقة أن قضية القنبلة القذرة اعتمدت كثيرًا على شهادة أبي زبيدة، وخالد شيخ محمد اللَّذين كانا محتجزين في مواقع سوداء سريّة تابعة لـ السي. آي. إيه، وعلى بيانات باديلا التي يُجرِّم بها نفسه في السجن.

وكتب دوغلاس جيهل Douglas Jehl، وإريك لايتبلاو Eric Lightblau، إلى صحيفة نيويورك تايمز:

> من المؤكد أنه لا يمكن استخدام محمد، وأبي زبيدة شاهدين؛ لأن ذلك ربما يكشف معلوماتٍ محجوبةً، ويفتح الباب لمحامي الدفاع؛ لتوجيه اتهامات بأن بياناتهما السابقة كانت نتيجة التعذيب، كما قال مسؤولون.

وقال موظفو مصادر الإدارة للمراسلين: من المستحيل إثبات اتهامات من غير شهود، لكنَّ الإدارة في غوانتانامو كانت تضغط قُدمًا ضد بنيام محمد، بوصفها غير مقيدة بمثل هذه المتطلبات التي يستدعيها الإجراء الأساسي مثل حق المتَّهم بمجابهة من يتَّهمه، والاعتراض على الشهادات، والاعترافات القسريّة، وفي 12 ديسمبر 2005م، وقَّع من يحدد الصلاحيات في محاكم اللجان العسكرية جون التينبرغ John Altenburg الصغير (الابن) أمرًا يشير إلى الاتهامات الموجهة ضد محمد، على أنّها ليست قضية خطيرة بالنسبة إلى اللجنة العسكرية، وأمر أن يدير رئيس المحكمة تلك الجلسات في أسرع وقت يراه مناسبًا لتسيير المحاكمة بسرعة[115].

أحيل تسعة معتقلين متَّهمين في سجن غوانتانامو إلى المحكمة العسكرية في الوقت نفسه؛ وقد ربطتهم التُّهم الموجَّهة إلى ثلاثة منهم: هم غسان عبدالله الشربي، وسفيان برهومي، وجبران سعيد القحطاني بأبي زبيدة.

لقد عُيِّن قائد فيلقٍ بحري هو رالف كوهلمان. Ralph Cohlman رئيسًا للمحكمة؛ للنظر في القضايا، فوضع جدولًا لجلسات استماع قبل المحاكمة في مارس 2006م. وعندما

طلب محامو بعض المعتقلين مزيدًا من الوقت لإعداد قضاياهم، قال الكولونيل الجوي، موريس (مو) ديفيس Morris “Mo” Davis رئيس اللجان العسكرية إلى المراسلين: تذكروا أنكم إذا أخرجتم دراكولا إلى ضوء الشمس فإنه يذوب. هكذا يُجرُّ المعتقلون إلى قاعة المحكمة؛ لأن الحقائق كضوء الشمس لدراكولا، وأن آخر شيء يُريدونه هو مواجهة الحقائق في قاعة المحكمة[116].

أما فيما يخص بنيام محمد الذي طلب رؤية محام منذ اللحظة التي اعتقل فيها في باكستان، والذي اعتُقِل سرًّا في مكان يبعد آلاف الأميال عن أي إجراء قانوني، فإن مثل هذه الملاحظة تُعدُّ مثيرةً للسخط، وعندما أعد سميث، والليفتانت كولونيل الجوي، يوني برادلي، محامي الدفاع المعين للجنته؛ لعقد جلسته الأولى للاستماع، قام محمد ببعض التحضيرات بنفسه، قائلًا لمحاميه: إنه خطط ليمثل نفسه، وطلب أن يحضروا له قميصًا مصبوغًا بلون قمصان السجناء، ولوحة ملاحظات، ومؤشرًا عند بدء الإجراءات[117].

لم يكن محمد في جلسة الاستماع مسؤولًا، وبعد افتتاح مكتوبٍ قاطع محمد الجلسة قائلًا: إنهم كتبوا اسمه خطأ، ولذلك ربما يكونوا قد أحضروا الشخص الخطأ إلى المحكمة، قرأ الكولونيل كوهلمان وصفًا مطولًا لحقوق المتهم، ثم سأل: هل فهم؟

فأجاب محمد متسائلًا: هل يُسمح لي بالإجابة عن هذا السؤال؟ مؤكدًا أنه هو، وبدأ كلامه كالآتي:

> لقد خاطبتني بأني السيد محمد، سأظل أشير إلى ذلك؛ لأنها قضية كبيرة. إنكم أتيتم بالشخص الخطأ، أعني أنني لا أفهم أي نظام، بعد أربع سنوات من التعذيب والترحيل، يؤتى بالشخص الخطأ ليقف في حجيرة الشهادة؛ فأنا لست السيد محمد، وأعني إذا ما تابعتم ما كتبتموه، كيف تتهمونني بشيء، وأنا لست هو الشخص المتهم؟ لقد أتيتم بالرجل الخطأ هنا.

هل تفهم ما أتحدث عنه؟ أظنك شخصًا محترمًا، ولهذا أنت تجلس هناك؛ وأن تأتوا إلى المحكمة برجل أخضعه رجال الشرطة للتحقيق أربع سنوات، فتكتشف أنه ليس هو الرجل المطلوب، أعني أي تقدير يستحقه أولئك الناس، أيها الرجل؟ اسأل نفسك، أي تقدير يستحقه أولئك الذين يتفاخرون بدراكولا Dracula، وبهذه الجزيرة التي تأتيهم بقدر كبير من المعلومات، بكنز ذهب؟

أنا بريء، وليس من المفروض أن أكون هنا، السيد محمد كما تسمونه، ليس هنا ليس موجودًا، فكيف نستمر إذن؟

لا أعلم إن كان الكونغرس قد خولكم صلاحية تغيير الأسماء، لا أعلم، بل أنا متأكد أنهم منحوكم الحق في تغيير القوانين، واللعب فيها، ولكني لا أعلم أنهم منحوكم الحق في تغيير الأسماء، وهذه قضية؛ لا أستطيع أن أدعوك رالف كالمان بدلًا من رالف كوهلمان، أليس كذلك؟ ومن ثم أقبض عليك وأزجك في السجن. إنك لست أنت؟ أربع سنوات ممَّا تسمونه تقنيات التعذيب المعززة، ومن ثم تأتي بشخص آخر إلى المحكمة: أعني إن ذلك يزعجني، ولا أعلم كيف لا يزعجكم[118].

حاول كوهلمان أن يعيد توجيه جلسة الاستماع إلى قضية حقوق محمد.

بنيام محمد: أنا ربما أكون مخطئًا، فهل لك أن توضح لي ما الحقوق؟
أعني، ربما أنا لا أريد أن أبدو غبيًّا في المحكمة.
الكولونيل كوهلمان: لا، أبدًا.
بنيام محمد: ما هذه الحقوق التي تتحدث عنها؟ لأنني قضيت أربع سنوات من دون حقوق، والآن فجأة، أحصل على حقوق؛ إنني مندهش!
الكولونيل كوهلمان: إن كنت مرتبكًا في أي وقت وفي أثناء هذه الإجراءات، ليكن، فعليك أن تطلب استراحة، وتبحث عندئذ الأمور مع مستشارك القانوني، وأنا في هذه الحالة سأشرحها لك ثانيةً؛ لأنها كتبت هنا في دليل المحاكمة باختصار

كبير. إن الحق الأول هو : الحق المتعلق بالقوات المسلحة، وهو مستشار عسكري منتدب، وبيَّنت لك الحق بالنسبة إلى مستشار الدفاع المنتدب، فهل تذكر ذلك الشرح؟

بنيام محمد: نعم.

الكولونيل كوهلمان: حسنًا، هل تريدني أن أقرأ لك ذلك مرةً أخرى؟

بنيام محمد: لا أريد أن تتعمقوا كثيرًا في هذا الأمر؛ لأن اهتمامي هنا، هو أنني حُرِمت الحقوق أربع سنوات، فإن كانت لي حقوق، فلا أظن أنني سأجوب العالم. فهل لك أن توضح ما الحقوق؟ أعني أنها لا تستطيع تفسيرها لأني سألتها.

وعندما استدار كوهلمان إلى المقدم براد لي أجابته: إن المشكلة هي أنني لا أفهم قانون اللجان، وقالت للكولونيل كوهلمان: أعني إنني لا أظن أن أحدًا يفهم قانون اللجان، وعلي أن أهتدي بسبع عشرة سنة من الخبرة بالقانون، وبالقضايا القانونية، وبالسوابق القانونية، ولم أجد شيئًا منها؛ لذلك عندما تعيدني إليه لأنصحه بشيء، فإني أستطيع أن أخبره فقط بما هو موجود، وليس بما يصاغ الآن -المبتكر- في هذه اللجان، وعندما وبَّخ كوهلمان المحامية برادلي بشأن لباقة المحاكم، جلس محمد يكتب على لوحة الملاحظات (لجنة محتالة)، وبدأ يتكلم ثانية قائلًا: أنا لا أقبل هذا المكان محكمةً، رافعًا الشارة إلى المراسلين.

وهكذا أعني أني سأسميه شيئًا آخر، ما زلت أشير إلى هذا المكان بوصفه (غرفة)؛ أنا سعيد أنها وقفت هناك وقالت إنها مرتبكة، ولا أستطيع أن أفهم سبب ارتباكها من هذه اللجان؛ لأن هذه ليست لجنة، إنها لجنة محتالة، فهل اللجنة هي لخداع العالم، وهي كذلك حقًّا، أتفهمون؟

واختتم محمد كلامه:

قلتم ... هناك مثل يقول: انصح الناس بما تمارسه، ولكنكم تعظون الناس بشيء، وتمارسون شيئًا آخر، فأمريكا تنصح العالم بالديموقراطية، ثم تنشئ

لجنة احتيال؛ لأنها تريد فقط أشخاصًا معينين، غير مواطنين أن يُدانوا؛ أنا لم أطلب محاكمةً، ويمكنكم قتلي غدًا ولا يهمني ذلك في الواقع؛ لكنني عندئذ سأكون ملتزمًا تجاه العالم بأن مثل هذا الهراء لا يمكن أن يُقبل؛ ولهذا السبب لي الحق أن أقول هذه الحقيقة.

إن ظننتم أنكم ستربحون الحرب بإدانة عشرة أشخاص هنا، فذلك غباء ما بعده غباء، وأنا لا أعنيكم أنتم، بل أعني حكومتكم.

سأضرب لكم مثلًا آخر: تشيع إيران أنها ستمتلك قنبلة نووية، وأمريكا تقول لإيران: إنك تعلمين صعوبة ذلك، ولا تستطيعين؛ لأننا أقوى منك، وإيران تقول لأمريكا: أنتم تملكون قنبلة، فلماذا لا نملك نحن قنبلة؟ وهكذا ستسمعون غدًا أستراليا تقول: أنتم تعلمون، أنه كان عندكم لجنة (محكمة) احتيال، فلماذا لا يكون عندي محكمة احتيال؟ متى تتوقفون عن هذا؟ إنها ليست هذه الطريقة التي تعالجون بها هذه القضية؛ لهذا لا أريد وصف هذا المكان بأنه قاعة محكمة؛ لأنني لا أعتقد أنها قاعة محكمة، وأنا متأكد أنك لن تتفق مع ذلك؛ لأنه لو قُبِض عليك في مكان ما في المملكة العربية السعودية، وقال لك ابن لادن: أنت تعلم كم هو الأمر صعب، أنت عدوي، وسأجبرك على أن يكون لك محامٍ، وأقدِّم لك شخصًا بدويًّا ذا لحية، فلا أظنك توافق على ذلك. انسَ القوانين، والأنظمة، وهذا الهراء، إنك لن تتعامل مع ذلك.

إن المكان الذي نحن فيه هذا مكان سيئ، وأنت مسؤول عنه، ولا أعلم إن كنت تود أن تصبح جنرالًا؛ لأنني أستطيع قول شيء ما، إن كنت تريد أن تكون جنرالًا عليك أن تتابع ما أنت عليه، أما إن كنت تريد أن تبقى كولونيلًا كما هي حالك، فإن عليك أن تتخذ قرارًا كبيرًا هنا، لقد أنهيت، يمكنك التوقف عن النظر إلى الساعة[119].

كان ذلك ما حصلت عليه الحكومة في محاولتها الأولى لمحاكمة محمد أمام محكمة عسكرية.

بعد ثلاثة أيام من إدخال تهمة التآمر ضده في غوانتانامو، أعلنت المحكمة العليا أنها ستستمع إلى استئناف سالم أحمد حمدان ضد شرعية اللجان العسكرية، وفي الشهر اللاحق أي في 30/ديسمبر 2005م، وافق الكونغرس على قانون معاملة المعتقلين DTA للعام 2005م، وهو قطعة تشريعية انفصامية تزعم أنها حمت المعتقلين من التعذيب، وأنه غير قانوني أصلاً.

حين إبعاد المسؤولية عن الموظفين الأمريكيين المتهمين بممارسة تحقيقات مسيئة، وحرمان معتقلي غوانتانامو حق رفع قضية للتحقيق في قانونية حبسهم في المحاكم الأمريكية، تحركت الإدارة في فبراير من العام 2006م، مستشهدةً بقانون معاملة المعتقلين لتجعل المحكمة العليا ترفض القضية، ولكن القضاة استمعوا إلى نقاش شفهيٍّ في الشهر الثاني عندما كان الكولونيل كوهلمان يرأس جلسات الاستماع الأولية في غوانتانامو.

رفضت المحكمة رأي الإدارة بتجريد المعتقلين من رفع دعاوى للتحقيق في قانونية حبسهم بموجب نص DTA؛ يعني أنه لم تعد المحكمة العليا تنظر في قضية حمدان، وقضت بأكثرية 5-3 أن الكونغرس قد استثنى -في الواقع- الاستئنافات المعلقة[120]. ولدى تأكيد المحكمة العليا صلاحيتها في مراجعة الطريقة التي اقترحتها الحكومة لمحاكمة حمدان، حكمت بأن اللجنة العسكرية التي أنشئت بموجب أمر الرئيس بوش الصادر في أكتوبر من العام 2001م، ليست محكمةً نظاميةً تقدم الضمانات التي تعترف الشعوب المتمدنة بأنه لا غنى عنها.

ولجعل اللجان العسكرية قانونية، حكمت المحكمة بأن اللجان العسكرية إما أن تكون ضروريةً؛ لتتفق مع القانون الموحد للعدالة العسكرية UCMJ الذي يتضمن مواثيق جنيف وقوانين الحرب الدولية في قانون الولايات المتحدة، أو أن تكون ذات سلطة برلمانية معينة.

قالت الإدارة: إنَّ التخويل الصادر في العام 2001م، باستخدام القوة العسكرية قد منح الرئيس سلطة إنشاء نظام قضائيٍّ جديد، ولكن القاضي ستيفنز كتب رافضًا ذلك باسم أكثرية

هيئة المحكمة ما يأتي: «ليس في النَّصِّ، أو في تاريخ التشريع لـ AUMF أي تلميح بأن الكونغرس ينوي توسيع، أو تغيير التخويل الموجود في المادة 21 من UCMJ». من الواضح أن اللجان التي أنشأتها الإدارة لم تلبِّ متطلبات الإجراءات المستحقة لـ UCMJ، أو قوانين الأمة ومفاهيمها؛ مثلًا: على الرغم من أن المتهمين يتمتعون بحق رؤية نسخة من الاتهامات الموجهة إليهم، وبحق افتراض براءتهم؛ إلا أن هذين الحقين خاضعان لشرط واحد فاضح هو:

> يستثنى المتهم ومستشاره المدني، ويُمنعان من سماع أي دليل يقدم في الجلسة، أو يكون جزءًا من الإجراءات التي تختار سلطة التعيين، أو رئيس المحكمة (إغلاقه)، إن أسس مثل هذا الإغلاق «تتضمن حماية المعلومات المحجوبة، أو القابلة للحجب، ومصادر المخابرات وهيئة فرض القانون أو أساليبهما، أو أنشطتهما، أو أيٍّ من مصالح الأمن القومي»[121].
>
> كتب ستيفنز فضلًا عن ذلك: «يمكن حرمان المتهم ومستشاره المدني الحصول على دليل بشكل (معلومة محمية تتضمن معلومات محجوبةً إضافةً إلى معلومات تتعلق بمصالح أمنٍ قوميٍّ أخرى)، طالما أن رئيس المحكمة يرى أن الدليل (إثباتي) بموجب §6D1، وإن قبوله من دون معرفة المتهم لا يعني بالضرورة عدم وجود محاكمة كاملة وعادلة»[122].
>
> لكي تتلاءم اللجان العسكرية مع الـ UCMJ ومواثيق جنيف كليهما (المادة الثالثة منها على الأقل تنطبق على المعتقلين)، فإنَّ المحكمة العليا رأت أن الإجراءات نفسها يجب أن تنطبق على اللجان كما على المحاكم العسكرية، ما لم يثبت هذا التلاؤم بأنه غير عملي، وتصر الإدارة على أن إجراءات المحاكم العسكرية غير عملية، إلا أن ستيفنز يخالف هذا الرأي، قائلًا: «من غير أن نقلل من أهمية ذلك الخطر لحظةً واحدةً، فإنه ليس من الواضح لنا لماذا يتطلب الأمر، في قضية محاكمة حمدي، أي اختلاف عن القوانين والقواعد التي تحكم بموجبها المحاكم العسكرية»[123].

رجعت الإدارة إلى الكونغرس بعد هزيمتها في قضية حمدان، وفي الساعات الأخيرة من الجلسات التشريعية النهائية، وقبل الإجازة من أجل انتخابات منتصف ولاية الرئاسة للعام 2006م، أجاب الكونغرس على القرار المتعلق بحمدان؛ حيث أُقِرَّ قانون اللجان العسكرية الذي وقع عليه الرئيس في 17/أكتوبر 2006م، فأصبح قانونًا، وكانت الغاية المعلنة في اللائحة القانونية هي تعزيز المحاكمة بلجنة عسكرية في ما يتعلق بانتهاكات قانون الحرب، ولأغراض أخرى، إنه يكرر -عمومًا- الإجراءات التي منحتها الإدارة من قبلُ إلى اللجنة، و قد تبيَّن هذه المرة بوضوح أن الإدارة تجرد المعتقلين من حق المطالبة بالتحقيق في قانونية حبسهم، بمن فيهم أمثال بنيام محمد الذين رفعوا بالفعل قضايا لهذه الغاية، وما زالت معلقةً في المحاكم الفيدرالية الأمريكية، بالإضافة إلى أن قانون اللجان العسكرية MCA تضمن أحكامًا تُضيِّق بصورة رجعية تعريف أنواع الإساءة إلى المعتقلين التي تنتهك قانون جرائم الحرب؛ لذلك فإن الموظفين الأمريكيين الآن يمكن أن يحاكموا بتهمة (الخروق الخطيرة) للمادة الثالثة العامة من مواثيق جنيف، وتوسيع الحصانة لتشمل المحققين الذين اعتمدوا صادقين وبنيَّة حسنة على نصيحة الإدارة القانونية.

أصدرت الحكومة -بعد توقيع القانون- ملاحظةً تتعلق بمعتقلي غوانتانامو، مفادها:

> إن قانون اللجان العسكرية، يعدل، من ضمن أمور أخرى، المادة 2241§ 28U.S.C.، لاشتراط أنه: «ما من محكمة، أو قضية، أو قاضٍ يملك صلاحية النظر في التماسات التحقيق في قانونية حبس المتهمين» المقامة من قبل معتقل أجنبي اعتقلته الولايات المتحدة، أو بالإنابة عنه، وقررت الولايات المتحدة أنه قد اعتُقِل بوصفه مقاتلًا عدوًّا، أو بانتظار إصدار قرار بهذا الشأن، أو النظر في أي عمل آخر ضد الولايات المتحدة، أو عملائها فيما يخصُّ أي جانب من جوانب الاعتقال: الترحيل، أو المعاملة،أو المحاكمة،أو ظروف احتجاز أي غريب (أجنبي) للمعتقل،أو كان قد اعتُقِل، من قبل الولايات المتحدة بوصفه مقاتلًا عدوًّا... .

إضافة إلى أن التعديل الجديد للبند 2241 ويُعمل به منذ تاريخ سن القانون، وينطبق بالتحديد على القضايا جميعها بلا استثناء، من حيث القضايا المعلقة، أو التي رفعت بعد سن هذا القانون في ما يتعلق بأي جانب من جوانب الاعتقال، أو الترحيل، أو المعاملة، أو المحاكمة، أو ظروف الأجنبي الذي اعتقلته الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر[124].

قُدمت قضايا ثلاث أمام اللجان العسكرية المعاد تشكيلها في غوانتانامو، وفي الوقت الذي أعيد فيه اتهام محمد، أُطْلِق سراح الأسترالي ديفيد هيكس David Hicks بموجب صفقة التماس، ليقضي حكمًا بالبقاء في بلده تسعة شهور، وأسقطت التهم المتعلقة بأمور تقنية موجهة إلى اثنين آخرين، هما: سالم أحمد حمدان، وعمر خضر[125].

بحلول الوقت الذي أعيد فيه اتهام محمد، كان خوسيه باديلا قد أدين في ميامي باتهامات التآمر قبل 11 سبتمبر، وسلمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرها حول معاملة أربعة عشر معتقلًا من ذوي القيمة العالية من المواقع السوداء التابعة لـ السي. آي. إيه، إلى حكومة الولايات المتحدة، وبالرغم من أن التقرير لم يكن شائعًا، إلا أن الخطوط العامة لمعاملة أبي زبيدة كانت معروفةً تمامًا.

أرسلت مؤسسة لندن القانونية التابعة لشركة لي دي وكومباني Leigh Day and Company في مارس 2008م، رسالةً عاجلةً جدًّا قبل الادعاء إلى وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميلي باند، تقول: «إننا نمثل بنيام محمد، المواطن البريطاني المحتجز في سجن أمريكي في خليج غوانتانامو الذي يواجه احتمالًا وشيكًا بالخضوع إلى إجراءات اللجان العسكرية»، لافتةً النظر إلى أن لدى محمد موعدًا أخيرًا هو 6/إبريل2008م، وأن محاميه كلايف ستافورد سميث سيرفع قضية إذا لزم الأمر، وأوضحت الرسالة أن غايتها هي:

> تقديم طلبٍ عاجلٍ؛ للحصول على الوثائق والأدلة الموجودة في الفهرس الملحق، ومن المرجح أن تكون هذه الوثائق، والأدلة مبرِّئة في إجراءات اللجان العسكرية الأمريكية المحتملة في المستقبل.
>
> نادرًا ما يكون السياق أكثر أهمية في إجراءات اللجان العسكرية الأمريكية، حيث إن حرية السيد محمد (بل ربما حياته) في خطر، وأنه يوجد سببٌ قويٌّ للظن بأن المملكة المتحدة تملك دليلًا مبرِّئًا سوف يساعد على الدفاع عن السيد محمد؛ ولذلك فإن تسليم مثل هذه المواد، وهذه المساعدة للسيد محمد يُعدُّ أمرًا مُلزمًا بوضوح؛ للتأكد أنه يستطيع الاعتراض على المزاعم الخطيرة التي يمكن أن تُثار ضده، وأن المصلحة العامة في الكشف عن مثل هذه المواد تبقى مصلحةً كبرى[126].

يقدم فهرس الرسالة الملحق بها قائمةً لإستراتيجيات الأدلة المبرِّئة التي تمتلكها المملكة المتحدة، وتساعد السيد محمد في دفاعه ضد الاتهامات الموجودة أمام اللجنة العسكرية الأمريكية في كوبا، (كان في رأس القائمة)، أي دليل على معرفة المملكة المتحدة بترحيل السيد محمد الوشيك عندما كان محتجزًا في باكستان في المدة من إبريل حتى يوليو من العام 2002م، بما في ذلك أي معلومة معروفة عن قرار ترحيل السيد محمد إلى المغرب؛ ليعذب هناك.

الدليل مطلوب لمجابهة هذا، وبوجه خاص فقد بحثنا عن هوية العملاء الأمريكيين المتورطين لتتبعهم، أو مقابلتهم، أو استدعائهم للمثول أمام المحكمة.

والواقع أن الولايات المتحدة تنكر ترحيل عملاء الولايات المتحدة لأي شخص إلى بلد أجنبي ليعذب فيها؛ علاوة على أن دحض السيد محمد لهذا الإنكار يُعدُّ أمرًا حاسمًا من أجل تأكيد الدليل الذي حُصِل عليه تحت التعذيب، أو نتيجةً للتعذيب، ولا يمكن قبوله، وبما أن ممارسة الولايات المتحدة لعمليات الترحيل الاستثنائي؛ لكي يُعذَّبوا تُعدُّ جريمةً قانونيةً عالميةً بموجب قانون المملكة المتحدة الآتي بعد الفقرة 134من قانون العدالة الجنائية للعام 1988م،

فلا يوجد أساس مقبول لا يلزم تقديم هذه المعلومة للمساعدة على دفاع السيد محمد، ونحن نرى في الواقع، أن عدم تسليم هذه المعلومة يرقى إلى مرتبة التواطؤ في عمليات التعذيب الذي وافقت عليه المملكة المتحدة؛ و لذا فهي ملزمةٌ بالتمسك به[127].

طلبت الرسالة أيضًا المعلومات جميعها التي قدمتها المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة عن السيد محمد، بما فيها حقيقة أنه كان مجرد منظفٍ للمباني في لندن، إن فرصة لقاء عملاء المملكة المتحدة الذين تحدثوا إلى السيد محمد عندما كان معتقلًا في باكستان، وأخذ بيانات منهم حول ذلك قد تخلوا عنها، وأما التفاصيل والنسخ الكاملة للمعلومات فإن سلطات المملكة المتحدة قد أرسلت مباشرةً إلى المغرب، أو عن طريق سلطات الولايات المتحدة (أخيرًا) المعلومات المتعلقة بظروف السجن المظلم.

نُقِل السيد محمد بعد ذلك إلى قاعدة بغرام العسكرية الجوية قبل نقله إلى خليج غوانتانامو؛ وبسبب الحظر الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، فإن السيد ستافورد سميث لم يكن قادرًا على كشف الطبيعة الكاملة للقضية المثارة ضد السيد محمد إلى هذه المؤسسة، ومع ذلك فإنه من المحتمل بناءً على المقاربة التي اتبعت في قضايا أخرى أن تطلب الولايات المتحدة استخدام ما يعرف بدليل تحقيق (فريق التصفية) ضد السيد محمد، وسوف يطلبون فقط الاعتماد على الدليل الذي حُصِل عليه من السيد محمد بعد تعذيبه المكشوف في المغرب، وفي السجن المظلم (دارك بريزون)، على أي حال، هناك -بالطبع- صلة بين دليل التعذيب الأول الذي نظمه، أو نفذه عملاء الولايات المتحدة بإمكانية قبول وتصديق أي دليل من أدلة تحقيق فريق التصفية، ونحن نعلم أن العملاء البريطانيين كانوا متورطين في أي حادثة من حوادث التحقيق التي جرت في بغرام، وأنه من المحتمل جدًّا أن يكون لدى المملكة المتحدة أدلة كبيرة مأخوذة من مصادر عديدة على ادعاءات استخدام القسر، والإساءة في بغرام، سواء أذلك كان ضد السيد محمد أم غيره، أو حتى إن المملكة المتحدة تملك أدلةً على أن القوات الأمريكية قد ارتكبت جرائم قتل[128].

أعيد اتهام محمد بالتآمر في 28/مايو 2008م، وأن لائحة الاتهام مطابقة تمامًا لتلك التي صدرت في 4/نوفمبر 2005م، ماعدا إزالة اسم رتشارد ريد من الفقرة e، وتطهير الوثيقة من أي إشارة إلى أبي زبيدة، من حيث إنه كان في الوثيقة ما يشير إلى أن بنيام محمد قد سافر بعد ذلك إلى بيريل/ أفغانستان، وتعرف إلى أبي زبيدة، ووعده أبو زبيدة بالتدريب في باكستان على صناعة أجهزة تفجير عن بعد مثلًا، وقد ورد في هذه الوثيقة الآن أن بنيام محمد سافر بعدئذ إلى بيريل،/ أفغانستان، وتلقى تدريبًا على صناعة أجهزة تفجير عن بعد. إن عبارة: بعد وصول بنيام محمد وخوسيه باديلا إلى لاهور، والتقيا أبا زبيدة سرًّا، وبحثوا معًا خطط هجوم ضد الولايات المتحدة، وأن أبا زبيدة قال: إنه يفضل أن يدير بنيام محمد عملية (ما وراء البحار) بدلًا من عودته إلى أفغانستان، قد أصبحت في الوثيقة الحالية: بعد وصول بنيام محمد وخوسيه باديلا إلى لاهور، خطَّطا لهجمات ضد الولايات المتحدة، وبعد هذه المناقشات وافق محمد وباديلا على إرسالهما إلى الولايات المتحدة؛ لإدارة هذه العمليات بدلًا من العودة إلى أفغانستان[129].

بعد يومين من رفع قضية بالاتهامات، كتب كلايف ستافورد سميث والعقيد البحري إيفون برادلي إلى سوزان كروفورد Susan Crawford المخولة بالدعوة لعقد اجتماعات اللجان العسكرية يطلب منها التحقيق في الأدلة القائلة بأن الاتهامات الموجهة ضد محمد كانت مبنيَّةً جزئيًّا على أدلة حُصِل عليها بالتعذيب، وأنه إذا ما أكدت تحقيقاتها أن الاتهامات كانت مبنيَّةً كليًّا على دليل حُصل عليه بالتعذيب، فإنه يجب إسقاط هذه الاتهامات كلّها، لكن الإجابة جاءت سوف أدرس المعلومات التي قدمتماها قبل اتخاذ قرار، أو إحالة الاتهامات في هذه القضية، ومن ثَمَّ من الأفضل حل القضايا المرفوعة من حيثيات إجراء اللجان العسكرية الرسمية بعد خمسة أيام[130].

في 12/يونيو 2008م، أصدرت المحكمة العليا قرارًا بشأن قضية رفعها المعتقل في غوانتانامو، لخضر بومدين Lakhdar Bomediene ضد مادة وردت في قانون اللجان العسكرية تجرده من حق المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، جاء فيه بأكثرية 4-5 أن

القانون قد علق النص بصورة غير دستورية، وأنه عندما كانت الولايات المتحدة تمارس سلطتها القانونية الكاملة، وتفرض سيطرتها التامة على القاعدة العسكرية في غوانتانامو، فإن لمحاكم الولايات المتحدة، في واقع الأمر، السلطة القانونية للاستماع إلى التماسات معتقلي غوانتانامو؛ لإجراء تحقيقٍ في قانونية حبسهم، وقد كتب ستافورد وبرادلي على الفور إلى كروفورد ثانيةً، محذرين أنه مالم تخبرينا بحلول الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم الجمعة في 20/ مايو بأنك توافقين على هذه الطلبات المعقولة؛ فإننا سوف نطلب من قاضي المنطقة إيميت سوليفان Emmet Sullivan المطروح أمامها قضية محمد بشأن التحقيق في قانونية حبسه، وإصدار أمر لها؛ لاتخاذ الإجراءات المطلوبة[131].

أحسن محامو محمد البريطانيون صنعًا بتحذيرهم وزير الخارجية برفع دعوى؛ لإجبار الحكومة البريطانية على تسليم محمد أي دليل لديها يؤيِّد حقيقة ترحيله الغريب، وتعذيبه، لكن مكتب وزير الخارجية رفض القول: إن كانوا يملكون مادةً مبرئةً، مدعيًا باختصار وجود أسس مقاومة في القضية، متوجهًا نحو رفض القضية من دون جلسة استماع، إلا أن المحكمة لم ترغب في رفض القضية، وفي 6/يونيو، قال ميلي باند للمحكمة: إن وزارة الخارجية تملك دليلًا مبرِّئًا، ولكنها لن تكشف عنه إلا مجبرةً، بل إن ميلي باند قال: إنه سوف يسلم المواد إلى المحامين العسكريين الأمريكيين في غوانتانامو، ويترك لهم أمر تقرير ما إذا كانوا سيشاركون هذه المواد مع ستافورد سميث والعقيد البحري براد لي، وفي جلسة استماع عقدت في 20/يونيو/2008م، انتقد قاضٍ بريطانيٌّ تصرف ميلي باند، ووصفه بأنه مزعج جدًّا، وبعد يومين كتبت أمريكا إلى ميلي باند تحيطه علمًا باستلام المواد التي أرسلها، التي تتضمن وصفًا؛ لاستجواب محمد في أفغانستان، إذ كانت السي. آي. إيه قد بعثته إلى المخابرات البريطانية، وأن أمريكا ترفض الادعاءات بوصفها لا تصدق[132].

بموجب مبدأ من مبادئ القانون البريطاني المعرَّف في قضية اسمها نورويتش فارما كال Norwich Farmacal، مفاده أنه يمكن أن يطلب من فريقٍ تسليم وثائق أو معلومات إلى المدعي في قضية إذا كان هذا الفريق متورطًا، أو منخرطًا، ولو ببراءة في ارتكاب خطأ مزعوم

في القضية، و قد كان أمام المحكمة البريطانية قضية حول ما إذا كانت الحكومة البريطانية متورطة، أو منخرطة في اعتقال بنيام محمد في حبس انفرادي، أو في تحقيق مسيء، أو تسليم للخصم على نحو غير عادي، وكانت المخابرات البريطانية قد استلمت في أواخر أغسطس اثنتين وأربعين وثيقةً من السي. آي. إيه تتعلق باعتقال محمد ومعاملته، وشهادة من (الشاهد B، ومن عميل الجهاز السري الذي قابل محمد حين كان محتجزًا في باكستان، وقدمت المحكمة النتائج الداعمة الآتية في خاتمتها لواقعة تورط السلطات البريطانية في معاملة محمد على أيدي الأمريكيين:

1. لقد كان جليًّا من التقارير التي تفيد بأن بنيام محمد BM كان محتجزًا في حبسٍ انفراديٍّ من 10/إبريل/2002م، حيث أجرت السلطات الأمريكية سلسلةً من المقابلات في إبريل من العام 2002م، طالب محمد في أثنائها بمحام؛ ولكنَّ طلبه رُفض.
2. تلقت أجهزة المخابرات السرية SIS و SyS في مايو تقارير تحتوي على معلومات ذات صلة باعتقال BM ومعاملته في باكستان، وأعدت التقارير في جلسة حكم مغلقة.
3. أظهر الشاهد B نفسه في أثناء المقابلة على أن له دورًا يلعبه بالتعاون مع سلطات الولايات المتحدة في إغراء BM للتعاون؛ من أجل إفهامه بوضوح أن المملكة المتحدة لن تقدم المساعدة ما لم يتعاون BM، حيث يمكننا فهم السبب الذي جعل الشاهد B يضع الأمور بمثل هذه الشروط الصارمة، مع أخذ مقتضيات الزمن بعين الاهتمام، ومن الواضح أن ما قاله إلى بنيام محمد، كان في حقيقته يعني أن المملكة المتحدة لن تحاول مساعدته ما لم يقنعه بنيام محمد بأنه كان متعاونًا تمامًا مع سلطات الولايات المتحدة.
4. بحلول الثلاثين من سبتمبر من العام 2002م، كان واضحًا لدى الـ SyS أن بنيام محمد كان محتجزًا في مكان سري؛ إما من قبل سلطات الولايات المتحدة، أو تحت إشراف الولايات المتحدة المباشر، ولم يكن منشأة عسكرية أمريكية مثل بغرام، ومن الواضح لدينا أنهم كانوا يعرفون أنه لم يكن محتجزًا في منشأة أمريكية نظامية،

وأن المنشأة التي كان معتقلًا فيها، واستجوب فيها كانت تابعةً لحكومة دولة أجنبية غير باكستان، وأن الولايات المتحدة كانت تحصل مباشرة على معلومات منه.

5. كان جهاز SyS يقوم بتزويد المعلومات والأسئلة التي يعلمون أنها سوف تطرح في مقابلات بنيام محمد منذ اعتقاله ووضعه في الحبس الانفرادي، وحرمانه الاتصال بمحام، أو مراجعة لقضيته من قبل محكمة، وقد ظلوا يقدمون المعلومات والأسئلة بعد أن عرفوا ظروف اعتقال BM، ومعاملته وقد وردت في التقارير المتعلقة بسلسلة المقابلات التي جرت في مايو 2002م وبعد سبتمبر 2002م، عندما علموا بالظروف المتعلقة باعتقاله المستمر الذي وضعناه في الفقرة 4 أعلاه[133].

إن المعلومات الواردة في الفقرة الفرعية 2 ذات الصلة باعتقال بنيام محمد ومعاملته في باكستان هي وثائق السي. آي. إيه الاثنتين والأربعين، وأن الفقرة الفرعية ذاتها كانت دليلًا يُبيِّن المواضيع التي نسخت منها المحكمة سبع فقرات تلخِّص محتوياتها، ولم تعد هذه الفقرات إلى نسخة قرار المحكمة العامة إلا بعد سنة ونصف، ومع ذلك فقد قضت المحكمة بأن الوثائق نفسها كانت جوهرية لدفاع محمد، وظلت مصرَّةً على القول: «ليس لدينا سبب وجيه لعدم توفير حكومة الولايات المتحدة هذه المواد لمحامي بنيام محمد»[134]، وأضافت المحكمة ملمِّحة إلى أنها كانت مستعدةً لإصدار أمرٍ إلى الحكومة البريطانية؛ لتسليم الوثائق إلى محمد، إنَّ رفض حكومة الولايات المتحدة تقديم أيِّ معلومات تتعلق بمكان بنيام محمد في المدة بين مايو 2002م، ومايو 2004م، يُعدُّ ذا أهمية خاصة، ومن نافلة القول تقديم معلومات عن مكان شخص في سجن لا يمكن أن يسبب أي صعوبة، مع افتراض أن القيم الأساسية الراسخة منذ زمن طويل في أي بلد ديموقراطي، تفرض أن تعرف أسرة المعتقل والذين يمثلونه مكان اعتقاله.

إن ترك قضية الكشف عن المكان لإجراءات اللجان العسكرية في وقت ما من المستقبل في مثل هذه الظروف، يعني حرمان بنيام محمد فرصة حقيقية لتقديم بعض الدعم لجزء محدود من قضيته، ومن عون لدفاعه، وحرمانه في هذا الوقت يعني حرمانه فرصة العدالة حينها في ما

يخصُّ الاتهامات الموجهة ضده، وهذا مبدأ يعود تاريخه إلى زمن الميثاق العظيم الماغنا كارتا Magna Carta الذي يُعدُّ جزءًا أساسيًّا من قانوننا العام، وقيمنا الديموقراطية[135].

وفي اليوم الثاني، كتب جون بيلينغر John Bellinger الذي كان يشغل حينذاك منصب المستشار القانوني لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس، وإلى وزارة الخارجية البريطانية يعدها بأن الوثائق الاثنتين والأربعين سوف تُسلَّم إلى منسقة اللجان العسكرية إن طلبتها، وأنها سوف تُعطَى إلى العقيد البحري براد لي إن كانت الاتهامات قد أحيلت إلى اللجنة العسكرية، وبعد أسبوع أخبرت وزارة الخارجية المحكمة أنها تلقت رسالةً من وزارة الخارجية الأمريكية تؤكد أنها تسلمت الطلب، وأن الوثائق قد أرسلت إلى المنسِّقة، ولدى اكتفاء المحكمة بأن المواد سوف تتوافر لمحمد إذا ما أحيلت قضيته للمحاكمة، فقد تراجعت عن تهديدها بإصدار أمرٍ بالإفراج عن الوثائق.

لكن ثقة المحاكم البريطانية في تأكيدات إدارة بوش، لم تعمِّر طويلًا، بل اهتزت بحادثتين وقعتا في أمريكا في سبتمبر؛ الأولى: هي أن العقيد داريل فانديفيلد Darrel Vandeveld المدَّعي العسكري الذي يتولى قضية بنيام محمد، قد قدم استقالته من مكتب المدعين العسكريين، وقد كان فاندي فيلد يتولى أيضًا قضية محمد جواد الشاب الباكستاني الذي يواجه تهمة القتل بزعم أنه ألقى قنبلة في سيارة جيب ضمن قافلة عسكرية كانت مارَّةً في أفغانستان، وأعلن فاندي فيلد في بيان محلَّفٍ بتاريخ 22/سبتمبر /2008، ما يأتي:

> لقد أفشيت إلى المدافع العسكري عن جواد الميجور فراكت Frakt بنود الاكتشاف التي هي حسب خبرتي القضائية، قوانين السلوك العسكري، وقانون اللجان العسكرية، ودليل اللجان العسكرية MMC التي طُلِب مني تسليمها انسجامًا مع التزاماتي الأخلاقية كوني مدَّعيًا، وقد سلمته على الفور بنود الدليل التي أعُدُّها مبرِّئة، أو مخففة لما يُتَّهم به السيد جواد، ولأنني لم أستطع تزويده بالأدلة التي طلبها، حاولت تفسير ذلك له، وفي بعض الحالات كان ذلك يعني تحديد وكالات معينة، أو مكاتب، أو أفراد، أو إجراءات كانت تحول دون الكشف، على الرغم من

أنني أستطيع أن أقسم أني لم أكشف أيَّ معلومة محجوبة لم يخوَّل الميجور فراكت باستلامها، ولم أفرز شخصًا معينًا لإدانته...

إن وخزات ضميري الأخلاقية بشأن استمراري في العمل كوني مدَّعيًا تعود مبدئيًّا إلى الكشف عن إجراءات تقديم المشورة الدفاعية، فأنا قلق جدًّا لدرجة أنني أعتقد أنني لم أعد قادرًا على متابعة عملي مُدَّعيًا في اللجان العسكرية بشأن الإجراء الغامض المتسم بالإهمال واللامبالاة في تقديم اكتشاف المشورة الدفاعية، وعلى المرء أن يفكر أنه بعد ست سنوات من بدء عمل اللجان عليه أن يكون قد أنشأ مكتبًا قانونيًّا، وأن تكون الإجراءات قد وضعت موضع التنفيذ، وليس ذلك فقط، بل وأن تكون قد عُدِّلت، وبرأيي إنَّ الأدلة التي نلتزم بها نحن المدَّعين العسكريين، والعاملين في المحكمة لم تتوافر للدفاع، ومن المحتمل ألا تكون الأدلة المبرِّئة قد سُلِّمت، فقد كانت ممارستي الخاصة هي تسليم أي دليل أعثر عليه إلى الدفاع فورًا، حتى لو تعرضت قضية محمد جواد للخطر، وحتى لو تعاطفتُ مع الضحايا في القضية، وتفهمتهم؛ ولنأخذ مثلًا عندما اكتشفت أن السيد جواد قد وضع في برنامج الطيران المتكرر، أشعرت الدفاع بذلك، وطلبت تحقيقًا، وتكلمت مع شهودٍ لم تكن وكالات فرض القانون المساعدة لنا قد حدَّدت هوياتهم، وفي النهاية سلمت في إحدى جلسات المحكمة بأنني كنت مخطئًا في إدانة السيد جواد عندما شكا من السلوك الذي واجهه في أحد إجراءات اللجان الأولى، وأن ممارستي الشخصية في كشف دليل مبرِّئٍ، أو مخفِّفٍ لم تمارس بصورة شاملة في مكتب المجلس العسكري OMC-P [136].

وصف فاندي فيلد فيما بعد تجاربه بالتفصيل في تصريح سلمه محامو جواد في إجراءات قضية المطالبة بالتحقيق في قانونية حبسه، وهي وثيقة مهمة بسبب سوء السلوك الذي تصفه بالتفصيل، وبسبب وصف فاندي فيلد لإدراكه المستيقظ لسوء المعاملة التي تحملها جواد:

وصف فاندي فيلد فيما بعد تجاربه بالتفصيل في تصريح سلمه محامو جواد في إجراءات قضية المطالبة بالتحقيق في قانونية حبسه، وهي وثيقة مهمة بسبب سوء السلوك الذي تصفه بالتفصيل، وبسبب وصف فاندي فيلد لإدراكه المستيقظ لسوء المعاملة التي تحملها جواد:

وعند نقطة معينة في أثناء جلسة الاستماع انفجر جواد طارحًا سلسلةً من الشكاوى القاسية حول سوء معاملته في غوانتانامو، ووصف كيفية نقله من زنزانة إلى أخرى باستمرار، وذلك لحرمانه النوم، ولما لم أرَ في تلك اللحظة أي دليل يدعم ادعاءه الذي لم أستطع التكهُّن بغايته القانونية، رفضت كلامه بوصفه مبالغًا فيه.

وفي مدة الأسابيع القليلة اللاحقة بدأت أحاول جمع السجلات؛ استجابةً لطلب الميجور فراكت بالكشف عنها، وقد حصلت على نسخة من سجلات نظام إدارة أحداث المعتقلين DIMS حيث كان يحتفظ بها JTF-GTMO، سجلات DIMS هي سجلات السجن الرسمية لأعمال كل معتقل وأنشطته، فكل حركة وكل موعد طبيٍّ، وزيارة القسيس، واستجواب، وعمل تأديبي، كلها -بل أكثر منها- مسجلة، ولدى مراجعتي للسجلات لاحظت أن محمد جواد حاول الانتحار في 25/ديسمبر/2003م، حيث صار يضرب رأسه باستمرار في أحد جدران زنزانته.

لقد أرسلت نسخةً إلى الميجور فراكت، وبعد وقت قصير اتصل بي الميجور فراكت طارحًا أسئلةً؛ لمتابعة موضوع السجلات، حيث أظهرت السجلات أن السيد جواد نُقل 112 مرَّةً من زنزانة إلى زنزانة من دون أي سبب في أسبوعين؛ أي بمعدل ثماني مرات يوميًّا مدَّة أربعة عشر يومًا، وقد استطعنا بمزيد من التحقيق أن نؤكد أن السيد جواد قد أُخْضِع لبرنامج التجريد من النوم، والذي يشار إليه بمصطلح برنامج الطيران المتكرر، فتأكدت حينها أن السيد جواد كان يقول

الحقيقة في جلسة الاستماع الأخيرة، وإنني أفتقر إلى الكلمات التي تعبِّر عن الألم الذي اعتصر قلبي عندما علمت بسوء المعاملة التي تعرض لها السيد جواد على يد زملائي الجنود، إذ لا مسوِّغ لها، ولا أساس.

بدأت مخاوفي وشكوكي تزداد في الصيف بشأن قوة القضية، وبالرغم من الجهود المضنية في البحث عن شريط الفيديو الأصلي لاستجواب جواد من قبل موظفين أمريكيين، ذلك البحث الذي شمل تقصيًّا واسع النطاق حول الشريط وأين يمكن أن يكون، ولم أستطع العثور عليه، وفشلت كذلك في تحديد موقع شاهدي العيان المزعومين على الهجوم؛ إذ قالا لمحقق أمريكي: أنهما شاهدا شخصيًّا جوادًا حين ألقى القنبلة، وكل ما كان لديَّ هو ملخصين مصورين فوتوغرافيًّا لمقابلتين أدارهما مترجم لهذين الشاهدين بعد شهور عدَّة من الهجوم. أما المعلومات المتوافرة عن هذين الشاهدين، فهي اسماهما فقط، وكلا الاسمين من الأسماء الشائعة في أفغانستان[137].

واختتم:

وأخيرًا، قررتُ أنه لم يعد بإمكاني أخلاقيًّا أن أحاكم السيد جواد، أو انطلاقًا من الضمير الحي، لم يعد بإمكاني الاستمرار مدَّعيًا في الـ DMC-P، وقد أقسمت أن أدعم دستور الولايات المتحدة وأدافع عنه، وأن أظل واثقًا من أنني فعلت ذلك، وقد قضيت أكثر من أربع سنوات من أصل سبع سنوات بعيدًا عن أسرتي، وبيتي، ومعقلي المدني، كل ذلك من غير أن أتوقع، أو أرغب في جائزةٍ أعظم من معرفتي أني بقيت ملتزمًا بكلمتي، وأني قمت بمسؤوليتي على أكمل وجهٍ في الدفاع عن أمتنا عند حاجتها إلى الدفاع، ولم أتخلَّ عن اللجان أو أستَقِلّ منها، بل التمست شخصيًّا لدى المستشار العدلي العام للجيش AJAG، ليسمح لي بقضاء الشهور الستة الباقية لي في الخدمة التطوعية في أفغانستان، أو العراق، ولكنه بفضل

حكمته وحصافته أحلَّني من الخدمة الفعلية، وعلى أي حال، لو أنني عدتُ إلى أفغانستان أو العراق، والتقيت محمد جواد في أيٍّ من هذين البلدين المعاديين، حيث قُتِل اثنان من أصدقائي في العمليات، وواحد من أعز أصدقائي وأفضلهم في العالم أصيب بجرح خطير، فإني لا أشك -أبدًا- أن السيد جواد لن يشكل لي أي تهديد من أي نوع، أنا قاضيه السابق، وظالمه النادم الآن، وست سنوات تُعدُّ زمنًا طويلًا لفتىً في السادسة عشرة من عمره يقضيها في حجز انفرادي، في أرض بعيدة، لأسباب لم يفهمها أبدًا، وإنني أطلب من المحكمة بكل احترام أن تجد أنَّ اعتقال السيد جواد المستمر لا يدعمه أيُّ دليل يمكن تصديقه، أو أيُّ مادة من قانون معاملة المعتقلين للعام 2005م، أو مواد MCA، أو القانون الدولي، أو دستورنا نحن، ويجب أن يُحرَّر السيد جواد؛ لاستئناف حياته في مجتمع مدني، من أجله، ومن أجل حسِّنا بالعدل، وربما لكي نستعيد معيارًا لإنسانيتنا الأساسية[138].

في 22/سبتمبر/2008م، وهو اليوم الذي رفع العقيد فاندي فيلد بيانه إلى اللجنة العسكرية، عقد القاضي إيميت مؤتمرًا حول التماس بنيام محمد بشأن التحقيق في قانونية حبسه، وأمر حكومة الولايات المتحدة أن تسلِّم أيَّ مادة مبرِّئة تحتفظ بها أجهزة الولايات المتحدة بحلول السادس من أكتوبر 2008م.

وفي 6/أكتوبر، أجابت الحكومة بوثيقة تُكرِّر تأكيداتها بأن محمد كان عضوًا فاعلًا من أعضاء القاعدة المدربين، حيث خطط لتفجير قنبلة قذرة، وتفجير صهريج غاز، وإطلاق غاز السيانيد في النوادي الليلية، وعندما راجعت محكمة المملكة المتحدة تلك الوثيقة وجدت أنَّ المزاعم الموجودة فيها يدعمها دليلان فقط: تقارير قوة العمل للتحقيق الجنائي حول مقابلاته بعد وقت قصير من وصوله إلى غوانتانامو، واعترافه المؤلف من 21 صفحةً، وقد أدلى به في بغرام بين 28/يوليو و31/يوليو /2004م؛ أي بعد شهرين من نقله من دارك بريزون (السجن

المظلم)، حيث كتب أجزاءً منه بخط يده، وأجزاء وقع عليها بالحرف الأول من اسمه. انتهى ذلك الاعتراف على النحو الآتي:

س: هل كتبت هذا البيان بملء حريتك، من دون منفعة، أو وعد، أو مكافأة؟

ج: نعم.

س: هل وعدك العميل الذي قابلك بأي شيء؟

ج: لا.

س: هل عاملك العميل الذي قابلك معاملةً حسنةً، وإنسانيةً، وباحترام ولطف؟

ج: نعم.

س: هل كان يُقدَّم لك في أثناء المقابلات مع العميل، أو عُرِض عليك طعام، أو شراب، أو تسهيلات للمرحاض؟

ج: نعم.

س: هل عوملت معاملة حسنة منذ أن كنت في سجن عسكري أمريكي؟

ج: نعم.

س: في أثناء وجودك في السجن العسكري الأمريكي، هل عوملت بطريقة تظن أنها مسيئةً؟

ج: لا.

س: هل مُنِعت من ممارسة معتقداتك الدينية منذ أن كنت في سجن عسكري أمريكي؟

ج: لا.

س: ماذا تقول عن حالتك الصحية الآن؟

ج: أشعر بأني سليم الصحة.

س: في أثناء وجودك في السجن العسكري الأمريكي، هل تلقيت عنايةً طبيةً؟

ج: نعم.

س: هل ترغب في مساعدة حكومة الولايات المتحدة بتقديم شهادة تعاون و / أو معلومات في أثناء الإجراءات القضائية و /أو أي إجراءات قانونية؟

ج: لم أقرر بعد.

س: هل تعاونك حتى الآن يتم بملء إرادتك الحرة من دون أي منفعة أو مكافأة، أو وعد؟

ج: نعم.

س: هل المعلومات الموجودة في هذا البيان هي الحقيقة؟

ج: نعم[139].

ولكن الإدارة أشارت إلى أنها يمكن أن تغيِّر المسار، وأشعرت القاضي سولي فان بأنها سلمت أكثر من سبع وثائق من أصل 42 وثيقةً، بالشكل المنسوخ نفسه الذي قُدِّم إلى منسقة اللجان العسكرية، وإلى محامي محمد، وأعلنت أنها لم تعد تعتمد على الادعاءات بأن بنيام محمد كان يخطط لهجمات إرهابية في الولايات المتحدة لتبرير اعتقاله بصفته مقاتلًا عدوًّا.

أمر القاضي سولي فان -مذعورًا- محامي محمد بأن يُعلِموه بأي وثيقة يظنون أنهم بحاجة إليها للدفاع عنه، وحدد موعدًا؛ لعقد اجتماع حول وضعية المتهم في 30/أكتوبر/2008م. كما أن حكومة المملكة المتحدة، وهي تشعر بالارتباك، أبلغت وزارة الخارجية ومحامي محمد في 21/أكتوبر/2008م، أنها سوف تسلم حكمًا بالإفراج عن 42 وثيقةً في اليوم الثاني.

أصدرت محكمة المملكة المتحدة في اليوم نفسه هذا الإشعار، وأعلن البنتاغون أنه أسقط التهم كلها الموجهة ضد بنيام محمد وأربعة معتقلين آخرين كانت قد ربطتهم لوائح اتهامهم بأبي زبيدة، وفي اليوم السابق وقعت منسقة اللجان العسكرية سوزان كرا فورد تصريحًا توجيهيًّا مفاده أنه قد تمَّت الموافقة على توصية المستشار القانوني في قضية بنيام محمد لدى اللجان العسكرية، وأن الاتهاماتِ والمواصفاتِ كلَّها قد أُسقِطت من دون إجحاف، وصدرت بالمثل توجيهاتٌ بشأن غسان عبدالله شربي، وسفيان برهومي، وجبران سعيد القحطاني، ونور عثمان

محمد، ولم تقدم كرا فورد أي تفسير لإسقاط القضايا، ولكنَّ ميشيل تشابمان Chapman المستشار القانوني للمنسقة اقترح أن القضاة بحاجة إلى مزيد من الوقت لإعداد قضاياهم بعد استقالة فاندي فيلد، إن الذين حلُّوا محل فاندي فيلد قالوا للكولونيل براد لي: إنهم سيُعدُّون اتهاماتٍ جديدةً ضد محمد في غضون ثلاثين يومًا[140].

في جلسة الاستماع في 30/أكتوبر 2008م حول وضعية المعتقلين، طرح القاضي سولي فان سؤالًا صريحًا حول دوافع الإدارة للتخلي عن اتهامات القنبلة القذرة، وإسقاط القضية المرفوعة ضد بنيام محمد تمامًا عندما كانت هناك محكمتان على وشك الأمر بالإفراج عن وثائق مبرِّئة، وصرح سولي فان قائلًا: إن ذلك يثير تساؤلات في المحكمة حول ما إذا كانت الاتهامات أصلًا حقيقةً[141].

تسلَّم القاضي سولي فان إشعارًا بأن محامي محمد قد رفع طلبًا في 27/أكتوبر إلى المحكمة بالسماح له بعزل فانديفيلد وجين باين؛ العضو في فريق ترحيل محمد الذي قال إنه صوَّر الجروح التي أحدثوها في قضيبه، وطلبًا من سبع عشرة صفحةً بإخلاءات سبيل، طالبًا من الحكومة أن تتعهد بحقيقة 199 وصفًا مفصلًا لحالة محمد، وطلبًا بإصدار الوثائق والأمور الملموسة المتعلقة بمعاملته، والتحقيقات التي أُجرِيت معه في باكستان، والمغرب، ودارك بريزون، وبغرام، وغوانتانامو[142].

وفي جلسة الاستماع، طلب سولي فان إلى الحكومة أن تسلم الأدلة المبرِّئة ذات الصلة بالاتهامات المسحوبة المتعلقة بهجمات إرهابية مخططة في الولايات المتحدة.

وفي 1/أكتوبر طلب أيضًا إلى الحكومة الإفراج عن الأدلة المبرِّئة التي تقترح بألا يوصف الملتمس على أنه مقاتل عدو، وبعد أسبوع أُلحِق ذلك بأمر مفاده أنه في غضون ثلاثة أيام، على عملاء الولايات المتحدة الذين أداروا المقابلات مع الملتمس منذ أن زُجَّ في السجن أن يسلموا صيغة المقابلات الحقيقية المعدلة، التي يعتمد عليها المدَّعى عليه مع تصريح محلَّف يصف الظروف المحيطة بالمقابلات، والبيانات الصادرة عن الملتمس بموجبها، وأن على العميل أو

العملاء أن يكونوا مستعدين لإخلاء سبيل محمد من قبل محاميه قبل 5/يناير/2009م، وفي هذه الأثناء أمر وزير الدفاع روبرت غيتس بتقديم إفادة محلَّفة تحت طائلة عقوبة الإدلاء بشهادة زور، تقول إن الأدلة المبرِّئة كلَّها قد سُلِّمت إلى محامي محمد[143].

وفي هذه الأثناء، كانت محكمة المملكة المتحدة قد أصدرت الحكم الذي وعدت به عندما أعلنت رأيها في 22/أكتوبر 2008م، وهو قرار أرجأ أساسًا أمر الإفراج عن 42 وثيقةً، وتسليمها إلى محامي محمد إذعانًا؛ لإجراء قضية التحقيق في قانونية حبس المتهمين أمام القاضي سولي فان في الولايات المتحدة، وأكدت المحكمة أنها وجدت في الوثائق ليس فقط، نصوصًا ذات صلة بمزاعم بنيام محمد بأن اعترافه كان نتيجة سلوك يرقى إلى التعذيب، أو المعاملة اللاإنسانية القاسية والمهينة؛ بل أيضًا بما يتعلق بالجزء الذي كشف علنًا عن سبب كون المعلومات الموجودة في الوثائق جوهريةً لمحمد كي يُقدَّم إلى محاكمة عادلة، وتتعلق كذلك، ليس فقط باتهامات القنبلة القذرة؛ بل أيضًا باتهامه أنه كان عضوًا في القاعدة، ومقاتلًا عدوًّا[144]. ولكن لا بد من انتظار قرار القاضي سولي فان، حيث كتبت المحكمة تقول: «ربما تصبح هذه القضية، في ضوء قراره، قضية أكاديمية».

وإلا فإنَّ علينا الاستفادة من فهم موقف حكومة الولايات المتحدة، والانتفاع بآراء القاضي سولي فان عندما نشرع في اتخاذ قرارات بشأن القضايا المتبقية فيما يخصُّ تقديم الوثائق الاثنتين والأربعين، تتضمن هذه القضايا قضايا محامي محمد، والاعتراف بأن حكومة الولايات المتحدة كانت تسعى عن عمد إلى تجنب الكشف عن الوثائق الاثنتين والأربعين.

ويجب أن نسجل أننا وجدنا أن الأحداث المعدَّة في هذا الحكم مضطربةٌ جدًّا، ويجب أن يُحسم هذا الأمر بأسرع ما يمكن، مع أخذ التأخيرات والتغييرات غير المعللة بالطبع التي أجرتها حكومة الولايات المتحدة، بعين الاهتمام[145].

احتوى الحكم الصادر في 22/أكتوبر الفقرة الملغَّزة الآتية:

نشير في ملحق ليس من الممكن إعلانه الآن، ولكننا سنعلن عنه حالما نستطيع ذلك إلى أمور أخرى مطروحة أمام منسقة اللجان العسكرية[146].

وقد أفرجت المحكمة عن ذلك الملحق في 23/مارس2009م، وهو وثيقة مذهلة تُفصِّل جهد حكومة الولايات المتحدة الأخير، قبل فوات الأوان، لتأمين صفقة التماسيَّة من بنيام محمد.

وفي شهر أغسطس، قبل استقالة العقيد فانديفيلد، كان فاندي فيلد قد سأل ستافورد سميث والعقيد براد لي إن كان محمد منفتحًا على عقد اتفاق التماسي، لكن ستافورد سميث وبرادلي كانا غير متأكدين ما إذا كان في هذا الوقت القريب من إصدار الحكم سيصدر حكمًا بالموت، مع علمهما بأنه حتى لو بُرِّئ محمد فإنه سوف يظل في الاعتقال بصفته مقاتلًا عدوًّا إلى أن تنتهي العداوات السيئة التعريف، وأشار إلى أن محمدًا كان مهيَّأً؛ لدخول صفقة التماسية يقول فيها: أنا لا أنازع في شيء؛ أي إنه يعترف بذنبه، ويقبل حكم المحكمة، فيما يتعلق باتهامات 28/مايو/2008م مقابل صدور حكم بالحبس ثلاث سنوات مع حساب الوقت الذي قضاه في السجن منذ اتهامه في العام 2005م، شريطة أن يُعاد توطينه في المملكة المتحدة، ولا يُطلب منه أن يشهد ضد آخرين ممن هم في غوانتانامو، لقد واجه فاندي فيلد عرضًا بحبس محمد ثلاث سنوات من دون حساب المدة التي قضاها، على أن يوافق في أثناء حبسه على الشهادة ضد المعتقلين الآخرين، وانتهت المفاوضات عند ذلك.

إلا أنه في 20/أكتوبر/2008م، وهو اليوم الذي أسقطت فيه منسقة اللجان العسكرية الاتهامات ضد محمد وأربعة آخرين، ورد في لائحة اتهامهم اسم أبي زبيدة، وقد تلقى محامو محمد مسوَّدة الاتفاق الالتماسي، وقالت المملكة المتحدة في الملحق: نعتقد أنه من المهم إعداد بعض أحكام الاتفاق:

1. اشترطت الفقرة الثانية موافقة بنيام محمد على أن يعترف بذنبه فيما ورد في التهمة 1 والتهمة 2.
2. اشترطت الفقرة 5 على أن يفهم BM أن عقوبته المنصوص عنها في القانون إذا ما قبل الاعتراف بذنبه في كل تهمة، هي الحبس مدى الحياة.

3. اشترطت الفقرة 7 ما يأتي:
يوافق المتهم على ألا يشارك، أو يدعم بأي أسلوب أو خصومة أو طعن، في أي منتدًى ضد الولايات المتحدة، أو أي دولة أخرى، أو موظف لأي دولة، عسكريًّا كان أم مدنيًّا، بأشخاصهم، أو بأهليَّتهم الرسمية، فيما يخصُّ أسر المتهم، واعتقاله، والحكم عليه، وحبسه بعد إدانته، ووضعيته مقاتلًا معتقلًا، ويوافق المتهم أيضًا على أن ينبُذ سلفًا أيَّ هجوم وشيك حاليًّا مباشرًا أو غير مباشر، وأيَّ طعن بأسر المتهم واعتقاله، والحكم عليه ووضعيته مقاتلًا معتقلًا، وأن يتخلى المتهم للولايات المتحدة عن الحقوق القانونية كلها؛ للتوقيع وتسليم أي وثائق ضرورية، أو طلبات، أو التماسات لتطبيق هذا البند نيابة عن المتهم.
4. وبموجب الفقرة 10 يوافق BM على الخضوع للمقابلات، والمثول أمام المحاكم أو اللجان العسكرية؛ للإدلاء بشهادته إن طلبت منه الحكومة ذلك، وبموجب الفقرة 14 يجب على BM الموافقة على القبول بأن الملحق المتضمن الحقائق التي تدعم الاتهامات الموجهة إليه صحيحة، ولم تُسلَّم إلينا نسخة من ذلك.
5. المدة القصوى للحبس الذي سيصدر الحكم به ويوافق عليه، هي عشر سنوات بموجب الفقرة 16، لكنَّ منسقة اللجان العسكرية ربما تأمر بوقف تنفيذ الحكم لأكثر من سنة، وطرح شرط مفاده أن المنسقة تستطيع أن تقرر إذا لم يلبِّ BM أحكام الفقرة 10 (مساعدة الادعاء العام) إلغاء الجزء الموقوف تنفيذه من الحكم، والأمر بتنفيذه كاملًا[147].

قال محامو محمد لقضاة المملكة المتحدة: إن محمدًا إذا قبل هذا الاتفاق، فإنه سوف يضطر إلى التخلي عن الدعوى التي رفعها للكشف عن الوثائق، وبالمثل إذا ضغط على اللجان العسكرية للإفراج عن المواد، فإن الصفقة سوف تُلغى، وأشاروا إلى أنهم طلبوا إليه الموافقة على الاتفاق في وقت لم يكن هناك اتهامات وشيكة ضده، ولكن في وقت قيل له: إن هناك اتهاماتٍ جديدةً قادمةً لا يُعرف ما هي، وإنه لم يكن قد رأى في ذلك الوقت الوثائق المبرِّئة،

وإن إستراتيجية الولايات المتحدة كانت مبنيّةً على استغلال المدة القصيرة التي لن يستطيع في أثنائها محامو الدفاع عن بنيام محمد رؤية المواد؛ لإنجاز الصفقة الالتماسية التي هي في صالح الولايات المتحدة[148].

اختتمت المحكمة قولها:

لقد زودنا الفرقاء بهذه الفقرات الموجودة في الملحق على ألا تُنشر في هذا الوقت، وإننا نفعل ذلك على أساس أنه قيل لنا: إن هذه المفاوضات ما زالت في مرحلة السرية.

ومع ذلك وفي ضوء ما يمكن أن تطلبه الولايات المتحدة من دلالات في أي صفقة التماس، فإننا طلبنا بوضوح بيانًا موثوقًا من BM يعلن فيه إن كان راغبًا في متابعة هذا الاتفاق، لقد فعلنا ذلك؛ لأننا لا نستطيع انسجامًا مع مبادئ قضائنا المفتوح وأحكام قوانيننا أن نفكر في هذا الاتفاق، وأن نأخذه في بالحسبان عند اتخاذ القرار، ومن ثم نرفض إعلانه على الملأ في الوقت المناسب. وقيل لنا بغض النظر عن هذه النتيجة: إن BM كان يريد أن نعالج نحن هذه القضية، وإنه كان يريد التوضيح للعالم ما الذي حدث، وكيف عاملته حكومة الولايات المتحدة منذ إبريل 2002م.

ووفقًا لذلك فإننا سنعلن هذا الملحق في أي وقت مناسب، بطريقة أو بأخرى، بعد أن تُحسم في النهاية المناقشات المتعلقة بصفقة الالتماس، ولا بُدَّ من إضافة أنه لن يكون أي اتفاق التماسي قادرًا على منع إعلان هذا الملحق على الملأ، حتى ولو توقفت بعد ذلك الإجراءات؛ بسبب شرط وجود بندٍ مماثل للفقرة 7 الموجود في الفقرة 3 ،5 أعلاه؛ ذلك لأن هذا الملحق جزء لا يتجزأ من حكمنا الصادر في 22/أكتوبر/2008م[149].

رفض بنيام محمد العرض، وما إن حان وقت نشر المحكمة لهذا الملحق، حتى كان بنيام محمد حرًّا طليقًا في لندن.

وقع الرئيس أوباما بعد يومين من توليه منصب رئيس الولايات المتحدة ثلاثة أوامر تنفيذية؛ الأول،: إغلاق معتقل غوانتانامو في غضون سنة. الثاني: حظر التعذيب ووجوب توافق التحقيقات كلها مع الدليل الميداني للجيش. الثالث: إنشاء قوة عمل تفحص سياسات الاعتقال، ومراجعة القضايا الفردية كلها، وبحلول فبراير كان الضغط يتصاعد على الإدارة لتحرير محمد، وقد كتب كلايف ستافورد سميث إلى الرئيس أوباما يطلب منه مراجعة الأدلة السرية على تعذيب محمد، وفي 11/فبراير 2009م، أعلنت الحكومة البريطانية أن موظفين من وزارة الخارجية وطبيب شرطة العاصمة في طريقهم لزيارة محمد في غوانتانامو، وأعلن وزير الخارجية ميلي باند، أن المملكة المتحدة كانت تعمل بأسرع ما يمكن، وبجدية قصوى لتأمين عودته[150]، وفي اليوم نفسه كانت العقيد برادلي في لندن لإقامة دعوى لصالح محمد، وكتبت العقيد برادلي مقالةً افتتاحيةً نُشِرت صباح ذلك اليوم، جاء فيها:

> أنا محامية وجندية، وأنا أمثل بنيام محمد الذي يُضرب حاليًّا عن الطعام في خليج غوانتانامو، جئت إلى إنكلترا لأطلب من كل شخص العمل بأقصى جهده لإعادة بنيام إلى وطنه، وقد قالت الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة: إنها ستغلق غوانتانامو، وتقول حكومة المملكة المتحدة: إنها ما زالت تطالب بعودة بنيام منذ أغسطس 2007م، وبالرغم من ذلك، ومن كون المملكة المتحدة أقرب حليف للولايات المتحدة؛ فإن بنيام ما زال يقبع في زنزانة في خليج غوانتانامو، وأظن أنه قد حان الوقت للضغط على الإدارة الجديدة.
>
> لقد أخبر الحراس بنيام بأنه عائد إلى وطنه في ديسمبر؛ ولهذا فهو الآن مضرب عن الطعام مع 50 آخرين، أو ما يقارب ذلك من السجناء، وهذا يعني أنه يُغذَّى عن طريق الأنبوب وهو مربوط بكرسي، مرتين يوميًّا، وقد خسر من وزنه كثيرًا

لدرجة أنه يشكو من الألم الذي يعانيه وهو مربوط بالكرسي ساعاتٍ عديدةً كل يوم، ويقول: إنه يشعر بعظامه تحتك بالكرسي، وأخشى حقيقة، أنه إذا لم يعد بنيام إلى وطنه فورًا، فإنه سوف يغادر خليج غوانتانامو مكفنًا.

واختتمت قائلة:

آمل من أعماقي ألّا يبقى محتجزًا في غوانتانامو؛ لتجنب الكشف عن المعلومات المحيطة باعتقاله وتعذيبه، فأنا وكلايف ستافورد سميث نشهد بشأن ترحيله الغريب في جلسة مجموعة الأحزاب البرلمانية كلها اليوم في بورتكوليس هاوس Portcullis House، ويستمنستر Westminster، المفتوحة لأبناء الشعب، وأفهم أن عددًا من عملاء المخابرات والسياسيين سوف يتكلمون أيضًا محاولين إعادة بنيام إلى وطنه، وسألتقي مع ديفيد ميلي باند هذا الخميس، وآمل أن يطمئنني على عودة بنيام إلى وطنه[151].

وبعد اثني عشر يومًا كانت العقيد براد لي بين مجموعة الأسرة والمحامين الذين رحبوا بمحمد، عندما حطت طائرة نفاثة غلف ستريم مستأجرة في قاعدة راف RAF نورث هولت Northolt في الساعة الواحدة والدقيقة الحادية عشرة من 23/فبراير/2010م، بعد رحلة استغرقت عشر ساعات من غوانتانامو، لقد اعتُقِل، باختصار، بموجب قانون الإرهاب للعام 2000م، ثم أطلق سراحه، ولم يقل شيئًا للمراسلين، ولكن محاميه أعلنوا البيان الآتي باسمه قبل هبوط الطائرة بقليل:

آمل أن تتفهموا أني بعد كل ما عانيته، غير قادر جسميًا ولا عقليًا على مواجهة الإعلام لحظة وصولي عائدًا إلى بريطانيا، وأرجو أن تعذروني إن أعلنت بيانًا بسيطًا بوساطة محاميَّ.

آمل أن أكون قادرًا على أن أعمل أفضل في الأيام القادمة إذا سرتُ في طريقي نحو الشفاء.

لقد خضت تجربةً لم أفكر بحياتي أن أواجه مثلها في أسوأ كوابيسي قبل هذه المحنة، وقد كانت كلمة (تعذيب) في نظري كلمةً لا تطبق، ولم أكن أتصور أني سأكون ضحيتها، وما زال من الصعب أن أصدق أني اختُطِفتُ، وأني رحلت من بلد إلى بلد، وعُذِّبت بطرق العصور الوسطى، كل ذلك نظمته، ونسقته حكومة الولايات المتحدة.

ولا بدَّ لي من القول بحزن أكثر مما هو بغضب: إنَّ كثيرين هم الذين تواطؤوا في الرعب الذي حلَّ بي طوال السنوات السبع الخالية، وإن أسوأ لحظة مرَّت بي هي عندما تأكدت في المغرب أن الذين كانوا يعذبونني يتلقون أسئلةً وموادَّ معلوماتية من المخابرات البريطانية، وكنت قد التقيت بعناصر من المخابرات البريطانية في باكستان، وكنت منفتحًا معهم، ومع ذلك كان الذين تأملت أن يُخلِّصوني هم الذين تحالفوا مع المسيئين لي.

أنا لا أطلب الانتقام، بل أطلب فقط أن تُعرَف الحقيقة؛ كيلا يتحمَّل أحد في المستقبل ما تحمَّلته[152].

حتى مع تغير الإدارات الأمريكية، ظلت الولايات المتحدة تحبط الجهود المبذولة لإخراج محنتي إلى الضوء، وقد هدَّد بوش أولًا، ومن بعده أوباما، في محكمة المملكة المتحدة، بأن مجرَّد تأكيد الفقرات السبع المنسوخة التي تُلخِّص الوثائق الاثنتين والأربعين السرية، فإنه يمكن أن يقطع العلاقات الاستخباراتية المشتركة بين بريطانيا والولايات المتحدة، وقد ناقش وزير الخارجية ميلي باند بنجاح من أجل نسخ هذه الفقرات من قرار المحكمة الصادر في العام 2008م، شاهدًا على أن الكشف عن هذه الوثائق بأمر من محاكمنا، أو من سلطات المملكة المتحدة، سوف يضر ضررًا خطيرًا باتفاقات التعاون الاستخباراتي المشترك المعقودة

بين المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وتضرُّ ضررًا كبيرًا بالأمن القومي، وقد قدرت كذلك أن هذا الكشف يمكن أن يضرَّ بعلاقات المملكة المتحدة الدولية بصورة أعم، وسوف يضر بالاتفاقات المتبادلة مع أطراف ثالثة.

لقد أخذت بالحسبان لدى توصُّلي إلى تقييمي هذا، حقيقة أن إدارة الولايات المتحدة بناءً على مراسلات قوية واضحة متناسقة مكتوبة وشفهية من مسؤولين رسميين، بمن فيهم من هم في أعلى مستويات الأمن القومي من الوزارات والوكالات ذات الصلة كلِّها، قد بيَّنت أن مثل هذا الضرر محتمل حدوثه[153].

علقت المحكمة فيما بعد على النحو الآتي:

لقد ميَّزنا في فقرات عديدة في حكمنا الرابع أن ردة فعل إدارة بوش كانت تهديدًا، وبعد تسليم قرارنا، أعلنت وزارة الخارجية في عدد من البيانات العامة أنها لا توافق على تقييمنا بأن البيان الذي أصدرته إدارة بوش حول العواقب التي يمكن أن تتبع الكشف عن الوثائق، حيث يمكن وصفه تهديدًا، وبرأينا فإن ذلك يُعدُّ مسألة دلالات ومعانٍ، وسواء فُهِم ذلك تهديدًا، أو بيانًا بالعواقب التي ستنجم، فإن ما يهمُّ هو الجوهر.

وبناءً على الدليل الموجود أمامنا، فإنه لا يختلف اثنان على أن إدارة بوش قد أوضحت بما لا يدع مجالًا للشك أنه إذا ما نُشِرت المعلومات الموجودة في الفقرات المنسوخة، فإنه سيُعاد النظر باتفاقات التعاون الاستخباراتي القائمة؛ لذا فإن ذلك الأمر بعينه هو الذي قادنا إلى الاستخلاص بأن الميزان في صالح الاحتفاظ بالفقرات المنسوخة خارج الحكم الأول، وذلك بناءً على فهمنا لأهمية اتفاقات التعاون الاستخباراتي المشترك للأمن القومي للملكة المتحدة[154].

إن المحكمة باقتناعها ببيانات إدارة أوباما القوية العامة ضد التعذيب، وباقتناعها -خصوصًا- بالكشف والإفراج عن مذكرات الـ OLC الأربع التي لاحظتها المحكمة، والكشف

عن تقنيات التحقيق التي أشارت إليها الوثائق الاثنتان والأربعون التي طُبِّقت على محمد في باكستان، قد تطلعت إلى إشارات تدل على أن موقف إدارة أوباما قد تغير فيما يتعلق بالإفراج عن الفقرات المنسوخة، إلا أنه لاحقًا للرسالة التي بعثها مدير السي. آي. إيه ليون بانيتا في 30/إبريل 2009م، إلى جهاز المخابرات البريطانية، وللمحادثات المباشرة مع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، كتب ميلي باند ثانيةً إلى المحكمة.

لقد كانت هيلاري كلينتون مدركةً تمامًا للقضايا؛ حيث كرَّرت أن موقف الولايات المتحدة بشأن الكشف العلني في هذه القضية لم يتغير بتغير الإدارة الأمريكية، وأن حماية أجهزة المخابرات هو فوق سياسات الأحزاب، وبيَّنت أن الولايات المتحدة ظلت معارضةً للكشف العلني عن معلومات المخابرات الأمريكية في هذه القضية، وأوضحت وزيرة خارجية أمريكا أن الكشف للملأ عن هذه المعلومات ربما يؤثر في التعاون الاستخباراتي، ويسبب ضررًا للأمن القومي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة كليهما، لقد أوضح تعليق قدمه ممثلو مجلس الأمن القومي في الاجتماع ذاته أنه إن أردتم مزيدًا من التوضيح، فإن هذا هو موقف البيت الأبيض[155].

كان يمكن أن يبقى هذا الحظر على ما هو عليه لولا رأي القاضية غلاديس كيسلر الذي أبدته في 19/نوفمبر 2009م، في قضية فرحي سيد بن محمد لفتح تحقيق في قانونية حبسه، إذ حكمت على أن هذا الجزائري ابن الثامنة والأربعين من العمر يجب أن يُخلى سبيله؛ لأن الأدلة ضده انتُزِعت في أثناء تعذيب بنيام محمد، وبما أن رأيها القضائي هذا تناول بالتفصيل استجواب محمد في باكستان، وترحيله إلى المغرب، وتعذيبه فيها، ثم نقله إلى دارك بريزون وتعذيبه فيه؛ فقد استخلصت محكمة المملكة المتحدة أنه لم يعد يتوقع منها منطقيًّا أن تبقى الفقرات السبع الملخصة لجزء صغير من هذه المعلومة ذاتها سرًّا، ولم يعد بوسع الولايات المتحدة منطقيًّا أن تنتقم من بريطانيا لكشفها معلومات أعلنت محاكمها أنها صحيحة، وهكذا فقد أعدَّت محكمة استئناف مؤلفة من ثلاثة من أرفع القضاة البريطانيين، في 10/فبراير 2010م، أمرًا للإفراج عن هذه الفقرات السبع المنسوخة وإعلانها على الملأ:

لقد ذُكِر أن سلسلةً جديدةً من المقابلات قد أدارتها سلطات الولايات المتحدة قبل 17/مايو 2010م، بوصفها جزءًا من إستراتيجية جديدة صمَّمها أحد الخبراء في المقابلات.

1. ذُكِر أنه في المرحلة ذاتها وقت إجراء مقابلة أخرى من قبل السلطات الأمريكية، أُخضِعِ BM عمدًا إلى حرمان النوم المستمر، وقد تمَّ تتبُّع مؤثرات حرمان النوم بعناية.
2. وقيل أيضًا: إن إغراءاتٍ وتهديداتٍ قد رافقت حرمانه النوم، ولعبوا على خوفه من أن يُنقَل من سجن الولايات المتحدة، وعلى قضية اختفائه.
3. وقيل: إن الإجهاد الذي حلَّ به بسبب هذه التكتيكات المتعمدة قد تعاظم لكونه كان مكبلًا وقت المقابلات.
4. كان واضحًا -ليس فقط من التقارير المتعلقة بمضمون المقابلات، بل أيضًا من تقرير مفاده أنه وضع تحت مراقبة الإيذاء الذاتي- أن المقابلات أحدثت أثرًا ملحوظًا عليه، وسببت له إجهادًا ومعاناةً عقليةً.
5. نأسف إذ توصلنا إلى أن التقارير المقدمة إلى أجهزة الأمن SyS وضَّحت لكل من يقرؤها بأن BM قد أُخضِع إلى المعاملة التي وصفناها، وما أصابه بسبب تلك المعاملة المقصودة.
6. وقيل: إن هذه المعاملة إن كانت قد جرت نيابة عن المملكة المتحدة، فإنها تناقض بوضوح التعهدات التي أخذتها المملكة المتحدة على عاتقها في العام 1972م، وعلى الرغم من أننا لسنا مضطرين إلى تصنيف المعاملة المذكورة، فإنها توصف على الأقل، بالمعاملة القاسية واللاإنسانية، والمهينة التي مارستها سلطات الولايات المتحدة[156].

ولأن محكمة المملكة المتحدة قد أصدرت حكمًا بأنه طالما لم يعد محمد يواجه محاكمةً في الولايات المتحدة؛ فإن مسألة الإفراج عن هذه الفقرات أنهى عمليًّا مقاضاة محمد للحكومة

البريطانية؛ كي تكشف عما تعرفه عن معاملته من العام 2002م، ولغاية العام 2004م، ولكن بنيام محمد وأربعة آخرين من المعتقلين السابقين في المملكة المتحدة قد أقاموا دعاوى ما زالت في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة ضد شركة جيبسين داتابلان Jeppesen Dataplan، وهي فرع من فروع بوينغ التي أدارت عمليات السي. آي. إيه التعبوية من رحلات جوية، والمشاركة في الإخفاء القسري، والتعذيب، ومعاملة المدَّعين معاملة لا إنسانية على يد حكومة الولايات المتحدة، وغيرها من الحكومات، كما أوضح اتهام الولايات المتحدة.

إن سجلات الرحلات الجوية التي حُصِل عليها من استجواب برلماني أوروبي، وتحقيقًا موازيًا أجراه مجلس أوروبا في أنشطة السي. آي. إيه في أوروبا، مع سجلات رحلات جوية أخرى حصل عليها من سلطات ملاحة جوية وطنية مدنية في البرتغال، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا في أثناء التحقيقات الجنائية والصحفية التي جرت في تلك البلدان، تكشف عن أن شركة جيبيسن قدمت دعمًا جويًّا ولوجستيًّا (تعبويًّا) إلى ما يقارب خمس عشرة طائرة -على الأقل- قامت بما وصل إلى سبعين رحلة في مدَّة تزيد على أربع سنوات، بدءًا من 16/ديسمبر 2001م تقريبًا، وقد توصل البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا أن هذه الرحلات كلها قد تمت في سياق برنامج الترحيل المستهجن، ومن بين الطائرات الخمس عشرة التي خدمت لدى جيبيسن، كانت طائرة غلف ستريم V مسجلةً سابقًا لدى إدارة الملاحة الجوية الفيدرالية FAA برقم N379P، وطائرة بوينغ 737 مسجلةً سابقًا لدى FAA برقم N313P، وبناءً على معلومات، وإيمان الشركة بالعمليات، فقد قدمت شركة جيبيسن رحلات وخدمات لوجستية لرحلات السي. آي. إيه جميعها في هاتين الطائرتين المعنيتين بترحيل المتهمين بالإرهاب.

من بين هذه الرحلات التي يسَّرتها شركة جيبيسن ما يأتي:

في 21/يوليو 2002م، استُخدمت طائرة غلف ستريم V لنقل المدعي بنيام محمد من إسلام آباد إلى الرباط.

وفي 22/يناير 2004م، استُخدمت البوينغ 737 لنقل المدعي بنيام محمد من الرباط في المغرب إلى معتقل أمريكي في أفغانستان[157].

رفعت دعوى الولايات المتحدة في 30/مايو 2007م، بموجب قانون ادعاءات تعذيب الغرباء. ATCA، ولم ترد شركة جيبيسن على الاتهام، وبدلًا من ذلك التمست إدارة بوش للتوسُّط، وطالبت بإسقاط القضية على أساس أن صُلْب القضية هو أن الولايات المتحدة قد نقلت جوًّا أسرى؛ لكي يُعتقلوا ويُستجوبوا في سجون السي. آي. إيه السرية، وفي سجون أجنبية، حيث يُعدُّ من أسرار الدولة، ثم أكد مدير السي. آي. إيه، ميتشيل هايدن حق الاحتفاظ بأسرار الدولة في تصريح مفاده:

أولًا: تطرح هذه القضية مسألة ما إذا ساعدت شركة جيبيسن السي. آي. إيه بأيِّ عملية اعتقال أو استجواب مزعومين أم لا، وأن الكشف عن معلومات تؤكد أو تنفي تقديم جيبيسن مثل هذه المساعدة حتى لو جاء مثل هذا التأكيد أو النفي من فريق خاص زعم أنه تعاون مع الولايات المتحدة ذاتها، فإنها ربما تُسبِّب ضررًا خطيرًا متصاعدًا للأمن القومي بالكشف عما إذا استغلت السي. آي. إيه مصادر، أو أساليب خاصة أم لا، وبذلك تكشف لأعداء أجانب معلوماتٍ عن الإمكانات.

ثانيًا: تطرح هذه القضية مسألة ما إذا تعاونت السي. آي. إيه أم لم تتعاون مع حكومات أجنبية معينة في إدارة أنشطة استخباراتية سرية، وإن تقديم أدلة، ربما تؤيد أو تنفي مثل هذه المزاعم التي يمكن لها أن تُلحِق ضررًا جسيمًا في علاقات الولايات المتحدة، وأنشطتها الخارجية[158].

في 13/فبراير2008م، أيَّد قاضي المنطقة الأمريكية جيمس وير James Ware طلب الحكومة إسقاط القضية، قائلًا: إن استحضار الإدارة حق الاحتفاظ بأسرار الدولة يعني أنه ليس للمحكمة حق قانوني في الاستماع إلى القضية، أما الـ ACLU فقد ناقضت قرار القاضي وير بقرار صدر في 28/إبريل2009م، عن هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة من محكمة استئناف

الدائرة التاسعة، مفاده أنه يجب أن يُسمح للقضية في أن تتابع، وأن الحكومة تستطيع المناشدة بالحفاظ على أسرار الدولة فيما يتعلق ببعض الأدلة النوعية، حيث كانت إدارة أوباما -هذه المرَّة- هي التي تتذرع بحق الحفاظ على أسرار الدولة؛ لذا فقد عقدت جلسة الاستماع في أقل من ثلاثة أسابيع بعد يوم تنصيبه، أما إذا كانت هناك أسئلة حول ما إذا كانت الإدارة الجديدة تنظر في إجراء قانوني، وراجعت سياسات عهد بوش، واتخذت موقفًا جديدًا؛ فإن هذه الأسئلة أرجئت عندما استأنفت وزارة العدل في إدارة أوباما في يونيو 2009م، لعقد جلسة استماع ثانية بكامل هيئة من أحد عشر قاضيًا من الدائرة التاسعة لمناقشات حول استئناف الحكومة في 15/ديسمبر2009م، وفي 8/سبتمبر2010م، أصدرت قرارًا بأكثرية 6-5 يؤكد حكم محكمة المنطقة الذي مفاده أن إجراء محاكمة في هذه القضية يعرِّض أسرار الدولة للخطر.

احتجَّ القاضي ميشيل دالي هوكنز بعبارات قوية بعنوان إجراء معيب، قائلًا:

> «لقد ذكر المدعون حقائق توافق كل ذي لبٍّ على أنها انتهاك فاضح لمبادئ القانون الدولي، وأنه يمكن علاجها بموجب النظام الداخلي لقانون الغرباء، وادَّعوا بالتفصيل تواطؤ شركة جيبيسن في المشاركة في هذه الانتهاكات، وبعدم اكتراثها بما فعلت، وقد تدخلت الحكومة وأكدت أن الدعوى سوف تعرِّض أسرار الدولة للخطر، وأن رأي الأكثرية هنا يقبل تلك العتبة من اعتراض الحكومة؛ لذلك فقد قطع الطريق على محاولات المدَّعين لإثبات دعوتهم في المحكمة، حتى إنهم حُرموا محاولة إثبات دعوتهم باستخدام ما لديهم من أدلة ليست سرية، أو أدلة بين يدي فرقاء آخرين»[159].

ألحق القاضي هوكنز رأيه بخريطة حيَّة توضح 112 معلومةً ودليلًا علنيًّا تؤكد أن جيبيسن قد سيَّرت رحلاتٍ جويةً لنقل متهمين، وأنها كانت تعلم، أو لا بُدَّ أنها علمت أن غاية هذه الرحلات هي ترحيل محمد والمدعين الأربعة الآخرين لكي يُعذَّبوا، وتتراوح مدخلات هذه

المعلومات والأدلة من سجلات الرحلات الجوية إلى الفواتير، وإلى قصاصات صحف، وإلى تقارير رسمية من البرلمان الأوروبي، وحكومة السويد[160].

اعترف القاضي ريموند فيشر، فيما كتبه للأكثرية، أن الأدلة غير السرية والمعلنة كانت كافيةً؛ لكي يؤكد محمد وشركاؤه المدَّعون بعض ادعاءاتهم -على الأقل- من دون الحاجة إلى المواد المحجوبة، ولكنه رأى أنه لكون المعلومات ذات الامتياز الخاص لا تنفصل عن المعلومات التي لا تتمتع بهذا الامتياز، والتي ستكون ضروريةً للادعاءات، أو الدفاعات؛ فإن رفع القضية للحكم فيها لذاتها ربما يعرِّض أسرار الدولة لأخطار الكشف غير المقبولة[161]. و قد اعترف أن قرار الأكثرية (يجرِّد المدَّعين) من فرصة إثبات سوء معاملتهم المزعومة، والأضرار التي لحقت بهم، ويلغي التدقيق المهم في سوء المعاملة المزعوم على أيدي موظفين حكوميين، ومتعاقدين مفترضين، وأصر فيشر على أن المحكمة قد أصدرت قرارها غير راغبة في ذلك، وأن ذلك القرار لم يُقصد به إغلاق الطريق سلفًا، أو الحكم مسبقًا على إفراج قضائي يمكن أن يُمنح لأيٍّ من المدَّعين:

أولًا: إذعان الفرع القضائي إلى طلب الفرع التنفيذي بامتياز لصالح الأمن القومي لا يعيق الحكومة عن احترام المبادئ العامة للعدالة، وبما أن الحكومة تستطيع الحصول على المعلومات العامة، فهي قادرة على اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت مطالب المدعين محقة أم أن أحكامًا جائرةً قد صدرت، أو أخطاء قد ارتُكبت من شأنها أن تنتهك الحقوق الإنسانية للمدَّعين، وإن كانت الحالة كذلك فإن الحكومة تستطيع علاج هذه الأضرار المزعومة مع احتفاظها بضرورات الأمن القومي؛ فمثلًا دفعت الحكومة تعويضات إلى الأمريكيين اللاتينيين اليابانيين الذين اختُطفوا من أمريكا اللاتينية؛ لاحتجازهم في الولايات المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: لدى الكونغرس سلطة التحقيق في الأخطاء المزعومة وكبح الإفراط عن طريق الفرع التنفيذي.

ثالثًا: لدى الكونغرس سلطة إصدار قوانين خاصة.
عندما تحرم مصالح الأمن القومي الضحايا المزعومين الوصول إلى منتدىً قضائيٍّ بسبب تصرف الحكومة الخطأ، فربما يكون البديل المناسب هو إصدار قوانين خاصة تتعلق بمثل هذا الأمر.

رابعًا: لدى الكونغرس سلطة إصدار تشريع علاجي يسمح بالتصرف المناسب، أو اتخاذ الإجراءات الملائمة لمعالجة مطالب تشابه تلك المطروحة هنا، وعندما تجبر عقيدة أسرار الدولة إخضاع مصلحة المستأنفين المتابعين لمطالبهم، إلى الواجب التنفيذي لحفظ أمننا القومي، فإن هذا يعني أن العلاجات لانتهاكاتٍ لا يمكن إثباتها بموجب المعايير القانونية السارية، إن كان هناك علاجات ينبغي أن يقدمها الكونغرس[162].

سخر القاضي هوكنز في رأيه المعارض من هذا الاقتراح القائل: إن المدعين يتوقعون من البيت الأبيض والكونغرس فرعي الحكومة ذاتهما اللذين وضعا ودعما ضمنيًّا برنامج الترحيل، والاعتقال، والتحقيق:

تختتم الأكثرية رأيها بتوصية إيجاد علاجات بديلة، وهذه العلاجات ليست فقط غير كافية؛ بل إن اقتراحهم أيضًا يقلِّل من قسوة العواقب التي تلحق بالمدعين بسبب حرمانهم العون القضائي، واقتراحهم -على سبيل المثال- بأن السلطة التنفيذية يمكن أن تحترم المبادئ الأساسية للعدل، وأن تتخذ قرارًا بأحقية مطالب المدعين، فإن هذا يُعدُّ إهمالاً لمفهوم التدقيق والموازين، والسماح للسلطة التنفيذية بتنظيم أخطائها، وإن تقرير العلاج لا يجرِّد السلطة القضائية من دورها فحسب؛ بل إنه يجرِّد المدعين أيضًا من حقهم العادل في تقييم مطالبهم من قبل محكِّم محايد، وإن اقتراح الأكثرية بدفع تعويضات الترحيل الاستثنائي، كتلك التي دُفعت للأمريكيين اللاتينيين اليابانيين، لقاء الظلم الذي عانوه في الاعتقال في أثناء الحرب العالمية الثانية، قبل أكثر من خمسين سنة من معاناة

أولئك، يُصعِّد ما هو غير عملي لدرجة السخافة، وبالمثل فإن تحقيقًا يجريه الكونغرس، أو قانونًا خاصًّا يصدره، أو علاجًا تشريعيًّا يقرُّه، سوف يترك للسلطة التشريعية مطالب وادعاءات هي من اختصاص المحاكم الفيدرالية التي هي خير من يعالج مثل هذه الأمور.

أكد هوكنز رأيه مستندًا إلى رأي القاضية سكاليا المعارض بشأن قضية حمدي ضد رامسفيلد، التي اعترفت فيها المحكمة العليا بحق معتقلي غوانتانامو برفع دعاوى ضد اعتقالهم في محاكم الولايات المتحدة، مشيرًا بوجه خاص إلى النص الذي تُناقش فيه سكاليا قرار المحكمة الذي لم يصل إلى حد التدقيق في احتمال عدم الشرعية الرئاسية، واقتبس رأي المحلِّف البريطاني السير ويليام بلاكستون الذي يشير إلى أن:

> الحبس الاعتباطي، والتعذيب العشوائي تحت أي ظروف يُعدُّ عملًا استبداديًّا فظيعًا وفاضحًا، أمَّا احتجاز شخص، وإساءة معاملته، واقتياده سرًّا إلى السجن حيث لا أحد يعلم بمعاناته، أو أنها تذهب إلى عالم النسيان، والأقل شيوعًا ولفتًا للنظر، فإن ذلك يُعدُّ أداةً أكثر خطورةً في يد حكومة استبدادية.

لقد كتب السير بلاكستون هذه الكلمات في العام 1765م قبل ظهور الولايات المتحدة، وفي قضية بنيام محمد، يبدو أنهم يسيطرون أكثر على السياسيين والمحاكم إلى هذا اليوم في بلادهم الأصلية، ففي يوليو من العام 2009م، بدعوة من المدعي العام؛ البارونة باتريشيا سكوتلاند Patricia Scotland، أعلنت الشرطة البريطانية أنها أطلقت حملة تحقيق جنائي حول ما إذا كان هناك عملاء مخابرات سرية قد تواطؤوا في تسليم بنيام محمد وفي تعذيبه، وبإحالة القضية إلى شرطة العاصمة، قالت البارونة سكوتلاند: إنها راجعت أحكام محكمة المملكة المتحدة، المفتوحة والمغلقة، ونصوص شهادة الشاهد B، وأدلة وزارة الخارجية السرية، مضيفةً القول: لقد استخلصت أن المسار الصحيح هو

دعوة مفوض شرطة العاصمة للشروع بتحقيق في الادعاءات المقدمة، والمتعلقة في بنيام محمد[163].

وأطلقت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه تحقيقًا رسميًّا في تورطها في قضية بنيام محمد، وبعد الإفراج عن تقرير الأمم المتحدة في فبراير 2010م، حول الاعتقال السري الذي خلص إلى أن المملكة المتحدة كانت متواطئةً في التغييب القسري لمحمد، وعلى الأقل أربعة آخرين معتقلين في المملكة المتحدة، بعد الإعلان في الأسبوع ذاته عن الفقرات السبع السرية التي طلبها المدعي العام السابق بيتر غولد سميث علنًا، مع إجراء تحقيق رسمي، قائلًا: «أعتقد أن هذه القضية بحاجة إلى الكشف عنها لصالح الجمهور، ووكالات المخابرات العامة، وإنني منزعج لما حدث فعلًا»، وقال للمراسلين: «ولهذا قلت نعم، هذه أمور يجب التحقيق فيها؛ فإن كان هناك تواطؤ فعلى الشعب أن يتحمل المسؤولية»[164].

كان دعم حكومة بلير للحرب ضد العراق، وكانت سياسات بوش في الاعتقال تشكل كلها قضية انتخابية عندما أجريت انتخابات برلمانية في الشهور القليلة اللاحقة، وقد كرَّر ديفيد كاميرون دعواته الخاصة إلى التحقيق عندما صار رئيسًا للوزراء في مايو 2010م، واعدًا متابعة تسوية قضايا بنيام محمد والآخرين من معتقلي غوانتانامو البريطانيين الذين رُفعت قضاياهم في إنكلترا، وفي 16/نوفمبر2011م، وافقت الحكومة البريطانية على أن تدفع لبنيام محمد وخمسة عشر آخرين من معتقلي غوانتانامو السابقين مبالغ كبيرةً؛ تعويضًا على تورطها في معاملتهم عندما كانوا في سجن أمريكي، وقيل: إن تسوية قضية محمد قد تجاوزت المليون جنيه إسترليني.

في حين أنه لدى إسقاط الدعوى ضد جيبيسن في الولايات المتحدة، لم يبقَ أمام محمد أي سبيل لمتابعة دعاواه ضد المسؤولين الأولين عن محنته، ولم يكن هناك تحقيقات جنائية، أو رسمية موازية في الولايات المتحدة بشأن مشاركة موظفين أمريكيين أو عملاء مخابرات في معاملة بنيام محمد، ولم يكن في الأفق أي احتمال لإجراء مثل هذه التحقيقات.

أبو زبيدة

عندما أعلن المدعي العام إريك هولور في 14/نوفمبر 2009م، أن إدارة بوش تنوي محاكمة خمسة من أخطر المعتقلين في غوانتانامو، أمام محكمة فيدرالية بتهمة التخطيط لهجمات 11 سبتمبر، وخمسة آخرين أمام اللجان العسكرية، فقد كان واضحًا أن اسم أبي زبيدة لم يكن واردًا في أي من القائمتين، أما اسم خالد شيخ محمد فقد كان موجودًا؛ ليحاكم في نيويورك، وعبدالرحيم الناشري الذي كان سيحاكم أمام لجنة عسكرية بتهمة تفجير U.S.S. Cole، أما أبو زبيدة الذي صنفته إدارة بوش على أنه الرجل الثالث أو الرابع في القاعدة، وأنه كان حلقة الوصل في قنبلة باديلا بنيام محمد القذرة، ومخططات نسف المباني السكنية، فلم تُحدَّد له أي محاكمة من أي نوع.

والواقع، أن ظهور أبي زبيدة الوحيد في أي محكمة منذ إصابته بطلق ناري، وأسره، وترحيله سرًّا إلى سجن سري في العام 2002م، وقد كان في جلسة استماع عقدتها محكمة مراجعة أوضاع المقاتلين في 27/مارس 2007م، بعد شهر من الإعلان عن أن خوسيه باديلا يستطيع المثول أمام المحكمة بتهمة التآمر في ميامي، وعند إنهاء جلسة الاستماع تلك التي لم تنشر، قرأ ممثل أبي زبيدة الشخصي البيان الآتي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السادة رئيس وأعضاء المحكمة، رغبت في أن أتحدث إليكم اليوم بنفسي، لكنني ما زلت أعاني نوباتٍ مرضيةً قد أثرت مؤخرًا في مقدرتي على التكلم أو الكتابة من غير صعوبة؛ لذلك طلبت من ممثلي الشخصي أن يتكلم نيابة عني، وآمل منكم العدالة، وأنا أعلم أن ذلك هو ما تسعون إليه.

لا ترتكبوا الخطأ نفسه الذي ارتكبوه عندما قُبِض عليَّ أول مرة في 28/مارس 2002م، فبعد شهور من المعاناة والتعذيب الجسدي والعقلي، لم يأبهوا بما أصابني من أضرار في عيني، ومعدتي، وفخذي الأيسر، وأعضائي التناسلية،

ولم يأبهوا بأني كنت على وشك الموت بسبب هذه الأضرار، وقد قال لي الأطباء إني كنت على شفا الموت أربع مرات، ثم نقلوني بطريقة يربأ أي شخص عادي أن يُعامل بها، لقد فعلوا ذلك لأنهم كانوا يظنون أني الشخص الثالث في القاعدة وشريك أسامة بن لادن، كما ذُكِر في ملخص الدليل المحجوب ضدي.

وبعد مرور بضعة شهور، كدت في أثنائها أفقد عقلي وحياتي، تأكدوا من أنني لم أمت بعد، وهكذا بدأت أفقد جسمي سنة بعد سنة، حتى لحيتي تساقطت، ليس بسبب الأضرار، بل بسبب الافتقار إلى العلاج، واكتشفوا بعد كل هذا أني لم أكن شريكًا لأسامة بن لادن، ولست الشخص الثالث في القاعدة، ولست عضوًا في القاعدة أصلًا.

بعد هذا، بدأت أشعر بأعراض الضرر الذي أصابني برأسي في العام 1992م، بما في ذلك فقدان الذاكرة تمامًا، وفقدان المقدرة على الكلام والقراءة والكتابة؛ إلا أن هذه القدرات بدأت تعود إليَّ ببطء على الرغم من أنه ما زال عندي شظية في رأسي، بالإضافة إلى شكل آخر من التعذيب حيث لم يقبلوا إعطائي يومياتي، الأمر الذي سبب لي أربعين نوبة مرضية، وأن الكرب الذهني الذي نجم عن الوعود الكاذبة بإعادة يومياتي، قد أسهم في هذه النوبات، والأهم من ذلك كله هو أن يومياتي تدحض الاتهامات الموجهة ضدي، وتبدي أني كنت شخصيًّا ضد الأعمال التي ارتكبت».

وتابع ممثل أبي زبيدة الشخصي قراءة البيان قائلًا:

«أعزائي أعضاء هيئة المحكمة، بعد كل ما قلته، لا أحاول كسب شفقتكم، فأنا أحاول أن أجعلكم ترون الصورة الكبيرة التي اكتشفتها السي. آي. إيه بعد فوات الأوان، وليست الصورة التي ترسمها وسائل الإعلام؛ لذلك أتمنى أن تعرفوا هذه الحقيقة قبل أن تتخذوا قراركم، أعلم أن هذه ليست جريمةً جنائيةً كما

تقولون، وكل ما آمله منكم هو أن تحاكموني على شيء أفخر بأني عملته، وليس على شيء لم أفعله، أو أنا ضده، ولا على شيء يُخجلني أمام العالم.

لست هنا لأكذب عليكم، أو لأخدعكم، أو لأكذب على نفسي بالقول إنني لست عدوًّا لعدالتكم، أنا عدوكم منذ طفولتي بسبب أعمالكم الظالمة ضد شعبي الفلسطيني، بفضل مساعدتكم لإسرائيل ومشاركتها على احتلال أرضنا، وقتل رجالنا، واغتصاب نسائنا، وطرد شعبنا وتحويلهم إلى لاجئين منذ أكثر من ستين عامًا؛ ما زال نصف شعبي -حتى الآن- لاجئًا في مخيمات لجوء، ولا أستطيع إنكار ذلك منذ أن كنت طفلًا، لقد أحببت كثيرًا من الأمور في بلادكم وتاريخكم وثقافتكم، وأنا لا أكذب بقولي ذلك، لكن هذه هي الحقيقة.
إن موقفي الأخلاقي ليس ضد الشعب الأمريكي، بل هو ضد الحكومة التي أرى أنها شريك في الاضطهاد، والشريك في القتل قاتل أيضًا، وأنا كذلك أشمئز من الجيش الذي تستخدمه الحكومة أداةً للاضطهاد، وبعبارة أخرى إنني ضدكم يا أعزائي العسكريين، إن كلماتي ليست نفاقًا، وأنا أحترمكم كما أعتقد أن العدو يجب أن يحترم.

لا أنكر أني عدو لظلمكم، ولكني أنكر أني مقاتل عدو، فأنا لم أقم، أو لم أدعم ماليًّا، ولم أساعد على أي عملية ضد أمريكا، وإنني أكتب شعرًا ضد أمريكا، وأشعر بالارتياح إذا قام آخرون بعمل ضد أمريكا، ولكن ضد أهداف عسكرية مثل الـ U.S.S. Cole، ولكني أغضب إن استهدفوا مدنيين كأولئك الذين كانوا في مركز التجارة العالمي WTC. أنا ضد هذا كليًّا، وستثبت يومياتي أن بعض الاتهامات الموجهة لي لم يكن في خططي، فكيف أخطط لعمليات لا أُومن بها؟
فقد كتبت في يومياتي بشأن ما تسمونه خططًا لما فعله ابن لادن في 11/9، ردًّا على عمل ابن لادن، مبيِّنًا أنه اتبع خيارات كثيرة لكيفية إدارة حرب تُعدُّ خطأً في

الإسلام، كالحرب العرقية، وقتل المدنيين، وحرق المدن، واستهداف المدنيين في الأسواق. هذا ما يفعله أبناء الحرب، وإني آسف إذ إنكم من هؤلاء.

هذه هي الحقيقة. فمن قرأ يومياتي بعقل متحيِّز، فإنه سوف يسيء فهم ما أعنيه. أعزائي الأعضاء، هذا ما لدي لكم، فكما لاحظتم، لم يكن ما قلته دفاعًا يتضمن أدلةً كثيرةً، بل ليس لديَّ محامٍ كذلك ليدافع عني أمام هذه المحكمة، ولاحظوا أيضًا أنه لو كان في المحكمة محامٍ لما سُمِح لي بقول ما قلته؛ لأنني قلت الحقيقة من دون أي تحفظات، وإني راغب في أن أُعدم لأمر فعلته، فأنا لست محاميًا أدافع عن نفسي، حتى إنني لا أستطيع الكلام بوضوح، مؤقتًا -بإرادة الله- إن ما قلته فقط لبيان الحقيقة أمامكم».

سأل رئيس اللجنة أبا زبيدة مباشرةً، إن كان لديه ما يضيفه إلى البيان؛ فأجاب أبو زبيدة، لا، ثم تابع الرئيس قائلًا: لقد ذكرت في بيانك أشهرًا من التعذيب، هل لأي شيء قدمته لنا اليوم فيما يخص بياناتك المكتوبة صلة بتلك الأوقات التي كنت تُعذب فيها؟

أبو زبيدة: لا، (حديث بين معتقل ومحلِّل لُغوي يبحث سؤال الرئيس)، تمامًا، إن معظم ما يقولون أني فعلته في الشهور الأولى قد أخذوه ضدي حتى بعض الأشياء، أو مثل هذا الذي أخذوه ضدي، كنت نصف ميت تقريبًا إضافةً إلى التعذيب الذي أنزلوه بي؛ حيث إني لم أكن آنذاك خائفًا من الموت؛ لأنني أعتقد أني سأكون شهيدًا (Martyr)، وبما أن الله جعلني بشرًا ضعيفًا؛ لذلك يقولون نعم، فأقول نعم، أقوم بذلك، نعم أقوم به ولكن اتركوني، فيقولون، لا، لن نتركك لأن اعترافك بأنك تقوم بذلك لا يكفي، نريد منك مزيدًا من المعلومات، ولا أستطيع ذلك؛ لأني لا أعرف، فأقول (نعم) كنت شريكًا لابن لادن، وأنا الشخص الثالث في القاعدة، وأنا شريك (أحمد) (رسام) فأقول، حسنًا فقط اتركوني، وهكذا يكتبون، ولكنهم يُريدون ما بعد ذلك مزيدًا من المعلومات حول مزيد من العمليات، فلا أستطيع، فيتابعون تعذيبي، وقل لي لماذا يكتشفون هم بأنفسهم

أنك لا تعذب، وهكذا فإن بعضهم، وليس الكل، ممن هم هنا حتى أنا يقولون عني في الورقة، إنها من مكتب التحقيقات الفيدرالي لكن لا أعرف من تعامل معي، هل كنت بين أيدي مكتب التحقيقات الفيدرالي؟ أو بين أيدي السي. آي. إيه؟ لكنني عندما قابلت مكتب التحقيقات الفيدرالي الشهر الماضي، فأخذوا الجزء الخاص بي أربعة أجزاء من يومياتي، والأصل معهم؛ لذلك: من ذا الذي كان يعذبني للحصول على معلومات؟ ربما كانوا مكتب التحقيقات الفيدرالي وربما كانوا السي. آي. إيه، فأنا لا أعرف حتى الآن؛ لذلك يقولون هنا إنهم مكتب التحقيقات الفيدرالي، لا يتكلمون عن السي. آي. إيه؛ لهذا، لا أعرف.

الرئيس: إذن، هل أعلنت بيانات في أثناء تلك المعاملة؟

أبو زبيدة: كثيرًا.

الرئيس: وما قلته، هل كان صحيحًا؟ هل كان ناقصًا؟ هل كان غير صحيح، أو إنها الحقيقة، بأي حال من الأحوال؟

أبو زبيدة: يقولون هذه يومياتك، انظر، إنك تريد أن تقوم بعمليات ضد أمريكا. فأقول، لا، الفكرة مختلفة، فيقولون، لا، تعذيب، فأقول، نعم أردت، لقد قررت أن أقوم بعمليات، هذا الجزء الأول، الجزء الثاني على ما يرام، فما هي العملية؟ ليس لدي معلومات محددة، إنني أتحدث عن فكرة مفتوحة؛ لذلك معظم الموجودين هنا من السي. آي. إيه، يعترفون بأني اعترفت أيضًا، شرعوا يسألونني ثانيةً عن هذا الشيء. قلت لهم، لا. كنت كذلك، أريد أن أنهي هذا، وهم لا يصدقون كل ما أفعله وأقوله في ذلك الوقت، وبعضهم يصدق، وبعضهم لا يصدق، فأنا لا أعرف ما يريدون، وما لا يريدون، فهم يسألون وأنا أجيب.

الرئيس: في بيانك السابق، كنت تقول معاملات معينة، هل لك أن تصف لنا أكثر قليلًا عما هي تلك المعاملات؟

أبو زبيدة: (حُذف سبعة عشر سطرًا)

الرئيس: فهمت

أبو زبيدة: ولم يمنحوني فرصة كل هذا (حُذف 68 سطرًا)، وبدؤوا يخبرونني عن وقت الفريضة، ورويدًا رويدًا بدأت الظروف تتحسن، قالوا لي آسفين، اكتشفنا أنك لست الرقم 3، ولست شريكًا، ولا حتى مقاتلًا.

الرئيس: أفهم أنك قلت في أثناء هذه المعاملة ما جعلهم يتوقفون، ومن ثم فإن تلك البيانات كانت كاذبةً تمامًا، هل هذا صحيح؟

أبو زبيدة: نعم[165].

في إبريل من العام 2010م، أفرجت حكومة الولايات المتحدة عن نسخة كانت محجوبةً من دعوى محكمة سرية قدمت في قضية أبي زبيدة للتحقيق في قانونية حبسه؛ حيث اعتُرِف رسميًّا للمرة الأولى بما قاله أبو زبيدة للمحكمة، وهو أن محققيه قد اعترفوا له قبل سنوات.

إن الأدلة التي تبين أن المستأنف ليس عضوًا في القاعدة (لا يتناقض) وموقفها الجديد بشأن أبي زبيدة، كما قالت الحكومة، وأوضحت كذلك أن فهمها للرجل جون يو الموصوف في استجوابه حول مذكرة القاعدة العملياتية كونه متورطًا في كل عملية إرهابية كبيرة نفذها التنظيم، وتطورت منذ اعتقاله، ففي تلك الوثيقة، كانت وزارة العدل تعارض طلب الكشف قائلةً: بما أن حكومة الولايات المتحدة لم تعد تدَّعي أن له أي دور مباشر، أو علم مسبق بالهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، أو أن له -في واقع الأمر- أي معرفة بأي عملية إرهابية محددة تستهدف الولايات المتحدة؛ فإنها ليست مضطرة إلى تسليم مادة ذات صلة بادعاءات سابقة. ويقال الآن: إنها تبرر اعتقاله بوصفه مقاتلًا عدوًّا على أساس أنه دعم قواتٍ معاديةً، وأسهم في أعمال عدائية، وساعد على تراجع ونجاة قوات معادية بعد غزو الولايات المتحدة لأفغانستان في العام 2001م[166].

حواشٍ وتعليقات على هذا المقطع مأخوذة من TheTortureReport.org

كتب ديفيد فراكت العقيد الجوي، ورئيس مستشاري الدفاع في مكتب اللجان العسكرية حول قبول الشهادة المستخلصة جَرَّاء التعذيب، وغيرها من الشهادات التي انتزعت بالإكراه في إجراءات غوانتانامو القانونية، ما يأتي:

«إن البيانات التي انتُزعت بالتعذيب مستثناة بوضوح من القبول في اللجان العسكرية، انسجامًا مع التزام الولايات المتحدة بالميثاق المناهض للتعذيب CAT. وبموجب هذا الميثاق، لا تقبل البيانات المأخوذة بالتعذيب في أي إجراء قانوني من أي نوع، وقد اعترف المستشار القانوني لوزارة الدفاع جون ب. بيلينغر الثالث في رده على أسئلة طرحتها الأمم المتحدة بهذا الالتزام، وأكد أن الولايات المتحدة اعترفت بأن هذا الحظر ينطبق أيضًا على محاكم مراجعة أوضاع المقاتلين.

وعلى الرغم من وجود حظر -نظريًّا- على استخدام بيانات انتُزعت بالتعذيب؛ فإن المشكلة كانت تكمن في تطبيق هذا القانون، حيث إن وقت إنشاء محاكم مراجعة أوضاع المقاتلين CSRT والجهود الأولى المبذولة لمحاكمة المعتقلين أمام لجان عسكرية، كان موقف إدارة بوش هو أن الإدارة لم تعذب أحدًا، وبما أننا لم نعذب أحدًا؛ فلن يكون هناك أي بيانات انتُزعت بالتعذيب ليجري استثناؤها. ولإنصاف الموظفين العاملين في CSRTs، لا بد من القول إن الوثائق التي قُدِّمت لهم هي، من الناحية النموذجية، ملخصات لبيانات حُصِل عليها في جلسات التحقيق، ولا تبيِّن طبيعة تقنيات التحقيق التي استخدمت للحصول على البيانات؛ لذلك ليس من سبب يدعوهم إلى الشك في أن هذه البيانات انتُزعت بالتعذيب، فضلًا عن أن الأدلة التي قدمتها الحكومة في الـ CSRTs، بموجب الأنظمة، كانت مزوَّدةً بافتراض صلاحيتها، وكان من المستحيل تقريبًا التغلب

على هذا الافتراض من دون وجود محامي دفاع بموجب الأنظمة، ولم يسمح للممثلين الشخصيين للمعتقلين أن يكونوا محامين، أو من دون أي فرصة ذات معنًى لدعوة الشهود.

وما إن يتاح للمحامين الاشتراك حتى يثبتوا أن بيانًا درسته الـ CSRT كان نتيجة ممارسة التعذيب فعلًا؛ فعلى سبيل المثال، قررت الـ CSRT في قضية محمد جواد التي تبحث وضعه، أن خلاصاتٍ عديدةً لتقارير التحقيق تُعدُّ أدلةً على أنه مقاتل عدو، وأنَّ قضية السيد جواد التي رفعها مطالبًا فيها بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، قد قُدِّمت له مشورة، بما فيها مشورتي؛ من أجل رفع طلب لإيقاف هذه التقارير على أساس أن البيانات المتضمنة فيها كانت حصيلة التعذيب، وبعد أن أشارت الحكومة -مبدئيًّا- إلى المحكمة بأنها تريد الاعتماد على هذه البيانات، غيرت المسار واعترفت بأن البيانات كانت حصيلة التعذيب، وأن طلب إيقافها مقبول، ثم أحاطت الحكومة المحكمة علمًا بأنه لم يَعُد في نظرها أن السيد جواد معتقلًا، تمهيدًا إلى إطلاق سراحه بعد وقت قصير.

وعلى الرغم من أن البيانات التي حُصِل عليها بالتعذيب كانت، نظريًّا، غير مقبولة، فقد كانت في اللجان العسكرية ثغرةً كبيرةً؛ ألا وهي قبولها بيانات حُصِل عليها بالإكراه، إن قبول بيانات قسرية إكراهية يُعدُّ خرقًا للإجراءات الأساسية المستحقة».

كتب المحقق والباحث الجنائي السابق في سلاح الجو الأمريكي، ماثيو ألكسندر، بشأن معاملة المعتقلين الصادر في العام 2005م، وقانون اللجان العسكرية الصادر في أكتوبر من العام 2006م، اللذين يؤكدان أن الانتهاكات الخطيرة للمادة 3 من مواثيق جنيف فقط هي التي تُتابَع، وتمنح حصانةً للمحققين الذين يعتمدون بإخلاص على النصيحة القانونية للإدارة، ما يأتي:

«يا لها من سخرية، إننا نحتاج إلى قوانين تصدر عن الكونغرس لتنفيذ قوانين الكونغرس التي أنشأت نظامًا عدليًّا عسكريًّا، ومنحتنا سلطة متابعة التعذيب بموجب القوانين الفيدرالية».

لا توجد عتبة للخروقات الخطيرة في الـ UCMJ، أو في القوانين الفيدرالية، إنما يوجد القانون فقط، وفي حالة الـ UCMJ، فإن عناصر الإثبات هي التي تحدِّد الجريمة، وحصانة المحققين الذين يعتمدون على النيَّات الحسنة، وهي تناقض محاكمات نوريمبرغ Nurem-berg، ومناقضة أيضًا للتدريب العسكري ذاته الذي يؤكد التزام الجنود القانونيين برفض الأوامر غير القانونية.

كتب المدوِّن ميرسي ويلر (emptywheel) بشأن معسكرات التدريب التابعة للقاعدة، والالتحاق بهذه المعسكرات، ودور أبي زبيدة، ما يأتي:

«من المهم الإشارة إلى أن معسكرات التدريب في أفغانستان ليست كلها للقاعدة، وأن خالدين الذي يرتبط به عدد من المعتقلين بمن فيهم الأكثر أهمية، أبو زبيدة، وابن الشيخ الليبي، لم يكن في هذه المعسكرات، ومع افتراض تمويل الولايات المتحدة -بوجه خاص- للمجاهدين قبل انسحاب الروس، فإنه يجب علينا بحث المدى الذي يمكن فيه استخدام مجرد التدريب في معسكر دليلًا على التورط في الإرهاب، وخصوصًا إذا لم يكن للمعسكر أي صلة بالقاعدة و / أو أن المشاركين يستطيعون تجنب الوعد بالبقاء فيه.

وفيما يخص أبا زبيدة، فإن قضيته تعزِّز كل ما قلتموه عن بنيام محمد، ولكن بدرجة أكبر: حتى فيما يخصُّ أشهر المعتقلين، فإن الحكومة أحجمت عن الادعاء بأنهم كانوا فعلًا جزءًا من القاعدة».

لاحظ ماثيو ألكسندر، فيما يخص عدم وجود تحقيقات جنائية ورسمية في معاملة بنيام محمد في الولايات المتحدة، ما يأتي:

«هنا تكمن مأساة مروِّعة تمامًا كما هو التعذيب، وسوء المعاملة مروعان، إنها مأساة، رفض إجراء تحقيق في الانتهاكات الواضحة للقانون، وإن ذلك يضع صلاحية النظام العدلي الأمريكي برمته موضع شك وتساؤل».

* * * * *

الفصل الثالث

مخبر معركة البنتاغون

مشروع خاص

نشرت صحيفة الواشنطن بوست قبل أسبوع من تولي الرئيس أوباما قصة بدأت كالآتي:

> استنتج المسؤول الكبير في إدارة بوش المسؤول عن اتخاذ القرار فيما يتعلق بتحويل سجناء خليج غوانتانامو إلى المحاكمة، أن الجيش الأمريكي قد عذب السجين السعودي الجنسية الذي اتهم بأنه خطط للمشاركة بهجمات 11 سبتمبر، الذي استُجوِب باستخدام التقنيات التي تتضمن العزلة المتواصلة، وحرمان النوم، والتعرية، والتعرض المطول للبرد، وترك السجين في حالة تهدده بالموت.
>
> قالت سوزان كرافورد Susan J. Crawford في مقابلتها الأولى منذ أن أسند إليها وزير الدفاع روبرت غيتس Robert M Gats سلطة تنسيق الاجتماعات في اللجان العسكرية في فبراير من العام 2007م: «لقد عذَّبْنا محمد القحطاني، وإن معاملته لبَّت التعريف القانوني للتعذيب؛ ولهذا لم أشر إلى القضية أمام جهة الادعاء»[1].

لقد كان خبر تعرض محمد القحطاني لسوء المعاملة صادمًا، حيث نشرت مجلة التايم في يونيو 2005م، مقتطفات من ثلاث وثمانين صفحة معدَّةً للنشر بعنوان: خمسون يومًا من استجواب القحطاني، ليس في موقع أسود من مواقع السي. آي. إيه، أو في سجن بلد ثالث، وإنما من قِبَل محققي الجيش الأمريكي في خليج غوانتانامو، كوبا، كان الخبر (من الذي قال عن معاملته تعذيبًا؟).

إن كرافورد امرأة سياسية معيَّنة، شغلت سلسلة من المناصب المدنية العليا في البنتاغون منذ أن عينها رونالد ريغان Ronald Reagan مستشارةً عامةً لقسم القوات المسلحة في العام 1983م، وقد شغلت في إدارة بوش الأب منصب مفتش عام في وزارة الدفاع تحت إدارة وزير الدفاع ديك تشيني، قبل أن يعيِّنها بوش قاضيةً في محكمة الاستئناف للقوات المسلحة، وهي أعلى محكمة عسكرية قومية، حيث شغلت منصب رئيس المحكمة العليا مدَّة أربع سنوات في أثناء الخمسة عشر عامًا التي قضتها في المحكمة؛ ولكونها محافظة يعتمد عليها، فقد كانت غالبًا إلى جانب أقرانها العسكريين في إحدى القضايا المشهورة، إذ كانت الشخص الوحيد الخارج عن القرار 1-4 الذي يُعرِّف حقوق الجنود في قضايا الحكم بالموت، حتى إنها انتقدت اعتماد زملائها مؤخرًا على الإجراءات القانونية المتعارف عليها[2].

لقد حلَّت كرافورد محلَّ جون ألتينبرغ John Altenburg الموظف العسكري منسقةً لاجتماعات اللجان العسكرية المتعلقة بمعتقلي غوانتانامو في فبراير من العام 2007م، وبعد ثمانية أشهر تخلى رئيس هيئة الادعاء العام للجان العسكرية عن منصبه، ونشر مقالًا افتتاحيًّا في جريدة لوس أنجلوس تايمز، يؤكد فيه أن نظام اللجان تحت إدارة كرافورد أصبح مسيَّسًا بشدة، إلى درجة أنه أصبح من غير الممكن إقامة محاكمة مفتوحة، وعدالة كاملة، وكتب الكولونيل موريس (مو) ديفيس، Morris “Mo” Davis بعنوان: الغياب غير المبرر للعدالة العسكرية AWOL، ما يأتي:

> «إن هيئة موظفي ألتينبرغ ابتعدوا عن المقاضاة لحماية نزاهتهم، ومن جهة أخرى جعلت كرافورد مساعديها يقيِّمون الدليل قبل إعداد الاتهامات، ويوجهون تحضيرات ما قبل المحاكمة التي بدأت عندما كنت في إجازة طبية، ويضعون مسوَّدة الاتهامات ضد أولئك الذين اتُّهموا، ويعينون القضاة من بين أمور أخرى. كيف يمكن أن توجِّه شخصًا ما لفعل شيءٍ ما، كأن يستخدم دليلًا معينًا لتوجيه تهم معينة ضد شخص معين في وقت معين، وبعد ذلك تقوم بتقييم محايد لتصرفهم، إن كانوا قد تصرفوا بشكل لائق أم لا؟

إن اختلاط دور منسقة اللجان بدور القاضي يعزِّز مفهوم العملية المعدة سلفًا ضد المتهم»[3].

لقد كانت ورقة الاتهام المحلفة التي استلمتها كرافورد، في 15/إبريل 2008م، سواء لها أيدٍ في تحضيرها أم لا، أخطر شيء يمكن أن تراجعه، لقد وُجهت الاتهامات بجرائم تآمر، وجرائم حرب خطيرة لستة عملاء مزعومين حول الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، وهم: خالد شيخ محمد، ووليد محمد صالح مبارك بن عطاش، ورمزي بن الشيبة، وعلي عبدالعزيز علي، ومصطفى أحمد آدم الحوساوي، ومحمد القحطاني، وتتضمن ورقة الاتهام قائمةً بالجرائم المرتكبة ومنها التآمر، ومهاجمة المدنيين، والقتل انتهاكًا لقانون الحرب والإرهاب والخطف، ثم أُتبِعت بملحق من ست وستين صفحةً يتضمن قائمةً بأسماء ضحايا الهجمات الإرهابية البالغ عددهم 2973 ضحيةً.

إن دور القحطاني المزعوم لم يكن العقل المدبر أو الميسِّر للهجمات، ولكنه في الواقع مشترك فاشل فيما يدَّعي الخاطف العشرين، فقد طُرِد من أمريكيا عندما حاول الدخول قبل شهر من 11 سبتمبر وفقًا لورقة الاتهام التي جاء فيها أيضًا:

107: في ما يقارب الرابع عشر من يوليو من العام 2001م، حصل محمد القحطاني في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

117: في ما يقارب الرابع من أغسطس من العام 2001م، وفي الساعة الرابعة وثماني عشرة دقيقة بعد الظهر تقريبًا، دخلت مركبة استأجرها محمد عطا إلى موقف السيارات في مطار أورلاندو الدولي، أورلاندو، فلوريدا.

118: في الرابع من أغسطس 2001م تقريبًا، سافر محمد القحطاني من دبي، الإمارات العربية المتحدة، على الخطوط الإماراتية في الرحلة رقم 7 إلى لندن غيتويك Gatwick، إنكلترا، ومن لندن إلى أورلاندو فلوريدا على خطوط

فيرجن أتلانتيك، في الرحلة رقم 15 التي كان من المقرر وصولها عند الساعة 4:40 بعد الظهر.

119: فيما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، وصل محمد القحطاني إلى مطار أورلاندو، في أورلاندو، فلوريدا ومعه ألفين وثمان مئة دولار، محاولًا دخول الولايات المتحدة، وكان لديه أيضًا دفتر يوميات فيه رقم هاتف 5052009905، وهذا الرقم مرتبط بمصطفى الحوساوي.

120: في ما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، صرَّح محمد القحطاني لموظف مكتب جهاز الهجرة والتطبيع الأمريكية أن أحد الأشخاص ينتظره على الدرج في المطار ليُقلَّه، وعندما سأله مفتش الهجرة عن اسمه؛ لكي يتأكد من نية القحطاني في الولايات المتحدة، نفى القحطاني أن في انتظاره أي شخص، مغيِّرًا بذلك روايته الأولى.

121: في ما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، بين الساعة 4:30 بعد الظهر و8:30 مساءً، أجرى محمد عطا خمس مكالمات هاتفية من بطاقته AA#11، من هاتف مأجور في مطار أورلاندو الدولي برقم الهاتف 9905-520-91، وهذا الرقم مرتبط بمصطفى الحوساوي.

122: في ما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، سحب محمد القحطاني طلبه بالدخول إلى أمريكا بعد أن أُخبِر بأن طلب دخوله إلى الولايات المتحدة قد رُفض، وقد وُضِع على متن رحلة فيرجن أتلانتيك رقم 15 التي ستغادر أورلاندو، فلوريدا الساعة 8:25 بعد الظهر عائدةً إلى دبي، الإمارات العربية المتحدة عن طريق لندن، إنجلترا[4].

في التاسع من مايو 2008م، وبعد ثلاثة أسابيع من استلام كرافورد لورقة الاتهامات المحلفة، رسمت كرافورد خطًّا حول اسم القحطاني رافضةً الاتهامات الموجهة له، وبعد أيام عدة وقعت ورقة اتهام جديدة ضد خمسة أشخاص، وقد أزالت المؤشرات جميعها التي تدل على

القحطاني، وعندما أعلن البنتاغون التغيير على الملأ، لم يعطِ أي تفسير، قائلًا: إن الاتهامات ضد القحطاني قد أُسقِطت من دون تحيُّز، ومن الممكن أن تعاد في المستقبل[5].

لكن كرافورد أعلنت على الملأ في الساعات الأخيرة من إدارة بوش، أنها غضَّت النظر عن الاتهامات الموجهة ضد القحطاني؛ لأنه تعرض للتعذيب، وقالت لبوب وودورد Bob Wood-ward: «عندما تفكر في التعذيب، فإنك تفكر في بعض الأعمال المروعة التي طُبِّقت على فردٍ ما، وإنه ليس مجرد عمل محدد، لقد كان مجموعة من الأشياء التي كان لها تأثير طبي فيه، وقد أضر بصحته، وإن سوء المعاملة لم يكن له مبرر، حيث كان إكراهيًّا، وقسريًّا بوضوح، لقد كان الأثر الطبي هو الشعرة التي قصمت ظهر البعير»[6].

كانت كرافورد حريصةً في تأكيدها أن معاملة القحطاني تلبي التعريف القانوني للتعذيب، وقد شرحت: «لقد كانت التقنيات جميعها التي استخدموها مصرَّحًا بها، ولكن الأسلوب الذي طُبِّقت التقنيات وفقه كان عدوانيًّا ومستمرًّا». واتهمت كرافورد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بأنه المسؤول عن الموافقة على سوء المعاملة، مضيفةً: «إن كثيرًا من هذا قد حصل أمام عينيه»، وقالت لوودورد: «لقد صدمني هذا حقًّا؛ كنت منزعجةً، ومحرجةً من ذلك، وإنني متعاطفة مع من كانوا يجمعون المعلومات في تلك الأيام بعد 11 سبتمبر، إذ كانوا لا يعلمون ما الذي سيحصل لاحقًا وهم يحاولون جني المعلومات؛ ليحفظونا آمنين، ولكن لا يزال هناك خط علينا ألا نتجاوزه، ولسوء الطالع ما حصل قد لوَّث كل ما كان يسير نحو الأمام».

❋ ❋ ❋

لقد بدأت الصفحة الثالثة والثمانون من المستند الذي تسرب إلى التايم في العام 2005م.

مدوَّنة سجل الاستجواب

المعتقل 063

23 نوفمبر 2002م

0225: وصل المعتقل إلى حجيرة التحقيق في معسكرX راي، وقد نُزعت قبعته، وثُبِّت على الأرض، أما المحققان فإنهما الرقيب A، والرقيب R. وبحضور المختص باللسانيات في وزارة الدفاع، وفريق الاستشارة للعلم السلوكي وBSCT، والرائد L [7].

إنه منتصف الليل والقحطاني مقيد المعصمين والكاحلين إلى الأرض، علمنا ذلك؛ لأنه بقي كذلك ساعات عدة، وقد فُكت يدٌ واحدة ليستطيع أن يأكل، والمحققون من المخابرات العسكرية، الرقيب R وهو رجل، والرقيب A علمنا على الفور أنه امرأة، أما الرائد فهو من الفريق الاستشاري لعلم السلوك في غوانتانامو التابع للقوى المشتركة، وأما الذين يعرفون باسم (البسكويت) فهم أطباء أمراض نفسية وعلم نفس مهمتهم تقييم ومؤازرة المحققين في استغلال مخاوف المعتقلين وقابليتهم للانهيار، إن هؤلاء الثلاثة مع مترجمهم يشكلون واحدةً من الفرق الثلاثة التي ستعمل فيما يخصُّ قضية القحطاني على مدار الساعة في الخمسين يومًا القادمة، فضلًا عن أنه توجد عناصر من رجال الشرطة العسكريين المقنعين في كل مكان من الغرفة، ولا يلحظهم أحد إلا عندما يُدعَوْن، ويوجد طبيب في مكان ليس بعيدًا عن الغرفة، وهو ليس داخل الغرفة، ويوجد عادة كلب حراسة ومروضته، وطبيب جاهز عند الطلب في الأوقات كلها.

مع ذلك فإنها بداية السجل، وليست بداية التحقيق مع القحطاني، مع أن القحطاني قد عانى منذ يوليو استجوابًا قاسيًا في سجن القوات البحرية في غوانتانامو، عندما كشف فحص البصمات أنه أنكر محاولة دخوله الولايات المتحدة قبل شهر من الهجمات.

إن البنتاغون والبيت الأبيض يتابعون تقدم التحقيق معه، وفي رحلتهم الميدانية في سبتمبر 2002م إلى غوانتانامو، حضر مجلس الحرب إحدى جلسات التحقيق، وبعد الزيارة، زاد محققو وزارة الدفاع الضغط في الخريف:

> في سبتمبر، أو أكتوبر من العام 2002م، لاحظ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي استخدام نوع من الكلاب بطريقة شرسة؛ لترهيب المعتقل رقم 63، وفي نوفمبر 2002م، لاحظ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي أن المعتقل رقم63 قد تعرض لعزلة مكثفة لأكثر من ثلاثة أشهر، وفي أثناء تلك المدة كان المعتقل رقم 63 في عزلة تامة باستثناء بعض التحقيقات بين الحين والآخر في زنزانة تُغمر دائمًا بالأضواء. في أواخر نوفمبر، كان المعتقل يُظهر سلوكًا متلازمًا مع صدمة نفسية قصوى كالتحدث مع أشخاص غير موجودين، وكان يدَّعي سماع أصوات، وهو جاثم في زاوية الزنزانة مغطًى بشرشف لساعات طويلة[8].

تظهر آثار العزلة، وحرمان النوم في الجلسة الأولى من السجل، حيث استطاع القحطاني بصعوبة فائقة أن يغفو في أثناء الاستراحة، وعند الساعة 8:30 صباحًا سُمح له بساعتين من الراحة، وإيقظوه عند الساعة 10:35 وقُيِّد في الكرسي حيث قبع فيه حتى منتصف الليل ما عدا استراحات الدخول إلى الحمام، وساعة قيلولة، وعند المساء وحتى منتصف الليل أعلن أنه مضرب عن الطعام، ورفض الماء والطعام، على الرغم من أن السجل يذكر أنه في وقت الغداء قال في بادئ الأمر: إنه سيأكل، وبعد ذلك قال إنه لم يكن بحالة ذهنية جيدة، وقد وافق على تناول الطعام فقط؛ لأنه لم يكن يفكر بوضوح، وقد لاحظ المدوِّن أن المعتقل يحاول السيطرة على التحقيق بالتذمر من معاملته، واعتلال ذهنه، وانفصاله عن إخوانه في كوبا، لقد انهار وبكى مرتين.

عندما استؤنف التحقيق عند الساعة الرابعة من صباح اليوم الثاني كان القحطاني ينشغل في محادثة تارةً، وغير متجاوب تارةً أخرى، وفي الحالتين اتُّهِم باستخدام تقنيات مقاومة التحقيق التي أوجزت في وثيقة مانشستر، وهي دليل تدريب تابع للقاعدة كان قد وُجِد في حاسوب أحد المقاتلين في المملكة المتحدة في العام 2002م، لقد سأل القحطاني الرقيب A إذا

ما كانت حقًّا تريد أجوبةً لأسئلتها لكنها قالت: إنها ليست بحاجة إلى الإجابة، وقد بدا المعتقل يائسًا من إجابتها، كما رصد السجل.

عند الساعة الثامنة صباحًا؛ أي بعد ثلاثين ساعة فقط من تحقيق سيستمر 1200 ساعة، ظهرت الكوادر الطبية:

0800: تُقدِّم الرقيب A وجبة طعام للمعتقل، والمعتقل يرفض، ويشرح الرقيب R للمعتقل بأن رفض الطعام غير مثمر، حيث تعطي الرقيب A استراحةً مدة ثلاثين دقيقة، والمعتقل يرفض، ثم يستدعي المحققون العامل الصحي Corps-man؛ ليتفحص علامات المعتقل الحيوية، ولم يأخذ المعتقل أيَّ سوائل منذ أربع وعشرين ساعةً، حيث يقرر العامل الصحي أن وظائفه الحيوية جيدة، وما زال المعتقل يرفض التفوُّه بأي كلمة.

0820: يزيح الرقيب R الطعام عن الطاولة، ويخبر المعتقل بأنه فوَّت فرصته، ويشرح الرقيب R بأن رفض المعتقل للطعام لا يؤذي إلا المعتقل وحده، ولن يخسر الرقيب R المزيد من النوم من أجل هذا.

0830: تستخدم الرقيب A أسلوب (مستوى الشعور بالذنب).

0840: يعطي الرقيب R المعتقل عشر دقائق؛ ليقف، ويتجنب النوم.

0900: تسأل الرقيب A المعتقل إذا كان يريد الصلاة والنوم، يقول المعتقل: نعم. تقول الرقيب A: عليك أن تشرب الماء، يقول المعتقل: لا. يعطي الرقيب R المعتقل فرصة أخرى. يقول المعتقل: لا. يفرغ الرقيب R الماء على الأرض ويخبر المعتقل: لقد حصلت على فرصتك، ومن ثم يفحص العامل الصحي الوظائف الحيوية للمعتقل ويجدها جيدة.

0925: تناقش الرقيب A مستويات الذنب والإثم.

0930: تتحدث الرقيب A عن الإحراج جرَّاء استخدام رواية ضعيفة مبطنة، وتمزجها بأسلوب يمكنك التوقف عن ذلك، وما يزال المعتقل غير متجاوب.

0930: يخبر الكابتن W الرقيب R أن العامل الصحي يستطيع أن يُعِدَّ حقنًا وريديًّا للسوائل حالما يبلِّغ بذلك الكابتن W، والطبيب الذي في الخدمة، ويوافقون على ذلك.

عند الساعة 1:30 بعد الظهر عُلِّق حزام من السقف بانتظار وصول الطبيب، وعند الساعة 6:00 مساء فحص الكادر الطبي الإشارات الحيوية للمعتقل، وقرروا أن المعتقل بحاجة إلى الهيدرات (الترطيب)، وقد أُعطي كيسين من السوائل عن طريق الوريد، بعد خمس وأربعين دقيقة.

1845: يصل الطبيب لتقييم حالة المعتقل، ويؤكد ما إذا كان قادرًا جسديًّا على المتابعة، وقد أشار المعتقل إلى أنه يود أن يوقع على صيغةٍ، أو قرارٍ يذكر فيه أنه لا يريد أي أدوية، فشرح له الطبيب أنه لا يوجد مثل هذه الصيغة، حيث أُخبِر المعتقل: إننا لن نجعلك تموت.

قد استُكمِل التحقيق من جديدٍ حيث استمر حتى منتصف الليل، ثم أيقظوا القحطاني في الساعة الرابعة صباحًا من جديد، وفُحصت وظائفه الحيوية، فوُجِد أنه يعاني جفافًا شديدًا، حتى إن العامل الصحي لم يستطع إيجاد الوريد؛ ولذا فقد استُدعِي الطبيب مرةً أخرى؛ ليقدم المساعدة، وبشكل لا يصدق فإن التحقيق ظل مستمرًّا:

0600: لمتابعة (رسالة الله) عرض الرقيب R قرص DVD سُجِلت عليه أحداث 11 سبتمبر، وقف الرقيب R خلف المعتقل وهمس في أذنيه: ماذا يقول لك الله الآن؟

لقد مات زملاؤك التسعة عشر في التفجير، ولم تكن معهم، هل هذه كانت مشيئة اللّه؟

هل هذه إرادة الإله أن تبقى حيًّا لتخبرنا عن رسالته؟

عند تلك النقطة، رمى المعتقل رأسه نحو الخلف ونطح الرقيب R في عينه، حيث قيَّد الشخصان المقنعان في الغرفة المعتقلَ على الأرض؛ لإعادة السيطرة عليه، وانحنى الرقيب R فوق المعتقل، وحاول المعتقل أن يبصق عليه، لكن الرقيب قال: هيا ابصق عليَّ، إن هذا لن يغير شيئًا، فأنت ما زلت هنا، وأنا ما أزال أتكلم معك، ولن تغادر قبل أن تعطينا رسالة الإله، ثم وضع المعتقل في الكرسي.

0630: أظهرت الرقيب A دليلًا تفصيليًّا، وأخبرت المعتقل مرارًا بأنها لن تذهب بعيدًا وكذلك الدليل.

0645: حاول الطبيب وضع الحقنة الوريدية، ولكنه لم ينجح ثم غادر لإحضار المزيد من المعدات.

0700: تابعت الرقيب A موضوع الدليل التفصيلي.

0705: التقييم - كانت ردة فعله تجاه الرقيب A مزيجًا من شعوره بالذنب، ربما لأنه لم يشارك في الهجوم، واستجوابه الذي ما زال مستمرًّا، وكرهه الواضح للرقيب R، وقد أخبروه بعد الحادثة أن الرقيب A أثبتت أنه ليس ضعيفًا، ولا مضطرب الذهن كما أردنا أن نعتقد.

0730: وصل الطبيب وقام بتمرير الحقن الوريدي بوضع تحويلة مؤقتة؛ ليسمح باستمرار مرور الحقن الوريدي.

0745: استخدمت الرقيب A أسلوب (الاعتقال والكلام). عندما دخل الرقيب R إلى الحجيرة أمسك المعتقل الحقنة الوريدية، حيث أوقفه الحارس، ولكنه أمسكها ثانيةً وقد أوقفه الحارس، وكبَّل يديه إلى الكرسي؛ حتى لا يستطيع

الوصول إلى الحقنة الوريدية، إلا أن المعتقل انحنى وعضَّ أنبوب الحقنة الوريدية، وقسمها إلى قسمين، ثم قيده الحارس إلى حمالة، فوصل العامل الصحي حقنةً وريديةً جديدةً، لكن المعتقل قاوم عملية دخول الحقنة، إلا أنه لم يعد يستطيع الوصول إليها.

0900: تابعت الرقيب A الأسلوب السابق.

0915: طلب المعتقل الدخول إلى الحمام، ولكنه أُعطي فرصة استخدام القارورة، حيث أخبروه أنهم لن يفكوا قيده.

0940: أُعطي المعتقل ثلاثة أكياس ونصف من المحلول الملحي (السيروم)، وقد بدأ يأنُّ ثم أخبر الشخصين المقنعين أنه قادر على الكلام و يستطيع التبول، ثم دخلت الرقيب A إلى الحجيرة، وسألت الأسئلة الآتية: كنت تعمل لصالح من؟ فأجاب المعتقل: القاعدة، من كان قائدك؟ فأجاب المعتقل: أسامة بن لادن، لماذا ذهبت إلى أورلاندو؟ فأجاب المعتقل: لم يخبروني عن المهمة، من الذي قابلك؟ فأجاب المعتقل: لا أعرف، من كان معك في الطائرة؟ فأجاب المعتقل: كنت وحدي. قال الرقيب R للمعتقل: إنه يضيع وقت الرقيب. قال المعتقل للرقيب A: إنه موافق أن يشرب.

1000: طلب المعتقل ثانيةً أن يذهب إلى الحمام، لكن الرقيب R قال: إنه يستطيع استخدام القارورة، لكن المعتقل قال: إنه يريد الذهاب إلى الحمام؛ لأنه مريح أكثر. قال الرقيب R: لقد أفسدت كل الثقة، تستطيع استعمال القارورة، أو ستتبول في بنطالك، وتبول المعتقل في بنطاله، وتابعت الرقيب A الأسلوب.

1030: التقييم: يشعر المعتقل بقدر كبير من الكره تجاه الرقيب R، وقد بدأ يستوعب فشل موقفه، وعليه أن يفهم أن سلوكه الغريب لن يوقف التحقيق على

الإطلاق؛ فنحن نشعر أنه يدرك ببطء، عدم استطاعته مقاومة صراع الإرادات، إنه الآن أقرب بكثير للإذعان والتعاون من بداية العملية.

عندما قام الفريق الثاني من المحققين أخيرًا بتحرير القحطاني من الحمالة، والسماح له بتنظيف نفسه، وتبديل ملابسه، وافق أن يأكل، ولكنه مباشرةً أنكر إفاداته السابقة، مؤكدًا أنه لا يعرف أسامة بن لادن، وقد أقر أنه من القاعدة بسبب الضغط النفسي المكثف، لقد ادَّعى أنه تعرض للضغط من أجل حصول الاعتراف، وفي اليوم الثاني رُفعت قدماه بشكل دوري، وكُبِّلتا بحزام معلق بالسقف؛ لتخفيف الجفاف الذي سبب تورمًا في أطرافه السفلية، كما ورد في السجل:

2300: أعلن المعتقل براءته، وطلب أن يتوقف الرقيب M عن الكلام عن الإسلام، على سبيل المثال: أسامة بن لادن اغتصب الإسلام. أسامة بن لادن اختطف الإسلام، ثم قال للرقيب: إذا استجوبتني بالطريقة الصحيحة وفي الوضع الصحيح، من الممكن أن تجد بعض الإجابات.

2308: ادَّعى المعتقل أن التحقيقات تعتمد على الحقد والكراهية والغيرة، حيث قال: إن هذه المعاملة وحشية وحيوانية، ولكل شخص حدود، وما هو المفترض أن يفعل أحدهم حالما تُتجاوز هذه الحدود؟

2310: قال المعتقل: إذا قلت الحقيقة، فالجميع سوف يصابون بالجنون، وإذا حققتم معي بصورة صحيحة، فقد أرتاح أنا وأنتم، ثم يأتي محقق تلو الآخر، ويرى الله وملائكته ماذا يحصل.

2315: كان المعتقل على وشك الانهيار.

* * * * *

لقد تعرض القحطاني في أثناء أربعة أيام من أصل السبعة اللاحقة إلى تحقيق مستمر مدة أربع وعشرين ساعة، وقد سمح له في الأيام الثلاثة الأخرى بالقيلولة مدة ساعة إضافية، وأصيب بنوبات دوار، حيث أُجبر على أخذ حقنة شرجية للتخفيف من الإمساك، وأصبحت التحقيقات أكثر عدوانيةً، فقد أُلصقت صور ضحايا 11 سبتمبر على حائط غرفة التحقيق، ومن ثم على جسده، وشُغِّلت أفلام هجمات 11 سبتمبر مرارًا وتكرارًا، وكُتبت كلمات بالعربية على جدران الرقاقات الخشبية مثل: كاذب، وجبان، وفاشل، وألبسوه شعارًا يقول: سأذهب إلى الجحيم لأني مليء بالكراهية، وظل موضع سخرية باستمرار.

في صباح الثاني من ديسمبر2002م، اليوم العاشر من التحقيق:

1030: بدأت المراقبة في حفلة عيد الميلاد، ووضعت قبعة الحفلة على المعتقل، ثم قُدِّمت كعكة عيد الميلاد؛ لكن المعتقل رفض، كان الحراس والمحققون يغنون: بارك الله في أمريكا؛ والمعتقل غاضب غضبًا شديدًا.

في الصباح الثاني:

0930: أعطى المحققون صفةً للأشخاص المقنعين الجدد من الشرطة العسكرية؛ من أجل مراقبة المعتقل، وهو يعرض تدريب المقاومة، لكنه تفكير مكفهر، بالإضافة إلى سلسلة من الأخطاء، ومحاولات فاشلة؛ لكسب السيطرة التي يظهرها المعتقل، وقد استخدم المحققون دمية تظهر استهزاءً وسخريةً على تورط المعتقل مع القاعدة، وفي ذلك المساء عند الساعة الثامنة تابع السجل بشكل مشؤوم، القول: تبدأ مرحلة 1B.

2000: أيقظوا المعتقل وأخبروه أنه سيُعاد إلى كوبا، فغُطي رأسه، وحُمِل في سيارة الإسعاف؛ حيث سارت سيارة الإسعاف بضعة أقدام، ثم أُخرِج منها إلى حجيرة تحقيق مختلفة، حيث قاد المحقق ENS S مع خبيرة لغوية من وزارة الدفاع، وكان ENS S يرتدي ثيابًا مدنيةً، وقد استخدم أسلوب زرع البذور في عقل المعتقل عن

كيفية إنهاء التحقيقات، لقد كان محور الأسلوب حول كيفية (تدمير الإسلام) من قِبَل القاعدة، وأن حياة المعتقل قد أُنقِذت؛ لأن جهاده سيخبر العالم عن خطأ 11 سبتمبر، وإن ذلك سيساعد على إعادة بناء الإسلام.

2040: غُطِّي رأس المعتقل وأُخِذ إلى حجيرة تحقيق ابتدائية مزينة بصور ضحايا 11 سبتمبر، وعلم الولايات المتحدة، وأعلام قوى التحالف في الحرب العالمية على الإرهاب، وضوء أحمر، حيث تعرّض المعتقل لموسيقى عالية مدة عشرين دقيقة.

2100: أُزيل الغطاء عن رأس المعتقل، وعُزف النشيد الوطني الأمريكي، حيث كان الكابتن W رئيس المحققين مع الخبيرة اللغوية ذاتها من وزارة الدفاع.

2105: حُلق شعر وذقن المعتقل بآلة حلاقة كهربائية، وبدأ بالمقاومة عندما حُلقت ذقنه، لكن عناصر الشرطة العسكرية كبحوه، وتوقفت الحلاقة ريثما خضع ثانيةً، وقد أشرف LTCP على الحلاقة، ولم تحدث أي مشكلة، ثم أُخِذت له الصور عندما أنهيت الحلاقة.

غُيِّر وقت النوم الذي مدته أربع ساعات من منتصف الليل حتى 4:00 صباحًا؛ لتصبح من 7:00 حتى 11:00 صباحًا، وفي اليوم الأول من (المرحلة 1B) استُجوب في أثناء الليل من دون توقف، وازداد الاعتداء على حواسه، حيث الإنارة المتوهجة، والموسيقى العالية مع عرض لفيلم الإنترنت الشائع (شيطان في الدخان) وهو فيلم يعرض هجمات 11/9، وبعد ذلك أعلنوا عن مجيء عنصر جديد في التحقيقات بصوت عالٍ: كريستينا أغويليرا Christina Aguilera، وبعد وقت قصير، تقدمت الرقيب L وهي محققة في مناوبة الليل، ولمست القحطاني الذي قاوم للتخلص من قيوده، و قد أُنجِز كل ذلك تحت مراقبة الطبيب المباشرة، الذي تفحص علاماته الحيوية بعد أن قامت أغويليرا بدورها، وسحبت الدم لتقييم وظائف كليته.

لقد أُخبِر: أن القوانين قد تغيرت، وفي الأيام الثلاثة اللاحقة، حيث عوَّض الكادر الطبي السوائل للمعتقل عن طريق الحقن الوريدي، ورفع المحققون درجة الضغط، وفي السادس من ديسمبر2002م، وفي اليوم الرابع عشر من التحقيق، أُخْبِر القحطاني عن وجود معتقلٍ آخر، قد وضعوه في مخبأ سري في كابول، وقد اتُّهم على أنه الحارس الشخصي لابن لادن، وأكد له المحقق: أن ذلك لن ينتهي، وأن الأمور ستصبح أسوأ، وبعد بضع ساعات، أدلى القحطاني باعتراف آخر.

1400: أُخِذ المعتقل إلى الحمام، ومشى مدة عشر دقائق، وبدَّل العامل الصحي ضمادات كاحله؛ لمنع الاحتكاك بالأصفاد، وبدأ يقول: استخدمت القاعدة الإسلام، والقضايا الإسلامية السيئة، حيث قال المعتقل: سأقول الحقيقة، وطلب من المحقق أن يحضر بعض الأوراق، وقال: أنا أفعل ذلك لأخرج من هنا، وبدأ يتكلم من غير أن يعطي أي معلومة عن أشخاص آخرين عدا نفسه، وعن سفره إلى أفغانستان، ولقائه بأسامة بن لادن UBL الذي أعطاه المال وأرسله إلى أمريكا، وعن رحلته بعد إعادته من أورلاندو.

1600: سُمح للمعتقل أن يصلي بعد أن وعدهم باستمرار التعاون، فطلب الحصول على بطانية وإطفاء جهاز التكييف، وقد حصل على كليهما.

1610: عُرض على المعتقل أن يشرب الماء، واستراحةٌ لدخول الحمام، ولكنه رفض.

1715: سُمح للمعتقل أن يصلي، ولكن الهدوء لم يدم طويلًا؛ حيث علم المحققون أن الاعتراف مُفتَعل، فأُغلقت جلسة التحقيق. وعندما تابعوا التحقيق بعد بضعة ساعات، هوجم القحطاني مرتين؛ الأولى من قبل الرقيب L، وهي محققة أنثى، وبعدها بشكل واضح، من قبل كلب حراسة.

1930: دخل الحجيرة فريق المناوبة الثالثة للتحقيق، وكان الأسلوب هو تحطيم الكبرياء والأنا، والخوف المؤلم، واقتحام المكان من قبل امرأة، حيث أصبح المعتقل عنيفًا جدًّا وخائفًا؛ لذا فقد حاول أن يحرر نفسه من الكرسي ليتخلص من المرأة، وقاوم مدة أربعين دقيقة تقريبًا؛ محاولًا الهروب من وجود المرأة.

2030: لقد تدرب المعتقل على المقاومة مدة خمس عشرة دقيقة تقريبًا، وفحص المندوب الطبي ضغط دم المعتقل ووزنه، وحررت المحققة المعتقل من أجل المزيد من التحقيق.

0001: بدأت المناوبة الأولى، وأُجبر المعتقل على الوقوف للنشيد الوطني ثم بدأ المحققون بتحطيم الأنا والكبرياء؛ وذلك بإحداث ثقوب في قصة التغطية الجديدة، وتحديد القواعد التي يجب أن يعيش وفقها منذ الآن.

0100: أُخِذ المعتقل إلى سقيفة؛ حيث يمكنه أن يرى جرذان الموز وهي تأكل العلف، وقد أُخبِر أنه اختار هذه الحياة مع الجرذان، وفي الوقت ذاته ذُكِّر بجمال الحياة التي اختار أن يتركها وراء ظهره.

0120: تفاقمت المشكلات بين رجال الشرطة العسكرية، ومروّض الكلاب، فيتحدث الكابتن W مع الأطراف جميعها ويحل المشكلات.

0320: أُخِذ المعتقل إلى الحمام، ومشى مدة عشر دقائق، وفحص العامل الصحي الأعضاء الحيوية، وكانت جيدة.

0345: قُدِّم الطعام والماء للمعتقل، ولكنه رفض، حيث طلب أن تتوقف الموسيقى، لكنهم طلبوا منه إن كان يستطيع إيجاد الآية القرآنية التي تُحرِّم الموسيقى.

0350: فحص العامل الصحي الأعضاء الحيوية، ورفض المعتقل الماء والموترين Motrin خافض الحرارة، وسأله العامل الصحي إن كان يشكو من الدوار، أو

ألم في الرأس فأجابه: نعم، وشرح العامل الصحي له أن السبب هو نقص الماء، وأظهرت الأعضاء الحيوية بداية الجفاف، فطلب العامل الصحي الطبيب.

0415: اعترف المعتقل أن القصة التي أخبرهم بها مزيفة، وقال: إنه قال تلك القصة؛ لأنه كان تحت الضغط، وقيل له: إنه هو الذي اختار أن يكون هنا، وإنه أُعطي قائمةً بالقرارات التي اتخذها حيث جلبته إلى هنا، وأخبروه أنه يجب أن يتحمل مسؤولية أعماله، وأُعطي حقنةً وريديةً، وأنهم لن يجعلوه يتعرض للموت؛ إنها المرة الثانية التي يسمع فيها هذا الوعد.

في السابع من ديسمبر عند الساعة 7:00 صباحًا عندما وُضِع القحطاني في السرير، حيث ذَكَر السجل ما يأتي: تبدأ مرحلة النقاهة التي تستغرق أربعًا وعشرين ساعةً، وعلى ما يبدو فإن خطة التحقيق تستدعي يومًا من الاستراحة بعد أسبوعين قاسيين من الاستجواب، ولكن هذه الاستراحة لم تتضمن الحصول على راحة إضافية، لقد أيقظوه كالعادة بعد أربع ساعات من النوم، وأُعطِيت التوجيهات لعناصر الشرطة العسكرية بتقديم الماء له كل ساعة، وأخذه إلى الحمام والمشي كل ساعة ونصف، وتقديم الطعام مرةً واحدةً كل مناوبة، واستمرار تشغيل الموسيقى؛ لمنعه من النوم في أثناء مدَّة الاستراحة، وأُعطيت التعليمات لرجال الشرطة العسكرية بعدم التخاطب معه ما عدا إصدار الأوامر، وإن مرحلة الاستراحة ليست إلا للنقاهة، على كل حال، في تلك الليلة تحول الهدوء إلى رعب:

2000: فحص العامل الصحي الأعضاء الحيوية للمعتقل، فوجد أن نبضات قلبه منخفضة، ويصل الطبيب، ويقرر إجراء تخطيط للقلب، ثم يغادر؛ لإحضار جهاز تخطيط القلب.

2050: يعود الطبيب ويخطِّط القلب، فيجد أن نبضات القلب منتظمة ولكنها بطيئة، خمس وثلاثون نبضة في الدقيقة، ويستشير الطبيب طبيبًا آخر.

2130: اتُّخِذ القرار بأخذ المعتقل إلى مشفى GTMO؛ للقيام بفحص طبقي محوري لدماغ المعتقل؛ ليروا حدوث أي اختلال، أو عدم انتظام.

2215: المغادرة إلى المشفى.

2230: وصلوا إلى المشفى، وبدأ التصوير الطبقي المحوري.

2330: فحص الأطباء المسح المحوري، ولم يجدوا أي دليل مقنع لوجود أي حالة، ولكنهم طلبوا أن يبقى المعتقل طوال الليل حتى يصل اختصاصي الأشعة؛ ليؤكد عدم وجود أي حالة غير طبيعية، وقد وُضع المعتقل في جناح معزول، ووُصِلَ بدارة كهربائية؛ لمراقبة نشاط القلب.

* * * * *

في ديسمبر 1999م، وقبل ثلاث سنوات من الأزمة التي حدثت في معسكرX راي في غوانتانامو، عدَّلت الجمعية الطبية الأمريكية دستور الآداب الطبية خاصتها الذي كان متَّبعًا منذ مئة واثنين وخمسين عامًا؛ ليتضمن هذه المادة بخصوص التعذيب:

«على الأطباء أن يناهضوا التعذيب، وأن لا يشاركوا فيه لأي سبب كان، وقد تتضمن عدم المشاركة في التعذيب، أو تقديم أو منع أي خدمات أو مواد، أو خبرة لتسهيل ممارسة التعذيب، ولا تكون المشاركة محدودةً بهذه الأمور فقط، وعلى الأطباء ألا يكونوا موجودين في أثناء تنفيذ التعذيب، أو التهديد به، ويمكن للأطباء معالجة السجناء أو المعتقلين، فإذا فعلوا ذلك عليهم أن يقوموا به بكل اهتمام، ولا يجوز للأطباء معالجة الأشخاص؛ لإثبات أنهم بصحة جيدة، وبذلك يُسمح باستئناف التعذيب واستكماله، ويجب ألا يُقاضى الأطباء الذين يعالجون ضحايا التعذيب، ويجب على الأطباء أن يساعدوا على تقديم الدعم لضحايا التعذيب، وأن يعملوا، كلما سمحت الفرصةعلى تغيير الأوضاع التي يُمارس فيها التعذيب، أو عندما تكون احتمالية التعذيب كبيرة»[9].

في الأسبوعين الأخيرين وابتداءً من اليوم الثاني من التحقيق، ومنذ أن سُجِّل وصول طبيب مدني لتقييم المعتقل، وتأكيد قدرته الجسديَّة على المتابعة، فحص أطباء عسكريون القحطاني تسع مرات، ووضع الطبيب تحويلةً توقعًا لحاجة المعتقل إلى تعويض السوائل عن طريق الوريد بشكل متكرر، وأخذ عينة دم لفحص وظائف كليته.

وقد أرسل طبيبان القحطاني إلى مشفى البحرية، وطلبوا تخطيطًا لدماغه، فاستدعت القوات المسلحة اختصاصي أشعة من محطة روزفلت البحرية في بورتوريكو، حيث لخَّصت المدوَّنة أحداث اليوم الثاني بما يأتي:

08 ديسمبر 2002م

فُحصت الشوارد الكهربائية للمعتقل وصُحِّحت، حيث ظهر أن البوتاسيوم أقل قليلًا من الطبيعي؛ بسبب عدم الأكل، وظهر أن قدمه اليسرى متورمة فصوروها بالأمواج فوق الصوتية؛ لفحص وجود جلطات بالدم، لكنهم لم يكتشفوا أي جلطات، وثبت أن تورم القدم سيزول بشكل طبيعي، ثم وصل اختصاصي الأشعة من روزفلت، وتفحَّص المسح الطبقي المحوري للمعتقل؛ لكنه لم يظهر أي شيء غير طبيعي، ولم يُسجل أي اضطراب في نبضات القلب على الشاشة طيلة مدة بقائه، وعاد قلبه إلى حالته الطبيعية بشكل طبيعي، وقد نام المعتقل معظم اليوم بين الوجبات.

وفي اليوم الثاني وُضعت الخطط بشكل لا يصدق؛ من أجل استئناف التحقيق الذي هو الآن جيد بالنسبة إلى أسبوعه الثالث، ولكنه بصراحة هو الثالث في طريق الجلسات المثقلة.

في الساعة السادسة من مساء التاسع من ديسمبر غُطِّي رأس القحطاني، وكُبِّل وقُيِّد إلى الحمالة؛ لنقله إلى معسكر X راي، حيث قال له أحد محققي المناوبة المسائية إينزاين سي Ensign C الذي كان معه: يمكنك إما قول الحقيقة كاملة هناك في الإسعاف والانضمام مرةً أخرى إلى المعتقلين الآخرين في معسكر دلتا، أو البقاء صامتًا والعودة إلى معسكر x راي، وبعد

نصف ساعة، وصل المعتقل إلى معسكر X راي، وأُعِيد إلى حجيرة التحقيق، حيث دخل ENSC الحجيرة مع المعتقل وأعطاه الفرصة الأخيرة لقول الحقيقة كلها، لكن المعتقل لم يكن متعاونًا، حيث غادر ENSC، فدخل الحجيرة بعد ذلك الكابتن W؛ ليخبر المعتقل أنه بحالة صحية جيدة، وأنه الوحيد الذي يمكن أن يوقف التعذيب، وإلا فإن الأمور ستسوء أكثر. وقد أُتْبِع ذلك بتدخل صوت سافر يقول: لقد ظهر المعتقل بحالة صحية جيدة، وقد فحص الطبيب إشاراته الحيوية، والتحقيق سيستكمل، ولم يتغير جدول نومه، ولا الوسائل في تلك الأمسية.

2340: صُدَّ المعتقل بالانتهاك الأنثوي لمساحته الخاصة، وقد قام بمحاولات عدة للوقوف؛ من أجل منعها من الدخول إلى مساحته الشخصية، وحاول الاستغاثة بالرقيب M، ولكن ذلك لم يكن مجديًا، وقد تابع الرقيب M العنف والتخويف حتى يعطي المعتقل معلوماتٍ جديدةً، إلا أن المعتقل استمر بإعطاء معلومات قديمة، فأُسْكِت من قبل فريق التحقيق.

0000: دخل فريق التحقيق الحجيرة، وعزفوا النشيد الوطني، وأجبروا المعتقل على الوقوف ووضع يده على قلبه، وقد شرحت القيادة القواعد للمعتقل، بأسلوب تحطيم الكبرياء والأنا لديه، وتشغيل الموسيقى العالية؛ لمنعه النوم ساعاتٍ عدة، حيث كان القحطاني يتحول بين الغضب والبكاء، وعندما حاول الكلام، أسكته المستجوب بالصراخ، وبالموسيقى العالية، لكنه أخبر معذّبيه أنه يعاني مشكلات عاطفية، وأنه بحاجة إلى رؤية طبيب من أجل هذا، فاتُّهم مجددًا باستخدام تقنيات المقاومة، والاستهزاء بالمحققين الذين طلبوا منه أن يمثل دور محمد المجنون؛ حيث عادت له تعابير الوجه مجددًا، ومرة أخرى أُجرِي له اختبار عام وشامل للصحة الجيدة، وفُحِصت أعضاؤه الحيوية، وقِيسَ وزنه، لقد كان وزنه 160 باوندًا عند وصوله إلى غوانتانامو[10]، لكنه يزن الآن 119 باوندًا، ويزن 123 باوندًا مع بدلة من ثلاث قطع (الاسم العامي لأصفاد معصمه وكاحله) وقد تبول على نفسه عندما سيق إلى المرحاض.

كان الإذلال يتصاعد باستمرار، حيث أخذوه ليرى جرذان علف الموز ثانية، وأخبروه أن لديهم حبًّا، وحريةً، واهتمامًا أكثر منه، لكنه بدأ بالبكاء بسبب هذه المقارنة، ثم قدم له المحققون تعويذةً لتطهيره من الجان الشرير الذي يدَّعي أنه يسيطر على مشاعره، ولعبوا معه ألعابًا صبيانيةً، حيث يضع القيادي القهوة أمام المعتقل، وعندما يصل إليها المعتقل، يسكبها المحقق على الأرض، لقد انهار مرةً أخرى، وطلب أن يُسمح له بالنوم في غرفة منفصلة، وأن يُستجوب في غرفة التحقيق فقط، وعندما سأله المحقق لماذا تطلب هذا الطلب، تدخل الاختصاصي النفسي، معلنًا أنه يفعل ذلك؛ من أجل أن يطبِّق نهج السيطرة وكسب التعاطف. وحينما أظهرت إشارته الحيوية مرةً أخرى أنها ليست جيدة، أُعطي ثلاثة أكياس من المحلول الملحي بالوريد، واستُكمِل الاستجواب في الليل.

0150: أعطى المحققون قوانين الأمسية للمعتقل.

1. ممنوع الكلام
2. الوجه إلى الأمام
3. لا تطلب أي شيء.

لكن المعتقل بدأ الكلام مباشرةً، صرخ المحققون على المعتقل حتى توقف عن الكلام، و ذُكِّر بعدم أهليته كونه إنسانًا، لقد ذُكِّر بحقيقة أن مستوى عيشه أقل من جرذ الموز، وبينما يتابعون أسلوب تحطيم الكبرياء والذات، يُظهر الرقيب M أسفل حذائه للمعتقل، حيث عانى المعتقل أطول جيشان عاطفي حتى الآن، ثم أظهر غضبًا شديدًا وأخذ يصرخ، ويشتم المحققين بالعربية والإنكليزية، وبدأ يحرك يديه وقدميه، وكأنه يريد أن يكسر القيود ويهاجم.

في الليلة الثانية بعد منتصف الليل تمامًا، قام المحقق بأداء دور المؤذن، ولكنه أخبر القحطاني قائلًا: لن يكون النداء هذا بعد الآن نداءً للصلاة، ولن يُسمح لك بالصلاة. هذا نداءُ التحقيق؛ لذلك كن متيقظًا، لقد علَّقوا حول رقبته شارةً كُتِب عليها جبان، وقد لاحظ

السجل أن المعتقل متعب، وغير مترابط بشكل جنوني، ثم عرضوا جرذان الموز عليه مرةً ثانيةً بعد أربع ساعات من الراحة.

بدأ المحققون يخبرون المعتقل عن جحوده وحدَّة طباعه؛ من أجل إثارة مشاعره، ووضعوا قناعًا لوجه ضاحك صُنِع من صندوقٍ للوجبات الجاهزة، على رأس المعتقل للحظات عدة، ونفخوا قفازًا مطاطيًّا، وكتبوا عليه قفاز صفعة مخنث، حيث كانو يلامسون وجهه بالقفاز بشكل دوري بعد أن شرحوا له معنى المصطلحات التي كُتبت عليه للمعتقل، ثم وضعوا القناع مرةً أخرى على رأسه، ثم بدأ الفريق بتعليمات الرقص له، لقد اضطرب المعتقل وبدأ بالصراخ، ثم نزعوا القناع، وسمحوا له بالجلوس، لكنه صرخ، وخاطب رئيس المحققين قائلا: أيها المسيحي العجوز، وأراد أن يعرف لماذا يسمح رئيس المحققين بمعاملة المعتقل بهذه الطريقة.

كانت تلك الأمسية نهاية ثلاثة أسابيع من التحقيق، وأربعة أيام بعد أخذه إلى المستشفى بحالة إسعاف.

2200: قام مندوب طبي بفحص العلامات الحيوية للمعتقل، وأزال وحدة الحقن الوريدي عن ذراعه، حيث كان معدل نبض المعتقل منخفضًا 38 نبضةً، أما ضغط الدم فقد كان عاليًا 144/90، وقد اشتكى المعتقل من وجود بثرة في قدمه الشِّمال أسفل الركبة تمامًا، فنظر المندوب الطبي إلى قدمه، واتصل بالطبيب الذي أعطى تعليماته إلى مسؤول الجهاز؛ من أجل إعادة فحص الوظائف الحيوية للمعتقل خلال ساعة.

23000: رفض المعتقل الطعام والماء، وأخذوه إلى المرحاض، وأجروا له بعض التمارين، لعل ذلك يساعد على تحسين العلامات الحيوية له.

2300: أعاد المندوب الطبي فحص العلامات الطبية الحيوية، حيث تحسَّن ضغط الدم فقد أصبح 138/80، ولكنه لا يزال مرتفعًا، وتحسَّن معدل نبضات قلبه لتصبح 42، ولكنها لا تزال بطيئة، ما جعل العامل الصحي يستدعي

الطبيب؛ لتزويده بمعلومات جديدة، لكن الطبيب أشار إلى إمكانية استكمال العمليات طالما لا يوجد أي تغيير مهم، وقد لوحظ من التاريخ الطبي للمعتقل أن نبضه ينخفض أحيانًا في المساء حتى يصل إلى أربعين نبضةً.

14 ديسمبر 2002م

0001: اطلع فريق التحقيق على حالة المعتقل العقلية والجسدية، حيث كانت يدا المعتقل مقيدتين لمنعه من القيام بشعائر الصلاة.

0025: بدأ رئيس المحققين بسبِّ المعتقل، وكان يقول له: جبان وكاذب. وألصق صورة لضحية تبلغ من العمر 3 سنوات على صدر المعتقل، وأخبره أنه لن يغادر كوبا، وأخبره أن المحقق سوف يتابع استجوابه كل يوم حتى يعترف بالحقيقة، ثم أمره المراقب بالاعتدال والانتباه، ثم بدأت بإسالة الماء على رأسه قطرة قطرة حتى يبقى مستيقظًا، لكنه قاوم عندما بدأ الماء يقطر على رأسه، وحاول أن يتكلم، ولكن الإدارة ورئيس المحققين صرخوا في وجهه حتى توقف عن الكلام.

0120: أخذ المحققون استراحةً بينما ظل المعتقل يستمع لضجيج صادر عن التلفاز، أو المذياع، ويذهب المعتقل إلى الحمام، ويتمرن وهو مُغطَّى الرأس، ثم يعود إلى الحجيرة ويتابع الاستماع إلى الضجيج.

0140: يدخل المحققون الحجيرة ويلعبون الورق بينما يواصلون أسلوب تحطيم الكبرياء والذات، وقد أخبروا المعتقل بأنهم مأجورون من أجل تشويشه؛ لذلك يمكنهم أن يلعبوا الورق، تلك الرفاهية التي لا يمكنه المشاركة فيها، وطُلب منه أن يسكت ويبقى مستيقظًا، لكنه كان في بعض الأحيان يغط في النوم بينما يسيل الماء على رأسه نقطة نقطة وهم يسخرون منه، وأُطلِقت الضجة الصادرة عن التلفاز أو المذياع في خلفية المشهد.

لقد أصبح الماء وسيلةً متكررةً تساعده على إبقاء انتباهه مع المحقق، وأصبح الجنس وسيلة التعذيب المفضلة، في 17 ديسمبر أجبر مدير الرقابة المعتقل على مشاهدة صور من مجلة للياقة البدنية لنساء شبه عاريات، لكن المعتقل نعت المدير بالحيوان، وقال: إن هذا مخالف لتعاليم دينه، فأجابه رئيس المحققين أنت تقتل وتكذب، ولا نستطيع أن نريك صورًا؟

ويستمر أسلوب تحطيم الكبرياء والذات، في تلك الليلة بدا المعتقل مستاءً من كلمة شاذ جنسيًّا، ولم يكن راضيًا عن تسميته شاذًا جنسيًّا، لكنه نفى أنه شاذ جنسيًّا، وبدا منزعجًا جدًّا من استخدام أمه وأخته مثالًا عن المومسات والعاهرات، أُخِذ المعتقل إلى المرحاض، وقام بالتمرين مدة عشر دقائق تقريبًا، لكنه رفض أن يشرب الماء مجددًا.

> 2200: أُخذ المعتقل إلى المرحاض، وأجري له التمرين، ولم يرغب في الماء، وبدا مشمئزًّا من صور أسامة بن لادن والصور المتعددة للبنات المثيرات للشهوة الجنسية، وتجنَّب المعتقل رؤية كل الصور التي تعرض عليه.

على المحققين الآن تعليق صور لموديلات لألبسة السباحة حول رقبته، في 19 ديسمبر عند الساعة 2:00 صباحًا بينما كان يمشي في استراحة الحمام، اقتلع المعتقل صورة إحدى العارضات التي كانت معلقة حول رقبته، وبدأ يتصارع مع رجال الشرطة العسكرية، لقد أنشأت الصور لعبةً جديدةً: فقد أضاف المحققون صورًا لعارضات لياقة بدنية إلى الرباط حول رقبته. وعندما أتموا تعليق الصور، بدأ المحققون بإظهار الصور وتوجيه أسئلة تفصيلية للمعتقل عن الصور.

سيق القحطاني قبيل الفجر إلى حجيرة تحقيق مجاورة، حيث بنى المحققون ضريحًا لأسامة بن لادن، وقالوا له: إنه بإمكانه الصلاة الآن (لإلهه) أسامة بن لادن، ويذكر السجل أن المعتقل كان خائفًا وقلقًا، وبدأ المشي في أرجاء الغرفة، لم يُسمح له بالمغادرة، وقام المحقق بالنداء للصلاة، بدأ المعتقل بالصلاة وبكى مُجاهرةً، وبعد ذلك، أي بعد أربع ساعات من النوم:

1100: أيقظوا المعتقل، فأُخِذ إلى الحمام، ومشى في حجيرة التحقيق بسبب المطر، وقام العامل الصحي بفحص الأعضاء الحيوية فكانت جيدة.

1115: قُدِّم الماء للمعتقل لكنه رفضه، وبدَّل العامل الصحي ضمادات كاحله لمنع الاحتكاك، وبدأ المحقق بتذكير المعتقل بدروس عن الاحترام، وكيف أنه لم يحترم المحققين، وأخبره أنه يجب أن يحترم الكلب ويقدّره أكثر؛ لأن الكلاب تعرف الصواب من الخطأ، وتعرف كيف تحمي الناس الأبرياء من الناس الفاسدين، وبدأ يعطيه دروسًا مثل ابقَ مكانك، تعال، وانبح؛ وذلك ليرتقِ بمكانته الاجتماعية إلى مكانة الكلب حتى أصبح المعتقل مهتاجًا جدًّا.

1230: أُخِذ المعتقل إلى الحمام، ومشى مدة ثلاثين دقيقة.

1300: قُدِّم الطعام والماء للمعتقل لكنه رفضهما، واستمرت معاملته ككلب، لكنه قال: إنه يجب أن يُعامل بصفته إنسانًا، لكنهم أخبروه أن عليه أن يعلم من ينبغي الدفاع عنه، ومن ينبغي الهجوم عليه، وقد أظهر المحققون صور ضحايا 11 سبتمبر، وأخبروه أن عليه النباح فرحًا لهؤلاء الناس، وأظهروا أيضًا صورًا لإرهابيِّي القاعدة، وأخبروه أن عليه أن ينبح كونه كلبًا على هؤلاء الناس، ثم وُضعت منشفة على رأس المعتقل مع إبقاء وجهه مكشوفًا وبدأ المحقق بإعطائه دروسًا في الرقص، وقد اهتاج المعتقل، وحاول رفس شخص مقنع، ولم يكن لاستخدام الرفس علاقة بمتابعة دروس الرقص.

يُدوِّن السجل في تلك الأمسية، وتكلم الطبيب مع المعتقل، لقد أُعطِي 800 ملغ من الموترين لتسكين آلام في الصدر(11)، وبعد ساعة:

2145: أُخِذ المعتقل إلى المرحاض والتمرين، وفُحصت الأعضاء الحيوية ثانيةً، حيث كان ضغط الدم طبيعيًّا، أما معدل نبضات القلب فقد كان عاليًا حيث

وصل إلى 93 نبضةً، ويراقب المندوب الصحي العلامات الحيوية عن قرب حتى ينخفض معدل ضربات القلب.

2200: كان المعتقل يُفحص وهو عارٍ، لقد حاول في البداية مقاومة الحراس، وبعد خمس دقائق تقريبًا من التعرية توقف المعتقل عن المقاومة، ظل يحدق فقط في الحائط مع تركيز عالٍ، وكانت عيناه محدقتين ومثبتتين على نقطة واحدة أمامه مباشرةً على الحائط، وقد أبدى لاحقًا أنه لا يستطيع فعل شيء بوجود عدد من الحراس حوله، فلماذا إذن عليه أن يقاوم، لقد قال: إنه لا يحب أن تشاهد الإناث جسده العاري في أثناء الفحص، وإذا شعر أنه يمكن له القيام بشيء حيال ذلك فإنه سيفعل.

2331: قام المندوب الصحي بفحص العلامات الحيوية مجددًا، وكانت طبيعيةً، حيث كان ضغط الدم 96/43 ونبضات القلب 61، وأُخِذ إلى المرحاض والتدريب لمدة عشر دقائق تقريبًا.

21 ديسمبر 2002م

0001: دخلت وردية جديدة في التحقيق الحجيرة، وبدأ أسلوب الاهتمام بالتفاصيل، أصبح المعتقل ينظر إلى صور عارضات اللياقة البدنية ويجيب عن الأسئلة حول الصور، لقد كانت نقاط الماء تُرش على رأسه عندما يرفض الإجابة في الجلسات السابقة، ولكن المعتقل الآن ينظر إلى الصور ويجيب. وبَّخ المعتقلُ المحققَ مراتٍ عدةً همسًا.

إنه اليوم التاسع والعشرون من التحقيق، وقد بدأت المرحلة الثانية؛ فسُمِح للقحطاني بالنوم في زنزانة منفصلة في كتلةٍ حيث وضع المحققون مُخبرًا، ولكنه لا يزال يقضي أربعًا وعشرين ساعة في النوم في حجيرة التحقيق، وبعد أربعة أسابيع من حرمان النوم المكثف، بدا مهزومًا بشكل واضح، وفي صباح الحادي والعشرين من ديسمبر، لاحظ المدوِّن أن المعتقل قد بدا

رواقيًّا في البداية متحررًا من الانفعال مدَّعيًا أنه متعب فقط، هذا ما كان غير مألوف بالنسبة إلى هذه الوردية، ومن الممكن أن المعتقل لم يحصل على نوم كافٍ؛ بسبب إدخال معتقل شريك له، اتخذ المحققون أسلوبًا ألطف، حيث سمحوا للقحطاني باختيار موضوع المحادثة، وقد سأل أسئلة بدائية حول كوبا: هل يوجد مسجد في كوبا، هل كوبا جزء من الولايات المتحدة، هل كوبا في أمريكا أم أوروبا أم آسيا؟ ثم أعلن بلغة إنكليزية واضحة أنه يتمنى أن يصبح مشرفًا أو رئيس عمال.

في تلك الأمسية مارست الرقيب L (انتهاك المساحة الشخصية) إلى النهايات القصوى. لقد سجلت الأحداث بنفسها، بصيغة المتكلم:

> 2103: أصبح المعتقل عاطفيًّا جدًّا في أثناء مناقشة اتخاذ الطرق الصحيحة أو غير الصحيحة في الحياة، بينما كنا نناقش اتخاذ الطريق الخطأ قادنا النقاش إلى مناقشة عواقب اتخاذ هذا الطريق، وقادنا نقاش عواقب اتخاذ الطريق الخطأ إلى مناقشة التعذيب، والضرب، والقتل وفقًا لوثيقة مانشستر، عند هذه النقطة من النقاش كنت أقف مع القحطاني جبهة لجبهة، وأخبرني أنه يفضل أن يُضرب بسلك كهربائي على وجودي معه بشكل مستمر في مساحته الخاصة. لقد قال: إنه من غير المحتمل أن أكون هنا في مساحته الخاصة.
>
> 2223: أُخِذ المعتقل إلى المرحاض والتمرين، ورفض أن يشرب الماء، لقد أجلست المعتقل على الأرض وأخبرته أنه من المفترض أن يكون أدنى منها، وأنه لا يستحق أن يجلس على الكرسي بصفته إنسانًا متحضرًا. أخبرته مرارًا أنه شخص جبان وضعيف العقل، ويقتل النساء والأطفال الأبرياء الذين خلقهم الله، وبعد ذلك جرت مناقشة سياسة الحكومة السعودية، بدأتُ أخبره عن التغييرات التي قامت بها الحكومة السعودية؛ لدعم جهود السلام والوصول إلى عالم خالٍ من الإرهاب، ثم بدأت باستخدام الألفة مع المعتقل، حيث أثار هذا حقًّا عواطف جياشة داخل المعتقل، وكان يحاول أن يتحرك بعيدًا عني بشتى الوسائل، ثم

سُجِّي على الأرض فجثمت فوقه من دون أن أضع وزني عليه، لكنه حاول إبعادي عنه محاولاً ثني ساقيه من أجل رفعي عنه، ولكنه فشل في ذلك؛ لأن رجال الشرطة العسكرية كانوا قد ثبتوا ساقيه نحو الأسفل، حيث بدأ المعتقل بالصلاة بصوت مرتفع ولكن هذا لم يوقفني عن إخباره عن عنصر القاعدة؛ القائد سالم سنان الحارثي أبو علي، الذي قتلته السي. آي. إيه، وعندما ذكرت المترجمة موضوع القتل أخبرتني أن المعتقل قال لها أن تغرب عن وجهه، لكنها لم تتحرك وتابعت الترجمة كالعادة.

في أثناء الأسبوع الثاني، أنشأ تعامل القحطاني مع محققيه المزيد من المشاعر بينما كان يتنامى اليأس لديه، وقد استُبدِلت عمليات الإذلال بقليل من التحاور والمسايرة، وسُمح له بالكلام، وقد أدلى للمحققين برأيه بشأن موضوع أفغانستان، وأن لدى الأفغان مشكلاتهم الخاصة التي لا يمكن لأحد أن يحلها سواهم، وأشار إلى أن سبب تجاوب أسرى القاعدة رفيعي المستوى مع المحققين هو أنهم يملكون معلومات هو لا يملكها، وقد تحدث بصراحة عن معاملته.

23 ديسمبر 2002م

0001: عند دخول رئيس المحققين إلى الحجيرة، غُيِّرت ضوضاء الموسيقى الناتجة من المذياع، وعُلِّقت صورٌ لعارضات في لباس السباحة حول رقبة المعتقل، وتُرِك في الحجيرة يستمع إلى الضجيج.

0030: دخل رئيس المحققين الحجيرة، ولاحظ أن المعتقل مضطرب فسأل عن أحواله، فأجاب المعتقل أن لديه مشكلات، عندما سأله رئيس المحققين أول مرة عن ماهية المشكلات أجاب إنها بينه وبين الله، ومن ثم أخبر رئيس المحققين المعتقل أن يخبر المحقق عن مشكلاته؛ لأنها لن تُحل إلا إذا واجهها، وعالجها، لكنه ذكر المشكلات الآتية لرئيس المحققين:

1. إخضاعه لصور عارضات ملابس السباحة والأسئلة عنها، وعند هذه النقطة بدأ يبكي بهدوء.
2. الكرسي المعدني قاسٍ جدًّا وغير مريح.
3. إن المعاملة كلُّها سيئة، ولم يعد بإمكانه التعامل مع هذه المعاملة أكثر من ذلك، وعندما أنهى هذه الإفادة بكى، ونشج.

سأله رئيس المحققين إذا كان لديه مشكلات أخرى، فقال: إن المشكلات الأخرى يمكنه حلُّها بنفسه، مثل: الألم الجسدي، وتنظيم النوم... إلخ، وما لا يمكنه التعامل معه أكثر هو إخضاعه لمشاهدة الصور، والمعاملة السيئة يومًا بعد يوم.

بعد ساعات عدة:

0230: شرب المعتقل فنجانًا من القهوة، وعند انتهائه طُلِب منه الذهاب إلى الحمام والتدريب، بعد ذلك سأل المعتقل رئيس المحققين إذا كان بإمكانه طرح سؤالٍ، فسمح له بطرح السؤال، عندها طلب المعتقل من رئيس المحققين إضافة وضع المنشفة على رأسه إلى قائمة مشكلاته، وأضاف إنه يعرف تمامًا أين هو، فلماذا عليه الاستمرار في لبس منشفة على رأسه؟ لكن رئيس المحققين أخبره أن عليه أن يستمر في ذلك حتى يثبت أنه صريح، ويعطي إجابات عن الأسئلة التي تُطرَح عليه، وذكَّره أنه هو الذي يختار متى تتوقف هذه المعاملة.

0300: يلعب المترجم ورئيس المحققين الورق أمام المعتقل، وقد أعطى رئيس المحققين تعليماته للمعتقل بشرب أربع وعشرين أونصة من الماء، وأن عليه أن يشرب كمية الماء كلَّها عند بداية الاستراحة القادمة، وإلا سوف يُسكب الباقي على رأسه، عند ذلك شرب المعتقل الأربع والعشرين أونصة من الماء.

0400: تدرب المعتقل وذهب إلى الحمام، وأخبر عناصرُ الشرطة العسكرية رئيس المحققين أن المعتقل كان يبكي بهدوء تحت المنشفة في أثناء التدريب،

وعندما عاد إلى الحجيرة سأله المحقق المسؤول: ما الذي يزعجك؟ بكى المعتقل مباشرةً ونشج بصوتٍ عالٍ، وعندما استعاد هدوءه قال: لقد تعبت من حياتي هنا وتابع البكاء، حينها أكد المحقق المسؤول للمعتقل أنه يعلم ماذا عليه أن يفعل حتى يعود إلى إخوانه في كوبا، ردَّ المعتقل عندئذٍ: أنا جاهز لأروي قصتي، فأخبره المحقق المسؤول أنه لم يثبت بعدُ أنه قادر على الإجابة عن الأسئلة بصدق وبالتفصيل؛ ولذلك لا يريد رئيس المحققين سماع قصته الآن.

فسَّر المحققون مجددًا تصرف القحطاني أنه يُظهر تقدمًا، وقد لاحظ المحققون في ليلة رأس السنة أن المعتقل يفكر كثيرًا بالمواضيع التي تُطرح عليه، ويبدو وكأنه على حافة الانهيار، وفي السادس والعشرين من ديسمبر:

1945: فحص الطبيب المعتقل، حيث نظر إلى ظهر المعتقل؛ ليتأكد من عدم وجود جروح جراء الجلوس على الكرسي المعدني مدة طويلة، ثم قال الطبيب: إن كل شيء على ما يرام.

2030: أكد المعتقل أن الرقيب L سيكون السبب في انتحاره، وطلب أن يكتب وصيةً، فقُبِل طلبه، وكتب وصيةً بقلم تلوين، ثم حصل رئيس المحققين على الوصية مترجمةً، حيث طلب فيها المعتقل أن يُعاد جثمانه وجواز سفره إلى بلده في حال وفاته في هذا المكان، وأن تُعْلَم والدته، دخل رئيس المحققين إلى الحجيرة ومعه الوصية وأخبر المعتقل أنه طالما سُمح له بهذه الفرصة، فما الذي سيقدمه المعتقل بالمقابل؟ قال المعتقل: شكرًا لك، فأخبره رئيس المحققين إن هذا لا يكفي، وإن حقيقة واحدة فقط ستكون كافيةً، وسأله من الذي جندك في القاعدة؟ قال المعتقل: إنه ليس من القاعدة فمزَّق رئيس المحققين الوصية أمام المعتقل.

بعد يومين وهو الآن الأسبوع السادس من التحقيق، أمر المحققون عناصر الشرطة العسكرية بفك قيود المعتقل ما عدا قيود قدميه؛ لجعله يشعر بشعور المتحرر من القيود، وإعطائه

الفرصة؛ ليتخذ القرار بالتحدث، وقد استُبدل بالرقيب L محقق عرفه القحطاني من اللقاءات السابقة، قبل أن يبدأ تحقيقه الخاص حيث وجدها إشارةً جيدةً في يوم رأس السنة 2003م، من دون السجل: لقد أُعطِي المعتقل اثنتي عشرة ساعةً في زنزانة النوم، إنها المرة الأولى منذ أن كان بالمشفى قبل ثلاثة أسابيع التي يُعطى فيها الفرصة؛ لينام أكثر من أربع ساعات دفعةً واحدةً.

في السابع من يناير، راجع محامي ممثل النيابة في قوى العمل المشترك، محامي قائد القاعدة، سجل التحقيق، وقام بذلك ثانيةً في العاشر من يناير الساعة 6:40 صباحًا.

وفيما يأتي الليلة الأخيرة من استجواب القحطاني المسجّل:

2100: استراحة وتمرين مدة عشر دقائق.

2130: دخل فريق التحقيق ومترجم وزارة الدفاع والمفتش 1E إلى حجيرة التحقيق، وقد أخفى المحقق موضوع اليأس في الليلة السابقة إلا إذا تعاون المعتقل بشكل كامل لكي يُعامل معاملةً ليّنةً، وقد صرَّح المعتقل أن الجلسة في هذه الليلة أكثر هدوءًا من السابقة وقد أعجبه ذلك، وأنه لا يفضل التحدث عن قضيته؛ لأن المحادثة ستصبح حادَّةً، فأخبره المحقق أن النقاشات ستصبح حادة لأن المعتقل يكذب، وحاول المعتقل تغيير مجرى الحديث عندما تحوَّل إلى القاعدة.

2245: استراحة رئيسة وعشر دقائق من التمرين، وسَمح المحقق للمعتقل أن يختار موضوعًا للتحدث عنه، فأراد المعتقل التحدث عن الديناصورات، وأعطى المحقق تاريخ الديناصورات، وتحدث عن الشهاب الذي سبب انقراضها، ووازن هذا الحدث مع الحرب النووية، حيث أظهر المعتقل جهلًا كبيرًا في مواضيع الديناصورات والفضاء، فهذه المواضيع تُدرَّس في مدارس الولايات المتحدة، ثم سأل المعتقل المحقق إذا كانت الشمس تدور حول الأرض.

11 يناير 2003م

0145: استراحة رئيسة وعشر دقائق من التمرين.

0200: تناول المعتقل وجبةً جاهزةً MRE وشرب قارورة ماء.

0230: حُلق شعره، ولم يقاوم إلا عندما حُلقت لحيته، حيث صرَّح أنه سيتكلم عن كل شيء إذا تركوا لحيته وشأنها، فسأله المحقق إن كان سيتحدث بصراحة عن نفسه، فأجاب المعتقل: إن شاء الله، وحُلِقت لحيته، وحينها أعلن المعتقل أنه مضرب عن التحقيق مع الفرقاء جميعهم، سُكب القليل من الماء على رأسه؛ لتعزيز السيطرة، ولغسل الشعر المحلوق، وتابع المحقق مقاربة عبثية، لكن المعتقل بدأ بالبكاء في أثناء الكلام.

0400: استراحة رئيسة وعشر دقائق من المشي.

0430: قيلولة.

0545: استراحة رئيسة وعشر دقائق من المشي، وطلب المحقق من المعتقل اختيار موضوع للنقاش، أما المعتقل فقد طلب أن يتعرف شعائر المسيحية، لكن المحقق طلب من المعتقل أن يتحدث عن شعائر الإسلام أولًا.

0650: الفحص الطبي جيد.

0700: أُخِذ إلى معسكر X راي للنوم.

الحواشي التفسيرية لهذا الجزء من موقع: TheTortureReport.org

في السادس عشر من يناير وبعد خمسة أيام في الساعة 8:00 صباحًا، استُدعي الطبيب من جديد؛ ليؤكد هذه المرة حالة القحطاني، فبقيت الصفحة التي عليها الملاحظة الطبية لذلك

الفحص منسوخةً، أما التقييم النهائي فلم يُنسخ وهو كما يأتي: إن الفحص البدني طبيعي، ولا جروح أو إصابات، أما الخطة فهي : المتابعة مع الكادر الطبي[12].

لأن قرار التعذيب كان ارتكاسًا انفعاليًّا، أو ردَّ فعل مفرطًا لأحداث 11 سبتمبر، فقد كتب ماثيو ألكسندر المحقق والمستجوب السابق للدعاوى الجنائية في القوى الجوية:

> من الممكن أن يكون هذا مثيرًا للجدل بالنسبة إلى جندي في ميدان القتال، وتحت النيران، وليس لديه الوقت الكافي لاتخاذ القرارات تحت وطأة المعركة، أما نحن فلا نُجيز مثل هذه الأعمال حتى في هذه الظروف القاسية، وعلى الأقل فإن عدم القدرة على الفصل بين العواطف والواجب المهني قد يسبب كثيرًا من البلبلة، ولكن الأمر ليس كذلك في قصة التعذيب الأمريكية، إذ كان في شهور، أو في سنوات فرص متاحة من الرئيس لكبار الضباط في الميدان؛ كي يقولوا لا للتعذيب.

إن لماثيو ألكسندر ملاحظاتٍ عدةً حول سجلات تحقيق القحطاني:

> بالنسبة إلى حقيقة تكبيله على الأرض، حتى محققو الحرب العالمية الثانية لم يقيدوا المعتقلين اليابانيين على الأرض؛ لأن ذلك يعزز فكرة أن المعتقل والمحقق أعداء، وكان نادرًا ما نجد معتقلين مقيدين في أثناء التحقيقات في الحروب السابقة.

هذا ما قاله المعتقل للمحقق: إن حققت معي بطريقة صحيحة والوضع الصحيح، فإنه يمكنكم الحصول على بعض الإجابات. ومن السخرية أنه ربما كان على حق؛ فقد كان على المحقق الجيد أن يسأل عن الأسلوب الصحيح وفقًا للمعتقل، وأن يقود المستجوَب إلى الإجابات.

إن الطبيعة القهرية لعملية التحقيق برمتها تعمل ضد الحصول على تعاون المعتقل، وإن محاولة المحقق استخدام مقاربة ما الذي يريد الإله منك أن تفعله تطبّق بطريقة تنم عن جهل بالإسلام ولا حظ لها بالنجاح.

في عرض الدمى:

> إن هذا مجرد تهريج مُطلق، أين الضباط؟ أين رئيس المحققين؟ هذه خدع كاملة، لا مهنية، وعاجزة بصورة مطلقة.

وبالنسبة إلى الاستخدام العدواني للمحققات الإناث، فلا مكان لهذا، لا في التدريب، ولا في الدليل الميداني العسكري؛ إن هذه التحقيقات غير ناضجة وغير كفوءة، وسخيفة جدًّا لدرجة أنه يجب على أي محقق محترف ذي خبرة ويراقب هذه التحقيقات أن يتدخل منذ زمن طويل، وينقل المحققين، ويصدر عقوباتٍ تأديبيةً مناسبةً بحقهم؛ لأن هذه التحقيقات تنتهك مواثيق جنيف، والدليل الميداني العسكري، والدستور الموحد للقضاء العسكري، ناهيك عن أنها تناقض التقنيات المدرَّسة في دورات التدريب على التحقيق، وفي الدليل الميداني العسكري.

أوامر التقدم

في هجوم الشرطة في المملكة المتحدة قبل عام من هجمات 11 سبتمبر، اكتُشف أن وثيقة مانشستر هي دليل واضح وانفعالي لطرق وأساليب القاعدة، ولكنَّ تعليماتها بخصوص مقاومة التحقيق لم تكن مبتكرةً ولا معقدةً بشكل خاص، ووفقًا لدليل المستشارين فإنه من اللحظة الأولى من الأسر، على الأخ أن يتخذ وبفخر موقفًا حازمًا ومعارضًا ضد العدو، وعدم إطاعة أوامره، والبقاء هادئًا نفسيًّا وعقليًّا والحفاظ على الوعي والحكمة، ولا تثق بالمحقق الذي يظهر وكأنه خير، ولا تتحدث مع زملائك في الزنزانة، ولا تتوقع أن كشف حقيقة ما سيحسن وضعك، فمن يعطي جزءًا من معلومة؛ ليتجنب جلده بالسوط فإنه يضلل نفسه؛ لأن التعذيب سوف يتفاقم، وتذكَّر عندما تتحدث تحت التعذيب، لا تذكر لموظفي الأمن أماكن وتواريخ مجهولةً، ولكن اذكر أماكن وتواريخ تعرفها جيدًا. من المهم عندما أذكر أسماء أو تواريخ أن أتذكرها؛

لأنهم سيسألون عنها مرة أخرى ليتأكدوا من صدقي[13]، ناهيك عن أن ما هو مألوف، ومفصل بإسهاب هو وصف الوثيقة لعملية التحقيق المزدوج الذي يتوقع الأسرى مواجهته.

> التحقيق: يشتمل التحقيق على صراع نفسي وتصادم فكري بين موظف المخابرات والمتهم من حيث الأسئلة والأجوبة حول موضوع أو أكثر، ويستخدم التحقيق أنواع التقنيات كلها؛ الجسدية والنفسية؛ لكسر إرادة المتهم ولإيصاله لمرحلة الانهيار التام، وأن الوكالة التي تدير التحقيق هي جهاز التحقيق الحكومي التابع لوزارة الداخلية؛ حيث يتخرج موظفو هذا الجهاز من أكاديمية الشرطة، وليس لهذا الجهاز في بلدنا أي قيم أو دستور لآداب المهنة؛ لأنه لا يتردد باستخدام جميع أنواع التعذيب والأذى الجسدي والعاطفي؛ للحصول على الدليل الذي يدين المتهم.
>
> الاستنطاق (الاستفهام): يتشابه الاستنطاق مع التحقيق؛ حيث إن كليهما شكلان من أشكال الحرب النفسية والقتال الفكري، أما الاستنطاق، فيقوم به الادعاء مكتب محامي المقاطعة التابع للفرع القضائي، ومن الواضح أن هذه الإدارة مستقلة عن الحكومة (الفرع التنفيذي) وعن برلمان الشعب (الفرع التشريعي)، حيث يتخرج موظفو الادعاء في مدرسة الحقوق، ويستخدمون تقنيات المجابهة، والاستنطاق المتكرر، ولكن من دون تعذيب[14].

يُحذر المعتقل أنه سيكون في جلسة التحقيق الأولى معصوب العينين، ومكبَّل اليدين، وسيكون محققوه ودودين، يحثونه على الإقرار، أو التصدي لتعذيب مؤلم، وبينما يستجوب، تُدْرَس ردة فعله، وستُرسم خطة للتعامل مع الأخ، ومن ثم تُعقد جلسة أخرى باستخدام التعذيب؛ من أجل السيطرة على الأخ بالتخويف والأوامر (اجلس، لا تجلس، وجهك للحائط، لا تتكلم، لا ترفع صوتك، لعنات وإهانات)، وعلى الأخ ألا يضعف، ويجب عليه أن يحاول عدم إطاعة أوامر المحقق، أو أن يأخذ وقتًا لتنفيذها، فإذا وجد المحققون أن تقنيات التعذيب ناجحة، فإن

عليهم أن يكتشفوها، على كل حال إذا وجدوا أن الأخ يتجنبهم، فإنهم سيلجؤون إلى تقنيات التعذيب النفسي.

يمكن لبعض المحققين أن يحاولوا تشويش الأخ، وتضليل تفكيره، وجعل أفكاره تتشابك من حيث إلقاء أسئلة عدَّة عليه في الوقت ذاته، من دون إعطائه الفرصة للإجابة عنها، فإذا تأخر الأخ بالإجابات، فإنه يُضرَب في أثناء جلسة التعذيب تلك، حتى يُعطى الفرصة للأخ كي يتكلم، حتى لو كذب، وبالمقابل إيقاف التعذيب، ويُعطى ورقة ويُطلب منه أن يكتب ما يريد مقابل تبرئته، أو عدم محاكمته، ...إلخ[15].

طوَّرت الوثيقة قائمة لتقنيات تعذيب محددة يمكن أن يواجهها الأسرى:

أساليب التعذيب: يستخدم الموظفون السريون أسلوبين للتعذيب:

1. التعذيب الجسدي.
2. التعذيب النفسي.

أساليب التعذيب الجسدي:

1. تعصيب العينين والتعرية من الملابس.
2. التعليق من اليدين.
3. التعليق من الرجلين رأسًا على عقب.
4. الضرب بالعصي والأسلاك الكهربائية.
5. الجلد بالسياط، والضرب بالعصي والأحزمة المطاطية المبرومة.
6. إجبار الأخ (المعتقل) على الوقوف عاريًا مدة طويلة من الوقت.
7. سكب الماء البارد على رأس الأخ (المعتقل).
8. إطفاء سجائر على جلد الأخ.
9. الصدمة بالتيار الكهربائي.

10. الرفس والضرب.
11. مهاجمة الأخ (المعتقل) بكلاب ماكرة.
12. إجبار الأخ على الجلوس على وتد.
13. رميه في حوض عفن.
14. قلع الشعر والأظافر.
15. الجر.
16. ربط اليدين والقدمين من الخلف.
17. استعمال أدوات حادة؛ مثل سكين الجيب أو قطعة من الزجاج.
18. الحرق بالنار.
19. النوم على رخام أرضي من دون غطاء وإغراق الزنزانة بالماء المالح.
20. الوقوف على الأصابع مقابل الحائط ضاغطًا على القدمين لساعات طويلة، ويمكن أن يُحرم المعتقل النوم، والطعام، والشراب، والدواء.
21. الضرب على الأماكن المجروحة والمتقرحة من الجسم.
22. إعطاء المعتقل (الأخ) كميةً كبيرةً من الماء، أو من الفواكه التي تحوي كثيرًا من الماء كالبطيخ، بعد حرمانه الطعام والشراب. وبعد أن يأكل أو يشرب تُقيَّد يداه وأعضاؤه التناسلية حتى لا يتمكن من التبول.
23. وضع الأدوية والمخدرات في طعام المعتقل لإضعاف قوة إرادته.
24. وضع المعتقل في حجز انفرادي في زنزانات مصنوعة من نوع خاص من الأسمنت، الذي يصبح حارًّا جدًّا في الصيف وباردًا في الشتاء.
25. ضرب الأعضاء التناسلية للمعتقل بعصا أو عصرها باليد.
26. سحب المعتقل (الأخ) على أسلاك شائكة، وشظايا زجاج ومعدن.

أساليب التعذيب النفسي:

1. عزل المعتقل اجتماعيًّا، ومنعه من الحياة العامة، ووضعه في حجز انفرادي، ومنعه

من سماع الأخبار والمعلومات حتى يشعر بالوحدة.

2. الامتناع عن مناداته باسمه، وإعطاؤه رقمًا، ومناداته بهذا الرقم من أجل تحطيم معنوياته.
3. التهديد بجلب أخته، أو أمه، أو زوجته، أو ابنته واغتصابها.
4. التهديد باغتصاب المعتقل شخصيًّا.
5. التهديد بالاستيلاء على ممتلكاته وطرده من وظيفته.
6. التهديد بالتسبب بعجز جسدي دائم أو السجن مدى الحياة.
7. تقديم إغراءات معينة (شقة، سيارة، جواز سفر، أو منحة دراسية، ... إلخ).
8. استخدام معاملة قاسية، وإهانات ولعنات لقهر معنوياته.
9. مراقبة كل شيء يفعله الأخ (المعتقل) حتى في خصوصيته، سواء أنائمًا كان أم مستيقظًا؛ لإقناعه بأنهم مفوَّضين، وأنهم يجبرونه على حني رأسه وخفض النظر في أثناء التحدث مع الحراس.

تنتهي القائمة بهذا الإخطار:

إضافة إلى ذلك، لا تجعل أحدًا يظن أن التقنيات المذكورة أعلاه هي اختلاقات من مخيلتنا، أو أننا نسخناها من قصص التجسس، بل على العكس، إنها أحداث واقعية في سجون كثير من الدول الأخرى[16].

في حين أن وثيقة مانشستر تحث قارئها على أن يسأل إن كانت أدلة تعذيبه قد أدرجت في إجراءات قانونية لاحقة، ولم توجهه لاختلاق ادعاءات سوء المعاملة، ومن بين التوقعات أن يقع أحد منتسبيها في قبضة إحدى هذه الأنظمة العربية المعادية، ويتوقع هذا الكتيّب تعذيبهم حقيقةً حتميةً، ومن ثم يحث الأسرى على ذكر المعاملة التي يتلقونها في أثناء السنين، وقد شوَّه كبار مسؤولي إدارة بوش بشكل متكرر هذه التعليمات للتشكيك في حقيقة ادعاءات سوء المعاملة، لقد تدرب هؤلاء المعتقلون على الكذب، وتدربوا على أن يقولوا إنهم عُذِّبوا، وقال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في الحادي والعشرين من يونيو 2005م، في مقابلة على فوكس نيوز في برنامج

(توني سنو شو) Tony Snow Show: «في اللحظة التي نحرر فيها هؤلاء المعتقلين، أو اللحظة التي يحصلون فيها على محام، سيخرجون ويعلنون مرارًا أنهم تعرضوا للتعذيب»[17].

في ديسمبر 2001م، درس جيمس ميتشل James Mitchell؛ الطبيب النفسي السابق للقوات الجوية، وثيقة مانشستر مع شريكه المستقبلي في العمل جون بروس جيسين John "Bruce" Jessen، عندما كانا يُعدَّان بحثهما الذي يقترح إجراءات مضادة للتغلب على تدريب المقاومة عند القاعدة[18].

وبينما يقوم كل من جون يو وروبرت ديلاهنتي؛ المستشار الخاص للمستشار العام لوزارة الدفاع ويليام J.(جيم) هاينز II، باستكمال مسوَّدتهما كانا يضعان الصيغة النهائية لرأي قانوني بعنوان تطبيق المعاهدات والقوانين على معتقلي القاعدة وطالبان، وهي وثيقة تتضمن أن أسرى القاعدة وطالبان لا يتمتعون بحق الحماية المنصوص عليها في معاهدة جنيف. في السادس من يناير 2002م، وقبل ثلاثة أيام من تقديم رأيهما لهاينز، أمر البنتاغون القوات البحرية بتجديد مجمع مهجور لسلسلة من الحظائر التي بنيت في أوائل التسعينيات في خليج غوانتانامو؛ لإيواء اللاجئين الهايتيين، وتهيئة المخيم لاستقبال مئة معتقل في أربعة أيام[19].

* * *

في الحادي عشر من يناير2002م، وصلت طائرة على متنها أول عشرين من المفترض أنهم مقاتلون أعداء لا ينطبق عليهم ميثاق جنيف إلى غوانتانامو، وقد وصف كل من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، والرئيس العام لهيئة الأركان المشتركة ريتشارد B. مايرز، في مؤتمر صحفي في واشنطن تلك الليلة هذه المجموعة بأنها جماعة خطيرة جدًّا، وأضاف مايرز: «أعني أن هؤلاء أناس يمكن أن يخرقوا أنابيب الهايدروليك في مؤخرة طائرة الشحن العملاقة C-17 لإسقاطها». وكان رامسفيلد قد لمَّح إلى أن معتقلًا قد جرت تهدئته، وأن مراسلًا قد ضغط عليه من أجل الحصول على تفصيلات حول ما إذا كان في الواقع قد حاول أن يخرق الخط

الهيدروليكي، لا، لا (ضحك) هذه مبالغةً، وتسجل الوثيقة جواب رامسفيلد، وترديد مايرز أن ذلك كان مبالغة (مزيد من الضحك)[20].

لم يدَّعِ مايرز أو رامسفيلد أن المجموعة تحتوي على قادة القاعدة، إنما أشار رامسفيلد إلى أنهم أشخاص ربما وصلوا إلى مرحلة معينة من التحقيق في أفغانستان، وكان من المهم إطلاق الافتتاحيات هناك، سألهما المراسلون حول مستوى المعاملة التي سيتلقاها الواصلون الجدد إلى غوانتانامو:

سؤال: سيدي الوزير، لقد قلت: إنه على الغالب، سوف يُعامل المعتقلون بطريقة تنسجم مع ميثاق جنيف، ما هي بالضبط الأجزاء والحقوق والامتيازات من ميثاق جنيف التي سيحصلون عليها؟ ومتى سيتخذ القرار؟ ومن الذي سيقرر الأسس اللازمة لهذا الغرض؟ وهل تقول ذلك لمجرد المتابعة؟

رامسفيلد: دعني أجيب عن هذا السؤال في دقيقة، إنها جملة طويلة جدًّا؛ ما قلناه من البداية هو: إن هؤلاء مقاتلون غير شرعيين من وجهة نظرنا، ونحن نعتقلهم، ونسمِّيهم معتقلين، لا سجناء حرب. لقد قلنا كما تعلم، لكوننا من هذا النوع من الدول الذي نحن عليه الآن؛ فإننا ننوي الاعتراف بوجود معايير محددة مناسبة بشكل عام لمعاملة الأشخاص الذين هم سجناء حرب، وبما أن هؤلاء الأشخاص لا يُعدُّون منهم -من وجهة نظرنا- كما تعلم، فإنه من المنطقي تقريبًا إنهاء استخدام تلك المعايير، وهذا ما نقوم به، ولا أريد القول: إنني أعرف في أي مرحلة يمكننا أن نعدل عن هذا، أو أين يمكن لنا أن نتجاوزه، ولكنني متأكد أننا وبكل تواضع ربما سنكون على كلا الطرفين.

سؤال: ولكن، لماذا من المهم عدم احتسابهم، أو بمعنى آخر، لماذا لا تعاملونهم بوصفهم سجناء حرب؟ إذا كان سجناء الحرب يحصلون على حقوق وحماية إضافية، فلماذا لا تعاملونهم بالطريقة ذاتها؟

رامسفيلد: هذا ما نقوم به أساسًا، وهذا ما قلته للتو: إننا بشكل عام ملتزمون بميثاق جنيف، وهذا ما يُطبق على سجناء الحرب؛ هذا ما هو عليه الأمر.

سؤال: لماذا لا تجعلونها تطبق بشكل رسمي؟

رامسفيلد: حسنًا، أولًا: ليس علينا فعل ذلك، وثانيًا: نحن لا نزال في المراحل الأولى من ذلك؛ لا نزال في عملية محاولة استخلاص الإجابات لكل ذلك وكيف، وما الطريقة الفضلى لفعل ذلك؟ وما الطريقة الأنسب لفعل ذلك؟ وكيف يمكن أن يكون لدينا شعور جيد تجاه فعل ذلك بطريقة معينة؟ وما هو المناسب؟ تلك هي الأمور التي نقوم بها؛ لأنه كما قلت: هناك المئات من هؤلاء الناس، وأكثر ممن يعتقلهم أصدقاؤنا، ونحن الآن نحاول وبسرعة بناءَ مناطق اعتقال مناسبة، ونحاول تدريب أشخاص عسكريين للتعامل مع المعتقلين ذوي الحالات الصعبة، وعندما لا يكون ذلك ما يفعلونه عادةً، أو عندما يستيقظون في الصباح، ونحن نحاول فقط أن نجعل كل هذا بالطريقة الصحيحة[21].

في الشهر اللاحق، عزّزت تعليقات رامسفيلد المتعمدة المبهمة لتكون سياسةً رسميةً، وفي الثامن عشر من يناير2002م، أوجز مستشار البيت الأبيض ألبرتو غونزاليس للرئيس بوش مذكرة يو - ديلاهنتي، وقد أقرَّ بوش نتائجها. في اليوم الثاني، أمر رامسفيلد هيئة الأركان المشتركة بإعطاء تعليماتهم لجميع القادة الميدانيين، بعدم تسمية أعضاء القاعدة وطالبان على أنهم سجناء حرب، وبرغم ذلك فإنهم يجب أن يعاملوا المعتقلين بطريقة إنسانية إلى الحد الملائم والمنسجم مع الضرورة العسكرية، وبأسلوب منسجم مع مبادئ مواثيق جنيف لعام 1949م، وقد نُقل القرار على مراحل في اليومين اللاحقين[22].

في الخامس والعشرين من يناير، سلم غونزاليس مذكرته متجاهلًا اعتراضات وزير الخارجية كولن باول بتعليق الحماية المنصوص عنها في ميثاق جنيف، وفي السابع من فبراير 2002م، أصدر الرئيس بوش قرارًا بقبول النتائج القانونية لمذكرة يو - ديلاهنتي، وردَّد

تعليمات رامسفيلد أن المعتقلين لا يتمتعون بالحماية، ولكن -بالطبع- فإن مبادئنا بوصفنا أمة، ومبادئنا التي نتشاركها مع العديد من الأمم حول العالم، تدعونا لمعاملة المعتقلين بطريقة إنسانية، بما فيهم هؤلاء الذين لا يخضعون قانونيًّا لمثل هذه المعاملة، وإن دولتنا كانت وما زالت -ويجب أن تستمر داعمةً بقوة لجنيف ومبادئها، وبوصفه أمرًا سياسيًّا فإن على القوات المسلحة الأمريكية أن تستمر- بمعاملة المعتقلين بطريقة إنسانية، وإلى حد ملائم ومنسجم مع الضرورة العسكرية، وبطريقة منسجمة مع مبادئ جنيف[23].

رُحِّل محمد القحطاني إلى غوانتانامو بعد ستة أيام، وكانت القوات الباكستانية قد قبضت عليه في 15 ديسمبر 2001م، بوصفه واحدًا من مجموعة عسكريين هاربين من معركة تورا بورا في أفغانستان، وقد أعاده الباكستانيون إلى القوات الأمريكية، وفي 13 فبراير 2002م، أصبح القحطاني المعتقل رقم 63 في معسكر X راي في غوانتانامو الذي شُيِّد على عجل، وعندئذ قام عاملو البحرية ببناء المزيد من الزنزانات في الهواء الطلق، وهي أقفاص مسقوفة بالمعدن أطوالها 10×8×8 قدمًا، وعليها حراس يلقون قماش القنب عليها عندما تمطر، لقد قالت إحدى موظفات مكتب التحقيقات الفيدرالي المنتدبة إلى القاعدة في أثناء هذه الأيام الأولى: كان المعسكر مغمورًا بالضَّوْء، وكانت ترى الضوء يُشع عليه من مقرها، وعندما تجولت في المعسكر، أخبرها موظف في قسم التحقيق في القضايا الجزائية التابع للجيش: إنهم يتركون الأضواء مُضاءة لسببين؛ أحدهما إجراء أمني، والآخر تقنيةً لحرمان النوم[24]. كان القحطاني يوزن في أثناء المعالجة مثل بقية المعتقلين، كان هذا المُعتقل البالغ من العمر 22 أو 23 سنة الذي يحمل الرقم 56 يزن 132 رطلًا في ذلك اليوم[25].

وبعد شهور عدة، وصل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي آخر ليقوم بوردية في القاعدة، وقد شاهد فيلمًا عن معالجة المعتقل في تلك الأيام الأولى، ووصف الموظف المشهد مؤخرًا في مقابلة مع المفتش العام لوزارة العدل:

استرجاع جزء من تسجيل الفيديو حيث يظهر المعتقل مغطى الرأس جاثيًا على ركبتيه فيما يُشار إليه على أنه (بقعة اليقطين)، وكان العديد من الموظفين العسكريين يصرخون ويصيحون على المعتقلين بينما يجثون في بقعة اليقطين.

إشارة إلى أن (بقعة اليقطين) تشير إلى الأسلوب الذي سيُوضع بموجبه المعتقلون على أرض المطار عندما يصلون ويُنقلون من الطائرة. استعادة مشهد الجندي وهو يصرخ على المعتقل في بقعة اليقطين، وقد أغمي على المعتقل للتو.

وُصف الفيديو بأنه «مؤلم وقاسٍ» واعتقد في حينها أن من الغريب أن القيادة العسكرية عرضت عليهم هذا الفيلم.

استعادة مشهد وجود بعض الكلاب البوليسية التي كانت تُستخدم بشكل واضح في السيطرة على المعتقلين وإرباكهم فور وصولهم[26].

إن نقل المعتقلين إلى سجن في معسكر على جزيرة استوائية تبعد آلاف الأميال عن وسط آسيا والشرق الأوسط، ومعاملتهم فور وصولهم إلى معسكر X راي قد أحدث تأثيرًا واضحًا، لقد قال مسؤول مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان في البرج عندما هبطت الطائرة المحملة بأول مجموعة من المعتقلين، وهو الذي يعود إلى القاعدة بشكل دوري لاستخلاص المعلومات من محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي: إن الموظفين المنتدبين لاستجواب الواصلين حديثًا إلى غوانتانامو أخبروه أن العديد من المعتقلين حضروا إلى المقابلات وهم يرتجفون، أو وهم مضطربون بشكل واضح.

كان على الموظفين أن يقوموا غالبًا بتهدئة المعتقلين؛ لأن المعتقلين يظنون أنهم سيتعرضون للقتل بعد دخولهم إلى أكواخ المقابلة، حيث كان المعتقلون يتعرضون لأجواء مختلفة اختلافًا كبيرًا في أفغانستان، أو في بلدانهم، وقد كان بعض المعتقلين يشعرون بوضوح أنهم سيتعرضون

لمعاملة قاسية، أو للقتل بوصفه جزءًا من استجوابهم، كما كان على الموظفين أن يؤكدوا ثانية للمعتقلين أنهم يريدون فقط التحدث إليهم[27].

في إبريل 2002م، استُجوِب المعتقل الصيني الإيغوري الذي اعتُقِل في أفغانستان، ونُقِل إلى غوانتانامو في يناير في غرف استجواب بدائية من ألواح الخشب، من قِبَل موظفين عينهم المفتش العام لوزارة العدل وعرفوا باسم (الموظفين الصينيين)، وليس من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو المحققين العسكريين، لقد أخبر المعتقل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي أنه تم إيقاظه قبل الجلسة كل 15 دقيقة طوال الليل حتى اليوم الثاني، وأنه تم تعريضه لغرفة ذات درجات حرارة منخفضة مدةً طويلةً من الزمن، وقد حُرم وجبة واحدة على الأقل، ومن الواضح أن هذه المعاملة قد تكررت مع الإيغوريين الآخرين الذين تم تحويلهم مؤخرًا إلى غوانتانامو ذلك العام، ووفقًا لما قاله المفتش العام: لقد أعرب الموظف عن تفهمه في أن معاملة المعتقل الإيغوري قد قام بها إما محققون صينيون، أو رجال الجيش الأمريكي بأمر من المحققين الصينيين[28].

قبل خمسة وأربعين عامًا، أجرت السي. آي. إيه عام 1959م، دراسة بعنوان **تقنيات السلطة البلشفية**: وهي تحليل للأساليب التي تتبعها شرطة الدولة البلشفية في الاعتقال، والتحقيق، وغسيل الدماغ مع الأشخاص الذين تعدُّهم أعداء الدولة، وقيَّمت بموجبها القلق الذي يتولَّد بعد الأسر والتلاعب بالنوم، والحرارة، والغذاء بالشكل الآتي: حتى في غياب العزلة، فإن قلقًا شديدًا مطلقًا يسبب الاضطراب، فالسجين المعتقل حديثًا لا يعرف كم ستطول مدة حجزه، وكيف سيُعاقب، أو ما الذي سيُتهم به؛ بل إنه يعلم أن عقوبته قد تكون أي شيء انتهاءً بالموت أو السجن المؤبد، وقال العديد من السجناء: إن الغموض هو أكثر الجوانب غير المحتملة في التجربة كلها.

أما إذا كانت هذه الطرق وحدها لا تكفي لإبراز التأثير المطلوب، فإن لدى الموظف المسؤول طرقًا بسيطةً وعالية التأثير في تطبيق الضغط، وأنَّ أكثر طريقتين فاعلتين هما الإعياء والافتقار

إلى النوم، وإن الضوء المستمر في الزنزانة وضرورة التزام وضعية متيبسة في السرير تُوِلِّد مؤثرات الاضطراب والكوابيس التي يسببها اضطراب النوم، وإذا لم تكن هذه الوسائل كافيةً، فإن الحراس يوقظون السجناء من وقت لآخر، إن هذه الطريقة فاعلة بشكل خاص إذا ما تم إيقاظ السجين كلما غطَّ في النوم، ويمكن للحراس أيضًا تقليل ساعات النوم المتاحة، أو إلغاء النوم كليًّا، وإن استمرار الافتقار إلى النوم يُحدث ضبابيةً في الوعي وفقدانًا للانتباه، وكلاهما يُضعف قدرة الضحية على تحمل العزلة، ويُحدث إعياءً شديدًا.

يوجد نوع آخر من الضغط سهل ومؤثر، وهو إبقاء الزنزانة في درجة حرارة إما عاليةً جدًّا، أو منخفضةً جدًّا بحيث تفقده الراحة؛ فالحرارة المستمرة في درجة يكون عندها التعرق المستمر ضروريًّا للحفاظ على درجة حرارة الجسم تسبب إعياءً وانحطاطًا في القوى، والبرودة الثابتة غير مريحة ويمكن تحملها بصعوبة، هناك طريقة أخرى لإحداث الضغط، وهي تقليل حصة الطعام إلى درجة أن يشعر السجين بالجوع المستمر، وهذه عادةً تسبب خسارةً في الوزن، الأمر المقترن بالضعف والإرهاق، إضافة إلى أن حرمان الطعام يسفر عن الإنهاك، وفقدان للرغبة العامة وانهيار للعزيمة، علاوة على أن بعض الناس يشعرون بالاكتئاب بشكل كبير إذا ما حُرموا الطعام.

لا يعدُّ الشيوعيون هذه الأساليب تعذيبًا، فهم يستخدمون الأساليب التي يتبعونها من أجل التوافق، بأسلوب قانوني مثالي مع المبادئ الشيوعية المعلنة التي تطالب بعدم استخدام القوة أو التعذيب لانتزاع المعلومات من السجناء؛ لأن هذه الأساليب تشكل -طبعًا- تعذيبًا وقهرًا جسديًّا، وكلها تؤدي إلى اضطرابات خطيرة للعديد من العمليات الجسدية[29].

في السنة ذاتها بينما كانت السي. آي. إيه تقوم بالدراسة، قدم ألبرت بيدرمان Albert Biderman؛ عالم الاجتماع في القوات الجوية الأمريكية ورقةً للأكاديمية الطبية في نيويورك، تحلِّل كيف وظَّف المحققون الشيوعيون الصينيون سلسلةً من هذه التقنيات؛ لانتزاع اعترافات غير

صحيحة من طيارين أمريكيين اعتُقلوا في أثناء الحرب الكورية، ولدى تقصي بيدرمان لكيفية حصول هؤلاء المحققين على موافقة رجال القوات المسلحة الأمريكية على انتزاع الاعترافات الكاذبة في واقع الأمر، فوجئ لاكتشافه أن التقنيات التي استخدموها لم تكن جديدةً، ونادرًا ما تضمَّنت إساءةً جسديةً، لقد كان التعذيب الجسدي الذي وجده بيدرمان، يتعارض مع طريقة التعليم الضرورية لتحديد الاعترافات عن طريق إعداد منافسة بين المحقق والسجين، لقد كتب بيدرمان في مقالة صحفية عن بحثه في العام الثاني، هل يمكن للسجين أن يتحمل الألم إلى ما وراء النقطة التي سيذهب إليها المحقق لإحداث الألم؟ وكان جواب المحقق في أغلب الأحيان هو نعم، فكتب بيدرمان في السنة الثانية مقالةً في إحدى الصحف حول بحثه، قال فيها:

«يبدو أن العنف الجسدي كان مقتصرًا بوجه عام على الأصفاد والصفعات، والركلات، وأحيانًا مجرد تهديد وإهانات، أما الاستثناء، كما لاحظ، فقد كان الوقوف الإجباري الذي يحرّض المعتقل على نفسه، لقد قال العائدون الذين عانوا أوقاتًا طويلة من الجلوس أو الوقوف: إنهم لم يجربوا تجربةً مؤلمةً أكثر من ذلك». وقال بيدرمان: بفضل تجنب العنف وبالالتزام الرسمي، بمبادئ الإنسانية والشرعية التي حُرِّفت، فإنه يمكن للمستجوبين أن يشكلوا اشتراك السجين بالاتجاه المطلوب، والحصول على فائدة الدعاية المهمة عندما يُصرِّح الضحايا الذين أطلق سراحهم بكل صدق أن أحدًا لم يمسهم بأذى[30].

خلصت دراسة بيدرمان إلى وضع جدول للأساليب الصينية التي استخدمها المحققون لتحويل سجناء الحروب من حالة المقاومة التامة، إلى المقاومة الدفاعية، ثم إلى المطاوعة الدفاعية، وبعدها إلى المطاوعة التامة والفاعلة.

الجدول رقم 1 الأساليب الشيوعية (البلشفية) القهرية

لانتزاع الخضوع الفردي

الأسلوب العام	الآثار (الأهداف)	إجراءات متنوعة
1- العزلة	تجريد الضحية من الدعم الاجتماعي وقدرته على المقاومة، وتطوير الاهتمام المكثف بالنفس، وجعل الضحية تعتمد على المحقق.	• حجز انفرادي تام • العزل التام • عزلة جزئية • عزلة جماعية
2- احتكار الإدراك (استئثار)	تثبيت الانتباه على مأزق حالي، وتشجيع التفكر الذاتي، إلغاء المحفزات المنافسة لمحفزات السجان، إحباط الأعمال كلها التي لا تتوافق مع الإذعان.	• العزل الجسدي • الظلمة أو الإضاءة الشديدة • بيئة قاحلة • حركة مقيدة • طعام رتيب
3- الحث على التأمل الذي يؤدي إلى الإنهاك	إضعاف القدرة العقلية والجسدية على المقاومة.	• تجويع جزئي • تعريض للعوامل الجوية • استغلال الجروح • مرض مُحدث • حرمان النوم • تقييد مطول • استجواب مطول أو الكتابة القسرية. • إرهاق مفرط.

4- التهديدات	استغلال القلق واليأس	• تهديدات بالموت • التهديدات بعدم إعادته إلى الوطن • التهديدات بالعزلة والتحقيق السرمديين • تهديدات مبهمة • تهديدات ضد الأسرة • تغيُّرات غامضة في المعاملة
5- مسامحات وتسهيلات عابرة	تقديم دافع إيجابي للخضوع. تأخير تعديل الحرمان	• حسنات متفرقة • تأرجح في مواقف المحققين • وعود • مكافآت لاستجابة جزئية • الإثارة
6- الاستعراض (التظاهر) (القدرة على كل شيء) و(الإحاطة بمعرفة كل شيء)	إظهار عبثية المقاومة	• المجابهات • إظهار التعاون على أنه بديهي (مسلَّم به) • التظاهر بالسيطرة الكاملة على مصير الضحية
7- الإذلال (المهانة)	جعل ثمن المقاومة يبدو أكثر ضررًا على احترام الذات من الاستسلام. تحويل السجين إلى (مستوى الحيوان)	• منع العادات المفضية إلى الصحة • إحاطته بالقذارة والتلوث • عقوبات مهينة • إهانات وسخرية • حرمان الخصوصية
8- فرض طلبات سخيفة	تطوير عادة الخضوع	• الكتابة القسرية • تطبيق قوانين (أحكام) تفصيلية

لقد طورت القوات المسلحة الأمريكية، خارج زمن الحرب الباردة، برامجها للتدريب على النجاة والمراوغة والمقاومة من أجل البقاء على قيد الحياة، وأنشأت مدرسةً لهذه الغاية باسم SERE، وذلك في حال وقوع الجنود الأمريكيين أسرى لدى الأعداء، وقد استمروا بالتدريب لسنوات عدَّة على مقاومة مستوًى من الضغوط، ابتداءً بالصفعات المهينة وحرمان النوم، وانتهاءً بخدعة الإغراق الوهمي المضبوطة بإحكام، ونظمت SERE دورات لاختبار ما إذا كان بالإمكان إكراه المتدربين على التوقيع على اعترافات بجرائم حرب، أما الآن، وفي إبريل 2002م، فقد قامت القوات المسلحة الأمريكية بتسهيل استخدام حرمان النوم والتلاعب بدرجة الحرارة، من قبل المحققين الصينين في معسكر X راي في غوانتانامو، حيث كان العالم النفسي لبرنامج SERE بروس جيسين ينشر مسوَّدة خطة الاستغلال، التي تُفصِّل كيفية استخدام تقنيات SERE على المعتقلين المحتجزين في السجن الانفرادي ضمن تسهيلات استغلال سرية، وقد كان جيمس ميتشل يسارع في وضع الخطة قيد التنفيذ، وإرسال البرقيات الأولى لمراكز قيادة السي. آي. إيه من دون استجواب أبي زبيدة في الموقع الأسود التابع لـ السي. آي. إيه في تايلند.

علم كلٌّ من ميتشل وجيسين في تحضير مسوَّدة خطة الاستغلال أن لديهم نوعين من المشاهدين: السي. آي. إيه والبنتاغون، حيث وصلت دراستهم في ديسمبر 2001م، حول إخضاع تدريب المقاومة الخاص بالقاعدة إلى هيئة الأركان المشتركة في فبراير، مصحوبة بتزكية من الكولونيل جون راندي مولتن؛ قائد برنامج SERE العسكري المشرف على الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان، وأن الوكالة أرسلت فريقًا إلى غوانتانامو لإدارة دورة تدريبية قصيرة على التقنيات والأساليب الأساسية والمتطورة التي استخدمها برنامج SERE في دوراته التدريبية، وقد ردَّت وكالة المخابرات الخاصة بوزارة الدفاع بطلب رسمي للدعم، وفي أوائل مارس عقد كل من جيسين وجوزيف ويتش؛ مستشار الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان، دورةً تدريبيةً مستعجلةً لهذه الغرض مدة أسبوعين حول الاستجواب للطاقم المناوب المتجه إلى SOUTHCOM القيادة المسؤولة عن غوانتانامو، وعقدوا اجتماعًا بوساطة الهاتف

مع المحققين العسكريين في غوانتانامو، الذي أردف بإعلان كيفية تمكين الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين JPRA من المقاومة[31].

في أثناء تدريب شهر مارس، قدم جيسين وويتش عرضًا على برنامج الباور بوينت Pow-er Point بعنوان تدريب القاعدة المحتمل على المقاومة: التدريب المحتمل للأفراد استنادًا إلى وثائق القاعدة المتوافرة مؤخرًا، لقد صرَّحت لجنة مجلس الشيوخ للخدمات المسلحة في تحقيقها عام 2008م، عن معاملة المعتقلين في السجون الأمريكية، وقد وَصف العرض حول استغلال المعتقلين، مراحل الاستغلال، وتضمَّن تعليمات حول الاعتقال الأولي، ومعالجة التحقيقات وإدارتها، والاستغلال طويل الأمد، وتضمَّن عرض الاستغلال شرائح حول (العزلة والإذلال)، (والحرمان الحسي)، و (الضغوط الجسدية)، و(الضغوط النفسية) ولكل مصطلح من هذه المصطلحات معنىً خاصٌّ في مدرسة SERE.

يصف دليل المدرب (العزلة) على أنها كتلة بناء أساسية في عملية الاستغلال، وهي تسمح للمُعتقِل بالسيطرة التامة على المدخلات الشخصية إلى المعتقَل، وبخصوص الإذلال، فإن الدليل يحوي أمثلة عن الأساليب التي يستخدمها مدربو مدرسة SERE، لانتزاع احترام الذات من طلاب المدرسة SERE. وأخبر السيد ويتش، ومدرب الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان JPRA الذي قاد تدريب الثامن من مارس 2002م، اللجنة بأن التعرية هي من الأمثلة عن الإهانة، ويمكن أن تُعدَّ أسلوب إهانة[32].

لقد أضافت اللجنة على الهامش، توضح شريحة أخرى تصف دوافع المعتقِل: تحدث سيطرة مطلقة، تحفز التبعية لتلبية الاحتياجات، وتَنتزع الانصياع، وتصوغ تعاونًا، أما بالنسبة إلى الضرورات الأخرى لـ JPRA، فإن التقنيات المُنجزة لتحقيق هذه الأهداف بما فيها العزلة والحجز الانفرادي، تولِّد ضعفًا وإرهاقًا جسديًّا، وإذلالًا، وتهيئةً، وحرمانًا حسيًّا، وإرهاقًا للحواس، واختلالًا في النوم، والنُّظم البيولوجية، والتلاعب بالنظام الغذائي، وقد استُخدم الضغط الجسدي في تدريب المقاومة ضد السجناء الأمريكيين والمعتقلين[33].

في الثامن عشر من مارس 2002م بعد التدريب مباشرةً، أرسل جيسين رسالةً إلكترونيةً مع تصوُّر للتدريبات المستقبلية التي يومًا ما سوف تشمل أساسيات تقنيات برنامج SERE، وتخصيص ثلاثة أيام أخرى لتمثيل الأدوار[34].

بالنسبة إلى السي. آي. إيه، فقد رأى كل من ميتشل وجيسين فرصةً في الفوضى السابقة في غوانتانامو، أن لدى القيادة الجنوبية SOUTHCOM التي هي من اختصاص الأمريكيين خبرةً بسيطةً في المنطقة التي استلم منها غوانتانامو معتقليه، ويوجد لدى بعض محققيها خلفية عن شبكات الإرهاب أو التحقيقات، وكثيرٌ منهم كانوا جنودًا احتياطيين لم يسبق لهم أن حققوا مع سجين حقيقي، وقال الجنرال مايك دنلافي Mike Dunlavey لاحقًا: إن خبيرها اللغوي كان رديئًا، لقد غادروا المدرسة ويمكنهم طلب القهوة، ولكن المعتقلين يفهمونهم جيدًا.»[35]

لقد كان دنلافي قائد قوى العمل المشتركة 170 التي أُسِّست في 16 فبراير 2002م، بعد تسعة أيام من إصدار الرئيس بوش للأمر التوجيهي بشأن ميثاق جنيف لتولي إدارة عمليات التحقيق في غوانتانامو، وبينما كان دنلافي يبلِّغ جيمس هيل James Hill القائد العام للقيادة الجنوبية SOUTHCOM صوريًّا، ونُصِّب دنلافي من السلطات العليا، وشرح في بيان محلَّف عام 2005م:

> كيف أصبحت قائد قوى العمل المشتركة 170؟
> لقد كنت أعمل لدى وكالة الأمن القومي. في 14فبراير2002م، حيث اتُّصِل بي لألتقي وزير الدفاع SECDEF، وقد تلقيت وصفًا لمهمة الخدمة المشتركة، ثم التقيت وزير الدفاع في العشرين أو الحادي والعشرين من فبراير2002م، بالإضافة إلى ممثل وزير الدفاع، وولف أويتز Wolf Owitz وعدد من الموظفين الآخرين، وقد أخبرني وزير الدفاع أن وزارة الدفاع قد حشدت عددًا من الرجال الفاسدين، وهو يريد تجهيز عملية تحقيق، وتحديد رجل طالبان الأكبر والعاملين الكبار؛ للحصول على معلومات حول ما سيقومون به بشأن عملياتهم.

قال وزير الدفاع: إنه يريد نتائج ومعلومات الآن، وأخبرني ماذا يريد، ولم يخبرني كيف أقوم بذلك.

لقد أخبروني أنَّ عليَّ الرَّد على وزير الدفاع والقيادة الجنوبية للولايات المتحدة USSOUTHCOM، وأنه لا ينبغي لي التعامل مع القيادة الوسطى، فمهمتهم ليس لها علاقة بمهمتي، ويجب أن يُرسل كل شيء إلى القيادة الجنوبية ومن ثم إلى هيئة الأركان المشتركة، حيث تتغير التعليمات، وأنا أحصل على أوامر التحرك من رئيس الولايات المتحدة، وقد أخبرني وزير الدفاع أنه يريدني في واشنطن كل أسبوع؛ لتزويده بالمعلومات الدقيقة، ولإعطائه موجز الأسبوع[36].

في ربيع وصيف 2002م، شارك دنلافي قائد المعسكر مع العميد ريك باكوس Rick Baccus، الذي تتألف قوى العمل المشتركة 160 الخاصة به بشكل كبير من وحدات الشرطة العسكرية التي تقوم بعمليات اعتقال متواصلة، وعندما تولى باكوس قيادة قوى العمل المشترك 160 في السابع والعشرين من مارس، كان X راي قد وصل إلى قدرته الاستيعابية القصوى بوجود ثلاث مئة معتقل، وقد كان جنود باكوس مشغولين إلى أبعد حدٍّ في محاولة حفظ النظام في السجن الغاصِّ بالسجناء، لقد كانت مسألة نقص في القوة العاملة المطلوبة، هذا ما تذكّره باكوس في مقابلة مع برنامج فرونت لاين التلفازي في عام 2005، ويضيف: لم يكن في معسكر X راي أي منشآت داخلية على الإطلاق حيث لا حمامات، ولا مصدر مياه، وإذا أراد المعتقلون أن يفعلوا أصغر الأمور مثل ذهابهم إلى الحمام، فإنَّ على رجال الشرطة العسكرية الدخول وتقييدهم، ونقلهم إلى ميناء -أ- جون A-John- ليدخلوا إلى الحمام، ومن ثم إعادتهم ثانيةً[37]. وقد شُرِع في بناء منشآت دائمة أكثر، وفي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من إبريل حُوِّل سجناء معسكر X راي إلى كتل زنزانية حديثة البناء في معسكر دلتا، حيث تحتوي الزنزانات الخارجية على مراحيض مزودة بأجهزة دفع الماء، وإطارات أسرَّة معدنية، ومغاسل فيها ماء جارٍ.

في فصلي الربيع والصيف، أضاف معسكر دلتا كتلًا زنزانيةً، وفي نهاية يوليو قام رجال الشرطة العسكرية التابعين لباكوس بإدارة سجن يحوي على 536 معتقلًا.

وقد كان من بين الواصلين في يونيو شاب يمني يبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا اسمه محمد حسَّان عُديني، الذي اعُتقل في مارس في أثناء هجوم على منزل لسكن طلبة الدراسات القرآنية في فيصل آباد، باكستان. وبعيدًا عن الرجال الفاسدين جدًّا، أو المقاتلين المرتبطين، كان عُديني طالبًا مجتهدًا، إذ كان حقًّا وبالحرف الواحد في المكان الخطأ في التوقيت الخطأ، لقد لبَّى دعوةً لقضاء الليلة في المنزل بعد أن شارك القاطنين عشاءهم، وقد كان واضحًا بالنسبة إلى معتقِليه الأمريكيين أنه بريء، ولم يشترك بأي حادثة في اللحظة التي أُرسِل فيها مع أربعة عشر شخصًا من سكان النُّزل إلى غوانتانامو، وقد وجدت محكمة المنطقة الأمريكية التي راجعت حق المعتقل بإجراء تحقيق في شرعية حبسه بعد ثمانية أعوام، أن المحقق الذي قابل عُديني مباشرةً بعد وصوله قال: كان من الواضح أنه يقول الحقيقة، وقد اقترح أن يُستفاد منه لتحديد شخصية بعض الأفراد الموجودين في النزل في فيصل آباد، ومن ثم يُعدُّ من العائدين إلى الوطن، لقد أُخبِر باختصار بعد أَخذِه إلى السجن وفور وصوله إلى خليج غوانتانامو أنه سيُطلق سراحه خلال أسبوعين، وقد أشارت المحكمة إلى أنه صدر أخيرًا أمر بإطلاق سراحه بعد ثماني سنوات تقريبًا[38].

في الواقع، كان من الواضح في صيف 2002م، أن غوانتانامو ذا التضخم السكاني الكثيف الذي نُسِّق وفقًا للعمر من بداية سن الرشد إلى منتصف التسعينيات، يضم عددًا من الذين لا ينتمون إليه، ونشرت صحيفة نيويورك تايمز بعد شهرين، بعض الأفكار الواضحة: كان بعض المعتقلين مسنين أو عاجزين، وكان أحدهم فايز محمد رجلًا مسنًّا ولطيفًا، وذا لحية طويلة ناعمة لقَّبه محققوه (بابا نويل القاعدة)، وآخر لم يستطع القيام بالرحلة إلا بعد عناية طبية مكثفة من قِبَل أطباء الجيش في أفغانستان، وبسرعة أصبح يُعرف باسم (بوب خائر القوى)[39]. لقد كانت الفكرة العامة أن زنزانات معسكر دلتا كانت ممتلئةً بمقاتلين قساة القلب، متورطين وفق وثيقة مانشستر التي أُضعِفت بسبب حقيقة أن العديد من المعتقلين لم يخضعوا لتدريب في

المعسكرات، ولا يستطيعون القراءة أو الكتابة، أما الآن فإنهم يتلقون بشكل افتراضي تدريب المقاومة في المعسكر نفسه، بالرغم من أن العديد من المعتقلين أميين ولم يقرؤوا الدليل، حيث قال مصدر من قوى العمل المشتركة: إن قسمًا من سكان النزل المعتقلين كانوا مدربين في معسكرات إرهابية عدة، وإن هؤلاء المدربين روَّجوا لمستندات المبادئ إلى أكبر عدد من المعتقلين إمَا عن طريق النماذج، أو عن طريق أنماط التواصل المختلفة، وأكدت مقالة على موقع قوى العمل المشتركة لغوانتانامو[40].

لقد أعلن رامسفيلد في مؤتمره الصحفي عن ترحيل المجموعة الأولى من المعتقلين إلى غوانتانامو في يناير، وأشار إلى الدور المتوقع من سكان الجزيرة في جمع المعلومات:

سؤال: إذا كان هؤلاء الرجال خطرين، وهم كذلك.

رامسفيلد: هل لديك ما يدل على أنهم ليسوا كذلك؟

سؤال: لا، لا، لا.

رامسفيلد: آه.

سؤال: كنت أقول فقط بما أنهم كذلك، كيف يمكن أن نكون قادرين على الحصول على معلومات معينة عنهم؟ وبعبارة أخرى، من الواضح أنهم لا يرغبون بإعطائنا هذا النوع من المعلومات، هل قرر بعضهم أن من الأفضل لهم إعطاءنا المعلومات؟ هل يوجد عدد كبير يرغبون بإجراء المقابلات؟

رامسفيلد: توجد جوانب عدة لهذا الموضوع، أحدها أنه يوجد رجالٌ من طالبان يعرفون أمورًا عن القاعدة، ومن الممكن أن لا يكونوا صلبين مثل رجال القاعدة، ولكنهم ربما كانوا يعملون معهم مباشرةً وعن قرب، أو ربما كانوا موظفين عندهم، وقد يكونون مراسلين عندهم، ومن الممكن أن يكونوا أي شيء، وهذا كله في مكان محدد، وبعض الناس قد قرروا للتوِّ أنه من الأفضل -كما تعلم- أن هذا

يكفي، وربما يمكن أن أتابع، وأتعاون، وأكتشف إذا كان بإمكاني أن أضع نفسي في ظروف أفضل[41].

لقد استجوب موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي وعملاء وكالة المخابرات الإنسانية HUMINT العسكريون المعتقلين بصورة منفردة، منذ وصول محمد القحطاني إلى معسكر X راي في فبراير تقريبًا، وفي شهر مايو أُنشئت (فرق النمر) في مسعًى لتنسيق تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي، والتحقيقات العسكرية، وأن كل فريق يضم موظفًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي ومحللًا من وكالة وحدة التحليل السلوكي BAU، ومحققًا من الـ HUMINT، وخبيرًا لُغويًّا متعاقدًا، ومستجوبين اثنين من قوى العمل للتحقيق الجنائي العسكرية CITF، التي تشبه استجواب مكتب التحقيقات الفيدرالي للمتهمين، وهم ينظرون إلى إقامة دعاوى ضدهم، وكل فريق يقابل معتقلين اثنين يوميًّا، حيث يكون موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي ومحللو وحدة التحليل السلوكي غالبًا الأعضاء الأكثر خبرة في الفريق، وتتبع تحقيقات (فرق النمر) بروتوكول مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي بموجبه لا يصدر إلى المعتقلين إنذارات ميراندا، ولكنهم يُستجوبون وفقًا لمتطلبات دليل الوكالة القانوني الذي ينصُّ على عدم القيام بأي محاولة للحصول على بيان بالقوة، أو التهديدات، أو الوعود، ومع تأكيد مكتب التحقيقات الفيدرالي التقليدي إقامة علاقات ودية مع المعتقلين.

أكد مكتب التحقيقات الفيدرالي أن هذه التحقيقات ناجحة، ولكن واشنطن كانت تضغط على دنلافي للمزيد من (الإنتاج)، ودنلافي كان يطالب بالمزيد من التحقيقات العسكرية، وقد أخبر ديفيد بيكر David Becker -الذي كان رئيس عنصر التحكم في الاستجواب ICE التابع للجيش في غوانتانامو- لجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ أنه في صيف 2002م، أجبره كل من دنلافي، والمقدم جيرالد فيفر Jerald Phifer، ومدير دنلافي للاستخبارات على أن يكون أكثر عنفًا في التحقيقات، وقد سألوه في هذه المدة مرارًا عن سبب عدم استخدامه وضعيات مرهقة في التحقيقات، بالرغم من صدور طريقة العمل المعيارية مؤخرًا في الصيف، التي قالت بوضوح: «يجب عدم إخضاع المعتقلين لوضعيات مرهقة». علاوةً على ذلك فقد أخبر

السيد بيكر اللجنة أيضًا أن اللواء دنلاي قد أخبره في مناسبات عدة أن مندوب وزارة الدفاع قد اتصل به، مطالبًا بإظهار الاهتمام في نتائج المخابرات غير الكافية في غوانتانامو، ثم عاود السيد بيكر الاتصال باللواء دنلاي بعد إحدى هذه الاتصالات؛ ليخبره أن مندوب وزارة الدفاع شخصيًّا قال: إنه يجب استخدام تقنيات أكثر عنفًا في غوانتانامو[42].

وجدت لجنة القوات المسلحة في تحقيق لها أنه يوجد استنتاج يشير إلى أن الضغط الذي تفرضه واشنطن لم يكن اهتمامًا بكمية المعلومات التي يجمعونها، بقدر ما هو رغبة في الحصول على نوعية محددة من المعلومات. أخبر بيكر اللجنة أنه طُلب من المحققين العسكريين أن يسألوا المعتقلين عن علاقات ممكنة بين القاعدة والعراق. قبل سنتين من شهادة بيكر في مجلس الشيوخ، وصف طبيب الجيش النفسي الرائد باول بيرني Baul Burney هذا الضغط للمفتش العام للجيش:

هذا رأيي، وبالرغم من أنهم كانوا يعطوننا معلومات بعضها مفيد، إذ بينما كنا هناك كنا في أغلب الوقت نركز على محاولة إنشاء علاقة بين القاعدة والعراق، وكنا نفشل في ذلك؛ إن هؤلاء الناس المحبطين لم يكونوا قادرين على إنشاء هذه العلاقة، كان هناك المزيد من الضغط من أجل اللجوء إلى إجراءات يمكن أن تسفر عن نتائج سريعة[43].

في يونيو وصل الرائد بيرني Burney إلى غوانتانامو بصفته واحدًا من فريق مؤلف من ثلاثة أشخاص، ينتمي إلى فريق الفرقة الطبية 85 للدلالة والإرشاد التابع للجيش، لقد ظن بيرني وزميلاه (أحدهما عالم نفسي، والآخر فني في الطب النفسي) أنهم نشروا في القاعدة؛ لتقديم خدمات نفسية للجنود الأمريكيين العاملين في السجن، بدلًا من ذلك، كما أخبر بيرني لجنة الخدمات العسكرية.

لقد اختُطِف ثلاثة منا، (فني طب النفس المجند)، وأنا، وسُلِّمنا إلى قوى العمل المشتركة 170، مباشرةً، وهي قيادة المخابرات العسكرية في الجزيرة، ثم تحوَّل الموضوع عن وجهته، وكُلِّفنا بالتحقيق؛ لأن لدى قوى العمل المشتركة تصاريح لأطباء النفس، وعلماء النفس، وفنيي

الطب النفسي بشأن جدول الخدمة، ومع ذلك لم يُوزَّع أحد ليقوم بهذه المهام، والواقع أنه لم يعلم أحد ما الذي يُفترض أن نقوم به لهذه الوحدة، إلا أنه على الأقل مُلئ جدول الخدمة(44).

في الحقيقة، كانت هناك خطة، وهي: أن يصبح الثلاثة الفريق الاستشاري الأول للعلم السلوكي، مثل موظفي وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، (البسكويتات)، هكذا أصبحوا يُعرفون، المعنيين بتحليل المعتقلين وإعطاء النصح للمحققين بخصوص الأساليب والإستراتيجيات، ونظرًا لأنهم كانوا مبتدئين تمامًا في دعم الاستجواب، فقد أُحيل بيرني وفريقه إلى وكالة تأهيل الموظفين التابعة للقيادة المشتركة لتلقي الإرشادات في كيفية استخدام أساليب SERE في استجوابات غوانتانامو، وقد بدأ بيرني بالعمل مع كبار علماء النفس في JPRA؛ لتنظيم جلسات تدريب تهدف إلى صياغة قائمة أهداف تقنيات SERE التي من المحتمل أن تكون مفيدة.

وقد تورط موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي في ذلك الشهر، بمشهد يظهر المعتقل مقيدًا بقيد قصير، وبوضعية تبدو مرهقةً على ركبتيه، وكان المترجم يصرخ على المعتقل الذي كان يدلك قدمه، بينما كان جنديان شابان يقفان وهما يضحكان ويقرقران، وقد سأل الموظف الجنود إذا كانت هذه المعاملة مُصرَّح بها، فقال المفتش العام لوزارة العدل مؤخرًا: لقد أخبر أحد الجنود الموظف أن هذا العمل مُصرَّح به، ولكن الموظف لم يقتنع، وبحث عن مستشار قانوني من فريق العمل للتحقيق الجنائي CITF؛ لكنَّ كلًّا منهما وضع هذه الحادثة تحت اهتمام القاضي الناصح للقائد العام لجيش الولايات المتحدة.

لقد تابع العميل والمستشار القانوني لـ CITF الموضوع باجتماع مع نائب القائد العام، وسرعان ما فقد نائب القائد العام أعصابه في أثناء الاجتماع، وقال العميل والمستشار القانوني للمفتش العام: لقد أخبرنا موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي أن نائب القائد العام قد أساء فهم اهتمام الموظف بما يجعله تحقيقًا تعذيبيًّا، ولكن في هذه المشادة الكلامية التي أصبحت معركةً مستمرةً حول معاملة المعتقلين، حيث ظن الموظفون أنهم انتصروا، وبعد الاجتماع أُبلِغ الموظف والمستشار أن المعاملة في أثناء التحقيق لم تكن مقبولةً، وتتطلب المزيد من التدريب

والرقابة، وأن التحقيق لم يكن ضروريًّا، وأكد أنه من الآن فصاعدًا قد أصبح لدى المعتقلين فرصة الجلوس في أثناء مقابلات مكتب التحقيقات الفيدرالي، وفريق عمل التحقيق الجنائي CITF، وقد وجَّه مشرف وكالة استخبارات الدفاع محققي المخابرات الإنسانية التابعة لوزارة الدفاع من أجل مراقبة هذا القانون[45].

* * *

بعد أيام عدة، قام محققو مكتب التحقيقات الفيدرالي في واشنطن بتدقيق بصمات معتقلي غوانتانامو، ومقارنتها ببصمات أصابع محمد القحطاني مع بصمات ذلك الرجل الذي مُنِع من دخول الولايات المتحدة عند وصوله إلى مطار أورلاندو من دبي عن طريق لندن في الشهر السابق لهجمات 11 سبتمبر الإرهابية، وفي الخامس عشر من يوليو، نُقِل حديث عن وجود علاقة لهذا الشخص بهجمات 11 سبتمبر إلى موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو، الذين حذَّروا بدورهم القوات المسلحة، وكذلك زُوِّد المحامي العام جون أشكروفت والرئيس بوش بخلاصة الوقائع، وأعاد البيت الأبيض إرسال الحديث بعدم وجود اهتمام بمحاكمة القحطاني في محكمة أمريكية، كذلك أخبر ديفيد نامياس David Nahmias، المستشار الجنائي لوزارة العدل، المفتش العام للوزارة: أن أحدهم قد قرر أنه لن يُحاكم أي معتقل في محاكم الولايات المتحدة[46].

أصبح القحطاني في غوانتانامو فجأة (البطاقة التي يريدها الجميع)، كما قال عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان هناك في ذلك الوقت[47]. عندئذٍ تحركت وكالة مكتب التحقيقات الفيدرالي بسرعة؛ لتؤكد سيطرتها على إدارة استجواب القحطاني، مُتذرِّعةً بأنها اكتشفت العلاقة، وأن لديها سيطرةً شاملةً على تحقيقات 11 سبتمبر، وقد حُوِّل القحطاني إلى زنزانة جديدة في معسكر دلتا، وكان يُقابَل يوميًّا ولمدة أسبوع من قِبَل موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF، حيث ادَّعى أنه لم يذهب قط إلى أمريكا، ولكنه بعد ذلك اعترف أنه سافر إلى فلوريدا مؤكدًا أن ذهابه كان من أجل بيع وشراء السيارات المستعملة، ثم تم نقله في 27/

يوليو 2002م، ثانيةً إلى كتلة الزنزانات الأكثر أمنًا في معسكر دلتا؛ للتقليل من التأثير والدعم الاجتماعي من قبل المعتقلين الآخرين، واستدعى مكتب التحقيقات الفيدرالي علي صوفان؛ الرجل الذي استجوب أبا زبيدة الجريح قبل أشهر عدة في موقع السي. آي. إيه السري في تايلند، حيث واجه بجسارة فيما بعد فريق ميتشل للتحقيق حول معاملة أبي زبيدة هناك[48].

حصل صوفان للتوِّ على اعترافات من معتقلين في غوانتانامو، وقد اعترف ميشيل دنلافي Michael E. Dunlavey على أنه كنز وطني[49].

في أواخر يوليو، حيث كان فريق ميتشل يزيد سرعة عمله طوال الشهر، قام البيت الأبيض بتنسيق تعذيب أبي زبيدة في تايلند، وقابل علي صوفان محمد القحطاني في غوانتانامو بعد تلك الجلسة، واقترح صوفان أن يتعرض القحطاني لنوع من الوحدة أو العزل إذا ما أراد مكتب التحقيقات الفيدرالي القيام ببعض المحاولات؛ لتحقيق تقدم مع هذا الرجل، وإدراك فكرة وضعه في نظام غير قياسي في سجن القوات البحرية[50]. إذ أثار الاقتراح بعض المخاوف، وذكر المفتش العام في حاشية تقريره عام 2008م: إن العزلة الشديدة التي استُخدمت ضد القحطاني لأهداف استجوابية أكثر مما تكون تدابير تأديبية أو أمنية، يمكن على الأرجح أن تُعدَّ عملًا قسريًّا يتعارض مع اجتماعات مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة.

لقد لقي طلب صوفان استحسانًا من سلسلة القيادة، وفي 8/أغسطس 2002م، نُقِل القحطاني بالقوة من زنزانته، وسُلِّم عن طريق الإسعاف العسكري إلى جناح مجهز بشكل خاص في سجن القوات البحرية في غوانتانامو، الذي شُكِّل بوضوح وفقًا لنموذج البيئات التي وضع فيها كل من ياسر حمدي وخوسيه باديلا، حيث احتُجِزوا بعد ذلك في سجن القوات البحرية في فيرجينيا وساوث كارولاينا.

لقد أخبر صوفان المفتش العام عن وجود جهود منسقة لمحاولة عزله عن أي اتصال بشري مع الحراس، وقد صُمِّم البروتوكول بحيث لا يستطيع القحطاني رؤية وجوه الحراس، لقد كان بعض الحراس يغطون وجوههم بصور مختلفة وأحيانًا كان عليه أن يبتعد حتى لا يرى

الحراس[51]. وفي مقابلته مع المفتش العام في 27/فبراير 2007م، أطلق القحطاني على سجن القوات البحرية صفة أسوأ مكان أُخِذ إليه، كما صرح المفتش العام.

لقد قال إنه لم يكن يعرف متى يصلي؛ لأن النافذة كانت مغطاةً، ولم يكن يستطيع تحديد الوقت، بالإضافة إلى أنه لم يكن يعرف اتجاه مكة، وأخبر القحطاني مكتب المفتش العام بأنه عندما كان في سجن القوات البحرية كان الحراس طوال الوقت يغطون وجوههم عندما يتعاملون معه، وقال أيضًا: إنه لم يكن يُسمح له بالاستحمام أبدًا، وعندما يُسمح له بالخروج إلى الرواق خارج الزنزانة، لم يكن يرى الشمس مطلقًا، وأن الأضواء كانت مُضاءةً بشكل مستمر في زنزانته طوال مدة وجوده فيها حيث استمرت مدة نصف عام، ووصف السجن بأنه كان باردًا جدًّا، وإنه كان أحيانًا يحصل على فرشة، وحين لا تُعجب إجاباته المحققين، كانوا يأخذون منه مثل هذه الأشياء[52].

بعد نقل القحطاني مباشرةً، جلس صوفان معه وأخبره أن هذا المكان هو مكانك حتى تغيِّر قصتك، لكن القحطاني أخبر المفتش العام أن صوفان كان يمتلك شيئًا من الحسِّ الإنساني، وأنه لم يستخدم الاضطهاد، أو العنف الجسدي، وعلى كل حال، لقد قام بتهديدات فعلية أو مبطنة، وهذا ما جعل المفتش العام يعدُّه مُتعبًا: وفقًا لما قاله القحطاني: إن (صوفان) كان يقول له أمورًا مثل: ستجد نفسك في وضع صعب إذا لم تتحدث إليَّ، وإذا لم تتكلم الآن فإنك ستتكلم في المستقبل. وعندما سُئل إن كان قد فهم ذلك تحذيرًا أم تهديدًا أجاب القحطاني: إن ذلك كان مزيجًا من الاثنين معًا.

لقد استجوب صوفان وموظفون آخرون من مكتب التحقيقات الفيدرالي القحطاني مدة شهر في سجن القوات البحرية، وقد عرضوا عليه أن يعيدوه إلى معسكر دلتا إذا أعطاهم فقط معلومةً صغيرةً، لكنه احتجَّ قائلًا: إنه إذا نُقِل، سيتكلم، فتركوه وحيدًا في زنزانته مدةً طويلةً من دون استجواب، وفي إحدى لحظات الضيق، كان متعقبًا في صالة الطعام، وقد استدعاه الحراس إلى السجن؛ بخصوص سلوكه، لقد كان عليه أن يجعل القحطاني يتجول خارجًا لتهدئته، وبدأ

صوفان شخصيًّا بملاحظة سلوك غريب، إذ لاحظ أن شعائر الغسل التي يقوم بها القحطاني قبل الصلاة (الوضوء) بدأت تتحول إلى سلوك قهري جامح، وإنه كان عليه استخدام بطانيته لعمل ما يشبه الغطاء في زنزانته[53].

أخبر المشرف علي صوفان التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي المفتش العام أنه في مدة أسبوعين من البحث عن العلاقة بهجمات 11 سبتمبر المحتملة -إذ جزمت القوات المسلحة أنها تريد دليلًا من القحطاني- كان محققو القوات المسلحة يسألون: ألا يزال هناك أي مشكلة؟[54] في الشهر السابق، كتب كبار محامي البنتاغون لكبير المستشارين في الوكالة المشتركة؛ لعلاج الموظفين دانييل بومغارتين Daniel Baumgarten، يطلبون منه قائمةً بتقنيات الاستغلال والتحقيق التي يمكن أن يكون لها تأثير ضد الأمريكيين، وقد أرسل بومغارتين مذكرةً ملبيةً لجيم هاينز تكشف أن JPRA قد قامت للتوِّ بالمساعدة على تدريب محققين، ومستغلين من وكالات حكومية أخرى، وأكدت لهاينز أن العديد من التقنيات تلقي الضوء على البند 1؛ وسائل تدريب في الدورات التدريبية التابعة لـ JPRA التي تُستخدم في مدارس SERE الأخرى، والمستخدمة تاريخيًّا التي يمكن أن يكون لها تأثير في تحفيز اليأس المكتسب، وتحطيم إرادة المعتقل على المقاومة، وتتضمن قائمة التقنيات المرفقة صفعاتٍ على الوجه والبطن، والعزل، والوضعيات المرهقة، واستخدام الدخان، والحجز في مكان ضيق، والتغطيس بالماء، والإغراق الوهمي.

في 26/يوليو 2002م، وفي الشهر نفسه، أرسلت مذكرة ومرفقاتها إلى السي. آي. إيه؛ سندًا لمذكرات OLC التي أجازت تعذيب أبي زبيدة الذي استُكمل بعد أربعة أيام في الأول من أغسطس 2002م[55].

في 18/ أغسطس 2002م، وبعد أسبوعين ونصف من استجواب أبي زبيدة في تايلند وعشرة أيام من جلسات مكتب التحقيقات الفيدرالي مع القحطاني في سجن غوانتانامو، نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز قصةً بعنوان لا يوجد في غوانتانامو قادة للقاعدة، وقد أعلنت فيها أنه بالرغم من الاستجوابات والتحقيقات المكثفة، لم تحدد السلطات الأمريكية بعد هوية أحد من كبار قادة القاعدة بين 600 متهم بالإرهاب تقريبًا من 42 دولة، والموجودين في السجن

الأمريكي العسكري في خليج غوانتانامو كوبا، وقد استشهدت الصحيفة بمصادر حكومية قالت: لم يكن في السجن سمكة كبيرة، والمعتقلون في الجزيرة لم يكونوا بالمستوى العالي المطلوب من حيث بنية الإدارة والسيطرة؛ لتساعد خبراء مناهضة الإرهاب على حلِّ سجن القاعدة المحكم والأنظمة الأمنية، وأن بعض هؤلاء الرجال لا يعرفون فعلًا أن الأرض مكوَّرة، كما أضاف أحد المصادر.

صرحت صحيفة التايمز: «علاوةً على ذلك فقد حاول ثلاثة معتقلين في أثناء الأسابيع الأخيرة أن يشنقوا أنفسهم بما يحسبه المعسكر وسائل للراحة؛ مثل المناشف والشراشف، وحاول آخر أن يقطع معصمه بشفرة بلاستيكية»[56].

ظهرت قصة مجلة لوس أنجلوس تايمز بعد أن قضى محلِّل من السي. آي. إيه أسبوعًا في غوانتانامو حيث أدار فيه استطلاعًا عن المعتقلين، وقد نُشر تقرير التحليل السري للغاية في صحيفة واشنطن بعد شهر، حيث عكس نتيجة مقالة التايمز التي تُبيِّن أن عددًا كبيرًا من معتقلي المعسكر كانوا إمَّا أبرياء، أو مقاتلين ذوي مستوى منخفض هرعوا إلى الدفاع عن طالبان وأفغانستان بعد الغزو الأمريكي في أكتوبر2001م، وأكد تقرير السي. آي. إيه[57] فقط ما قالته العديد من الحكومات الأجنبية للولايات المتحدة عن مواطنيها الموجودين في سجون الولايات المتحدة، وفي أغسطس بدأت مسألة كيفية التعامل مع العديد من المعتقلين الذين سجنوا بشكل واضح بالخطأ تسيطر على تعليمات وزير الخارجية كولن باول الصباحية، في مارس 2010م أدلى كبير مستشاري باول كول، لورنس. ويلكرسون Col.Lawrence B.Wilkerson بشهادته في محضر حق المعتقل أبي الحسان حمد بإجراء تحقيق في قانونية حبسه.

في بداية أغسطس 2002م، أصبح واضحًا بالنسبة إليَّ، وربما توضح الأمر قبل ذلك لموظفي وزارة الداخلية الآخرين الذين كانوا يركزون على هذه القضايا، أن العديد من السجناء المعتقلين في غوانتانامو قد نقلوا إلى السجن من دون الأخذ بعين الجدِّ إذا ما كان هؤلاء المعتقلون مقاتلين أعداء حقًّا، أو في الحقيقة أن العديد منهم ربما ليسوا أعداء أصلًا، لقد أدركتُ للتوِّ من محادثاتي مع زملاء عسكريين بالإضافة إلى ضباط الخدمات الخارجية في الميدان،

أن العديد من المعتقلين كانوا -في الحقيقة- ضحايا لمعركة غير متكافئة، ولاحظت في نهاية أغسطس 2002م، أن غالبية المعتقلين الـ 742 الذين وصلوا أولًا إلى غوانتانامو لم يروا أبدًا جنديًّا أمريكيًّا في أثناء عملية اعتقالهم الأولية، وأن أسرهم لم يخضع لأي تحقيق هادف، وقد كان الوزير باول يحاول الضغط بشأن اعتقالات معينة، وأن أطفالًا في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، ومسنين في الثانية والتسعين أو الثالثة والتسعين قد أُرسلوا إلى غوانتانامو، وفي ذلك الوقت فهمتُ أيضًا أن القرار المدروس لإرسال المعتقلين إلى غوانتانامو كان محاولةً لوضعهم خارج السلطة القضائية لنظام الولايات المتحدة القانوني[58].

حتى في أثناء تنامي الاحتجاجات في غوانتانامو، أخبر قائد قوى العمل المشتركة 160؛ ريك باكوس الصحفيين الذين تجولوا في المعسكر في أغسطس، أن ضباطه النظاميين كانوا يشككون في استمرار تسمية المعتقلين (مقاتلين أعداء) أكثر من (سجناء حرب) الذين يحق لهم أن يتمتعوا بالحماية المنصوص عليها في ميثاق جنيف[59].

وخلافًا لهذه الخلفية، فقد كان البنتاغون يقوم بدراسة حول غوانتانامو خاصة به، ولم يكن الأمر يتعلق بمواجهة كيفية تسلُّم المعتقلين بعض الأوامر القضائية الواجبة النفاذ، وإنما بكيفية انتزاع معلومات أكثر من المعسكر؛ لذا فقد عينت هيئة الأركان المشتركة الكولونيل جون كستر John P. Custer، معاونًا لقائد مركز ومدرسة استخبارات الجيش الأمريكي في Ft، هواتشوكا، أريزونا؛ لإنجاز الدراسة، حيث عزَّز تقرير كستر الذي سلمه في 10/ سبتمبر2002م، الرغبة المتنامية لدى البنتاغون بإجراء تبديلٍ على قوى العمل المشتركة 160 و170؛ لتصبح قوى العمل الأحادية التي كانت مهمتها الأساسية التحقيق، واقترح بشكل محدد تحسين أساليب وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي وBSCT؛ لإيجاد ظروف تساعد على استخلاص المعلومات عن طريق استغلال نقاط ضعف المعتقل، وقد سمَّى كستر غوانتانامو في تقريره (مختبر معركة أميركا). المصطلح والمدلول متلاصقان، حيث أخبر الكولونيل بريت مالو Britt Mallow قائد فريق عمل التحقيقات الجنائية لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ بما يأتي: لقد أشار اللواء دنلا في واللواء السابق ميلر إلى غوانتانامو

على أنه (مختبر معركة)، ما يعني أن المحققين والإجراءات الأخرى كانت اختبارية إلى حد ما، وقد تفيد دروسهم وزارة الدفاع في مواقع أخرى، في حين أن ذلك كان منطقيًّا من ناحية تعلم الدروس، إلَّا أنني شخصيًّا اعترضت على الفلسفة المفهومة ضمنًا من حيث إن على المحققين تجريب وسائل غير مجربة، خاصةً هؤلاء المحققين الذين لم يدربوا[60].

في الذكرى السنوية الأولى للهجمات الإرهابية، وبعد يوم من تسليم كستر لتقريره، التقى قائد الـ CITF بريتن مالو Brittain Mallow المستشار العام لوزارة الدفاع جيم هاينز؛ لمناقشة مخاوفه حول ما يمكن لكل شخص في غوانتانامو توقع ما سيحدث، وبعد ذلك اللقاء، بدأ مالو باتخاذ خطوات لفصل الرجال والنساء الذين يعملون تحت قيادته عن الخطط العسكرية؛ لاستخدام تقنيات SERE في التحقيقات، مُصدرًا مذكرةً للسجل؛ من أجل تزويد موظفي قوة العمل للتحقيقات الجنائية CITF بإرشادات إضافية بشأن استخدام تقنيات وأساليب مختلفة، وفي أثناء مقابلات معتقلي غوانتانامو. كتب مالو (توجيهًا) هذا نصه:

أشارت مذكرة POTU.S. للرئيس في السابع من فبراير، من باب السياسة، على القوات المسلحة الأمريكية الاستمرار بمعاملة المعتقلين بصورة إنسانية، إلى حد يتلاءم ويتوافق مع الضرورة العسكرية، وبأسلوب متلائم مع مبدأ جنيف؛ لذلك سيستخدم الـ CITF في مقابلاته أساليب، وتقنيات تتوافق مع حماية جنيف ومذكرة الرئيس، وقد صُمِّمت هذه الأساليب؛ لتضمن أن المعلومات جميعها أُخِذت من المعتقلين طوعًا[61].

بعد ذلك قام مالو بجدولة تقنيات وأساليب متلائمة مع مذكرة الرئيس والمسموح لموظفي CITF العمل بها، وهي: مقابلات مطولة يمكن أن تستمر حتى اثنتي عشرة ساعة، مقاطعةً النوم لمقابلة المعتقلين إما في الصباح الباكر، أو في وقت متأخر من الليل؛ من أجل لفت انتباه المعتقل عندما يكون تحت حراسة قليلة، وليس لإجهاده من أجل الحصول على الاعتراف، والعديد من تقنيات التحقيق التقليدية للشرطة، أما (الأساليب غير المقبولة) التي لا تتماشى حتمًا مع مذكرة الرئيس، والمحظورة على وكلاء CITF فتتضمن: التهديدات والمضايقات، وخصوصًا التلاعب بدرجة الحرارة، والوضعيات المرهقة، والحرمان الحسِّي، وقد تضمنت مدوَّنة مالو أن

على وكلاء الـCITF استخدام الأساليب والتقنيات التي تخضع لمذكرة الرئيس، وخصوصًا تلك المصمَّمة؛ للتأكيد أن المعلومات اتخذت من المعتقلين طوعًا.

* * *

وفي 16/سبتمبر 2002م، وبعد ستة أيام من عرض كستر لتقريره، سافر الرائد بيرني الرجل الثالث من فريق BSCT، والمحقق الرابع في وكالة استخبارات الدفاع من غوانتانامو إلى فورت براغ؛ لحضور دورة تدريبية تستمر مدة أربعة أيام مع جوزيف ويتش Witsch، وغاري بيرسيفال Gary Percival الرجل الذي حل محل بروس جيسين بصفته عالم النفس الأول في SERE، وقد أظهر التدريب عرضًا كان ويتش و بيرسيفال قد قدماه إلى محققي السي. آي. إيه في يونيو، حيث اتُّبعت فيه المبادئ التي لُخِّصت في مسوَّدة خطة الاستغلال التي أصدرها جيسين في إبريل 2002م[62]، بالإضافة إلى التوجيه بشأن تقنيات SERE؛ مثل : العزل، وتعريض الطلاب للبرد لدرجة الارتعاش، واستخدام الرُّهاب: كالخوف من العناكب مثلًا، وتضمن المنهاج شرائح تعرض استخدام العقوبات التي يمكن أن تكون مهينةً بالنسبة إلى المعتقلين العرب والمسلمين، وأدرجت معها المقاومة (الإجراءات المضادة) الممكنة في حال انتهاك المساحة الشخصية للمعتقل من قبل امرأة، وقدمت العروض بعض التنبيهات، وعلى أي حال: فقد أخبر بيرني مؤخرًا كلًّا من الجيش ومستجوبي مجلس الشيوخ أن المدربين لا يظنون أن تقنيات SERE يجب أن تُعاد إلى غوانتانامو، ومع الوقت أثبتت التحقيقات السيكولوجية أن التحقيقات القاسية لا تعطي أي نتيجة؛ لأنها في أحسن الأحوال يمكن أن تمكنك من الحصول على معلومة يظن السجين أنك تريد سماعها، من أجل إيقاف التحقيق، ومن المرجح بقوة أن تكون هذه المعلومة كاذبةً[63].

لقد انعكس هذا الارتباك بالاتصالات التي أتت بعد التدريب من قبل مدرب SERE جوزيف ويتش، وفي تقريره اللاحق حذر رؤساءه في الـ JPRA، حيث يقول: أنا أقترح بشدة أن نستمر باتخاذ الدور الاستشاري، وألا نتورط بشكل مباشر بالعمليات الفعلية بالذات في

غوانتانامو، فنحن لا نمتلك الخبرة بالتعامل مع سجناء عالميين حقيقيين، وإن المفاهيم التي نألفها تتعلق بأعدائنا السابقين فقط، ويجب علينا أن نطور قوانين السلوك التي لدينا بناءً على هذه الخبرات، ومن دون الخبرة الفعلية بما يسمى (المقاتلون غير الشرعيين) علينا الافتراض أن الإجراءات التي نستخدمها لاستثمار موظفينا سيكون لها تأثير ضد المعتقلين الحاليين.

وبعد أسبوع أرسل ويتش مذكرةً إلى رئيس مستشاري مكتب دعم العمليات التابع للوكالة المشتركة لعلاج الموظفين:

> ما الذي علينا أن نناقشه؟ إننا نعلم قانون السلوك، ولدينا خبرة واسعة في تدريب موظفي وزارة الدفاع الأذكياء، والمنضبطين والمتحفزين لمقاومة الأسر، وقد أنشأنا مختبرات أداء الأدوار بناءً على ما كان يفعله أعداؤنا السابقون في جنودنا المأسورين، إنها تعتمد على استغلال غير قانوني (بالنسبة إلى الأحكام المدرجة في ميثاق جنيف للعام 1949م، المتعلق بمعاملة أسرى الحرب) للسجناء الذين يتجاوزون الخمسين عامًا.
>
> سنكون خارج منطقتنا عندما نبدأ بالاعتراف بالأساليب الصحيحة؛ لاستغلال هؤلاء المعتقلين، ونحن الآن نحاول تدريب موظفين ذوي مستويات أدنى في وزارة الدفاع والـ OGA باستخدام مفاهيم ومبادئ تُعدُّ نوعًا ما غريبة بالنسبة إليهم، وبالرغم من أنها تبدو جيدةً، إلا أنهم غير قادرين ولا يملكون المعرفة المتعمقة بهذه الأمور؛ لإحداث التغيير أو للقيام بها بأمان.
>
> إن معاملة (المقاتلين المصنفين بأنهم مقاتلون غير شرعيين) تُعدُّ فوضى راسخةً، وعلى الجميع العمل على اجتثاث هذه الفوضى[64].

بالعودة إلى غوانتانامو، يقوم فريق (المشاريع الخاصة) التابع لقوى العمل المشتركة الذي شُكِّل حديثًا بالتحضير للطلب من علي صوفان ومكتب التحقيقات الفيدرالي التنحي جانبًا؛ ليتمكن الفريق من تولي السيطرة على استجواب القحطاني[65].

وفي 23/سبتمبر2002م، كتب أحد عملاء الـ CITF إلى نائب قائد CITF ما يأتي:

لقد اتصل موظفو استخبارات وزارة الدفاع (بموظف استشاري خاص) من مكتب التحقيقات الفيدرالي لإدارة مقابلة مع معتقل تم تسليمه لمكتب التحقيقات الفيدرالي، حيث أشار موظفو وزارة الدفاع إلى أنهم عزموا على استخدام تقنيات التحقيق الآتية: قيادة المعتقل وهو مغطى الرأس حول الجزيرة لتضليله، وتجريده من ملابسه، واستخدام مستجوب يتكلم اللهجة المصرية (من المتعارف عليه بين المعتقلين أن المحققين المصريين عدوانيون، وعادةً يستخدمون الإكراه الذي يشمل التشويه).

بوصف CITF وكالة تعزيز القانون فقد حُرِمت المشاركة بهذه التقنيات بشكل واضح، وقالت: نحن لا نريد أن نصمَّ آذاننا عندما نعلم بهذه الأمور[66].

وبعد يومين، طار محامو مجلس الحرب، مغمورين بفرحة ادعاءات ميتشيل وجيسين بنجاح السي. آي. إيه في تعذيب أبي زبيدة قبل شهر في تايلند، من واشنطن للقيام بجولة في غوانتانامو، وفي سجون تشارلستون، جنوب كارولينا ونورفولك، فيرجينيا، كشف جاك غولد سميث في فقرة ضمن كتابه **رئاسة الإرهاب** Terror Presidency؛ حيث دعاه جيم هاينز في الليلة السابقة لينضم إلى رحلة من أجل زيارة غوانتانامو (توافر مكان على متن الطائرة) قائلًا:

لقد كان هدف الرحلة دراسة المنشآت المجهزة لمعتقلي طالبان والقاعدة في السجن العسكري الأمريكي، وقد تعرفت في الطائرة إلى العديد من اللاعبين القانونيين في الإدارة بمن فيهم ديفيد أدينغتون David Addington، وباتريك فيلابن Patrick Philbin، وجون ريزو John Rizzo، (والمحامي رقم 2 في السي. آي. إيه الذي يعمل الآن مستشارًا عامًّا، وأليس فيشر Alice Fisher رئيس القسم الجنائي في وزارة العدل، وعدد من محامي البنتاغون، وبعد أكثر من

ثلاث ساعات على الأقل، هبطنا في كوبا الاستوائية، وركبنا مدة عشرين دقيقة في عبَّارة عن طريق خليج غوانتانامو، ثم ركبنا حافلة ركاب في جولة قصيرة إلى معسكر دلتا، منشأة الاعتقال الجديدة، وبعد أن أعطانا الضباط العسكريون موجزًا عن عمليات المعسكر، مشينا في بناءٍ للاعتقال يحتجز مجموعتين في كل منها اثني عشر سجينًا يرتدون بنطالًا وقميصًا موصولين فضفاضين بلون برتقالي في زنزانات متشابكة، حيث إن كل واحدة تحتوي على نسخة من القرآن وسرير، ومغسلة ومرحاض، لكنَّ بعض المعتقلين تجاهل وجودنا، وبعضهم حدق بنا بنظرة جوفاء، وبعضهم نظر إلينا بغضب لم أعرف مثله من قبل، ثم شهدنا تحقيقًا جاريًا، وتجولنا في المنشآت الطبية للمعسكر، ورأينا البقعة التي سيُنشأ فيها بناءٌ لإسكان اللجان العسكرية، ثم ركبنا حافلة الركاب، وقمنا برحلة عائدين إلى الطائرة، ووصلنا بعد ثلاث ساعات من مغادرة الجزيرة[67].

أكد تقرير الرحلة الذي قدمه القاضي المحامي العام للقيادة الجنوبية حول زيارة المحامين ما يأتي: سأل الزائرون أسئلةً قليلةً، وقاموا بقليل من التعليقات على أي حال، وأشارت المذكرة إلى أن اللواء (دنلاي) قد أخذ السيد هاينز وآخرين جانبًا؛ لإجراء محادثات خاصة[68]، وذكرت لجنة الخدمات العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ ما يأتي:

عقد اللواء دنلاي محادثاتٍ خاصةً مع السيد هاينز وآخرين، وأعطوا للمجموعة برمتها عددًا من القضايا التي تتضمن (سياسة القيود) التي تؤثر في التحقيقات، في JTF؛ وعلى سبيل المثال: أخبر اللواء دنلاي المجموعة أن JTF 170 تود أن تأخذ القرآن من بعض المعتقلين، وتحتفظ به استفزازًا لهم، ولكنَّ تلك المسألة كانت تخضع للقرار السياسي الذي تتخذه القيادة الجنوبية، إذ أشار تقرير الرحلة إلى أن السيد هاينز اعتقد أن لدى JTF 170 السلطة؛ لإجراء تلك المكالمات بأمر من الرئيس، مضيفًا: لقد ظن أنه سيكون لـ JTF 170 حرية القيادة.

أخبر اللواء دنلاي في اللجنة بأنه أخبر المجموعة في أثناء زيارتهم أن JTF 170 كانت تعمل؛ للحصول على تخويل لاستخدام تقنيات تحقيق إضافية[69].

* * *

وبعد يومين؛ أي في صباح 27/ سبتمبر2002م، تلقى موظف وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي يعمل في معسكر دلتا اتصالًا يطلب منه العودة إلى موقع قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو فورًا، وقد أخبر الموظف المفتش العام لوزارة العدل أن لدى مراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي قضايا تعدُّ المعتقل رقم 63 مفاجأةً، وقد تبع الاتصال رسالة إلكترونية من الموظف إلى مراكز القيادة تشير إلى (الأنشطة الساخرة) التي خطط لها الجيش؛ للاستهزاء بالقحطاني[70]. وفي 30/ سبتمبر، أرسل الموظف مجدَّدًا رسالةً إلكترونيةً؛ للإشارة إلى خطة الجيش التي تتضمن نقل القحطاني من السجن إلى معسكر دلتا مدة قصيرة ليروا إن كان سيتعاون أم لا؟ وإرساله بعد ذلك إلى معسكر X راي؛ لبدء جلسات تحقيق مدة أربع وعشرين ساعةً مستمرةً إلى ما لانهاية، وقد طلب الموظف من مديره أن يعطيه بعض التعليمات؛ لأن موظفي المخابرات العسكرية يريدونه أن يكون جزءًا من فرق التحقيق، وقيل له: طالما لا يوجد أي تعذيب، فإنه يمكنه المشاركة وتزويد مراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي بآخر ما كان يجري[71].

في الأول من أكتوبر 2002م، كتب الموظف ثانيةً:

> إليكم آخر المعلومات بشأن صديقنا؛ لقد وافق الأشخاص الملائمون في وزارة الدفاع (من ذوي الرتب حتى نجمتين) على خطة التحقيق الحالية، أما الخطة فإنهم سيوافقون عليها غدًا ليلًا 2002/2/10م، Wednesday @2300 hours حيث سيصطحب السجين رقم 063 من سجن السفينة مقيدًا كليًّا، ومغطى الرأس، ومكمَّمًا؛ لنقله إلى دلتا، وسيُرفع الغطاء عن رأسه بعد نقله، والسماح له بالنظر حوله؛ ليتأكد أنه حقيقة في دلتا، وسيُؤخذ بعد ذلك إلى أحد

مقطورات الـ CTC حيث سيُوجه له 4 أسئلة جوهرية، وإذا لم يكن متعاونًا كما ظن الجميع، فسيُنقل مباشرةً إلى زنزانة حجز في معسكر X راي.

ستشرع الـ DHS في عملية التحقيق حال وصول المعتقل إلى سجن X راي مع وجود محققين اثنين، وواحد من علماء السلوك لديهم للمراقبة، وبعد جلسة من ست ساعات، أحضرت الـ DHS فريقًا آخر ليكمل المشهد، وبعدها سيبدأ الفريق القائد جلسةً ثالثةً تستمر ست ساعات، وقد كان عليَّ أنا تحديدًا أن أراقب هذا الفريق من وجهة نظر سلوكية صارمة، وبعد مدة 18 ساعة، سُمح للمعتقل بالاستراحة مدة أربع ساعات قبل أن تبدأ العملية من جديد ضمن إطار زمني يجب تحديده، وقد أوضحتُ أننا سنكون جاهزين للمراقبة في المدَّة الأولية فقط في دلتا، وبعدئذ في المدَّة الأولية من جلسة الست ساعات لفريق قيادة DHS، وبعد ذلك سنكون جاهزين وقت الطلب فيما إذا حدث شيء إيجابي، ولدينا هذا المساء اجتماع مع موظفي فريق الـ DHS؛ لحث الجميع على تعجيل الأمور، فقد شعر فريق DHS، بمن فيهم المقدم بالثقة أن هذا سيجعلهم يفعلون ما يجب عليهم للحصول على تعاون المعتقل رقم 063.

وقد أُوجِزت الجلسة بشكل كامل لإدارة الضمان الاجتماعي.

إن إرسال مراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي أي شخص لاستجواب المعتقل 063، فيما يتعلق بقضايا مكتب التحقيقات الفيدرالي كان اقتراحنا واقتراحي أنا شخصيًّا، وأن عليهم الانتظار مدة أسبوع على الأقل بعد استكمال مهمة الـ DHS المذكورة أعلاه[72].

وفي اليوم الثاني، أرسل الجنرال دنلاي في مذكرةً إلى قائد اللواء ريك باكوس، قائد الـ 160 – JTF، طالبًا الدعم من أجل عملية تتضمن خطة تحقيق، وقد أكد لنظيره أنَّ موظفي القاضي المشاور قد راجعوا الخطة، وقد أقروا أنها كافية

قانونيًّا[73]. وفي اليوم ذاته، قدم قائد الـ BSCT الرائد بيرني مذكرةً كتبها ردًّا على طلب من المقدم في الجيش جيرالد فيفر، مدير دنلاي للاستخبارات، يطلب فيها موافقة القيادة الجنوبية على القيام باستجوابات جديدة، وقد أخبر بيرني لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ أن ضغطًا متزايدًا كان في مطلع أكتوبر؛ ليكون أكثر قسوةً في عملية استجواب المعتقلين، ولم يرغب أحد في تحديد معنى كلمة (أكثر قسوة)، وبشكل واضح انتقلت المهمة إلى بيرني الذي دُرِّب إلى درجة أنه أُخْبِر بأنه إذا لم تتضمن مذكرته تقنياتٍ قسريةً فلن تُؤيد، وذكر أنه أعدَّ مذكرته في ليلة واحدة، وقد تعلم بعضًا من أساليب التحقيق الموجودة فيها حين تدرَّب في فورت براغ، وقد رتَّب بعضًا منها بنفسه[74].

لقد أشارت المذكرة إلى ثلاث فئات من تقنيات التحقيق تستخدم في حجيرات التحقيق؛ لتنمية الألفة، وتعزيز التعاون، ومناهضة المقاومة، وقد تضمنت الفئة الأولى حوافز ومقارباتٍ عدائيةً ملطفةً إخبارًا للمعتقلين -على سبيل المثال- أنهم سيمكثون في غوانتانامو إلى الأبد، إذا لم يتعاونوا، وأما الفئة الثانية فهي للمعتقلين (ذوي الأولوية العليا) المشكوك بأن لديهم معلوماتٍ مهمة متعلقةً بأمن الولايات المتحدة، وتتضمن الوضعيات المرهقة، والعزلة مدة تصل إلى ثلاثين يومًا، وحرمان الطعام، وجلسات تحقيق متواليةً مدة عشرين ساعة مرةً في الأسبوع، أما الفئة الثالثة فهي خاصة بالمعتقلين الذين أظهروا مقاومة والمشكوك بأن لديهم معلوماتٍ مهمة متعلقةً بالأمن القومي، ويمكن عزل هؤلاء، وحرمانهم حق زيارة المهنيين الطبيين، أو الصليب الأحمر، وتعريضهم لتحقيقات مدة عشرين ساعة يوميًّا، وتهديدات بالموت، والتعرية الإجبارية، والتعرض لجو قارس، أو ماء بارد إلى أن يبدؤوا بالارتجاف، لكن بيرني لم يكن مرتاحًا تمامًا إزاء عمله، ثم أضاف هذا البيان:

> لقد أشار الخبراء في مجال التحقيق إلى أن أكثر إستراتيجيات التحقيق فاعليةً هي أسلوب بناء الألفة، وإن التقنيات التي تعتمد على الآثار الجسدية، أو المؤذية

> غالبًا ما ينجم عنها الحصول على معلومات غير دقيقة، وإيجاد مستوًى متزايد من المقاومة، ولا يوجد أي دليل يشير إلى أن مستوى الخوف، أو عدم الراحة الناجم عن إحدى هذه التقنيات المذكورة له علاقة بحجم، أو كمية المعلومات التي يحصل عليها، ويمكن لأدوات التحقيق المجملة أن تؤثر في الحالة الصحية الجسدية، أو/ والعقلية للمعتقل على المدى القصير أو/ والمدى الطويل، وإن الأذى الجسدي و/ أو العاطفي الناتج من التقنيات المذكورة أعلاه قد يظهر بعد شهور أو سنين من استخدامها، ومن المستحيل أن نقرر إذا كان استخدام إستراتيجية محددة سيسبب أذًى مستدامًا أم لا، ويجب أن يكون الأشخاص الذين يستخدمون تقنيات تحقيق الصنف الثاني والثالث مدربين جيدًا، ويجب اختيارهم بحذر، للقيام بفحص الصحة النفسية؛ مثل فحص موظفي العمليات الخاصة SOP التابعين لـ SERE وغيرهم[75].

لقد عقد المقدم ديان بيفر Diane Beaver ممثل النيابة العامة لدى دنلاي في اجتماعًا في ذلك المساء؛ لمناقشة مذكرة بيرني، وقد ضم الاجتماع بالإضافة إلى موظفي 170- JTF وبيرني، وبحضور فريق BSCT ليزو Leso، وفيفر، وديفيد بيكر، ورئيس المخابرات في JTF -170، ضيفًا استثنائيًّا هو: جوناثان فريدمان Jonathan Fredman كبير المستشارين في مركزالسي. آي. إيه لمناهضة الإرهاب الذي جاء من واشنطن للمشاركة، حيث افتُتح الاجتماع بتقارير بيرني وليزو حول تدريب فورت براغ وبترديد التحذير الذي ورد في المذكرة، وهو أن الأساليب التي تعتمد على الخوف غير فاعلة، ولا يمكن التعويل عليها في أغلب الحالات، وقد أظهر محضر الاجتماع أن فيفر قد تحدى بيرني بتوجيه السؤال الآتي له: لقد نجحت التقنيات القاسية التي استخدمت على أعضاء الخدمة لدينا، وسوف تنجح باستخدامها على آخرين، فماذا إذن عن هذه التقنيات؟ اعترض كل من ليزو وبيكر بأن استخدام القوة أمر خطير، وعلى الأرجح غير فاعل طالما اعتاد المعتقلون على مشاهدة كثير من المعاملة البربرية[76]، وفي هذه

اللحظة سجل محضر الاجتماع: نشأ نقاش حول السجين 063، واستذكروا كيف كانت استجابته تجاه أنماط محددة من الحرمان والضغط السيكولوجي، ثم:

تابع فريق BSCT: إن الضغط السيكولوجي فاعل إلى حد كبير مثل: حرمان النوم، ومنع الطعام، والعزلة، وإضاعة الوقت.

الكولونيل كمينغس Cummings: لا نستطيع القيام بحرمان النوم.

المقدم بيفر: نعم نستطيع، بعد الحصول على الموافقة.

BSCT: إن عرقلة العمليات الاعتيادية في المعسكر أمر جوهري، ونحتاج إلى فعل جو من (الفوضى المضبوطة).

المقدم بيفر: ربما نحتاج إلى التخفيف من العمليات القاسية في أثناء وجود لجنة الصليب الأحمر، ومن الأفضل ألا نُطلعهم على التقنيات المثيرة للجدل، وعلينا الحصول على دعم وزارة الدفاع.

بيكر: لدينا العديد من التقارير التي وردت من باغرام حول استخدام حرمان النوم.

المقدم بيفر: هذا صحيح، لكنه لا يحدث رسميًّا، ولم يُذكر بشكل رسمي، إن ICRC مهتمة جديًّا بهذا الأمر، وستكون اللجنة في كل مكان؛ لتتفحص عملياتنا، إلا إذا كانوا غير راضين، وقرروا الاجتماع والرحيل، إنه الأمر الذي سيثير اهتمامات سلبية.

الكولونيل كمينغس: لقد رفضت الفرقة الرابعة للعمليات السيكولوجية سلسلة التقنيات.

المقدم بيفر: حدث ذلك في J3 في القيادة الجنوبية.

في هذه اللحظة اعتلى فريدمان منصة الخطابة:

فريدمان: لقد أعطت وزارة العدل كثيرًا من التوجيهات حول هذه المسألة، ولم تكن السي. آي. إيه متمسكةً بالقوانين نفسها، وفعلت القوات المسلحة، عندما

أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الماضي صفقةً كبيرةً حول معتقلين محددين، حيث قامت وزارة الدفاع بنقلهم بعيدًا عن انتباه اللجنة، وعندما سألت ICRC عن مكان وجودهم، كان جواب وزارة الدفاع بأن وضع المعتقل لا يتطلَّب معاملته وفق ميثاق جنيف.

لقد استخدمت السي. آي. إيه تقنياتٍ عنيفةً على مقدار ضئيل جدًّا من المتهمين منذ 11 سبتمبر، ووفقًا لميثاق التعذيب، فإن القانون الدولي يمنع التعذيب، ولكن اللغة التي كتبت فيها القوانين كانت مبهمةً، وإن الألم الجسدي والنفسي الحاد محظور، لقد وُصف الجزء النفسي بشكل سيئ تمامًا، وكذلك وُصف الجزء الجسدي. فقد وُصف الألم الجسدي الحاد بأنه أي شيء يسبب ضررًا دائمًا للأعضاء، أو للأجزاء الرئيسة في الجسم، وقد وُصِف التعذيب العقلي بأنه أي شيء يسبب أذىً شديدًا دائمًا للحواس، أو للشخصية، وهذا يستهدف الإدراك بشكل أساسي، وإذا مات المعتقل؛ فإنك تكون قد قمت بالعمل بالطريقة الخطأ، حتى الآن فإن التقنيات التي تم الحديث عنها لم يثبت أنها تسبب هذه الأشكال من النتائج التي تتحدى بشكل ما، ما ورد في دراسة BSCT حول عدم إمكانية تحديد إذا ما كانت هذه التقنيات تؤدي إلى الأذى الدائم، وكل ما ورد في دراسة BSCT هو قانوني من وجهة نظر مدنية، ويجب أن تُرجأ القضايا جميعها المتعلقة بالطقس السيئ، أو حالات درجات الحرارة إلى الفريق الطبي، ويجب أن يُنفِّذ التقنيات التي تقع على الطرف الأقسى من الطيف أشخاصٌ على مستوىً عالٍ من التدريب. ويجب أن يكون الطاقم الطبي حاضرًا؛ لمعالجة أي حوادث ممكنة، حيث تعمل السي. آي. إيه من دون تدخل عسكري عندما كانت السي. آي. إيه تريد في الماضي استخدام تقنيات أكثر عنفًا، كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يسحب موظفيه من المشهد، وقد ثبت أن التقنيات العنيفة مفيدة في تلك الحالات النادرة.

المقدم بيفر: سنحتاج إلى الوثائق لحمايتنا.

فريدمان: نعم، إذا مات أحد المعتقلين في أثناء استخدام التقنيات العنيفة، بغض النظر عن سبب الوفاة، فإن المفعول الرجعي للانتباه، سيكون وخيمًا؛ لذلك يجب أن تَحصل الموافقات على كل شيء ويُوثَّق ذلك.

عندما تدخل بيكر لاحظ أن مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF قد أشاروا إلى أنهم لن يشاركوا في التقنيات القاسية، وقد أصر بيفر على أنه لا يوجد أي سبب قانوني لعدم إمكانيتهم فعل ذلك، وأن قرارهم أخلاقي ومعنوي، وليس قانونيًّا، وعندما أُثيرت قضية التحقيقات المسجلة على أشرطة الفيديو اتفقت المجموعة سريعًا على أن أشرطة الفيديو خضعت لتدقيق كبير في المحكمة، وحتى الفيديوهات القانونية ستبدو فظيعةً كليًّا، وتابع فريدمان.

فريدمان: إن ميثاق التعذيب يحظر التعذيب، والمعاملة القاسية والمهينة وغير الإنسانية، ولم توقع الولايات المتحدة على الجزء الثاني؛ بسبب التعديل الثامن (العقاب القاسي والوحشي)، ولكننا وقعنا على الجزء الأول حول التعذيب، وهذا أعطانا تصريحًا باستخدام تقنيات مثيرة للجدل.

المقدم بيفر: هل استخدم SERE تقنية (المنشفة الرطبة)؟

فريدمان: إذا استخدم شخص مدرب هذه التقنية بشكل جيد ستجعلك تشعر أنك تغرق. سيستجيب النظام اللمفاوي وكأنك تختنق، ولكن جسمك لن يكفَّ عن وظيفة التنفس، وسيكون تحديد ما الذي يخافون منه فاعلًا جدًّا؛ مثل: الحشرات، والأفاعي، والخوف من الأماكن المغلقة، حيث يرتبط مستوى المقاومة مباشرةً بخبرة الشخص.

الرائد بيرني: إن حدوث إجهاد كبير أم عدم حدوثه يظهر في عيني المشاهد، ويبقى عبء إثبات خطورة الضغط أم لا هو القضية الكبرى، ومن الصعب دحض اضطراب الكرب الناتج للصدمة النفسية لشخص ما.

فريدمان: تحتاج هذه التقنيات إلى مشاركة المحققين، وعلماء النفس، وخبراء طبيين وقانونيين، ... إلخ.

بيكر: هل حصلنا على تصريح شامل، أم سنناقش القضايا بالتدريج قضيةً قضيةً؟

فريدمان: لقد جعلت السي. آي. إيه الدعوة إلى أشكال التقنيات الموجودة في ورقة الـ BSCT، بالإضافة إلى هذا النقاش داخلية، ومن المهم أن تكون وزارة العدل قد وافقت على استخدام التقنيات القاسية.

المقدم فيفر: من يصادق على تقنياتنا؟ هل هي القيادة العامة أم القيادة الجنوبية العامة؟

فريدمان: هل طُبِّق ميثاق جنيف؟ لقد اجتمعت السي. آي. إيه من أجل عدم تطبيقه.

المقدم فيفر: هل يمكننا الحصول على رأي وزارة العدل حول المواضيع الموجودة في الورقة؟

المقدم بيفر: هل سيأتي الرأي من وزارة العدل أم من وزارة الدفاع؟

المقدم فيفر: هل يمكننا الاطلاع على طلب السي. آي. إيه من أجل استخدام تقنيات عنيفة متطورة؟

فريدمان: نعم، ولكن لا يمكننا أن نزودك بنسخة، ربما يمكنك فقط أن تتطلع عليه.

لقد اخْتُتِم الاجتماع بجلسة العصف الذهني حول الطرق للتلاعب بأرواح معتقلي غوانتانامو لاستحداث جو من (الفوضى المضبوطة)، وقد تضمنت القائمة جعل المعتقل يرتاح مدةً طويلةً حتى ينام، وإيقاظه كل ثلاثين دقيقة تقريبًا، وإخباره أنه قد حان وقت الصلاة، و(مصل الحقيقة، حتى وإن لم يعمل حقًّا، فإنه سيكون له أثر في تهدئته)[77].

وصلت محاضر هذا الاجتماع إلى موظف CITF، بلاين توماس Blaine Thomas، الذي حوَّلها إلى المستشار القانوني لـ CITF سام ماك كون Sam McCahon مع الحاشية الآتية، لقد كان سام مستمتعًا جدًّا بقراءة كيفية معاملة المعتقلين للحصول على المعلومات، وحوَّل مارك فالون Mark Fallon الذي حصل على نسخة من محاضر الاجتماع وحاشيتها إلى ماك كون ثانيةً مع حاشية خاصة به:

> سام: نحتاج إلى أن نضمن أن كبار موظفي مكتب المستشار العام مُطَّلعين على إستراتيجيات JTF -170، وكيف يمكن أن تؤثر في CITF ولجانها، يبدو ذلك وكأنه جلسة استماع لكلام في الكونغرس، لقد بدت بعض الشواهد المقتبسة من المقدم بيفر حول الأمور التي لم يُشَرْ إليها وكأنها غير مناسبة، وأن تعليقات أخرى مثل ذلك مرهون بالفهم). إذا مات المعتقل فإنك تكون قد عاملته بالطريقة الخطأ، ويجب أن تنفذ أيًّا من التقنيات التي تقع في الطرف الأقسى من الطيف من قِبَل أشخاص على مستوىً عالٍ من التدريب، ويجب أن يكون الكادر الطبي حاضرًا؛ لمعالجة أي حوادث ممكنة، إن هذه الملاحظات تبدو متجاوزةً لحدود الموافقة القانونية، وأن الحديث حول (معاملة المنشفة الرطبة) التي تُسفر عن ردة فعل الغدة اللمفاوية وكأنك تختنق، سيكون في رأيي، صدمةً لضمير أي هيئة قانونية تطلع على استخدام نتائج التحقيقات، أو ربما حتى المحققين. وإن المرء يحتاج إلى أن يفكر في كيفية نظر التاريخ إلى ذلك[78].

بعد يومين من الاجتماع مع فيلدمان، كتب الرائد بيرني للمقدم لوي، مورغان، بانكس Louie “Morgan” Banks رئيس اختصاصيي علم النفس في الـ JPRA، ناقلًا اهتمام الـ JTF-170 بمتابعة الاستخدام المحتمل للمزيد من التقنيات المكروهة، حيث يسأل بيرني بانكس: أين سيتلقى موظفو قوى العمل مثل تلك التدريبات؟ وإذا كان يعرف مستشارين، فهل يمكن أن يساعدوا في حال تمت الموافقة أخيرًا على أحد هذه الإجراءات؟ فأجاب بانكس مؤكدًا:

أنا لا أغبطك، أظن أنني أعرف من أين أتى ذلك، الجواب هو لا، لا أعرف أي شخص يمكن أن يقدِّم ذلك التدريب، إن التدريب الذي تلقاه مدربو الـ SERE مصمم لمحاكاة ذلك الذي تتلقاه القوى الخارجية، وللقيام بذلك بالأسلوب الذي يشجع على المقاومة بين الطلَّاب، ولا أعتقد أن تدريب المحققين على استخدام ما يستخدمه مدربو الـ SERE سيكون مجديًا بوجه خاص[79].

❊ ❊ ❊

في ساعات من اللقاء مع محامي السي. آي. إيه، نُقِل القحطاني من سجن القوات البحرية إلى معسكر دلتا وفقًا للخطة الموضوعة، وهناك انضم موظفان من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى مقابلة غير مثمرة مدة ساعتين، طُرِحت فيها أربعة أسئلة، وقد أُرسِل القحطاني بعد هذه المقابلة حيث كان مغطى الرأس، ومقيَّدًا في مؤخرة سيارة إسعاف إلى أكواخ تحقيق نائية في معسكر X راي، وأشير إلى هذين الموظفين بأسماء مستعارة عندما وصف المفتش العام لوزارة العدل ما حدث لاحقًا:

لقد استمر استجواب القحطاني من قِبَل فريق استجواب عسكري آخر من الثالث من أكتوبر حتى ساعات الصباح الباكر من الرابع من أكتوبر، وقد قال ليل Lyle: إن القحطاني قد استُجوِب بعنف وقد كانت الخطة إبقاءه مستيقظًا حتى ينهار، وقال فوي Foy: لم يكن يعلم إذا كان قد حدث ذلك في النهاية؛ لأنه وليل توقفا عن مراقبة العملية، وقد ذكر فوي في صباح اليوم الثاني برسالة إلكترونية إلى رئيس وحدة مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ OSC في غوانتانامو، أن أسلوب مكتب التحقيقات الفيدرالي تجاه القحطاني في الأسبوع القادم لن يكون مفيدًا؛ نظرًا إلى الحالة النفسية والجسدية للمعتقل.

عاد كل من فوي وليل إلى معسكر X راي في نهاية أكتوبر لمتابعة مشاهداتهم، وأخبر ليل مكتب المفتش العام بأن أحد المحققين وهو عقيد في البحرية صرخ

على القحطاني وشتمه، وصرَّح ليل أن العقيد نهض عن الطاولة ليصرخ على القحطاني بأسلوب أكثر تخويفًا، ثم جلس القرفصاء على القرآن الذي أُعْطِي للقحطاني.

لقد أثار هذا الفعل غضب القحطاني الذي اندفع بقوة باتجاه العقيد والقرآن، وسرعان ما كبحه حراس القوات المسلحة الموجودون في الغرفة، وقد قدَّم فوي بيانًا مشابهًا عن تلك الحادثة.

وصف ليل وفوي الحادثة في اليوم اللَّاحق لليوم الذي تلقى فيه الحارس إشارةً لجلب كلبٍ عاملٍ إلى غرفة التحقيق، في أثناء استجواب القحطاني، وقال ليل: لقد كان استخدام الكلاب وسيلة استجواب فكرة القوات المسلحة بشكل خاص، معتمدين على فكرة خوف العرب من الكلاب؛ لأنهم يعتقدون أنها نجسة، وأن الحارس الذي يدرب الكلب يقوم أولًا بإثارة الكلب خارج غرفة التحقيق، ثم يحضر الكلب إلى الغرفة ويجعله قريبًا جدًّا من القحطاني، وإن الكلب نبح وهدر وزمجر وهو قريب جدًّا منه، إلَّا أنه لم يُسمح له بأن يكون على تماس معه، وقدَّم فوي بيانًا مشابهًا عن تلك الحادثة، وأخبر مكتب المفتش العام بأنه، هو وليل لم يكونا مرتاحين للوضع بوجود الكلب؛ لذلك فإنهم غادروا جلسة التحقيق[80].

وبعد خمسة أيام، أعيد القحطاني إلى السفينة، وصرَّح أحد الموظفين لمراكز القيادة في مكتب التحقيقات الفيدرالي بما يأتي:

مرحبًا من غوانتانامو، اعتبارًا من 10/8/2002 (الثلاثاء) وفي الساعة السادسة مساءً، سوف توقف وزارة الأمن الداخلي جهودها الحالية بشأن المعتقل رقم 063، حيث استخدموا بالإضافة إلى حرمانه النوم، الموسيقى العالية، والأضواء الباهرة، والمضايقة بوضع جسم ما، وكل ذلك كانت له نتائج سلبية، وقد طلبوا مني وآخرين المشاركة في التحليل البعدي لما حدث الذي من المحتمل

أننا سنقوم به في هذه المرحلة، إن خطة وزارة الأمن الداخلي حاليًّا هي البدء بالمرحلة الثانية مع المعتقل 063 في أثناء هذا الأسبوع.
لقد نقص وزن المعتقل ما يقارب مئة باوند، ولكنه لا يزال انفعاليًّا مثلما هو شأنه دائمًا، هذا ما قاموا به حتى الآن، وسيكون هناك المزيد من التقنيات المتبعة بعد الاجتماع المذكور آنفًا[81].

وفقًا للجنة الخدمات المسلحة، كتب موظف آخر من مكتب التحقيقات الفيدرالي لمراكز القيادة في اليوم ذاته ردًّا على التحقيق الفاشل: أظن أنَّ علينا أن نفكر بتركه وشأنه، ليستعيد عافيته، ونفعل شيئًا مختلفًا[82].

وبعد ثلاثة أيام، أرسل اللواء دنلاي مذكرةً للجنرال هيل Hill، قائد الإدارة الجنوبية، يطلب إذنًا رسميًّا لاستخدام تسعين تقنيةً أساسيةً من تقنيات الـ SERE في تحقيقات غوانتانامو، وقد رُتبت التقنيات ضمن ثلاث فئات في مذكرة ملحقة أعدها المقدم فيفر، وكانت المقترحات نفسها التي تضمنها مذكرة بيرني في 2/أكتوبر 2002م، بالإضافة إلى تقنيتين إضافيتين استُخلصتا في ذلك اليوم من جلسة الأفكار الإبداعية مع محامي السي. آي. إيه، وهي استخدام عُقد الخوف واستخدام المنشفة الرطبة وإسالة الماء لإثارة الإحساس بالاختناق، لقد رغب فيفر لاحقًا في أن يخبر لجنة الخدمات العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ أنه لم يكن مرتاحًا لفكرة استخدام بعض التقنيات، ولكنه كان تحت ضغط من دنلاي ليقدم المذكرة، وقد أخبر ديف بيكر، رئيس المخابرات في الـ 170- JTF، أعضاء مجلس الشيوخ أنه ببساطة ظن أن المذكرة كانت سخيفةً. على كل حال، فإن طلب دنلاي لم يحمل مثل هذه الازدواجية، وأظن أن الأساليب والتقنيات المحددة في المذكرة الملحقة 2- J ستعزز جهودنا لاستخلاص معلومات إضافية، وكتب بيكر مضيفًا: لقد استنتجت أن هذه التقنيات لا تخرق القوانين الأمريكية أو الدولية[83].

أرفق دنلاي في الوثيقة التي أسس عليها تلك النتيجة، وجُهِّز ملخصٌ قانوني من قبل محامي النيابة العامة المقدم في الجيش ديان بيفر، بالرغم من أنه لا يوجد ما يثبت أن بيفر اطَّلعت على

مذكرات يو السرية في الأول من أغسطس 2002م، فقد أشار فريدمان إلى أسس نقاشات يو في اجتماع الثاني من أكتوبر، متضمنةً النتيجة الآتية: إن الألم الجسدي الحاد إما أن يؤدي إلى تعطل الأعضاء أو الموت، وأشار أيضًا إلى أن السي. آي. إيه تلقت تصريحًا رسميًّا بالتقنيات حتى تشمل الإغراق الوهمي. لقد كانت خلاصة موقف البيت الأبيض واضحةً، وبهذا فقد أعطت بيفر تعليماتها، وكتبت مذكرتها المؤلفة من سبع صفحات في عطلة الأسبوع اللّاحق.

بدأت المذكرة بمراجعة القوانين الدولية، والمحلية، والعسكرية التي تعيق التحقيقات بالرغم من أن بيفر لاحظت أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اعتقدت أن استخدام بريطانيا لغطاء الرأس، والوقوف الإجباري، والضجيج العالي، وحرمان النوم والطعام على سجناء الجيش الجمهوري الإيرلندي في السبعينيات، كانت انتهاكًا لميثاق منع التعذيب عن طريق المعاملة القاسية، وغير الإنسانية، والمهينة، فإنها أشارت إلى أن القانون بأكمله في ضوء قرار المحكمة يقول: إن معتقلي غوانتانامو لا يتمتعون بالحماية بموجب ميثاق جنيف، وقد اعترفت بأنه وفق القانون الأمريكي، فإن المحققين ملتزمون بدستور التعذيب المشمول بالتعديل الثامن لمنع العقاب القاسي والوحشي، وما دامت القوة المستخدمة يمكن أن تُعدَّ ضروريةً في حالة محددة لتحقيق هدف حكومي قانوني، وطالما أنها تُطبَّق بنية حسنة، وليس بأسلوب خبيث أو سادي بهدف إحداث الأذى؛ فإن التقنيات المقترحة غالبًا ما تكون دستوريةً؛ لأن دستور التعذيب الفيدرالي لا يُخترق طالما أن أيًّا من الإستراتيجيات المقترحة لا يُقصد منها إحداث أي ألم جسدي حاد أو معاناة أو أذىً عقلي مديد، وعلى فرض أن الألم الجسدي الحاد لم يقع، وأنه لا توجد أدلة لإثبات أن أيًّا من هذه الإستراتيجيات يمكن أن يسبب أذىً نفسيًّا مديدًا وعقليًّا طويل الأمد؛ فإن الأساليب المقترحة لا تنتهك الدستور[84].

ومن ثم واصلت حديثها حول الفئات الثلاث للتقنيات المقترحة:

إن استخدام أساليب ملطفة، وأساليب التخويف بشكل متلازم كالصراخ على المعتقل ليس قانونيًّا؛ لأن تنفيذ التهديد، يدل على وجود نيَّة بإلحاق الضرر، أما

تقنيات الفئة الثانية فتتضمن وضعياتٍ مرهقةً، والوقوف الإجباري، والعزلة المطولة، والتحقيق لمدة عشرين ساعة، وكلها قانونية ومسموح بها طالما لم يقع الألم الجسدي ولم يُقصد الأذى النفسي الطويل الأمد؛ لأن وجود أهداف حكومية قانونية للحصول على المعلومات الضرورية التي يملكها المعتقلون ذوو الأهمية العالية باستخدام هذه الأساليب، سوف يحقق حماية الأمن الوطني للولايات المتحدة، ومواطنيها وحلفائها.

أما بالنسبة إلى الفئة الثالثة التي تعني الإستراتيجيات المضادة للمقاومة، فإن استخدام السيناريوهات المعدَّة لإقناع المعتقل أن الموت أو العواقب المؤلمة بشدة هي أمر وشيك، وهي قانونية للأسباب المذكورة آنفًا التي تتطلب وجود مصلحة حكومية مهمة، وأن التقنيات لم تستخدم بقصد الأذى، على كل حال، يجب أن ترفق هذه التقنية بالانتباه؛ لأن دستور التعذيب ذكر وبشكل خاص استخدام التهديدات بالموت مثالًا عن إحداث ألم عقلي، ومعاناة، بالإضافة إلى أن التعريض للجو أو الماء البارد مسموح به بوجود مراقبة طبية مناسبة، وأن استخدام المنشفة الرطبة لإحداث الإحساس المزيف بالاختناق يمكن أن يكون مسموحًا أيضًا، إذا لم يُحدِث أذىً عقليًّا طويل الأمد، وإذا لم يكن ما يثبت طبيًّا لذلك الضرر، فإنه يجب أن يُستعمل التحذير مع هذا الأسلوب؛ لأن المحاكم الأجنبية قد أشارت بالفعل إلى الأذى العقلي المحتمل الذي يمكن أن يسببه هذا الأسلوب، بالإضافة إلى أن استخدام الاحتكاك الجسدي مع المعتقل، كالدفع والوكز يمكن أن يشكل من الناحية التقنية اعتداءً وفقًا للمادة 128 في الدستور الموحد للقضاء العسكري[85].

وبالوصول إلى نتيجة أن بعض التقنيات هي بحد ذاتها انتهاكات لقانون القضاء العسكري الموحد، فقد ذكرت بيفر: سيكون من المستحسن الحصول على إذن أو حصانة مسبقين للأعضاء العسكريين من قبل السلطة المجتمعة لاستخدام هذه الأساليب[86].

إذا كان لدى فيفر وبيكر ريبة حول قائمة التقنيات التي اقترحاها؛ فإن بيفر لديها شكوك جدية حول تحليلها القانوني، لقد طلبت العون من محامين في القيادة الجنوبية والبنتاغون من أجل كتابة المذكرة، وعندما لم يكن ذلك وشيكًا، زعمت أنه ستُراجع مذكرتها بتأنٍّ من قبل خبراء قانونيين وسياسيين على مستويات عالية قبل التوصل إلى قرار. وفي جلسة استماع 2008م أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، قالت بيفر: إنها صُدمت لمعرفتها لاحقًا أن مذكرتها ستصبح القول الفصل في سياسات وممارسات التحقيق داخل وزارة الدفاع، وهو أمر لم يكن متوقعًا بالنسبة إليها كما ذكرت اللجنة، بالإضافة إلى أنها لم تتوقع أن تصبح المحامي الوحيد الذي يصدر رأيًا حول هذه القضية الضخمة والمهمة، ولم يكن بوسعها، ولو متأخرةً، إلا أن تستنتج أن الآخرين اختاروا ألا يكتبوا حول هذه القضية لتجنب ربط أنفسهم بها[87].

في الحقيقة، وبعد أسبوعين عندما وضع قائد القيادة الجنوبية جيمس هيل طلب دنلافي أمام هيئة الأركان المشتركة للحصول على الموافقة بشأن التقنيات التسع عشرة، مظهرًا عدم ارتياح حول نتائج بيفر، خاصةً المراجعة القانونية الإضافية المطلوبة.

لست متأكدًا إذا كانت التقنيات جميعها الموجودة ضمن الفئة الثالثة قانونيةً وفقًا لقانون الولايات المتحدة، مشيرًا إلى غياب التفسيرات القانونية لدستور الولايات المتحدة حول التعذيب، وإنني أشعر بالقلق حول استخدام التهديدات المبطنة أو الصريحة للمعتقل أو عائلته بالموت، على أي حال، فأنا أرغب بالحصول على ما يمكن من الخيارات لتكون تحت تصرفي؛ ولذلك طلبت من محامي وزارتي الدفاع والعدل مراجعة الفئة الثالثة من التقنيات[88].

أخبر أحد محامي القيادة الجنوبية في هيل، محامي الأركان المساعد مارك جينغراس Mark Gingras المفتش العسكري العام أن لدى فريق هيل شكوكًا حول تقنيات الفئتين الثانية والثالثة، ولكنه كان من الواضح أنهم كانوا يقاومون رياحًا عكسيةً عندما أرسلوا تحفظاتهم إلى واشنطن:

بوصفنا محامين، كنا نتحدث بشأن أهمية اتباع مبادئ القانون، وبشأن ما كنا نحاول اطلاع الجميع عليه في أثناء سفرنا حول العالم إلى هذه الدول الأخرى، ذلك يرقى إلى الديموقراطية، وفجأة بدا وكأننا نحرِّف القانون أو نضعه جانبًا، وقد كان الشعور السائد أن صنَّاع القرار في البنتاغون لم يكونوا مهتمين كثيرًا بذلك؛ لأن اهتمامه كان لكسب المعركة ضد الإرهاب. وعلى نحو مجازي مثلًا، إن كان ذلك يعني أن تنزع الأظافر، فيجب أن تنزعها[89].

عندما وصل طلب دنلاي إلى البنتاغون، وصفت جين دالتون المستشارة القانونية لهيئة الأركان المشتركة أن تحليل بيفر القانوني رديء بشكل محزن، ثم حولت الطلب والملحقات إلى فروع الخدمات المسلحة كلها للتعليق عليها، فتلقت جوقةً من الاحتجاجات ردًّا على طلبها، ثم رجعت القوات الجوية بمذكرة تظهر مخاوف جدية بشأن قانونية العديد من التقنيات المقترحة، وتشير إلى أنه يمكن أن يكون بعض هذه التقنيات قد فُهمت على أنها تعذيب تمامًا، وقد عُرِّفت الجريمة في دستور الولايات المتحدة 18 U.S.C. 2340، وطالبت القوات البحرية بمزيد من المراجعات السياسية والقانونية المشتركة والمفصلة، فاستنتجت الفرقة البحرية أن العديد من تقنيات الفئة الثانية والثالثة تنتهك جدلًا القانون الفيدرالي، وستعرِّض أعضاء الخدمة لدينا إلى احتمال المثول أمام المحاكم وفقًا لقانون الولايات المتحدة والـ UCMJ، وقدَّم الجيش مذكرتين، إحداهما من قبل مكتب المحامي العام، والأخرى من قبل فريق العمل للتحقيقات الجنائية.

حذر مكتب المحامي العام من أن التهديدات بالموت والإغراق الوهمي يبدوان انتهاكًا واضحًا لدستور التعذيب الفيدرالي، وأن التقنيات المتمثلة بالوضعيات المرهقة وحرمان الضوء والمحفزات السمعية، واستخدام عُقد الخوف لدى الأشخاص، ونزع الملابس، والتبرُّج الإجباري تتجاوز حدود المعاملة الإنسانية، وتنتهك الـ UCMJ (الدستور الموحد للقضاء العسكري) ودستور مناهضة التعذيب الفيدرالي، أما مذكرة الـ CITF فقد وافقت على أن تقنيات الفئة الثانية والثالثة يمكن أن تُعرِّض أعضاء الخدمة إلى مذكرات عقابية من قبل القانون الموحد للقضاء العسكري، وحذر من إمكانية أن يتعرض أفراد الجيش الذين شهدوا، أو كانوا على علم باستخدام مثل هذه التقنيات للمسؤولية الجنائية؛ لفشلهم بإجراء أي إصلاح، أو التبليغ عن

سوء المعاملة، وتابع المستشار القانوني لـ CITF: لا يمكنني الدفاع عن أي عمل، أو استجواب، أو غير ذلك مما يستند إلى المبدأ القائل إن كل شيء على ما يرام إذا كانت الغايات تبرر الوسائل، وإذا كان الآخرون غير مطلعين على كيفية القيام بأعمالنا[90].

أطلعت الكابتن جين دالتون رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز على ردود أفعال الوقاية، وعقدت اجتماعًا عن طريق الهاتف مع وكالة استخبارات الدفاع، ومدرسة استخبارات (هاوتشوكا. FT العسكرية)، والقيادة الجنوبية وغوانتانامو لمزيد من الدراسة حول التقنيات المقترحة والتحضير؛ من أجل مراجعة قانونية مستقلة، حيث أعدت أيضًا مذكرةً لمايرز؛ لإرسالها إلى القيادة الجنوبية ذكرت فيها: إننا لا نعتقد أن الخطة المقترحة كافية قانونيًّا، وحذرت من أن العديد من تقنيات الفئة الثالثة تنتهك القانون الفيدرالي بأسلوب مثير للجدل، ويمكن أن تعرِّض المحققين لمحاكمة محتملة[91]. لقد عرضت مذكرة مايرز تقييمًا تقنيًّا، وسياسيًّا وقانونيًّا شاملًا للتقنيات قبل أن يُوافَق عليها، إلا أنَّ لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ ذكرت -وفقًا لما ذكرته الكابتن دالتون- أن رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مايرز أمر دالتون وفريقها، بعد أن بدأت بتحليلها، بالتوقف عن ذلك، وقالت الكابتن دالتون: إن الجنرال مايرز عاد من أحد الاجتماعات، وأخبرني أن المستشار العام لوزارة الدفاع السيد هاينز يريدني أن ألغي الاجتماع الذي عُقِد عن طريق الإنترنت والمسجل على شريط فيديو، والتوقف عن إدارة المراجعة؛ بسبب المخاوف من أن يرى العالم معاملة غوانتانامو وتحليل الخدمات العسكرية لها، ووفقًا للكابتن دالتون، فإن السيد هاينز يريد أن يتحفظ على ذلك بشكل محكم، وقد توقفت الكابتن دالتون هي وفريقها عن العمل عندما علمت أن المستشار العام لوزارة الدفاع لا يريد أن تحدث هذه المراجعة الشاملة القانونية والسياسية، وهي المرة الوحيدة التي طُلب فيها من الكابتن دالتون التوقف عن طلب تحليل وجِّه إليها لمراجعته[92].

❋ ❋ ❋

نحن الآن في أوائل نوفمبر، وقد قام المحققون العسكريون طوال الشهر الفائت بتوسيع استخدامهم للتقنيات العنيفة، في أثناء الاستجواب الذي قاموا به مدة أسبوع مع القحطاني في معسكرX راي، وفي تحقيقات أخرى، بغض النظر عن الحاجة إلى تصريح رسمي حول أي شيء يتخطى الأساليب المثبتة في دليل الميدان. في 15/أكتوبر 2002م، كان موظفون من مكتب التحقيقات الفيدرالي يستجوبون معتقلًا في معسكر دلتا عندما دخل محقق عسكري إلى غرفة التحقيق ضاحكًا؛ حيث قال: أيها الرجال عليكم أن تأتوا لمشاهدة هذا، إذ كانوا يعرضون في غرفة قريبة معتقلًا يقف مكبَّلًا على مسمار على شكل I على الأرض، ورأسه مغطى بشريط لاصق يكتم الأنفاس، وكان في الغرفة حارسان ومحققان عسكريان، بالإضافة إلى أن أحدهم كان يصرخ على المعتقل، فسأل أحد موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي: هل بصق المعتقل على أحدهم؟ فأجاب حراسه: لا، ولكنه لم يتوقف عن ترتيل القرآن[93]، كذلك أشار موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أحداث أخرى مثل: حرمان النوم، وقيام إحدى المحققات بعرض مفاتنها للمعتقل، ومحقق يلطخ المعتقل بزيت نباتي بينما يخبره أنه زيت خنزير[94]. لقد وصف ديفيد نامياس مساعد النائب العام للقسم الجنائي لاحقًا هذه الأعمال الارتجالية على أنها تافهة، ومهينة وعقيمة[95].

سافر نامياس ورئيس وحدة الاتصال العسكري لمكتب التحقيقات الفيدرالي، ووحدة المعتقل إلى غوانتانامو في 15/أكتوبر 2002م، وفي أثناء زيارتهم التي استمرت ثلاثة أيام، تفاخرت القوات المسلحة أمام نامياس أنهم أوصلوا القحطاني إلى الانهيار، حيث أفشى من غير تبصر باسم محمد عطاء جرَّاء التحقيق الماراثوني، وقد رفضت وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي هذا الادعاء، مؤكدةً أن القحطاني كان فقط يعطي المحققين ما يريدونه؛ ليسمحوا له بالأكل أو بالذهاب إلى الحمام، وقد تحدى نامياس ورئيس وحدة الاتصال العسكري القوات المسلحة حول ادعائها مباشرةً في أثناء اجتماع عن طريق الفيديو مع اللواء جيفري ميلر Geoffrey Miller، والقائد المقبل لائتلاف GTMO-JTF، المقدم في الجيش فيفر، ورئيس اختصاصيي علم النفس في الـ CITF، ومسؤولي البنتاغون، وممثل السي. آي. إيه،

وقد قدَّم فيفر خطة القوات المسلحة للتَّحقيق أكثر من عنيفة للقحطاني في ذلك الاجتماع الذي نُفِّذ عن بعد، معلنًا بصوت عالٍ المعلومات التي استخلصتها المخابرات العسكرية في جلساتها الحديثة، وفقًا لما قاله المفتش العام لوزارة العدل.

في تلك اللحظة قال رئيس وحدة مكتب التحقيقات الفيدرالي رافعًا صوته: انظر؛ إن كل ما حصلت عليه إلى هذا الحد قد أعطتك إياه مكتب التحقيقات الفيدرالي فيما يخص القحطاني من ورقة التحقيق خاصتها، وقال رئيس الوحدة: إن المحادثة أصبحت عنيفةً، ووفقًا لرئيس الوحدة فقد وافق كل من رئيس اختصاصيي علم النفس في الـ CITF، وناماياس على أن المعلومات التي قدمها المقدم قد حُصِل عليها من مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقد أشار المقدم إلى أن أساليب التحقيق لم تكن فاعلةً، ولم توفر معلومات إيجابيةً، وقال رئيس الوحدة: إن الاجتماع قد انتهى بسبب الجدال[96].

غادر ناماياس ورئيس الوحدة غوانتانامو في 18/أكتوبر، مقتنعين أن خطة تحقيق القوات المسلحة لن تفيد، وأن القوات المسلحة لم تكن فاعلةً نهائيًّا في الحصول على أي نوع من المعلومات من القحطاني[97]. وعندما عاد ناماياس إلى واشنطن، شارك مخاوفه مع ميتشيل تشيرتوف، ومن ثم مع مساعد النائب العام لقسم الجنايات، وقد أرسل كلٌّ منهما القضية إلى المحامي العام جون أشكروفت، ومساعد المحامي العام لاري تومبسون Larry Thompson، حيث دعم أشكروفت وتشيرتوف -كما قيل- موقف مكتب التحقيقات الفيدرالي، بإثارة الأسئلة حول فاعلية تحقيقات القوات المسلحة للقحطاني، والإشارة إلى وصف وزارة الدفاع للمعلومات التي قدمها القحطاني بأنها كانت غالبًا غير دقيقة؛ إمَّا لأنه كان يكذب، أو لأن القوات المسلحة أساءت وصف ما قاله[98].

لقد أخبر كبير مستشاري أشكروفت لاحقًا المفتش العام لوزارة العدل في أوائل نوفمبر، أن الخلاف حول معاملة القحطاني كان موضوع نقاشات ضمن الوكالات، حول حرب الخنادق الطويلة التي كانت ما تزال قائمة بين مكتب التحقيقات الفيدرالي والقوات المسلحة، بما في ذلك

رؤساء اللجنة، ووفقًا لناميياس فإن تشيرتوف وأشكروفت كانا محبطيْن بشكل مستمر؛ بسبب عدم تمكنهم من الحصول على أي تغييرات، أو إجراء أي تطور في قضية القحطاني[99].

تولى الجنرال جيفري ميلر في أوائل نوفمبر قيادة قوى العمل المشتركة في غوانتانامو التي حلَّت محلَّ بنية القيادة المجزأة لـ JTF 160 و JTF-170 في غوانتانامو، وقد وصل ميلر مدركًا بوضوح مهمته، إذ أُعفِي باكوس من عبء قيادة الـ JTF 160 في أكتوبر، وبعد أربعة أيام من إعلان واشنطن تايمز عن الفجوة المتزايدة بين باكوس ودنلافي حول معاملة السجناء، أشارت مقالة التايمز بالتفصيل إلى قرار باكوس بالسماح للصليب الأحمر بتعليق ملصقات تخبر السجناء بأنهم مطالبون بتقديم الاسم، والرتبة، والرقم التسلسلي، فقط، للمحققين، واستشهدت مصادر البنتاغون بالمقالة التي عنَّفت باكوس الذي بدأ بوضوح وهو يلقي التحية على المعتقلين بقول: السلام عليكم، حيث وصفوا ذلك لطفًا مبالغًا فيه، بالإضافة إلى معلومة كانت قد سُرِّبت مفادها أنه كان يشارك بعمليات جمع المعلومات التي قام بها دنلافي، وكان يراد من JTF في غوانتانامو بوصفها وحدةً متماسكةً مهمتها الأساسية إنتاج المعلومات الاستخبارية، أن تلغي مثل هذه التوترات، وتعيد تنظيم حياة المعسكر بطريقة أفضل لخدمة ذلك الهدف[100].

في 12/نوفمبر 2002م، أعطى قائد القوات الجنوبية الجنرال هيل، موافقته الشفهية إلى ميلر على استخدام تقنيات الفئتين الأولى والثانية على القحطاني، التي تتضمن الوضعيات المجهدة، والعزل حتى ثلاثين يومًا، والتجريد من الإحساسات، وتغطية الرأس، والتعرية، والتبرج القسري، وعقد الخوف عند الأشخاص، والتحقيق لمدة عشرين ساعة، وذلك بعد عدم الاستجابة إلى طلب التوجيهات القانونية الإضافية التي طلبها بشأن تحفظات الأجهزة الأربعة: مكتب التحقيقات الفيدرالي، وCITF، وأكثر محققين متمرسين في الوكالة، وفي اليوم نفسه أرسل المقدم فيفر رسالة إلكترونية إلى الجنرال ميلر مع ملحق من أربع صفحات يقول فيه: إليك خطة تحقيق ISN: 063 التي وافقتم عليها، وأطلب منك تحويلها إلى جين هيل /info J2/ J3/COS، وسنبدأ في الساعة الواحدة من يوم 15/نوفمبر بناءً على توجيهاتك[101].

وصفت خطة التحقيق الخاصة المرفقة عمليةً من أربع مراحل هدفها انهيار المعتقل، وإثبات دوره في هجمات 11 سبتمبر.

الخطة على النحو الآتي:

قبل بداية التحقيق يجب حلق شعر المعتقل ولحيته؛ فهذا ضروري لأهداف صحية وسيكولوجية، ثم يخضع القحطاني إلى جلسات استجواب مدة عشرين ساعة، ويعطى أربع ساعات استراحة متقطعة على دورات متكررة، ويوضع المعتقل في أثناء التحقيق في وضعيات مجهدة وهو معصوب العينين، وإذا تطلب الأمر يمكن إغلاق فم المعتقل بشريط لاصق لمنعه من الكلام، وقبل استخدام الشريط والكلاب يجب الحصول على موافقة خطية للقيام بذلك، وللشريط اللاصق هدف محدد: في المرحلة الأولى من الخطة، هي أن يعنِّف المحققون القحطاني لأيام عدة من دون السماح له بالكلام، وعندما يُمنَح فرصة الكلام، سيزودنا بقصته كاملة أخيرًا.

في المرحلة الثانية يوضع مترجم عسكري، وكأنه معتقل في زنزانة قرب زنزانة القحطاني في معسكر X راي حيلةً؛ ليستطيع بوساطتها كشف الأسرار التي امتنع عن ذكرها بين جلسات التحقيق، فإذا لم تثمر هذه الخطة تُطبق المرحلة الثالثة من خطة استغلال المعتقل 063، وتتطلب الحصول على إذن من مكتب وزارة الدفاع لاستخدام تقنيات التحقيق الخاصة بتدريب SERE، وتصريح بالمستوى الثالث من تدريب مقاومة التحقيق المقدم من قبل JTF غوانتانامو، وبمجرد الحصول على التصاريح، ستُطبَّق هذه التقنيات؛ لتشجيع 063 على التعاون.

وإذا فشلت مرحلة استخدام تقنيات الفئة الثانية والثالثة، ستنتقل القوات المسلحة إلى المرحلة الرابعة، المعنونة بـ (استغلال التحالف):

> تتطلب المرحلة الرابعة من خطة استغلال المعتقل 063 إرسال المعتقل إلى خارج الجزيرة مؤقتًا، إلى أي دولة أخرى تسمح باستعمال تقنيات التحقيق التي تمكنهم من الحصول على المعلومات الضرورية[102].

في 4/نوفمبر2002م، ومع توقع الاحتجاجات الغاضبة التي كانت ستحدث، أرسل المقدم بيفر رسالةً إلكترونيةً إلى الرائد سام مالاكوف، المستشار القانوني لـ CITF، قائلًا: وفقًا لفهمي فيما يتعلق بـ 063 فإن مجلس الأمن القومي قد قيَّم الأمر، وقرر أن التركيز على هذا الرجل قضية أمن قومي إلى أقصى حد، وإننا نسعى قدمًا بدعم من القيادة الجنوبية، ولا أظن أن لديَّ شيئًا آخر يمكن قوله[103].

ولكن الـ CITF ومكتب التحقيقات الفيدرالي قرَّرا إفشال الخطة، وفي اليوم نفسه راسل العقيد بريت مالو قائد الـ CITF الجنرال ميلر مباشرةً:

> إنني أعترض بشدة على استخدام العديد من تقنيات الفئة الثالثة، وبعض تقنيات الفئة الثانية المقترحة، أشعر أنها غير فاعلة بوجه عام، وأنه سيكون لها آثار سلبية خطيرة، ونتائج قانونية على تحقيقاتنا، وأنا قلق لأقصى درجة من أن استخدام هذه التقنيات سيضع أعضاء القوات المسلحة أمام تهم جنائية محتملة، وسيواجه عملائي، بالإضافة إلى موظفين عسكريين آخرين، مشكلات قانونيةً وأخلاقيةً إذا عرفوا ما الذي يستخدمونه[104].

في اليوم الثاني، رفع ماك كاهان مذكرةَ قانونيةً إلى ميلر، من غير أن يعلم أن مراجعة دالتون القانونية قد أُجهِضت، يقول فيها: إن الـ CITF قد أثار اعتراضاتٍ قانونيةً رسميةً على التحقيق، وإن القيادة الجنوبية في وضع لا يمكنها الموافقة على خطة خاضعة لمراجعة قانونية في مكتب المستشار العام للبنتاغون، وقد كرر ماك كاهان: إن مصداقية أي معلومة يُحصل عليها من استخدام تقنيات عنيفة ستكون موضع شك إلى درجة كبيرة، لقد اعترض بشكل محدد على

تقنيات الـ SERE كلها التي تعتمد على الإرهاق الجسدي في المرحلة الثالثة من الخطة، واستنكر مضامين المرحلة الرابعة التي مفادها أنه بالإمكان استخدام مواطني دول العالم الثالث الذين يتبعون معايير أقسى من التحقيق، وإيصال تهديدات لأعضاء أسر المعتقلين، أو إنزال أضرار بهم خلافًا لميثاق مناهضة الإرهاب[105].

وأن عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الذين اطلعوا على خطة التحقيق حكموا عليها أنها معيبة، وقد أبلغ موظفان من الـ BAU وصلا للتو إلى غوانتانامو مراكز القيادة، أن واحدة من هذه التقنيات على الأقل التي تمنع القحطاني من الكلام على أمل أن تجعله يقول كل شيء فيما بعد مشكوك بجدواها، وقال الموظفان: لدينا معلومات تشير إلى أن الذي أوصى بتقنية التحقيق هذه هو لُغوي عسكري يدَّعي أن لديه خبرة سنين عديدة في العمالة، ولم تتوافر أي معلومات تبرِّر استخدام هذه التقنية سوى كلمات هذا الموظف، واعترض الموظفان بشكل خاص على المرحلة الرابعة المقترحة، وهي عدم ترحيل المعتقلين إلى أي دولة أخرى ما لم تُعدَّل هذه الخطة، وتُستَبعد النواحي التي لم يوافق عليها موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولا يمكننا التوقيع عليها[106]. وبعد أيام قليلة حمل الموظفان هذه المخاوف إلى جلسة إستراتيجية التحقيق مع ضباط استخبارات الدفاع، بعد شعور الموظفين بالقلق حيال العوز الكامل للخبرة (الحنكة)، وجو الاجتماع الشبيه بالسيرك لهذا الاجتماع، ونَقل الموظفان إلى المفتش العام لوزارة العدل الابتهاج الذي ناقش به المشاركون الدور الذي سيقوم به كل منهم في تنفيذ التقنيات[107].

ومع ازدياد الاحتجاجات، أجَّل ميلر تاريخ البدء بالخطة قرابة أسبوع، وطلب من محققيه ومحققي مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF إيجاد أساس مشترك، ومن ضمن التحضيرات لمؤتمر في 20/نوفمبر أعد مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF خطة تحقيق بديلة تعتمد على بناء ألفة طويلة الأمد، ووفقًا لرأي المفتش العام؛ فإن خطتهم المشتركة أظهرت أن استجواب القحطاني السلبي، قد عزَّز أفكار القاعدة الشائعة حول الأمريكيين الشريرين، وأثبتت صحة توقعاتهم بالمعاملة القاسية والتعذيب المحتمل، وشدد مكتب التحقيقات الفيدرالي على أسلوبه في اجتماع مع الجنرال ميلر شخصيًّا، مؤكدًا فاعلية أساليب بناء الألفة حتى مع أكثر المجرمين

قسوةً، وأشار إلى أنه في حالة مقاتلي القاعدة المشبوهين؛ فإن إيقاع العذاب على شخص يعتقد أن الله سيكافئ معاناته غالبًا ما يكون ذا نتيجة عكسية حكمًا، واعترف ميلر بالجوانب الإيجابية لبناء الألفة في أثناء الاجتماع، ولكنه دعم خطة القوات المسلحة التي وصفها بأنها بلا رحمة وهجوم ثابت.

عندما جلست الوكالات في مساء العشرين من نوفمبر، كان واضحًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي بشكل مباشر أن القوات المسلحة لن توافق على خطة لا تتضمن تطبيق تقنيات الـ SERE، والمرحلة التي تشتمل على إرسال القحطاني إلى دولة من دول العالم الثالث، حيث يمكن تعذيبه للحصول على المعلومات[108]. وفي نهاية الاجتماع حدَّد مكتب التحقيقات الفيدرالي كمية الوقت حتى تُنجز المهمة، وأدرك أنه قد حظي بدعم القوات المسلحة لخطة تحقيق ثالثة هجينة مفادها أن تعطي مكتب التحقيقات الفيدرالي أسبوعًا إضافيًا مع القحطاني على أمل أن يجمع معلوماتٍ كافيةً تلبي بقية خطة القوات المسلحة، وفي صباح اليوم الثاني كتب موظفو الـ BAU لمراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي، في أثناء ترقب اجتماع عن بعد عن طريق الفيديو مع واشنطن في أواخر ذلك اليوم الذي سوف يقرر فيه مصير القحطاني.

وحيث وعدنا، فإننا نرفق إليكم الخطة الهجينة للمعتقل 063 التي تدمج مرحلةً استخدمت فيها تقنياتنا المطلوبة، وقد وافقت وزارة الدفاع على هذه الخطة وسوف تناقش في أثناء اجتماع 1600 اليوم، وأظنه الاجتماع ذاته الذي حضرته، بالإضافة إلى أننا أرسلنا الخطة أيضًا إلى الـ BAU للمراجعة، وقد بقينا منقسمين حول هذا الأسلوب الهجين على الرغم من أنهم قدموا رشوةً لصالح مرحلة بناء الألفة، ومن سلبيات الخطة أنها لا تسمح بتقنية بناء ألفة طويلة الأمد. ويجب أن يُحدّد النجاح أو الفشل في مدة خمسة إلى سبعة أيام قبل الانتقال إلى المرحلة التالية، ونرفق أيضًا حكايةً مكتوبةً تطالب بمقاربة طويلة الأمد، وقد أرسلت نسخة منها إلى الـ BAU، لكنَّ المشكلة في تبني المقاربة المهجَّنة هي وجود متغيرات عديدة لا نستطيع السيطرة عليها، ومن حيث فهمي الموضوع؛ فإننا لن نتشارك مع وزارة الدفاع في التحقيق الفعلي، وأظن أن ذلك أمرًا حكيمًا، على كل حال، وللمزيد من الدبلوماسية التقينا وزارة الدفاع بناءً على

طلبها؛ لتحديد أرضية مشتركة بين مقاربتنا ومقاربتهم المقترحة إن وجدت، لقد كان الأسلوب الهجين هو الأرضية المشتركة، وما زال لدينا مخاوف:

1. تبدو خطة وزارة الأمن الداخلي مناسبةً في حالة أفضل لميدان المعركة، وليس لمعتقلين مدة طويلة.
2. على الرغم من أن محققي وزارة الأمن الداخلي متحمسون جدًّا، لكنهم يفتقرون، على ما يبدو، إلى الخبرة بشأن أي نوع من أساليب المقابلات التي تركز على الصبر، أو على كون المحقق ودودًا مدةً طويلة من الزمن، ويبدو أنهم معرَّضون لضغط من أجل الوصول إلى نتائج سريعة، وسينعكس هذا الضغط على ارتجالهم الخطط كما هي.
3. إن الثقة في تقنيات المقابلة مشكوك فيها، والأسوأ من ذلك أنه ما من أحد من وزارة الأمن الداخلي يبدو مهتمًّا بذلك، إنهم يسارعون لإبعاد أي أسلوب يتخطى خبرتهم أو مخيلتهم.
4. إن احتواءهم للأسلوب الذي يعتمد على الخوف يتوافق مع البيئة العسكرية التي عملوا بها، ولكنه قد لا يؤدي إلى هدف طويل الأمد في الحصول على معلومات موثوقة.

أعلم أنه يمكن أن تكون لديك أخبار لنا بعد اجتماع 1600. أرجو الاطلاع على الوثائق الملحقة وإخبارنا إذا كان علينا المضي قدمًا في المشاركة في الأحوال جميعها، أو أن ننسحب بلطف، إذا أردت أن ننسحب، أطلب أن تزودنا مراكز القيادة بقرار مكتوب يأمرنا بعدم المشاركة، وإلا فإن معاملاتنا المستمرة مع الوكالات الأخرى ستتعقد.

على الرغم من أنني أوافق على ما سبق، إلا أنني أظن بأن وزارة الأمن الداخلي ستتكفئ راجعةً إلى خطتها الأصلية التي تبدأ بشكل أساسي من المرحلة الثانية من هذه الخطة الهجينة؛ إذا لم نبارك الخطة الهجينة؛ في حين أن الخطة الهجينة ليست الفُضلى، فأنا أعتقد أنها أهون الشرين، وأظن أيضًا أن هذه الخطة الهجينة حاكت بعضًا من الجوانب المهمة الموجودة في حالات متلازمة ستوكهولم، وخاصةً الاستيقاظ لساعات مطولة تحت ضغط متزايد ومستمر

على مدى أيام عديدة، وأوقات مطولة لتطوير الألفة، ويمكن أن يصبح المحقق إنسانيًّا في نظر المعتقل، وإعطاء الفرصة للمعتقل ليقتنع بأنهم سيواجهون المحنة معًا، كل ذلك يتضافر لتسريع عملية الترابط؛ ولهذه الأسباب أظن أن لدى هذه الخطة الهجينة فرصةً للنجاح أكثر من خطة وزارة الأمن الداخلي الأصلية[109].

في اجتماع الفيديو في 21/نوفمبر 2002م الذي ربط ميلر، وفيفر، وموظفي الـ CITF، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، في غوانتانامو مع القيادة الجنوبية في فلوريدا، ومكتب جيم هاينز في واشنطن، لم تذكر القوات المسلحة الخطة الجديدة المشتركة لـ مكتب التحقيقات الفيدرالي / CITF، ولا خطة مكتب التحقيقات الفيدرالي الهجينة المقترحة، وبالمقابل فقد ادَّعى فيفر الذي وصفه المفتش العام أنه المقدم ذاته الذي ادَّعى زورًا في اجتماع عن بعد في أكتوبر 2002م، أن وزارة الدفاع حصلت على معلومات من القحطاني باستخدام وسائل عنيفة أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد ساعدت على تطوير خطة تحقيق القوات المسلحة ودعمتها، وقد قال أحد موظفي وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، في الاجتماع الشاق: إن فيفر قد ضلل البنتاغون بشكل سافر؛ ليصدق أن الـ BAU قد ساندت خطة تحقيق القوات المسلحة العنيفة، والمثيرة للجدل[110].

تتضمن النسخة الأخيرة من خطة القوات المسلحة مرحلة أولى جديدة، وهي التي تعكس طلب مكتب التحقيقات الفيدرالي لاستخدام أساليب غير عنيفة، ولكن تحت سيطرة محققي القوات المسلحة وليس موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي. المرحلة الثانية تشبه المرحلة الأولى، حيث تُستهَل بالحلاقة الإجبارية، وتتضمن روتين الإسكات والحديث، وقد وافق الجنرال ميلر على استخدام الشاش الطبي لإلجام فم المعتقل ومنعه من الجدال والشتم، وكانت المرحلة الثالثة هي حيلة الخبير اللغوي الذي يتظاهر أنه معتقل، والمرحلة الرابعة هي استخدام تقنيات الـ SERE، محذوف منها الوضعيات المرهقة والكلاب التي أصر ميلر على إزالتها من الخطة بناءً على تعليماته، وقد ذكرت الخطة أن الغرض من زيادة الحوافز إلى هذا الحد هو إقناع المعتقل 063 أن المقاومة لا فائدة منها، حيث ينتج من هذه المرحلة استسلام المعقل وتزويدنا

بالمعلومات الضرورية عندما يزداد شعوره بالفشل إلى المستوى الكافي، وتنتهي المرحلة بالنجاح أو بالتوقف، بعد استنفاد الوسائل جميعها التي قدمتها JTF-GTMO [111].

على الرغم من أن المرحلة الخامسة قد حافظت على العنوان الأصلي للمرحلة الرابعة، وهو استغلال التحالف، إلا أنها حدَّدت مسألة ما ينتظر القحطاني في حال جمدت الخطة الرابعة، بينما يستمر التلميح إلى إمكانية ترحيل المعتقلين إلى دولة ثالثة، حيث يجب البت في المرحلة الخامسة من الخطة التي هي استغلال 063 على المستوى القومي لجميع الوكالات حتى يُبَتَّ بالتصرف مع المعتقل 063 في المستقبل[112].

لم يأت مكتب التحقيقات الفيدرالي بأي حركة في أثناء المؤتمر عن طريق الإنترنت للاعتراض على ادعاء فيفر بأن الوكالة ساندت خطة القوات المسلحة، ولكن مشرف مكتب التحقيقات الفيدرالي الموجود في الموقع وموظفين اثنين التقى مع ميلر لاحقًا للتشديد على قضيتهم، حيث ذكرت التقارير أن ميلر قد شكرهم على آرائهم، ولكنه أخبرهم أن موظفي JTF-GTMO يعلمون ما يفعلون[113]. وكتب المشرف مذكرةً لاحقًا في ذلك اليوم إلى ميلر تُلخِّص أحداث الأسبوع الماضي:

من: مكتب التحقيقات الفيدرالي خليج غوانتانامو

الموضوع: الاجتماع عن طريق الإنترنت VTC 21/ نوفمبر/2002م

إلى: اللواء ميلر

إن الهدف من هذا التواصل هو لفت انتباه القائد العام إلى بعض المخاوف، وهي أن لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي تقارير بشأن ما صُنع بمكانة مكتب التحقيقات الفيدرالي في الأسلوب التنفيذي المقترح في 21/نوفمبر في الاجتماع المذكور بناءً على توجيهات القائد العام، وفي محاولة لإيجاد بعض النواحي المنهجية المشتركة فيما يتعلق بخطة استجواب المعتقل الذي التقى به مشرف مكتب التحقيقات الفيدرالي الموجود في الموقع، ومشرفون من وحدة التحليل

السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وأعضاء جهاز الـ JTF-GTMO في مساء العشرين من نوفمبر، حيث قدمت وزارة الأمن الداخلي في هذا الاجتماع مسوَّدتها حول خطة التحقيق، وأظهر مكتب التحقيقات الفيدرالي هواجسَ حول الطبيعة القسرية الشاملة للخطة وعدم القانونية المحتملة لعناصرها، وأعرب مكتب التحقيقات الفيدرالي عن اعتراضه القوي بشأن فاعلية الأسلوب المعتمد على الخوف.

قدَّم مكتب التحقيقات الفيدرالي اقتراحًا مكتوبًا حول أسلوب تحقيق بديل يعتمد على بناء الألفة طويلة الأمد، لقد تمت مسبقًا مناقشة هذا الأسلوب بين خبراء السلوك في مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي، وأعضاء جهاز الـ JTF، في اجتماع العشرين من نوفمبر، لاحظ كل من أعضاء جهاز الـ JTF، ووزارة الأمن الداخلي ميزات أسلوب مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقرروا تعديل خطتهم بمشاركة بعض جوانب بناء الألفة الخاص بمكتب التحقيقات الفيدرالي، بالرغم من جو العمل المتلازم لهذه المشاورة، فإن موظفي JTF وDHS لم يخبروا موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي بأن الخطة المعدلة ستُقدَّم إلى مكتب المستشار العام في البنتاغون في اليوم الثاني، في الحقيقة، لقد ذكر ممثلو مكتب التحقيقات الفيدرالي بوضوح لممثلي JTF و DHS أنه يجب مراجعة التقنيات المقترحة في الخطة والموافق عليها رسميًّا من قبل ضباط BAU و FBIHQ قبل التنفيذ.

هل وجَّه الـ JIG مجموعة التحقيق المشتركة مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن نياته بتقديم خطة DHS المعدلة لوزارة الدفاع، في المؤتمر عن طريق الإنترنت في الواحد والعشرين من نوفمبر على أنها خطة الـ DHS ومكتب التحقيقات الفيدرالي معًا؟ سيعترض ممثلو مكتب التحقيقات الفيدرالي بشدة، بالإضافة لذلك، بالرغم من أن الوكالات كلها تعلم أنه من المقرر

وصول رئيس الأطباء النفسيين الدكتور في 21/ نوفمبر؛ بهدف تقييم خطط الـ DHS ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ولم يطلب JIG رأي الدكتور المهني[114].

لقد كان رئيس اختصاصيي علم النفس في جهاز البحث الجنائي التابع للقوات البحرية ميشيل جيليس Michael Gelles، الذي قَدَّم في اليوم الثاني مراجعته لخطة القوات المسلحة، وهي خطة تفتقر للمعالجة الموضوعية والمدروسة، كذلك حذر جيليس من أن خيار استخدام القوة يمثل هذه العدوانية في عملية التحقيق، ويمكن فقط أن يدعم مقاومته، وأضاف محذِّرا: إنه إذا مضت الخطة قدمًا؛ فإنني سأجد مشكلة ألا أجد نفسي، من وجهة النظر المهنية، مضطرًا إلى اتخاذ موقف عدائي في أثناء التحقيق في محكمة عسكرية بوصفي خبيرًا في التحقيق[115].

أقرَّ ميلر خطة القوات المسلحة متجاهلًا إياه، وذلك في اليوم نفسه 22/نوفمبر 2002م، عند الساعة 2:25 صباحًا، وفي صباح اليوم الثاني ثُبِّت القحطاني على أرض حُجيرة تحقيق في معسكر X راي.

خلافًا لنصيحة مكتب التحقيقات الفيدرالي بالسماح للقحطاني بأن يكون أحسن حالًا بعد التحقيق الذي أجري معه واستمر أسبوعًا كاملًا في معسكر X راي في بداية أكتوبر، فقد أمضى القحطاني الأسابيع التي أمضاها في عزلة تامة في سجن القوات البحرية، حيث تعرض للأضواء الساطعة، والضجيج، وحرمان النوم، وكان وزنه 157 رطلًا في الثاني من يوليو 2002م، وأصبح وزنه في 15/ نوفمبر 108 أرطال، وذلك قبل أسبوع من بداية التحقيق الخاص[116]. لقد وصل إلى الحجيرة منهكًا وضعيفًا، ووفقًا لطبيب الـ BSCT النفسي الذي شارك في تحقيق الأسابيع السبعة، فَقَدَ فَقَدَ الحسَّ بالمكان والزمان عن قصد، وعندما نُقِل القحطاني، جعلوه يظن أنه أُرسل إلى دولة معادية تؤيد التعذيب، وقادوه إلى الاعتقاد أنه سيُقتل إذا لم يتعاون مع المحققين، هذا ما قاله الـ BSCT للجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ[117].

بعد يومين من بدء التحقيق الخاص، أرسل سام ماك كوت المستشار القانوني لـ CITF رسالةً إلكترونيةً إلى ديان بيفر، يعلن فيها رسميًّا أن الـ CITF لا تتوافق مع التقنيات العنيفة

بما فيها تحقيقات العشرين ساعة الإضافية؛ لذلك ووفقًا لسياستنا؛ فإن علينا أن نقف بعيدًا، ولا نقدِّم أي مشاركة أو أفكار، أو دعم، أو توصيات لتنفيذ هذه التقنيات[118]. لقد اتبع مكتب التحقيقات الفيدرالي المنهج ذاته، مخبرًا موظفيه بالوقوف بعيدًا عن هذا، وتسجيل اعتراضات بشكل رسمي موجهة إلى القيادة عن طريق التسلسل.

في الثاني من ديسمبر 2002م، قدَّم موظف ومحامي في مكتب التحقيقات الفيدرالي مراجعته القانونية لتقنيات الفئة الأولى العسكرية، من بين ثلاث تقنيات تستخلص تقنيات الفئة الثالثة جميعها وبعضًا من تقنيات الفئة الثانية، بما فيها تغطية الرأس، والتعرية، والوضعيات المرهقة، وتحقيقات العشرين ساعةً، واستخدام عُقد الخوف (الرُّهاب) لدى الأشخاص كالخوف من الكلاب؛ لتقليص الضغط، حيث كانت تقنيات تحقيق قسرية غير مسموح بها وفقًا للتعديل الثامن لدستور الولايات المتحدة وهي تحريم العقاب القاسي أو الوحشي، علاوة على ذلك فإن العديد من هذه التقنيات هي أيضًا (أمثلة عن تقنيات تحقيق قسرية تنتهك دستور الولايات المتحدة المادة 2340 § 18 U.S.C.؛ من قانون التعذيب؛ لذلك يتضمن التحليل إمكانية أن يُحاكم هؤلاء الذين يستخدمون هذه التقنيات، ويُدانوا إذا قرر القاضي أن لدى المستخدم النيّة اللازمة)[119].

في اليوم ذاته وقَّع دونالد رامسفيلد وزير الدفاع مذكرةً وافق فيها على استخدام تقنيات تحقيق الفئتين الأولى والثانية، المقترحة في مذكرة دنلاي بتاريخ 11/ أكتوبر وتقنية واحدة من تقنيات الفئة الثالثة، وهي: استخدام الوسائل المادية المعتدلة وغير المؤذية، وقدَّم جيم هاينز المستشار العام لرامسفيلد الاقتراح تحت ضغط من رامسفيلد في 27/ نوفمبر 2002م الذي أبدى غضبًا؛ لأنه لم يحصل على تزكية. كان يمكن لرامسفيلد ببساطة أن يوقع باسمه مشيرًا إلى موافقته، لكن الملاحظة التي كانت في أسفل المذكرة قد حدَّدت بوضوح الجانب الذي يريد أن يميل إليه المحققون العسكريون تمامًا، وقد وجَّه نوابه لمدة شهور عن طريق المكالمات الأسبوعية التي أجروها مع دنلاي وميلر، على كل حال فقد كنت أقف مدة تصل من ثماني إلى عشر ساعات يوميًّا، وقد سأل رامسفيلد بشكل بلاغي: لماذا تحدد الوقوف بأربع ساعات؟[120]

في مختبر المعركة ظهرت الرسالة واضحةً وصاخبةً، إذ أخبر جيمس تيموثي الموظف الخاص المسؤول في الـ CITF في غوانتنامو، لجنةَ الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ أنه صُدِم عندما رأى تصريح رامسفيلد يقول: لقد أخبرنا أننا خسرنا المعركة، وفي الساعة الثامنة من الليلة الثانية، ذكر سجل تحقيق القحطاني بدء المرحلة B1، لقد أُخبِر القحطاني أنه سيُعاد إلى كوبا، مربوطًا، ومغطى الرأس في مؤخرة سيارة إسعاف، حيث اقتادوه إلى حجيرة تحقيق، وأمطروه بوابل من الموسيقى، وحُلق شعره بالإكراه، وبعد أربعة أيام نقل إلى المستشفى ليعالج من انخفاض خطير في نبضات القلب، وهبوط بدرجة حرارة الجسم، وبردية، وبعد يومين من ذلك، عاد إلى الحجيرة، و تُوبع الاعتداء.

وقتئذ، كان محققو القوات المسلحة يُعِدون وثيقةً بعنوان إجراءات التحقيق القياسية الفاعلة لـ JTF-GTMO, SERE، التي بدأت بما يأتي:

> لقد أعلنت وثيقة إجراءات التحقيق القياسية الفاعلة SOP الإجراءات التي ينبغي اتباعها من قبل موظفي JTF-GTMO، المرتبطين بعمليات تحقيق المعتقلين، وإن المقدمة المنطقية الكافية وراء ذلك هي أن أساليب التحقيق المستخدمة في مدرسة SERE للقوات المسلحة الأمريكية مناسبةً للاستخدام بتحقيقات العالم الحقيقي، وتُستخدم هذه الأساليب، والتقنيات في مدرسة SERE لتحطيم المعتقل. ويمكن أن تُستخدم الأساليب والتقنيات ذاتها لتحطيم المعتقلين الحقيقيين في أثناء عمليات التحقيق.
>
> شعر مؤلفو الوثيقة أنهم مضطرون إلى إضافة ما يأتي:
>
> لنلاحظ أن التكتيكات جميعها قُصد بها تمامًا ألا تكون مميتةً[121].

نشأ عن مسوَّدة إجراءات العمل القياسية SOP بروتوكولات تستخدم تقنيات SERE التي وافق عليها رامسفيلد: لقد بيَّنت كيف أن الصفع المهين، والضرب على المعدة قد استُخدِمتا؛ لإحداث صدمة للمعتقل وإذلاله، وشرحت معنى التعرية على أنه نزع عنيف لملابس المعتقل،

ووصفت الركوع، والوقوف، وعبادة الله بأنها وضعيات مرهقة، ووجَّهت نسخة 18/ ديسمبر لوثيقة SOP تعليمات مفادها ضرورة وجود المندوب الصحي أو الطبيب في الموقع، وضرورة وجود خدمة طبية عند الطلب، ويجب أن يخضع محققو JTF-GTMO العسكريون، والمدنيون لتدريب من قِبَل مدربين SERE مُجازين قبل أن يُسمح لهم باستخدام أي من التقنيات المشروحة في هذه الوثيقة.

بينما كانت تُعد وثيقة SOP، أصدر رامسفيلد رسالةً تُوجِّه JPRA؛ لإرسال مدربين اثنين من SERE إلى غوانتانامو؛ ليعطيا تعليماتهما إلى عنصر الرقابة الاستخباراتية التابع لـ JTF-GTMO حول نظرية الضغوط الجسدية وتطبيقها المستخدمة في مدرسة SERE التابعة للقوات البحرية، وقبل شهر كانت ورشة عمل مشابهة من SERE المخصصة لموظفي السي. آي. إيه التي أُرسِلت إلى المواقع السوداء قد مُنيت بإخفاق تامٍّ وفقًا لما ذكره طبيب نفسي كان قد نظم الجلسات في SERE، فأخذ محققو السي. آي. إيه عندئذٍ القيادة في العروض، حيث مارس أحدهم الإغراق الوهمي على الآخر وعرض تقنية ما لرفع عتبة الألم، إنها تقنية قال المدربون أنفسهم عنها لاحقًا: إنهم يظنون أنها غير ملائمة كليًّا لتُطبَّق على أي شخص، سواء أمعتقلًا أمريكيًّا كان أم أجنبيًّا، وذلك خوفًا من أن تسبب ضررًا جسديًّا دائمًا[122].

وصل مدربو الـ SERE، جون رانكين John Rankin وكريستوفر روس Christopher Ross إلى غوانتانامو في 30/ ديسمبر 2002م، وفي جلساتهم مع JTF-GTMO لم يركز رانكين وروس على الأضرار الجسدية الأكثر عنفًا التي برزت في جلسات السي. آي. إيه، ولكن على نظرية موافقة رامسفيلد على مستويات الضغط الواردة في الفئتين الثانية والثالثة، وقال رانكين في تقريره اللاحق: إنه في صباح 31/ديسمبر 2002م، بدأنا أنا والسيد روس التدريب بدرس معمق على مبادئ بيدرمان قرابة 24 موظفًا من عنصر التحكم في التحقيق، وقد ألحق البيان الذي سلَّمه لـ ICE مع خارطة بيدرمان للإكراه والقسر، وقد اتبع رانكين وروس هذا في درس احتواء أسس التحقيقات ومقاومة التحقيق، وفي جلسة قال رانكين إنها كانت مطلوبة بشكل محدد؛ لأنها كانت دليلًا على أن بعضًا من المعتقلين ذوي الأولوية العليا قد تلقوا نوعًا من

تدريب المقاومة، حين أثبت ذلك من قبل دليل التدريب الخاص بالقاعدة، قبل مغادرة الجزيرة، والتقى الرجلان مع الجنرال ميلر وناقشوا توجيهاتٍ عالية المستوى، ووضعوا الخطوط العريضة لإرشادات محددة بشأن عملية ICE الراهنة والمقترحة في التعامل مع المعتقلين، وأضاف رانكين ملاحظةً مكتوبةً في نهاية تقريره قال فيها: ربما تكون فكرة التخطيط، والتنسيق لرحلة عودة، ولرؤية كيف تجري الأمور فكرة جيدة[123].

في الوقت الذي غادر فيه رانكين وروس غوانتانامو في 4/ يناير 2003م، بعد أكثر من شهر من توقيع رامسفيلد مذكرة تقنيات التحقيق، نما عصيان كان بإمكانه وضع نهايةً للتحقيق مع القحطاني، وإنهاء أي حديث حول جلسات تدريب مستقبلية، وهو الآن في أسبوعه السادس.

* * *

في السابع عشر من ديسمبر 2002م، في اليوم السابع والعشرين من استجواب القحطاني الخاص أجبر المحققون القحطاني المقيد على ارتداء صدرية، ووضع شريط على رأسه، وبدؤوا يشتمونه، وفي اليوم ذاته زار ديفيد برانت؛ رئيس دائرة التحريات الجنائية البحرية، ألبرتو مورا Alberto Mora، المستشار العام للبحرية في مكتبه في البنتاغون، وقال مورا ما يأتي:

> لقد أخبرني مدير NCIS ديفيد برانت، في اجتماع متأخر مساءً، أن موظفي الـ NCIS المرتبطين بـ JTF-160؛ فريق عمل البحث الجنائي في غوانتانامو-كوبا، علموا أن بعض المعتقلين المحتجزين في غوانتانامو قد تعرضوا لسوء المعاملة الجسدية، والمعاملة المهينة، إن هذه المعاملة التي لم يشارك فيها موظفو NCIS، ولم يشهدوها، قد زعم أن من قام بها هم موظفون مرتبطون بـ JTF-170 وفرقة عمل المخابرات، وقد أشاعت أنها مصرح بها -على الأقل جزئيًّا- على مستوًى عالٍ في واشنطن، على الرغم من أن NCIS لم ترَ نص التفويض.
>
> لقد كان موظفو NCIS في غوانتانامو، والموظفون المدنيون، والعسكريون في الدوائر الأخرى غاضبين من سوء المعاملة، وأكدوا أن هذا النوع من المعاملة

مخالف للقيم الأمريكية، وقد أكد المدير برانت أن NCIS لن تشترك في المعاملة المتعسفة حتى ولو أُمِرت بذلك، ولا تتمنى أن تكون مرتبطةً ولو بشكل غير مباشر بأي دائرة شاركت في مثل هذه الممارسات، لقد سألني المدير برانت إذا كنت أرغب في معرفة المزيد؟ فأجبته بقلق إنني أشعر أنه علي ذلك، وقد اتفقنا على أن نلتقي في اليوم الثاني، وفي تلك الليلة، راسلت إلكترونيًّا العميد البحري ميشيل لور Michael Lohr النائب العسكري العام في البحرية، ودعوته لحضور الاجتماع الصباحي مع NCIS [124].

كتب جين ماير في جريدة النيويورك في عام 2006م وصفًا لألبرتو مورا على أنه حذِرٌ، ومتحفظ بشكل عقلاني، ومعجب بالرئيس ريغان وقد شغل في إدارتي بوش الأولى والثانية مناصب سياسية، حيث هرب والداه من الأنظمة الشيوعية في هنغاريا وكوبا، وعُذِّب أحد أعمامه الكبار وأُعدِم شنقًا، وأُرسِل آخر إلى معسكر اعتقال نازي، وقد قال مورا لماير: إن الأشخاص الذين خاضوا مثل هذه الأمور يميلون إلى وجهات نظر حازمة حول سيادة القانون والاستبداد، وأمريكا.

وتحدث مورا في هذه المقابلة عن ردة فعله تجاه تقرير برانت، عندما سمع للمرة الأولى عن استجواب القحطاني، وعن اللعبة الخطيرة في محاولة تحليل ما الذي يشكل التعذيب بالضبط، وأكد قائلًا: في رأيي، لا يوجد أي فرق أخلاقي، أو عملي بين التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة الأخرى، إذ لم يعلن أن الوحشية غير قانونية، وأنها تُستخدم بدلًا من ذلك أداةً سياسيةً، وأن ذلك يهدد العلاقة الأساسية بين الإنسان والحكومة، ويحطم الفكرة العامة للحقوق الفردية ككل، وقد وضح الدستور أن للإنسان حقًّا نظريًّا بالكرامة الإنسانية، وهو ليس منحةً من الدولة، أو القوانين، بما في ذلك حق التحرر من سوء المعاملة، ويطبق هذا على البشر جميعهم، ليس فقط على الأمريكيين، حتى هؤلاء المعروفين بأنهم مقاتلون أعداء غير قانونيين، وسينهار الدستور بأكمله، إذا قمت بهذه الاستثناءات؛ لأنها مسألة تحويلية.

شرح مورا أعماله التالية لماير بقوله: كانت أمي ستقتلني إذا لم أرفع صوتي عاليًا، ولا يوجد هنغاريًّا بعد الشيوعية، أو كوبيًّا بعد كاسترو، لا يدرك أن حقوق الإنسان لا تتفق مع سوء المعاملة[125].

في صباح 18/ ديسمبر 2002م، عاد برانت مع ميشيل جيليس رئيس اختصاصيي النفس في NCIS إلى مكتب مورا، وبوصفه جزءًا من فريق CITF، كان لدى جيليس مدخلًا حاسوبيًّا يوصله إلى حاسوب سجلات التحقيق في غوانتانامو، ومنذ أن بدأ في أرشفة اعتراضه العقيم حول خطة التحقيق الخاصة في 22/ نوفمبر، كان يتابع التقارير اليومية لاستجواب القحطاني، ويزوِّد برانت بما يعتقد كلاهما أنه سلوك غير قانوني متزايد أكثر فأكثر من المحققين العسكريين، ومن أكثر الوثائق حيوية وإثارة في السجل التاريخي لبرنامج بوش للتعذيب تلك الحكاية التي رواها ألبرتو مورا لنائب أدميرال البحرية ألبرت تشيرش Albert Church حول ذلك الاجتماع وما أسفر عنه:

18/ ديسمبر 2002م

التقيت المدير برانت ورئيس الأطباء النفسيين في NCIS الدكتور ميشيل جيليس. أبدى الدكتور جيليس رأيه لـ JTF-160 في تقنيات التحقيق، وقضى وقتًا في منشأة الاعتقال، وقد كان حاضرًا أيضًا معاون المستشار العام لمكتب التجارة الحكومي وليام مولزان William Molzahn، واللواء في البحرية ميشيل لور، ومعاوني التنفيذي، الكابتن شارلت وايز Charlette Wise.

وصف الدكتور جيليس الأوضاع في غوانتانامو، وأعلن أن الحراس ومحققي JTF-170 الذين كانوا تحت الضغط قد بدؤوا بتقديم النتائج، وبدؤوا أيضًا باستخدام التقنيات المؤذية جسديًّا مع بعض المعتقلين، حيث تتضمن هذه التقنيات استخدام أدوات مادية للتعذيب، والمعاملة المهينة بما فيها إجبار المعتقل على ارتداء ملابس داخلية نسائية، ضمن تقنيات أخرى، واستخدام الوضعيات المجهدة، والإجراءات السيكولوجية القهرية، لقد اعتقد المحققون العسكريون

أن مثل هذه التقنيات ليست مفيدةً فقط، ولكنها أيضًا ضرورية للحصول على المعلومات المرغوبة، ولم يتورط موظفو الـ NCI بتطبيق هذه التقنيات، ولم يشاهدوها، ولكنهم علموا بأمرها من بين النقاشات مع الموظفين الذين تورطوا ودخلوا إلى قاعدة بيانات الحاسوب، حيث احتُفِظ بسجلات التحقيق، وقد أطلعني الدكتور جيليس على مقتطفات من سجلات تحقيق المعتقل تثبت بعضًا من سوء معاملته.

إن هذه التقنيات التي شرحها الدكتور جيليس ستنتهك إرشادات التحقيق التي دُرِّست إلى القوات المسلحة وموظفي تنفيذ القانون، والتي ظنَّ أنها مخالفة لقانون الولايات المتحدة إذا ما طُبِّقت على أشخاص أمريكيين، وقد قال: بالإضافة إلى ذلك، يوجد خطر كبير: هو أنَّ أي قوة تُستعمل لانتزاع المعلومات ستُتابع وتزداد حدَّتها، فإذا أُجبِر إنسانٌ على الوقوف لساعات فإن من المفترض أن يكون في أثنائها مستلقيًا في فراشه، ومن الممكن إجباره على الوقوف ثانيةً والاستمرار بالوقوف. وخلافًا لمطبقي القانون المدني في غوانتانامو الذين تدربوا على تقنيات التحقيق وحدوده، ولديهم سنوات من الخبرة المهنية في مثل هذه الممارسات، لكنَّ المحققين العسكريين كانوا إجمالًا صغار السن، وقليلي الخبرة، ولم يتلقوا تدريبًا على التحقيق إلا قليلًا، وربما لم يُدَرَّبوا أبدًا، وبمجرد أن يُخترق حاجز استخدام القوة غير الملائمة، تبدأ -حكمًا- ظاهرة ما يُعرف بتيار القوة الجارف بالانطلاق، ويصف هذا المصطلح النزعة المعتمدة بين المحققين الذين اعتمدوا على القوة، وإذا أثمر بعض القوة، فإذن سيظن هؤلاء الناس أنه سيكون من الأفضل تطبيق المزيد من القوة، ومن ثم فإن مستوى القوة المطبق ضد شاهد غير متعاون يتجه نحو التصعيد على هذا الشكل، وإذا لم يُكبح ذلك فمن الممكن أن تصل مستويات القوة إلى التعذيب، وقد كان الدكتور جيليس قلقًا من إمكانية أن تكشف هذه الظاهرة عن نفسها في غوانتانامو.

كرر المدير غرانت تصريحه السابق الذي قال فيه: إنه وموظفي الـ NCIS في غوانتانامو قد شاهدوا هذه الممارسات التعسفية مثيرةً للاشمئزاز، وإنهم لن يشتركوا فيها حتى لو أُمِروا بذلك، وعلى NCIS أن يفكروا فيما إذا كان بإمكانهم البقاء في غوانتانامو إذا ما استمرت هذه الممارسات، علاوة على ذلك لم يكن هذا الاستياء مقتصرًا على NCIS فقط، بل طال أيضًا رجال القانون والموظفين العسكريين في الدوائر الأخرى بشكل متزايد.

وقد كرر المدير برانت أيضًا أنه بلَّغ الـ NCIS أن تقنيات التحقيق القهرية لا تمثل ببساطة عمليةً شريرةً محصورةً بمحققين خارجين عن النظام، أو حتى ممارسات سمحت بها قيادة محلية، وإنما هي مصرح بها على مستوًى عالٍ من واشنطن كما ذكرت التقارير، على كل حال، فإن الـ NCIS ليس لديها معلومات إضافية حول ذلك.

لقد كان الجو العام في الغرفة مروعًا، وكان رأيي أن ممارسات التحقيق الموصوفة ستكون غير قانونية، ولا تليق بالدوائر العسكرية، وشاركني الآخرون في هذا الرأي، وقد أثنيت على NCIS بسبب قيمهم وقرارهم بلفت نظري إلى هذا الموضوع، وتعهدت بأنني سأحاول اكتشاف المزيد حول الوضع في غوانتانامو، وبالتحديد إذا كانت أي من هذه التقنيات قد حصلت على تفويض عالي المستوى.

اتصل مورا بنظيره في الجيش الذي كان يتمتع بسلطة القيادة في غوانتانامو، وأخبر المستشار العام للجيش ستيفن موريللو Steven Morello مورا أن لديه المزيد من المعلومات حول ما كان يدور في غوانتانامو، ودعا مورا للقائه في اليوم الثاني مع توم تايلور (نائب المستشار العام).

19/ ديسمبر/2002

في مكاتب OGC التابعة للجيش، زودني كل من السيد موريللو، والسيد تايلور

بنسخة من وثيقة مؤلفة Att 2، ومروَّسة بمذكرة عمل من المستشار العام لوزارة الدفاع ويليام هاينز موجهة لوزارة الدفاع بعنوان:
تقنيات مناهضة المقاومة، أثبتت هذه المذكرة التي لم أرها من قبل، أنه في 2/ديسمبر 2002م، وافق الوزير رامسفيلد على استخدام تقنيات تحقيق معينة في غوانتانامو، تتضمن -مع بعض القيود- استخدام الوضعيات المرهقة، وتغطية الرأس، والعزلة، وحرمان الضوء والمحفزات السمعية، واستخدام عقد الخوف (الرهاب) لدى المعتقل (كالخوف من الكلاب) لإحداث الإرهاق؛ هذه الوثيقة المركبة التي أُشير إليها لاحقًا على أنها مذكرة الثاني من ديسمبر أظهرت أن طلب التخويل باستخدام التقنيات قد صدر بمذكرة 11/أكتوبر 2002م، عن اللواء ميشيل دنلاڤي، قائد JTF-170، إلى قائد القيادة الجنوبية، ورفعت إلى القيادة المتسلسلة عن طريق هيئة الأركان المشتركة وصولًا إلى الوزير، وكانت مذكرة دنلاڤي مرفقةً بإيجاز قانوني موقع من قبل المقدم ديان بيفر، التي ترى أن SJF وJTF-170 تطبقان تقنيات التحقيق حسب القانون.

يظهر السيد موريللو، والسيد تايلور اهتمامًا كبيرًا بقرار السماح بتقنيات التحقيق. قال السيد موريللو: إنهم حاولوا إيقافه من دون جدوى، وقد نصحهم كذلك بعدم مناقشة القرار المحسوم.

فور رجوعي إلى مكتبي راجعت مذكرة الثاني من ديسمبر التي أصدرها الوزير وإيجاز بيفر القانوني بدقة أكثر، الذي مفاده باختصار ما يأتي: إن التعذيب كان محظورًا، إلا أنه يمكن للمعاملة الوحشية، وغير الإنسانية والمهينة أن تطبق على معتقلي غوانتانامو من غير أن يعاقب المسؤول عن ذلك، على الأقل لا يوجد في ذلك الموقع قانون يمنع مثل هذه الأعمال، ولا محكمة عُهِد إليها صلاحية التعامل مع أي شكوى حول هذه المزاعم، والدفاعات المتنوعة مثل الضرورة أو الدافع الحسن التي يمكن أن تحمي أيًّا من المسؤولين الأمريكيين المتهمين بالسلوك غير القانوني؛ لقد صُنِّفت المذكرة بأكملها كأنها تحليل غير ملائم للقانون،

ومعالجة رديئة لهذه القضية الصعبة والحساسة للغاية. أما بالنسبة إلى مذكرة الثاني من ديسمبر، فقد استنتجتُ أنها بُنِيت بشكل مهلك على هذه الإخفاقات الخطيرة للتحليل القانوني، وينبغي ألا يسمح بتقنيات التحقيق المرخص بها من قبل الوزارة كما ورد في المذكرة والتوثيق الدائم لها؛ لأن بعضها وليس كلها، سواء انفراديًّا طبقت أم جماعيًّا، فإنه يمكن أن تسفر عن نتائج ترقى إلى مستوى التعذيب، وهي درجة من سوء المعاملة لم تحظرها المذكرة؛ لأنها لم تنص على أي معيار واضح للمعاملة المحظور تطبيقها على المعتقل، وهو أمر ضروري لمثل هذه الوثيقة. علاوة على ذلك، حتى ولو كانت التقنيات -كما طُبقت- لم تصل إلى مستوى التعذيب، فإنها على الأغلب تشكل معاملة وحشية، وغير إنسانية، ومهينة، وهذا صنف آخر من المعاملة غير القانونية.

من وجهة نظري، فإن سوء معاملة المعتقل المزعومة، ضاعفت من حقيقة أن مذكرة وزير الدفاع قد سمحت على الأقل بنواحٍ منها، والتي يمكن أن يكون لها -وحتمًا سيكون لها- عواقب وخيمة إلا إذا تغيرت السياسة بسرعة. إن أي سوء معاملة كهذه هو غير قانوني، ومخالف لتوجيهات الرئيس حول معاملة المعتقلين بإنسانية، بالإضافة إلى أن نتائج مثل هذه الممارسات كانت غالبًا مؤذيةً بدرجة كبيرة لسياسات الولايات المتحدة الخارجية، العسكرية، والقانونية، وبما أن الشعب الأمريكي لا يجيز مثل هذه الانتهاكات، فقد شعرتُ أن الفشل السياسي سيكون قاسيًا.

لقد أعطى مورا نسخةً من مذكرة الثاني من ديسمبر إلى القضاة المستشارين في البحرية، وطلب منهم أن يحلِّلوا التقنيات قانونيًّا، وإطلاع الأمين العام للبحرية كورمن دون اينغلاند Cordon England على التحليل، والمطالبة باجتماع وجهًا لوجه مع جيم هاينز.

20/ديسمبر2002م

التقيت في تلك الأمسية السيد هاينز في مكتبه، وأبلغته أن الـ NCIS أبلغتني بحدوث انتهاكات تحقيق في غوانتانامو، ويظنها موظفو الـ NCIS غير قانونية

ومخالفةً للقيم الأمريكية، وقد انتشر الاستياء من هذه الممارسات كما ذكرت التقارير بين الموظفين في القاعدة، ولدى إصداري مذكرة الثاني من ديسمبر، أظهرتُ دهشةً من أنه سُمح للوزير بتوقيعها. من وجهة نظري فإن بعض تقنيات التحقيق المصرح بها ترقى إلى مستوى التعذيب، على الرغم من أن الغاية منها ليست كذلك بالتأكيد؛ لم يوافق السيد هاينز على أن التقنيات المصرح بها تشكل تعذيبًا، ولقد حثثته على أن يفكر بالتقنيات بإمعان أكثر. ما الذي يعنيه حرمان الضوء والمحفز السمعي؟ هل يمكن للمعتقل أن يُحبس في زنزانة حالكة الظلمة؟ وكم من الوقت يمكنه ذلك؟ شهر؟ أكثر من ذلك؟ ما الذي يبيحه بالضبط تصريح استغلال عقد الخوف (الرهاب)؟

هل يمكن للمعتقل أن يُحتجز في تابوت؟ هل يمكن أن تُطبَّق عقد الخوف (الرهاب) إلى أن يُجَن المعتقل؟ وكما قلت، ليس استخدام التقنيات الفردية فقط وتطبيقها بشكل إفرادي يشكل تعذيبًا، ولكن يجب الاعتراف بأن تطبيق مجموعة منها يمكن أن يرقى إلى مستوى التعذيب، إن المشكلة الجوهرية لهذه المذكرة هي أنها غير مقيدة، وقد فشلت بإنشاء حدود واضحة للمعاملة المحظورة، وأشعر أن هذه الحدود يجب أن تكون عند نقطة بداية المعاملة، أو العقوبة القاسية والوحشية. وبالعودة إلى إيجاز بيفر القانوني، فقد وصفته بأنه نتاج ضعيف للتحليل القانوني، وقد حثثته ألا يعتمد عليها.

وإنني أيضًا لفتُّ انتباه السيد هاينز إلى تعليق الوزير المكتوب أسفل المذكرة، الذي أشار إلى أن المعتقل الذي يتعرض للوقوف الإجباري (حُدد بأربع ساعات) يمكن أن يتعرض للوقوف مدةً أطول طالما هو يقف -عادة- مدة أطول في أثناء يومه العملي. على الرغم من وجود بعض الإحساس بأسلوب الوزير الشفوي؛ فقد كنت واثقًا أن الغاية من التعليق كانت هزلًا، وقد كان محامو دفاع المعتقلين متأكدين من تفسيره بطريقة أخرى، ما لم تُسحب المذكرة سريعًا، فمن المؤكد أن المذكرة

سوف تُكشف، وسوف تستخدم في المحاكمة في اللجان العسكرية القضائية، وأكد أن توقيع الوزير على المذكرة يعني استدعاءه شاهدًا، وقد أخبرت السيد هاينز بإمكانية التأكد من أنه في النهاية لا يمكن أن يكون استجوابًا طويلًا، وأن محامي الدفاع سوف يحيل الوزير إلى الحاشية، وسوف يسأله إذا ما كان المقصود منها إيماءةً مكتوبةً للمحققين حتى لا يشعروا بالالتزام بالحدود الموجودة في المذكرة، أم حتى يعتقدوا أنفسهم مخوَّلين بالقيام بما هو ضروري للحصول على المعلومات الضرورية. إن المذكرات والممارسات التي أقروها، هدَّدت عملية المهمة العسكرية بأكملها.

لقد استمع السيد هاينز بانتباه طوال الوقت، وقد وعد أن يفكر مليًّا بما قلته. دخلت الاجتماع وأنا أظن أن مذكرة الثاني من ديسمبر لم تكن على الأغلب انعكاسًا لسياسة واعية، ولكنها نتيجة للرقابة - امتزاج بين عمل كثير جدًّا ووقت قليل جدًّا لتحليل قانوني دقيق أو دراسة متأنية. غادرت الاجتماع وأنا واثق من أن هاينز بعد التفكير بسوء المعاملة في غوانتانامو، والعيوب الموجودة في مذكرة الثاني من ديسمبر، والتحليل القانوني الأساسي، سيسعى لتصحيح هذه الأخطاء، بإيقاف التصريح باستخدام تقنيات التحقيق بأسرع ما يمكن[126].

غادر مورا واشنطن في اليوم الثاني في إجازة عائلية مدة أسبوعين؛ يجب ألا يحدث فتور في عملية التحقيق، وهي الآن في شهرها الثاني: والواقع أن المحققين انتقلوا -يوم مغادرته- إلى المرحلة التالية من خطة التحقيق الخاصة، وهي إقحام معتقل اصطناعي في الزنزانة المجاورة في معسكر x راي، وقبل منتصف الليل يُسمِّره رجال الشرطة العسكرية على الأرض، بينما تقف محققة على صدره مباعدةً بين قدميها، وساخرةً منه. بعد أكثر من خمسة أيام من تحقيقات العشرين ساعةً، تعرَّض لدرجات حرارة شديدة البرودة، وإعادة انتهاك المساحة الشخصية من قِبَل امرأة، سيتوسل القحطاني المحققين من أجل السماح له بكتابة وصيته.

وفي اليوم نفسه 26/ديسمبر2002م، نشرت صحيفة واشنطن بوست قصةً مهمةً بقلم دانا بريست Dana Priest، وبارتون جيلمان Barton Gellman، بعنوان تنكر الولايات المتحدة سوء المعاملة، ولكنها تدافع عن المحققين، حيث الإجهاد والإكراه، تقنيتان تستخدمان ضد المشتبهين بالإرهاب المحتجزين في منشآت سرية في الخارج، وقد كشفت المقالة عن وجود منشآت سرية تابعة لـ السي. آي. إيه في القاعدة الجوية في أفغانستان باغرام، وفي جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، وفي أماكن أخرى حيث يُحتفظ بهؤلاء الذين رفضوا التعاون، واقفين أو راكعين لساعات عدة مرتدين قلنسوات سوداء، أو نظارات مطلية. ويحتجزون في بعض الأوقات بوضعيات مرهقة، ومؤلمة، ويحرمونهم النوم باستخدام قنابل ضوئية على مدى 24 ساعة، ويخضعون إلى ما يسمى الإجهاد والإكراه، هذا ما أشار إليه كل من بريست وجيلمان. وقد ذكرت المصادر التي وُصِفت شهودًا على التحقيقات العملية التي قام بها رجال الشرطة العسكرية وجنود من القوات الخاصة إخضاع المعتقلين بضربهم، واحتجازهم في غرف صغيرة جدًّا، حيث يضربونهم بالجدران وهم معصوبي العينين، ومقيدين بوضعيات مؤلمة، ويعرضونهم لضجيج عالٍ ويحرمونهم النوم؛ إنها عملية ترمي إلى خرق مقاومة المعتقل .

يقوم ضباط السي. آي. إيه الذين هم على مستوًى عالٍ من التدريب باستجواب الأسرى عن طريق مترجمين في بعض الحالات، وفي حالات أخرى تأخذ وكالة المخابرات على عاتقها عملية (العلم المزيف) باستخدام ديكور مزيف وتنكرات تهدف إلى خداع المعتقل ليظن نفسه مسجونًا في دولة ذات سمعة وحشية، في حين أنه لا يزال -في الحقيقة- بين يدي السي. آي. إيه، وتقوم ضابطات بإدارة التحقيق أحيانًا، وهي تجربة سيكولوجية متعارضة مع الرجال الذين تربوا على الثقافة الإسلامية المتحفظة حيث لا يمكن للمرأة أن تتولى القيادة[127].

استشهد كل من بريست وجيلمان بعدد من المسؤولين في إدارة الأمن القومي، من دون ذكر الأسماء، ممن دافعوا عن العنف ضد المعتقلين على أنه شرعي وضروري، وأكد أحدهم أنه إذا لم تنتهك الحقوق الإنسانية لأحد الأشخاص في بعض الأحيان، فإنك ربما لا تقوم بعملك.

كشفت المقالة أيضًا عن شيء آخر، هو: في أثناء الأربعة عشر شهرًا، منذ بدء الحروب في أفغانستان، قامت الولايات المتحدة بترحيل ما يقارب مئة معتقل إلى الدول التي لديها باع طويل في أساليب التعذيب وفقًا لوثيقة مانشستر، وقال أحد الموظفين الذي وُصف بكونه المتورط بشكل مباشر بتسليم الأسرى إلى أيدٍ أجنبية: إننا لا نستخرج ما بداخلهم من معلومات بالقوة؛ نحن نرسلهم إلى دول أخرى؛ فهم يستطيعون انتزاع ما بداخلهم من معلومات.

لقد تعلم موظفو السي. آي. إيه الذين يديرون هذه العمليات أساليبهم في مدرسة SERE لتعليم التقنيات التي تمثلت في إخفاق أكتوبر. وصل مدربو SERE ورانكين وروس إلى غوانتانامو بعد ثلاثة أيام من نشر مقالة الواشنطن بوست؛ لتعليم عدد من هذه التقنيات لأربع وعشرين محققًا من محققي الجنرال ميلر في غوانتانامو، وبانتهاء إجازة مورا، عاد إلى العمل كالعادة: متوقعًا سلفًا المرحلة الأخيرة من خطة استجواب القحطاني، والبرنامج المعد لاجتماع مجلس الأمن القومي في 7/يناير/2003م، الذي تضمن بحث إمكانية ترحيل القحطاني إلى دولة أخرى(128).

عاد مورا إلى المكتب يوم الجمعة 3/ يناير. وفي الإثنين اللّاحق أبلغ الأميرال تشيرتش Admiral Church بما يأتي:

6/ يناير/2003م

> لقد أخبرني برانت مدير NCIS أن سوء معاملة المعتقل في غوانتانامو كان مستمرًّا، ولم يسمع أن مذكرة الثاني من ديسمبر قد أُوقفت أو أُلغيت، كانت تلك مفاجأةً غير سارة؛ لأني كنت واثقًا أن هذه الأعمال التعسفية ستنتهي بسرعة فور لفتي لانتباه المستويات العليا في وزارة الدفاع، وبدأتُ أتساءل إذا كان اعتماد تقنيات التحقيق القهرية ليس نتيجةً لتجاوز بسيط غير مقصود كما كنت أظن، ولكنه ربما كان سياسةً اعتُمدت عن وعي وتحظى ببعض الدعم -على الأقل- ضمن بيروقراطية البيت الأبيض، ولو كان ذلك بسبب تحليل خطأ، فإنه يجب عليَّ أن أنشئ مجموعة ضغط مؤيدة داخل البنتاغون لضبط هذه التقنيات.

رجع مورا إلى هاينز، وبعد ثلاثة أيام في 9/ يناير2002م، التقيت السيد هاينز في مكتبه ثانيةً في الأمسية تلك، حيث كان برفقة رائد في القوى الجوية لا أستطيع أن أتذكر اسمه، وقد أخبرته أنني فوجئت عندما علمت بعد عودتي من إجازتي أن إساءة معاملة المعتقل ما زالت مستمرةً، وأنه على ما يبدو أن تقنيات التحقيق المصرح بها في مذكرة الثاني من ديسمبر ما زالت في موضعها، وقدمت له نسخةً عن مسوَّدة المذكرة القانونية التي أعدها الفريق الاستشاري المشترك في البحرية.

لم يشرح السيد هاينز ما حصل وقت الاستراحة، ولكنه قال: إن بعضًا من ضباط الولايات المتحدة ظنوا أن هذه التقنيات كانت ضروريةً للحصول على المعلومات من بعض معتقلي غوانتانامو الذين كان يُظن أنهم متورطون في هجمات 11 سبتمبر، وأن لديهم معلومات أخرى للقاعدة موجهةً ضد الولايات المتحدة، لقد اعترفتُ أن القضايا الأخلاقية كانت صعبةً. لم أكن متأكدًا كيف سيكون وضعي في السيناريو الكلاسيكي (للقنبلة المؤقتة)؛ حيث يكون لدى الإرهابيين الذين يُحقّق معهم معرفة -لِنقُل- حول هجوم وشيك بقنبلة نووية ضد مدينة أمريكية. إذا كنت المحقق المعني بالأمر، فسأطبِّق على الأرجح التعذيب بنفسي، على الرغم من أنني كنت سأقوم بذلك وأنا على يقين بالعواقب الشخصية الوخيمة المحتملة، ولكنني لم أكن أشعر أن هذه هي الحالة الواقعية التي نواجهها في غوانتانامو، حتى ولو كنت راغبًا بالقيام بذلك بصفتي فردًا وأحتمل العواقب الشخصية؛ فإنني للأسباب نفسها لم أرَ أنه من المناسب لنا أن ندعو إلى تغيير قوانين بلادنا، أو نجعل قوانين ومبادئ أمتنا تتغير لجعل هذا العمل قانونيًّا. بالإضافة إلى أن التهديدات ضد الولايات المتحدة تأتي من اتجاهات مختلفة؛ وعليه فإنَّ لها عواقب محتملةً مختلفةً، فهل التهديد الذي يشكله مجرم واحد

على حياة مواطن واحد يبرِّر التعذيب، أو على الأقل سوء المعاملة؟ إذا كان الجواب لا، فكم من الأشخاص يجب أن تتعرض حياتهم للخطر بسبب التهديد؟ أين يمكن أن توضع عتبة التحمل، إن كان هناك عتبة؟ على كل حال، فإنَّ القرار في البنتاغون ليس لنا لكي نناقشه؛ إنها قضايا تناقش على المستوى القومي، وهذه المسائل التي أشار إليها مورا يصعب تطبيقها من الناحية النظرية .

خمس نتائج واقعية عالمية مستمدة من مذكرة رامسفيلد على الأغلب أُدرِجت لكي تناقش:

1. وصفت مقالة الواشنطن بوست في 26/ ديسمبر أنَّ ادعاءات سوء معاملة السجناء في غوانتانامو وغيره، تثبت تعارض الاستياء من سوء المعاملة داخل القوات المسلحة والممارسات التي كانت تُسرَّب إلى وسائل الإعلام، وأنها حتمية.
2. حتى لو أراد أحدهم أن يخوِّل القوات المسلحة الأمريكية بإدارة تحقيقات قهرية، كما كانت الحال في غوانتانامو، كيف له أن يفعل ذلك من دون تغيير جوهر مبادئها وكامل صفاتها بشكل كبير؟ لقد تأصلت التربية الاجتماعية، والتدريب العسكري في أذهان جنودنا، فالقيم الأمريكية لا تتوافق مع سوء المعاملة، هل يمكن لرجال الجيش الآن التخلي عن هذه القيم كلها؟ أو: هل يجب علينا إنشاء فرق تتألف من حراس، ومحققين من نوع خاص؛ من أجل تدريبهم وإبقائهم منفصلين عن باقي الجنود، لإدارة هذه الممارسات؟
3. كان الاعتقاد السائد لدى بعضهم أن الوضع القضائي الخاص بغوانتانامو كان وضعًا مشكوكًا فيه في أحسن الحالات، فالتحقيقات القهرية التي ترتكبها عناصر سيئة من القوات المسلحة من دون تصريح من أحد، وضع يدعم اكتشاف الافتقار إلى سلطة قضائية، وفي هذه الحالة فإن التخويل والتوجيه لممارسة هذه الأفعال قد صدر عن السلطات الأعلى في وزارة الدفاع، بالإضافة إلى وزير الدفاع، وكانت تحت رقابتهم؛ ما الذي يمنع محكمة المنطقة الفيدرالية من إيجاد سلطة قضائية في سلسلة القيادة كلها؟

4. لقد طبقت الحكومة البريطانية بالقوة تقنيات التحقيق ذاتها على معتقلي الجيش الجمهوري الإيرلندي في السبعينيات، وباتباع تحقيق شامل اتُّخِذت فيه إفادة مئات الشهود، حيث وجدت لجنة حقوق الإنسان في المفوضية الأوروبية أن تقنيات التحقيق تشكل تعذيبًا، وضمن الخلاف بين إيرلندا والمملكة المتحدة، أقام ضحايا تقنيات التحقيق دعوى قضائية، حيث أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرارًا منفصلًا، وهو أن التقنيات لا تصل إلى مستوى التعذيب، ولكنها ترقى إلى المعاملة الوحشية وغير الإنسانية والمهينة، وهي ممارسة تنتهك القانون الأوروبي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ فأصدرت المحكمة حكمًا قضائيًّا لتعويض الأضرار، وقد وقف في النهاية رئيس الوزراء آنذاك أمام البرلمان معترفًا أن الحكومة قد استخدمت التقنيات، متعهدًا بعدم استخدام المزيد منها، وأعلن عن تحقيقات إضافية وتدريبات علاجية؛ لقد كانت هذه القضية قابلةً للتطبيق على حالتنا لسببين اثنين؛ أولًا: التشابه بين علم القضاء الأمريكي والبريطاني، فقد ساعدت القضية على إثبات أن تقنيات التحقيق المسموح بها في مذكرة الثاني من ديسمبر قد شُكِّلت وفقًا لأدنى درجات المعاملة الوحشية غير الإنسانية، والمهينة، بالإضافة إلى أن المعاملة ذاتها يمكن أن تشكل تعذيبًا، اعتمادًا على الظروف؛ فالأعمال التي تزعج الملاكم المحترف قد تحسبها الجدة تعذيبًا. ثانيًا: لقد فقد حاليًّا رئيس الوزراء البريطاني توني بلير دعمًا انتخابيًّا مهمًّا، وهو تحت ضغط سياسي هائل؛ بسبب دعمه الشجاع للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وعملية تحرير العراق. كيف سيكون الأثر في مكانة بلير السياسية بعد أن يكتشف أن شريكته الولايات المتحدة، قد شاركت بالممارسات غير القانونية وفقًا للقانون البريطاني والأوروبي؟ هل يمكن للحكومة البريطانية أن تُمنع من متابعة التعاون معنا في نواحي الحرب على الإرهاب؛ لأن فعل ذلك سيحرض على العمل غير القانوني؟ بالإضافة إلى بلير، ما هو التأثير في أفعالنا فيما يتعلق برغبة قادة أوروبيين آخرين مشاركتنا في الحرب على الإرهاب، رغم أنهم جميعًا يخضعون للقانون ذاته؟

5. لا يزال العنصر المركزي لسياسة أمريكا الخارجية هو دعمنا لحقوق الإنسان لعقود عدَّة بموافقتنا ومشاركتنا في المعاملة الوحشية، وغير الإنسانية، والمهينة، فإننا نشارك في الصنف نفسه من الممارسات التي نحن نستنكرها بشكل روتيني. هل نقوم نحن بالتخلي عن سياسات حقوق الإنسان؟ إذا كان الجواب لا، فهل نستطيع تبنيها ونحن نقوم بسلوكنا المتناقض؟

لم يتحدث السيد هاينز كثيرًا في أثناء اجتماعنا؛ كان محبطًا لعدم حصوله على تطور منظور، وقد أخبرته أنه يمكن لسياسات التحقيق أن تهدد وظيفة الوزير رامسفيلد، ويمكن أن تلحق الضرر حتى بالرئاسة.

وقد شددت على السيد هاينز قائلًا: حافظ على صاحبك.

أرسلت بعد الاجتماع، رسالةً إلكترونيةً Att 9 إلى السيد ديرنان Durnan، أوجزت له فيها وجهة نظري حول الاجتماع بجملتين اثنتين. كتبت منوِّهًا بالسيد هاينز: لقد استمع بدقة وباهتمام شديدين -كما يفعل دائمًا- إلى نقاشاتي، ووعدني بالعودة إليَّ، ولكنه لم يذكر متى. لم يكن لدي أدنى فكرة عن الأثر الذي تركته، إن كنت قد تركت أثرًا أصلًا[129].

في الأيام الستة اللاحقة، التقى مورا مع المستشار القانوني في هيئة الأركان المشتركة جين دالتون، ومع مستشاري الجيش والقوات الجوية، ونائب المستشار العام لوزارة الدفاع، والسكرتير الثاني في القوات البحرية سوزان ليفينغستون Susan Livingstone، واللواء البحري كيفين غرين Kevin Green؛ لإثبات ادعائه بإنشاء مجموعة دعم داخل البنتاغون لإنهاء سوء المعاملة وإلغاء سلطات رامسفيلد التحقيقية، وقد أُعِدَّ الأمر لتقديم قضيته خطيًّا. وأخيرًا، في 15/يناير 2003م، لم أكن واثقًا إنَّ كان سيحدث أي تغيير على سياسة التحقيق، ولم أكن راضيًا عما لاحظته بسبب بطء النقاشات؛ فقمت بتحضير مذكرة موجهة إلى السيد هاينز والكابتن دالتون Att 12، ذاكرًا وجهة نظري حول طلب JTF-170 في 11/ أكتوبر 2002م،

كونها جزءًا من مذكرة الثاني من ديسمبر، وهو طلب المشاركة بتقنيات التحقيق المناهضة للمقاومة؛ لقد تضمنت مذكرتي: (أ) ذكرتُ أن غالبية تقنيات الفئة الثانية المقترحة وتقنيات الفئة الثالثة جميعها مخالفة للمبادئ القانونية المحلية والدولية؛ من حيث إنها أنشئت على الحد الأدنى من المعاملة الوحشية والقاسية، وفي أسوأ الحالات، التعذيب. (ب) رفض التحليل القانوني والاقتراحات الواردة في مذكرة بيفر القانونية. (ج) عدم الموافقة بشدة على قبول تقنيات التحقيق الانتهاكية، وحذرت المذكرة من أنه حتى سوء الفهم الذي أجازته الحكومة الأمريكية، أو التغاضي عن الاعتقال، أو ممارسات التحقيق التي لا تراعي التزاماتنا القانونية المحلية والدولية، ربما تسبب ضررًا مهمًّا لمصالحنا القومية القانونية، والسياسية، والعسكرية، والدبلوماسية.

لقد سلمتُ مسوَّدة المذكرة إلى مكتب السيد هاينز في الصباح، وأخبرت السيد هاينز في مكالمة هاتفية أنني أشعر بالقلق بشكل متزايد مع مرور الوقت؛ لأنني لم أُدوّن بعد آرائي حول قضايا التحقيق، وقد قلت له: إنني كنت أودُّ سحب المذكرة في تلك الأمسية لولا أنني سمعت وبشكل حاسم أن استخدام تقنيات التحقيق قد توقف، فاتفقنا على أن نلتقي لاحقًا في ذلك اليوم.

لقد أعاد السيد هاينز المذكرة، في الاجتماع اللاحق الذي حضره السيد ديل أورتو Dell Orto، وقد تساءل عما إذا كنت غير مدرك لما يشعر به حيال القضايا، أو بتأثير أعمالي عليها، فأجبته: إنني لم أكن مدركًا لذلك، ومع احترامي لآرائه، لم يكن لدي أدنى فكرة عمًّا إذا كان متفقًا بشكل كامل مع ذرائعي أم لا، أو أن لديه وجهة نظر وسطية، وبعدها قال السيد هاينز: إن الوزير رامسفيلد سيُوقف التصريح بتطبيق التقنيات في اليوم ذاته، فقلت: إنني كنت سعيدًا؛ ولهذا فأنا لن أسحب مذكرتي، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم وبعد الاجتماع، اتصل السيد هاينز ليؤكد أن الوزير رامسفيلد قد علَّق العمل بالتقنيات، ونشرت الخبر على نطاق واسع، مرسلًا الخبر إلى السكرتير الثاني Att 13، والفريق في القوات البحرية السيد غرين Att 14.

انتهى في ذلك اليوم التحقيق الخاص مع محمد القحطاني، وكما توقع خبراء التحقيق منذ شهور، أن استخدام التقنيات المعزز الذي عدَّته الولايات المتحدة منذ زمن طويل تعذيبًا قد فشل، وبعد سبعة أسابيع ظلّ التحقيق مجمدًا، بل ولن تأتي مرحلة أخيرة، ولن يُرحل المعتقلون.

الحواشي والتعليقات على هذا المقطع من الموقع TheTortureReport.org

كتب المحقق والمستجوب الجنائي السابق في القوى البحرية ماثيو ألكسندر حول وثيقة مانشستر ما يأتي:

> لم يقرأ أعضاء القاعدة وثيقة مانشستر بشكل واسع؛ إن تقنيات المقاومة الموصوفة فيها ليست سوى أسلوب غير محترف لتجنب التحقيق، وإن الكذب وسوء المعاملة المزعوم، والتعاون على اختلاق قصص مبطنة، ما هي إلا تقنيات يستخدمها المراهقون الذين يتآمرون على سرقة الحلويات من متجر ما.
>
> لاحظ ماثيو ألكسندر أن استخدام كلاب الحراسة لإخافة المعتقلين، اعتمادًا على اعتقادهم الذي وضعه أحد موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي، بأن العرب يخافون الكلاب؛ لأنهم يعتقدونها نجسة، لقد رأينا أن هذه المسألة تتكرر في تقرير التعذيب، حيث تؤثر الأفكار الشائعة المعتمدة على إلحاق الأذى، في تقنيات التحقيق.

كتب ماثيو ألكسندر حول خرق الجنرال مايرز وجيم هاينز للمذكرة القانونية لتقنيات التحقيق التي أصدرتها المستشارة القانونية لهيئة الأركان الكابتن جين دالتون ما يأتي:

> إن هذه واحدة من أهم اللحظات في عملية اتخاذ القرار كلها، حيث أدت إلى تعذيب المعتقلين وسوء معاملتهم، وقد أوقف ضابط عسكري رفيع المستوى في الولايات المتحدة المراجعة القانونية للتقنيات التي تقوم بها بعض الأجهزة، وأشاروا إلى أن الـ EIT تنتهك القانون، وكانت تلك فرصة مناسبة للجنرال مايرز

ليقف ويقول: إن هذه التقنيات تنتهك كل شيء تعلمناه في الجيش، وإنه سيحصل على دعم الأجهزة الأربعة كلها، وبدلًا من ذلك قرر أن (يلعب لعبة) مضحِّيًا بمبادئنا مقابل ما كان ملائمًا سياسيًّا، وغير مفهوم أخلاقيًّا. إذا حققت القوات المسلحة في التعذيب وسوء المعاملة على أنه جريمة، كما يجب أن يكون، فهذا سيقود إلى العديد من الاتهامات الموجهة ضد الجنرال مايرز، بما فيها سوء استخدام السلطة والتآمر، ويكتفى بتسمية اثنين.

انحراف القوة

إيقاف تقنيات التحقيق التي خضع لها القحطاني بموجب مذكرة من دونالد رامسفيلد 15/يناير/2003م.

لقد أُلغِي بموجب هذه الوثيقة تصريح الثاني من ديسمبر 2002م الذي يجيز استخدام تقنيات الفئة الثانية كلها وواحدة من تقنيات الفئة الثالثة في أثناء التحقيقات في غوانتانامو، ويجب عليك إثبات أن هناك تقنياتٍ محددةً في كل من هذه الفئات قد سُمح بها في حالات فردية، وعليك تحويل هذا الطلب إلي، ويجب أن يتضمن طلبًا كهذا تبريرًا دقيقًا لاستعمال تلك التقنيات، وخطةً مفصلةً لاستخدام تقنيات كهذه[130].

وبعد يوم من توقيع رامسفيلد لمذكرة الإلغاء، أصدر محققو الـ JTF-GTMO التابعون للجنرال ميلر مسوَّدة خطة تحقيق بعنوان أساليب ومقاربات لاعتماد عملية تحقيق خاصة لـ ISN 760، اقتُرح فيها تسليم معتقل موريتاني يبلغ من العمر 32 عامًا يدعى محمد ولد صلاحي لمحاكمته بالتعذيب تمامًا مثل التي تكبدها القحطاني؛ كان على صلاحي أن يواجه تحقيقًا مدة عشرين ساعةً، حيث يُغطسه المحققون في أثنائها في الماء ليبقى مستيقظًا و (لفرض السيطرة) عليه؛ ستُستخدم الكلاب لإخافته، وإحداث صدمة نفسية، وسيرتدي إشارات تقول: كاذب، وجبان، وكلب، وسيُجبر على تمثيل أعمال الكلب للتصغير من ذات المعتقل، وسيحلقون له بالإكراه، ويفتشونه عاريًا، ويجبرونه على ارتداء البرقع، وسيُمنع من أداء فرض الصلاة،

وستستخدم المحرمات الدينية، وعلاوة على ذلك، ولأن صلاحي يعتقد أن الموسيقى محرمة، فقد كانت حجيرة التحقيق خاصته تفيض بالموسيقى العالية، والأضواء الحمراء المتوهجة، وهي غرفة بيضاء فارغة مصممة للتقليل من المحفزات الخارجية، وإبراز جو قاتم، وفي أوقات أخرى، كان ضوء صاعق يُستخدم لإرباك صلاحي وزيادة مستوى إجهاده، أو يمكن أن يُغطى رأسه لعزله ورفع مستوى توتره[131].

قبل عشرة أشهر في 6/ مارس 2002م، نشرت الـ CNN قصةً بعنوان القاعدة على شبكة الإنترنت من أجل الإرهاب؛ تروي معالم مقابلة مع رجل عرَّفه مراسل صحفي يدعى مايك بويتشر Mike Boettcher على أنه قرصان يدير عملية مراقبة عن طريق الإنترنت من هذه الغرفة العلوية الإسبارطية في زيوريخ- سويسرا، حيث قال الصحفي بويتشر للمشاهدين: إن لوحة المفاتيح في يَدِ غيدو رادولفي Guido Radolphi، ويمكن أن تكون مختبر جريمة رقميًّا. قال بويتشر: إن رادولفي كان مواطنًا خاصًّا يقود نوعًا من التحقيق المستقل منذ هجمات 11 سبتمبر وقد عثر على صلاحي.

> أولًا، تتبع تقرير الجهاز الفرنسي السري المحجوب حول ابن لادن، يتضمن قائمةً سريةً لأصدقاء ابن لادن المشتبه بهم، وقد لفت أحد الأسماء بالتحديد نظر رادولفي، وهو موريتاني يدعى محمد ولد صلاحي، لقد أصبح رادولفي فضوليًّا فيما يخص صلاحي، فأدار موقع إنترنت عن طريق مزود إنترنت سويسري، واكتشف رادولفي أن صلاحي قد أُحضِر مرتين للتحقيق فيما يخص مؤامرتين للقاعدة؛ إحداهما الخطة الفاشلة لتفجير مطار لوس أنجلوس الدولي في أثناء احتفالات الذكرى الألفية، والثانية هجمات 11 سبتمبر الناجحة. وفي كل مرة كان يُطلق سراح صلاحي[132].

وفقًا لبويتشر، ومن حيث اختراق شيفرة موقع صلاحي، فقد وجد رادولفي مسلكًا رقميًّا يقود إلى دويسبرغ- ألمانيا، حيث اتصل صلاحي مع عدد من مختطفي 11 سبتمبر، ومن ثم

يقود إلى كندا، حيث كان يواظب الذهاب إلى المسجد ذاته الذي كان يؤمه أحمد رسام، والذي استجوبته المباحث الكندية بوصفه المدبر لتفجير الألفية بعد اعتقاله، وهروبه بعد أيام عدة، واستمرت القصة.

بويتشر: كان غيدو رادولفي وزملاؤه قادرين على إيجاد صلاحي وهو يستخدم الإنترنت؛ لقد تتبعوه إلى موطنه الأصلي موريتانيا في غرب إفريقيا، حيث كان صلاحي يدير مقهى إنترنت، وهذه حقيقة أخرى أثارت شك رادولفي.

رادولفي: إذا أردتُ استخدام الإنترنت في موضوع حساس حقًّا، ولا أريد تحت أي ظرف أن يتبعني أحد، فسأذهب إلى مقهى الإنترنت.

بويتشر: أو المكتبات العامة، حيث ذهب بعض من مختطفي 11 سبتمبر من أجل الدخول إلى الإنترنت.

(باتجاه الكاميرا): ما الذي فعلته بهذه المعلومة، عندما رأيتها وظننت أنها تبدو مثيرةً للشك؟

رادولفي: أولًا، اتصلت مع الشرطة السويسرية؛ لقد كانوا مهتمين، ولكن منذ ذلك الحين، لم أسمع ردًّا منهم.

بويتشر: (ضبط الصوت) ولكن يوجد رجال أمن ووكالات استخبارات أخرى التقطت صلاحي على راداراتها؛ لقد اعتقلت الحكومة الموريتانية صلاحي في سبتمبر الماضي واستجوبته بناءً على طلب مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومن ثم أطلقت سراحه. لم يُعقب مكتب التحقيقات الفيدرالي على صلاحي.

أما ما نعرفه فهو: أن محمد ولد صلاحي لا يزال في موريتانيا، وأننا لم نحاول فقط الاتصال به بوساطة الإنترنت أو الفاكس، وإنما أرسلنا ممثلًا شخصيًّا لـ CNN، كان موجودًا في الموقع، إلى أهله وأصدقائه في محاولة لإيصال رسالة؛ لأننا أردنا أن نتكلم معه، وفي الحالات جميعها لم نفلح في العثور عليه[133].

عندما اتصل بالفعل مراسلو الـ CNN بعائلة صلاحي في موريتانيا، علموا أنه في 20/ نوفمبر2001م، وقبل ثلاثة أشهر بقليل استدعت الشرطة الموريتانية صلاحي. كانت الساعة الخامسة مساءً، وكان عائدًا من العمل للتو، وكان في الحمام عندما وصلت الشرطة، وطلبوا منه مرافقتهم إلى مركز الشرطة. كان صلاحي معتادًا بالفعل على استجوابه من قبل رجال القانون، وكان دائمًا يستسلم طوعًا، وفي هذه المرة -أيضًا- تبع الشرطة بسيارته الخاصة، مخبرًا أمه وهو يغادر المنزل ألا تقلق، وأنه سيعود حالًا؛ لم يعتقل أبدًا، وهو أيضًا لم يَعُد أبدًا، استجوبه الضباط الموريتانيون وموظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي مدة أسبوع، وفي اليوم الثامن 28/ نوفمبر2001م، احتفظت الولايات المتحدة به، ووضعته في طائرة اعتقال تابعة لـ السي. آي. إيه، وسلمته إلى سجن في دولة عربية[134].

عمل العرب على ربط صلاحي بأحمد رسام؛ أخبر صلاحي اللجنة العسكرية في CSRT في غوانتانامو في أواخر 2004م، أن حكومتكم اعتقلتني لأسباب ليست صحيحة، فقد ظنوا أنني جزء من مؤامرة الألفية؛ لقد قادوني إلى الاعتراف بأن لي علاقةً بالأمر؛ لأنه كان هناك كثير من الضغط والمعاملة السيئة، اعترفت بذلك، وقد علمت مخابراتكم لاحقًا أن ذلك لم يكن صحيحًا في 19/يوليو 2002م، وبعد ثمانية أشهر قام فريق من الرجال المقنعين باستعادة صلاحي، ذكر صلاحي في أثناء استماع لجنة إعادة النظر إداريًّا في قضيته بعد سنتين ما يأتي:

> لقد جردوني من ملابسي، وقلت في نفسي: إنها تقنية أمريكية وليست عربية؛ لأن العرب عادةً لا يجردونك من ملابسك، وهكذا قاموا بتعريتي كما ولدتني أمي، وألبسوني ملابس جديدةً، حرك أحد الرجال قناعه قليلًا، وقد استطعت أن أرى أنه فاتح اللون، وبهذه الطريقة عرفت أنه أمريكي، حينها سلمت أمري إلى الله، ولم أكن أرغب أن تراني عائلتي على التلفاز بهذه الحالة؛ لأنني كنت أعلم أن الأمريكيين بصدد نشر كل شيء على وسائل الإعلام التلفازية، ولم أكن أريد أن يصوروني. كنت مقيدًا بلباس رديء، فقد فقدت كثيرًا من وزني إذ كنت كالشبح، ولم أكن أريد أن تراني عائلتي بهذه الحالة، لقد كان هذا الأمر من

أسوأ مخاويفي على الإطلاق؛ بالإضافة إلى ذلك كان علي أن أمنع نفسي من الدخول إلى الحمام (لم يكن بإمكاني الذهاب إلى الحمام) مدة ثماني ساعات بالضبط؛ لأن الأمريكيين (أجبروني) على وضع الحفَّاظ؛ ولكنني سيكولوجيًّا لم أكن قادرًا على التبول فيه. حاولت إقناع نفسي بذلك؛ ولكنني لم أستطع.

نقلت طائرة السي. آي. إيه المستأجرة لترحيل المعتقلين صلاحي من الدولة العربية إلى كابول، حيث نُقل بالمروحية ثم بالشاحنة إلى باغرام، وقد سُلِّم بعد شهر في 14/ أغسطس 2002م، إلى غوانتانامو[135].

في الخريف، بينما كانت القوات المسلحة تسيطر على استجواب القحطاني، استطاع فريق عمل التحقيقات الجنائية من إبقاء صلاحي بعيدًا عن محققي JTF، لقد استُجوِب من قبل محقق الـ CITF بريت ماللو، وثلاثة من موظفي المخابرات الألمانية، وفريق مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقد حظي موظف واحد بالتحديد بثقته كما ذكرت التقارير. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة ضد استجواب القحطاني، والنجاح الواضح لثورة مورا في يناير، قام محققو الجنرال ميلر بالتخطيط للقيام بالشيء ذاته مع صلاحي.

في الحقيقة، كان لمذكرة الإلغاء التي أصدرها رامسفيلد تأثير ضئيل في القاعدة العسكرية، وفي اجتماع مع الجنرال ميلر بعد يومين من إصدار المذكرة، شدد كل من مارك فالون معاون قائد الـ CITF، ورئيس الأطباء النفسيين في جهاز التحقيق الجنائي في سلاح البحرية ميشيل جيليس على مخاوف المحققين حول التحقيقات التعسفية، وقد أخبر ميلر -الذي عمل على متابعة استجواب القحطاني بعد إيقاف العمل بمذكرة رامسفيلد- جيليس، ومارك فالون: أنه عليهم الاقتداء بالفريق إذا أرادوا أن يكونوا جزءًا منه[136]. وصلت موظفة من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى كوبا في اليوم الذي انتهى فيه استجواب القحطاني، حيث استحضرت المناقشات حول أساليب التحقيق مع طبيب نفسي من مشفى والتر ريد الذي كان في القاعدة العسكرية

للتشاور مع JTF-GTMO، وقد أخبرها الطبيب النفسي أن عملية بناء الألفة تستخدم لمحبي الطبيعة (حماة الطبيعة) فقط[137].

أصدر رامسفيلد مذكرةً ثانيةً في 15/ يناير 2003م، كانت موجهةً إلى كبير مستشاريه جيم هاينز؛ لتوجيهه من أجل إنشاء مجموعة عمل ضمن وزارة الدفاع لتقييم المسائل القانونية، والسياسية، التنفيذية المتعلقة باستجوابات المعتقلين المحتجزين لدى القوات المسلحة الأمريكية في أثناء الحرب على الإرهاب، وقد أعطت المذكرة التعليمات الآتية:

> يجب أن تتضمن مجموعة العمل خبراء من مكتبكم، ومن مكتب وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية، والأقسام العسكرية، وهيئة الأركان. يجب على فريق العمل توجيه وإصدار التوصيات ضمن المرخص به حول القضايا الآتية:
> التزامات قانونية أثارتها استجوابات المعتقلين المحتجزين لدى القوات المسلحة الأمريكية، والتزامات سياسية فيما يتعلق بخيار تقنيات التحقيق، ويتضمن:
> 1. المساهمة في جمع المعلومات.
> 2. التأثير في معاملة موظفي القوات المسلحة الأمريكية للمعتقلين.
> 3. الدور التاريخي للقوات المسلحة الأمريكية في إدارة التحقيقات.
>
> وتزكية استخدام تقنيات تحقيق محددة من قِبَل محققي وزارة الدفاع.
> عليك إبلاغي بتقييمك، وتوصياتك في مدة 15 يومًا[138].

عُيِّن ألبرتو مورا في مجموعة العمل هذه، وعُين المستشارون العامون للجيش والقوات المسلحة، والمحامون العامون للدوائر الثلاث، وقاضي النيابة العامة لجنود البحرية الأمريكية، وممثلان اثنان لهيئة الأركان المشتركة هما: المستشارة القانونية جين دالتون، ودوغ فيث Doug Feith، وممثل واحد لوكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية، وقد عين هاينز المستشارة العامة للقوات الجوية ماري والكر رئيسةً للمجموعة.

عاد مورا إلى العمل مباشرةً للحصول على المعلومات، والتحليلات القانونية التي يمكن أن تستخدمها المجموعة لمواجهة ما يُعلم أنه قادم: إنها مذكرة جون يو أخرى التي أخبر هاينز المجموعة بأنها سوف تتضمن توجيهًا محددًا يتعلق بتحقيقات وزارة الدفاع، وقد عين محامين من البحرية لإعداد وثيقة حول قابلية تطبيق تعديلات الدستور رقم 5،8،14، والتقى جيليس وفالون في 17/يناير 2003م، فيما يأتي مادوَّنه في مذكرته للسجل:

لقد ذكرت في الاجتماع أنني قلق من أن المعارضة البسيطة لاستخدام التقنيات القهرية ربما لن تكون كافيةً للسيطرة على التحقيق البيروقراطي الوشيك الذي ستجيزه الإجراءات، ولا يمكننا محاربة شيء بلا شيء، هل كان هناك أي شيء في الأدبيات العلمية، أو الأكاديمية ما يدعم استخدام تقنيات التحقيق غير القهرية؟

أجاب الدكتور جيليس: إنه كان يوجد ما يدعم ذلك، وإن معظم خبراء السلوك الذين يعملون في هذا المجال، ينظرون إلى التعذيب على أنه غير قانوني، ولكنه أيضًا غير فاعل. احتوت أهمية رأي الخبراء على أن معظم تقنيات التحقيق المستخدمة ضد الأفراد ذوي الحالات النفسية من معتقلي القاعدة وطالبان كانت تعتمد على بناء العلاقة، ما يعني أنهم اعتمدوا على الثقة المتبادلة التي تحققت في أثناء إنشاء علاقة غير قسرية لتحطيم مقاومة المعتقل للتحقيق.

قال الدكتور جيليس: لقد كانت التحقيقات القهرية ذات نتائج عكسية على تطبيق إستراتيجيات تعتمد على بناء العلاقة.

ثم بدأ الدكتور جيليس -بتوجيه مني- بتحضير مذكرتين، ستكون الأولى موجزًا عن موضوع سيدخله بأسرع وقت ممكن في مجموعة العمل والمشاورات بين الوكالات، وستكون الثانية بحثًا شاملًا للموضوع[139].

لقد طُلب في الاجتماع الأول لمجموعة العمل في 23/ يناير2003م من ديفيد بيكر، وهو رئيس محققيJTF-GTMO سابقًا، وموظف مدني في وكالة استخبارات الدفاع حاليًّا، أن يقدم تقنياتٍ محددةً ترغب وكالة استخبارات الدفاع أن تُدرس من قبل المجموعة، وأنشأ بيكر قائمةً تضم ستة وثلاثين تقنيةً: وهي التقنيات القياسية الموجودة في دليل الميدان العسكري، تقنيات الفئة الثانية، وجميع تقنيات الفئة الثالثة الموجودة في مذكرة الادعاء التي أنشأها الجنرال دنلافي في 11/ أكتوبر 2002م، بما فيها الإعدام المزيف، وتهديدات للمعتقل أو عائلته، والتعريض للبرد والتغطيس في الماء، والإغراق الوهمي، والتواصل الجسدي اللطيف وغير المؤذي، وثلاث تقنيات جديدة، أقل شيوعًا، وهي[140]:

1. استخدام العقاقير: يمكن استخدام بعض العقاقير مثل الصوديوم بينتوثال وديميرول بفاعلية، ويجب حسم قضايا سياسية مهمة.
2. استخدام المحققات: إن من أحد أساليب المقاومة عند القاعدة هي الصلاة في أثناء التحقيق، ولا تصح الصلاة إلا إذا كان المعتقل طاهرًا؛ عندما تمسح امرأة وجه المعتقل ويديه بالزيت المعطر يصبح المعتقل غير طاهر، ولا يستطيع الصلاة إلا إذا تطهر، وهذا ما لا يمكن القيام به إلا عند عودته إلى زنزانته. إن استخدام المحققات لا يتجاوز الحدود التي وضعتها سياسة وزارة الدفاع أو ميثاق جنيف.
3. حرمان النوم: يمكن أن تكون هذه التقنية فاعلةً، ومع ذلك يوجد بعض المفاهيم السياسية الواضحة، ولا بد من وضع إرشادات لاستخدام حرمان النوم[141].

تلقت مجموعة العمل مساهمةً من مصدرين آخرين؛ قدم الجنرال ميلر مذكرةً بعنوان فاعلية استخدام إستراتيجيات الفئة الثانية لمواجهة المقاومة التي وصفت التقنيات المستخدمة في استجواب القحطاني على أنها أساسية لنجاح المهمة، وقد أكد ميلر أن هذه التقنيات إنسانية، سواء استخدمت بشكل منفرد أو مشترك في مدة من الزمن، وبنيَّة حسنة وروح إنسانية، وبعد التشاور مع هيئة القضاة -النيابة العامة وجدت أن هذه التقنيات لا تنتهك التعديل الثامن

لدستور الولايات المتحدة الذي يمنع العقاب القاسي والوحشي، ولا المادة 18 من دستور الولايات المتحدة الفقرة 2340 et seq وهو (قانون التعذيب الفيدرالي)[142].

تلقت المجموعة قائمةً من التقنيات المطلوبة من أفغانستان، عندما كان المفتش العام لوزارة العدل يحقق في تورط مكتب التحقيقات الفيدرالي بسوء معاملة المعتقلين في غوانتانامو، وأفغانستان، والعراق، سجل أحد محققيه في تقرير ملاحظاته أن موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان يقابله، وبعد وصف استجواب القحطاني، قد أقرَّ أن معسكر X راي كان موقعًا تستخدم فيه التقنيات القاسية، ولكن إذا كنت تظن أن ذلك كان قاسيًا، فعليك مشاهدة ما يحدث في أفغانستان؛ لقد أظهرت المذكرة التي قدمها وكيل النيابة العامة لقوى العمل المشتركة CJTF-180 في أفغانستان إلى مجموعة العمل أن تقنيات الفئة الثانية والثالثة كانت شائعةً هناك، بالإضافة إلى خمس تقنيات أخرى اقترح إضافتها إلى القائمة، وهي: حرمان اللباس بهدف وضع المعتقل في وضعية مخزية وغير مريحة، وحرمان الطعام، والإرهاق الحسي باستخدام الموسيقى العالية، و معايرة درجات الحرارة، والخوف الموجه من استخدام كلاب عسكرية عاملة، مكممة، ومدربة، والضوضاء، واستخدام حرمان الضوء[143].

لقد عادت مجموعة العمل أيضًا إلى مصدر الأساليب التعسفية، لتطلب معلومات حول التقنيات مباشرة من الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين ومدربي SERE. والآن، وإن أصبحت الـ JPRA خجلةً حيال الاستخدام المتزايد للتحقيقات المعتمدة على الـ SERE، فقد توقفت عن ذلك محيلةً المجموعة إلى معلومات كانت قد زودت بها للتو هاينز وDIA؛ كتب مدرب الـ SERE جوزيف ويتش محذرًا كبير مستشاري الـ JPRA في رسالة إلكترونية في نهاية يناير من أن: الضغوط الجسدية والنفسية التي نطبقها في التدريب تنتهك القوانين القومية والدولية، وقد سُمح لنا باستخدام هذه الأمور فقط اعتمادًا على تصريح إدارة وزارة الدفاع، وتحت مراقبة مكثفة من قبل هيئات متعددة داخل وزارة الدفاع. أتمنى لو أن أحدًا يشرح هذا للناس كلهم الذين يسألون عن تقنياتنا ومنهجيتنا. لقد تنبأ ويتش بوضوح، وقد تنبأ من قبله مورا بمخاطر (انحراف القوة)، وسأل: ما الذي تظن أنه سيحدث عندما تُفضح إحدى هذه الهيئات بسبب

الانحراف الشديد، وقلة الرقابة التي تجاوزت ما نقوم به في مدارس الـ SERE؟ يجب أن يكون السؤال الأول: من أين حصلت على توجيهاتك؟ ومن ثم سنُستجوب ونُكتشف، ثم استنتج أن الأمور تخرج عن السيطرة(144)!

أُعطِيت تعليمات لمجموعة العمل بشكل محدد: أن تصدر التوصيات وتتعامل معها بناءً على الالتزامات القانونية المُثارة في استجواب المعتقلين المحتجزين لدى القوات المسلحة الأمريكية، وفي ما يقارب 25/يناير 2003م، أنشأ مورا، ودالتون، وباقي المجموعة ما يسمى بـ(تقصي الالتزامات القانونية والسياسية) لتكون إطارًا لتقييم التقنيات الفردية، وقد وجدت لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ التي سُمح لها بمراجعة الوثيقة فقط، من دون نسخها، ما يأتي:

> لقد راجعت المدوَّنة التزامات الولايات المتحدة اعتمادًا على القانون الدولي، واستنتجت أن الالتزامات المعتمدة حسب ميثاق التعذيب، وتنطبق على استجوابات معتقلي عملية الحرية الدائمة، وتضمن تحليل المدوَّنة أيضًا مراجعةً لمقالات الـ UCMJ والمعايير القانونية للولايات المتحدة المطبقة في التحقيقات التي تجريها الولايات المتحدة.
>
> لقد قيَّم تحليل المدوَّنة أيضًا قانونية التقنيات التي طُلب السماح للعمل بها في غوانتانامو في أكتوبر2002م، بما فيها بعض التقنيات التي أجازت استخدامها وزارة الدفاع في غوانتانامو في ديسمبر، وتبنَّت مجموعة العمل في مدوَّنتها النتيجة التي توصل إليها الفريق الاستشاري المشترك التابع للبحرية JAG Corps CDR ستيفن غالوتا Stephen Gallotta في مذكرته الصادرة في 9/ يناير2003م، حيث كتب ما يأتي:
>
> > إن تقنيات الفئة الثالثة التي تهدد حياة المعتقل أو عائلته الفئة الأولى، أو التي تُنشئ فهمًا غير صحيح للاختناق الفئة الثالثة ستُعد على الأرجح

أنها تشكل تعذيبًا وفق النظم والأعراف الدولية؛ فهي تعكس سلوكًا يُعرَّف بالتحديد على أنه تعذيب وفقًا للمادة (18 من دستور الولايات المتحدة)، ووفقًا للقانون الدولي، فإن التقنية تُعدُّ الرابعة من تقنيات الفئة الثالثة، وهي الإمساك والوخز الخفيف غير المؤذي اعتداءً وفقًا لـ UCMJ. في غياب الأهداف القانونية التي تُعرَّف في مكان آخر أنها جوهرية وأساسية في السلوك الرعوني تعدُّ هذه التقنيات بحدِّ ذاتها غير قانونية.

يمكن أن يعتمد تنفيذ تقنيات الفئة الثانية على تطبيقها؛ مثلًا تكرار الاستخدام، أو درجة الألم الواقع، أو دمج التقنيات، ورفع مستواها إلى حد وصفها تعذيبًا، ومن ثم فقد اقترح تحليلًا إضافيًّا مع توجيهات محددة لتطبيق هذه التقنيات[145].

حصلت رئيسة مجموعة العمل ماري والكر للتو على مسوَّدة مذكرة يو الجديدة، موجهةً إلى هاينز بعنوان التحقيقات العسكرية للمقاتلين الأجانب غير القانونيين المحتجزين خارج الولايات المتحدة؛ لقد أبعدت المذكرة المؤلفة من 81 صفحةً تقريبًا أصناف القيود القانونية كلها المحلية والدولية عن معاملة المعتقلين في السجون العسكرية. إن التعديلين الخامس والثامن في الدستور لا ينطبقان على التحقيقات خارج الولايات المتحدة، وعليه فإن قانون جرائم الحرب غير نافذ بذريعة أن معتقلي القاعدة وطالبان لا يتمتعون بحماية ميثاق جنيف. إن قانون التعذيب الذي أدخل ميثاق مناهضة التعذيب في القانون الأمريكي، لا ينطبق على الأراضي الأمريكية، أو القواعد العسكرية الدائمة خارج الولايات المتحدة، وحتى لو طُبِّقت هذه النواحي، فإنها دُعمت بسلطة الرئيس المطلقة لشن حرب كونه القائد العام للقوات المسلحة، فإذا كان القانون المألوف -مثلًا- يمنع المعاملة القاسية والوحشية المهينة، فإن الرئيس ربما يقرر تجاوز القانون الدولي المتعارف عليه كما يحلو له، وإذا أمر الرئيس بالتعذيب، فإن أمرًا كهذا يُعدُّ إيقافًا وإنهاءً لتنفيذ ميثاق (مناهضة التعذيب)، وفي هذه الحالة فإن أوامر الرئيس والسلوك الناتج منها لا تكون انتهاكًا للقانون الدولي؛ لأن الولايات المتحدة لم تعد ملزمةً بالمعاهدة بعد الآن[146].

على الرغم من أن المذكرة المطولة قد أحاطت بالعديد من القضايا بحنكة ودهاء، إلا أن مورا ذكر في تصريح له عام 2004م ما يأتي:

«أعتقد أن هذه المذكرة مغلوطة بشكل كبير في عنصرين أساسيين على الأقل».
أولًا: لقد ذكرت المذكرة صراحةً أن تطبيق المعاملة الوحشية، والقاسية، وغير الإنسانية على معتقلي غوانتانامو أجيزت مع بعض القيود أو الشروط، وقد شعرت أنها نتيجة غير صحيحة مخالفة للقانون المطبق المحلي والدولي، وتوجهات التشريعات الدستورية، بالأخص تلك التي تتعامل مع التعديل الثامن الذي يناهض العقاب الوحشي والقاسي، والتعديل الرابع عشر الذي يمنع بصورة قاطعة أي سلوك يؤدي إلى (صدمة الضمير).
ثانيًا: إن المذكرة أيدت نظرية توسيع سلطات القائد العام بغير حدود، وباختصار فقد قدمت مذكرة مكتب المستشار القانوني نسخةً متطورةً وموسعةً عن إيجاز بيفر القانوني، ولكنها كانت وثيقةً أكثر خطورةً؛ لأن الضرورة القانونية التي فرضتها آراء مكتب المستشار القانوني OLC قدمت مزيدًا من الأهمية لنتائجها المكافئة عمليًّا[147].

لم تبقَ مجموعة العمل صامتةً إزاء اعتراضاتها؛ انضم يو وشريكته في تأليف المذكرة جنيفر كويستر Jennifer Koester، وهي محامية عاملة في مكتب المستشار القانوني التي أصبحت محاميةً بعد سنتين من تخرجها في كلية الحقوق إلى اجتماعات مجموعة العمل منذ البداية، وقد تلقت كويستر كلامًا كثيرًا عندما التقت أعضاء المجموعة في 28/يناير 2003م، وأوجزت نتائج مذكرة يو، علمًا أن اسم كويستر قد نُسخ من تقرير مكتب المسؤولية المهنية التابع لوزارة العدل الذي يوجز تحقيقه في مذكرات OLC التابع لإدارة بوش، ولكنه ظهر سهوًا في الحاشية. ذكر مكتب المسؤولية المهنية، أن العديد من أعضاء مجموعة العمل كانوا دقيقين إلى حد كبير باتباع النصيحة التي قدمها يو و (كويستر). بعد الاجتماع، ووفقًا لتقرير الـ OPR حصل ما يأتي:

أبلغت كويستر يو عن طريق البريد الإلكتروني أن بعضًا من أعضاء مجموعة العمل أظهروا قلقًا بشأن ما يأتي:

1. توسيع سلطات قسم القائد الأعلى للقوات المسلحة كثيرًا.
2. توسيع مفهوم دفاع الضرورة على نطاق واسع، وعدم التوضيح بشكل كافٍ بأنه لن يُطبَّق في السيناريوهات الواقعية جميعها.
3. أن رأي القائد الأعلى للقوات المسلحة (كما في الدفاعات الأخرى) انتهاك لالتزاماتنا الدولية.

أضافت كويستر أنها لم تكن قلقةً بشأن البندين الأول والثاني، أما بالنسبة إلى الثالث فقد نسبته إلى الحق القومي بالدفاع عن النفس؛ ولكنني شعرت بريبة بالغة. فأجاب يو أن عليها الاستمرار في المحاولة، وأنهم سوف ينظرون في المخاوف في عملية التعديل (التحرير).

أخبرنا يو أن لديه كثيرًا من الآراء لمناقشتها مع أعضاء مجموعة العمل الذين لم يوافقوا على تحليل الـ OLC، وعلى حد قول يو: فإنه كان يبيِّن عادةً في جوابه أن النقد يجب أن يشمل أمور السياسة، وليس التحليل القانوني[148].

في الحقيقة، لم تكن عملية تحرير حقيقية، وبعد يومين من الاجتماع مع كويستر، أرسلت والكر رسالةً إلكترونيةً إلى مورا معترضةً على مساعيه لتصحيح تحليل التعديل الثامن للمذكرة، فردَّ مورا الذي كان يصف مذكرة يو في إفادة لاحقة له أمام لجنة الخدمات العسكرية أنها (تحريف للقانون المطبق)، وقد ردَّ على والكر محذرًا بخصوص مسوَّدة OLC هي أساسًا غير صحيحة: فهي اهتمت ببعض الأمور القانونية، وأهملت مجموعة الأمور الدستورية؛ ولأنها لم تضع حدودًا للعمل -بل إنها تدعي أنه لا توجد حدود- فهي في النهاية عديمة الفائدة بوصفها دليلًا في وضعها الحالي، وخطيرةً؛ لأنها يمكن أن تعطي إحساسًا بعدم الراحة.

كان الجواب حاسمًا: لقد تجاهل جواب الآنسة والكر التحذير الذي وجهته. أنا لا أوافق على ذلك، إضافةً إلى أنني أعتقد أن (هاينز) المستشار العام لوزارة الدفاع لا يوافق أيضًا[149]،

وقد أخبرت المستشارة القانونية لهيئة الأركان الكابتن جين دالتون اللجنة، أنه في مرحلة ما قيل لنا: إننا لا نستطيع الاعتراض على رأي الـ OLC، وإن أي آراء قانونية أخرى نحملها لن تقبل، خاصةً عندما علقنا على مسوَّدة التقرير[150].

في أوائل فبراير، نشرت والكر مسوَّدة تقرير، وتوصيات المجموعة بعنوان **تقرير مجموعة العمل حول تحقيق المعتقلين في أثناء الحرب الكونيَّة على الإرهاب: تقييم المفاهيم العملياتية، والسياسيات التاريخية القانونية**، لقد دمج التقرير تحليل يو القانوني، وطبَّقه على قائمة بيكر للتقنيات الست والثلاثين بحرفيته ضمن شبكة من الخطوط الحمراء والخضراء. إن اتخاذ القرار بإعطاء الضوء الأخضر لإحدى التقنيات يجب أن يُتخذ ضمن إطار رؤية يو للسلطة والموافقة الرئاسية غير المحدودة، لقد كانت العملية بشكل أساسي تحليلًا مغامرًا ذا فائدة، تأخذ بالحسبان المنفعة المتوقعة من هذه التقنية، واحتمالية أن تكون إحدى التقنيات منتهكةً للقانون المحلي أو الدولي، والحسابات السياسية المتعددة. أما الأمر الثاني فقد كان خاضعًا بوضوح للأمرين الأول والثالث: إن قانونية تطبيق تقنية معينة، أو مجموعة من التقنيات، ربما تعتمد على الضرورة العملية لفرض تقنيات أكثر غرابة، ويعتمد التسويغ القانوني لأي عمل غير قانوني على الظروف المحددة التي تسوِّغ فرض تقنيات أكثر عدوانيةً[151].

لقد وضعت المسوَّدات السابقة للتقرير عمودًا بعنوان المنفعة، وكل ما قُيِّم صُنِّف عاليًا عدا الصمت، والتهديد بالنقل إلى بلد ثالث فقد قُيِّم بالمتوسط، إلى جانب أربعة أعمدة تمثل مجموعاتٍ من القوانين ذات الصلة بالموضوع، حظر التعذيب في اتفاقية التعذيب، وحظر المعاملة القاسية، وغير الإنسانية، والمهينة، والقانون الأمريكي المحلي، والرابع هو القانون الدولي المألوف، وقد أخبرت جين دالتون -الغاضبة جدًّا- لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، أن العمود الأخير قدَّم بوضوح مثالًا بيانيًّا حول طريقة عمل المجموعة التي كانت مُسخرةً لأجل الوصول إلى نتيجة محددة، رسمها البيت الأبيض عن طريق مذكرة الـ OLC:

> كان عمود موجود في الأصل في خريطة بقعة الضوء، يحمل العنوان الآتي: القانون الدولي المألوف؛ لذلك فإن أحد الأمور التي كان علينا تقييمها هو ما

إذا كانت التقنيات ملائمة للقانون المألوف أم لا، وتتضمن خريطة بقعة الضوء السماح بالتقنيات الـ 36 وفقًا للقانون الدولي المألوف؛ لأن رأي الـ OLC وما جاء في تقرير مجموعة العمل يؤكدان أن القانون الدولي المألوف لم يفرض قيودًا على التصرفات.

لقد كان هذا الضوء الأخضر خطًّا قانونيًّا بكل تأكيد، وكان وجوده مخجلًا، وكان أحد تعليقاتي على التقرير ما يأتي: «يجب حذف هذا العمود بالكامل؛ لأنه من المخجل وجوده، وعليه فإنه لا يعكس القانون»[152].

كان دالتون وموراِ يعارضان بشدة الإدارة التي اختصت بتسخير المعلومات للحصول على نتيجة محددة، بغض النظر عن الحقائق والمعارضة الداخلية، وقد كان الأسوأ من هذا، وجود إدارة استثمرت التعذيب بعمق وسيلةً لتعزيز نتائجها. لقد تسلَّمت مجموعة العمل المسوَّدة الأولى من (تقريرها النهائي) في الرابع من فبراير 2003م، وفي اليوم الثاني، ظهر وزير الخارجية كولن باول أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة لعرض قضية غزو العراق، وقد قال باول العالم في هذا الخطاب ما يأتي:

لا يزال لدى القاعدة اهتمام بالغ بالحصول على أسلحة الدمار الشامل؛ وكما حصل في قصة الزرقاوي وشبكة علاقاته، فإنه يمكنني تعقب قصة إرهابي كبير فعال يخبرنا كيف أن العراق يوفر التدريب على هذه الأسلحة للقاعدة، ولحسن الحظ، فإن هذا الإرهابي الفاعل معتقل الآن، وقد روى قصته وسوف أسردها لكم الآن، كما وصفها بنفسه.

لقد كان هذا الإرهابي الكبير مسؤولًا عن إحدى معسكرات تدريب القاعدة في أفغانستان، وقد جاءت معلوماته مباشرةً من حيث تورطه الشخصي مع مستويات عُليا من القاعدة؛ لقد قال: إن ابن لادن ومساعده الأعلى في أفغانستان، والقائد الراحل للقاعدة محمد عطا، لم يعلموا أن مختبرات القاعدة الموجودة

> في أفغانستان كانت قادرةً بشكل كافٍ على إنتاج هذه الوسائط الكيميائية والبيولوجية؛ كان عليهم الذهاب إلى مكان آخر، كان عليهم أن يتوجهوا إلى خارج أفغانستان للمساعدة. أين ذهبوا؟ إلى أين توجهوا؟ لقد ذهبوا إلى العراق.
>
> إن الدعم (غير مسموع) الذي قُدِّم تضمن أن تقدِّم العراق تدريبًا على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لاثنين من شركاء القاعدة بدأ في ديسمبر 2000م. لقد قال: إن مقاتلًا عرف باسم (أبو عبدالله العراقي) أُرسِل إلى العراق مراتٍ عدةً بين عامي 1997م و2000م، للمساعدة على الحصول على السموم والغازات. وصف عبدالله العراقي العلاقة التي أقامها مع الضباط العراقيين بأنها كانت ناجحةً[153].

لقد كان المصدر الثرثار المفترض لهذه القصة هو علي عبدالعزيز الفاخيري، وهو ليبي الأصل عُرف باسم ابن الشيخ الليبي، وقد اعتُقل وهو في طريقه إلى الباكستان في ديسمبر 2001م في أثناء معركة تورا بورا، وقد استُجوِب الليبي في قاعدة باغرام الجوية من قبل فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي بقيادة موظفين من نيويورك، وهما: جاك كلونان Jack Cloonan وراسيل فينشر Russell Fincher. أنشأ فينشر وهو مسيحي محافظ، أقام علاقةً محددةً مع الرئيس السابق لمعسكر الخالدين للتدريب بالصلاة معه جنبًا إلى جنب ومناقشة الدين، وقد شارك الليبي بمعلومات حول متدربي المعسكر السابقين زكريا موسوي، وريتشارد ريد حول مؤامرة القاعدة المؤكدة لتنفيذ هجوم على السفارة الأمريكية في اليمن هذه المعلومات، على كل حال لم تتضمن احتمالاتٍ تتعلق بوجود علاقات بين القاعدة وصدام حسين.

وبعد أيام عدة، قام (ألبرت) وهو موظف السي. آي. إيه ذاته الذي هدد عبدالرحيم الناشري بالبندقية، والمثقب في السنة اللاحقة في بولندا - بمقاطعة إحدى جلسات فينشر، وأعلن أنه بناءً على قرارت الأبيض فقد تولت السي. آي. إيه استجواب الليبي، وقد أخبر الليبي: «إنك ذاهب إلى مصر، وحين تصبح هناك، سأبحث عن والدتك، وأُهينها»، وبعد قليل عاد

ألبرت مع فريق قام بتقييد الليبي وتغطية رأسه وربطه إلى حمالة للسفر إلى القاهرة، وقد شرح جورج تينت في مذكراته عام 2007م، الأمر ببرود: «كنا نعتقد أن الليبي كان يحتفظ بمعلومات تهديد مهمة في ذلك الوقت؛ لذلك نقلناه إلى بلد ثالث للحصول على معلومات أكثر»[154].

أمضى الليبي سنتين في سجن العقرب وهو أكثر السجون تحصينًا في مصر؛ حيث تم تعذيبه إلى أن افتعل الرواية التي رواها باول للأمم المتحدة. وعندما أُعيد أخيرًا إلى سجون الولايات المتحدة في فبراير2004م، أنكر القصة مباشرةً، مستشهدًا ببرقيات السي. آي. إيه الميدانية التي تصف عملية انتزاع المعلومات منه بالتعذيب في أثناء استجوابه، وقد ذكرت لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ في عام 2006م، ما يأتي:

> اعترف الليبي -بعد نقله إلى بلد أجنبي- في عمليات استجوابه الأولية أنه قد كذب على هذه الدولة الأجنبية حول العمليات المستقبلية ليتجنب التعذيب، وقد أخبر السي. آي. إيه أن الحكومة الأجنبية قد شرحت له وجود قائمة طويلة من الأساليب التي ستستخدم ضده وكلها صارمة جدًّا، وأن عليه الاعتراف؛ لأن ثلاثة آلاف شخص قد سبقوه إلى هذا المكان وجميعهم اعترفوا.
>
> بناءً على ما قاله الليبي، قالت الحكومة الأجنبية: إن الموضوع الآتي سيكون له علاقة بالقاعدة في العراق، وكان لا يعرف شيئًا عن هذا الموضوع، وحتى إنه كان يجد صعوبةً في افتعال القصص حوله، وقد أشار الليبي إلى أن إجاباته لم تعجب المحققين، ومن ثم وضعوه في صندوق صغير أبعاده ما يقارب 50سم×50سم. وادَّعى أنه بقي محتجزًا في هذا الصندوق مدة 17 ساعة.
>
> وعندما أخرجوه من الصندوق، زعم الليبي أنه كان قد أُعطي فرصته الأخيرة ليقول الحقيقة. وعندما لم يرضِ الليبي محققيه، دُفِع وصُفِع على الصدر فوقع على ظهره، وقد أخبر الليبي الذين يحاولون انتزاع المعلومات منه في السي. آي. إيه أنهم استمروا في لكزه مدة 15 دقيقة.

قال الليبي للمحققين إنه سُئل (بعد الضرب) ثانيةً عن علاقة القاعدة بالعراق، وفي هذه المرة افتعل قصةً تقول: إن ثلاثةً من أعضاء القاعدة ذهبوا إلى العراق للاطلاع على الأسلحة النووية؛ لقد قال الليبي إنه استخدم أسماء لأشخاص حقيقيين مرتبطين بالقاعدة؛ ليتمكن من تذكر تفاصيل قصته المفبركة، وليجعلها قابلةً للتصديق من قِبَل قسم المخابرات الأجنبي، وقد لاحظ الليبي أن ذلك (أرضى محققيه الأجانب) الذين أصدروا الأوامر بإعادته إلى غرفة كبيرة، بدلًا من ذلك الصندوق الذي مساحته 50سم×50سم، وتقديم الطعام له.

وعلى حد قول الليبي، وبعد أيام عدة من النقاش حول السلاح النووي العراقي تطرق قسم المخابرات الأجنبي إلى موضوع الجمرة الخبيثة، والأسلحة البيولوجية. أشار الليبي إلى أنه لا يعرف شيئًا عن البرنامج البيولوجي، وحتى إنه لا يفهم معنى مصطلح بيولوجي، وقد قال: إنه لم يستطع إنشاء قصة حول هذا الموضوع، لذلك ضُرِب بطريقة لم تترك آثارًا على جسده. بقي الليبي عاجزًا عن إنشاء كذبة حول الأسلحة البيولوجية؛ لأنه لا يفهم ماذا يعنيه مصطلح (الأسلحة البيولوجية)[155].

كان تاريخ برقيات السي. آي. إيه التي أنشأت منها لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ هذه الرواية 4/ فبراير 2004م، ولكن هذه اللجنة كانت قد أدركت منذ زمن بعيد أن ما قاله الليبي للمصريين كان على الأرجح وليد التعذيب، وأشار ملخص وكالة استخبارات الدفاع منذ فبراير 2002م -في مدة ما بين الشهر أو الشهرين بعد تسليم الليبي- إلى تقارير المخابرات المصرية، التي ادعى فيها الليبي أن ثلاثةً من أعضاء القاعدة الفاعلين قد تدربوا على الأسلحة النووية في العراق، وقد حذرت وكالة استخبارات الدفاع قائلة: إن التقرير الأول الذي حصلنا عليه من ابن الشيخ، والذي ادعى فيه أن العراق ساعدت جهود القاعدة الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية والنووية). على كل حال، كان يفتقر إلى تفاصيل محددة حول تورط العراقيين، وهي المواد الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية المقترنة بالمساعدة، والموقع الذي دُرِّب فيه،

من الممكن أنه لا يعرف تفاصيل أكثر، على الأرجح أن هذا الشخص يتعمد تضليل المحققين الذين يسعون لانتزاع المعلومات، لقد عانى ابن الشيخ بسبب هؤلاء لأسابيع عدة، وربما يكون وصف (هكذا) سيناريوهات لهؤلاء المحققين يساعد على الحفاظ على اهتمامهم[156].

عرض باول تلك السيناريوهات التي شُحذت بسبب جولات التحقيقات التعسفية اللاحقة من دون إعطاء مواصفات، ومن دون تحفظ في خطابه أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة في فبراير 2003م.

في اليوم الثاني، التقى ألبرتو مورا مباشرةً مع جون يو؛ للاعتراض على هيكل المذكرة القانونية التي علمت مجموعة العمل أنها لا تؤثر فقط في المحققين العسكريين في غوانتانامو وأفغانستان، بل وعلى الأرجح تسيطر على المحققين في العراق كذلك؛ قال مورا:

> لقد دافع يو المؤلف الأساسي لمذكرة OLC بشكل عفوي عن بنود مذكرته، ولكنه كان دفاعًا عن بنود حسبتها غير صحيحة. وبالسؤال عما إذا كان الرئيس قادرًا على إصدار أمر بتطبيق التعذيب، أجاب السيد يو، (نعم). عندما سألتُ عن هذا، أجاب أن عمله كان عرض القانون، وأشار أيضًا إلى أن وجهة نظري المعاكسة مثلت تعبيرًا عن السياسة القانونية التي ربما تود الإدارة مناقشتها والموافقة عليها، ولكنها لم تكن هي القانون، فسألته: أين يمكن أن أناقش هذا الموضوع؟ فأجابني: لا أعلم، ربما هنا في البنتاغون[157].

وبعد أقل من شهر منذ لقاء مورا مع هاينز ونائب المستشار العام لوزارة الدفاع دانيل ديل أورتو، والتهديد نشر مذكرته التي استنكرت تقنيات رامسفيلد المعتمدة، التقى ثانيةً مع هاينز، وديل أورتو لمناقشة تقرير مجموعة العمل.

> لقد أخبرتهم أن مسوَّدة التقرير لم تكن منتجًا جيدًا لقد كانت نتيجة العملية الخطأ لمجموعة العمل ومذكرة OLC الفاسدة. أظن أنني حثثته على إبقاء التقرير

مسوَّدةً وعدم إنهائه، لقد اقترحت عليه أن يأخذ التقرير، ويشكر قيادة مجموعة العمل على جهودها، ووضع التقرير في درج وعدم إظهاره مرة أخرى أبدًا.

❋ ❋ ❋

في يوم الجمعة 7مارس 2003م، وفي الساعة 6:59 بعد الظهر، أرسل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يقيم في غوانتانامو رسالةً إلكترونيةً إلى مراكز القيادة بدأت كما يأتي:

«بما أنه ليس لدي ما أفعله، فقد خطرت لي فكرتان يوم الجمعة ليلًا». قال الموظف: حاولت أن أتعامل مع المعتقلين الذين هم موضع اهتمام مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولدى اطلاعي على القوائم العديدة أُعِدت لمشاريع مكتب التحقيقات الفيدرالي الخاصة والحالية، حيث عثرت على أسماء 33 من المعتقلين ISNs، وهم ضمن اهتمام قسم عمليات تمويل الإرهابيين التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي. لقد كان محمد ولد صلاحي السجين رقم 760، واحدًا من قائمة المعتقلين التي تضم 33 معتقلًا، وواحدًا من ثمانية كانوا مشمولين بمشاريع مكتب التحقيقات الفيدرالي الخاصة.

طلب الموظف من مراكز القيادة مراجعة قائمته للتأكيد أنها حقًّا قضايا مكتب التحقيقات الفيدرالي الأولية، ومن ثم الانتقال إلى مجال اهتمام آخر، وأكثر إلحاحًا.

بأخذ (غزوة) DIA/DHS بعين الجِدِّ التي ظن أنها ستثير الغضب، وأكد جازمًا أن علينا التوصل إلى إستراتيجية تبدو منطقية (للقائد العام) ولا تبدو مجرد حماية. من وجهة نظري، هناك العديد من الجوانب لهذه الإستراتيجية.

1. لا يوجد دليل حقيقي على أن تقنيات أخرى قد تكون ناجحة (إذ لا بد من أن يقوم شخص ما بتحليل حقيقي للمادة 63، ويثبت تلك القضية ولكن كن

حذرًا. لقد سمعت كثيرًا من الناس يقللون من أهمية النجاح المزعوم لـDHS، حيث يُطلب من المعتقل أن يؤدي التحية العسكرية، ولكننا نستخدم أيضًا معايير سلوكية مهمة كي لا يبقى مطأطئ الرأس وهو يتحدث إلينا... إلخ)

2. إمكانية حقيقية أن يكون المعتقل وفقًا (للمادة الثالثة) شاهدًا في المحكمة؛ حيث إن أي تقنية تُستخدم تكون مثيرةً للجدل، في حين قد يكون هذا موضع خلاف في القضايا المطروحة أمام اللجان، فإنه لا يوجد مؤشر على أن البنود الاستثنائية ستكون حازمةً. (أخذت وزارة العدل على عاتقها إجراءات التحقيق المقترحة، وستكون هذه القضية حاسمةً).
3. عدم وجود ضرورات حقيقية تتطلب تقنيات استثنائية.

أنا واثق من أن هذه القضايا ليست جديدةً، ولكنني أود أن أجد من يأخذها على عاتقه؛ لا أحب أن أخسر، ولا أشعر بالراحة تمامًا حيال النقاشات التي سمعتها، خصوصًا إذا حصلت الإجراءات الجديدة على موافقة وزارة العدل، ويجب أن تكون إستراتيجيتنا وحجتنا أكثر حدةً على ما أعتقد، ويجب أن تتضمن شيئًا من التعاون مع DIA وDHS. الأمر الذي يثير قضايا إضافية إذا تمت الموافقة على الإجراءات الجديدة، ويجب حينها على DOJ ومكتب التحقيقات الفيدرالي و OGC أن يدلوا برأيهم حول صلة الموظف بعملية تتضمن تقنيات كهذه حتى لو كانت معتمدةً. لا يمكننا وضع موظفينا في أي مكان قريب من المشكلة، وإن قالت وزارة العدل تستطيع توظيفهم؛ مثال: يمكنني تصور عملية تعاونية حيث يكون دليل المادة الثالثة مناسبًا وذا صلة بالموضوع، وحيث يمكننا إنشاء إستراتيجية تقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي بتجريبها أولًا - لأسابيع، وحيث تشمل كلًّا من DIA وDHS بوصفهما محلليْن/مراقبيْن، للتقدم المقدَّر حدوثه بمرور الوقت، بينما تنتظر DHS دورها في الانضمام مع تقنياتها المعتمدة في حال فشل مكتب التحقيقات الفيدرالي، هل يضع ذلك موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي في خطر كونهم جزءًا من عملية تستخدم تقنيات لم تتغاضَ عنها المحاكم الأمريكية؟ على كل حال، هما فكرتان ربما تؤيدان أفكارك[158].

تعليق رامسفيلد لاستخدام تقنيات الفئة الثانية والثالثة كان يعني أن تقتصر مهمة محققيJTF GTMO في 16/يناير 2003م، على الأساليب التقليدية للدليل الميداني، ولكن عقب استجواب القحطاني استخدم المحققون العسكريون سلسلة أساليب متنوعةً من طقوس الذل، وفي أثناء ذلك الوقت كتب موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي تلك الرسالة الإلكترونية، وقد كان اثنان من زملائه يجريان مقابلةً مع معتقل يدعى يوسف محمد مبارك الشهري، وقد أخبرا المفتش العام لوزارة العدل لاحقًا أنهما خططا لبناء الألفة مع الشهري في ثلاث مقابلات، ولكن بعد ذلك، وفي أثناء المقابلة الرابعة حدث ما يأتي:

> أخبرهما الشهري أن نساء وضيعات جئن وأخذنه من زنزانته في منتصف الليل، وقمن باستجوابه لساعات عدَّة، وقد قال إنه كان مجبرًا في التحقيق على الاستماع إلى تسجيل لأغنية (مزيج المواء) لساعات عدة، وقد رَششنه بالعطر، وألبسنه ألبسةً نسائيةً، وقد أخبرنا الموظف أنه واجه محققةً شابةً من المخابرات العسكرية لم يكن اسمها معروفًا، وقد اعترفت أنها اعتدت على معتقله، وأخضعته للمعاملة التي زعم أنه عُومِل بها. أخبرنا الموظف أن الشهري أصبح غير متعاون بعد هذه الحادثة، وأن التقنيات التي طُبِّقت عليه كانت ذات نتائج عكسية[159].

ذكر الفريق راندال شميدت Randall Schmidt والعميد جون فارلو John Furlow في تحقيقهم حول مزاعم مكتب التحقيقات الفيدرالي، بإساءة معاملة المعتقلين في منشأة الاعتقال في خليج غوانتانامو، كوبا ما يأتي[160]:

> لقد كان العطر فكرة المحقق الأول عند ميلر، بينما كان بيكر يراقب استجواب القحطاني في ديسمبر، أمر إحدى المحققات التي كانت قد كُلِّفت باستجواب معتقل آخر في قاعدة PX العسكرية بشراء زيت الورد، ومسحه بالمعتقل وقت التحقيق، فكان رد فعل المعتقل أنه حاول ضرب المحققة وفقد توازنه، ووقع عن كرسيه، وكسر سنه، ولم تكن المحققة متدربةً على تدليك المعتقل بالعطر منذ أن

كانت تلك تقنيةً معتمدةً، وقد اختتم التقرير باقتباس تقنية الفئة الثالثة التي اعتمدت لاحقًا وهي الاتصال الجسدي اللطيف غير المؤذي)، ولكن ممارسة التقنيات لم تتوقف بإلغاء رامسفيلد التصريح لتقنيات كهذه؛ حيث قام رقيب ممن كانوا يخدمون بصفة محققين عسكريين في غوانتانامو بإخبار فارلو بعد أن أدى القَسم: أن إحدى زميلاته استخدمت بشكل روتيني في أثناء الاستجوابات إما العطر، أو الفازلين؛ كانت تضع السائل أو العطر على يدها وتمسح به يدي وذراعي المعتقل، واستخدمت عطر فيكتوريا سيكريت؛ لتصبح رائحة المعتقل كرائحة النساء[161].

لدى شرح مفهوم (انحراف القوة) حذر ألبرتو مورا قائلًا: إذا كان بعض القوة جيدًا، فسيظن المحققون أن تطبيق المزيد من القوة سيكون أفضل، وكذلك إذا كان بعض الإكراه بين الجنسين قائمًا على الدين، فإن استخدام المزيد من الإكراه سيكون أفضل. بدأت هذه الديناميكية تُطبَّق في مارس 2003م، عندما قامت محققة بمسح حبر أحمر على ذراع المعتقل وليس عطر فيكتوريا سيكريت. وقد ذكر تقرير شميدت فارلو هذه الحادثة كالآتي: لقد أمسكت المحققة المعتقل من كتفه، وأظهرت له الحبر الأحمر في يدها، وقالت: بالمناسبة، أنا حائض، وألقى المعتقل نفسه على الأرض، وبدأ يضرب رأسه بالأرض[162].

وبدلًا من كبح محققيه، كان الجنرال ميلر يركز على الحصول على تصريح جديد باستخدام التقنيات التي طُبِّقت في تعذيب القحطاني. قبل اجتماع فبراير مع نائب وزير الدفاع باول وولف ويتز Paul Wolfowitz -وبوجود مسوَّدة خطة التحقيق مع صلاحي على الطاولة- طلب ميلر من ديان بيفر أن تكتب مذكرةً إلى موظفي هاينز، تصر على أنه ينبغي أن نحصل في الحال على موافقة من أجل تقنيات التحقيق، وأننا سوف نتحدث إلى السيد وولف ويتز حول هذا الموضوع. إن السمة التي نسعى إليها هي العزلة والتحقيق المستمر مدة 20 ساعةً، نحتاج التزامًا من قيادة عُليا بالسماح لنا بالقيام بهذه المهمة. أخبر وولف ويتز ميلر: أنه سوف يوافق على التقنيات خلال أسبوع.

بعد شهر تقريبًا، لم يفعل رامسفيلد شيئًا؛ كانت لديه مسوَّدة تقرير مجموعة العمل التي أوصت بالموافقة على ست وثلاثين تقنيةً كان قد اقترحها بيكر في يناير، منها 26 تقنيةً للاستخدام العام، تتضمن تغطية الرأس، والتلاعب بالنظام الغذائي، ومعايرة النوم، والتهديد بالنقل، وعشر تقنيات (استثنائية) للاستخدام مع بعض القيود، وهي: العزلة، والتحقيقات المطولة، والتبرج الإجباري، والوقوف المطول، وحرمان النوم، والتدريب الجسدي، ولكم الوجه والمعدة، والتجريد من الملابس، وزيادة الاضطراب باستخدام الكراهية الشديدة، والإغراق الوهمي الذي مُنِع بمقتضى القانون المحلي والدولي، فضلًا عن أنه يتطلب الحصول على تصريح من جهة عُليا لا تقل شأنًا عن وزارة الدفاع، وذكرت المسوَّدة ثلاث تقنيات أخرى لم تستطع مجموعة العمل تقييمها لافتقارها للمعلومات الكافية، وهي: الوضعيات المرهقة، وحرمان الضوء والمحفزات السمعية، والتغطيس في الماء، والتبليل[163].

ومن المذكرات التي كانت متوافرة لدى رامسفيلد أيضًا مذكرة المحامي العام للجيش والقوات البحرية، ومذكرة نائب المحامي العام للقوات الجوية، الفريق الاستشاري المشترك JAG، ومذكرة هيئة القضاة الاستشاريين لقائد سلاح البحرية، وكانت كلها تنبه إلى فشل مذكرة يو في تطبيق الدستور الموحد للقضاء العسكري، الأمر الذي يمكن أن يضع العديد من المحققين، ومديريهم تحت خطر المحاكمة الجنائية داخليًّا وخارجيًّا، حيث إن هذه التقنيات غير فاعلة، ويمكن أن تفسد أي محاولات مستقبلية لمحاكمة المعتقلين، ويمكن أن تجعل الجنود والجنديات الأمريكيين عرضةً للمعاملة بالمثل في حال اعتقالهم[164].

وقد كرر رئيس هيئة الأركان الجنرال ريتشارد مايرز هذه التحذيرات في اجتماعه مع رامسفيلد، والقائد العام للقيادة للجنوبية الجنرال جيمس هيل، وفي 12/مارس 2003م، أرسل أحد الموظفين لاحقًا رسالة إلكترونية إلى ديان بيفر، ذكر فيها أن مايرز اقترح بعض التقنيات التي يمكن أن تكون غير قانونية وفقًا لمدى استخدامها، وكتب بيفر وهو مذعور إلى مكتب هاينز قائلًا: هذه الرسالة ليست بالخبر الجيد، يبدو أن هناك خطأ ما، وتابع هيل الموضوع بإرسال مذكرة إلى الجنرال مايرز تؤكد ما يأتي: نظن أنا وجيوف ميلر Geoff Miller أننا نحتاج

إلى أكبر عدد ممكن من الأدوات المناسبة، وأكد أن تقنيات الفئة الثانية والثالثة التي اعتُمِدت سابقًا؛ مثل: الوضعيات المرهقة، وحرمان الضوء، والمؤثرات السمعية، واستخدام رهاب المعتقل كالخوف من الكلاب، والتواصل الجسدي اللطيف غير المؤذي، كانت ذات أهمية لزيادة قدرتنا على استكمال المهمة الآن وفي المستقبل[165].

بعد أسبوع، التقى رامسفيلد مع وولفويتز، وهاينز، ومايرز، ودالتون، ووكيل وزارة الدفاع ستيفن كامبون، ودوغلاس فيث، ومارشال بلنغسليا Marshall Billingslea. وأعلن رامسفيلدبعد الاجتماع أنه سوف يوافق على أربع وعشرين تقنيةً مقترحةً، منها تسع عشرة تقنية من دليل الميدان العسكري بالإضافة إلى التلاعب بالنظام الغذائي، والتلاعب بدرجات الحرارة، ومعايرة النوم، والعزلة التي أوصت باستخدامها مجموعة العمل بشكل محدد فقط، ومن ثم قدم مايرز مذكرةً تطالب رسميًّا بمذكرة توافق على هذه التقنيات، وعارض بلنغسليا بمذكرة من إنشائه يحث فيها رامسفيلد بأن يعمل بجهد أكبر، للموافقة على بقية التقنيات الموجودة في تقرير مجموعة العمل لاستخدام كل تقنية وفقًا لحالتها، وبموافقة الوزارة هذا التقرير الذي عُمِّم بشكل انتقائي في اليوم السابق، وحافظ على هيكل مذكرة يو القانونية وأيَّدَ خمسًا وثلاثين تقنيةً، واستبعد فقط الإغراق الوهمي وثلاث تقنيات كانت قد اقترحتها مسوَّدات سابقة لم تستطع مجموعة العمل تقييمها لافتقارها للمعلومات الكافية؛ لذا وبشكل صادم نُزِع التقرير النهائي من مجموعة العمل بتوجيه من دانييل ديل أورتو، ونائب المستشار العام لهاينز، وقد كتب مورا في تعليقه على التقرير: «كان عليَّ ملاحظة أنني المستشار العام للبحرية، لم أتسلم نسخةً كاملةً من تقرير مجموعة العمل، ولم يحصل عليها أي شخص من إدارة البحرية، لم يُعمَّم التقرير لاستطلاع الرأي، ومع الوقت سآخذ على عاتقي تقريرًا لم يُنجز بعد».

أرسل رامسفيلد مذكرةً في 16/إبريل 2003م، للجنرال هيل بعنوان **التقنيات المناهضة للمقاومة على الحرب على الإرهاب**، أقرت هذه المذكرة أربعًا وعشرين تقنيةً، أربع منها تتطلب قرارًا وفقًا للضرورة العسكرية، وإخطارًا مسبقًا لرامسفيلد شخصيًّا، وتتضمن هذه التقنيات -تقنيات التشجيع/التثبيط، وتحطيم الذات والكبرياء، أسلوب الشرطي الجيد،

والشرطي السيئ، والعزلة- وقد ورد في المذكرة بعض الإيضاحات والتحذيرات، وفيما يخص تقنية تحطيم الذات والكبرياء، قالت المذكرة:

تحذير: تشترط المادة رقم 17 من ميثاق جنيف: «يجب ألا يتعرض سجناء الحرب الذين يرفضون التحقيق للتهديد، أو الإهانة، أو لأي نوع من المعاملة التي تؤدي إلى البؤس والخسران»، أما الدول الأخرى التي تعتمد أن هؤلاء المعتقلين يحق لهم أن يكونوا سجناء حرب فإنها تعدُّ هذه التقنيات غير مطابقة لبنود جنيف. وعلى الرغم من أن بنود جنيف غير سارية على التحقيق مع المقاتلين الأعداء غير القانونيين، إلَّا أنه لا بد أن تؤخذ هذه الآراء على محمل الجدِّ قبل تطبيق التقنيات[166].

وفيما يتعلق بالعزلة، فقد ورد في المذكرة:

تحذير: استخدام العزلة تقنيةَ تحقيق تتطلب تعليماتٍ تنفيذيةً مفصلةً، وتتضمن توجيهاتٍ محددةً بخصوص مدة العزلة، والفحص الطبي والسيكولوجي، والحصول على تصريح لإطالة مدة العزلة، من قِبَل الرتبة المناسبة في التسلسل القيادي. لم يعرف إن استُخدِمت هذه التقنية عادةً بهدف التحقيق لأكثر من 30 يومًا، وقد ترى الدول التي تعتقد أن المعتقلين خاضعون لحماية سجناء الحرب أن استخدام هذه التقنية مخالف لبنود جنيف 3، البند 13 الذي يشترط حماية سجناء الحرب من أعمال الترويع، والبند 14 الذي يشترط حق سجناء الحرب باحترام الذات، البند 34 الذي يمنع العنف، والبند 126 الذي يؤكد المعايير الأساسية للمعاملة، وعلى الرغم من أن بنود جنيف غير سارية على استجواب المقاتلين غير القانونيين الأجانب، فإنه لا بد أن تُؤخذ هذه الآراء مأخذَ الجِدِّ قبل تطبيق التقنية.

وفي الوقت ذاته، أوضح رامسفيلد أن القائمة التي تتضمن أربعًا وعشرين تقنيةً، لم تكن محددةً بوضوح، وأن تقنياتٍ أخرى يمكن أن تكون متاحةً لمحققي ميلر:

إذا كنت ترى أنك بحاجة إلى المزيد من تقنيات التحقيق لاستخدامها مع معتقل محدد، فعليك إخباري عن طريق قائد هيئة الأركان العامة، وبطلب خطي يصف التقنية المطلوبة، ووسائل الحماية المقترحة، والسبب الجوهري لتطبيق التقنية مع المعتقل المحدد.

* * *

وقد تضمنت نسخة جلسة استجواب محمد ولد صلاحي في 22/ نوفمبر2005م، أمام لجنة المراجعة الإدارية في غوانتانامو الفقرة الآتية:

> المعتقل: أصدر مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو في عهد الجنرال ميلر، قائمةً بأسماء المعتقلين ذوي الأهمية العليا في خليج غوانتانامو، تتضمن 15 شخصًا، وكنت أنا واحدًا منهم، فهل تعلم ما هو رقمي في القائمة؟ إنه رقم 1. وبعد ذلك أرسلوا فريقًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي كان قائدهم، وقد عملتُ معه بشكل خاص من أجل قضيتي؛ لقد أهانني؛ لأن معنى هذه الكلمة بالعربية سيئ جدًّا، وكأنك تقول لي: إني اغتُصِبت، أو إنني لوطي، أو شيء كهذا. لقد سألته لماذا قال لي هذا: فأجاب؛ لأنني في حالة سيئة جدًّا. لم أصدقه؛ لأن المحققين يكذبون، وإذا كانت مجموعة من الناس تكذب، فإنه يصعب عليك تحديد من يقول الحقيقة، مع أنه كان صادقًا في بعض الجوانب. ظننت أنه رجل صادق. ظننت أنه رجل محترم، وبما أنهم محققون فإن الكذب جزء من عملهم. ظننت أنه كان يسخر مني عندما أخبرني أنني الرقم 1 في المعسكر، ولكنه كان يقول الحقيقة، ولم يكن يكذب كما ستثبت الأحداث المستقبلية، وقد بقي معي حتى 22/ مايو2003م.

الضابط المسؤول: هل تعني بقاءه معك أنه كان يعود ويحقق معك بين الحين والآخر؟

المعتقل: لا، لقد بقي على هذه الجزيرة، وكان يحقق معي بشكل يومي حتى 22/ مايو 2003م.

الضابط المسؤول: حسنًا. لقد فهمتك الآن.

المعتقل: لقد أخبره قائده أنني كنت متورطًا في مؤامرة الألفية، وقد أخبرته بأنه ليس لي علاقة بها، وقد أعطوني قائمةً من الاتهامات مع العديد من الإجابات المثيرة للشك. لقد أرادني أن أعطيه أي شيء، ولكنني لم أفعل؛ لأنني حقًّا لم أقم بهذا العمل، ولم أقتل أحدًا، لم أختطف أحدًا، ولكنني رأيت هذا الرجل (رمزي بن الشيبة). لم أكن أعرف اسمه، ولكنني لم أخبره بأني قلت للتو: إنني لم أره أبدًا. لقد قال لي: كيف عرفت ذلك؟ وبعد ذلك وافقت على استخدام جهاز كشف الكذب ولكن (ابن الشيبة) رفض لأسباب عدة؛ لقد تبين أن ابن الشيبة متناقض وكذاب. أخبروني أن مصداقيتي عالية جدًّا؛ لأنني وافقت على استخدام الجهاز، لقد أخبروني ذلك بأنفسهم. لقد تعرض هذا الرجل للتعذيب أيضًا؛ لأنني قمت بتحقيقاتي الخاصة أيضًا.

الضابط المسؤول: هل عُذِّب رمزي حقًّا؟

المعتقل: نعم، لقد سألت الرجل اليمني الذي قال (رمزي) إني أرسلته إلى أفغانستان. كنت أعرفه وقد رأيته، ولكني لم أرسله إلى أفغانستان، لماذا قال ذلك؟ لقد قالوا لي أنت تصدق كل ما يقال إليك (لقد كان الرجل اليمني الذي اعتُقِل مع رمزي). قال: المحققون يكذبون، أما أنا فقلت: لا، إنهم لا يكذبون لقد رأيته، ولكنني لم أرسله إلى أفغانستان. قالوا لي: إنك نسيت شيئًا. إن (رمزي) قد عُذِّب. كنا نسمع معاناتَه وآهاتِه كل ليلة.

(رمزي) هو رمزي بن الشيبة الذي سكن في ألمانيا مع مختطف طائرة الخطوط الأمريكية رحلة رقم 11-الطيار محمد عطا الذي أصبح بعد 11 سبتمبر موضوع مطاردة دولية منظمة؛ لدوره المزعوم في تنظيم ما يسمى خلية هامبورغ)، في الذكرى الأولى للهجمات، وبعد شهرين من وصول صلاحي إلى غوانتانامو، عن طريق باغرام، وبعد أن أنهى تحقيقًا في دولة عربية استمر مدة ثمانية أشهر ونصف، اعتُقل ابن الشيبة مع عدد من مشبوهي القاعدة في أثناء إطلاق نار في إحدى ضواحي كراتشي، وبعد خمسة أيام من تلك المداهمة، ذكرت صحيفة لوس أنجلس تايمز أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى استلامه من باكستان لمحاكمته جنائيًّا، متوعدةً إياه بعقوبة الموت. في الحقيقة، لقد كان أصلًا بين أيدي موظفي السي. آي. إيه الذين قيدوه إلى السقف وأمطروه بوابل من دويِّ الموسيقى في إحدى منشآت أفغانستان، وهي على الأرجح دارك بريزون (السجن المظلم)، وفي اليوم الثاني علمت التايمز أن السلطات الأمريكية قد نقلت الرجال الموجودين في الأماكن الأخرى إلى التحقيق في مواقع سرية؛ كان ذلك الموقع هو المغرب؛ لقد حُقِّق مع ابن الشيبة في المنشأة ذاتها التي عُذِّب بنيام محمد فيها قرب الرباط، وقد بقي هناك مدة الخريف والشتاء. وبعد ذلك في مارس 2003م، وبعد أيام من اعتقال خالد شيخ محمد، أُرسِل ابن الشيبة على وجه السرعة إلى إحدى مواقع السي. آي. إيه السوداء في بولندا، حيث كان الدكتور جيمس ميتشل ينسق التحقيق المعزز لمحمد، بحلقاته الـ 183 من الإغراق الوهمي[167].

على كل حال، أخبر صلاحي لجنة المراجعة الإدارية أنه لم يكن ذلك من شأني وتابع قائلًا:

> قالت لي مكتب التحقيقات الفيدرالي إنني كنت أتلاعب معهم، وبعد ذلك في 22/ مايو2003م، قال لي أحدهم: إن جلستنا هذه ستكون الأخيرة، لقد أخبرني أنه لا يستمتع بقدومه إلى هنا، أنا أنصحك بأن تخبرنا الحقيقة فقط. أخبرته بأنني لا أكترث، وقال لي: إلى اللقاء يا صديقي العزيز، وبعد يومين جاء المحققون الجدد بقيادة امرأة اسمها [...]، لقد لقبوها بـ [...]، كانت امرأةً محترمةً وجميلةً جدًّا، جاءت بوصفها عضوًا في فريق عمل سيمونس من مكتب

التحقيقات الفيدرالي مع شخص آخر غريب الأطوار ظننت أنه من السي. آي. إيه، أو شيء من هذا القبيل، ولكنه كان صغير السن. قالا لي: سنعطيك فرصةً لقول الحقيقة، أو سنتركك في السجن إلى الأبد، فقلت لهما: افعلا ما تشاءان، لماذا وضعتموني في السجن؟ ماذا فعلت؟ قالا: لدينا دليل وستخبرنا حالًا. قلت: لقد أخبرتكما بكل شيء، أنا لم أفعل شيئًا. أنا متعب، ثم جاء محقق [...] مع جندي، كان اسمه الحقيقي [...]، ولكنني تذكرت اسمه الحقيقي. لقد ذكر أحدهم اسمه مصادفةً، وتذكرت أنه كان أول رقيب التقيته. لم أكن أكرهه، ولكنه كان رجلًا بغيضًا جدًّا. على كل حال فقد كلَّفته بي. وبعد يومين سمعتهم ينادونها [...] هكذا. لم أعرف إذا كان ذلك اسمها الحقيقي. لقد كانت الشخص المسؤول، وقاموا بتعيين رجل آخر يدعى [...] أو [...]، وكان رجلًا مميزًا، ولم أتمكن من رؤية وجهه أبدًا.

الضابط المسؤول: عندما قلت (مغطى)، لم أكن متأكدًا، فماذا تعني بذلك؟

الضابط المسؤول: هل تعني البرقع، حيث يوجد فتحتان للعيون؟

المعتقل: نعم، كان لديه فتحتان لعينيه، وكان يرتدي قفافيز. لقد كُلِّف بمهمته الخاصة. بدؤوا بالحديث معي قائلين: انظر، إننا لسنا من مكتب التحقيقات الفيدرالي ونحن نريدك أن تعترف بهذه الجريمة، وهي أنك متورط في هجمات 11 سبتمبر وفي مؤامرة الألفية. قلت: لا لم أكن متورطًا قالوا: حسنًا، انسَ الأمر. لقد حوَّلوني في 18/ يونيو2003م تقريبًا، من كتلة مايك إلى كتلة الهند ليعزلوني بشكل كامل؛ أخذوا مني جميع أغراضي، واشتكيت لـ [...]؛ لأنني ظننت أنها امرأة محترمة، لم أستطع تحمل النوم على المعدن بسبب آلام في ظهري وأنت لا تعلمين كم هذا مؤلم، ويمكن أن ينتهي بي الأمر بالموت، أو أي شيء آخر. قالت: لا، لن تموت. لقد حاولوا إعطائي مسكنًا للألم؛ ولكنني رفضت ذلك نوعًا من الاحتجاج. كيف يمكنكم إعطائي المسكنات؟ أحتاج فقط إلى شيء أنام عليه

وسأكون بخير. أخذوني إلى طبيب في البحرية هنا، إنه رجل طيب، فأخبرته أنني بحالة سيئة جدًّا، وقال لي: حسنًا، سأقترح أن يعطوك بعض المواد؛ لأنك تعاني آلامًا حادَّة في العصب الوركي، ولكنني لا أستطيع أن أعدك؛ لأن هؤلاء الناس هم من يقرر ذلك، وليس أنا. أتمنى أن يطّلعوا على تقريري الطبي.

في هذه اللحظة من الجلسة، ووفقًا لما كُتِب على جانب النسخة باللون الأسود العريض، حصل أمر جدير بالملاحظة: في هذا الجزء من جلسة لجنة المراجعة الإدارية، بدأ أداء آلة التسجيل يسوء، وقد سبب هذا العطل تشويه ما تبقى من الشريط الثالث من الجزء 3487 إلى 4479. ناقش المعتقل كيفية تعذيبه من قِبل أشخاص عدة في أثناء وجوده هنا في غوانتانامو. لقد استُبدلت آلة التسجيل بواحدة جديدة، وأنهينا الجلسة. وفيما يأتي استعادت اللجنة الجزء الذي تعطل:

كان المعتقل يشرح معاملته الطبية عندما لاحظ أن أحد أعضاء اللجنة مرر ملاحظةً إلى الضابط المسؤول. تساءل المعتقل عن سبب ذلك، فأخبره الضابط المسؤول أنه كان لدى عضو اللجنة سؤال حول المعاملة الطبية. طلب عضو اللجنة من المعتقل أن يلخص له معاملته الطبية والمعاملة التي تلقاها على أيدي محققيه. ذكر المعتقل أن المعاملة الطبية التي تلقاها كانت جيدةً، ومع ذلك قرر أن يبدأ بشرح مفصل عن سوء المعاملة المزعوم الذي تلقاه من المحققة التي كان اسمها [...]. حاول المعتقل أن يشرح للجنة أعمال [...] ولكنه بدا منفعلًا وغاضبًا بشكل واضح؛ لقد أوضح أنه أُرهِق جنسيًّا وعلى الرغم من أنه يحب النساء لكنه لم يحب ما قامت به [...]. لاحظ الضابط المسؤول أن المعتقل كان غاضبًا؛ لذلك أخبره بأنه غير ملزم بسرد القصة. كان المعتقل ممتنًّا جدًّا، وقرر ألا يستفيض بسرد سوء المعاملة المزعوم من قبل [...]. أعطى المعتقل معلوماتٍ مفصلةً بشأن سوء المعاملة المزعوم الذي تعرض له من قبل [...] و [...]. ذكر المعتقل أنهما دخلا الغرفة وهما يغطيان وجهيهما وشرعا بضربه. لقد ضرباه

ضربًا موجعًا جدًّا حتى إن [...] قد انزعج. إن المعاملة التي تعرض لها المعتقل لم تعجب هذا الشخص الذي بدأ يتعاطف معه، وعلى حد تعبير المعتقل، كان [...] يصرخ ويطلب من [...] و [...] التوقف عن ضرب المعتقل. أراد المعتقل أن يُري اللجنة الندبات وأماكن الجروح في جسمه، ولكنها رفضت، وقد وافقت اللجنة على أن هذا اختصار نزيه للجزء المشوه من الشريط[168].

لقد أكد تحقيق وزارة العدل حول دور مكتب التحقيقات الفيدرالي في التحقيقات التعسفية ما قاله صلاحي: إن موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي قد سلموه إلى المحققين العسكريين في غوانتانامو في مارس2003م، وقد انتقدت المذكرة العسكرية للتقرير التي صدرت بتاريخ 23/ مارس2003م، مكتب التحقيقات الفيدرالي على هذه الخطوة،وقد ذكرت المذكرة أنه: قام موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي ببناء علاقة ألفة قوية مع صلاحي، ولكنهم لم يستخدموها بشكل عام للحصول على المعلومات، بينما تُستخدم الألفة عادةً وسيلةً للحصول على المعلومات، إلا أن موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي لا يرغبون -على ما يبدو- في إزعاج المعتقل، أو دفعه إلى القيام بأمور لا تشعره بالراحة؛ وذلك من أجل الحفاظ على الألفة[169]. وأكد تقرير وزارة العدل حديث صلاحي عن مقابلته في يونيو بمحققة عرَّفت عن نفسها بأنها موظفة مكتب التحقيقات الفيدرالي تدعى (سامانثا مارتن) Samantha Martin، ولكنها في الحقيقة رقيب عسكري في فريق غوانتانامو للمشاريع الخاصة التابع لوكالة استخبارات الدفاع. كانوا يرتدون لباسًا غير رسمي ويخبرون المعتقلين أنهم موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي، وتبين بعد ذلك أنها كانت خدعةً شائعةً في عام 2003م، ولا تخص المحققين العسكريين فقط. في ذلك الصيف، ذكر موظف الإشراف التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو أن هذا الأمر كان عملًا شائعًا أيضًا لدى موظفي السي. آي. إيه حتى لا يُكتشف وجودهم في المنشأة[170].

إن ادعاء القوات المسلحة ومحققي السي. آي. إيه أنهم موظفون في مكتب التحقيقات الفيدرالي -وهو عمل يهدف بوضوح لاستغلال سمعة الوكالة على أنها تدير تحقيقات تعسفية-

يهدد جهودها التي قامت بها على مدى شهور للحفاظ على موظفيها من ألاعيب القوات المسلحة ومزاحها الازدرائي. عندما اكتشف أحد موظفي الوكالة لاحقًا في ذلك العام أنه حُقِّق مع صلاحي في يونيو من قِبَل موظف مزيف، وأنه استمر في لعب الدور في التحقيق الخاص، قام موظف الوكالة بالإشارة إلى هذه الحادثة بالتحديد بنقل أخبار انتهاكات القوات المسلحة إلى أعلى مستوًى عن طريق التسلسل، وذكر البلاغ ما يأتي: لم تسفر هذه التكتيكات عن فهم معنى طبيعة تحييد التهديد حتى الآن، ويعتقد CITF أن التقنيات قد دمرت أي فرصة لمحاكمة هذا المعتقل، وقد تابع البلاغ محذرًا: إذا أُطلِق يومًا ما سراح هذا المعتقل، أو إذا انتشرت قصته بطريقة ما، فإنه لن يُحاسَب موظفو وزارة الدفاع؛ لأن موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي هم من مارسوا تقنيات التعذيب هذه، وسيتحمل مكتب التحقيقات الفيدرالي المسؤولية كاملةً أمام الجماهير[171].

إن التحقيق الخاص بصلاحي يبرز، في الحقيقة، سلسلةً من الحيل الوحشية المتزايدة. لقد عُدِّلت خطة التحقيق في الأسابيع التي تلت مذكرة الموافقة الثانية، وفي 1/يوليو وقع الجنرال ميلر طلبًا حول الحالة القانونية للمشاريع الخاصة لصلاحي، وللحصول على موافقة على التحقيق مدة 90 يومًا يتضمن تقنيات لم تكن محددةً في وثيقة التوجيهات الخاصة بوزارة الدفاع، ووفقًا لخطة ميلر كان التحقيق يبدأ، بإعادة تفعيل تقنيات وحشية مختارة من المجلس العسكري الأرجنتيني: وبعد تحقيق استمر من ثلاثة إلى خمسة أيام في معسكر دلتا، قام فريق من عناصر الشرطة العسكرية مجهزًا بشكل كامل لمكافحة أعمال الشغب بأخذه من زنزانته بمرافقة كلاب حراسة، وأرسلوه على وجه السرعة إلى مروحية؛ لتطير به فوق المحيط وهو مهدد بالموت، أو بترحيله إلى زنزانة في إحدى دول الشرق الأوسط، ويُعاد بعد ذلك إلى الجزيرة، وترحيله إلى منشآت معسكر إيكو الانفرادي التي أتموها مؤخرًا خارج معسكر دلتا، حيث سيتعرض هناك إلى تغييرات شديدة في الجو المحيط به، وسيُقيَّد إلى الأرض، ويُترك في الغرفة مدة أربع ساعات بينما يستمر إصدار الضجيج بشكل مستمر، ويُحقَّق معه مدة 16 ساعة تتبعها أربع ساعات النوم، ويستمر ذلك أيامًا عدة[172].

لم ينتظر محققو ميلر تصريح رامسفيلد للبدء بالتحقيق مع صلاحي، وقد قامت لجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ بمراجعة المذكرات العسكرية بدءًا من يوليو 2003م، وأدلت بما يأتي:

> تشير المذكرات إلى أنه حُقِّق مع صلاحي في حالات عدة منذ 8/يوليو، وحتى 17/يوليو على يد محقق مقنع يدعى السيد X. في 18/يوليو 2003م، قام السيد X بالتحقيق مع صلاحي، وعرَّضه لأنماط متنوعة من الإنارة وموسيقى الروك، ونغمة بركة الغرق؛ وتجعل الأجساد ترتطم بالأرض، وفي 10/ يوليو 2003م، وُضِع صلاحي في غرفة تحقيق واقفًا، ومقيدًا، وأطفئ التكييف حتى أصبحت الغرفة حارةً تمامًا. وفي اليوم الثاني، أُحضِر صلاحي إلى حجيرة تحقيق، وظلَّ واقفًا مقيدًا مع إطفاء التكييف مجددًا. وبعد السماح لصلاحي بالجلوس، قام المحقق بأخذ كرسيه، وتركه واقفًا لساعات عدة وفقًا للمذكرة، كان صلاحي مرهقًا بشكل واضح وظهرت عليه علامات التعب. كان ذلك في اليوم الرابع من تحقيقات صلاحي المطولة.
>
> في 17/ يوليو 2003م، أخبر المحقق المقنع صلاحي عن حلم راوده؛ حيث رأى أربعة معتقلين مقيدين معًا من الأرجل، قاموا بحفر حفرة طولها 6 أقدام، وعمقها 6 أقدام، وعرضها 4 أقدام. ثم رآهم يلقون فيها تابوتًا خشبيًّا بسيطًا غير مصبوغ رُسم عليه الرقم 760 باللون البرتقالي، وهو رقم الاعتقال التسلسلي لصلاحي ISN [173].

أخبر المحقق المقنع المعتقل أن حلمه يعني أنه لن يغادر غوانتانامو إلا إذا بدأ بالكلام، وإنه سيموت هنا حقًّا لكبر سنه، وسيدفن على أرض نصرانية ذات سيادة أمريكية، اكتشفها المحققون العسكريون في العام 2005م، بعد يومين اتبع السيد X هذا الأسلوب بإخبار المعتقل بأن عائلته قد سُجِنت، وفي الأسبوعين اللاحقين، وحينما حُوِّل طلب ميلر -المرفق بتوصيات

الموافقة- من هيل إلى بيلنغسليا ووولفويتز، منع المحققون صلاحي من النوم بإمطاره بوابل من الأضواء الصاعقة والموسيقى، ووضعه في ثلاجة حيث غمره الحرّاس بالثلج والماء البارد لإبقائه مستيقظًا[174]. وفي الأول أو الثاني من أغسطس قام مبعوث بزيارة صلاحي وفقًا لمذكرة 2/ أغسطس 2003م.

كانت تلك الرسالة بسيطة: لقد سئم زملاء المحقق من سماع الأكاذيب ذاتها، وقد فكروا جديًّا بالتخلص منه، وما أن يفعلوا ذلك حتى يختفي ولا يسمع به أحد. وقد أكد المحقق للمعتقل ثانيةً بأنه سوف يستخدم خياله للوصول إلى أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن يبتدعها خياله، وأخبره أن الضرب، والألم الجسدي ليسا أسوأ شيء في العالم، وفي النهاية، وبعد الضرب مدةً من الوقت، يميل الإنسان إلى فصل عقله عن جسده. على كل حال، توجد أمور أسوأ من الألم الجسدي، وقد أكد المحقق للمعتقل أنه سيتكلم في النهاية؛ لأن الجميع يفعلون ذلك، وحتى ذلك الحين، سوف يختفي في قعر حفرة مظلمة جدًّا، وسوف يُمحى وجوده، وسوف تُلغى ملفاته الإلكترونية من جهاز الحاسوب، وسوف تُجمع ملفاته وتُصنف بعيدًا، وسوف ينسى الجميع وجوده، ولن يعلم أحد ماذا يحدث له، ومن ثم لن يهتم أحد به[175].

في الثاني من أغسطس 2003م، استقبل صلاحي زائرًا آخر، إنه في هذه المرة رئيس ICE التابع لميلر الذي ادَّعى أنه الكابتن كولنز وهو العقيد البحري الذي أُرسِل من البيت الأبيض مباشرةً، وقد ذكر تقرير شميدت - فارلو، ما يأتي:

> لقد أشار (الكابتن كولنز) إلى أنه أُرسِل من البيت الأبيض في محاولة لإقناع الخاضع للتحقيق الثاني الخاص بضرورة التعاون مع من يحقق معه، لقد عرض رئيس الفريق الخاص رسالةً على هذا المستجوَب، تشير إلى أنه بسبب عدم تعاون هذا المستجوَب فإن خطة السلطات الأمريكية بالاشتراك مع سلطات من بلد المستجوَب، هي استجواب أمه، وقد أشارت الرسالة إضافةً إلى ذلك أنه إذا كانت والدته غير متعاونة فستُعتقل، وستُنقل إلى سجن أمريكي في غوانتانامو مدةً طويلةً[176].

أكدت تلك الرسالة التي كشفت عنها لجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ، أن والدة صلاحي ستكون المرأة الوحيدة التي تُعتقل في هذا السجن الذي لا يضم سوى الرجال فقط(177).

طلب صلاحي في 7/أغسطس 2003م، مقابلة الكابتن كولنز مجددًا، وسجل محققو القوات المسلحة في اليوم الثاني في مذكرة التقرير أنهم فهموا أن المعتقل قد اتخذ قرارًا مهمًّا، وأن المحققين متلهفون لسماع ما سيقوله، وقد ذكرت المذكرة أن صلاحي لم يكن يرغب بالمتابعة لحماية الآخرين على حساب نفسه وعائلته(178). من الواضح أن رامسفيلد قد وافق على خطة التحقيق الخاصة بصلاحي، وإن لم يكن مقتنعًا بها، بعد خمسة أيام، في 13/ أغسطس 2003م، مع تغيير واحد وهو: سيُنقل صلاحي بالقارب بدلًا من المروحية، وقد أخبر بيكر مشرف مكتب التحقيقات الفيدرالي في الموقع أن ميلر قرر أنه من الصعب لوجيستيًّا إقلاع المروحية؛ لأن ذلك سيجعل العديد من الموجودين في القاعدة على علم بالأمر(179).

في 21/ أغسطس 2003م، قام فريق الإنشاءات بتجهيز زنزانة معسكر إيكو لصلاحي، حيث أُغلِقت من الداخل لمنع النور من دخول الزنزانة، ولُفَّ الجزء الخارجي بستارة لمنعه من التواصل البصري مع الحراس(180). وبعد ذلك، في 24/ أغسطس 2003م، زُوِّد صلاحي بنظارة تعتيم، وقُيِّد، ونُقِل على ظهر مركب أبحر إلى خليج غوانتانامو، حيث سمحوا له بالاستماع إلى محادثات المسافرين الآخرين الخادعة التي خُطِّط لها مسبقًا(181). هذا ما ذكره تقرير تشيرتش Church لعام 2005م. ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في عام 2007م، أن رحلة المركب جعلت السيد صلاحي يظن أنه سيُقتل، وقد تبول في بنطاله من الخوف(182).

لقد سرد صلاحي تجربته عندما استُؤنِفت تسجيلات جلسة المراجعة الإدارية في 22/ نوفمبر 2005م:

> الضابط المسؤول: حسنًا، هل يمكن أن تحدثنا عمَّا حصل قبل الرابع والعشرين؛ لأنني حصلت على المواد كلها في أغسطس2003م؟ فإذا كان بإمكانك البدء بما

جرى في أغسطس؛ لأنك قلت: إنه كان يومًا شديدًا. أبعدنا عن هناك وجعلنا نذهب إلى هذا المكان السري، وبذلك يمكننا التقدم قليلًا.

المعتقل: حسنًا، بالضبط، لقد أخذني هذان الرجلان، وقد استغرقت الرحلة في المركب مدة ساعة، ثم أخذاني إلى مكان حيث كنت أتأوه، وقد لاحظت صوتًا كان يتكلم إلى رجلين عربيين، كان أحدهما يتظاهر بأنه مصري، والآخر أردني، وقد كان يخبرهما كم هو ممتن لأنهما ساعداه، وقد أخبراه باللغة العربية أنهما كانا هناك ليعذباني، وأنهما لم يستطيعا نقلي إلى الأردن، أو مصر، أو أي بلد كتلك البلدان. ثم قالا له أن يدقق بهذا، ثم سلماني إلى الفريق العربي، ونقلاني إلى مكان مدة ساعة تقريبًا، ثم نقلاني إلى مكان آخر لا أعرفه. كانوا يضربونني في كل مكان (ثم أظهر المعتقل الضربات)؛ وضعوا الثلج في قميصي حتى الذوبان، ثم وصلت إلى ذلك المكان، وسلماني ثانيةً إلى [...]، ثم أحضرا طبيبًا، لم يكن طبيبًا نظاميًّا، وإنما كان جزءًا من الفريق. لقد كان يشتمني ويقول لي: كلمات بذيئة جدًّا. لقد أعطاني كثيرًا من العقاقير لكي أنام، وكان يحرسني أشخاص مقنعون؛ لذلك لم أستطع رؤية أحد منهم. لقد كنت فاقدًا للوعي مدة أسبوعين، أو ثلاثة، وبعد ذلك قررت أن الأمر لا يستحق العناء؛ لأنهم قالوا لي: إما أن أتحدث أو سيستمرون في ذلك. فقلت إنني سأخبرهم بكل ما يريدونه.

لقد أخبرتهم -عندما كنت في كندا- أنني كنت أخطط إلى هجوم إرهابي مع رسام، ولكنني لم أتابع مع رسام؛ لأنه لم يعاود الاتصال بي، وبعد ذلك كان يتعاون بشكل كامل مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، وبالطبع قال: إنه لا يعرفني؛ لأنه حقًّا لم يكن يعرفني، ولكنني أخبرتهم أنني كنت أحاول القيام بأعمال وحدي، وطلبوا مني كتابة ذلك فكتبته، ووقعت عليه. لقد ورَّطت معي كثيرًا من الناس الأبرياء؛ لأنني أردت تأليف قصة تبدو معقولةً. ظنوا أن قصتي غير صحيحة؛ لذلك وضعوني على جهاز كشف الكذب وقد اجتزته، ثم أرادوا كل

شيء، أرادوا أن أخبرهم أنني سأقول لهم كل شيء. كنت فقط أريد الحصول على بعض الأمن. إن لم يستوعب أحدهم هذا الأمر فلن يستطيع أحد أن يفهم؛ لأنني أنا من يعاني الجوع، والحراس يضربونني، لقد كان مكانًا سيئًا جدًّا[183].

استمر التحقيق الخاص بصلاحي في سبتمبر وأكتوبر على الرغم من أن المعتقل استمر في التعاون، وذكر ميلر مرارًا في تغطيته الأسبوعية في أثناء تلك المدة، حيث بدأ يُظهر أيضًا بعض أعراض الإرهاق، وفي 17/أكتوبر 2003م، أرسل محقق من JTF GTMO رسالةً إلكترونيةً إلى المقدم ديان زيرهوفر، وهو أحد الأطباء النفسيين في BSCT، ليخبره: لقد أخبرني صلاحي أنه يسمع أصواتًا الآن، وأنه قلق لأنه يعلم أن ذلك أمر غير طبيعي، فهل يمكن أن يحدث أمر كهذا، حيث يبدو وكأنه مخدر إذا ما تعرض لقليل من المثيرات الخارجية مثل ضوء النهار، والتفاعل البشري، ... إلخ؟ أجاب زيرهوفر: يمكن أن يسبب الحرمان الحسي هلوسةً، وغالبًا ما تكون هلوسةً بصريةً أكثر مما تكون سمعيةً، ولكنك لا تعلم، يمكنك في الظلام افتعال أمور كثيرة من شيء بسيط[184].

في 26/ يونيو 2003م، بينما كان محققو JTF GMTO ينهون (خطة تحقيق صلاحي الخاصة) التي سمح بها رامسفيلد، أصدر الرئيس بوش بيانًا بأنه يجب على المفتش العام لـ السي. آي. إيه جون هيلغرسون أن يقتبس شيئًا مما يأتي ويضمنه في تقريره الخاص في العام المقبل:

> أعلنت الولايات المتحدة اليوم؛ في اليوم العالمي للأمم المتحدة لدعم ضحايا التعذيب، تضامنها الكبير مع ضحايا التعذيب في العالم. إن التعذيب هو إهانة للكرامة الإنسانية في أي مكان وفي كل مكان، وقد التزمنا ببناء عالم ينعم بحماية حقوق الإنسان واحترامها وفقًا لمبادئ القانون.
>
> إن التخلص من التعذيب حق إنساني ثابت، إن ميثاق مناهضة التعذيب وأي نوع من المعاملة القاسية، والمهينة، وغير الإنسانية الذي وافقت عليه الولايات المتحدة

وأكثر من 130 بلدًا آخر منذ العام 1984م، يمنع الحكومات من إلحاق الألم الجسدي، أو الذهني الحاد أو المعاناة بشكل متعمد بالأشخاص الموجودين في سجونهم، أو تحت سيطرتهم. ولكن الدول ذات الأنظمة المجرمة تستمر بممارسة التعذيب، تلك الأنظمة التي تتناسب أساليبها الوحشية مع تصميمها على تحطيم الروح الإنسانية. إن الضرب، والحرق، والاغتصاب، والصدمات الكهربائية هي من الوسائل المروعة التي تستخدمها مثل هذه الأنظمة لإرهاب مواطنيها، وإن هذه الجرائم الدنيئة لا يمكن أن تتجاوز عنها الدول التي التزمت بالعدالة.

إن الدول المشهورة بالاعتداء على حقوق الإنسان، ومن ضمنها، بورما، وكوبا، وكوريا الشمالية، وإيران، وزمبابوي يأملون بإبعاد انتهاكاتهم عن أعين العالم، وذلك بعرض حيل مدروسة، وبإبعاد المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان، حيث بدأ العالم الآن مع حركة تحرير العراق، يعلم بشاعة العقود الثلاثة التي كان الدكتاتور يضحي بالشعب العراقي، بالإضافة إلى أن الأعمال الوحشية التي قام بها البعثيون أخذت تتصاعد، وهي تنتشر في أنحاء البلاد، بما فيها الأعداد الكبيرة للمقابر الجماعية التي تحتوي على بقايا آلاف الرجال، والنساء والأطفال، بالإضافة إلى غرف التعذيب المخبأة داخل القصور والهيئات الحكومية، وإن أكثر الأدلة الدامغة ما تزال في حكايات الناجين من التعذيب الذين يروون منظومةً واسعةً من الأعمال السادية التي ارتُكِبت ضد الأبرياء، وتذكرنا شهادتهم بشجاعتهم الكبيرة في مقاومة أحد أكثر الأنظمة وحشية في التاريخ، وتذكرنا بوجود أعمال وحشية تحدث خلف الأبواب المغلقة في الدول الأخرى التي تُعدُّ سجونًا بحد ذاتها.

لقد التزمت الولايات المتحدة أمام العالم بأسره بالقضاء على التعذيب، وسنكون نحن القدوة في ذلك. لقد طلبتُ من الدول جميعها أن تنضم إلى الولايات المتحدة ومنظومة الدول الملتزمة بالقانون إلى التحقيق في أعمال التعذيب، ومحاكمة

المتورطين فيها، والالتزام بمنع أي عقاب قاسٍ ووحشي للمعتقلين، وطلبت من الدول جميعها أن تتكلم بوضوح ضد التعذيب بأشكاله جميعها، وأن تجعل من إنهاء التعذيب جزءًا جوهريًّا من سياستها، وعلاوة على ذلك فقد حثّت الحكومات؛ لكي تنضم إلى الولايات المتحدة في دعم مراكز معالجة ضحايا التعذيب، والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة المالي لدعم ضحايا التعذيب، ودعم جهود المؤسسات غير الحكومية لوقف التعذيب ودعم ضحاياه[185].

لقد جاء البيان في خضم تبادل متزايد حاد للرسائل بين البنتاغون، والسيناتور باتريك ليهي Patrick Leahy، حول الالتزام الأمريكي بميثاق مناهضة الإرهاب في إبريل، وبينما كانت التقارير تكشف تعرض المعتقلين في السجون الأمريكية إلى تقنيات (الإجهاد والإكراه) التي تتضمن التقييد في وضعيات مرهقة، وحرمان النوم والطعام، والضرب، كتب جيم هاينز إلى كين روث Ken Roth المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس واتش، ليخبره: إن سياسة الولايات المتحدة تدين وتحرم التعذيب، وعند استجواب المقاتلين الأعداء، فإنه يُطلب من الموظفين اتباع هذه السياسة، والقوانين المعمول بها التي تحرم التعذيب، وإذا تطلبت الحرب الشاملة على الإرهاب تحويل المقاتلين الأعداء إلى دول أخرى لمتابعة الاعتقال نيابةً عنا؛ فإن الحكومة الأمريكية تعطي تعليماتها للحصول على ضمانات بعدم تعذيب هؤلاء المقاتلين[186].

لقد أراد ليهي، وهو الديموقراطي رفيع المستوى في اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ، أن يعرف المزيد من وجهة نظر الإدارة بالقوانين المعمول بها.

في يونيو، جهَّز أولى الطلبات الرسمية المتعددة للحصول على نسخ من المذكرات السرية لمكتب المستشار القانوني، وطرح ستة أسئلة محددة لمستشارة الأمن القومي غوندوليزا رايس Condoleezza Rice:

أولًا: لقد ذكر السيد هاينز في رسالته أنه عند استجواب المقاتلين الأعداء، فإنه يُطلب من الموظفين الأمريكيين اتباع القوانين المعمول بها لمنع التعذيب. ما

هذه القوانين؟ ومع التسليم بأن الولايات المتحدة قد وافقت على ميثاق مناهضة التعذيب والأشكال الأخرى للمعاملة، أو العقاب الوحشي، والمهين، وغير الإنساني، فهل يُعدُّ هذا الميثاق واحدًا من هذه القوانين؟ وهل يُلزم الموظفين الأمريكيين به داخل الولايات المتحدة أو خارجها؟

ثانيًا: هل تقبل الإدارة أن يكون لدى الولايات المتحدة التزامًا محددًا وفقًا لـ CAT بعدم المشاركة بالمعاملة الوحشية، والمهينة وغير الإنسانية؟

ثالثًا: عندما وافقت الولايات المتحدة على CAT، فإنها بدأت بالتحفظ بشأن تحريمها للمعاملة الوحشية، والمهينة، وغير الإنسانية، ذاكرةً أنها تفسر المصطلحات التي تعني: المعاملة، أو العقاب الوحشي، والقاسي، وغير الإنساني على أنه محظور وفقًا لتعديلات الدستور الخامس، والثامن، و الرابع عشر. هل تُعامل تحقيقات المقاتلين الأعداء جميعها بطريقة تتفق وهذا التحفظ؟

رابعًا: لقد استنكرت وزارة الخارجية مرارًا في تقارير الدولة السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان العديد من تقنيات التحقيق المشابهة لتقنية (الإجهاد والإكراه) التي استخدمها الموظفون الأمريكيون في أفغانستان، هل يمكنك التأكيد أن الولايات المتحدة لا تستخدم أساليب التحقيق المحددة التي أدانتها وزارة الخارجية في دول مثل مصر، وإيران، وأريتريا، وليبيا، وبورما؟

خامسًا: ذكرت وزارة الدفاع في مارس أنها كانت تحقق في موت معتقلين اثنين كانا محتجزين في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان؛ بسبب صدمة بطنية حادة. ما هو وضع ذلك التحقيق، ومتى تتوقعين إنجازه؟ هل قامت وزارة الدفاع أو السي. آي. إيه بالتحقيق في ادعاءات أخرى بشأن تعذيب، أو إساءة معاملة المعتقلين، وإذا كان الجواب نعم، فما النتائج التي توصلوا إليها؟ وما الخطوات المتبعة في حال اكتشاف أن الموظفين الأمريكيين قد شاركوا بسلوك غير قانوني؟

أخيرًا، لقد قدَّمت رسالة السيد هاينز تفسيرًا مرحبًا به، وهو أنه عندما ينقل المعتقلون إلى دول أخرى؛ فإن الحكومة الأمريكية تصدر توجيهات للحصول على الضمانات المناسبة بعدم تعذيب هؤلاء المعتقلين الأعداء، فكيف تتابع الإدارة هذا الموضوع حتى تجزم أن هذه الوعود قد نُفذت، وخصوصًا عندما تكون الدول المعنية معروفة بممارستها للتعذيب؟[187]

وقع ليهي الرسالة بملاحظة مكتوبة باليد: كوندي Condi – أريد فقط أن أتأكد أننا ضمن المخطط الأخلاقي الصحيح في حال اعتُقل أي شخص أميركي في الخارج. بات Pat.

أعادت رايس رسالة ليهي إلى هاينز للإجابة عنها، وفي 25/يونيو 2003م؛ أي في اليوم الذي سبق إعلان الرئيس يوم التعذيب، كتب هاينز إلى ليهي: نستطيع أن نؤكد لك أن سياسة الولايات هي التوافق مع التزاماتها بجميع التزاماتها القانونية في معاملتها للمعتقلين، وبالتحديد الالتزامات القانونية التي تحرم التعذيب.

تتضمن هذه الالتزامات التي اعترف بها هاينز بشكل مباشر: الالتزام بمنع الأعمال الوحشية، أو المعاملة اللاإنسانية، والمهينة، أو العقوبة القاسية والمهينة، وقد حُدِّدت (بمقياس وحشي، وغير عادي)؛ حيث ضم مواد الحماية المعدلة الخامسة، والثامنة، والرابعة عشرة، وأكد هاينز أيضًا أن الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل بنواهي الـ CAT حول ترحيل المعتقلين من أجل التعذيب، وبالتذكير أن الولايات المتحدة حصلت على الضمانات قبل عملية الترحيل، وقد اتخذت الإجراءات من أجل التحقيق في مزاعم التعذيب الموثوقة، واتخذت الإجراء المناسب إذا كان هناك أي سبب يدعو إلى الظن أن هذه الضمانات لم تُنفَّذ[188].

في 9/ سبتمبر 2003م، بعد أن تعرض صلاحي للترحيل، والتهديد بالإعدام المزيفيْن اللذين وافق عليهما رامسفيلد. كتب ليهي إلى هاينز مُرحبًا في بيانه الواضح حول تنفيذ الولايات المتحدة التزامات CAT بشأن المعاملة الوحشية، والقاسية، وغير الإنسانية. لقد تابع ليهي بتركيز حيث استبعد بيان السياسة

هذا استخدام العديد من تقنيات (الإجهاد والإكراه) التي ذُكِرت في التقارير الصحفية في الأشهر العديدة الماضية، وقد لاحظ ليهي في الوقت نفسه أن المصداقية المطلقة لهذه السياسة تعتمد على تطبيقها من قبل الموظفين الأمريكيين حول العالم، وقد تابع (بهذه الروح)، سأكون ممتنًّا إذا وضحتم لي كيف أُرسِل التزام سياسة الإدارة بـ CAT إلى الموظفين المنخرطين مباشرةً في عمليات الاعتقال والتحقيق؟ بالإضافة إلى ما ذكرتم في رسالتكم؛ فإن التزام الولايات المتحدة وفقًا للمادة 16 من CAT هو أن تتعهد بمنع المعاملة القاسية، والمهينة، وغير الإنسانية. ما الذي فعلته الإدارة لتمنع الانتهاكات؟ هل أصدرت توجيهاتٍ جديدةً، أو قوانين، أو أوامر عامةً لتطبيق السياسة التي وصفتها في رسالتك في 25/يونيو؟ إذا تحقق ذلك، سأكون شاكرًا إذا بعثت لي نسخةً منها.

إنني أتفهم أن التحقيقات التي قامت بها القوات المسلحة قد حُدِّد جزء منها من قِبَل دليل الميدان العسكري 52 - 34 الذي يمنع استخدام القوة، والتعذيب الذهني، والتهديدات، والإهانات، أو التعرض لأي نوع من المعاملة غير الإنسانية والمرهقة، وقد أكد دليل الميدان أن استخدام القوة تقنية ضعيفة؛ لأنها تسفر عن نتائج غير جديرة بالثقة، ويمكن أن تفسد الجهود اللاحقة لجمع المعلومات، ويمكن أن تُحمِّل مصدر المعلومات المعتقل على قول ما يظن أن المحقق يريد سماعه، هل توجد توجيهات إضافية يمكن أن تضاف على أي حال، لتحديد وتعيين النواحي الموجودة في دليل الميدان هذا؟ ما الآلية الموجودة لضمان الالتزام بهذه التوجيهات؟

والأهم، هو أنَّني أتطلع إلى أن تؤكد لي أن المحققين الذين يعملون لدى الوكالات الأخرى، بما فيها السي. آي. إيه، يعملون وفقًا للتوجيهات ذاتها التي تعمل بها وزارة الدفاع، إذا اختلفت توجيهات تحقيقات السي. آي. إيه، أو أي توجيهات

أخرى مستخدمة من قبل شخص يعمل لصالح أو نيابة عن الحكومة الأمريكية، فهل يمكنك أن توضح كيف سيتم ذلك، ولماذا؟

وحول عمليات ترحيل المعتقلين إلى دول أخرى، كتب ليهي:

ما زلت قلقًا؛ لأن مجرد الوعود من دول معروفة بممارسة العنف بانتظام لا تكفي، وبما أنك قلت: إن الولايات المتحدة ستتابع أي معلومة موثوقة بأن هؤلاء المعتقلين يتعرضون لسوء المعاملة، فكيف يمكن لهذه المعلومات أن تظهر للعيان طالما لا يمكن لأحد الوصول إلى هؤلاء المعتقلين؟ وهل أخذت الإدارة مأخذ الجدِّ في سعيها للحصول على ضمانات لدخول منظمات كمنظمة الصليب الأحمر الدولي إلى المعتقلين بعد ترحيلهم؟ إن لم تفعل، فأنا أحثك على فعل ذلك[189].

* * *

بعد أسبوعين، قامت طائرة بوينغ 737 لا تحمل أي علامة، باستعادة الرأسمالي الممول المزعوم لأحداث 11 سبتمبر مصطفى الحوساوي من سجن سالت بيت، حيث أقلعت الطائرة من كابول إلى سيزماني- بولندا، بعد استلام كل من خالد شيخ محمد، وأبي زبيدة، وعبدالرحيم الناشري، ورمزي بن الشيبة، وترحيل محمد إلى موقع أسود جديد في بوخارست- رومانيا، واستأجرت السي. آي. إيه طائرةً كانت قد توقفت في المغرب، وأقلعت من الرباط الساعة 8:10 صباحًا في 23/سبتمبر 2003م، ووصلت إلى غوانتانامو قبل فجر اليوم الثاني. بينما كان صلاحي يخبر المحققين ما يريدون سماعه في معسكر إيكو، وضع كل من ابن الشيبة، والناشري، وأبي زبيدة، والحوساوي في منشأة سرية، جديدة خارج معسكر دلتا تسمى حقول الفراولة)[190].

بعد أيام، وبعد عام تقريبًا من زيارة محامي السي. آي. إيه جوناثان فريدمان إلى غوانتانامو حين أوعز إلى بيكر، وديان بيفر، وآخرين أن ينقلوا معتقلين مختارين بعيدًا عن انتباه ICRC، أجرت بعثة من الصليب الأحمر تحقيقًا رسميًا حول منشآت الاعتقال في القاعدة العسكرية، وبعد ذلك أدرجت نصيحة فريدمان في إجراءات الإدارة المعيارية في معسكر دلتا:

4-17 مستويات الزيارة

يجب أن يكون للمعتقلين جميعهم مستوًى مخصص لهم للتواصل مع ICRC، وتظهر هذه المستويات المختلفة كما يأتي:

1. ممنوع الدخول: يمنع أي نوع من التواصل مع ICRC، بما في ذلك تسليم رسائل الـ ICRC.
2. محدود: يُسمح لـ ICRC بسؤال المعتقل عن الصحة، والرعاية فقط؛ تُمنع الأسئلة المطولة.
3. غير محدود: يُسمح لـ ICRC بالدخول بشكل كامل، والتحدث مع المعتقل.
4. مرئي: يقتصر الدخول على المعاينة المرئية لحالة المعتقل الجسدية، ولا يُسمح بأي نوع من التواصل، ولا تسليم رسائل ICRC [191].

في انتهاك فاضح للقانون الدولي الذي يضمن للصليب الأحمر الوصول إلى سجناء الحرب، والمعتقلين المدنيين الذين اعتُقِلوا بسبب النزاع المسلح، فإنه لم يُكشف لوفد الصليب الأحمر عن وصول أربعة معتقلين جدد إلى غوانتانامو، وذلك وقت زيارتهم في أكتوبر من العام 2003م، لقد بقي أبو زبيدة، وابن الشيبة، والناشري، والحوساوي معتقلين سريين على الجزيرة مدة سبعة أشهر، وبعد ذلك في 27/مارس2004م، نقلوا فجأة إلى مواقع السي. آي. إيه السوداء، تمامًا عندما كانت المحكمة العليا تُحضر لجلسة استماع رسول ضد الرئيس بوش، في القضية التي أكدت فيها المحكمة أنه سُمح لمعتقلي غوانتانامو بتقديم طلبات حق المعتقل بإجراء تحقيق في قانونية حبسه.

وعلى كل حال، فقد أخبر جهاز الـ ICRC بوجود أربعة معتقلين آخرين في (منطقة محظورة) على بعثة الصليب الأحمر (لضرورات عسكرية) وهم: صلاحي، وعبدالله تبارك، وعبدالرحمن قادر، ومعظَّم بيك، وبعد اجتماع جدلي مع ميلر في نهاية زيارة 9/أكتوبر 2003م، استمر ساعةً، حيث أخبر قائد فريق الصليب الأحمر فينسنت كاسارد الجنرال، بما يأتي:

لا تشعر ICRC أنها ملزمة بإجراءات الإدارة المعيارية السابقة التي أنشئت بين الـ JTF، والفريق السابق لـ ICRC. طلب اللواء ميلر من السيد كاسارد أن يشير إلى الأجزاء التي لم يوافقوا عليها في SOP. أجاب (كريستوفر جيرود وهو عضو في ICRC) أن ICRC لديها SOP خاص بها يتبعونه عالميًّا، حيث يُجيز لهم دخولًا غير محدود إلى المناطق جميعها، وإلى المعتقلين كلهم. لقد أقرت الـ ICRC إجراءات الإدارة المعيارية لـ JTF، وسوف ينفذونها من دون أن يقتنعوا بها[192].

وقد حذر كاسارد، ميلر في الاجتماع من تأثير التحقيقات التي تؤثر في الصحة الذهنية للمعتقلين، معترضًا بالضبط على محاولة السيطرة على المعتقلين باستخدام العزل، والضغط النفسي و ... القهر. لقد أكد ميلر أن المعتقلين كانوا يعاملون بطريقة إنسانية، بالإضافة إلى أنه أكد أيضًا أن 85% من معتقلي معسكر دلتا قد حصلوا على ميزات بدرجة تفوق مبادئ ومتطلبات (اتفاقيات جنيف)، وقد أضاف ساخرًا: هل اعترضت ICRC على هذه الميزات الإضافية؟ تابع كاسارد عمله؛ صرَّح السيد كاسارد أن الـ ICRC قلقة من التعامل مع القرآن في المعسكرات، وبالتحديد ما حصل في أغسطس، وخصوصًا حادثة إساءة استعمال القرآن، لقد سمعت ICRC من المعتقلين أن عناصر الشرطة العسكرية قد أساؤوا معاملة القرآن، فأجاب اللواء ميلر: إنه تولى عملية التحقيق كاملةً، ووجد أن هذه الحادثة كانت عابرةً، وإنها حصلت عندما بدأت عملية تفتيش الزنزانة حيث قام أحد عناصر الشرطة العسكرية برفع الفرشة، وعثروا مصادفة على قناع الجراحة الذي احتوى على القرآن، فوضع القرآن على الأرض نتيجةً لهذه الحادثة. وقد تابع ميلر مشيرًا إلى أن المعتقلين استخدموا هذه الحادثة لإثارة الاضطراب في المعسكر. وحدث ذلك وقت وصول عناصر جدد من الشرطة العسكرية إلى غوانتانامو؛ حيث وصل أكثر من 1200 عنصر وقتذاك، وقد أكد اللواء ميلر أنها كانت حادثةً عرضيةً، وأن لدى JTF احترامًا بالغًا للدين والقرآن، وأشار كاسارد إلى أنه سعيد بإنجاز مثل هذا التحقيق المتقن، على كل حال اهتمت ICRC بهذه الادعاءات، وأخبر ما يقارب 20 معتقلًا ICRC بأنهم تعرضوا للحلاقة عقابًا على الاضطراب الذي تسببوا به، بينما ذكر ميلر أنهم حلقوا للمعتقلين لأسباب

صحية فقط ومن قِبَل حلاق مؤهل، وقد حصلت الموافقة على الحلاقة من قيادة JDOG، ولم يفعلوا ذلك نوعًا من العقاب[193].

أضاف ميلر: إن استخدام المحققين للملفات الطبية من أجل الحصول على المعلومات لتطوير إجراءات التحقيق، وليس انتهاكًا للخصوصية التي بين الطبيب والمريض، وكذلك أكد كاسارد عندما ادَّعى الجنرال أن المحققين لم يقتربوا من الملفات الطبية للمعتقل، وأن الكوادر الصحية فقط هي التي استخدمت هذه الملفات وطلب من ICRC توثيق هذه الحقائق، مظهرًا القلق من أن اللواء ميلر لم يتخذ النقاش على محمل الجِدِّ، وأخيرًا فقد كذب ميلر تمامًا على البعثة حول طبيعة اعتقال صلاحي في معسكر إيكو، وحول أسباب وضعه في منطقة محظورة على ICRC:

> أشار السيد كاسارد إلى صدمة ICRC عندما لاحظوا توسع معسكر إيكو، حيث اقتنعت أن معسكر إيكو عنيف للغاية، وأن التحقيقات تنفذ فيه بطريقة صارمة جدًّا، أوضح ميلر أن معسكر إيكو قد أُنشِئ للمعتقلين الذين ينتظرون عملية انتداب محامٍ لهم في المحكمة، وإنه مكان مناسب يسمح للمعتقلين بإجراء محادثات خاصة مع محاميهم، وفيه حاليًّا عدد قليل جدًّا من المعتقلين بسبب اعتدائهم الخطير على عناصر الشرطة العسكرية.

بالطبع، لم يكن الصليب الأحمر، ولا حتى الزائر الآخر الذي وصل إلى غوانتانامو بعد أسابيع من مغادرة وفد الصليب الأحمر، على علم بمشاريع ميلر الخاصة، أو مذكرات المصادقة لرامسفيلد، أو التشويهات القانونية الغريبة التي قام بها ديان بيفر، وجون يو.

لقد عاد المقدم ستيوارت كوتش Stuart Couch إلى القوات المسلحة بعد هجمات 11 سبتمبر التي قُتل فيها صديقه المقرب ميشيل هوروكس Michael Horrocks عندما اختُطفت الطائرة التي كان يقودها، وارتطمت بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي، ليخدم مدعيًا عامًّا في اللجان العسكرية في غوانتانامو، وقد كان ستيوارت كوتش طيارًا سابقًا في

البحرية قبل أن يتقاعد في 1999م من الخدمة الفعلية للقيام بتجربة قانونية خاصة، وذكر ستيوارت كوتش لمراسل صحيفة وول ستريت جيس برافين Jess Bravin في 2007م، أنه قام بذلك من أجل أن يبدأ العمل سريعًا ضد هؤلاء الأشخاص الذين هاجموا الولايات المتحدة. وقد انتقل إلى لجان كريستال سيتي، مكاتب فيرجينيا في أغسطس 2003م، وكان سعيدًا أنه وجد أن محمد ولد صالح المشغِّل المزعوم لهجمات 11 سبتمبر، وكان واحدًا من الذين كُلِّف في محاكمتهم.

بعد شهرين، عندما وصل المقدم كوتش إلى غوانتانامو للمرة الأولى، قام بجولة في المكاتب، وقاعة المحكمة التي ستتخذها اللجان العسكرية مقرًّا لهم، وبعد ذلك انتقل إلى غرف التحقيق في معسكر دلتا من أجل أن يراقب أولى جلسات التحقيق. وفي 2007م، حيث قال لأحد الذين يجرون المقابلات: إنه سيشاهد تحقيق إحدى الحالات التي كنت أتعامل معها[194].

> سأشاهد التحقيق من مرآة ذات اتجاهين، لآخذ فكرةً فقط كيف سيكون سلوك المعتقل. بينما كنت أنتظر إحضار المعتقل من زنزانته، سمعت هذا الصوت عاليًا حقًّا، كما تعرف إن الطريقة الوحيدة لوصف هذا الشيء هي أنه موسيقى الميتال الصاخبة، عندما بدأت تُعزف أسفل القاعة موسيقى الهارد كور روك آند رول -والميتاليكة- روك ميوزك. بعد ذلك خرجت من الحجيرة، ونظرت أسفل القائمة، فسمعت موسيقى الميتال الصاخبة تدوِّي، ورأيت ضوءًا صاعقًا قادمًا من المدخل، فذهبت باتجاه المدخل، وقد كان الباب مفتوحًا، واستدرت، ونظرت إلى الداخل فرأيت معتقلًا يجلس على الأرض، وكان يرتدي بدلةً برتقاليةً، ومُقَيَّد اليدين والرجلين، ووفقًا لما استطعت رؤيته، كانت يداه ملاصقتين للأرض، وكانت جميع الأنوار مطفأةً، ماعدا ذلك الضوء الصاعق، لقد كان يهتز إلى الأمام والخلف، وقد استطعت أن أرى أنه كان يصلي، كانت شفتاه تتحركان، وفي ذلك الوقت جاء رجلان مدنيَّان إلى المدخل، وسألاني: من أنت؟ ماذا تريد؟ فقلت لهم: أنا المقدم كوتش، هل أدركتم ماذا يحصل هنا؟ أوقفوا تلك الموسيقى،

لقد صدمت بما رأيت، وقد واجهت صعوباتٍ في التوثيق، فخرجوا وسحبوا الباب وراءهم، وبعد ذلك قالوا فقط، ابتعد عن الطريق، أو كلمات بالمعنى ذاته؛ لذلك عدت إلى الحجيرة، حيث كان يرافقني في جولتي محامٍ من القوات الجوية. فقلت له: هل رأيت ذلك؟ أجاب: نعم. فقلت: أنت تعلم أنَّ لدي مشكلة في ذلك، فقال: إن ذلك مصرح به[195].

لم تكن تجربة كوتش عاديةً، وقد ورد في رسائل إلكترونية كان قد أرسلها موظفون من مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو في 2002م، و2003م، عدد من أحداث كهذه: لقد وُضِعت في حجيرة مراقبة بين غرفتين للمقابلات، لأراقب مقابلةً، بدأت كما يأتي.

لقد كانت الحجيرة مزدحمةً جدًّا، حيث يوجد العديد من الأشخاص يراقبون مقابلةً في الغرفة من الطرف الآخر للحجيرة؛ كان المعتقل في تلك الغرفة يجلس على كرسي ثُبِّت بالأسلوب نفسه الذي ثُبِّت به باقي المعتقلين، كانت قدماه مقيدتين؛ لكيلا يستطيع مغادرة الغرفة، على كل حال لم يحصل كثير من المحادثة؛ لأن الأضواء كانت مطفأةً، وكان الضوء الصاعق يومض، وكانت تُعزف موسيقى الروك العالية. لقد استمر ذلك مدة 30 إلى 60 دقيقةً حسب تخميني، وقد أخبرني بعض موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي أن مثل هذه الأساليب كانت في ذلك الوقت شائعةً إلى حد كبير[196].

قال شخص آخر إنه رأى مشهدًا مشابهًا، مع تنوع غريب:

لدى مغادرتي مبنى المقابلة في معسكر دلتا في الساعة 8:30 صباحًا تقريبًا، أو بعد ذلك، وبعد مقابلة أحد المعتقلين في تاريخ غير معروف، سمعت في المدخل موسيقى عاليةً، وشاهدت ومضاتٍ ضوئيةً. مشيت في الرواق إلى غرفة المراقبة لأرى ماذا يحدث، ونظرت من غرفة المراقبة إلى داخل غرفة التحقيق المجاورة في ذلك الوقت، رأيت معتقلًا آخر يجلس على أرض الغرفة، وقد لُفَّ علم إسرائيل

حوله، وبعد ذلك غادرت غرفة المراقبة مباشرة، ولم أرَ أي شخص داخل الغرفة، فظننت أن ذلك كان عملًا استُخدِم من قبل DOD DHS؛ لأن الأشخاص الذين كانوا موجودين في الرواق بجانب غرفة التحقيق تلك بالتحديد، كانوا يرتدون زيًّا عسكريًّا أصفر اللون يشبه اللون الذي يرتديه جنود الاحتياط في DOD DHS وDODMP[197].

تساءلت إحدى المذكرات العسكرية التي كانت بلا تاريخ، وكانت بعنوان نظرة تاريخية على التقنيات غير الملائمة المستخدمة في GTMO: هل الصراخ والموسيقى العالية والأضواء الساطعة مناورة بيئية؟ راجعت تلك الوثيقة التي ما زالت سريةً، وقد وُضِعت من قبل لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ في تقريرها لعام 2008م، ممارسات التحقيق في غوانتانامو بقيادة اللواء ميلر، ووجدت بوضوح أن المحققين كانوا يستخدمون بانتظام العديد من التقنيات، إنْ لم تكن كلها التي تتطلب إخطارًا من وزير الدفاع[198]. أظهر تقرير ثالث لمكتب التحقيقات الفيدرالي في ذلك الوقت، وبشكل واضح أن ما يؤمن به محققو ميلر يمكن تنفيذه ضمن معطيات التحكم البيئي والحراري التي حددها رامسفيلد بشكل مبهم:

عندما دخلت إلى غرفة التحقيق في حادثتين مختلفتين، وجدت السجين مقيد اليد والقدم على الأرض بوضعية الجنين من دون كرسي أو ماء؛ ولأنهم كانوا يُتركون هناك مدةً تتراوح بين 18 إلى 24 ساعة، فإنهم كانوا معظم الوقت يتبولون، أو يتغوطون على أنفسهم، وفي إحدى الحوادث، خُفِّضت حرارة التكييف، فكانت الحرارة باردةً جدًّا في الغرفة، وكان المعتقل الحافي يرتجف من البرد، وعندما سألت عناصر الشرطة العسكرية عما يحدث، أخبروني أن تحقيقات اليوم السابق تطلبت هذه المعاملة، وكان على المعتقل ألا يتحرك، وفي حادثة أخرى، كان التكييف مطفأ، الأمر الذي جعل حرارة الغرفة التي لا تهوية فيها تصل إلى أكثر من 100 درجة. كان المعتقل تقريبًا فاقد الوعي على الأرض، وإلى جانبه كومة من الشعر، وكأنه بالحرف الواحد قام بنتف شعره في الليل، وفي

حادثة أخرى حيث لم تكن فقط درجة الحرارة مرتفعةً إلى درجة لا تُحتمل، بل كانت تُعزف أيضًا موسيقى الراب العالية جدًّا، وكان المعتقل مقيد اليد والقدم في وضعية الجنين على أرض مبلطة منذ اليوم السابق(199).

في صيف 2003م، كان من الواضح تمامًا كم كانت الوثيقة، وحتى القائمة المعدلة للتقنيات المعتمدة مرنةً، وفي مذكرة رامسفيلد في 16/إبريل 2003م، عُرِّفت معايرة النوم، على أن معايرة أوقات نوم المعتقل (مثال: قلب دورة النوم من الليل إلى النهار) إنها ليست تقنية حرمان النوم، فمتى تصبح المعايرة حرمانًا؟

في 2/يونيو 2003م، أصدر قائد القيادة الجنوبية الجنرال هيل تعليماتٍ توضيحيةً تمنع المحققين من إبقاء المعتقل مستيقظًا أكثر من 16 ساعةً، أو أن يسمحوا له بالاستراحة قليلًا، ثم يعاودون إيقاظه مدةً لا تتجاوز أربعة أيام متتاليةً(200).

إلا أن موظفًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي وصل إلى غوانتانامو بعد إصدار هذه التعليمات، وحضر اجتماعًا لقيادة الأركان مع اللواء ميلر، ورؤساء الأقسام في غوانتانامو حيث كُشِفت إستراتيجية جديدة تسمى استعمال الرّمال (الرّمال في الأسطورة هو رجل يبث النوم في عيون الأطفال برش الرمل المنوِّم في أعينهم). في 3/أغسطس 2003م، وصفت رسالة إلكترونية من الرائد جيمس روجرز الذي أصبح ضابط عمليات، وعنصر مراقبة المخابرات في غوانتانامو، خطة (الرّمال) كالآتي: استجواب المعتقل مدة 15 ساعة، والسماح له بالاستراحة في زنزانته 5 ساعات، ونقله إلى زنزانة أخرى كل نصف ساعة في ما تبقى من دورة 24 ساعة، ثم قال: سرعان ما يبدأ المرح. وبحلول الخريف، خُصِّص المعتقلون غير المتعاونين في معسكر وايد لبرنامج المسافر الدائم، ولم تحدد توجيهات هيل المدة لذلك، ولكنها حُدِّدت وفقًا لتعاون المعتقل(201).

وصل في ذلك الوقت إلى غوانتانامو المقدم كوتش، وقد كان واضحًا داخل (مختبر المعركة) أن التمرد الذي أدى إلى إبطال مذكرة رامسفيلد في ديسمبر 2002م، قد فشل: كان

موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي يتجنبون بشكل كامل مسارات تحقيق بعينها؛ لأن تحقيقات القوات المسلحة كانت قاسيةً جدًّا وطُفيليَّةً، وفي أكتوبر 2003م أمرت قوة العمل للتحقيقات الجنائية موظفيها بالوقوف بعيدًا عن التحقيقات التعسفية، وقد ذكرت المذكرة أن التعذيب الجسدي، والعقاب البدني، والتعذيب الذهني كلها تكتيكات تحقيق غير مقبولة، وغير مسموح بها تحت أي ظرف.

> عندما يدير موظفو CITF تحقيقًا مشتركًا مع منظمة أمريكية أخرى، ويستخدم أحد أعضاء هذه المنظمة تكتيكاتٍ قاسيةً ووحشيةً، أو تبدو للمحقق كذلك، فإنَّ على موظف CITF أن يتبرأ من التحقيق، وأن يبلِّغ القيادة عن طريق التسلسل في CITF عن الحادثة، وتوثيقها في مذكرة للتوثيق[202].

إن كوتش بوصفه طيارًا في القوات البحرية، حيث كان يخضع لدورة تدريب SERE، قال لمراسل شبيغل في 2008م: إنه تفهم مباشرةً ما رآه في غرفة التحقيق. لقد كنت أراقب معاملة سجين الحرب في سجن العدو، وكانت تحاكي سوء المعاملة الذي تدربت عليه للصمود في حال الاعتقال، إنه سوء المعاملة الذي تستخدمه الدول المنبوذة في انتهاك مواثيق جنيف، كما وصفها مدربه في SERE. لقد عاد إلى مكتب اللجان العسكرية في فيرجينيا، وقال لاحقًا: إن الحادثة بدأت تؤرقني في الليل، ولا أستطيع التوقف عن التفكير بها، ويتساءل إذا كان عليه الابتعاد أيضًا. ولدى منعه من سرد تجربته إلى العائلة والأصدقاء، طلب نصيحة كبير ممثلي النيابة العامة في سلاح البحرية، الشخص الذي عرف عنه أنه يعرف بعضًا من جوانب عملية غوانتانامو[203].

قال كوتش في مقابلة 2007م: لقد وصفت له ما رأيت، وكيف كان شعوري تجاه ذلك، وقلت له: إنها أشياء لا يمكنك تخيلها. إنك لست مجنونًا. إنها قضية حقيقية. إنها مشكلةٌ ويجب أن تعالجها، عليك أن تعالج هذه المشكلة[204].

* * *

وقبل أيام عدة من زيارة المقدم كوتش الأولى إلى غوانتانامو، عين الرئيس بوش جيم هاينز في منصب القاضي الفيدرالي في محكمة استئناف الدائرة الرابعة للولايات المتحدة، وقد رغب هاينز باتباع جاي بايبي Jay Bybee، الذي رأى وظيفته رئيسًا لمكتب المستشار القانوني مكافأةً له بالحصول على عضوية في محكمة استئناف الدائرة التاسعة في وقت مبكر من هذا العام، لقد انتقل يو أيضًا ليُعين أستاذًا زائرًا في معهد المشروع الأمريكي، وجامعة شيكاغو.

جاك غولد سميث -الذي خدم تحت رئاسة جيم هاينز في وزارة الدفاع، وأُبعد عن عملية مجموعة العمل- تولى في أكتوبر منصب رئيس OLC. بدأت اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ -في ذلك الوقت- التجهيز لأولى جلسات الاستماع حول ترشيح هاينز، وبعد ستة أسابيع، استنتج غولد سميث أن مذكرة يو، في مارس 2003م التي أرشدت مجموعة العمل و مقاييس الإدارة) في أغسطس 2002م، ومذكرة بايبي كانت فاسدةً قانونيًا، ومتحيزةً في مغزاها وأسلوبها، وبذيئةً بشكل مفرط، وقد كتب غولد سميث في مذكراته 2007م التي كانت بعنوان رئاسة الإرهاب، أن اهتمامه الأساسي كان منصبًّا على أنه يمكن لأحدهم الاعتماد على الضوء الأخضر الذي حصلوا عليه؛ لتبرير التحقيقات الأكثر عنفًا من التي سُمِح بها بشكل محدد، ومن ثم الدفاع عنها بوجود المبرر، وهو أنهم كانوا يعملون على أساس وجهة نظر الـ OLC القانونية[205].

بعد أسبوع من عيد الميلاد، اتصل غولد سميث بهاينز ليخبره أنه لا يمكن للقوات المسلحة بعد الآن الاعتماد على الرأي القانوني الصادر في 1/مارس 2003م، إلا أن الأنباء التي تقول: إن محققي القوات المسلحة كانوا يعملون من دون غطاء من مذكرة يو، تبدو وكأن لها تأثيرًا طفيفًا في عمليات GTMO؛ وفي 2/ يناير 2004م، وافق البنتاغون على خطتي تحقيق استثنائيتين، وقد ظلّت محتويات إحداها محجوبةً[206]. وبعد أسبوعين، ترك المتخصص العسكري جوزيف ديربي Joseph Derby الذي كان عنصرًا في سريَّة الشرطة العسكرية 372 التي انتشرت في سجن (أبو غريب) في العراق، قرصًا مدمجًا ممتلئًا بالصور، وملاحظةً مجهولة المصدر لمحققي CITF الذين تمركزوا في السجن، حيث إن معظم الصور قد أُخِذت بين 18/أكتوبر و31/أكتوبر 2003م، تمامًا بعد شهرين من قيادة اللواء ميلر لفريق استطلاع من البنتاغون

لمراجعة عمليات الاعتقال، والتحقيق في العراق، وقد حث نظراءه على عمل الشيء ذاته في منشآت غوانتانامو. اتهم ميلر اللواء كيث دايتون قائد مجموعة الاستطلاع في العراق وقت زيارته قائلًا: إنكم لم تحطموا المعتقلين نفسيًّا. وبعد أيام قليلة بدأت الخطط بالانتشار لإدخال الكلاب في الأعمال العسكرية، وكذلك الوضعيات المرهقة، وتنظيم النوم، والتحقيقات مدة 24 ساعةً، والعزلة، والموسيقى العالية، والتحكم في الضوء، والتعرية في مراكز الاحتجاز الأمريكية في العراق[207].

في الأشهر الثلاثة السابقة بُثَّت صور المتخصص العسكري ديربي على شريط مدته 60 دقيقةً، حيث قام المقدم كوتش بجمع صورٍ لما حدث لمحمد ولد صلاحي في الصيف والخريف الماضيين في غوانتانامو.

ولكونه المدعي المخصص لصلاحي، كان كوتش يراقب خلاصة المعلومات حول مقابلات صلاحي، وقد لاحظ في الخريف أن ذلك الموريتاني أصبح فجأةً يعطي المعلومات بشكل وافر جدًّا.

> لقد صدر كثير من التقارير، وبسبب حجمها - وصلتُ إلى درجة أنني لم أعد أستطيع الاحتفاظ بكل ما قاله، لقد احتفظت بما رأيته في رحلتي الأولى، وقيل لي أيضًا: إن صلاحي هو رهن (مشروع خاص). جاء ذلك كله دفعةً واحدةً، وأنا أفكر، حسنًا، لماذا أصبح المعتقل كثير الإنتاج (يعطي المعلومات بشكل وافر)؟ ما الذي يحدث؟[208]

وفي الوقت ذاته، قدَّم صلاحي ما دعاه كوتش قائمةً بالأشخاص البارزين في القاعدة في ألمانيا وأوروبا، وقيل: إنه أيَّد ادعاءات رمزي بن الشيبة التي انتُزِعت منه في مواقع السي. آي. إيه السوداء، وهي أن صلاحي وجههم مع ثلاثة من مختطفي الطائرة المقيمين في ألمانيا إلى معسكرات القاعدة في أفغانستان للتدرب على هجمات في الولايات المتحدة.

كان كوتش يعلم بتلك الادعاءات، وكانت تلك المزاعم من بين عناصر ملف صلاحي التي لفتت انتباهي، وجعلته متحمسًا لمحاكمة شخص قد يكون على علاقة بالهجمة الإرهابية التي

قُتل فيها صديقه، ولكن الملف لم يذكر شيئًا عن الظروف التي قدَّم ابن الشيبة بمقتضاها هذه المعلومة. وبعد ذلك، عندما ظهر صلاحي وكأنه أصبح كثير الكلام، من غير أن توجد معلومات عن ظروف استجوابه في غوانتانامو، لقد جاء اعتراف صلاحي في ملخصات مصححة من عشر صفحات، وقد كان النص كله مكتوبًا بالحروف الكبيرة، وما زال كوتش يتساءل، لماذا أصبح المعتقل كثير الإنتاج هكذا؟ هل بسبب القهر الجسدي؟ هل وعدوه ببعض الأمور؟ وحتى تصريحه السري للغاية لم يكن كافيًا لاستشفاف معلومات حول ظروف استجواب صلاحي، وكل ما كان وراء نطاق ملخصات المقابلة كان محجوبًا ومحظورًا.

لقد استنتج كوتش أن صلاحي كونه مشروعًا خاصًّا قد واجه نوعًا من تقنيات التحقيق (المعززة)، وقد كانت لديه إشارة، من زيارته في أكتوبر 2003م، حول مصدر هذه التقنيات، وقد علم بفضل تدريبه في SERE ما الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه التقنيات، إذ ضمَّ التدريب (غزوًا مزيفًا)، وبعد ذلك اعتُقِلت، ولقد شرح ذلك في مقابلة 2007م. كان من الواضح أن بصمات فيتنام، ومعاملة طيارينا على أيدي الفيتناميين الشماليين، قد كانت أصل المبادئ الإرشادية التي كانوا يحاولون تعليمها؛ إنهم كانوا يحاولون الحصول على سيطرة تامة، وشاملة على الشخص. لقد تحكموا في مكان وجودك، وماذا تلبس، وماذا تأكل، وماذا تشرب، ومتى تنام. إنها سيطرة تامة، وشاملة، والهدف من تلك السيطرة، ضمن تمارين SERE، هو إكراه المشارك على توقيع اعترافات كاذبة. سأل الشخص الذي أجرى المقابلة: هل اعترفت؟ أجاب كوتش، أنا لا أريد التحدث عن هذا.

لم يكن من الصعب على كوتش أن يتخيل كيف يمكن لتقنيات SERE أن تشكل ركيزة برنامج التحقيق لما بعد 11 سبتمبر. قال: كانوا يشاهدون الجنود والجنديات، وجنود البحرية، وقوات سلاح الجو، وفقمات الأسطول، وجماعات نماذج العمليات الخاصة في هذه البيئات، وكان بعضها يتحطم؛ لقد شعروا أنه من الجيد استخدام هذه التقنيات، وأن التعويذة هي أننا انتفعنا من هذه التقنيات ذاتها مع شعبنا.

ولكنَّ الذي سقط سهوًا من ذلك التحليل، هو أننا عندما نذهب إلى مدرسة SERE، كنَّا متطوعين. نذهب إلى هناك، ونحن نعلم أننا ذاهبون للتدريب، وذاك النوع من العقاب، والمعاملة القاسية، هو لمصلحتنا في النهاية، ونحن نعلم أن كل شيء سينتهي في مدة أسبوع، والذي يتطوع ليكون هناك، ليس كمن لا يعرف متى سيُطلق سراحه من الاعتقال.

أود أن آخذ مأخذ الجدِّ، أنني لست هنا في هذا المكتب الشخص الوحيد الذي لديه مخاوف حول تقنيات التحقيقات تلك؛ لأن اثنين من كبار المحامين كانا قلقيْن بشأن ذلك أيضًا، أحدهما قائد بحري، والآخر مقدم في الأسطول البحري، وكذلك يوجد محامون آخرون في المكتب يهتمون بهذا الأمر، لقد كنا نراقب كيف كانت طبيعة معاملة هؤلاء المعتقلين، من لحظة أخذهم من ميدان المعركة حتى اليوم، وكيف سيبدو ذلك في قاعة المحكمة، أو عندما نقف أمام أعضاء اللجنة العسكرية، ونحاول إقناعهم بأن هذا الدليل دليل جيد[209].

لقد كتب كوتش تلك المخاوف في (التقييم التنفيذي) في مارس 2004م، الموجه إلى العميد سكوت بلاك Scott Black، قال فيها: إن المحامين في مكاتبنا قلقون بشأن ادعاءات المعتقلين حول سوء المعاملة في GTMO، وأفغانستان، وقد اتخذنا نحن شخصيًّا الإجراءات لمعالجة هذه القضية، وإن التقنيات المستخدمة من قِبل مجموعات المخابرات للحصول على المعلومات، هي قرار سياسي يؤثر بشكل واضح في جهودنا بالمتابعة القضائية، بل ونكون عاجزين عن التحكم في مثل هذه الأعمال[210].

في هذه الأثناء، كان كوتش يعمل مع موظف في NCIS، وكان قد وكِّل بقضية صلاحي ليجمع (اللغز الكبير للصور المقطعة) لمحنته، ولما لم يكن لديه أي معلومات رسمية، فقد عمل الموظف (بشكل سرّي)، متحدثًا إلى المحققين، متصيدًا المستندات؛ لأنها سجلات التحقيق، مستعيدًا قطعًا أكبر وأكبر.

وبعد ذلك، في فصل الربيع، أخرج الموظف الرسالة التي أظهر فيها مبعوث البيت الأبيض المزيف صالحي يقول فيها: إن والدته كانت في السجن، وسيؤتى بها إلى غوانتانامو. وقد ذكر كوتش أن ذلك كان تلميحًا واضحًا إلى أنها ستصاب بالأذى، أو أنها أصيبت به، كانوا يقولون للمعتقل: لقد أخذنا عائلتك، لقد أخذناهم إلى السجن، وبدؤوا بالبكاء، ومن الأفضل لك أن تبدأ بإخبارنا بما تعلم، وقال كوتش، بالنسبة إلي، كان ذلك كل شيء.

لقد رأى كوتش، أن صلاحي قد عُذِّب؛ ولأن المادة 15 من ميثاق مناهضة التعذيب يطلب من كل دولة وقعت على هذا الميثاق، أن تضمن أن أي بيان يُصدر نتيجةً للتعذيب يجب ألا يُستشهد به دليلًا في أي إجراء قضائي، ولا يمكن استخدام أي شيء ورد في ملخصات المقابلة، ولا حتى ما أتى في سياق معايير البينات المخففة للجان العسكرية، ولكن الذي سيفعله كوتش، بوصفه نصرانيًّا بروتستانتيًّا، وفيما يتعلق بمحاكمة صلاحي سوف يحقق نتائج أعمق من السؤال عن الدليل الذي أراد أن يقدمه، وقد قال كوتش: إن الركن الأساسي في العقيدة النصرانية هو الكرامة الإنسانية، ونحن نؤمن أن ذلك مذكور في الإنجيل «لقد خُلقنا على صورة إله». لقد خُلقنا على صورته، ونحن ندين لبعضنا بمستوًى معين من الكرامة، ومستوًى معين من الاحترام، وقد أقر كوتش أن ممارسة ذلك الاحترام صعبة إزاء المشاعر العميقة مثل الانتقام، أو الخوف، إلا أنَّ جانبًا آخر للموضوع وهو: ما الذي يتوقعه الإله منا أن نفعله تجاه شقيقنا الإنسان؟ هؤلاء الأشخاص اعتُقِلوا، وإنهم خارج ميدان المعركة، وإننا مسؤولون عن رعايتهم، وإطعامهم، وخدمتهم الاجتماعية، هل من الملائم أن نتعامل معهم بأسلوب وحشي، وغير إنساني، ومهين للحصول على المعلومات؟

> قال كوتش: إن لديه هذا الشعور المستمر بأن الإله لن يقبل بذلك، وإنني أكون مغضبًا لله عندما أحاكم شخصًا وفقًا لهذا النوع من البينة، ولكنه كان قلقًا من ألا يفعل شيئًا ينبغي أن يفعله، وكافح باعتزاز، وبفخر في عمله، وكانت إرادته أن يقوم بأمور صعبة، وأن يسير إلى آخر المشوار، ومن ثم، في منتصف ذلك الوقت بالضبط، عندما استلمتُ هذه المعلومات من عميل NCIS، لقد كانت

هذه المستندات المروَّسة باسم وزارة الخارجية، وفي نهايتها استماع، وقراءة لهذه المعلومات كلها، وقضينا شهورًا كثيرةً من الجدال في هذه القضية، حيث كنت في ذلك الأحد في الكنيسة، وكان لدينا معمودية. وصلنا إلى الجزء من الشعائر الذي يردده المحتشدون - هنا كنت أعيد صياغة التعبير، والأساس هو أننا نحترم الكرامة الإنسانية لكل إنسان، ونبتغي السلام والعدالة على الأرض. وعندما قلنا تلك الكلمات في ذلك الصباح، ومع أن كثيرًا من الناس كانوا في تلك الكنيسة، إلا أنني شعرت أنني الوحيد في المكان، وكنت أشعر أن ذلك لا يصدق.

لا يمكنك المجيء إلى هنا يوم الأحد، كونك مسيحيًّا، ولا يمكنك أن توافق على الإيمان بكرامة أي إنسان، وأن تقول سوف أبحث عن العدل والسلام على الأرض، وأن تستمر في المحاكمة مستخدمًا هذا النوع من الأدلة، وفي تلك المرحلة أكون قد عرفت ما عليَّ فعله؛ سأتخذ القرار[211].

لقد استقال كوتش، وسمَّى التقنيات التي تعرض لها صلاحي بأنها مؤذية أخلاقيًّا في اجتماع مع العقيد بوب سوان Bob Swann، رئيس هيئة الادعاء في اللجان العسكرية، وأوضح أنه لهذا السبب فقط رفض أن يستمر في المشاركة في تلك المحاكمة، ووفقًا لرواية صحيفة وول ستريت حول ذلك الاجتماع، لقد أبدى سوان رد فعل ساخط، وسأل كوتش: ما الذي يجعلك تظن أنك أفضل منا؟ أجاب كوتش عاليًا: ليست القضية كذلك، ليست هذه هي الفكرة، وفي المناقشة اللاحقة أقام سوان الحجة على أن اللجان العسكرية للرئيس كانت في حِلٍّ من ميثاق التعذيب. واجه كوتش سوان بالضغط عليه بأن يعرض صياغةً قانونيةً سابقةً تشير إلى أنه يمكن لرئيس الولايات المتحدة أن يتجاهل أي اتفاقية وافقت عليها الولايات المتحدة، وبعد الاجتماع، كتب كوتش رسالة استقالة رسمية، وطلب بشكل خاص أن يُعلَم هاينز بمخاوفه، وأخبر متحدث إحدى اللجان العسكرية صحيفة وول ستريت أن هاينز لم يُعلَم بالقضايا التي أثارها المقدم كوتش، ولا يتوقع أن يُعلَم بالعمليات الداخلية ضمن مكتب اللجان العسكرية[212].

في مقابلة 2007م، تحدث كوتش عن شعوره بالإهانة عند اكتشافه أن الولايات المتحدة كانت تقوم بتلك الأنماط من الأعمال.

كان أحد الأسباب التي جعلتنا نذهب إلى مدرسة SERE نحن العسكريين أننا كنا نظن دائمًا أننا أشخاص طيبون، لقد كانت الولايات المتحدة دائمًا تلعب دور العدل والخير، وننظر إليها بصورة جيدة؛ كنا دائمًا أمةً نغضب عندما تستخدم الدول الأخرى أساليب، ومنهجيةً قهريةً على سجنائها، وعندما كنت في المدرسة الثانوية، قرأت العديد من التقارير حول سجناء الحرب الذين اعتقلهم الفيتناميون الشماليون، وعما عانوه على أيديهم في هانوي هيلتون. كنت دائمًا أحترمهم إلى أقصى حدٍّ، وبصراحة كنت أحتقر الفيتناميين الشماليين كثيرًا بسبب معاملتهم. لقد حصل العديد من النقاشات حول اتفاقيات جنيف في تلك التقارير، وكان لدى هؤلاء الرجال والنساء من المعتقلين في معسكرات سجون الحرب، الأمل بأن يروا العالم، على خلفية اتفاقيات جنيف، وما كان يجري عليهم، وإنهم سيحصلون يومًا على العدالة.

كان للتجربة الفيتنامية الأثر العميق في تفسيرات قانون السلوك، وقد نسب ذلك مباشرةً إلى جعل مدرسة SERE هي البداية؛ لأن ذلك النوع من السلوك لم يكن مقبولًا؛ ولأن ذلك بالنسبة إليَّ يُعدُّ جزءًا من الأساس الذي بدأت أرى منه ما كان يحصل لصلاحي. كنت غاضبًا جدًّا؛ لأننا إذا تنازلنا وقايضنا على مبادئنا بصفتنا أمةً، فإن هؤلاء الأشخاص سوف يفعلون أكثر من اختراق الطائرات لمركز التجارة العالمي والبنتاغون.

استنتج كوتش: إن ذلك هو الوضع الخطير التقليدي.

أظن أننا، بصفتنا حكومةً، عندما تبنينا سياسةً سمحت بإذلال الأشخاص الآخرين، وتجريدهم من المشاعر الإنسانية، بصرف النظر عن هوية هؤلاء

الأشخاص، أو عن الأمور التي اتُّهِموا بها، عندما نتبنى ذلك على أنه وسيلة استجواب مقبولة وجائزة، فإننا نكون قد ركبنا ذلك المنزلق الخطير، وأصبح من السهل أن ننزلق في الخطر بأنفسنا. سأعود إلى إيماني المسيحي، إننا مخلوقات آثمة أصلًا، ونحن مخلوقات آثمة أكثر إذا اتبعنا سياسةً تسمح لنا بإساءة معاملة المخلوقات الأخرى، وبتأييد من الحكومة بشكل أساسي، فإن الأمر سيخرج عن السيطرة عندما يتولى هذا الأمر أشخاص شريرون[213].

نهاية اللعبة

محمد ولد صلاحي

أصدر قاضي المنطقة جيمس روبرتسون James Robertson في 9/إبريل 2010م، مذكرة أمر قضائي، كشف عنها موضحًا فيها قراره فيما يتعلق بدعوى محمد ولد صلاحي للتحقيق في شرعية حبسه؛ خلُص حكمه إلى ما يأتي:

> مشكلة الحكومة أن دليلها على اتهام صلاحي بتقديم الدعم المادي للإرهابيين ضعيف جدًّا، أو أنه مشوب بالإكراه وسوء المعاملة، أو حُجِب بما لا يمكن أن يقدم دليلًا لمحاكمة جنائية ناجحة، ولكن الحكومة تريد الاحتفاظ بصلاحي إلى أجل غير مسمىً؛ بسبب قلقها من أن يجدِّد صلاحي قَسمه للقاعدة، وأن يصبح إرهابيًّا بعد إطلاق سراحه، وقد يكون هذا القلق في محله، فقد قاتل صلاحي مع القاعدة في أفغانستان (منذ عشرين عامًا)، واقترن بستة من عناصر القاعدة، والإرهابيين المعروفين على الأقل، وبطريقة ما وُجِد وعاش مع أعضاء خلية القاعدة في مونتريال، ولكن المحكمة التي تنظر في قضايا التحقيق، وفي قانونية حبس المعتقلين لا يمكنها الاحتفاظ بمعتقل إلى أجل غير مسمًى بناءً على الشك، أو بسبب تكهن الحكومة بأنه سيقوم بأعمال غير قانونية في المستقبل، وعليه فإن محكمة النظر في قانونية حبس المعتقلين يمكن أن تعتمد على تكهنها بأن رجلًا لن يكون خطيرًا في المستقبل، ومن ثم تأمر بإطلاق سراحه في حال اعتقاله

قانونيًّا قبل كل شيء، لقد كانت القضية التي كان يجب على الحكومة أن تقيم الأدلة لإثباتها، هي إن كان صلاحي وقت اعتقاله (جزءًا من القاعدة أم لا)، ووفقًا للتقرير الذي أمامي، فلا يمكنني الحكم على أنه كان كذلك.
لقد تبيَّن أن حبسه غير قانوني، وتمَّت الموافقة على طلبه في التحقيق بقانونية حبسه؛ لذلك يجب إطلاق سراح صلاحي من السجن، وهذا أمر القضاء[214].

لقد ابتدأ صلاحي برفع التماس للتحقيق في قانونية حبسه قبل خمسة أعوام بملاحظة كتبها بيده باللغة الإنكليزية في 3/ مارس2005م، يقول الالتماس: «مرحبًا، أنا محمد ولد صلاحي، معتقل في GTMO تحت الرقم التسلسلي760، أرفق هنا التماسًا للتحقيق في قانونية حبسي، لقد سلمت نفسي للحكومة الموريتانية في سبتمبر2001م، عندما طلبوا مني ذلك، وقد سلمتني حكومتي في النهاية إلى الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الوقت وأنا لا أزال معتقلًا هنا في GTMO، كوبا.

لم أرتكب أي جرائم ضد الولايات المتحدة، وحتى إنَّ الولايات المتحدة لم تتهمني بارتكاب الجرائم، وعليه فأنا أقدم طلبًا لإطلاق سراحي في الحال.
لمزيد من التفاصيل حول قضيتي، سأكون سعيدًا بعقد جلسات استماع مستقبلية.

مع تحياتي
ولد صلاحي»[215]

بإعلان إطلاق سراح صلاحي على موقع وزارة الدفاع في اليوم الثاني، أعلن البنتاغون نجاح (مختبر المعركة) خاصته؛ لقد أنتج المقاتلون الأعداء الخمس مئة الذين لا يزالون معتقلين في غوانتانامو أكثر من أربعة آلاف تقرير استخباراتي، وقد ورد في التصريح الصحفي: «إنه كَمٌّ هائل من المعلومات الذي لم يسبق له مثيل من دائرة فهمنا للقاعدة، وللمنظمات الإرهابية الأخرى». وقال التصريح: إن الفضل في هذا النجاح يعود إلى JTF - GTMO.

لا تزال قوى العمل المشتركة، خليج غوانتانامو، كوبا JTF - GTMO المستودع الفريد، والأفضل لمعلومات القاعدة في وزارة الدفاع، وقد اعترف العديد من المعتقلين بعلاقتهم الوثيقة، أو الاتصال بكبار قادة القاعدة، وقد قدَّموا رؤىً قيمةً حول بنية تلك المنظمات، والمجموعات الإرهابية المتعلقة بها، وحدَّدوا المزيد من الأعضاء الفاعلين، والداعمين للقاعدة، ووسعوا إدراكنا لمدى حضورهم في أوروبا، والولايات المتحدة، وفي أنحاء مناطق عمليات القيادة المركزية الأمريكية كافةً، وقدم المعتقلون أيضًا معلومات حول أشخاص مرتبطين بسعي القاعدة للحصول على الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والنووية[216].

واختتم التصريح الصحفي قائلًا: «إن (GTMO هو مركز التحقيق الإستراتيجي الوحيد لوزارة الدفاع، وسيبقى فاعلًا طالما الحرب على الإرهاب جارية، وطالما يُعتَقل محاربون أعداء جُدُد، ويرسلون إلى هناك، إن الدروس التي أُخِذت في GTMO طورت كلًّا من البراعة العملياتية للاستخبارات، وتطوير عقيدة التحقيقات الإستراتيجية».

أصبحت الخطوط الرئيسة في وسائل التحقيق معروفةً بحلول ربيع 2005م، حيث بعث 12 جنرالًا وأدميرالًا متقاعدًا رسالةً مفتوحةً إلى اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ، يعارضون فيها تعيين ألبرتو غونزاليس بدلًا من جون أشكروفت، مشيرين إلى دور غونزاليس في القرار الذي اتخذته إدارة بوش بحرمان المعتقلين حقوق الحماية المنصوص عليها في اتفاق جنيف، وقد قالوا: «إنه قرار يسير يدًا بيد مع قرار التراخي بتعريف التعذيب، ومن ثم تغيير أساليب التحقيق». لقد انتقد القادة، وكبار المحامين العسكريين السابقين سلسلة مذكرات الـ OLC التي أُعِدت بناءً على تعليمات غونزاليس، وحلَّت فيما بعد محلَّ الفكرة الراسخة منذ زمن طويل، وتطورت في دليل الميدان العسكري الذي يمنع التهديدات والإهانات، أو جعل المعاملة غير الإنسانية وسيلةً، أو أداةً للمساعدة في التحقيق، وقالوا: «إن الدليل هو نتاج عقود من الخبرة التي أوضحت أمرًا من بين أمور كثيرة، وإن أساليب التحقيق تلك تعطي نتائج لا يمكن التعويل عليها، وهي عادةً تعيق المزيد من العمليات الاستخباراتية. إن عدم أخذ حكمة الدليل في هذه النقطة المركزية

بالحسبان يُظهر تجاهلًا مزعجًا لعقود من خبرة كانت صعبة المنال للقوات المسلحة الأمريكية المحترفة»[217].

وبحلول ربيع 2005م، كان من الواضح أيضًا، مما أظهرته احتجاجات، وارتدادات المدَّعين العسكريين مثل ستيوارت كوتش، ومن الاضطراب المزمن المحيط باللجان العسكرية، ومن الإمكانية المتكررة للمعتقلين بالتعبير عن قضاياهم في دعاوى التحقيق في قانونية حبسهم، وإن قرارات الإدارة الأمريكية غير الحكيمة، والمخالفة للحظر المحلي والدولي للتعذيب قد أفسدت إمكانية حدوث محاكمات ممكنة، والأسوأ من ذلك أن جلسة استماع لجنة المراجعة الإدارية الخاصة بصلاحي التي عُقدت مؤخرًا في ذلك العام، حيث تعطل الشريط الذي سجل الوقائع الملائمة، قد قدَّمت لمحةً غير مريحة حول ما تنوي الحكومة فعله إذا كانت (مشاريعها الخاصة) قادرةً على رواية حكاياتها الخاصة بها للمحاكم الفيدرالية التي تنظر في قضايا التحقيق، وفي قانونية حبس المعتقلين.

بعد شهر من جلسة الاستماع في ديسمبر 2005م، وقع الرئيس بوش قانون معاملة المعتقلين الذي يمنع المعاملة غير الإنسانية، ويمنع المحاكم الفيدرالية القضائية من النظر في التماسات معتقلي غوانتانامو للتحقيق في قانونية حبسهم. وحاولت الإدارة أن تقول في مناقشاتها: إن قانون معاملة المعتقلين يمنع المحكمة العليا من الاستماع إلى اعتراض سالم أحمد حمدان للجان العسكرية. عندما اعترضت المحكمة على أن لجان غوانتانامو لم تكن تشكل بانتظام المحكمة التي تعطي الضمانات القضائية التي يدرك الشعب المتحضر أنها أساسية لا غنى عنها، فتوجه البيت الأبيض إلى الحزب الجمهوري في الكونغرس للفوز بإقرار قانون اللجان العسكرية الذي يفترض أنه يعالج قضايا العدالة في الدعاوى القضائية للجان العسكرية، بينما يهمل بشكل لافت حق معتقلي غوانتانامو من الالتماس للتحقيق في قانونية حبسهم[218].

في جلسات لجنة المراجعة الإدارية السنوية الخاصة بصلاحي، استمرت الحكومة بتأكيد اتصال صلاحي بالقاعدة، وأنه كان عنصرًا فاعلًا فيها، وكان يجنِّد المجاهدين بمن فيهم أعضاء فريق اختطاف 11 سبتمبر، وقد قدَّم الدعم التقني لشبكات التواصل لدى القاعدة،

ولكنها لم تحاكمه أمام اللجان العسكرية التي أُعيد تشكيلها، حيث اتُّفِق على أن معاملته هي القضية التي جَرت في 9/مارس 2006م، حيث كتب صلاحي لأحد محاميه، وهي سيلفيا رويس Sylvia Royce ما يأتي:

«لقد استلمت رسائلك، ورسائل نانسي التي تضمنت قانون DTA الجديد، وقد قرأت كل شيء، وكما لاحظتِ، فإنني لم أحاكم من قِبل اللجان العسكرية؛ لأنني لم أرتكب أيًّا من الجرائم المذكورة في القانون الجديد.

لقد طلبتِ مني أن أكتب لكِ كل شيء أقوله للمحققين: أظن أنكِ لستِ في وعيكِ! إذ كيف يمكنني وصف تحقيق متواصل استمر سبعة أعوام، وكأنك تطلبين من شارلي شين أن يخبرك بعدد النساء اللواتي واعدهن.

ومع ذلك فقد زودتك بكل شيء تقريبًا في كتابي الذي منعتك الحكومة من الوصول إليه. علاوةً على ذلك، كنت سأتعمق أكثر من ذلك، ولكنني اكتشفت أن ذلك غير مُجدٍ لتجعلي القصة الطويلة قصيرةً، ربما عليك التقسيم التاريخي إلى مرحلتين كبيرتين:

1. قبل التعذيب (أعني أنني لم أكن أستطيع الصمود): أخبرتهم بالحقيقة التي تؤكد أنني لم أفعل شيئًا ضد بلدكم، وقد استمرت هذه المرحلة حتى 22/مايو 2003م.
2. مرحلة ما بعد التعذيب: حيث أطلقتُ عناني، وقبلتُ بكل اتهام يوجهه المحققون إليَّ، حتى إنني كتبت ذلك الاعتراف الشائن بأنني خططت لضرب برج CN في تورونتو بناءً على نصيحة الرقيب [...]. كنت أريد فقط أن أتخلص من التعذيب، ولا يهمني كم سألبث في السجن لأن إيماني يشعرني بالراحة.

على أحدكم أن يأتي لزيارتي، وإلا فسوف أصاب بالجنون!

إضافة إلى ذلك، أشك بأن الحكومة ستزودكم بالمعلومات التي زودتهم بها. أعني أن معظمها صحيحة، وإن كانت لا تدينني، والأجزاء التي أدانتني كلها أكاذيب، ولا أزال أصرُّ على أنه لم يكن أيٌّ من بياناتي في خليج GTMO، أو الدول الدكتاتورية الأخرى ملزمًا.

حول الموضوع: أعتقد أن أعمال إدارتك كلاعب الشطرنج السيئ، فهو يستمر بالقيام بالحركات الخطأ، وإذا ما حوصر، فإنه يغش. لماذا لم يفكر فقط قبل أن يقوم بالحركة، أو أنه يتخلى عن اللعبة؟ ليس من الضروري أن يلعب كل شخص الشطرنج، أو أن يكون رئيسًا»[219].

في الأسبوع الذي كتب فيه صلاحي تلك الرسالة، خسر الحزب الجمهوري في مجلس الكونغرس انتخابات الدور النصفي، وبينما كان ينعقد الكونغرس الجديد في يناير، أعلنت الإدارة أنها تتراجع عن تعيين جيم هاينز في محكمة الاستئناف الفيدرالية، وبقي هاينز في منصبه مستشارًا عامًّا لوزارة الدفاع، وفي نوفمبر 2007م، تدخل هاينز بقوة ليعيق ظهور المقدم ستيوارت كوتش أمام لجنة المجلس التشريعي.

عُقدت جلسة الاستماع بعد رفض المحامي العام المعين ميشيل موكاسي أن يبين ما إذا كان الإغراق الوهمي تعذيبًا في جلسة الاستماع لتأكيد هذا الموضوع في مجلس الشيوخ، وأن الجلسة كانت لسبر حقيقة معاملة المعتقلين. إن كوتش الذي ستنتشر خبراته في صحيفة وول ستريت بعنوان ضمير كولونيل، بوصفه المحامي العسكري المقبل لصلاحي في مارس 2007م، قد حصل على إذن من رؤسائه للإدلاء بشهادته في طريقة تعذيب صلاحي التي أعاقت أي إمكانية للمحاكمة أمام اللجان العسكرية، وإن ضعف العديد من قضايا المعتقلين الآخرين بُني على إفادات انتُزِعت تحت الضغط. استلم كوتش في عشية الجلسة رسالةً إلكترونيةً تُخبره أن هاينز قد قرر أنه: «من غير المناسب لك بصفتك قاضيًا ومحاميًا سابقًا، أن تُدلي بشهادة في أمور ما زالت معلقةً في نظام المحكمة العسكرية، وعليك ألا تظهر غدًا أمام اللجنة للشهادة»[220].

في يونيو 2008م، أصدرت المحكمة العليا أخيرًا، حكمًا قاطعًا في قضية بومدين ضد بوش مفاده أن لمعتقلي غوانتانامو الحق في المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسهم في محكمة فيدرالية، وفي السنة الثانية ضغط صلاحي ومحاموه بقضيته أمام القاضي جيمس روبرتسون، وهو أحد القضاة الأساسيين السبعة عشر الذين عُيِّنوا للاستماع إلى أكثر من مئتي طلب رُفعت بعد التماس بومدين في 9/ إبريل 2010م، ولخَّص روبرتسون في كلمة له غير محجوبة قضية الحكومة ضد صلاحي بالطريقة الآتية:

> لقد بقي صلاحي في السجن منذ نوفمبر 2001م، من دون اتهامه بارتكاب أي جريمة، حيث اعتُقِل في البداية للاشتباه بتورطه في (مؤامرة الألفية) الفاشلة لتفجير مطار لوس أنجلوس الدولي، ثم نقلته الولايات المتحدة إلى خليج غوانتانامو في أغسطس 2002م، ولا يزال موجودًا هناك منذ ذلك الحين.
>
> قضية الحكومة هي أساسًا أن صلاحي كان على صلة وثيقة بالقاعدة منذ بداية العقد في 1990م، ولا بد أنه كان (جزءًا) من القاعدة حين اعتقاله، وتقول الادعاءات: إن صلاحي كان يجند للقاعدة، فقد جنَّد شخصين أصبحا من مختطفي أحداث 11 سبتمبر، وجنَّد شخصًا ثالثًا أصبح فيما بعد منسقًا لأحداث 11 سبتمبر، وإنه دعم ابن عمه -بشكل فاعل- الذي كان أحد المستشارين الروحيين لأسامة بن لادن، وإنه نفذ أوامر لتطوير سعة الاتصالات اللاسلكية للقاعدة، وكان على اتصال مع خلية القاعدة في مونتريال.
>
> لقد اعترف صلاحي أنه سافر إلى أفغانستان في بداية 1990م، ليجاهد ضد الشيوعيين، وإنه بايع القاعدة حينها، وقد ادَّعى على كل حال، أن علاقته بالقاعدة انتهت بعد عام 1992م، ورغم أنه بقي على اتصال بأشخاص كان يعرف أنهم أعضاء في القاعدة، لكنه لم يقدم شيئًا للقاعدة بعد ذلك الوقت.

لقد اعتمد ادعاء الحكومة بشدة على أقوال صلاحي نفسه، وقد تبقى مصداقية هذه الأقوال التي أنكر صلاحي معظمها قيد الدراسة[221].

أوضح روبرتسون في حكمه: لقد صدرت قرارات سابقًا عن محاكم في التماسات المعتقلين التي يطالبون فيها إجراء تحقيق في قانونية حبسهم، ووجدت أن تخويل الكونغرس في العام 2001م للرئيس باستخدام القوة العسكرية، قد منحه سلطةً مطلقةً في اعتقال وحبس أولئك الذين يشكلون خطرًا حقيقيًّا على أمننا الوطني، وقد ذكر هذا التفويض أسماء أشخاص معينين كان الرئيس قد أقرَّ أنهم خططوا، وأقرّوا، ونفذوا، أو قدموا الدعم للهجمات الإرهابية التي حدثت في 11 سبتمبر، وقد اعتُقِلوا من أجل منع حدوث أي أعمال إرهابية دولية مستقبلية ضد الولايات المتحدة من قبل أشخاص أمثالهم.

وقد ناقشت الحكومة في تقارير سابقة ضرورة استمرار اعتقال صلاحي؛ لأنه كان جزءًا من القاعدة عندما احتُجِز، وأنه دعم هجمات 11 سبتمبر، وذلك في تجنيد أعضاء من خلية هامبورغ للانضمام إلى فريق الاختطاف. في ذلك الوقت استمع روبرتسون إلى النقاشات في أثناء المحاكمة، وإلى ما يفيد أن الحكومة قد تجاهلت تأييدها في ادعاء 11 سبتمبر، معترفةً بما ذكره روبرتسون في حكمه، وهو أن صلاحي ربما لم يكن على علم بهجمات 11 سبتمبر، بدلًا من ذلك استعاضت الحكومة بادعاء آخر في (مذكرة الساعة الحادية عشرة)، التي صيغت عقب التزام قاضٍ آخر بقضية تضمنت تشكيلًا مزعومًا لسرية طالبان التي لم يكن أعضاؤها جزءًا من القاعدة فقط، بل وقدموا الدعم المادي والهادف للقاعدة أو طالبان؛ لحربهم ضد شركاء تحالف الولايات المتحدة الذين يمكن أيضًا أن يُحرموا إطلاق سراحهم.

لقد رفض روبرتسون ذلك الادعاء الأخير كليًّا، واصفًا إياه بأنه (فكرة مجهضة منذ البداية): إن الدعم المادي والهادف للقاعدة هو جريمة يمكن إقامة دعوى بشأنها اعتمادًا على قوانين اللجان العسكرية الصادرة في 2006م و2009م، وقد لاحظ روبرتسون من الدليل الذي قدمته الحكومة في محاضر محاكمة صلاحي أنه من الواضح أن الحكومة ليس لديها قضية

جنائية قابلة للمحاكمة ضد صلاحي فيما يتعلق بالدعم المادي والهادف، وما تبقى كان ادعاء الحكومة بأن صلاحي كان جزءًا من القاعدة بموجب النموذج الذي هو جزء من إجراءات قضايا مطالبة المعتقلين بإجراء تحقيق في قانونية حبسهم، فإن الحكومة تتحمل مسؤولية إثبات قانونية حبس المعتقلين من دون تهمة، أو محاكمة بموجب تخويل الرئيس المذكور أعلاه بِرُجحان الأدلة، وقد قالت الحكومة في قضية صلاحي أساسًا: إن من كان قاعدة ذات يوم، فإنه يظل قاعدة دائمًا، والواقع أن صلاحي أقسم يمين الولاء للقاعدة مدة تسع عشرة سنة قبل جلسة الاستماع لالتماس العام 2009م الذي طلب فيه التحقيق بقانونية حبسه؛ أي في وقت كانت الولايات المتحدة تدعم قوات المجاهدين في أفغانستان بمن فيهم قوات القاعدة، ما يعني أن صلاحي هو الذي يحمل عبء إثبات أنه لم يعد عضوًا في القاعدة بعد الآن.

لقد قال القاضي روبرتسون في كلمته:

> لقد اعترف صلاحي بحرية أنه أعلن البيعة في 1990م، بعد أن تلقى التدريب في معسكر الفاروق للتدريب في أفغانستان، وأنه عاد إلى أفغانستان في 1992م ليقاتل ضمن فرقة مدفعية الهاون لدى القاعدة ضد الحكومة الأفغانية المدعومة من السوفييت في مدينة غارديز في شهادة عن طريق الفيديو من غوانتانامو، وأخبر صلاحي المحكمة أن ذلك كان عندما انتهت علاقته بالقاعدة، لقد شهد بأنه كان جزءًا من القاعدة فقط لينضم إلى الجهاد ضد الشيوعيين، وأنه بعد رحلته الأخيرة إلى أفغانستان في 1992م، قطع صلته مع القاعدة، ولم يعد يقدم المزيد من الدعم للمنظمة.
>
> لقد قالت الحكومة: إنه بغض النظر عن قطع صلاحي علاقاته مع القاعدة في 1992م، فإنه ظل يجند بصورة فاعلة للقاعدة من عام 1991م إلى 1999م على الأقل، والدليل على ذلك الافادات التي قدمها صلاحي للمحققين كما أوضح روبرتسون.

الادعاء الأكثر إيذاءً ضد صلاحي أنه شجع رمزي بن الشيبة، ومروان الشيحي، وزياد جراح في أكتوبر1999م، على الانضمام إلى القاعدة، وقد عرف عن ابن الشيبة أنه جهة الاتصال الأولية بين الخاطفين في هجوم 11 سبتمبر، وقد أصبح الشيحي، والجراح اثنين من الخاطفين، واعترف صلاحي تحت التحقيق القسري بتسهيل سفر العديد من المختطفين في هجوم 11 سبتمبر إلى الشيشان، وسوَّغ مساعدته على أنها (مجرد) جهاد، أمّا شهادة صلاحي الآن فهي عدم فعل شيء أكثر من إيواء ابن الشيبة، وأصدقائه لليلة واحدة فقط[222].

لقد كشف ما ذكره روبرتسون، أن هذا (الاعتراف) كان متضمنًا في تقرير استخبارات 2/ أغسطس2003م، الصادر من غوانتانامو. لقد كان 2/أغسطس، 2003م، هو اليوم الذي قام فيه رئيس التحقيق لدى ميلر الذي عُيِّن ضابطًا بحريًّا مبعوثًا من البيت الأبيض مباشرةً، بزيارة صلاحي في أثناء (استجوابه الخاص) وأعطاه رسالة تهديد بتحويل والدته إلى غوانتانامو.

وقد كتب روبرتسون: يوجد في هذا التقرير دليل وافٍ على أن صلاحي قد تعرَّض لسوء معاملة بالغ وقاسٍ في غوانتانامو منذ منتصف يونيو2003م وحتى سبتمبر 2003م، وقد قدَّم صلاحي معظم الشهادات إن لم تكن كلها التي كانت تسعى الحكومة لاستخدامها ضده في إساءة معاملته، أو في السنتين اللاحقتين، علاوة على ذلك، يمكن أن تكون الشهادات التي قدمتها الحكومة من معتقلين آخرين لدعم ادعائها قد أُخِذت أيضًا بالإكراه، وقد أشار روبرتسون إلى أن الحكومة قدمت دعمًا لشهادات صلاحي في 2003م، حول التجنيد الذي اشتمل على شهادات من قِبَل كريم مهدي، على كل حال، فقد قدَّم محامي صلاحي إفادات مفادها أن شهادات مهدي قد أُخِذت قسرًا بسبب سوء المعاملة (حرمان النوم)، وأنه كان يتلقى المعلومات من محققيه، وقد اعترف مهدي بأنه قد كذب[223].

وبتطبيق ما سماه (الشك القضائي المناسب لمثل هذه الأدلة المختلطة)، خلُص روبرتسون إلى أن الحكومة قد عرضت دليلًا موثوقًا، وأن صلاحي لم يدحض هذا الدليل، حيث إن صلاحي

قدَّم المأوى لثلاثة أشخاص، ولليلة واحدة في منزله بألمانيا، وقد كان أحد هؤلاء الأشخاص هو رمزي بن الشيبة، وقد دار نقاش فيما بينهم حول الجهاد وأفغانستان، ومع ذلك لم تُعط الحكومة دليلًا موثوقًا على أن صلاحي كان (مجنَّدًا)، وما أظهره دليل الحكومة هو أن صلاحي بقي على اتصال مع أشخاص كان يعلم أنهم أعضاء في القاعدة حتى نوفمبر 1999م على الأقل، وأنه كان يرغب بإجراء إحالة إلى أحد أعضاء القاعدة البارزين في 1997م، فقرر روبرتسون، أنه يمكن أن تُظهر هذه الأسماء أن صلاحي كان متعاطفًا مع القاعدة، وربما يكون (رفيق درب)، ولكنها لم تُثبت أنه كان جزءًا من القاعدة حين اعتقاله.

من البدهي أن صلاحي قد أعلن البيعة، وأنه كان عضوًا في القاعدة في 1990م، وكان على الحكومة أن تُظهر أنه لا يزال (أو أنه أصبح ثانيةً) ضمن بنية القيادة عندما اعتُقِل في نوفمبر 2001م. إنَّ اعتراف صلاحي أنه كان يومًا جزءًا من القاعدة، ولكنه قطع اتصاله بها بعد 1992م يثير أسئلةً حول وجوب تقديم البينة: هل يمكن أن يتحول عبء الإثبات بشكل قانوني إلى صلاحي لإثبات عدم ارتباطه بالقاعدة؟ إذا كان كذلك، فعند أي نقطة يتحول العبء؟

لاحظ روبرتسون أن محكمة استئناف DC، قد حكمت في أثناء مراجعة قرارات تتعلق بقضايا حق المعتقل بإجراء تحقيق في قانونية حبسه (لا يوجد أمر غير دستوري بشأن تحويل عبء الإثبات إلى المعتقل لنقض إثبات الحكومة الموثوق بالدليل المقنع).

إذا كان الحكم كذلك، فكيف يمكن لمعتقلي غوانتانامو -المحتجزين سنوات طويلة في جزيرة نائية، منقطعين عن العالم من غير إمدادات، ولا يمكنهم الوصول إلى مصادر المخابرات، والشهود التي تتكرم الحكومة بها عليهم- كيف يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتحملوا عبء النقض أو (الرد)؟ حتى في القضايا الضعيفة التي تثيرها، ولسوء الطالع، يكون الجواب على التماسات المعتقلين هو أنهم في وضع غير ملائم، وأن فرص الاعتراضات الناجحة نادرة جدًّا. لقد أقرت محكمة الاستئناف بعدم التوازن هذا وثبَّتته: إن وضع العبء الأقل على الحكومة في الدفاع عن الاعتقال في أثناء الحرب أمر مقبول، حيث تكون مصالح الأمن القومي في ذروتها، وتكون حقوق المستأنف الغريب في حضيضها.

يجب أن تنظر محكمة قضايا حق المعتقلين في إجراء تحقيق بشأن شرعية حبسهم، وفي عرض الحكومة الواقعي لقضايا محتملة، وأن تلتفت إلى الملتمس من أجل الدحض عندما يكون ذلك العرض موثوقًا ومهمًّا. على كل حال، إن النظر إلى عرض الحكومة بعين الريبة، (مُبيِّنةً فقط أن الاستنتاجات محكومة بنوعية الأدلة)، يُعدُّ منصفًا للملتمس - وليس مجحفًا بالحكومة[224].

في النهاية، رفض روبرتسون ادعاء الحكومة بأن على صلاحي أن يثبت انفصاله عن القاعدة، وقد رأى: أن القاعدة التي انتمى لها صلاحي في 1991م، كانت تختلف عن القاعدة التي انقلبت على الولايات المتحدة في الجزء الأخير من التسعينيات. لقد انضم صلاحي إلى القاعدة ليقاتل بقايا النظام السوفييتي في أفغانستان، وقد غادر أفغانستان في الوقت الذي أبدى فيه أسامة بن لادن ردة فعل تجاه حشد القوات الأمريكية وقت حرب الخليج الأولى وبعدها، وأعلن الحرب ضد الولايات المتحدة، بدلًا من ذلك، بالإضافة إلى أن الحكومة تحتاج إلى دليل لتبرهن أن صلاحي كان عضوًا فاعلًا في القاعدة قُبيل اعتقاله، عندما كانت القاعدة تستهدف بشكل واضح الولايات المتحدة، ولكنها لم تفعل ذلك، ويجب أن يُطلق سراحه.

لقد جاء قرار روبرتسون بينما كانت إدارة أوباما والكونغرس يتباحثان في كيفية تنفيذ تعهد أوباما لوعده الذي قطعه على نفسه بعد خطاب التولية بإغلاق غوانتانامو، وحتى قبل أن يُنشر رأي روبرتسون، كان الجمهوريون يدينون القرار والإدارة معًا، مع الإصرار على أن هذا القرار وضع الشعب الأمريكي بوضوح في خطر يجب ألا يظل قائمًا، وقد كتبت النائب في مجلس النواب لامار سميث Lamar Smith للمحامي العام إيريك هولدر Eric Holder تطلب استئنافًا، وقال العضو البارز في لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ، كيت بوند Kit Bond إلى الصحفيين بما يأتي: بينما كان ينبغي على وزارة العدل التابع لها هولدر أن تستأنف القرار المثير للغضب، لم أكد أحبس أنفاسي حتى بدا هولدر أكثر عزمًا على إغلاق خليج غوانتانامو من إبقاء الإرهابيين محتجزين حيث ينتمون[225].

لقد استأنفت إدارة أوباما الدعوى، وقالت: إن روبرتسون قد أخطأ في ناحيتين وهما: فشله في نقل عبء الإثبات إلى صلاحي لإثبات أنه قد ترك القاعدة، وفشله في اكتشاف أن قضية الحكومة وطدت كون صلاحي ما زال جزءًا من القاعدة بعد 1992م. علاوة على ذلك فشل روبرتسون في الوصول إلى هذه النتيجة؛ لأنه أصرَّ على التحقق من كل جزء من الأدلة بشكل منفرد، ولم يقم وزنًا للبيانات المتراكمة التي قدَّمها صلاحي، ولم تعزز بأي دليل آخر، وينبغي على محكمة الاستئناف إرجاع القضية -على الأقل- إلى روبرتسون، وتطالبه بدراسة البيانات التي أدلى بها صلاحي بعد تعذيبه.

لقد نوقش الاستئناف أمام هيئة من ثلاثة قضاة في محكمة استئناف دائرة DC في 17/ سبتمبر2010م، وفي جلسة الاستماع تلك، قام أحد القضاة باستجواب قاسٍ لمحامي صلاحي للحكم حول مقاربة روبرتسون في تقييم دعوى الحكومة:

القاضي سينتيل: هل قُيِّمت الأدلة بصورة ملائمة، عندما عوملت أدلة الحكومة كما هي، التي ينظر إليها بعين الشك؟

السيدة دنكان: نعم، فضيلتكم. لقد كانت محكمة المنطقة تقوم بكل ما يجب أن تقوم به محاكم المناطق في قضايا خليج غوانتانامو، إذ رفضت إعطاء الحكومة فرضيةً مقبولةً .

القاضي سينتيل: الآن، لم يقل إنه كان يرفض منحهم التسليم بالمسؤولية، بل تجاوز ذلك، أليس كذلك؟

السيدة دنكان: لا، فضيلتك، لا أظن ذلك.

القاضي سينتيل: لا!

السيدة دنكان: ـ لقد فعل. هو.

القاضي سينتيل: إذن ما الذي يعنيه بقوله إنه كان ينظر إلى الأمر بعين الارتياب؟

السيدة دنكان: هكذا كان.

القاضي سينتيل: يبدو وكأنه يقلل من أهمية الدليل قبل أن يسمعه أصلًا، كأنه...
السيدة دنكان: لقد كان...
القاضي سينتيل: ـ كان على الحكومة التغلب على عبء آخر إلى جانب الأكثرية.
السيدة دنكان: كان يرفض دراسة الأدلة الحكومية من دون نظرة الشك هذه. وعندما تنظر إلى المكان الذي يذكر فيه أنني أطبق الريبة القضائية -حسب رأيه- على هذه الأدلة؛ فإنه يزن مصداقية الأنماط المختلفة للأدلة من أمكنة مختلفة، ويعطيها الوزن الذي يظن أنها تستحقه؛ لذلك فإنه في طلب ذلك التعليق...
القاضي سينتيل: ومع ذلك ليس هذا ما قاله؛ لقد قال: إنه كان ينظر إلى الأدلة بشيء يشبه الشك، وأظن أنه قال ذلك مرتين، أليس كذلك؟
السيدة دنكان: صحيح فضيلتك، لقد قالها مرتين؛ لقد قالها في البداية، وأظن أنه كان يتكلم عن عدم قبوله بدليل الحكومة من دون ارتياب، الذي...
القاضي سينتيل: إنهما أمران مختلفان، القول بعدم قبولها من دون ريبة، والقول إنه يطبق الريبة عليها، فهل استخدمت أي من محاكم المنطقة الأخرى ذلك التعبير، وهو أنني أقارب أدلة الحكومة بعين الشك؟
السيدة دنكان: فضيلتك، لا أذكر إن كان أحد القضاة قد قال ذلك بالحرف.
القاضي سينتيل: هل وافقنا من قبل على مثل هذه الصياغة؟
السيدة دنكان: ليس كلمة الريبة، ولكن المحكمة، في بينسايا نظرت إلى الأدلة الحكومية بشيء من الشك، وتساءلت: إن كانت أدلةً خارجية، كما تعلم، تؤيد الأدلة التي هي بصدد الإصدار في هذه القضية التي لا تقبل عرض الحكومة بمعناه السطحي، بل تقاربها، متخذين قراراتكم الموثوقة حول ما إذا كانت تلك الأدلة بأكملها يمكن أن يعتمد عليها.
القاضي سينتيل: ولكن يجب عليه أن يتخذ القرارات الموثوقة بشأن الأدلة كلها في القضايا كلها.

السيدة دنكان: صحيح، فضيلتك.

القاضي سينتيل: ولكنه عادةً لا يقول حسنًا، أنا موافق، سأطَّلع على أدلتك، ولكنني سأتعامل بها بريبة. إنه يقوم بشيء ما، أو يبدو، وكأنه يقول: إنه يفعل شيئًا مختلفًا هنا أكثر مما فعل في مجرى قضية الألفية.

السيدة دنكان: حسنًا، أنا أتفق معك إلى حد ما، ولكن هذا لا يفرض عبئًا أكبر على الحكومة، إنما يعترف بالطبيعة الفريدة للأدلة، وهي أن الحكومة تعتمد كليًّا على تقارير التحقيق في قضيتها، وبوجه خاص تقارير تحقيق السيد صلاحي بعد الاعتراف بأنه تعرض لها...

القاضي سينتيل: دعونا...، أنا لست متأكدًا من الوقت الذي تخطينا فيه الخط إلى القضايا المحجوبة.

السيدة دنكان: فضيلتك، أنا أعدك بأني...

القاضي سينتيل: حسنًا، جيدًا.

السيدة دنكان: ـ اعرفوا ذلك الخط، وأنا سوف...

القاضي سينتيل: كوني حذرةً.

السيدة دنكان: ـ سألتزم به.

القاضي سينتيل: جيد.

السيدة دنكان: أنا أعد بذلك.

القاضي سينتيل: حسنًا.

السيدة دنكان: القول: إن الظروف التي قدَّم فيها صلاحي شهاداته التي اعتمدت عليها الحكومة، هي -كما أعني- أن الحكومة قد اعترفت في تقارير عامة ضمن مرافعات عامة بأننا سندعو ذلك تعذيبًا، وسيسمونه ظروفًا قسرية، لكنَّ تلك الظروف كما وجدها القاضي روبرتسون، قد أحالت جميع شهادات صلاحي إلى ارتياب المحققين، وعلى افتراض تلك الظروف، وطبيعة الأدلة في هذه القضية

التي لا نعرف دائمًا من الذي صرَّح، وأننا لا نعرف أي ظروف، وتحت أي ظروف صدرت البيانات، وقد جُمعت الأدلة، بالإضافة إلى أن الشك القضائي يُعدُّ مجرد وسيلة لتقييم مصداقية الأدلة تحت هذا الظرف الفريد لقضايا غوانتانامو، وعندما تقرأ رأيه متكاملًا، يتبين أنه لا يضع الحكومة في معيار أعلى، وهو يطبق بصورة ملائمة أرجحية معيار الأدلة، بل يحدد معالم طريقة لديك فيها تفسيرات متناقضة لا تتضافر الأشياء فيها لتقدم تفاصيل أدلة معينة، وأدلة الحكومة النهائية مظهرةً الوزن الذي تستحقه[226].

في النهاية، أعادت محكمة الاستئناف الدعوى إلى محكمة المنطقة لإجراء مراجعة أخرى للسجل، ليس لأن شك القاضي روبرتسون كان في غير محله، ولكن لأن محكمة الاستئناف أصدرت ثلاثة أحكام أخرى في قضايا حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه في غوانتانامو، منذ قرار روبرتسون الذي أعاد تعريف مستوى النشاط المطلوب حتى يُعدُّ المعتقل جزءًا من القاعدة.

وفقًا للمعيار السائد، فقد كان روبرتسون يبحث عن دليل يثبت أن صلاحي كان يعمل ضمن البنية القيادية في القاعدة عندما اعتُقِل، وأنه كان ينفذ تعليمات وأوامر القاعدة، وقد صدرت أحكام استئنائية لاحقة تقول: إنه ليس من الضروري أن تثبت الحكومة أن المعتقل كان ضمن بنية قيادية المنظمة حتى يثبت أنه كان جزءًا من القاعدة.

ومن وجهة نظرها، كانت المحكمة حريصةً على تحديد الطبيعة الدقيقة لدعوى الحكومة ضد صلاحي، فالحكومة لم توجه أصابع الاتهام الجنائي إلى صلاحي كونه يقدم الدعم المادي للإرهابيين، أو للمنظمة الإرهابية الأجنبية (القاعدة)، بل أكدت المحكمة مستخلصةً مما قاله القاضي روبرتسون أن مشكلة الحكومة هي أن دليلها على أن صلاحي قدَّم الدعم المادي للإرهابيين ضعيف جدًّا، أو أنه مشوب بالقهر وسوء المعاملة، أو أنه محجوب جدًّا، لدرجة أنه لا يمكن أن يدعم ادِّعاءً جنائيًّا ناجحًا، ولا يمكن للحكومة أن تسعى لاعتقال صلاحي وفقًا

لـ AUMF على أساس أنه دعم هجمات 11 سبتمبر، أو أنه دعم قوًى مرتبطةً بالقاعدة، أو بالدعم المادي الهادف للقوى التي تعلن الحرب ضد أطراف التحالف الأمريكي[227]، بل إن الحكومة كانت تطالب المحكمة بإصدار حكم على صلاحي بأنه ما يزال يُعدُّ جزءًا من القاعدة، حتى وإن لم يكن يتلقى الأوامر منها، أو ينسق بفاعلية مع المنظمة.

لقد تقاعد القاضي روبرتسون، وأُعيدَ تكليف القاضي إيميت سوليفان Emmett Sullivan بالقضية، حيث يترأس حاليًّا دورة اكتشاف الحقيقة المتجددة. وقد كان عليه لاحقًا في هذا العام أن يقيّم مرةً أخرى ادعاء الحكومة أن صلاحي الذي انضم إلى القاعدة في عام 1991م، ليقاتل الشيوعيين في أفغانستان، لا يزال جزءًا من القاعدة، وأنه يشكل تهديدًا مستمرًّا للولايات المتحدة. ولا يزال الرجل المزيف الذي أمر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد شخصيًّا بتعذيبه، وتعريضه للإعدام موجودًا فيما سمَّته الواشنطن بوست (القفص الذهبي) في غوانتانامو.

وعلاوة على ذلك ذكر بيتر فن Peter Finn في مارس 2010م، أن كلًّا من صلاحي البالغ من العمر 40 عامًا، وطارق السواح البالغ من العمر 53 عامًا خبير المتفجرات السابق الذي تبرأ من ماضيه بعد اعتقاله قد أصبحا اثنين من أكثر المخبرين الذين احتجزوا في غوانتانامو أهمية على الإطلاق، وإنهم اليوم يقيمون في مجمع مسيَّج في السجن العسكري، حيث يعيشون حياةً متميزةً نسبيًّا -بستنة، كتابة، ورسم- منفصلةً عن باقي المعتقلين الموجودين في بناء على شكل شرنقة وذلك لحمايتهم، ومكافأتهم، وقد كتب فِن: أن رفاقهم الجهاديين قد علموا الآن أنهما يعملان مع الولايات المتحدة، ويريدونهما ميتين انتقامًا لردَّتهما عن التنظيم. لقد كافأتهما الحكومة على تعاونهما، ولكنها رفضت أن تُقرَّ إطلاق سراحهما[228].

قال صلاحي إلى مجلس المراجعة الإدارية في غوانتانامو في عام 2005م: إن المعاملة هي إقرار على ما أصر عليه صلاحي منذ زمن: لقد قدَّم معلوماتٍ، وإخبارياتٍ مهمةً طواعيةً منذ أن كان في سجن الولايات المتحدة، وإنه كان صادقًا، ومتعاونًا، ومستعدًّا للمساعدة[229]. فالقسوة التي لا مبرر لها في تعذيبه أفادت فقط في استخلاص ما اتفقت عليه المحكمة من مطالبة

بالمثول أمام القضاء، وكان بلا فائدة، وإن الاعترافات كانت قسريةً، وقد أخبر صلاحي مجلس مراجعة أوضاع المقاتلين قبل سنة أن التعاون الطوعي جعله حساسًا، ومستحقًّا لاهتمام خاص من الولايات المتحدة. سأل رئيس المحكمة صلاحي عندما أُثير موضوع إمكانية إطلاق سراحه في أثناء جلسة الاستماع: ألا تريد العودة إلى بلادك؟

صلاحي: لا؛ لأنني مهدد بسبب كمية المعلومات التي قدمتها إلى الولايات المتحدة، سأصبح ملاحقًا، وسوف أُقتل. أود الحصول على الأمن.

رئيس المحكمة: سوف ندوِّن ذلك، هل يوجد بلد محدد ترغب في الذهاب إليه؟ حتى لا يُقال إننا نتخذ ذلك القرار، شخص آخر يتخذ ذلك القرار، إن الممثل الشخصي مناسب، ولكن سنسجل ذلك.

صلاحي: الولايات المتحدة.

رئيس المحكمة: هل تريد الذهاب إلى الولايات المتحدة؟

صلاحي: نعم أود ذلك.

رئيس المحكمة: حسنًا، لقد سُجِّل ذلك في التقرير، وستُعلَم وزارة الخارجية بهذا الطلب[230].

لقد استأنف صلاحي موضوع الحياة ما بعد غوانتانامو المحتملة في جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة المراجعة الإدارية في عام 2005م، لقد أوضح في هذه المرة أنه منذ قيل له: إنه ليس لديه الفرصة أن يستقر ثانيةً في الولايات المتحدة طلب بدلًا من ذلك أن يُرسَل إلى كندا حيث كان يقيم سابقًا، فسأله أحد أعضاء اللجنة، إذا أُرسِلتَ إلى كندا، ماذا ستفعل؟ أجاب صلاحي:

منذ أكثر من أربع سنين، وأنا منعزل عن العالم والواقع أني لا أعرف ماذا يجري في الخارج. أتمنى لو أستطيع الحصول على عائلة، وحياة آمنة من دون أن يحاول أحد أن يلقي عليَّ اللوم، وأن أحصل على شيء من المال؛ لأكون مرتاحًا، وأن

أخدم الله، وأن أحصل على منزل لأعتني بعائلتي الكبيرة. هذا ما كنت أقوم به، وعلى الأرجح سأقوم بذلك إذا سُنحت لي الفرصة. إضافة إلى ذلك، أحتاج إلى بعض المساعدة لأندمج ثانيةً في المجتمع. انظر -على سبيل المثال- إذا ذهبت الآن لأبحث عن وظيفة في مكان ما فإنه عليَّ أن أكتب، أو سوف يسألونني، من هو رب عملك السابق فسأكتب JTF - GTMO. كنت متهمًا بالإرهاب، وسوف يقول لي هل أنت مجنون! اغرب عن وجهي قبل أن أستدعي الشرطة، إن ذلك مفهوم، ما الذي يجعل شخصًا مثلي يحصل على فرصة عمل كهذه. أنا لم أحصل على فرصة كهذه، لذلك فأنا أفهم ذلك بالتأكيد. كنت أفكر فقط في أن إطلاق سراح أي معتقل من دون إعادة تأهيله، أو من دون بعض المساعدة ليشق طريقه في المجتمع؛ أي ما يدعونه إعادة الدمج لأمر سيئ(231).

محمد القحطاني

في 4/فبراير2009م، رفع محامو محمد القحطاني دعوى احتقار ضد حكومة الولايات المتحدة؛ لأنها ترفض باستمرار تسليم الأدلة الجوهرية لمناقشة قضية حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، وقد كتب المحامون:

لا يزال مقدم الالتماس القحطاني مسجونًا في غوانتانامو منذ فبراير2002م، وكان يقول باستمرار في أثناء سجنه: إنه كان يُعذب، ويُهدد بالتعذيب من قبل المحققين الأمريكيين العسكريين، والمدنيين، ومنذ أن قدم القحطاني التماسًا في أكتوبر 2006م، يطالب بالتحقيق في قانونية حبسه، كان يؤكد مرارًا وتكرارًا أن أي اعترافاتٍ مزعومة قدمها للموظفين الأمريكيين انتُزِعت جرَّاء التعذيب، والتهديدات بالتعذيب، وحتى الآن، لا تزال الحكومة تنكر بعناد تورط أحد من موظفيها في أعمال التعذيب في أثناء استجواب القحطاني مقدِّم الالتماس، وقد اعترفت سوزان كرافورد منسقة اللجان العسكرية في 14/ يناير2009م، أن

القحطاني قد تعرَّض إلى استجوابات العشرين ساعةً المنهجية، وإلى حرمانه النوم المطوَّل، والعزلة الشديدة مدة 160 يومًا، والتعرية الإجبارية، والإهانة الدينية والجنسية، وتكتيكات الاستجواب العنيفة الأخرى، وأن الحكومة قد شاركت في أعمال تعذيب فظيعة جدًّا لدرجة أنها اقتنعت بوجوب عدم إخضاع الملتمس القحطاني لمحاكمة أمام لجنة عسكرية، وعلى ضوء اعتراف الآنسة كرافورد، لم تعد الحكومة قادرةً على إنكار أن الملتمس القحطاني قد تعرَّض للتعذيب على أيدي موظفين أمريكيين. لكنَّ الحكومة ما زالت مستمرةً بالاعتماد على بيانات القحطاني أمام هذه المحكمة تبريرًا لحبسه الذي استمر سبعة أعوام.

في هذه المرحلة، عُلِّق التماس القحطاني في قضية حقه المطالبة بإجراء تحقيق في شرعية حبسه مدة ثلاث سنين ونصف تقريبًا، وكانت الحكومة تمتلك معلوماتٍ توثق التعذيب الذي عاناه القحطاني على أيدي محققي غوانتانامو، وقد وصل كثير من هذه المعلومات إلى منافذ الإعلام الكبرى منذ أربع سنين تقريبًا. وأنه بُحِثت، وجُمِعت، وقُدِّمَت تقارير تبرئة إضافية إلى هيئات الكونغرس التنفيذية والتحقيقية. إن هذه الوثائق هي وثائق براءة من دون نزاع؛ لأنها متوافرة بشكل معقول، وتميل إلى نسف المعلومات التي قُدِّمت لدعم تبرير الحكومة واعتقاله. وبشكل غير قابل للتوضيح، لم تتخلَّ الحكومة بعد عن الوثائق الأساسية للملتمس القحطاني؛ لكي يتمكن من دحض أدلة الحكومة ضده[232].

لقد اشتملت دعوى الحكومة ضد القحطاني بشكل كبير على شهاداته التي قدَّمها للمحققين ابتداءً من إبريل 2003م، وبعد شهرين ونصف من استجوابه الخاص الذي استمر خمسين يومًا، ومباشرةً بعد اعتقال خالد الشيخ محمد وتعذيبه مطولًا في موقع السي. آي. إيه الأسود في بولندا وفقًا للمفتش العام لوزارة العدل، فقد أشار المحققون العسكريون إلى أن القحطاني أصبح متعاونًا بشكل كامل بعد فشله على جهاز كشف الكذب في 31/مارس 2003م، وبعد مواجهته بحقيقة أن أعضاء آخرين من القاعدة يجري القبض عليهم، وهم يقدمون معلومات

قيمة[233]. ووفقًا للمفتش العام، سُجِّلت مذكرةٌ أخرى في اليوم الثاني تقول: إن القحطاني بدأ بوصف معرفته بالقاعدة بالتفصيل، ومنذ تلك اللحظة قدَّم كميةً كبيرةً من المعلومات المفصلة حول القاعدة وعملياتها قبل 11 سبتمبر[234].

إن 14 عاملًا من أصل 17 كلها تحبِّذ استمرار الاعتقال والمسجلة على ملخص الأدلة غير المحجوبة المتعلقة بالقحطاني بتاريخ 5/أكتوبر 2006م، وأُرسِلت إلى مجلس المراجعة الإدارية في غوانتانامو التي استُنبِطت من المعلومات التي قدَّمها القحطاني للمستجوبين في أثناء مدة التعاون هذه، واشتملت هذه العوامل تحت فئة الإلتزام على ما يأتي:

1. لقد قال المعتقل: إنه سافر في البداية من المملكة العربية السعودية إلى أفغانستان في بداية عام 2001م، تقريبًا ليشارك في الجهاد، الذي اعتقد أنه واجب ديني. وحالما وصل إلى أفغانستان، انضم إلى دورة تدريبية في معسكر الفاروق للتدريب.
2. لقد قال المعتقل: إنه تابع تدريبه مدة ثلاثة أشهر تقريبًا بعد دخوله إلى أفغانستان، وبعد ذلك أُرغِم على إعلان البيعة لأسامة بن لادن، وقد بايع أسامة بن لادن بعينه، من دون أي شهود، في أثناء إقامة أسامة بن لادن في قندهار، أفغانستان.
3. قال المعتقل: إنه في صيف 2001م، وبعد مبايعة أسامة بن لادن، الذي كان يكلفه أحيانًا بإدارة مهمات استشهادية.
4. قال المعتقل: إنه في الوقت الذي وافق على إدارة المهمة لم توضع أي خطة محددة. على كل حال، لقد علم المعتقل أنه بموجب بيعته، فإنه سوف يُستَدعى في وقت لاحق لإدارة مهمة استشهادية.

وضمن فئة (الارتباطات/الاتصالات)، وردت العوامل الآتية:

أ. لقد قال المعتقل: إنه في ما يقارب 24/إبريل 2001م، بعد تخرجه من الدورة التدريبية المتقدمة، قام بزيارة أسامة بن لادن في منزله، لتبجيله ومدحه. وقال المعتقل إلى أسامة بن لادن: إنه سيستمر في خدمته كما يستمر في خدمة النبي

محمد صلى الله عليه وسلم، وفي هذه الزيارة، طلب أسامة بن لادن من المعتقل الاتفاق مع مسؤول رفيع المستوى في القاعدة ليعلمه كيف يخدم دينه.

ب. قال المعتقل إنه: في 22/يونيو2001م، تقريبًا، وبمبادرة منه، التقى أسامة ابن لادن ثانيةً في منزله في قندهار- أفغانستان؛ ليسلم عليه، وليخبره أنه كان جاهزًا لمهمته في الولايات المتحدة، وقد استدعى أسامة بن لادن عنصرًا ميدانيًّا عالي المستوى في القاعدة، وأخبره أن المعتقل عاد من خط المواجهة، وأنه جاهز لاستكمال مهمته إلى أمريكا[235].

أخبر القحطاني لجنة المراجعة الإدارية في جلسة الاستماع في عام2007م، أن هذه الشهادات جميعها كانت معلومات حصل عليها من المحققين في جلسات الاستجواب، وقد أصرَّ قائلًا: إن المحققين زودوني بهذه المعلومات والتفاصيل، وأجبروني تحت الضغط والإكراه أن أتبنى القصة التي يريدون سماعها. لقد كانت المعلومات التي أعطيتهم إياها لا قيمة لها، ولا تساعد على حماية الأرواح، والممتلكات. لم يكن لدي القدرة على إعطاء أي معلومات حول أي شيء سواء في الماضي، أو المستقبل. كنت فقط أكرر المعلومات التي أُعطِيت لي في أثناء التحقيقات. لقد أكد القحطاني فيما تبقى، وهو وصف شخصي لتجاربه المتوافرة علنًا، قائلًا: إن هذا هو البيان الأول الذي أدلي به بملء حريتي ومن دون إكراه، أو تهديد بالتعذيب. أخبر القحطاني المجلس بوساطة مترجم، مستذكرًا القائمة الطويلة من الأساليب المسيئة التي أُخضِع لها من أغسطس 2002م، حتى أغسطس 2003م، ما يأتي:

«يحتاج الإنسان إلى أربعة أمور رئيسة في حياته أُخِذت مني في غوانتانامو؛ أولًا: تكريم الدين، وحرية ممارسته واحترامه. ثانيًا: احترام كرامته الشخصية بالامتناع عن إهانة الإنسان بالضرب، أو الشتم، أو المعاملة السيئة بشكل عام. ثالثا: احترام شرفه، ما يعني عدم إهانته بالإذلال، أو الانتهاك الجنسي. رابعًا: احترام حقوق الإنسان، من حيث السماح له بالنوم، والراحة أينما كان، وأن يكون في مأوىً دافئ، وأن يحظى بالأمن طوال حياته، وأن يحصل على طعام

وشراب كافيين، وأن يحصل على الوسائل التي تريحه، وتساعده على تنظيف جسمه، وأن يحصل على علاج طبي إنساني، وأن يعلم أن عائلته في أمان من التهديدات، أو الأذى. مرة أخرى، لقد أُخِذت مني هذه الحقوق كلها. فقط في غضون هذه المدة من التعذيب الجسدي، والنفسي، والمعاملة اللاإنسانية، وقد أُجبِرت على الإدلاء ببيانات كاذبة، وتلفيق الحكاية»[236].

لقد نُشِرت على الملأ شهادة القحطاني أمام لجنة المراجعة الإدارية في سبتمبر 2007م، عندما أثيرت قضيته للمراجعة ثانيةً في العام الثاني، كرر ملخص الأدلة غير المحجوب ادعاءات عام 2006م، مع بعض التفاصيل، نجد الآن 18 عاملًا من أصل 22 مستمدةً من شهادات القحطاني أمام المحققين تُرجِّح استمرار الاعتقال، وقد أضافت وثيقة17/يناير 2008م، بندًا واحدًا إلى تلك العوامل يُرجِّح إطلاق سراحه، أو نقله: جاء في هذا البند أن محققي المعتقل السابقين أكرهوه على الاعتراف بأنه سافر إلى الولايات المتحدة؛ ليموت، وزعم المعتقل أن المحققين قد وعدوه مقابل هذا الاعتراف بالحرية[237].

وبعد شهر، أعلنت إدارة بوش أنها ستحاكم القحطاني أمام اللجان العسكرية بتهم جرائم الحرب جنبًا إلى جنب مع خالد شيخ محمد، ووليد محمد صالح مبارك بن عطاش، ورمزي بن الشيبة، وعلي عبدالعزيز علي، ومصطفى أحمد آدم الحوساوي الذين كانوا قد نُقِلوا جميعًا إلى غوانتانامو في 2006م، وبعد الاحتجاز المطوَّل في سجون السي. آي. إيه السرية، كانوا كلهم سيواجهون عقوبة الموت. لقد أُحيلت الاتهامات المحلفة إلى سوزان كرافورد، المسؤولة عن عقد اجتماعات اللجان العسكرية في إبريل 2008م، وقد حاول القحطاني الانتحار معبرًا عن يأسه. علم محاموه بهذه المحاولة في أثناء زيارته في إبريل الماضي، عندما شاهدوا ندوبًا نتيجة ثلاثة جروح أحدثها بنفسه متعمدًا، كان أسوأها ذلك الذي أسفر عن جرح عميق، ونزف غزير، وإدخاله إلى المستشفى، وقد ذكرت محامية مركز الحقوق الدستورية جيتانجالي غوتيريز Gitanjali Gutierrez في ملاحظاتها في أثناء زيارتها أن القحطاني قال لها: «لا أستطيع تقبل هذا الظلم، فإذا كنت سأبقى في هذا السجن، فسأضع حدًّا لهذه المعاناة»[238]. في 9/مايو

2008م، رفضت كرافورد التهم الموجهة ضد القحطاني، وخلُصت إلى أننا عذبنا القحطاني، هذا ما قالته لمراسل صحيفة واشنطن بوست، بوب وود وورد Bob Woodward قُبَيل تنصيب الرئيس أوباما في يناير المقبل.

بالرغم من هذا الاعتراف العلني، فقد أحبطت وزارتا العدل لكل من إدارة بوش وأوباما مرارًا وتكرارًا جهود القحطاني لدحض الادعاءات المثارة ضده في جلسات قضية مطالبته بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، بعد قرار المحكمة العليا في قضية بومدين 2008م، التي أدركت بعد سنين من الاعتقالات الخارجة عن القانون أنه لا يمكن لهؤلاء القابعين في السجن أن يدفعوا ثمن حالات التأخير القانوني، وقد أقرت المحاكم توجيهاتٍ محددةً؛ لتوفر حلولًا عاجلةً لقضايا حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه. أحد هذه القوانين التي أعدَّها قاضي محكمة المنطقة توماس هوغان Thomas Hogan، حيث أعطى الحكومة مدة أسبوعين لتسليم الأدلة القوية التي تعزز تبرئته إلى ملتمس طلب التحقيق في قانونية حبسه حالما يُعد إحالة واقعية في هذه القضية، وفي نوفمبر 2008م، عندما اقترب الموعد النهائي للحكومة لتقدم قائمةً طويلةً من المواد التي طلبها محامو القحطاني التي توثق تعذيبه، سعت الحكومة إلى إبقاء قضايا المعتقل كلِّها موكلةً إلى القاضي هوغان، إلى أن تحظى بفرصة لإعادة تشريع القواعد الإجرائية المعمول بها.

أعاد هوغان إصدار التوجيهات، موضحًا وجوب إعطاء الحكومة لمعتقلي غوانتانامو الحق بالوصول إلى أدلة تبرئتهم، وتعديل الموعد النهائي إلى 30/ديسمبر 2008م، عندما مَرَّ شهر بعد الموعد النهائي جاء الردُّ أخيرًا من وزارة العدل لإدارة أوباما الحالية بعدم وجود وثائق تبرئة، إلا أنها اعترفت في الوقت ذاته بوجود بعض الوثائق القابلة للنقاش، والردِّ عليها، وأنها ما زالت ضمن عملية النشر، وربما تُبرَز في وقت ما في المستقبل، فقدَّم محامي القحطاني التماسًا ليجبر الحكومة على تسليم الوثائق المتعلقة باستجوابه.

ليست هذه هي القضية التي تجبر الحكومة على القيام ببحث كوني لتحديد تلك الوثائق (التبريئية)، ولا هي القضية التي تضمنت ادعاءات بسوء المعاملة وحسب، ولكنها قضية لا مراء فيها حول قيام الولايات المتحدة بتعذيب الملتمس القحطاني للحصول على دليل تجريمي، والذي تعتمد عليه اليوم لتبرر حبسه المستمر، ولا تستطيع الحكومة أن تقدم مبررًا لفشلها بالالتزام بالفقرة I.D.1 من (نظام إدارة القضايا) المعدل. إنّ فشل التزام الحكومة بالمواعيد النهائية التي فرضتها المحكمة قد حرمت الملتمس القحطاني معلومات تُعدُّ أساسيةً لنقض إحالة الحكومة الواقعية، وقد مُنِعت هذه المحكمة من إصدار حكم في ماهية احتجاجه على احتجازه المستمر، ومن ثم يجب أن تقول هذه المحكمة كلمتها في قضية الملتمس القحطاني، وأن تطلب من الحكومة الالتزام سريعًا بالفقرة I.D.1، وأن تتوقف عن إهانة المحكمة[239].

لقد كانت أشرطة فيديو استجواب القحطاني من بين المواد التي كان يبحث عنها محامو القحطاني. وفي يونيو 2009م، ولدى ملاحظة أن توجيهات غوانتانامو المتعلقة بحق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، تتطلب من السلطات القضائية أن تقيِّم المواد التي تمتلكها الحكومة بخصوص المعتقلين وحجم (العبء المترتب على الحكومة) في جمعها، وتقديمها لمحامي المعتقل، فأمرت القاضية روزميري M. كولير Rose Mary M. Collyer من الحكومة تقييم عبء إصدار أي من أشرطة الفيديو الخاصة بالقحطاني، لقد لخصت القاضية كولير جواب الحكومة في أمر لاحق:

> ردًّا على أمر المحكمة الصادر في 2/يونيو 2009م، بكشف الوثائق التي تطالب الحكومة بإصدار تقرير حول العبء الذي سيُفرض فيما لو طلبت المحكمة من الحكومة تقديم جميع التسجيلات السمعية والبصرية للملتمس من 8/ أغسطس 2002م، وانتهاءً بـ 15/يناير 2003م، إن طول كل شريط تقريبًا. من أجل نشر هذه الأشرطة، يجب أن يُراجع كل مقطع على حدةٍ من قِبل وكالات متعددة، تضم وزارة العدل، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة المخابرات

المركزية؛ لذلك فإن مطالبة الحكومة بتقديم هذه الأشرطة جميعها سيكون مرهقًا جدًّا.

على كل حال، فإن الأشرطة التي أُنتِجت في نهاية المدة ما بين 13/أغسطس 2002م، وحتى 22/نوفمبر2003م، لها على الأرجح أهمية بالنسبة إلى الملتمس. لقد اعتمدت الحكومة لتبرير اعتقال الملتمس على شهاداته التي قدَّمها منذ إبريل2003م، لغاية 2004م، وقد طعن بمصداقية الشهادات وصحتها، حيث ادعى أن شهاداته كانت ملطخةً بالنتائج المتراكمة للمعاملة التعسفية التي حدثت مسبقًا ما يجعل الشهادات غير موثوقة، ولا يمكن الاعتماد عليها؛ لذا فإن الملتمس يطلب معلومات بشأن حالته الذهنية، والجسدية قبل وفي أثناء تقديمه الشهادات التجريمية التي اعتمدت عليها الحكومة، وهكذا فإن التسجيلات السمعية والبصرية التي أنشئت مؤخرًا أكثر احتمالًا لاحتواء معلومات متعلقة بطعن الملتمس على أسس طوعية أكثر من التي أُنشئت من قبل؛ من أجل توفير المعلومات المتعلقة بالملتمس، بل ومن أجل تخفيف العبء عن الحكومة، ستطلب المحكمة من الحكومة تقديم التسجيلات السمعية والبصرية الخاصة بالملتمس التي أنشئت بين 15/نوفمبر 2002م، و22/نوفمبر 2002م فقط[240].

لقد طلب محامو القحطاني الحصول على جزء من أشرطة الفيديو أو كلها التي سُجلت منذ أن عُزِل القحطاني في سجن غوانتانامو في 8/أغسطس 2002م، لغاية اليوم الذي انتهى به (استجوابه الخاص) في 15/يناير 2003م. إن الأشرطة التي طلبت القاضية كولير من الحكومة تقديمها، كانت تلك التي سُجلت في الأسبوع الذي سبق طلب رامسفيلد بدء (الاستجواب الخاص)، وبعد ثلاثة أشهر ونصف من العزلة، واستجواب معسكر دلتا الذي استمر أسبوعًا، وجعل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي يوصي بتركه وشأنه، وأن يدعوه كي يسترد عافيته من جديد[241].

إن الرسالة التي بعثت بها .T.J هارينغتون T.J. Harrington نائب مساعد مدير قسم مناهضة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى رئيس قيادة التحقيق الجنائي التابع للجيش في 14/يوليو 2004م، تعطي لمحةً عمًّا يمكن أن تصفه أشرطة الفيديو تلك، وبحلول أواخر نوفمبر، ذكر هارينغتون أن المعتقل كان يُظهر سلوكًا مماثلًا لسلوك الإصابة بصدمة نفسية شديدة؛ مثل: التحدث إلى أشخاص غير موجودين، والإبلاغ عن سماع أصوات، والجثوم في زاوية الزنزانة مغطىً بشرشف لساعات بلا انقطاع[242].

بعد سنتين، اختلف محامو القحطاني والحكومة حول المواد التي يجب أن تقدمها الحكومة لتوثيق معاملته على أيدي المحققين العسكريين في غوانتانامو، فظهرت مؤشرات على أن مناورات قضايا حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه المطولة هي ذاتها تفرض ضريبة على القحطاني. في 10/سبتمبر 2010م، قدَّمت الحكومة (تقرير الحالة) للمحكمة التي أفادت أن القحطاني أخبر المدعين العسكريين في غوانتانامو أنه يريد عزل محاميه، والتخلي عن طلب التماس للتحقيق في قانونية حبسه، وقد ذكر مستشار القاضي المشاور لـ JTF-GTMO في إفادة مرفقة أن القحطاني أخبر مساعد هيئة القضاء في أواخر أغسطس أنه كان يريد أن يعزل محاميه ويلغي قضيته، وقد قال المعتقل رقم 063: إنه سيحاول في المستقبل أن يحصل على مستشار قانوني جديد، ولكنه يريد الآن إلغاء كل شيء[243]. وفي اجتماع تشاوري لاحق أمام القاضية كولير، اختلف محامو القحطاني حول هذا الادعاء، قائلين: «إنهم التقوا القحطاني في 13/سبتمبر، وإنه لا توجد أي فرصة لإبداء نيته بعزل محاميه، أو إلغاء قضية مطالبته بإجراء تحقيق في قانونية حبسه»[244].

ابن الشيخ الليبي

عندما أعلن الرئيس بوش في سبتمبر 2006م، نقل أربعة عشر معتقلًا ذوي أهمية عالية في مواقع السي. آي. إيه السوداء إلى غوانتانامو، وأكد أحد مصادر كولن باول لم يذكر اسمه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن صدام حسين قد قدَّم لاثنين من أعضاء القاعدة

الميدانيين تدريبًا على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وحيث لاحظت هيومان رايتس واتش من رسالة أُرسِلت إلى الرئيس في فبراير 2007م، أن الليبي كان واحدًا من ثمانية وثلاثين رجلًا اُعتُقِد أنهم احُتجزوا في سجون السي. آي. إيه وقد اختفوا بشكل عملي، حيث طلبت الرسالة من الرئيس أن يُفصح عن هويات السجناء جميعهم الذين احتجزوا مدةً معينةً في منشآت تديرها، أو تشرف عليها السي. آي. إيه منذ 2001م، وأن تفصح عن مصيرهم ومكان وجودهم، وعن أسماء السجناء جميعهم الذين نُقِلوا إلى سجون الحكومات الأخرى من أجل الإفصاح عن تاريخ ومكان نقلهم[245].

وقتئذ، كانت هناك تقارير غير مؤكدة بأن الليبي وأربعة ليبيين آخرين ممن احتجزتهم الولايات المتحدة قد رُحِّلوا إلى طرابلس. بعد سنين من العلاقات المتصدعة والعقوبات المرتبطة بالإرهاب التي بدأت في عهد رونالد ريغان Ronald Reagan في الثمانينيات، أعلنت إدارة بوش في مايو 2006م، أنها كانت تُجدد العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، خاصةً لدى ذكر تعاون نظام القذافي في (الحرب على الإرهاب). لقد صرحت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في بيان يبشر بعهد جديد في العلاقات الليبية الأمريكية بما يأتي: «لقد اتخذنا هذه الإجراءات نتيجة إدراكنا بالتزام ليبيا المستمر بعدولها عن الإرهاب، وبتعاونها الممتاز الذي قدمته للولايات المتحدة، ولأعضاء المجتمع الدولي الآخرين ردًّا على التهديد الدولي الشامل الذي يواجهه العالم المتحضر منذ 11 سبتمبر»[246]. في أكتوبر 2007م استشهدت صحيفة الواشنطن بوست بمصدر أمني ليبي، يؤكد إعادة الليبي إلى طرابلس قبل مدة قصيرة من ذلك الإعلان، وأنه قد أخبر سجانيه الليبيين أنه بعد تعذيبه في مصر، واستخلاص المعلومات منه في أفغانستان، أنكر الارتباط المزعوم للقاعدة في العراق، حيث كان يُنقل بين مواقع السي. آي. إيه السوداء ومكان (بارد جدًّا) أخبره معتقلوه أنه كان ألاسكا، ولكنه على الأرجح كان موقعًا أسودَ في بولندا[247].

لم تؤكد الحكومة الأمريكية ولا الحكومة الليبية بشكل رسمي نقل الليبي إلى القذافي، ولكنه كان واضحًا في أوائل 2009م، أنه كان بين مجموعة من المعتقلين الأمريكيين السابقين الذين اُحتجِزوا في سجن (أبو سليم) في طرابلس، وقد كانت الحكومة الليبية تواجه ضغطًا

متزايدًا من منظمات حقوق الإنسان ومحامي المعتقلين الأمريكيين الآخرين؛ من أجل السماح لهم بالوصول إلى تلك المجموعة.

في ربيع 2009م، بدأ محامي أبي زبيدة بالعمل عن طريق وسطاء؛ من أجل طلب إمكانية مقابلة الليبي الذي كان زميلًا لأبي زبيدة في معسكر (الخالدين) للتدريب في أفغانستان في تسعينيات القرن العشرين[248]. ومن ثم في 27/إبريل 2009م، سُمح لبعثة هيومان رايتس ووتش لتقصي الحقائق في ليبيا بالدخول إلى سجن (أبو سليم)، حيث استطاعت مقابلة أربعة سجناء سابقين لدى أمريكا، وُصِفوا جميعًا أنهم تعرضوا للتعذيب في السجون الأمريكية؛ كان أحدهم، محمد أحمد محمد الشريعة Shoroeiya، الذي كان يعرف بحسان ربيعي، وقد وصف معاملته على أيدي الأمريكيين في باغرام- أفغانستان حسب ظنه للبعثة على النحو الآتي: «كان المترجم يوجه الأسئلة لنا مع الضرب والإهانات، واستخدموا الماء البارد، والماء المثلج، وقد وضعونا في حوض مليء بالماء البارد، كانوا يجبروننا على البقاء لشهور من دون ملابس. في البداية أحضروا طبيبًا فوضع الجبس على قدمي، وقد كانت إحدى أساليب التحقيق أن يُنزع الجبس من قدمي وأقف عليه»[249].

لقد رأى فريق هيومان رايتس ووتش الليبي أيضًا، حيث أخبرهم أنه حوكم سرًّا من قِبل محكمة أمن الدولة الليبية، وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة. لقد كانت المرة الأولى التي يتواصل فيها مع أحد من العالم الخارجي منذ اعتقاله في ديسمبر 2001م، وقد تحدثت معه هبة موارايف Heba Morayef الباحثة في هيومان رايتس ووتش، وعضو آخر من البعثة بشكل مختصر في ساحة السجن، وأخبروه أنهم يريدون لقاءه لمعرفة تجربته في السجون الأمريكية. لقد غضب الليبي وقال قبل أن ينصرف عنهم: «أين كنتم عندما كنت أتعرض للتعذيب في السجن الأمريكي؟»[250].

بعد أسبوعين، أعلنت صحيفة أويا Oea الليبية اليومية التي يمتلكها ابن القذافي سيف الإسلام القذافي، أن الليبي قد انتحر في زنزانته في سجن (أبو سليم). حيث ورد في التقرير أن رجال الشرطة والطبيب قد أُرسِلوا فور اكتشاف الجثة إلى السجن مباشرةً؛ لتبدأ عمليَّة

التقصي، وذكرت رواية الصحيفة أن عائلة الليبي كانت تزوره بشكل منتظم في الشهور الأخيرة، وأن أصدقاءه كانوا يستفسرون عن ظروف موته المزعومة، لكنَّ هيومان رايتس ووتش أكدت موت الليبي بعد يومين، وقد دعت الولايات المتحدة وليبيا؛ لإدارة تحقيق شامل وشفاف بالضغط للحصول على معلومات حول الانتحار المذكور، وقال المتحدث باسم الخارجية لـ CNN: «عليَّ أن أحيلكم إلى الحكومة الليبية؛ للحصول على أي تفاصيل بشأن هذا الموضوع»[251].

* * * * *

الاختصارات

الاختصارات التي ترمز إلى الأسماء

HVD High Value Detainee

معتقل عالي القيمة

GPW Geneva Convention Prisoners of War

ميثاق جنيف بشأن أسرى الحرب

SAS: Special Air Service

القوات الجوية الخاصة

RDI: Rendition، Detention and Interrogation

ترحيلهم واعتقالهم واستجوابهم

SIS: Secret Intelligence Services

أجهزة المخابرات السرية

NCR: Nuclear Regulatory Commission

اللجنة التنظيمية النووية

BHCJ: British High Court of Justice

محكمة العدل العليا البريطانية

BSS: British Security Service

جهاز الأمن البريطاني

MCF: Metropolitan Correctional Facility

منشأة العاصمة الإصلاحية

MCC: Military Coordination Committee
لجنة التنسيق العسكرية

SERE: Survival Evasion Resistance Escape
برنامج التدريب على التهرب والمراوغة من أجل البقاء (التابع للقوات المسلحة الجوية)

JPRA: Joint Personal Recovery Agency
الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان على المخدرات

DOD: Department of Defense
وزارة الدفاع

CTC: Counter Terrorism Centre
مركز مكافحة الإرهاب

OLC: Office of Legal Counsel
مكتب المستشار القانوني

IG: Inspector General
المفتش العام

EIT: Enhanced Interrogation Technique
تقنيات الاستجواب المعززة

NSC: National Security Council
مجلس الأمن القومي

DoJ: Department of Justice
وزارة العدل

NSA: National Security Advisor
مستشار الأمن القومي

CCC: CIA, s Counterterrorism Centre

مركز السي. آي. إيه لمكافحة الإرهاب

EB: Executive Branch

الفرع التنفيذي

FRA: Federal Records Act

قانون التسجيلات الفيدرالي

NSD: National Security Division

قسم الأمن القومي

EKG/ ECG: Electro cardiograph

جهاز تخطيط القلب

JTF: Joint Task Force

القوى الحربية المشتركة

SOUTHCOM: Southern Command

القيادة الجنوبية

USSOUTHCOM: United States Southern Command

القيادة الجنوبية للولايات المتحدة

BAU: Behavior Analysis Unit

وحدة التحليل السلوكي

ICE: Interrogation Control Element

عنصر التحكم في التحقيق

LTC: Lieutenant Colonel

مقدم في الجيش

GTMO: Guantanamo
معتقل غوانتانامو

MG: Major General
لواء

DSD: Deputy Secretary of Defense
معاون وزير الدفاع

ASC: Armed Services Committee
لجنة الخدمات المسلحة

BSCT: Behavioral Science Consultation Team
الفريق الاستشاري للعلم السلوكي

CITF: Criminal Investigation Task Force
فريق عمل التقصيات الجنائية – قوة العمل للتحقيقات الجنائية

JAG: Judge Advocate General
النائب العام

CG: Commanding General
القائد العام لجيش القوات المسلحة

DIA: Defense Intelligence Agency
وكالة استخبارات الدفاع

OIG: Office of Inspector General
مكتب المفتش العام

OEF: Operation Enduring Freedom
عملية الحرية الدائمة

AIC: Army Intelligence Centre
مركز استخبارات الجيش

CUIT: Combined Use of Interrogation Technique
الاستخدام المشترك لتقنيات التحقيق

db: decibel
وحدة قياس التفاوت بين شدتي صوت / الديسيبل

JDPAD: Justice Department Public Affairs Director
مدير الشؤون العامة في وزارة العدل

AG: Attorney General
النائب (المدعي العام)

AP: Associated Press
وكالة أنباء الأسوشيتد برس

CAT: Convention Against Torture
ميثاق مناهضة التعذيب

SECCDEF: Secretary Of Defense
وزير الدفاع

JCS: Joint Chiefs of Staff
هيئة الأركان المشتركة

HUMINT: Human Intelligence
وكالة المخابرات الإنسانية

OGA: Office of General Attorney
مكتب المحامي العام

WMD: Weapons of Mass Destruction
أسلحة الدمار الشامل

GOP: Grand Old Party Republican party
الحزب الجمهوري

CTD: Criminal Techniques Department
قسم التقنيات الجنائية

DTA: Detainee Treatment Act
قانون معاملة المعتقل

MFR: Memorandum for record
مذكرة للسجل

HRE: Human Resources Exploitation
استثمار الموارد البشرية

AWOL: Absent without Official Leave
غياب من دون إجازة رسمية (غير مبرر)

AMA: American Medical Association
الجمعية الطبية الأمريكية

AUC: Alien Unlawful Combatants
المقاتلون غير الشرعيين الأجانب

SJA: Staff Judge Advocate
لجنة القضاة المستشارين

OPR: Office of Professional Responsibility
مكتب المسؤولية المهنية

OEF: Operation Enduring Freedom
عملية الحرية الدائمة

SSCI: Senate Select Committee of Intelligence
لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ

IRA: Irish Republican Army
الجيش الجمهوري الإيرلندي

UCMJ: Uniform Code of Military Justice
الدستور الموحد للقضاء العسكري/ قانون العدالة العسكرية الموحد

U.S.C: United States Code
دستور الولايات المتحدة

CJCS: Chairman Joint Chief's
رئيس هيئة الأركان المشتركة

MLDU: Military Liaison and Detainee Unit
وحدة الاتصال العسكري

NCIS: Naval Criminal Investigation Service
دائرة التقصي الجنائي البحرية

VADM: Vice Admiral
فريق في القوات البحرية

ISN: Internment Serial Number
رقم الاعتقال التسلسلي

TFOS: Terrorist Financing Operations Section
قسم عمليات تمويل الإرهابيين

ARB: Administrative Review Board

لجنة المراجعة الإدارية

SOP: Standard Operating Procedures

إجراءات الإدارة المعيارية

FOIA: Freedom Of Information Act

قانون حرية المعلومات

ICRC: International Committee of the Red Cross

لجنة الصليب الأحمر الدولية

POW: Prisoners Of War

سجناء الحرب

ICC: International Criminal Court

محكمة الجنايات الدولية

ACLW: American Civil Liberties Union

الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية

EC: Enemy Combatant

مقاتلٌ عدوٌّ

UNHRC: United Nations Human Rights Council

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

UNSC: United Nations Security Council

مجلس الأمن الدولي

UDHR: Universal declaration of Human Rights

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

HSA: Homeland Security Act

قانون الأمن الوطني

CIA: Central Intelligence Agency

وكالة المخابرات المركزية

WTC: World Trade Center

مركز التجارة العالمي

FBI: Federal Bureau Of Investigation

مكتب التحقيقات الفيدرالي

MI5: Secret British Government Organization Whose Job is to keep Britain safe from Attack by enemy

منظمة بريطانية حكومية سرية مهمتها حماية بريطانيا من هجوم معاد

ME: Middle East

الشرق الأوسط

HRC: Human Rights Chamber

هيئة حقوق الإنسان

CJTF: Combined Joint Task Force

القوى الموحدة للعمل المشترك

GC: Geneva Convention

ميثاق جنيف

ICJ: International Court of Justice

محكمة العدل الدولية

MP: Military Police / Member of Parliament

شرطة عسكرية / عضو برلمان

SC: Supreme Court
المحكمة العليا

ICC: International Criminal Court
محكمة الجنايات الدولية

CAT: Convention Against Torture
ميثاق مناهضة الإرهاب

HRW: Human Rights Watch
منظمة مراقبة حقوق الإنسان

V: Versus
ضد

AJ: Amnesty International
منظمة العفو الدولية

MRE: Meal Ready to Eat
وجبة طعام جاهزة

CJA: Criminal Justice Act
قانون العدل الجنائي

AKA: Also Known As
المعروف كذلك بـ

PTSD: Post Traumatic Stress Disorder
حالة عقلية تصيب المرء إثر حادث أليم

MMC: Manual for Military Commission
دليل اللجان العسكرية

OMC: Office Of Military Council

مكتب المجلس العسكري

SPC:

رتبة عسكرية في القوات المسلحة الأمريكي

* * * * *

ملاحظات

الفصل الأول

1. وقعت الولايات المتحدة على الميثاق الدولي لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، ولكنها لم توافق عليه، وقد حاولت إدارة بوش بين 2003م، و2006م، أن تبحث ثانيةً نطاق نواهيها لتجنب موظفي السي. آي. إيه المحاكمة بمقتضى الميثاق. انظر المثال، R. جيفري سميث R. Jeffery Smith، حيث تحاول الولايات المتحدة أن تحدَّ من تطبيق الميثاق على المعتقلين، واشنطن بوست 9/سبتمبر 2009م، http://www.washingtonpost.com/wp-yn/content/article/2009/09/07/AR2009090702225.html لقد عرضت المقالة وثائق وزارة الخارجية التي حصلت عليها من منظمة العفو الدولية بمقتضى قانون حرية الإعلام، بصرف النظر عن الاختفاء القسري المحظور بمقتضى العديد من حقوق الإنسان الدولية، والقوانين الإنسانية التي تحدد الحد الأدنى الكافي من حقوق الإنسان.
2. على سبيل المثال: قامت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 1994م، بإعادة النظر في قضية رجل ليبي كان قد غُيِّب عمليًّا من قِبل الشرطة السرية الليبية، واحتُجِز سرًّا مدة ثلاث سنوات، وقد وجدت أن احتجازه المطول في السجن الانفرادي في موقع غير معروف؛ يشكل تعذيبًا ومعاملةً وحشيةً وغير إنسانية. المغريزي ضد الجماهيرية العربية الليبية، إعلان رقم 440/1990, UNDoc. CCPR/C/50/D/440/1990 1994 إضافةً إلى ذلك، فقد قضت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، بأن العزلة المطولة، وحرمان التواصل هما معاملة قاسية، وغير إنسانية، ومؤذية للصحة النفسية والمعنوية للشخص، وانتهاكًا لحق أي معتقل في احترام كرامته الفطرية بصفته إنسانًا. Velásquez Rodríguez Fairen Garbi and Solis Corrales and Godinez Cruz Cases

IACrtHR. محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان Provisional Measures Jan. 19, 1988.

3. الإعلان الرابع لـ ماريلين A. دورن. أ.م. اتحاد الحريات المدنية ضد وزارة الدفاع. N.1:04-CV-4151 AKH S.D.N.Y. Mar. 30, 2005 XX. Cited in Am. اتحاد الحريات المدنية ضد وزارة الدفاع, 389 F. Supp. 2d 547, 557, 563, 565 S.D.N.Y. 2005 http://www.aclu.org/torturefoia/legaldocuments/ccDorndecl.pdf

4. خطاب الرئيس جورج دبليو بوش حول الإرهابيين والمعتقلين ذوي الأهمية العالية 6/سبتمبر2006م. http://www.nytimes.com/2006/09/06/washington/06bush_transcript.html?pagewanted=all.

5. القرار الثامن من نسخة جلسة ماريلين A. دورن اتحاد الحريات المدنية ضد وزارة الدفاع، No. 1:04-CV-4151 AKH S.D.N.Y. May 12, 2003 XX; May 12, 2008م. http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/20080512_transcript_directive.pdf

6. مكتب المفتش العام في السي. آي. إيه CIA OIG، اعتقال مناهضة الإرهاب وعمليات التحقيقات سبتمبر 2001م-أكتوبر 2003م، مكتب المفتش العام للمراجعة الخاصة التابع لـ السي. آي. إيه 7/مايو 2004م، http://media.luxmedia.com/aclu/IG_Report.Pdf لقد ذكر التقرير أن السي. آي. إيه كانت متورطةً بشكل متقطع بالتحقيقات في حرب فيتنام، وقد طوَّرت برنامج استثمار الموارد البشرية HRE لتدريب المحققين في دول أميركا اللاتينية في الثمانينيات، وقد أُنهيَ هذا البرنامج عام 1986م؛ بسبب المزاعم حول انتهاك حقوق الإنسان في أميركا اللاتينية، ومنذ ذلك الحين، امتنعت الوكالة عن القيام بالتحقيقات، حيث لا يوجد لدى السي. آي. إيه خلفية تنظيمية، أو خبرة بإدارة منشآت الاعتقال.

7. CIA OIG, 2.

8. إن السي. آي. إيه تحجب اليوم العديد من هذه الاتصالات التي تتضمن برقيات بين المواقع السوداء، ومراكز قيادة السي. آي. إيه، وحُجِبت كذلك المشاورات بين السي. آي. إيه ومكتب وزارة العدل للاستشارات القانونية على أساس أن تتعلق المبادلات بتوقع رفع دعوى مدنية، أو جنائية، أو إدارية ضد السي. آي. إيه وموظفيه الذين شاركوا في البرنامج، ومن ثم تمتعوا بامتيازات خاصة، وممَّا أظهر تسلسل الأحداث أن الآنسة هيلتون Hilton لاحظت أن هذا الانتظار لم يكن بلا مبرر (اتحاد الحريات المدنية ضد وزارة الدفاع، Decl.of Wendy M.Hilton,Am-No. 1:04-CV-4151 AKH S.D.N.Y. Aug. 31, 2009 XX.
9. CIA OIG,94
10. بيل سامون Bill Sammon، بحث (تشيني سلامس أوباما المسيَّس حول استجوابات السي. آي. إيه)، فوكس نيوز، 30 أغسطس 2009م، http://www.foxnews.com/politics/2009/08/30/cheney_lamsobamas_politicized_probe_cia_interrogations.
11. CIA OIG,100-01
12. المصدر نفسه. 96.
13. المصدر نفسه. 105.
14. ميشيل v هايدن Michael V. Hayden، محادثة مع ميشيل هايدن (نسخة راش، خدمة الأخبار الفدرالية)، منشورات ديوان العلاقات الخارجية7/سبتمبر 2007م. http://www.cfr.org/publication/14162/conversation_with_michael_hayden_rush_transcript_federal_news_service.html.
15. ماثيو كولوبريان روس، لا يزال هناك معتقلون مفقودون وميتون مُعَتَّمٌ عليهم في تقرير جديد لـ CIA, ABC News, 25 August 2009. http://media.abcnews.com/m/screen?Id=8410340&pid=3029941
16. تفويض باستخدام القوة العسكرية ردًّا على هجمات 11 سبتمبر، PUB.L. NO.107-402006

17. يمكن أن تفسر لغة المصدر هذه لتبرير العمل العسكري ضد العراق، على سبيل المثال.
18. تقرير دائرة الاستطلاع الخاصة بالكونغرس، التفويض باستخدام القوة العسكرية ردًّا على هجمات 11 سبتمبر 40- 107. Pub.L.No (التاريخ التشريعي)، وتوم داشلي Tom Dasschle، (القوة التي لم تمنح)، واشنطن بوست 23 ديسمبر 2005م.
19. جون يو، (تفويض الرئيس الدستوري بإدارة عمليات عسكرية ضد الإرهابيين والدول التي تدعمهم)، 25 /سبتمبر 2001م، http://www.justice.gov/olc/war-powers925.htm وتفويض باستخدام القوة العسكرية لمواجهة الأعمال الإرهابية داخل الولايات المتحدة)، 23/أكتوبر 2003م، http://www.justice.gov/olc/docs/memomilitaryforcecombatus10232001.pdf
20. إدوارد. R. كومينغز، رسالة إلكترونية، وزارة الخارجية، 27/سبتمبر 2001م.
21. تذكر المادة 2 من ميثاق مناهضة التعذيب ما يأتي:

أ. يجب على الدول المعنية اتخاذ الإجراءات القضائية، والإدارية، والتشريعية الفاعلة وغيرها من الإجراءات لمنع أعمال التعذيب في أي مكان تحت ولايتها.

ب. لا توجد أي ظروف استثنائية ألبتة، سواء أحالة حرب كانت، أم تهديدًا بالحرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي، أو أي حالة طارئة عامة، لا يمكن التذرع بأي من هذه الحالات ليكون تبريرًا للتعذيب.

ج. لا يمكن التذرع بتفويض من ضابط مسؤول، أو تفويض حكومي ليكون مبرِّرًا للتعذيب.

22. تذكر المادة 15 من ميثاق مناهضة التعذيب: يجب على الدول المعنية أن تؤكد أنه لا يمكن اعتماد أي شهادة دليلًا في أي قضية يُحصَل عليها نتيجةً للتعذيب، ما عدا ضد شخص اتُّهِم بالتعذيب بوصفه دليلًا على الإدلاء بالشهادة.
23. رسالة من المفوض السامي لحقوق الإنسان،11/ أكتوبر 2001م http://dspace.wrlc.org/doc/get/2041/63353/00114display.pdf

24. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (تقرير الـ ICRC حول معاملة 14 معتقلًا عالي الأهمية في سجون الـ (السي. آي. إيه، فبراير 2007م، 28-31. http://www.nybooks.com/media/doc/2010/04/22/icrc_report.pdf لقد سُمِح لـ ICRC بمقابلة المعتقلين الأربعة عشر في غوانتانامو في أوائل أكتوبر وأوائل ديسمبر 2006م.
25. خطاب الرئيس جورج دبليو بوش حول الإرهاب والمعتقلين ذوي الأهمية العالية، 6/ سبتمبر 2006م. http://www.nytimes.com/2006/09/06/washington/06bush_transcript.html?pagewanted=all
26. ICRC, 24
27. شهادة محلفة، منشأة قندهار للاعتقال، 13/فبراير 2002م http://www.aclu.org/files/projects/foiasearch/pdf/DOD043638.pdf
28. لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، (تحقيق في معاملة المعتقلين في السجون الأمريكية)، 20/نوفمبر 2008م. http://armedservices.senate.gov/Publications/Detainee%20Report%20Final_April%2022%202009.pdf ذكر التقرير أن الاستغلال مصطلح استخدمه JPRA لوصف الأساليب التي استخدم الآسرون بوساطتها السجناء، لأغراضهم الإستراتيجية والتكتيكية؛ كان المحققون جزءًا واحدًا فقط من عملية الاستغلال.
29. لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، XIII.
30. 5 المصدر نفسه.
31. مذكرة جون يو لوليام جي هاينز II المستشار العام، وزارة الدفاع، بالإشارة إلى: تطبيق ميثاق جنيف بخصوص المعاهدات، والقوانين على معتقلي القاعدة وطالبان، 9/يناير 2002م. http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB127/02.01.09.pdf
32. لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ.2-1.

33. ألبرتو غونزاليس، مذكرة للرئيس، قرار بالإشارة إلى: تطبيق ميثاق جنيف على سجناء الحرب ضد القاعدة وطالبان، 25/يناير2002م. http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/SAEBB127/02.01.25.pdf

34. لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، 7.

35. المصدر نفسه، 11-9.

36. المصدر نفسه. 14.

37. المصدر نفسه. 21.

38. الصور متوافرة على الموقع: http://www.andyworthington.co.uk/wp-content/uploads/abughraib31.jpgandhttp://a.abcnews.com/images/blotter/ht_zubaydah1_071210_ssh.jpg

39. جين ماير، الجانب المظلم (نيويورك دبل داي، 2008م)، 140-0141 عرض ماير مصدر السي. آي. إيه أظهر أن السي. آي. إيه دفعت 10 ملايين دولار لدائرة استخبارات الباكستان؛ لإلقاء القبض على أبي زبيدة.

40. ميشيل إيزيكوف، (يمكننا فعل هذا بالطريقة الصحيحة)، نيوزويك، 25/إبريل، 2009م/http://www.thedailybeast.com/newsweek/2009/04/24/we-could-have-done-this-theright-way.html

41. علي صوفان، شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ القضائية في الولايات المتحدة، 13/مايو2009م http://judiciary.senate.gov/hearings/testimony.cfm?id=e655f9e2809e5476862f735da14945e6&wit_id=e-655f9e2809e5476862f735da14945e6-1-2.

42. المصدر نفسه.

43. وفقًا لعدد من الروايات المنشورة، فقد واجه صوفان ميتشل مرارًا، وقد صرخ في مرحلة ما قائلًا: (نحن الولايات المتحدة، ونحن لا نفعل شيئًا كهذا)، وقد اعترض ميتشيل بقوله: إن تقنياته العنيفة كان مصرَّحًا بها من قِبل (مستويات

عليا) في واشنطن، ووفقًا لما ذكرته التقارير فقد أظهر الوثائق لصوفان، وقال: إن التصريحات صدرت عن ألبرتو غونزاليس. انظر المثال، ميشيل إيزيكوف، (يمكننا فعل هذا بالطريقة الصحيحة)، نيوزويك، 4/مايو2009م، وجين ماير، الجانب المظلم.

44. هون. ألفين K هيلرشتاين، قائمة المراسلات، ACLU ضد وزارة الدفاع 04-CV.4151 http://www.aclu.org/torturefoia/legaldocuments/torturefoia_list_20090518.pdf

45. بريان روس، مقابلة مع جون كرياكو ABC نيوز،10/ديسمبر2007م http://abc-news.go.com/images/Blotter/brianross_kiriakou_transcript1_blotter071210.pdf.

46. لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، 17.

47. جون يو، الحرب بطريقة أخرى: قصة مُطَّلعة حول الحرب على الإرهاب (صحيفة نيويورك أتلانتيك الشهرية،2006م).

48. مكتب المستشار القانوني، مذكرة إلى ويليام J هاينز II، بالإشارة إلى: قوة الرئيس كونه قائدًا أعلى للقوات المسلحة في نقل الإرهابيين المعتقلين إلى سيطرة وسجون دول أجنبية، 13/مارس 2002م. http://www.justice.gov/opa/documents/memorandumpresidentpower03132002.pdf

49. انظر الجانب الأسود 143 لجين ماير، وجين كرافورد غرين بيرغ، وهاوردل، وروزنبرغ، وأريان دوفوج، (المصادر: أقر مستشارو بوش الاستجواب المعزز). ABC نيوز 9/إبريل 2008م.

50. 14,CIA OIG

51. ميشيل إيزيكوف، (يمكننا فعل ذلك بالطريقة الصحيحة)، نيوزويك، 25/إبريل2009م.

52. مكتب المستشار القانوني، مذكرة إلى ألبرتو R غونزاليس، بالإشارة إلى: معايير إدارة

الاستجواب بمقتضى المادة 1 U.S.C. §§ 2340-2340A18/أغسطس 2002م، http://www.justice.gov/olc/docs/memo-gonzales-aug2002.pdf

53. المصدر نفسه.7.

54. مكتب المستشار القانوني، مذكرة إلى جون ريزو، المستشار المؤقت لوكالة المخابرات المركزية، بالإشارة إلى: استجواب عضو فعال في القاعدة، 1/أغسطس 2002م. http://www.justice.gov/olc/docs/memo-bybee2002.pdf جدول لمرحلة بوش – تتوافر مذكرات OLC المتعلقة بالتحقيق، والاعتقال، والترحيل و/أو المراقبة، المنشورة، أو التي لا تزال سريةً، على الموقع الآتي: http://www.aclu.org/pdfs/safefree/olcmemos_2009_0305.pdf

55. مذكرة إلى جون ريزو.

56. المصدر نفسه. 8-7.

57. المصدرنفسه.10.

58. المصدر نفسه.

59. المصدر نفسه.13.

60. المصدر نفسه 14.

61. المصدر نفسه.15

62. المصدر نفسه.

63. CIA OIG,85.

64. ستيفن G برادبري، مذكرة إلى جون A ريزو، بالإشارة إلى: تطبيق التزامات الولايات المتحدة، تحت البند 16 من ميثاق مناهضة التعذيب تجاه التقنيات المحددة التي يمكن استخدامها في التحقيق مع معتقلي القاعدة ذوي الأهمية العليا،30/مايو2005م 31، http://www.justice.gov/olc/docs/memo-bradbury2005.pdf

65. CIA OIG,36.

66. CIA OIG,37.

67. دانا بريست (السي. آي. إيه تتجنب معاينة معاملة المعتقلين)، واشنطن بوست، 3/مارس2005م.-http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/con tent/article/2005/03/24/ R2005032402115.html وآدم جولد مان وكاتي كانون، (ألقى الموت الضوء على موقع حفرة الملح salt pit لـ السي. آي. إيه قرب كابول)، MSNBC، 28/مارس 2010م. http://www.msnbc.msn. com/ id/36071994/ns/us_news-security/#.TlFfo67qEvo

68. فهرس فاغ، (مستندات OIG)، 20/نوفمبر 2009م، المستندات 17-55-53 http://www.aclu.org/files/assets/20091120_Govt_ Para_4_55_Hardcopy_Vaughn_Index.pdf

69. فهرس فاغ، المستندات 46، 8، 11، 50.

70. المفتش الطبي الإقليمي للقوات المسلحة، (التقرير النهائي لتشريح الجثة) 8/ديسمبر 2002م. -http://action.aclu.org/torturefoia/re leased/102405/3146.pdf

71. المصدر نفسه. قبل أيام قُتِل معتقلٌ آخر من قِبل مجموعة المحققين ذاتها، وفي المنشأة ذاتها - كان هذا المعتقل يبلغ من العمر 22 عامًا، حيث كان سائق أجرة، وقد اتُّهِم خطًأ بالتورط في هجوم صاروخي.

72. CIA OIG,35.

73. ملخص التحقيق مع الناشري، 20/نوفمبر 2002م http://www.aclu.org/ torturefoia/released/082409/cia_ig/oig196.pdf

74. CIA OIG,36 ,44 جيوسيبا سيديا، (دليل إضافي على تحقيق السي. آي. إيه في التعذيب) كراكو بوست، 13/سبتمبر 2010م. http://www.krakowpost. com/ article/2337

75. CIA OIG,44

76. المصدر نفسه 6

77. المصدر نفسه 32،31.
78. المصدر نفسه 43. لم يكن ما حدث في منشأة اعتقال قندهار في يناير 2002م، وقد وُصِف في الجزء الثاني، عزلة، أو تقنية مرتجلة. (لقد ذكر تقرير الـ OIG: كشف موظف السي. آي. إيه أنه استُخدِم دخان السجائر تقنية تحقيق في أكتوبر 2002م. وقد ذكرت التقارير، إنه بناءً على طلب محقق قام الموظف الذي لا يدخن، بنفخ الدخان من سيجارة رفيعة في وجه المعتقل مدة خمس دقائق تقريبًا. بدأ المعتقل بالكلام فتوقف الدخان؛ سمع أن موظفًا آخر استخدم الدخان تقنية تحقيق، وقد اعترف أنه شخصيًّا استخدم تقنيات استنشاق الدخان على المعتقلين؛ ليسبب لهم المرض إلى درجة أنهم أصيبوا بالإسهال. وبعد ذلك، وفي مرحلة نقطة الضعف، يبدأ المعتقلون بتقديم المعلومات) CIA OIG 72-73.
79. 44,CIA OIG.
80. لقد شرح OIG في الحاشية، (الإجهاد هو إجراء ميكانيكي باستخدام تلقيم الأسلحة النارية، أو التظاهر بتلقيمها).
81. 42,CIA OIG.
82. 18 U.S.C. 23402
83. 14,CIA OIG انظر الفصل الثاني.
84. جون هيلغرسون، مقابلة مع دير شبيغل، 31/أغسطس 2009م. http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,646010,00.html
85. 1-2, CIA OIG.
86. المصدر نفسه. 72-70.
87. المصدر نفسه. 43-42.
88. المصدر نفسه. 69.
89. المصدر نفسه. 2.
90. جون هيلغرسون، مقابلة مع دير شبيغل، 31/أغسطس 2009م. http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,646010,00.html

91. جين هارمان، رسالة إلى سكوت مولر،10/فبراير 2003م. http://www.house.gov/list/press/ca36_harman/Jan_3.shtml
92. فهرس فاغ، المستندات 32،28
93. جين هارمان، رسالة إلى سكوت مولر،10/فبراير 2003م. http://www.house.gov/list/press/ca36_harman/Jan_3.shtml
94. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير الـ ICRC حول معاملة أربعة عشر معتقلًا (ذوي أهمية عالية) في سجون السي. آي. إيه، فبراير 2007م، 35-34 www.nybooks.com/ icrc-report.pdf
95. المصدر نفسه.35.
96. بالرغم من موت المعتقل في موقع (حفرة الملح)، كان يبدو (الإغراق الوهمي) أنه التقنية المفضلة في ربيع 2002م، ذكر المفتش العام، (وفقًا لـ ...... وآخرين كان الإغراق الوهمي يُستخدم منذ أوائل 2003م، عندما أتى موظف بهذه التقنية إلى المنشأة. يشتمل الإغراق الوهمي إلقاء المعتقل على شريحة بلاستيكية، وصب الماء فوقه مدة 10 إلى 15 دقيقةً... وقد كشفت مراجعة للمدة التي بين إبريل، ومايو 2003م، إن [...] قد التمس إذنًا من CTC لاستخدام تقنيات محددة على عدد من المعتقلين، وقد كان الإغراق الوهمي واحدًا من قائمة التقنيات المطلوبة، حيث أشارت المراسلات اللاحقة إلى استخدام التقنيات واستمرارها في كل جلسة تحقيق، بالإضافة إلى أن واحدةً من المراسلات قد وثّقت ملاحظة المحقق في أن الإغراق الوهمي يبدو وكأنه من أكثر التقنيات تأثيرًا، وطلب من الـ CTC لإقرار توجيهات حول الإغراق الوهمي، فأوعزت رسالة مرتجعة إلى أن على المعتقل أن يوضع على منشفة أو شرشف، من دون وضعه عاريًا على أرض أسمنتية، ويجب أن تتجاوز حرارة الهواء 65 درجةً إذا لم يُجفَّف المعتقل مباشرةً... ولم تذكر توجيهات الـ DCI الإغراق الوهمي تقنيةً. على كل حال، فقد حددت توجيهات مسوَّدة OMS في 4/سبتمبر 2003م، (الإغراق الوهمي) واحدةً من الإجراءات المعيارية 12 في

مرتبة متصاعدة من الشدة، لتكون الإجراء المعياري رقم 11، ولم تعد تعنون الـ OMC (الإغراق الوهمي) ضمن توجيهاتها CIA OIG,76

97. ICRC ,36.

98. ICRC ,36-37.

99. يُكَتَّف الفرد بشكل آمن إلى مقعد مُنحنٍ، وتكون قدماه عادةً مرتفعةً، وتوضع قطعة من القماش على الجبهة والعينين، ثم يوضع الماء على قطعة القماش بأسلوب منظم، وبينما يتم هذا، تُنزَّل القطعة إلى أن تغطي الفم والأنف، ما يسبب تزايدًا في مستوى ثاني أكسيد الكربون في دم الشخص، وإن هذا الإجهاد بالإضافة إلى قطعة القماش يُنتج الإحساس بالاختناق، وبهلع وشيك، مثل الإحساس بالغرق من غير أن يدخل الماء إلى رئتي الشخص، مدة الـ 20 إلى 40 ثانية، ويستمر صب الماء عن ارتفاع (12 إلى 24) إنش، وترفع قطعة القماش بعد هذه المدة، ويُسمح للشخص بالتنفس ثلاث أو أربع مرات كاملةً من دون إعاقة تنفسه. حالما يزول الإحساس بالغرق بمجرد إزالة قطعة القماش، يمكن عندها أن تُعاد العملية، ويُصب الماء عادةً من قربة أو من رشاش مياه مع مزراب... ويسبب هذا الإجراء إحساسًا أوتوماتيكيًّا سيكولوجيًّا بالغرق، ولا يمكن للشخص السيطرة عليه حتى لو كان يعلم أنه لا يغرق فعلًا. وعلى الأرجح، فإنه يجب ألَّا يستمر هذا الإجراء أكثر من 20 دقيقة في كل مرة. (مذكرة إلى جون ريزو، 1/أغسطس2002م، ذُكرت في ,21السي. آي. إيه OIG.

100. CIA OIG ,37.

101. المصدر نفسه.

102. المصدر نفسه. 22-21.

103. أُدخلت أوامر تنفيذية لاستخدام الإكراه الجسدي، والسيكولوجي في التحقيق: أُلحقت دراسة عامة بمذكرة 26/يوليو 2002م، من JPRA إلى مكتب المستشار العام لوزارة الدفاع، متوافر على الموقع: http://www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/pdf/JPRA-Memo_042409.pdf

.104 CIA OIG ,83.

.105 المصدر نفسه. 104.

.106 المصدر نفسه. 89.

.107 المصدر نفسه. 101.

.108 المبادئ القانونية المطبقة على تحقيق، واعتقال السي. آي. إيه لأعضاء القاعدة المعتقلين 28/إبريل 2003م. www.aclu.org/torture-foia/released/082409/olcremand/2004olc17.pdf http://www.aclu.org/files/torturefoia/released/082409/olcremand/2004olc151.pdf

.109 CIA OIG 93-94 انظر أيضًا بيان الرئيس جورج دبليو بوش (التعذيب، إهانة للكرامة الإنسانية في كل مكان)، 26/يونيو 2003م. http://www.usembassy.it/file2003_06/alia/A3062613.htm

.110 مارك مازيتي وسكوت شين (لقد قسمت مناظرة التحقيق في عهد بوش البيت الأبيض) نيويورك تايمز 4/مايو 2009م، http://www.nytimes.com/2009/05/04/us/politics/04detain.html وجوبي وإريك (أُيِّدت تكتيكات السي. آي. إيه في مذكرات سرية)، الواشنطن بوست 15/أكتوبر 2008م http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/10/14/AR2008101403331.html

.111 CIA OIG ,24.

.112 (المعتقلون ذوو الأهمية العليا) هو هدف ذو أهمية كبرى. انظر الدراسة العامة المنسوخة: http://www.aclu.org/files/torturefoia/released/082409/cia_ig/oig29.pdf. LS: FIX IT!

.113 فهرس فاغ، المستند 6.

.114 سكوت شين ومارك مازيتي، (أشرطة السي. آي. إيه الموت والحياة ل سيف إيميج).

نيويورك تايمز 30/ديسمبر 2007م. /http://query.nytimes.com/gst fullpage.html?res=9D06E6DC1639F933A05751C1A9619C8B63

115. سكوت شين ومارك مازيتي، (ناقش محامو بوش مصير أشرطة، CIA) نيويورك تايمز، 17/ديسمبر2007م. /http://www.nytimes.com/2007/12/19 washington/19intel.html?_r=1&pagewanted=1

116. جين ماير، الجانب المظلم، 292.

117. جاك L.جولد سميث III، رسالة إلى جون هيلغرسون، 25/مايو 2004م. www.aclu.org/torturefoia/released/082409/olcremand/2004olc26.pdf

118. جاك L.جولد سميث III، رسالة إلى سكوت مولر، 27/مايو 2004م. www.aclu.org/torturefoia/released/082409/olcremand/2004olc26.pdf

119. جورج J. تينت، مذكرة إلى مستشار الأمن القومي 4/يونيو 2004م. //:http www.aclu.org/torturefoia/released/052708/052708_Other_3.pdf وإجابة كونداليزا رايس، مذكرة إلى هون. جورج.J. تينت، 4/يونيو 2004م. http://www.aclu.org/files/assets/06112004_memotociadirector_0.pdf

120. دانا بريست و R. جيفري سميث، (قدمت المذكرة تفويضًا باستخدام التعذيب، الواشنطن بوست، 8/يونيو 2004م /http://www.washingtonpost.com wp-dyn/articles/A23373-2004Jun7.html.

121. سكوت W. مولر، مذكرة إلى جون بيلنغز،2/يوليو 2004م http://www.aclu.org/files/projects/foiasearch/pdf/DOJOLC001079.pdf.

122. جون واريك، (تأييد تكتيكات السي. آي. إيه في مذكرة سرية)، الواشنطن بوست، 15/أكتوبر 2008م -http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/con tent/article/2008/10/14/AR2008101403331.html

123. دانا بريست، (تحتجز السي. آي. إيه الإرهابيين المشتبهين في سجون سرية)،

الواشنطن بوست 2/نوفمبر 2005م. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/11/01/AR2005110101644.html

124. دوجلاس جيهل، (تقرير حذر الـ C.I.A. من تكتيكات التحقيق)، نيويورك تايمز، 9/نوفمبر 2005م. http://www.nytimes.com/2005/11/09/politics/09detain.html

125. فهرس فاغ، المستندات 3،5،2 و4.

126. مارك مازيتي، (أتلفت السي. آي. إيه شريطي فيديو يصوران التحقيقات) نيويورك تايمز، 7/ديسمبر 2007م. http://www.nytimes.com/2007/12/07/washington/07intel.html.

127. توماس H. كين ولي H. هاملتون، (رفض التعاون من قِبل السي. آي. إيه)، نيويورك تايمز 2/يناير 2008م. http://www.nytimes.com/2008/01/02/opinion/02kean.html

128. طلب تنظيم الجلسات في الثانية قبل الظهر، اتحاد الحريات المدنية ضد وزارة الدفاع. No. 1:04-CV-4151 AKH S.D.N.Y. Aug. 20, 2008 https://www.aclu.org/files/assets/20080820_ORDER_re_regulating_contempt_proceedings.pdf. تحاول السي. آي. إيه مناقشة؛ ذلك لأن بحث هيلغرسون كان (مراجعةً) وليست (تحقيقًا)؛ لأنه لا يمتلك الأشرطة بشكل مادي، ولم تكن تغطيها بدعوى قضائية – اتحاد الحريات المدنية ضد وزارة الدفاع No. 1:04-CV-4151 AKH S.D.N.Y. Jan. 10, 2008 http://www.aclu.org/torturefoia/legaldocuments/Opposition011008.pdf

129. ليف L. ديسن، محامي الولايات المتحدة المؤقت، رسالة إلى هون. ألفين K هيلرشتاين، 2/مارس 2009م. http://www.aclu.org/files/pdfs/safefree/lettertohellerstein_ciainterrogationtapes.pdf

130. نسخة المناظرة الشفهية في اتحاد الحريات المدنية ضد وزارة الدفاع. No. 1:04-CV-4151 AKH S.D.N.Y. Sept. 30، 2009, t
https://www.aclu.org/nationalsecurity/transcript_9302009_public_hearing_aclu_torture_foia_lawsuit.

131. Id.at 24.

132. Id. At 22-23, 26, 28.

133. السي. آي. إيه، (الوثيقة الأساسية للاستخدام المشترك لتقنيات الاستجواب) 30/ديسمبر 2004م، 1،
www.aclu.org/torturefoia/released/082409/olcremand/2004olc97.Pdf

134. المصدر نفسه. 10-9.

135. المصدر نفسه. 15-14.

136. المصدر نفسه. 17.

137. R جيفري سميث، (طرد موظف السي. آي. إيه أكد أن السي. آي. إيه كذبت على الكونغرس) الواشنطن بوست 14/مايو 2006م. http://www.washingtonpost.com/wp_dyn/content/article/2006/05/13/AR2006051301311.html

138. وزارة العدل، (شهادة في التحقيق حول إتلاف موظف السي. آي. إيه لأشرطة الفيديو) 9/نوفمبر 2010م. http://www.justice.gov/opa/pr/2010/November/10-ag-1267.html

139. 41-42, CIA OIG.

140. آدم جولدمان، (إقحام مترجم FBI سابق في انتهاكات التحقيق في سجن بوليش) الأسوشيتد برس 7/سبتمبر 2010م. http://www.foxnews.com/us/2010/09/07/ap_sources_fbi_translator_implicated_cia_interrogation_abuse_secretpolish_jail_285427727/.

141. وزارة العدل، (شهادة المحامي العام بشأن التحقيق في استجواب معتقلين محددين) مكتب الشؤون الخارجية 30/يونيو 2011م. http://www.justice.gov/opa/pr/2011/June/11-ag-861.html

142. في يونيو 2011م، أحْضِرت الجندي الاحتياطي ليندي إينغلاند للمحكمة للإدلاء بشهادتها أمام هيئة المحلفين الكبرى التي تحقق في موت الجمادي، الذي أكد الطبيب الشرعي التابع للبحرية أنه قُتِل انظر: (التقرير النهائي لتشريح جثة مناضل الجمادي) 9/يناير 2004م. http://www.npr.org/documents/2005/oct/jamadi/autopsyreport.pdf تتأمل هيئة المحلفين الكبرى جرائم الحرب الممكنة، أو رفع دعوى تعذيب ضد موظف السي. آي. إيه عُرِف باسم (ستيف) الذي أشرف على تحقيق السي. آي. إيهمع المحتجزين المجهولين في سجن (أبو غريب) الذي كان مسؤولًا عن تغطية الجمادي وتقييده في الوضعية المهلكة، بينما كانت إينغلاند تعمل مع عشرة جنود آخرين في السجن؛ حيث أدانت المحكمة العسكرية المخالفات المتعلقة بانتهاكات أخرى غير مميتة وُصِفت في صور (أبو غريب)، وقد استلم ستيف رسالة توبيخ من السي. آي. إيه لفشله بالحصول على طبيب لمعاينة الجمادي عندما قامت فقمات الأسطول بترحيله إلى السجن، وقد جُرِّد أحد رؤساء ستيف، وهو نائب رئيس السي. آي. إيه في مقر بغداد، بشكل مؤقت من إدارة خدمة الموقع، وأمر بالخضوع لإعادة التدريب، ولكنه الآن -كما تشير التقارير- يدير مركز أفغانستان- باكستان لمناهضة الإرهاب التابع لـ السي. آي. إيه.

143. آدم جولدمان ومات آبوزو، (الأخطاء الفاحشة، وبعدها الترقيات في السي. آي. إيه) الأسوشيتد برس، 9/فبراير 2011م. http://abcnews.go.com/US/wireStory?id=12872725

144. مورين E. ماهوني وإيفريت C. جونسون، (الإجابة المحجوبة لمكتب وزارة العدل الأمريكية حول تقرير المسؤولية المهنية المحجوبة بتاريخ 29/يوليو 2009م) 9/

أكتوبر 2009م. http://judiciary.house.gov/hearings/pdf/BybeeResponse090729.pdf

145. كاثي جانون وآدم جولدمان، (تريد العائلة المحبطة بقايا معتقلي السي. آي. إيه) الأسوشيتد برس، 5/يناير 2011م. http://abcnews.go.com/International/NOTES413wireStory?id=12543525 إجابة بايبي المحجوبة كما نشرت بالأصل يمكن الاطلاع عليها على الموقع: http://www.fas.org/irp/agency/doj/opr-bybeefinal.pdf

الفصل الثاني

1. محمد ضد أوباما، No. 1:05-CV-1347, 2009 WL 4884194, at *30 D.D.C. Dec. 16, 2009 http://www.leagle.com/unsecure/page.htm?shortname=infdco20091217b92
2. محمد، at *5 and *4, 2009 WL 4884194.
3. Id. at *15.
4. Id. at *15.
5. Id. at *15 . حذف خطابات الشكر.
6. Id. at *16.
7. Id. at *24 and *25.
8. Id. at *26.
9. بيتر فين وجوبي واريك، (إبطال معاملة المعتقل الوحشية، والقاسية، لا مؤثرات الواشنطن بوست 29/مارس 2009م. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/03/28/AR2009032802066_pf.html
10. ذكرت التقارير أن نور الدين قد نُقِل مؤخرًا من المغرب إلى سوريا، وأنَّ مكانه الحالي غير معروف.

11. جورج دبليو بوش، ملاحظات الرئيس في غداء لجنة كونيك تيكت الجمهورية، 9/ إبريل 2002م. /http://georgewbush-whitehouse.archives.gov news/releases/2002/04/20020409-8.html

12. (تصريح كليف ستافورد - سميث دعمًا لاعتراض المدعي، والمستأنف على قضية إسقاط الدعوى التي أقامتها الولايات المتحدة) قضية عرض A محمد ضد شركة الطيران داتا بلان NO.08-156939TH CIR,1
http://www.aclu.org/national-security/declaration-clive-staffordsmith-support-plaintiffs-appellants-opposition-united-s

13. .Id., 1-2

14. انظر القسم الأول، (التجربة).

15. علي صوفان، شهادة أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ الأمريكي، 13/ مايو 2009م. http://judiciary.senate.gov/hearings/testimony.cfm?id=e655f9e2809e5476862f735da14945e6&wit_id=e655f9e2809e5476862f735da14945e6-1-2

16. روايات متباينة حول مكان هذه التفاصيل بالضبط. في 2004م، ذكرت النيويورك تايمز أن أبا زبيدة (لم يذكر اسم باديلا ولكنه وصفه وصفًا جسديًّا، وأشار إليه على أنه رجل أمريكي لاتيني ظهر باسم مسلم، كما قال موظف في وزارة الأمن الوطني بدأ موظفو المخابرات ببحث تطبيق قاعدة البيانات الاقتصادية، والقانونية تحت ذلك الاسم المسلم، وفي الوقت ذاته اعتُقِل باديلا لوقت قصير في الباكستان في قضية تزوير جواز سفر، وقد قال الموظف: إن ذلك ساعد موظف الجمارك على ربط الاسم الذي أعطاه أبو زبيدة بالاسم العربي المنتحل الذي لم يذكره المعتقل، لقد قاد هذا الاسم المنتحل الموظف إلى إجازة القيادة الخاصة بباديلا في فلوريدا، وأُظهِرت الصورة إلى معتقل من المفترض أنه أبو زبيدة الذي أكد أنه السيد باديلا الأمريكي اللاتيني الذي وصفه، وقد شاهد الباكستانيون الصورة، وأكدوا ذلك

(ديبورا سونتاج) طرق المشتبه بهم بالإرهاب من الشوارع إلى السجن، نيويورك تايمز 25/ إبريل 2004م. /http://www.nytimes.com/2004/04/25 (national/25PADI.html?pagewanted=1 وقد ذكر جين ماير في الجانب المظلم، أن أبا زبيدة كشف مصادفةً بوضوح دور باديلا في أثناء القيام بمحادثة صغيرة؛ إذ وصف شخصًا مرتبطًا بالقاعدة قال: إنه زار السفارة الأمريكية في الباكستان للتو، وقد كانت هذه المعلومة الصغيرة كافيةً للسلطات لإيجاد باديلا واعتقاله. (جاين ماير، الجانب المظلم، 156).

17. (تدَّعي القاعدة أنها تعرف كيف تصنع القنبلة القذرة) BBC نيوز،23/إبريل 2002م. http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/1945765.stm

18. ديفيد روز، (كيف تآمر MI5 في تعذيبي: ادَّعى بنيام محمد أن العملاء البريطانيين قد زودوا المعذِّبين المغربيين بالأسئلة). الديلي ميل، 8/مارس 2009م. //:http www.dailymail.co.uk/news/article-1160238/How-MI5-colluded-torture-Binyam-Mohamed-claims-British-agents-fed-Moroccan-torturers-questions--WORLD-EXCLUSIVE.html

19. بربارة إهرينريتش، (دوري غير المتعمد في أعمال التعذيب)، الغارديان، 21/ فبراير 2009م. http://www.guardian.co.uk/commentisfree/libertycentral/2009/feb/21/barbara-ehrenreich-guantanamo وبربارة إهرينريتش، (كيف تصنع قنبلتك الهيدروجينية الخاصة بك) مسجل في زاكري هيتون، كيف (لا) تصنع قنبلة نووية، port 80 blog,13 /مارس 2005م. http://port80.blogsome.com/2005/03/13/how-not-to-build-a-thermonuclear-bomb

20. ديفيد روز، (كيف تآمر الـ MI5 في تعذيبي: يدَّعي بنيام محمد أن العملاء البريطانيين قد زودوا المعذبين المغربيين بالأسئلة)، الديلي ميل 8/مارس 2009م

21. رد الحكومة على اعتراضات باديلا حول تقرير القاضي، والاقتراح الذي ينكر الإشارة

إلى التكتم على الدليل المادي، ووثائق القضية، واستدعاء الشهود في قضية 9-7 الولايات المتحدة ضد باديلا. No. 04-60001-CR S.D. Fla. Nov. 16, 2006 http://www.pegc.us/archive/US_v_Padilla/gov_resp_20061116.pdf

22. R محمد ضد وزير الخارجية للشؤون الخارجية والكومنولث، (2008م) EWHC 2048 at *12 http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Admin/2008/2048.html

23. Id. at *9x

24. بيان ستيف ستافورد، 2-3.

25. R (محمد)، at 20, [2008] EWHC 2048

26. Id. at 19.

27. Id. at 21.

28. جون أشكروفت، نص إعلان واعتقال الإرهابي المشتبه به عبدالله المهاجر، فوكس نيوز، 10/ يونيو 2002م. http://www.foxnews.com/story/0,2933,54941,00.html

29. باول وولف ويتز، المؤتمر الصحفي لوزارة العدل (نسخة)،10/يونيو 2002م. http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=3498

30. (هل بالغ أشكروفت باعتقال الإرهاب؟) ABC نيوز، 13/يونيو 2002م. http://abcnews.go.com/US/story?id=91559&page=1

31. (مشاركة المتهم بالقنبلة القذرة) فوكس نيوز، 11/يونيو 2002م. http://www.foxnews.com/story/0,2933,54908,00.html

32. (ملاحظات جورج دبليو بوش حول الأمن الوطني في اجتماع مع قادة الكونغرس) إدارة الأمن الوطني، 11/يونيو 2002م. http://wwwfoxnews.com/sto-

.ry/0,2933,54908,00.html

33. ردُّ الحكومة على اعتراضات باديلا، 6-5 الولايات المتحدة ضد باديلا.

34. R (محمد) (2008م) EWHC 2048. 29i-iv. 29v.

35. الشكوى المعدلة الأولى 64-62 في قضية محمد ضد شركة جيبسون داتا لاين.
No. 5:07CV-2798 N.D. Ca. Aug. 1 2007
http://www.aclu.org/files/pdfs/safefree/mohamed_v_jeppesen_1stamendedcomplaint.pdf

36. الشكوى المعدلة الأولى في قضية 61 محمد ضد جيبسون.

37. بيان كليف ستافورد ـ سميث، 3.

38. Id.

39. لجنة الشؤون الخارجية وحقوق الإنسان (الاعتقالات السرية المزعومة، والنقل ما بين الولايات غير القانوني مشتمل على الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي). الاجتماع البرلماني للمجلس الأوروبي، 6/ يوليو 2006م، 202 -http://assembly.coe.int/Main.asp?Link=/CommitteeDocs/2006/20060606_Ejdoc162006PartII-FINAL.htm

40. بنيام محمد، (أحدهم أحدث جروحًا في عضوي التناسلي. كنت أقاسي ألمًا شديدًا) (مقتبس من ملاحظات محاميه في مقابلتهم في مايو 2005م، في غوانتانامو)، الغارديان، 2/ أغسطس 2005م، http://www.guardian.co.uk/uk/2005/aug/02/terrorism.humanrights

41. بيان كليف ستافورد ـ سميث، 8-7. أكدت وثائق راجعتها المحكمة البريطانية العليا أن موظفين بريطانيين أعطوا أسئلةً وصورًا لموظفين أمريكيين؛ لتقديمها إلى محققيه المغاربة، حيث شاهدوا أحد الموظفين الذي التقى محمد في الباكستان، وقد سافر إلى المغرب ثلاث مرات في أواخر 2002م، وأوائل 2003م، بالرغم من ذلك، أكدت SYS أنها لم تعرف بوجود محمد في المغرب R (محمد)، 2008م 35-30، EWHC 2048.

42. بيان كليف ستافورد – سميث،9.
43. Id ,11-12.
44. محمد، 2009 WL 4884194, at *20-21.
45. بالإشارة إلى قضايا المعتقل، تقرير 15 إبريل 17/ إبريل 2002م. http://www.aclu.org/pdfs/natsec/dod_emails_20081006.pdf لا يمكنك الاستلقاء، أو الجلوس على الخشب بين نداء الاستيقاظ وانطلاقك إلى العمل ما لم تكن على السرير الطبي، كذلك لا يمكنك الاستلقاء على الأرض، يجب أن تأكل الوجبات جميعها في زنزانتك، ويجب أن تسهم في الوجبات جميعها، ولا يحق لك التدرب أو المشي تحت أي ظرف، ولأي سبب إلا بإذن من مدير المنشأة، ...إلخ.
46. انظر المثال، (شكوى)، خوسيهه باديلا ضد جون يو: http://jurist.law.pitt.edu/pdf/YooComplaint.pdf أكد المدير التقني لسجن تشارلستون سانفريد سيمور، هذه التفاصيل في شهادته بالمحكمة: كارول J ويليامز، (إضاءة جديدة على معاملة باديلا)، لوس أنجلوس تايمز، 28/فبراير 2007م. http://articles.la-times.Com/2007/feb/28/nation/na-padilla28
47. مراسلات إلكترونية، 21/ يونيو، و28/يونيو 2002م. http://www.aclu.org/pdfs/natsec/dod_emails_20081006.pdf
48. جاك جولد سميث، رئاسة الإرهاب: القانون والقضاء داخل إدارة بوش (نيويورك: نورتون، 2007م) 101-102.
49. ميشيل H موبس، المستشار الخاص لوكيل وزير الدفاع للشؤون السياسية، بيان، 27/أغسطس 2002م، 4. http://news.findlaw.com/hdocs/docs/pa-dilla/padillabush82702mobbs.pdf
50. لويل جاكوبي، (بيان اللواء البحري في القوات البحرية لويل جاكوبي)، 9/ يناير 2003م. http://www.pegc.us/archive/Padilla_vs_Rumsfeld/Jacoby_declaration_20030109.pdf

51. جاكوبي، 5-4
52. .7, Id.
53. .8, Id.
54. الشكوى المعدلة الأولى في قضية 22 محمد ضد جيبسون.
55. بيان كليف ستافورد – سميث16-15.
56. مقابلة بشر الراوي مع ACLU في 30/أغسطس 2009م. http://www.aclu.org/nationalsecurity/transcript_aclu_interview_bisher_al_rawi
57. استرسل محمد في روايته: لقد استمروا عشرين يومًا على مدى 24 ساعة بتشغيل ألبوم سليم شادي، ودكتور دري. لا أعلم ما هو اسم الألبوم، لقد حاولت إيقافه. كان يوجد فيه أغنية (أنا أحبك أمريكا) كانت فتاة تتحدث عن ذلك، وقد كان الألبوم عنها. استخدموا هذه الموسيقى لتعذيبنا. كانت تعصف في كل مكان حولنا. كان هناك مكبرات صوت في كل زنزانة، ثم استخدموا أصواتًا مخيفةً مثل تلك التي في الأفلام، واستمر ذلك مدة أسبوعين ربما وعلى مدار 24 ساعة، ولم نجد أي وسيلة للنوم، وكأنه كابوس أبدي، ثم يأتون بأصوات مزعجة -كالبرق وإقلاع الطائرات وضحك وثرثرة، وصراخ نساء وأطفال، ومثل هذه الأنواع. كان المقصود من ذلك دفعك إلى الجنون، وفي غوانتانامو فَقَدَ سجين عقله بالكامل(بيان كليف ستافورد-سميث، 17.
58. بيان كليف ستافورد – سميث، 17-16.
59. .18, Id.
60. فيل هيرشكورن، (سمح قاضٍ للمحامين بزيارة المقاتلين الأعداء)، CNN، 11/مارس 2003م. http://www.cnn.com/2003/LAW/03/11/padilla.decision/index.html
61. دونا R.نيومان، (قصة خوسيه باديلا)، كليةالقانون نيويورك المراجعة القانونية 2003م/2004م. http://www.nyls.edu/user_files/1/3/4/17/49/v48n1_2p39_67.pdf

62. باول وولف ويتز، رسالة إلى جيمس كومي، (ملخص أنشطة خوسيهه باديلا مع القاعدة)، 28 / مايو 2004م، 5-6 http://news.findlaw.com/cnn/docs/padilla/dod2doj52805sum.pdf في إحدى مراوغات هذه الوثيقة حُدِّد مصدر البيانات من قبل موصِّف مثل (معتقل القاعدة رقم 2)، وبعد ذلك حُدِّد بالاسم، في هذه القضية KSM

63. .5-6, Id.

64. .7, Id.

65. جيمس كومي، مؤتمر صحفي حول خوسيهه باديلا (نسخة) CNN، 1/يونيو، 2004م. http://edition.cnn.com/2004/LAW/06/01/comey.padilla.transcript/

66. بيان كليف ستافورد – سميث، 19.

67. محمد، 2009م WL 4884194, at *22

68. مذكرة من البيت الأبيض إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، بالإشارة إلى: نقل خوسيهه باديلا إلى سيطرة المحامي العام، 20/نوفمبر2005م. http://www.aclu.org/national_security/memo_white_house_secretary_defense_donaldrumsfeld_regarding_transfer_jose_padilla

69. حمدي ضد رامسفيلد، 542 U.S. 507 http://www.law.cornell.edu/supct/html/03_6696.ZO.html

70. رأي القاضي لوتغ، باديلا ضد هانفت، No. 05-6396 4th Cir. Sept. 9, 2005 http://news.findlaw.com/hdocs/docs/padilla/padhnft90905opn4th.pdf

71. ألبيرتو غونزاليس، ملاحظات معدة للمحامي العام ألبيرتو R. غونزاليس في المؤتمر الصحفي بشأن اتهام خوسيه باديلا، 22/نوفمبر 2005م. http://www.justice.gov/archive/ag/speeches/2005/ag_speech_051122.html

72. التخلي عن الاتهام في قضية 5، الولايات المتحدة ضد باديلا، No. 04-60001 S.D. Fla. Nov. 17, 2005 http://abcnews.go.com/images/US/Padilla_Indictment_11_17_05.pdf اتُّهِم أدهم أمين حسون، ومحمد هشام يوسف قبل عام بالتهم ذاتها. كان حسون الذي اعتُقِل في الشهر ذاته الذي اعتُقِل فيه باديلا متَّهمًا بحيازته أسلحة نارية غير قانونية، انظر المثال: http://www.investigativeproject.org/documents/case_docs/122.pdf
73. أسوشيتد برس، (موافقة القاضي على قضية باديلا، إضاءة على الحقائق)، MSN-BC 21/يونيو 2006م http://www.msnbc.msn.com/id/13462968/
74. (يُسقط القاضي اتهامات الإرهاب الموجهة إلى باديلا، CNN21/أغسطس، 2006م. http://www.cnn.com/2006/LAW/08/21/padilla.charge/index.html
75. ديبورا سونتاج، (الفيديو هو نافذة على عزلة الإرهابي المشتبه به)، نيويورك تايمز 4/ديسمبر 2006م، متوافر على: http://www.nytimes.com/2006/12/04/us/04detain.html
76. الصورة على: http://graphics8.nytimes.com/images/2006/12/03/us/04detain.xlarge1.jpg
77. (فيديو يظهر معاملة المتهم بالإرهاب باديلا) (نسخة)، NPR، 4/ ديسمبر 2006م. http://www.npr.org/templates/transcript/transcript.php?storyId=6576398
78. بيان تكليف آندرو G. باتل في قضية 5، الولايات المتحدة ضد باديلا. No. 04-60001 N.D. Fla. Dec. 1, 2006 http://cryptome.org/padilla/padilla_695_5.pdf
79. .27, Id.
80. .30, 31, Id.

81. إفادة أنجيلا هيغارتي في قضية 17 الولايات المتحدة ضد باديلا.
No. 04-60001 N.D. Fla. Dec.1 ،2006م. http://cryptome.org/padilla/padilla-695-3.pdf

82. Id. ,15.

83. Id. ,4-7.

84. Id. ,11.

85. ديبورا سونتاج، (يقول الدفاع أن باديلا غير كفؤ لتقديمه إلى المحاكمة) النيويورك تايمز 23/ فبرير 2007م. http://www.nytimes.com/2007/02/23/us/23padilla.html

86. فيل هيرشكون، (قضية شريط باديلا الضائع) CBS نيوز بلوجز، http://www.cbsnews.com/blogs/2007/02/24/primarysource/entry2510443.shtml وميشيل إيزكوف، ومارك هوزينبول، (مشاهدة الإرهاب: فيديو باديلا الضائع)، النيوز ويك، 28/فبراير 2007م. http://www.newsweek.com/id/140851

87. كيرت أندرسون، (شريط استجواب باديلا ضائع)، الأسوشيتد برس، 9/ مارس 2007م. http://www.usatoday.com/news/washington/2007-03-09-padilla-tapes_N.htm

88. جواب الحكومة إلى المدعى عليه باديلا CIPA § 5 ملاحظة نية استخدام المواد المحجوبة في قضية 2-1، الولايات المتحدة ضد حسون، No. 004-60001 N.D. Fla, Feb 20, 2007 http://www.pegc.us/archive/US_v_Padilla/gov_resp_2_20070220.pdf

89. Id. ,4.

90. أسوشيتد برس، (لم يستطع المدَّعون إيجاد شريط استجواب باديلا الأخير في سجن البحرية)، فوكس نيوز،9/مارس 2007م. http://www.foxnews.

com/story/0,2933,258075,00.html?sPage=fnc/us/lawcenter

91. كارول J. ويليامز، (جوانب مؤكدة في معاملة باديلا)، لوس أنجلوس تايمز، 28/ فبراير 2007م. http://warisacrime.org/node/19085

92. بيتر وورسكي، (يحكم القاضي بعدم أهلية باديلا للمحاكمة)، الواشنطن بوست، 1/مارس 2007م. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/02/28/AR2007022801377.html

93. ميشيل إيزيكوف ومارك هوزينبول، (مشاهدة الإرهاب: فيديو باديلا المفقود) نيوز ويك، 27/فبراير2007م. http://www.thedailybeast.com/newsweek/2007/02/27/the-missing-padilla-video.html

94. طلب رفض دعوى باديلا التي أقامها لتبرئته في قضية 10-8، الولايات المتحدة ضد باديلا وغيره. No. 04-60001 S.D. Fla. Apr. 9, 2007 http://www.discourse.net/archives/docs/Padillamotion-denied.pdf

95. Id. at 11.

96. Id. at 11.

97. Id. at 10.

98. آبي غودنوف، (اتجاه المدَّعين إلى باديلا لإنهاء النقاشات)، النيويورك تايمز 14/أغسطس 2007م. http://www.nytimes.com/2007/08/14/us/14padilla.html

99. انظر المثال، كيرك سيمبل، (قضى باديلا 17 سنة في قضية المؤامرة) النيويورك تايمز، 23/يناير 2008م. http://www.nytimes.com/2008/01/23/us/23padilla.html وارن ريتش، (لا يوجد في قضية باديلا حكم بالسجن مدى الحياة)، كريستيان سينس مونيتور، 23/يناير 2008م. http://www.csmonitor.com/USA/Justice/2008/0123/p11s01-usju.html

100. شكوى في قضية 20، باديلا ضد يو، No. 08-0035 N.D. Cal. Jan. 4, 2008 http://jurist.law.pitt.edu/pdf/YooComplaint.pdf

101. Id. at 1, 3

102. رفع باديلا دعوى مشابهةً ضد وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، والمستشار العام السابق لوزارة الدفاع جيم هاينز، وخمسة مسؤولين آخرين كانوا مسؤولين عن معاملته في سجن تشارلستون، وقد رُفِضت من قبل المحكمة الفيدرالية في ساوث كارولينا في فبراير 2011م، انظر المقدمة.

103. جينس بيرغ ديسينت، باديلا ضد هنفيت، 547U.S.1062, 16512006، http://www.supremecourt.gov/opinions/05pdf/05-533ginsburg.pdf

104. رأي كينيدي، هنفيت، 2006م 547 U.S. 1062, 1651، http://www.texascollaborative.org/SilverblattModule/Padilla-v-Hanft-Supreme-Court.pdf

105. رأي لوتنغ، هنفيت، 547 4-5.at U.S، http://pacer.ca4.uscourts.gov/opinion.pdf/056396R1.P.pdf

106. Id., at 2-3.

107. Id., 8-9.

108. ملخص CSRT للأدلة، النيويورك تايمز. http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/1458-binyam-mohamed

109. ملاحظات التفويض الشخصي بالإشارة إلى: بنيام محمد، نيويورك تايمز، 3. http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/1458-binyam-mohamed

110. انظر (عمليات معتقل غوانتانامو)، متوافرة على: http://www.defense.gov/news/Sep2005/d20050908process.pdf

111. كليف ستافورد سميث، الساعة الثامنة مركب في مهب الريح (نيويورك: Nation Books، 2007م)، 51.

112. كابتن جون كار وروبرت بريستون، رسائل إلكترونية للكولونيل فريد بورتش،

مسجل في (شهادة الرائد البحري تشارلز سويفت أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ)، 11/يوليو 2006م. http://fas.org/irp/congress/2006_hr/071106swift.html

113. تشارلز D. سويفت، (شهادة الرائد البحري تشارلز D سويفت أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ)، 11/يوليو 2006م. http://fas.org/irp/congress/2006hr/071106swift.html

114. لائحة اتهام، الولايات المتحدة الأمريكية ضد بنيام أحمد محمد، 13/ نوفمبر 2011م. http://www.defense.gov/news/Nov2005/d20051104muhammad.pdf

115. رفيرال، محمد، 12/ديسمبر 2005م. http://www.globalsecurity.org/military/library/news/2005/12/d20051215muhammad.pdf

116. رويترز، (يُشبِّه المدَّعي متهمي غوانتنامو بمصاصي الدماء)، ABC نيوز، 1/ مارس 2006م. http://www.abc.net.au/news/2006_03_01/prosecutor_likens_guantanamodefendants_to_vampires/808456

117. سميث، الساعة الثامنة مركب في مهب الريح، 101 ،97-96

118. المصدر نفسه.، 107-106

119. المصدر نفسه.، 116-106

120. اثنان من رعاة الجمهوريين التابعين لـ DTA السيناتور ليندسي غراهام وجون كيل، وضعا مذكرة صديق المحكمة في قضية تؤكد أن الكونغرس تعمد تطبيق القانون بمفعول رجعي على المعتقلين بالقضايا المعلقة، وفي إحدى الحواشي التي هي من أكثر المقاطع جدليةً لدى الأغلبية، أشار القاضي ستيفنز إلى أن ادعاءات البرلمانيين اقتربت من خيانة الأمانة، وفي حين تسند التصريحات إلى برلمانيين اثنين آخرين هما من أعدا مشروع القانون، واعترض السيناتور غراهام، والسيناتور كيل على ادعاء السيناتور ليفين، وهو أن النسخة الأخيرة من القانون حافظت على سلطة القضاء حول قضايا حق المعتقل في تقديم التماس في قانونية حبسه المعلَّقة، وقد بدا

وكأن هذه التصريحات قد أدراجت في تقرير الكونغرس بعد تفاوض مجلس الشيوخ، ورأي ستيفنز، وحمدان ضد رامسفيلد، (2006م) 548 U.S. 557 www.law.cornell.edu/supct/html/05-184.ZS.html

121. رأي ستيفنز، رامسفيلد، 2006 548 U.S. 557

122. Id.

123. Id.

124. ملاحظة قانون اللجان العسكرية، 18/أكتوبر 2006م. http://www.pegc.us/archive/DC_Gitmo_Cases_JHG/gov_MCA_notice_20061018.pdf

125. لقد أثيرت الاتهامات ضد حمدان، وخضر مرةً أخرى، وقد اعتُقِل مؤخرًا حمدان وحوكم في 7/أغسطس2008م بالسجن 66 شهرًا، أما خضر وهو شاب من كندا كان عمره 15 عامًا عندما زُعِم أنه ألقى قنبلة يدوية قتلت جنديًّا أمريكيًّا في أفغانستان، وقد اعترف بذنبه في أكتوبر2010م، بناءً على اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة،حيث نتج منه الحكم بأربعين سنة، ولكن التقارير ذكرت أنه قد رُحِّل مبكرًا إلى كندا.

126. لي دي وشركاه. رسالة إلى RT هون، وعضو البرلمان ديفيد ميليباند، 28/مارس 2008م. http://graphics8.nytimes.com/packages/pdf/world/080328-LeighDay.pdf

127. المصدر نفسه.

128. المصدر نفسه.

129. لائحة اتهامات الولايات المتحدة ضد بنيام أحمد محمد، 2008م. www.defense.gov/news/Mohamed%20-%20sworn0603.pdf

130. كليف ستافورد سميث، والمقدم في الجيش يُفوني برادلي، رسالة إلى سوزان J. كرافورد، وردود منسِقة الاجتماعات،30/مايو 2008م، وقد ذُكرت في رسالة 18/يونيو 2008م. http://www.scotusblog.com/wp-content/uploads/2008/06/mohamed-letter-6-18-08.pdf.

131. كليف ستافورد سميث، والمقدم في الجيش يُفوني برادلي، رسالة إلى سوزانJ. كرافورد، 18/يونيو 2008م.

132. ريتشارد شتاين، (حاولت وزارة الخارجية إخفاء المعلومات عنا)، الغارديان، 18/مارس 2009م. http://www.guardian.co.uk/world/2009/mar/18/binyammohamed-david-miliband;andR(Mohamed),[2008] EWHC2048at147x(4),http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Admin/2008/2048.html وقد قالت المحكمة البريطانية رأيها في رد فعل الولايات المتحدة بقولها: (إن رفض الولايات المتحدة غير المعلل لادعاءات بنيام محمد بأنها تحتاج إلى المصداقية كما ذُكر في رسالة 22/يوليو 2008م، أما من وجهة نظرنا فالأمر يصعب الدفاع عنه خاصةً بعد أن تفحصنا المواد كلها التي زودنا بها).

133. R (محمد)، 2008 EWHC 2048 at 87.

134. Id.at 147x

135. Id. at 147xi-xii

136. بيان المقدم داريل J. فانديفيلد، الولايات المتحدة ضد محمد جواد،22 / سبتمبر 2008م،في قضية 4,7 and 10 http://humanrights.ucdavis.edu/projects/the-guantanamo-testimonials-project/testimonies/testimonies-of-prosecution-lawyers/vandeveld_declaration.pdf

137. بيان داريل J. فانديفيلد، 12/ يناير 2009م في قضية 18-20 http://www.aclu.org/files/pdfs/safefree/vandeveld_declaration.pdf

138. فانديفيلد (2009م) في قضية 32.

139. R (محمد) 2008 EWHC 2519 at 17vi http://www.judiciary.gov.uk/docs/judgments_guidance/mohamed_judgment3_221008.pdf

140. كارول J. ويليامز، (إسقاط الاتهامات في قضايا الإرهاب، (لوس أنجلوس تايمز، 22/أكتوبر 2008م، انظر أيضًا R (محمد)، 2008 EWHC 2519 at 1 47xi-xii

141. (القاضي يحقق في قضية المؤامرة القذرة من قبل الولايات المتحدة)، لوس أنجلوس تايمز، 31/أكتوبر 2008م. http://articles.latimes.com/2008/oct/31/nation/na-briefs31

142. الوثائق متوافرة على الموقع: http://www.scribd.com/doc/8615476/Habashi-v-GatesDoc-1032

143. قضية حبشي ضد بوش No. 05-CV-0765EGS D.D.C. Dec. 8, 2008 http://www.aclu.org/national-security/al-habashi-v-bush-order

144. R (محمد) 2008 EWHC 2519 at 40 http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Admin/2008/2519.html

145. Id. at 54-55

146. Id. at 27

147. R (محمد) ضد وزارة الخارجية للشؤون الخارجية، والكومنولث، 2009 EWHC 571 at 5 http://www.reprieve.org.uk/static/downloads/2009_03_23_Binyam_Mohamed_v_Foreign_Office_Judgment_annex.pdf

148. Id. at 6, 10

149. Id.at 15-17

150. (زيارة المملكة المتحدة لأحد معتقلي غوانتانامو) BBC، 11/فبراير 2009م. http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/7884216.stm وكليف ستافورد سميث، رسالة إلى الرئيس أوباما، 10/فبراير 2009م. http://image.guardian.co.uk/sys-files/Guardian/documents/2009/02/11/CSSlettertoObama.pdf

151. يفوني برادلي، (إحضار بنيام إلى بلده)، الغارديان، 11/فبراير 2009م. http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/feb/11/binyam-mohamedguantanamo-torture

152. بنيام محمد، الشهادة الكاملة، الغارديان، 23/فبراير2009م. http://www.guardian.co.uk/world/2009/feb/23/binyam-mohamed-statement-guantanamo

153. R (محمد) 2009 EWHC 2549 at 10 http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/1610_09_mohamed_judgement.pdf

154. Id. at 13-14

155. Id. at 66iv

156. R (محمد) ضد وزارة الخارجية للشؤون الخارجية والكومنولث، 2010 EWCA Civ 65 http://www.reprieve.org.uk/static/downloads/2010_02_10_Binyam_Mohamed_Court_of_Appeals_Judgment.pdf ووزارة الخارجية: شهادة حول قضية بنيام محمد، 10/فبراير 2010م. http://www.fas.org/irp/news/2010/02/binyam.html

157. الشكوى المعدلة الأولى في 8، محمد وغيره ضد شركة جيبسين داتا بلان. No. 5:07CV-2798 N.D. Ca. Aug. 1 2007 http://www.aclu.org/files/pdfs/safefree/mohamed_v_jeppesen_1stamendedcomplaint.pdf

158. رأي، محمد ضد جيبسين، No. 08-15693 9th Cir. Apr. 28, 2009 at 8-9 http://www.aclu.org/files/pdfs/safefree/mohamedvjeppesen_districtcourtopinion.pdf

159. محمد ضد جيبسين، 579 F.3d 943 9th Cir. 2009 http://www.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2010/09/08/08-15693.pdf

160. ملحق، http://www.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2010/09/07/08-15693appendix.pdf

161. محمد ضد جيبسين، 579 F.3d 943 9th Cir. 2009

162. Id.

163. (بنيام محمد: ستحقق الشرطة في ادعاءات الموظفين البريطانيين الذين تواطؤوا في التعذيب)، التلغراف، 10/يوليو 2009م. http://www.telegraph.co.uk/news/newstopics/politics/lawandorder/5796601/Binyam-Mohamed-police-to-investigate-claims-British-agentscolluded-in-torture.html

164. أندرو جونسون، (يدعو جولد سميث للتحقيق في الدور البريطاني في التعذيب)، الإندبندينت، 14/فبراير 2010م. http://www.independent.co.uk/news/uk/home-news/goldsmith-calls-for-investigation-into-uks-role-in-torture-1899128.html

165. أبو زبيدة، (نسخة حرفية طبق الأصل من جلسة المحكمة للاستماع في قضية مراجعة أوضاع المقاتلين ISN 10016) الجزء غير المحجوب، 30-22 http://www.aclu.org/pdfs/safefree/csrt_abuzubaydah.pdf

166. (مذكرة المدَّعى عليه حول المسائل، والصلاحيات المتعارضة مع قضية الملتمس لكشف النقاب عن وقائع لم تكن موجودة من قبل)، حسين ضد جيتس، 08-CV-1360 (D.D.C، 27 أكتوبر 2009م) http://big.assets.huffingtonpost.com/129500oppositiontodiscovery.pdf

الفصل الثالث

1. بوب وودورد، (موظف أمريكي يقول: تم تعذيب المعتقل)، الواشنطن بوست، 14/يونيو2009م http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/01/13/AR2009011303372.html

2. الولايات المتحدة ضد ويليام J. كروتزر http://www.armfor.uscourts.gov/newcaaf/opinions/2005Term/04-5006.pdf

3. موريس D. دافيس، (غياب القضاء العسكري من دون إجازة رسمية)، لوس أنجلس تايمز، 10/ديسمبر 2007م. http://humanrights.ucdavis.edu/projects/the-guantanamo-testimonials-project/testimonies/testimonies-of-prosecution-lawyers/awol-military-justice

4. لائحة اتهامات، الولايات المتحدة ضد خالد شيخ محمد وغيره، 15/إبريل 2008م. http://www.defense.gov/news/Mohamed%20al%20Kahtani%20Dismissed%20Charges%209%20May%202008%20R.pdf (نسخة لائحة اتهامات 15 إبريل، الولايات المتحدة مع تعديلات 20 مايو لسوزان كرافورد).

5. سأل وودورد كرافورد: إذا كان قد عُذِب المعتقلون الخمسة الآخرون؛ أجابت (أنا أفترض التعذيب) مشيرة إلى الاعترافات العلنية لمدير السي. آي. إيه ميشيل V هاينز بتعرض خالد شيخ محمد للإغراق الوهمي. على كل حال، فقد ذكر وود ورد أن كرافورد قالت: إنها جعلت الاتهامات تمضي قدمًا ضد المتهمين الخمسة الآخرين)؛ ذلك لأن مكتب التحقيقات الفيدرالي أقنعها بأنه حصل على المعلومات من دون استخدام التقنيات القاسية، وقد أشارت كرافورد إلى أن محمد قد اعترف بدوره في أحداث 11 سبتمبر في المحكمة، بينما نفى القحطاني شهاداته التجريمية الذاتية للـ FBI.

6. بوب وودورد يقول؛ موظف أشرف على المحاكمات العسكرية إن المعتقل عُذِّب، الواشنطن بوست، 14/يناير 2009م. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/01/13/AR2009011303372.html

7. إن هذا السؤال وأسئلة السجل جميعها اللاحقة في هذا الجزء مأخوذة من سجل استجواب القحطاني: (سجل استجواب المعتقل رقم 23،(063 /نوفمبر 2002م. http://www.ccrjustice.org/files/Al%20Qahtani%20Interrogation%20Log.pdf

8. J.T. هارينغتون، رسالة إلى اللواء دونالد J. رايدر، 14/ يوليو 2004م. http://www.pegc.us/archive/In_re_Gitmopet_mot_disc_20050110_ex_C.pdf

9. قانون الجمعية الطبية الأمريكية لأخلاقيات الطب، (رأي 2,067 – التعذيب)، ديسمبر 1999م. http://www.ama-assn.org/ama/pub/physician-resources/medical-ethics/code-medical-ethics/opinion2067.shtml.

10. لقد وصف القحطاني في شهادته أمام لجنة المراجعة الإدارية في 12/أكتوبر 2006م، أساليب التحقيق المسجلة في سجل التحقيق وأخبر اللجنة، (بسبب الضغط النفسي والجسدي المكثف، الناتج من هذه الأساليب، نقص وزني من 160 باوند إلى 100 باوند تقريبًا، وقد أُرسِلتُ إلى المستشفى مرتين، وكنت على وشك الموت في أثناء التحقيق (ملخص وقائع لجنة المراجعة الإدارية الخاصة بالمعتقل رقم 063)، 7. http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/63-mohammed-al-qahtani تتوافر التقارير الرسمية المهمة لمحمد القحطاني على الموقع: http://humanrights.ucdavis.edu/resources/library/documents-and-reports/gtmo_heightsweights.pdf/view

11. أُصدر سجل تحقيق القحطاني البديل، والمنسوخ بقوة كونه ملحقًا لتقرير شميدت فارلو الذي وصف هذا المشهد بتفصيل بالغ: (لقد تحدث الطبيب مع المعتقل، وقد أُعطِي 800 ملغ من الموترين؛ بسبب آلام في صدره. كان المعتقل يحاول كسب تعاطف الطبيب، وقد اشتكى من أنه يعاني صعوبة في التنفس، ولكن بعد أن فحصه الطبيب أكد أنه يستطيع التنفس بشكل جيد تمامًا. وأخبر المعتقل الطبيب أنه متعب، وبحاجة إلى النوم. أكد له الطبيب أنه سيحصل على وقت كافٍ من النوم)، (مقتطفات من سجلات النقل 13/ديسمبر 2002م–14/يناير 2003م إرفاق المعتقل رقم 64 بتقرير شميدت فارلو، http://action.aclu.org/torture-foia/released/061906/Schmidt_FurlowEnclosures.pdf

12. إرفاق المعتقل رقم 65 بتقرير شميدت فارلو، تحقيق في ادعاءات مكتب التحقيقات الفيدرالي بسوء معاملة المعتقل في خليج غوانتانامو، منشأة احتجاز كوبا. http://action.aclu.org/torturefoia/released/061906/Schmidt_FurlowEnclosures.pdf

13. وثيقة مانشستر (الدرس السابع عشر، الاستجواب والتحقيق) الدليل القاطع، http://www.thesmokinggun.com/file/seventeenth-lesson?page=0

14. المصدر نفسه.، 2

15. المصدر نفسه.، 9-8

16. المصدر نفسه.، 12-11

17. من دونا مايلز، (يثير دليل القاعدة سلوك المعتقل في خليج غوانتانامو)، الأجهزة الصحفية للقوات المسلحة الأمريكية، 29/يونيو 2005م. http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=16270

18. لجنة الخدمات المسلحة الأمريكية لمجلس الشيوخ، تحقيق حول معاملة المعتقلين في السجون الأمريكية، 20/ نوفمبر 2008م، 7-6. http://armed-services.senate.gov/Publications/Detainee%20Report%20Final_April%2022%202009.pdf

19. مكتب المفتش العام لوزارة العدل، مراجعة مشاركة مكتب التحقيقات الفيدرالي بمراقبة تحقيقات المعتقل في خليج غوانتانامو، وأفغانستان، والعراق، 27/ مايو 2008م. www.justice.gov/oig/special/s0805/final.pdf

20. الوزير دونالد رامسفيلد، وجين مايرز تزويد وزارة الدفاع بالأنباء، 11/ يناير 2002م. http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2031

21. المصدر نفسه.

22. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 2-1.

23. مذكرة الرئيس جورج دبليو بوش، بالإشارة إلى: المعاملة الإنسانية لمعتقلي طالبان والقاعدة، http://www.pegc.us/archive/White_House/bush_memo_20020207_ed.pdf
24. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 25/فبراير 2009م، 787. http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/55_interview1_5pp.pdf
25. قياسات وأوزان الأشخاص المعتقلين من قبل وزارة الدفاع في خليج غوانتانامو، كوبا، 16/مارس 2007م. http://humanrights.ucdavis.edu/resources/library/documents_and_reports/gtmo_heightsweights.pdf/view
26. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 24/فبراير 2009م، 85. http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/08_interview1_or_interviewnotes_20050304_5pp.pdf
27. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 24/فبراير 2009م، 400. http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/24_interview1_or_interviewnotes_20051116_6pp.pdf
28. DoJ IG, 183
29. مديرية العمليات بوكالة المخابرات المركزية وقسم الخدمات التقنية، (تقنيات الهيمنة على الشيوعية: تحليل للوسائل المستخدمة من قبل الشرطة الشيوعية في اعتقال، واستجواب، ومذهبة الأشخاص الذين يعدونهم أعداء للدولة)، 2/إبريل 1956م، 26-25. http://dspace.wrlc.org/doc/bitstream/2041/70937/00064_560402display.pdf
30. ألبرت D. بيدرمان، (شيوعي يحاول استخلاص اعترافات كاذبة من سجناء الحرب في القوى الجوية)، تقرير أكاديمية نيويورك الطبية، سبتمبر 1957م، 621-620 http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1806204/
31. لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، 8-7.

32. المصدر نفسه، 9.

33. المصدر نفسه، 9.

34. المصدر نفسه،11.

35. اللواء ميشيل E دنلاي، (موجز شاهد عيان للواء (المتقاعد) مايك دنلاي)،29/ مارس 2005م، 17-9. http://www.aclu.org/pdfs/safefree/dod_release_07022009.pdf

36. المصدر نفسه.

37. ريك باكوس، (مسألة التعذيب)، خط الجبهة، PBS، 27 / أغسطس 2005م. http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/torture/interviews/baccus.html

38. مذكرة رأي، عبده، وغيره ضد أوباما، 2010م .WL 3270761 D.D.C https://ecf.dcd.uscourts.gov/cgi-bin/show_public_doc?2004cv1254-873

39. تيم جولدن، و دون فان ناتا، Jr.، (قيل: إن الولايات المتحدة بالغت في تقييم معتقلي غوانتانامو)، النيويورك تايمز،21/يونيو 2004م. http://www.nytimes.com/2004/06/21/politics/21GITM.html

40. شانيتا سيمونز Army Spc، (دليل مانشستر حول قانون إدارة الإرهاب)، JTF التابع للشؤون العامة لغوانتانامو، 14/أغسطس 2007م. http://www.jtfgtmo.southcom.mil/storyarchive/2007/August/081407-2-manmanual.html

41. تزويد وزارة الدفاع بالأنباء، 11/يناير 2002م.

42. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 41.

43. المصدر نفسه.

44. المصدر نفسه،39 .

45. DoJ IG, 181, 204
46. DoJ IG, 78
47. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 30/يوليو 2010م. http://www.aclu.org/dfs/natsec/DOJOIGFOIA_CasemapInterviewSummaries_07302010release.pdf
48. انظر الجزء الأول، (التجربة).
49. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 1000.
50. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 300، 24/فبراير 2009م. http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/21_interview2_8pp.pdf
51. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 300.
52. المفتش العام لوزارة العدل، 81. يشرح شعور القحطاني المبالغ فيه حول تجربته التي طالت مدتها في السجن، وقد أخبر صوفان المفتش العام، (أن أحد الآثار الجانبية للعزلة على المعتقل هي فقدان إدراكهم للوقت).
53. المفتش العام لوزارة العدل يراقب المقابلات، 300. في دراسة عام 1956م حول (تقنيات هيمنة الشيوعية)، كانت السي. آي. إيه تبحث توثيق آثار أنظمة العزلة على السجناء. بعد أربعة إلى ستة أسابيع من العزلة يبدأ السجناء بالنحيب، والتمتمة، والصلاة بصوت عالٍ في زنزانتهم، واتباع أوامر الحراس (بإذعان حيوان مدرب). وأخيرًا، (قد يُصاب بعض السجناء بالهذيان، ويصبح لديهم هلوسات بصرية. يمكن أن يظهر شخص إلى السجين، ويقول له: أن يتعاون مع محققيه. يمكن أن يرى زوجته تقف أمامه، وإذا حصل على فرصة الكلام، يمكن أن يقول: شيئًا يبدو ملائمًا، أو يرغب فيه المستمع؛ لأنه في أثناء حالة اضطرابه وارتباكه يمكن ألا يكون قادرًا على التمييز بين ما هو حقيقي، وما هو غير حقيقي. يمكن أن يكون سهل التأثر بشكل كبير، ويمكن أن يتحدث بتفاصيل أي قصة تُذكر له، ويمكن أن يصاب

بعض السجناء بالفصام، خصوصًا أولئك الذين لديهم اضطرابات مسبقة في الشخصية، على كل حال، فإن تجليات الفصام، غير التي ذُكرت سابقًا حول ذهان السجين، غير عادية؛ لأنَّ المسؤولين عن السجناء، وقبل كل شيء، غالبًا ما يكسرون روتين العزل التام عندما يلاحظون أن اضطراب شخصية السجين أصبح واضحًا.

54. المفتش العام لوزارة العدل، 82، ومكتب المفتش العام يراقبان المقابلات، 300.

55. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 29-24.

56. بوب دروغان، (لا يوجد قادة للقاعدة في غوانتانامو)، لوس أنجلوس تايمز، 18/ أغسطس 2002م http://articles.latimes.com/2002/aug/18/na-tion/na-gitmo18

57. تيم جولدن، ودون فان ناتا، Jr.، (امتداد الحرب، قيل: إن الولايات المتحدة بالغت في تقييم معتقلي غوانتانامو)، النيويورك تايمز، 21/يونيو 2004م. http://www.nytimes.com/2004/06/21/world/the-reach-of-war-us-said-to-overstate-value-of-Guantánamodetainees.html?pagewanted=all&src=pm

58. بيان الكولونيل لورنس B.ولكيرسون .Ret، عادل حسان حمد ضد جورج بوش وغيره، 24/مارس 2010م. http://humanrights.ucdavis.edu/projects/the-guantanamotestimonials-project/testimonies/testimonies-of-foreign-affairs-officials/declaration-bylawrence-b-wilkerson-in-the-case-of-adel-hamad

59. جوليان بورغر، (طرد رئيس غوانتانامو اللِّين)، الغارديان، 16/أكتوبر 2002م. http://www.guardian.co.uk/world/2002/oct/16/usa.afghanistan

60. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 43.

61. الكولونيل بريتن P. مالو، مذكرة التقرير، XX سبتمبر 2002م. http://www.aclu.org/files/projects/foiasearch/pdf/DOD045174.pdf

62. أخبر بيرسيفل لاحقًا لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ أنه في أثناء تدريب السي. آي. إيه في يوليو 2002م، قام ويتش بعمل الجلاد، حيث إنه كان يقوم بالجلد). لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 22.

63. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 47.

64. المصدر نفسه، 48.

65. DoJ IG, 82

66. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 58.

67. جاك جولد سميث، رئاسة الإرهاب: القانون والقضاء داخل إدارة بوش (نيويورك: W.W. نورتون وشركاه، 2007م).

68. مكتب استشاري القاضي المشاور (تقرير الرحلة، زيارة المستشار العام لوزارة الدفاع لغوانتانامو)، 27/سبتمبر 2002م. http://dspace.wrlc.org/doc/bitstream/2041/70968/00411_020927_001display.pdf

69. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 49.

70. DOG IG يراقب المقابلات، http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/32_interview1_or_interviewnotes_20050621_9pp.pdf

71. DOG IG يراقب المقابلات،495.

72. رسالة FBI الإلكترونية، 1/أكتوبر 2002م. http://www.aclu.org/pdfs/natsec/DOJOIG07036.pdf

73. اللواء ميشيل E. دنلاي، مذكرة إلى القائد، قوى العمل المشتركة 2، 16/أكتوبر 2002م. http://dspace.wrlc.org/doc/bitstream/2041/63492/00253display.pdf

74. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 50.

75. المصدر نفسه.

76. باري رودس، وبيتر زولبر، ومارك فالون، (محضر الاجتماع حول إستراتيجية مواجهة المقاومة)،2/أكتوبر 2002م. http://www.torturingdemocracy.org/documents/20021002.pdf

77. المصدر نفسه.

78. مارك فالون، رسالة إلكترونية إلى سام ماك كاهان، 28/أكتوبر 2002م. http://www.torturingdemocracy.org/documents/20021002.pdf

79. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ،57.

80. DOG IG,83-84. لقد وصف القحطاني في مقابلته مع OIG، كيفية استخدام الكلب وسيلةً (لإخافته) في التحقيق، وقال: إنهم لم يأمروا الكلب بمهاجمته، ولكنه كان يدور حول غرفة التحقيق، وكانوا يسمحون له بالاقتراب كثيرًا من المعتقل، وكان ينبح طوال الوقت، وإن الكلب حاول أن يعضه لكنه كُبح من قبل مروضه.

81. رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي الإلكترونية، 8/أكتوبر 2002م. http://www.aclu.org/pdfs/natsec/DOJOIG06961.pdf

82. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 61.

83. مذكرة اللواء ميشيل E. دنلاي، إستراتيجيات مناهضة المقاومة، 11/أكتوبر 2002م. http://www.defenselink.mil/news/Jun2004/d20040622doc3.pdf

84. المقدم ديان بيفر، مذكرة قانونية حول إستراتيجيات مناهضة المقاومة المقترحة، 11/أكتوبر 2002م. http://www.defenselink.mil/news/Jun2004/d20040622doc3.pdf

85. المصدر نفسه، 6-5.

86. المصدر نفسه، 5.

87. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 96.

88. جين. جيمس T هيل، مذكرة إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة، 25/أكتوبر 2002م. http://www.torturingdemocracy.org/documents/20021025.pdf

89. المقدم مارك جينغراس، مقابلة مع المستشار العام للجيش، عُرضت في لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 67.
90. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 67-69.
91. المصدر نفسه، 72.
92. المصدر نفسه، 71.
93. DOJ IG, 191-192 ومراقبة DOJ IG للمقابلات، 442. http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/26_interview1_or_interviewnotes_20051003_10pp.pdf
94. DoJ IG, 106
95. المصدر نفسه، 11.
96. المصدر نفسه، 86.
97. المصدر نفسه، 86.
98. المصدر نفسه، 113-115.
99. المصدر نفسه، 115.
100. جوليان بورجر، (طرد الرئيس الليِّن في غوانتانامو)، الغارديان، 16/أكتوبر 2002م. http://www.guardian.co.uk/world/2002/oct/16/usa.afghanistan/print
101. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 76.
102. المصدر نفسه، 75-78، وتقرير DOJ IG, 87-88.
103. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 76.
104. المصدر نفسه، 78.
105. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 78-79، وتقرير DOJ IG, 88-89.
106. المفتش العام لوزارة العدل، 88. بينما كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يتصدى لخطة الترحيل، عُتِّم على موقفه؛ لأنه منذ سبتمبر ما زال بعض موظفي مكتب

التحقيقات الفيدرالي يقترحون إرسال القحطاني من غوانتانامو إلى موقع أسود من مواقع السي. آي. إيه للتحقيق، وفي التحقيق معه في عام 2008م، كشف المفتش العام لوزارة العدل مسوَّدة رسالة كان سيرسلها المحامي العام جون أشكروفت إلى مجلس الأمن القومي تقترح نقل القحطاني، حيث يمكن أن يُستجوَب من قبل موظفين مطلعين بشكل كبير، ويجب نشر نتائج هذه التحقيقات وإرسالها إلى منشآت المخابرات الأميركية بشكل عاجل، وقد تطور الاقتراح بمرور الوقت حين تولت القوات المسلحة استجواب القحطاني، وبدا كأنه أصبح جزءًا من الإستراتيجية التي وضعها مكتب التحقيقات الفيدرالي مع تشيرتوف، وأشكروفت، وثمبسون لإبعاد التحقيق مع القحطاني عن سيطرة القوات المسلحة، ولم تكتمل الرسالة، ولم تُرسل. DoJ IG، 93-101.

107. DOJ IG,89.

108. المصدر نفسه، 91-90.

109. رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي، خطة التحقيق مع الرقم 63، التاريخ محذوف. www.aclu.org/pdfs/natsec/DoJOIG007034.pdf

110. المفتش العام لوزارة العدل، 91، ورسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي الإلكترونية إلى ماريون باومان وغيره، (توثيق مساعدة الـ BAU والتحديات التي صُدّت في مهمة التكليف بمهام مؤقتة في خليج غوانتانامو)، 30/مايو 2003م. www.aclu.org/pdfs/natsec/DoJOIG007034.pdf

111. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 83.

112. المصدر نفسه.

113. المصدر نفسه، 87 .

114. رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي الإلكترونية إلى اللواء جيفري ميلر، 21/نوفمبر 2002م. www.aclu.org/pdfs/natsec/admin_of_torture_p139.pdf

115. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 81.

116. (قياس أطوال وأوزان المعتقلين من قبل وزارة الدفاع في خليج غوانتانامو، مركز دراسات حقوق الإنسان في الأمريكيتين، جامعة كاليفورنيا، دافيس، 16/مارس 2007م. www.aclu.org/pdfs/natsec/admin_of_torture_p139.pdf

117. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ،88.

118. المصدر نفسه، 87 .

119. المصدر نفسه، 85 .

120. ويليام J. هاينز، مذكرة إلى وزير الدفاع، تقنيات مناهضة المقاومة، 27/نوفمبر 2002م. www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB127/02.12.02.pdf.

121. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 98.

122. المصدر نفسه، 94-91.

123. جون P. رانكين، (ما بعد تقرير الدعوى لقوى العمل المشتركة لخليج غوانتانامو JTF-GITMO تطور التدريب)، 15/يناير 2003م. http://www.torturing-democracy.org/documents/20030115-4.pdf

124. ألبرتو مورا، إشهار التقرير، (تورط مكتب المستشار العام بقضايا الاستجواب)، 7/يوليو 2004م. http://www.newyorker.com/images/pdf/2006/02/27/moramemo.pdf

125. جين ماير، (المذكرة) النيويوركر، 27/فبراير 2006م. http://www.newyorker.com/archive/2006/02/27/060227fa_fact

126. مورا، (إشهار التقرير).

127. دانا بريست، وبارتون جيلمان، (تدين الولايات المتحدة سوء المعاملة، ولكنها تدافع عن التحقيقات)، الواشنطن بوست، 26/ديسمبر 2002م. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/06/09/AR2006060901356.html

128. المفتش العام في وزارة العدل 94، تضمَّن ملحق جدول الأعمال ملاحظةً تدَّعي أن استجواب القحطاني المستمر يُثمر عن المعلومات؛ لذلك فإن الترحيل غير مناسب الآن.

129. مورا، (إشهار التقرير).

130. مذكرة إلى قائد القيادة الجنوبية للولايات المتحدة، بالإشارة إلى: تقنيات مناهضة المقاومة، 15/يناير2003م. http://www.aclu.org/files/projects/foia-search/pdf/DOJOLC000020.pdf

131. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 136-135.

132. مايك بويتشر، إرهاب القاعدة بوساطة الإنترنت (نسخة)، تقرير الـ CNN 6/ مارس 2002م. http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/0203/06/lt.15.html

133. المصدر نفسه.

134. (من ألمانيا إلى غوانتانامو: مجرى حياة السجين رقم 760)، دير شبيغل، 10/ سبتمبر 2008م. http://online.wsj.com/public/resources/documents/couchslahiARB-03312007.pdf

135. موجز وقائع جلسات لجنة المراجعة الإدارية حول السجين 760(محمد ولد صلاحي)، (نسخة) http://online.wsj.com/public/resources/documents/couchslahiARB-03312007.pdf (ولجنة مراجعة حالة المقاتل (نسخة)، 27/نوفمبر 2004م. http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/760-mohamedou-ouldslahi

136. لجنة الخدمات العسكرية الأمريكية لمجلس الشيوخ، 108-107.

137. مراقبة المفتش العام في وزارة العدل للمقابلات، 468. http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/27_interview1_7pp.pdf

138. مذكرة المستشار العام لوزارة الدفاع، بالإشارة إلى: استجوابات المعتقل، 15/ يناير 2003م. http://www.dod.gov/pubs/foi/operation_and_ plans/Detainee/additional_detainee_documents/07-F-2406%20 doc%207.pdf

139. مورا، (إشهار التقرير).

140. أكدت مذكرة بيكر استخدام السي. آي. إيه لتقنيات الفئة الثالثة الأربعة بناءً على تصريح الـ OLC. لم يكن ذلك صحيحًا تمامًا: لقد تخلت مذكرة يو الصادرة في 2/ أغسطس 2002م، عن الإعدام المزيف بشكل خاص، ولم تمنح تفويضًا تصريحًا) للتعرض للبرد، وعلى الرغم من ذلك، قام موظفو السي. آي. إيه قبل شهرين، بقتل معتقل في منشأة حفرة الملح التابعة لهم في أفغانستان عندما قاموا بتغطيسه بالماء وتركه مُعرَّضًا للعناصر الطبيعية (للبرد). (انظر الجزء الأول، المواقع السوداء، والأكاذيب، وأشرطة الفيديو).

141. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 113، أخبر بيكر لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ في 2007م، فقد أدرج استخدام العقاقير خَيارًا، وقد اعتمد في وصف فاعلية العقاقير على الشائعة القائلة: إن (السي. آي. إيه) قد استخدمت العقاقير في برنامج التحقيق الخاص بها.

142. مذكرة JTF GTMO، آثار استخدام إستراتيجيات معينة من إستراتيجيات مناهضة المقاومة الموجودة في الفئة الثانية. http://americantorture.com/ documents/gitmo/04.pdf انظر أيضًا لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 115-113.

143. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ،115-114، وملاحظات مقابلة السي. آي. إيه CTORS/ MLDU FBIHQ-AFGHANISTAN، 23 يوليو 2009م http://www. aclu.org/files/pdfs/natsec/dojoig_5_007132_876179_2.pdf

144. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 117-116.

145. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 119-118.

146. مكتب المستشار القانوني، مذكرة إلى وليام J. هاينز II، بالإشارة إلى: التحقيقات العسكرية للمقاتلين الأجانب المحظورين المعتقلين خارج الولايات المتحدة، 14/ مارس2003م، 58، 73. http://www.justice.gov/olc/docs/memo-combatantsoutsideunitedstates.pdf

147. مورا، (إشهار التقرير).

148. مكتب المسؤولية المهنية، (تحقيق حول مذكرات مكتب المستشار القانوني بشأن القضايا المتعلقة باستخدام وكالة المخابرات المركزية لتقنيات التحقيق المعززة على الإرهابيين المشتبه بهم)،29/يوليو2009م، 78. http://cdm266901.cdmhost.com/cdm4/item_viewer.php?CISOROOT=/p266901coll4&CISOP TR=2317&CISOBOX=1&REC=3

149. مورا، (إشهار التقرير).

150. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 120.

151. (تقرير مجموعة العمل حول التحقيق مع المعتقل في الحرب العالمية على الإرهاب: تقييم السياسة القانونية والتاريخية، والمفاهيم التنفيذية)، 4/إبريل 2003م، 65-66، http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nsaebb/nsaebb127/03.04.04.pdf

152. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 122.

153. كولن باول، خطاب للأمم المتحدة حول العراق، 5/فبراير 2003م. http://www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/transcripts/powell-text_020503.html

154. ميشيل إيزيكوف، وديفيد كورن، الكبرياء: القصة الضمنية حول التشوش الذهني، والفضيحة، وبيع حرب العراق (نيويورك: كراون بوكس، 2006م)، 121-120؛ جين ماير، الجانب المظلم، 138-134، 108-104؛ جورج تينت، في منتصف العاصفة

(نيويورك: هاربر كولنز، 2007م)، 353؛ وآدم جولدمان) ارتباط موظف السي. آي. إيه سابق بسوء معاملة المعتقل، أسوشيتد برس 8/سبتمبر 2010م. http://www.philly.com/inquirer/world_us/20100908_Ex-CIA_officer_linked_to_detainee_abuse.html

155. لجنة مجلس الشيوخ المختارة لشؤون المخابرات، (مكتشفات ما بعد الحرب حول برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، وارتباطه بالإرهاب، وكيف قارنوها مع تقييمات ما قبل الحرب)، 8/سبتمبر 2006م 81-80. http://intelligence.senate.gov/phaseiiaccuracy.pdf

156. ملخص وكالة استخبارات الدفاع DITSUM رقم 02-044، فبراير 2002م المذكور في رسالة جون D روكفيلر IV، وكارل ليفين إلى معاون الفريق في البحرية لويل E. جاكوبي، 18/أكتوبر 2005م. http://www.fas.org/irp/news/2005/11/DIAletter.102605.pdf

157. مورا، (إشهار التقرير).

158. رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي الإلكترونية إلى باسكال J دي آمورا وغيره، 14/مارس 2002م، 12-13. www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojoig_2_006979_876175.pdf

159. مكتب المفتش العام لوزارة العدل، (مراجعة في اشتراك مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومراقبتها لاستجواب المعتقل في خليج غوانتانامو، أفغانستان، والعراق)، مايو 2008م. www.justice.gov/oig/special/s0805/final.pdf

160. شميدت ـ فارلو، (تنظيم الجيش 6-15: تقرير التحقيق النهائي حول ادعاءات مكتب التحقيقات الفيدرالي في سوء معاملة المعتقل في خليج غوانتانامو، منشأة اعتقال كوبا)، 7. http://www.defense.gov/news/Jul2005/d20050714report.pdf

161. شميدت ـ فارلو، ملحقات التقرير، 858.

162. شميدت – فارلو، 8.
163. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 129-128.
164. المصدر نفسه، 128-126.
165. المصدر نفسه، 129.
166. مذكرة إلى قائد القيادة الجنوبية الأمريكية، تقنيات مناهضة المقاومة في الحرب على الإرهاب، 16/إبريل 2003م. http://www.aclu.org/files/projects/foiasearch/pdf/DOJOLC000023.pdf
167. جون دانيسوسكي، وشاميم الرحمن، (على الأرجح سيواجه المتهمون بالإرهاب الاتهامات في الولايات المتحدة)، لوس أنجلس تايمز، 16/سبتمبر 2002م. http://articles.latimes.com/2002/sep/16/world/fg-pakistan16; John Daniszewski (مشتبهو القاعدة في أيدي الأمريكيين)، لوس أنجلس،17/سبتمبر 2002م. http://articles.latimes.com/2002/sep/17/world/fgramzi17;andAdamGoldmanandMattApuzzo (وجدت أشرطة السي. آي. إيه لاستجواب الإرهابيين محفوظةً سرًّا)، أسوشيتد برس، 17/أغسطس 2010م. http://www.huffingtonpost.com/2010/08/17/cia-tapes-of-terrorist-in_n_684366.html
168. (ملخص وقائع جلسات لجنة المراجعة الإدارية للمعتقل رقم 760، 22/نوفمبر 2005م، 27-24. http://online.wsj.com/public/resources/documents/couchslahiARB-03312007.pdf
169. DoJ IG, 298.
170. المصدر نفسه، 200 .
171. المصدر نفسه، 126 .
172. DOJ IG,126-127 ولجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 138-136.
173. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 139.

174. DoJ IG, 124.
175. شميدت – فارلو، 25.
176. المصدر نفسه، 24.
177. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 140.
178. شميدت – فارلو، 25.
179. DoJ IG, 127، ويراقبDoJ IG المقابلات، 1007. http://www.aclu.org/nationalsecurity/doj_ig_witness_interviews
180. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 140.
181. DoJ IG, 123.
182. جيس برافين، (ضمير الكولونيل)، وول ستريت جورنال، 31/مارس 2007م. http://pierretristam.com/Bobst/07/wf040107.htm
183. لجنة المراجعة الإدارية، 27. سجل تقرير شميدت فارلو أن صلاحي (أبلغ عن كدمات في ضلعيه جراء مشاجرة مع عناصر الشرطة العسكرية عند نقله بين المعسكرات)، ولاحظ من تقرير معاينة الطبيب وجود وذمة في الشفة السفلية وانهتاك بسيط على رأسه، ولكن التقرير لم يُشر إلى مؤشرات بوجود انتفاخ، أو كدمات لتأييد النتيجة التي تشير إلى أن مطلب التحقيق الخاص الثاني كان (الضرب المبرح في كل مكان من الوجه).
184. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 140-141.
185. بيان الرئيس جورج دبليو بوش، (إن التعذيب هو إهانة للكرامة الإنسانية في كل مكان)، 26/ يونيو 2003م. http://www.usembassy.it/viewer/article.asp?article=/file2003_06/alia/A3062613.htm
186. وليام J. هاينز II، رسالة إلى كينيث روث، 2/إبريل 2003م، ملحق. www.abcny.org/ pdf/HUMANRIGHTS.pdf

187. سين. باتريك ليهي، رسالة إلى كونداليزا رايس، 2/يونيو 2004م، ملحق. www.abcny. org/pdf/HUMANRIGHTS.pdf

188. وليام J. هاينز II، رسالة إلى سين. باتريك ليهي، 25/يونيو 2003م، ملحق. www.abcny.org/pdf/HUMANRIGHTS.pdf

189. سين. باتريك ليهي، رسالة إلى ويليام J. هاينز II، 9/سبتمبر 2003م، ملحق. www.abcny.org/pdf/HUMANRIGHTS.pdf

190. آدم جولد مان، ومات آبوزو، (حُمِّلت طائرة السي. آي. إيه سرًّا من غوانتانامو) أسوشيتد برس، 6/أغسطس 2010م. http://www.boston.com/news/nation/washington/articles/2010/08/07/ap_exclusive_cia_flight_carried_secret_from_gitmo/

191. اللواء جيفري D. ميلر، JTF GTMO، إجراءات العمل النموذجية في معسكر دلتا، 28/ مارس 2003م، 1، 17. http://www.comw.org/warreport/full-text/gitmo-sop.pdf

192. مذكرة للتسجل، اجتماع ICRC مع اللواء ميلر، 9/أكتوبر 2003م. http://www.comw.org/warreport/fulltext/gitmo-sop.pdf

193. مذكرة للتسجيل، اجتماع ICRC.

194. جيس بريفر، (ضمير الكولونيل).

195. المقدم ستيوارت كوتش، مقابلة، 9/أكتوبر 2007م. http://www.gwu.edu/~n-sarchiv/torturingdemocracy/interviews/stuart_couch.html

196. رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي الإلكترونية، (بالإشارة إلى: GITMO)، 2/ أغسطس 2004م. http://www.aclu.org/torturefoia/released/FBI_4744_4745.pdf

197. رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي الإلكترونية، (بالإشارة إلى: 16 ،(GITMO/ أغسطس 2004م. http://www.aclu.org/torturefoia/released/ FBI.121504.4737_4738.pdf

198. لجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ، 134. ذكرت تلك الوثيقة أنه (بالرغم من هذه الإيضاحات التي قدمها المحققون، إلا أن القيادة المشرفة إلى أن هذه التقنيات لم تُستخدم).

199. رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالي الإلكترونية FW: GITM 2/أغسطس 2004م. http://www.aclu.org/torturefoia/released/FBI.121504.5053.pdf

200. شميدت – فارلو، 10.

201. DoJ IG, 184، ولجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 148.

202. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 143.

203. (من ألمانيا إلى غوانتانامو: السيرة المهنية لحياة السجين رقم 760)، دير شبيغل، 9/سبتمبر2008م، وجيس برفين، (ضمير الكولونيل)، الوول ستريت جورنال، 31/ مارس 2007م، http://pierretristam.com/Bobst/07/wf040107.htm

204. المقدم ستيوارت كوتش، مقابلة، 9/أكتوبر 2007م http://www.gwu.edu/~n-sarchiv/torturingdemocracy/interviews/stuart_couch.html

205. جاك جولد سميث، رئاسة الإرهاب: القانون والقضاء داخل إدارة بوش New York: W.W. Norton, 2007، 153.

206. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 146.

207. المصدر نفسه.، 200-190

208. المقدم ستيوارت كوتش، مقابلة.

209. المصدر نفسه.

210. لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ، 141.

211. المقدم ستيوارت كوتش، مقابلة.

212. جيس برافين، (ضمير الكولونيل).

213. المقدم ستيوارت كوتش، مقابلة.

214. طلب المذكرة، محمد ولد صلاحي ضد باراك H. أوباما، No. 1:05-cv00569-JR طلب المذكرة في D.D.C. Apr. 4, 2010 1-3 (شواهد داخلية محذوفة)، متوفر على http://www.aclu.org/files/assets/2010-4-9-Slahi-Order.pdf

215. محمد ولد صلاحي، التماس قضية حق المعتقل التحقيق في قانونية حبسه مكتوب بخط اليد، 15/مارس2005م http://media.miamiherald.com/sme-dia/2010/03/22/16/slahi.source.prod_affiliate.56.pdf

216. وزارة الدفاع الأمريكية، (معلومات حول المعتقلين JTF-GTMO)، 4/مارس 2005م http://www.defense.gov/news/mar2005/d20050304info.pdf

217. العميد. ديفيد M. برامس وغيره. (خطاب مفتوح إلى لجنة مجلس الشيوخ القضائية)، 3/يناير 2005م http://www.globalsecurity.org/military/library/report/2005/senate-judiciary-committee-letter_03jan2005.htm

218. حمدان ضد رامسفيلد، 548 U.S. 557 (2006م)، http://www.law.cornell.edu/supct/html/05184.ZS.html

219. محمد ولد صلاحي، رسالة إلى المحامي سيلفيا رويس،9/مارس 2006م http://online.wsj.com/public/resources/documents/couch-slahiletter-03312007.pdf وقد أشار في هذه الرسالة، فإن صلاحي حسب ما ذكرت التقارير قد كتب مذكرات تجاربه؛ ومازالت مخطوطته محجوبة.

220. جيس برافين، (البنتاغون يمنع القوات البحرية من الإدلاء بالشهادة)، الوول ستريت جورنال،8/نوفمبر 2007م http://www.military-quotes.com/forum/pentagon-forbids-marine-testify-t47678.html.

221. طلب المذكرة، صلاحي ضد أوباما.

222. Id.at 15-16 (شواهد داخلية محذوفة).

223. الادلاء بالشهادات في التحقيقات التي تلت اعتقال مهدي في فرنسا 2003م. مهدي، هو مهاجر مغربي كان يعيش في ألمانيا في الوقت الذي حصلت فيه هجمات 11 سبتمبر، وقد حوكم في فرنسا عام 2006م، لعلاقته بالمؤامرة المزعومة لتنفيذ تفجير على جزيرة ريونيون في المحيط الهندي.

224. طلب المذكرة، صلاحي at 9 (شواهد داخلية محذوفة).

225. سوزان كرابتري، (يستنكر الحزب الجمهوري إطلاق سراح المتهمين بالإرهاب)، الهيل، 24/مارس 2010م http://thehill.com/homenews/house/88853-gops-denounce-release-of-terror-suspect.

226. نسخة عن المناظرة الكلامية في 29-33,31-35، صلاحي ضد أوباما 625 F.3d 745 D.C. Cir. 2010 http://www.aclu.org/national-security/transcript-oral-argument-29-31-33-35salahi-v-obama-625-f3d-745-dc-cir-2010

227. صلاحي ضد أوباما، 625 F.3d at 749-750.

228. بيتر فين، (أصبح غوانتانامو قفصًا ذهبيًّا جرًّا اثنين من المعتقلين اللذين أدليا بكل ما كانا يعرفانه، (الواشنطن بوست، 24/مارس 2010م http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/03/24/AR2010032403135.html

229. اقتبس بيتر فين في مقالته التي كتبها عام 2011م، من موظفين عسكريين ظنوا أن هذه المعاملة المميزة غير كافية لمكافأة تعاون صلاحي، وأنه يجب أن يحصل على اللجوء السياسي، وأن يوضع تحت برنامج حماية الشهود في الولايات المتحدة، وقد أخبر أحد كبار موظفي المخابرات المتقاعدين فين بما يأتي (إذا لم نقُم بذلك بالطريقة الصحيحة، سيكون من الأصعب الحصول على تعاون أشخاص آخرين). (ولو أنني لا أزال على رأس عملي، لكنت أعلنت أننا قدمنا لهم الحماية. إنها دعاية جيدة).

230. محمد ولد صلاحي، شهادة المعتقل المحلفة الموجزة، لجنة مراجعة حالة المقاتل، 10، http://media.miamiherald.com/smedia/2010/03/22/16/slahi.source.prod_affiliate.56.pdf

231. المصدر نفسه، 29

232. طلب مستعجل لإرغام الحكومة التقيّد بالبندI.D.1 من نظام إدارة معالجة الحالة المعدل، محمد القحطاني وغيره ضد باراك H. أوباما وغيره. No. 05-cv-1971 D.D.C. Sept. 17, 2010م http://ccrjustice.org/files/2009-02-04%20Al%20Qahtani%20-%20Mot%20to%20Compell%20and%20Hold%20in%20Contempt.Pdf

233. يشير تقرير المفتش العام إلى أن القحطاني استمر في طلب الخضوع لاختبار جهاز كشف الكذب مدة 4 أشهر.

234. مكتب المفتش العام لوزارة العدل، (مراجعة لمشاركة ومراقبة مكتب التحقيقات الفيدرالي لتحقيقات المعتقل في خليج غوانتانامو، وأفغانستان، والعراق، مايو 2008م)، 117-120. www.justice.gov/oig/special/s0805/final.pdf

235. لجنة المراجعة الإدارية، مذكرة إلى محمد القحطاني، بالإشارة إلى: ملخص الأدلة غير المحجوبة، 5/أكتوبر 2006م http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/63-mohammed-al-qahtani/documents/3

236. المصدر نفسه، 8.

237. لجنة المراجعة الإدارية، مذكرة، بالإشارة إلى ملخص الأدلة غير المحجوب للجنة المراجعة الإدارية، 17/يناير 2008م http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/63-mohammed-al-qahtani/documents/1/pages/91

238. مركز عدالة الحقوق الدستورية، (أظهرت ملاحظات منشورة مؤخرًا المعتقل الانتحاري في غوانتانامو محمد القحطاني بعد الاتهامات الرئيسة التي وجهتها محكمة اللجنة العسكرية، بريس ريليز 20/مايو 2008م http://ccrjustice.

org/newsroom/press-releases/newlydeclassified-notes-reveal-.guantanamo-detainee-mohammed-al-qahtani-suic

239. طلب مستعجل، القحطاني ضد أوباما.

240. مذكرة رأي وطلب، القحطاني ضد أوباما، http://ccrjustice.org/files/MAQ%20Order%20to%20Disclose%20Videotapes.pdf

241. لجنة الخدمات المسلحة للجنة الشيوخ، 61.

242. J.T هارينغتون، رسالة إلى اللواء دونالد J. رايدر، 14/يوليو 2004م http://www.pegc.us/archive/In_re_Gitmo/pet_mot_disc_20050110_ex_C.pdf

243. دون A. مارتن، (بيان الكابتن من دون A. مارتن)، 16/سبتمبر 2010م http://www.aclu.org/national-security/declaration-captain-don-martin-september-16-2010

244. نسخة الاجتماع التشاوري، القحطاني ضد أوباما، No. 05-cv-1971 D.D.C. Sept. 17, 2010 http://www.aclu.org/national-security/transcript-status-conference-alqahtani-v-obama-no-05-cv-1971-ddc-september-17-201

245. جوان مارينر، (رسالة إلى بوش تطلب معلومات حول معتقلين مفقودين)، هيومان رايتس ووتش، 26/فبراير 2007م http://www.hrw.org/en/news/2007/02/26/letter-bush-requesting-information-missing-detainees

246. استئناف الولايات المتحدة لعلاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، NBC نيوز، والخدمات الإخبارية، 15/ مايو 2006م، http://www.msnbc.msn.com/id/12799651/ns/world_news-mideast/n_africa/

247. كريغ ويتلوك، (نزلاء سجونيتوارون في عالم الغموض)، الواشنطن بوست، 27/ أكتوبر2007م http://www.washingtonpost.com/wp_dyn/content/article/2007/10/26/AR2007102602326.html

248. ميشيل إيزيكوف، (الموت في ليبيا)، نيوز ويك، 12/مايو 2009م http://www.newsweek.com/2009/05/11/death_in_libya.html

249. هيومان رايتس ووتش، (ليبيا / الولايات المتحدة: تحققان في موت سجين سابق لدى السي. آي. إيه)، 11/ مايو 2009م http://www.hrw.org/en/news/2009/05/11/libyaus_investigate_death_former_ciaprisoner

250. بيتر فين، يموت المعتقل الذي أعطى معلومات كاذبة عن العراق في السجن في ليبيا، الواشنطن بوست، 12/مايو 2009م http://www.washingtonpost.com/wp_dyn/content;article/2009/05/11/AR2009051103412.html/ وهيومان رايتس ووتش، (ليبيا / الولايات المتحدة تحققان بموت سجين سابق لدى السي. آي. إيه).

251. مات سميث، (قيل: إن الشخص الذي ينتمي للقاعدة، وأوجد حلقة وصل مع العراق قد مات في ليبيا)، CNN، 12/مايو 2009م http://edition.cnn.com/2009/WORLD/africa/05/12/libya.al.qaeda.;prisoner/index.html وبيتر فين، (المعتقل الذي أعطى معلومات كاذبة عن العراق يموت في سجنه في ليبيا).

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

عيِّنة من الوثائق

except as noted (b)(6)2

SWORN STATEMENT

For use of this form, see AR 190-45; the proponent agency is ODCSOPS

LOCATION	DATE	TIME	FILE NUMBER
KANDAHAR DETENTION FACILITY	13FEB02	1100	

LAST NAME, FIRST NAME, MIDDLE NAME	SOCIAL SECURITY NUMBER	GRADE/STATUS
[redacted]	[redacted]	E4 SPC

ORGANIZATION OR ADDRESS
A CO 202 JIF KANDAHAR AF

I, [redacted], WANT TO MAKE THE FOLLOWING STATEMENT UNDER OATH:

I am writing this in response to events that I witnessed while performing my duties as an interrogator with the TF 202 JIF.

(b)(6)4

SPC [redacted] + I were conducting an interrogation of MP [redacted] on 3 JAN 2002. Special Forces personnel had been visiting the booth area previously + helping out by giving information that they had from their raids. [redacted] + I took a break to regroup + check our notes. I was the translator. While we were out of the booth, several special forces members entered the booth. At the time I did not think anything of it, + thought they were just observing him based on previous experiences with their people. This was a different group of people I hadn't seen before. [redacted] + I finished the break + went back to continue the interrogation. When we entered the booth, we found the special forces members all crouched around the prisoner. They were blowing cigarette smoke in his face. The prisoner was extremely upset. It took a long time to calm him down + find out what had happened. The prisoner was visibly shaken + crying. [redacted] immediately told them to get out + not to come back anywhere near anyone that we were talking to. I could tell that something was wrong. The prisoner was extremely upset. He said that they had hit him, told him that he was going to die, blew smoke in his face, + had shocked him with some kind of ~~electric~~ device. He used the term "electricity". [redacted] + I immediately notified our NCOIC of what had happened. The chain of command took actions to ensure that nothing of the sort could happen again. A new policy was established requiring that any of the special forces members who wanted to assist with any part of the interrogation process had to first check in with the interrogation control element (ICE). The individuals who committed the acts were told that they were no longer welcome in the facility. I was very upset that such a thing

EXHIBIT	INITIALS OF PERSON MAKING STATEMENT	PAGE 1 OF 2 PAGES
	[redacted]	

STATEMENT (Continued) STATEMENT OF [redacted] TAKEN AT KANDAHAR DATED 13 FEB 02 CONTINUED

could happen. I take my job + responsibilities as an interrogator + as a human being very seriously. I understand the importance of the Geneva Convention + what it represents. If I don't honor it, what right do I have to expect any other military to do so?

020574

إقرار محلف للمترجم العسكري، منشأة قندهار للاعتقال، 13/فبراير 2002م، متوافر على:
http://www.aclu.org/files/projects/foiasearch/pdf/DOD043638.pdf

Ramifications of Determination that GPW Does Not Apply

The consequences of a decision to adhere to what I understood to be your earlier determination that the GPW does not apply to the Taliban include the following:

Positive:

- Preserves flexibility:
  - As you have said, the war against terrorism is a new kind of war. It is not the traditional clash between nations adhering to the laws of war that formed the backdrop for GPW. The nature of the new war places a high premium on other factors, such as the ability to quickly obtain information from captured terrorists and their sponsors in order to avoid further atrocities against American civilians, and the need to try terrorists for war crimes such as wantonly killing civilians. In my judgment, this new paradigm renders obsolete Geneva's strict limitations on questioning of enemy prisoners and renders quaint some of its provisions requiring that captured enemy be afforded such things as commissary privileges, scrip (i.e., advances of monthly pay), athletic uniforms, and scientific instruments.

    Although some of these provisions do not apply to detainees who are not POWs, a determination that GPW does not apply to al Qaeda and the Taliban eliminates any argument regarding the need for case-by-case determinations of POW status. It also holds open options for the future conflicts in which it may be more difficult to determine whether an enemy force as a whole meets the standard for POW status.
  - By concluding that GPW does not apply to al Qaeda and the Taliban, we avoid foreclosing options for the future, particularly against nonstate actors.
- Substantially reduces the threat of domestic criminal prosecution under the War Crimes Act (18 U.S.C. 2441).
  - That statute, enacted in 1996, prohibits the commission of a "war crime" by or against a U.S. person, including U.S. officials. "War crime" for these purposes is defined to include any grave breach of GPW or any violation of common Article 3 thereof (such as "outrages against personal dignity"). Some of these provisions apply (if the GPW applies) regardless of whether the individual being detained qualifies as a POW. Punishments for violations of Section 2441 include the death penalty. A determination that the GPW is not applicable to the Taliban would mean that Section 2441 would not apply to actions taken with respect to the Taliban.
  - Adhering to your determination that GPW does not apply would guard effectively against misconstruction or misapplication of Section 2441 for several reasons.
    - First, some of the language of the GPW is undefined (it prohibits, for example, "outrages upon personal dignity" and "inhuman treatment"), and it is difficult to predict with confidence what actions might be deemed to constitute violations of the relevant provisions of GPW.
    - Second, it is difficult to predict the needs and circumstances that could arise in the course of the war on terrorism.
    - Third, it is difficult to predict the motives of prosecutors and independent counsels who may in the future decide to pursue unwarranted charges based on Section 2441. Your determination would create a reasonable basis in law that Section 2441 does not apply, which would provide a solid defense to any future prosecution.

Negative:

On the other hand, the following arguments would support reconsideration and reversal of your decision that the GPW does not apply to either al Qaeda or the Taliban:

مذكرة ألبرتو R غونزاليس للرئيس بتاريخ 25/يناير 2005م، مرجعية (القرار: تطبيق ميثاق جنيف على سجناء الحرب في الصراع ضد القاعدة وطالبان)، تتوافر على الموقع:
http://www.torturingdemocracy.org/documents/20020125.pdf

cloth or cover over the outside of the box to cut out the light and restrict my air supply. It was difficult to breathe. When I was let out of the box I saw that one of the walls of the room had been covered with plywood sheeting. From now on it was against this wall that I was then smashed with the towel around my neck. I think that the plywood was put there to provide some absorption of the impact of my body. The interrogators realized that smashing me against the hard wall would probably quickly result in physical injury.

During these torture sessions many guards were present, plus two interrogators who did the actual beating, still asking questions, while the main interrogator left to return after the beating was over. After the beating I was then placed in the small box. They placed a cloth or cover over the box to cut out all light and restrict my air supply. As it was not high enough even to sit upright, I had to crouch down. It was very difficult because of my wounds. The stress on my legs held in this position meant my wounds both in the leg and stomach became very painful. I think this occurred about 3 months after my last operation. It was always cold in the room, but when the cover was placed over the box it made it hot and sweaty inside. The wound on my leg began to open and started to bleed. I don't know how long I remained in the small box, I think I may have slept or maybe fainted.

I was then dragged from the small box, unable to walk properly and put on what looked like a hospital bed, and strapped down very tightly with belts. A black cloth was then placed over my face and the interrogators used a mineral water bottle to pour water on the cloth so that I could not breathe. After a few minutes the cloth was removed and the bed was rotated into an upright position. The pressure of the straps on my wounds was very painful. I vomited. The bed was then again lowered to a horizontal position and the same torture carried out again with the black cloth over my face and water poured on from a bottle. On this occasion my head was in a more backward, downwards position and the water was poured on for a longer time. I struggled against the straps, trying to breathe, but it was hopeless. I thought I was going to die. I lost control of my urine. Since then I still lose control of my urine when under stress.

I was then placed again in the tall box. While I was inside the box loud music was played again and somebody kept banging repeatedly on the box from the outside. I tried to sit down on the floor, but because of the small space the bucket with urine tipped over and spilt over me. I remained in the box for several hours, maybe overnight. I was then taken out and again a towel was wrapped around my neck and I was smashed into the wall with the plywood covering and repeatedly slapped in the face by the same two interrogators as before.

I was then made to sit on the floor with a black hood over my head until the next session of torture began. The room was always kept very cold.

This went on for approximately one week. During this time the whole procedure was repeated five times. On each occasion, apart from one, I was suffocated once or twice and was put in the vertical position on the bed in between. On one occasion the suffocation was repeated three times. I vomited each time I was put in the vertical position between the suffocation.

30

إفادة أبي زبيدة للجنة الدولية للصليب الأحمر، من تقرير فبراير 2007م، للجنة الدولية للصليب الأحمر (حول معاملة أربعة عشر معتقلاً من ذوي القيمة العليا في سجون السي. آي. إيه)، متوافر على:

http://www.nybooks.com/media/doc/2010/04/22/icrc-report.pdf

TOP SECRET

individual do not result in severe pain. The facial slap and walling contain precautions to ensure that no pain even approaching this level results. The slap is delivered with fingers slightly spread, which you have explained to us is designed to be less painful than a closed-hand slap. The slap is also delivered to the fleshy part of the face, further reducing any risk of physical damage or serious pain. The facial slap does not produce pain that is difficult to endure. Likewise, walling involves quickly pulling the person forward and then thrusting him against a flexible false wall. You have informed us that the sound of hitting the wall will actually be far worse than any possible injury to the individual. The use of the rolled towel around the neck also reduces any risk of injury. While it may hurt to be pushed against the wall, any pain experienced is not of the intensity associated with serious physical injury.

As we understand it, when the waterboard is used, the subject's body responds as if the subject were drowning—even though the subject may be well aware that he is in fact not drowning. You have informed us that this procedure does not inflict actual physical harm. Thus, although the subject may experience the fear or panic associated with the feeling of drowning, the waterboard does not inflict physical pain. As we explained in the Section 2340A Memorandum, "pain and suffering" as used in Section 2340 is best understood as a single concept, not distinct concepts of "pain" as distinguished from "suffering." *See* Section 2340A Memorandum at 6 n.3. The waterboard, which inflicts no pain or actual harm whatsoever, does not, in our view inflict "severe pain or suffering." Even if one were to parse the statute more finely to attempt to treat "suffering" as a distinct concept, the waterboard could not be said to inflict severe suffering. The waterboard is simply a controlled acute episode, lacking the connotation of a protracted period of time generally given to suffering.

Finally, as we discussed above, you have informed us that in determining which procedures to use and how you will use them, you have selected techniques that will not harm Zubaydah's wound. You have also indicated that numerous steps will be taken to ensure that none of these procedures in any way interferes with the proper healing of Zubaydah's wound. You have also indicated that, should it appear at any time that Zubaydah is experiencing severe pain or suffering, the medical personnel on hand will stop the use of any technique.

Even when all of these methods are considered combined in an overall course of conduct, they still would not inflict severe physical pain or suffering. As discussed above, a number of these acts result in no physical pain, others produce only physical discomfort. You have indicated that these acts will not be used with substantial repetition, so that there is no possibility that severe physical pain could arise from such repetition. Accordingly, we conclude that these acts neither separately nor as part of a course of conduct would inflict severe physical pain or suffering within the meaning of the statute.

We next consider whether the use of these techniques would inflict severe *mental* pain or suffering within the meaning of Section 2340. Section 2340 defines severe mental pain or suffering as "the prolonged mental harm caused by or resulting from" one of several predicate

TOP SECRET 11

مذكرة جون يو وجاي بايبي الموجهة لـ السي. آي. إيه في 1/أغسطس 2002م، التي تحمل العنوان استجواب عناصر القاعدة الفاعلين)، توجد المذكرة على الموقع
http://media.luxmedia.com/aclu/olc_08012002_bybee.pdf

TOP SECRET/[redacted]/SI//ORCON/NOFORN//MR

---

60 AZ [redacted]

61 [redacted]

END BOX 3 OF 4

[redacted]

BEGIN BOX 4 OF 4

DETAINEE #1

TAPE	LABEL	DATE/TIME DESCRIPTION
62	1	[redacted]
63	2	[redacted]
64	3	[redacted]
65	4	[redacted]
66 [redacted]	1	[redacted]
67 [redacted]	2	[redacted]
68	3	[redacted]
69 [redacted]		
70	4	[redacted]
71	5	[redacted]
72	6	[redacted]
73 [redacted]	7	[redacted]
74	8	[redacted]

TOP SECRET/[redacted]/SI//ORCON/NOFORN//MR

000641
2007-8808-IG001853

لائحة بـ 92 شريط فيديو لاستجواب أبي زبيدة في موقع السي. آي. إيه الأسود في تايلاند، تتوافر على الموقع:

http://www.aclu.org/files/assets/cia_release20100415_p10-18.pdf

CLASSIFICATION: ~~SECRET~~
codeword:
caveats: [redacted] EYES ONLY

[redacted]

~~S E C R E T~~ 090627Z NOV 05 [redacted]

[redacted]

TO: PRIORITY DIRECTOR.

FOR: [redacted]

[redacted]

SUBJECT: EYES ONLY FOR [redacted] - DESTRUCTION OF [redacted] VIDEO TAPES

REF: [redacted]

TEXT:

[redacted]

1. ACTION REQUIRED: FYI

2. PER REF A, ALL 92 [redacted] VIDEO TAPES WERE DESTROYED ON 09 NOVEMBER. DESTRUCTION ACTIVITY WAS INITIATED AT 0910HRS AND COMPLETED AT 1230HRS.

3. FILE: [redacted]

[redacted]

CABLETYPE: [redacted]

END OF MESSAGE ~~SECRET~~

2007-8808-IG000235
000626

9/نوفمبر 2005م، برقية لـ السي. آي. إيه تؤكد إتلاف أشرطة استجواب أبي زبيدة تتوافر على الموقع:

http://www.aclu.org/files/assets/cia_release20100415_p10-18.pdf

TOP SECRET// //NOFORN.ORCON//MR1

e.

The interrogators will likely use walling once interrogators determine the HVD is intent on maintaining his resistance posture.

f. The sequence may continue for multiple iterations as the interrogators continue to measure the HVD's resistance posture.

g. To increase the pressure on the HVD,

water douse the HVD for several minutes.

h. The interrogators, assisted by security officers, will place the HVD back into the vertical shackling position to resume sleep deprivation. Dietary manipulation also continues, and the HVD remains nude. White noise (not to exceed 79db) is used in the interrogation room. The interrogation session terminates at this point.

i. As noted above, the duration of this session may last from 30 minutes to several hours based on the interrogators' assessment of the HVD's resistance posture. In this example of the second session, the following techniques were used: sleep deprivation, nudity, dietary manipulation, walling, water dousing, attention grasp, insult slap, and abdominal slap. The three Conditioning Techniques were used to keep the HVD at a baseline, dependent state and to weaken his resolve and will to resist. In combination with these three techniques, other Corrective and Coercive Techniques were used throughout the interrogation session based on interrogation objectives and the interrogators' assessment of the HVD's resistance posture.

13

TOP SECRET/ /NOFORN,ORCON//MR1

30/ديسمبر 2004م، السي. آي. إيه (ورقة خلفية حول استخدام السي. آي. إيه المشترك لتقنيات التحقيق) تتوافر على:

http://www.aclu.org/torturefoia/released/082409/olcremand/2004olc97.pdf

~~TOP SECRET~~[redacted]

28 December 2002 and 1 January 2003, the debriefer used an unloaded semi-automatic handgun as a prop to frighten Al-Nashiri into disclosing information.[44] After discussing this plan with [redacted] the debriefer entered the cell where Al-Nashiri sat shackled and racked the handgun once or twice close to Al-Nashiri's head.[45] On what was probably the same day, the debriefer used a power drill to frighten Al-Nashiri. With [redacted] consent, the debriefer entered the detainee's cell and revved the drill while the detainee stood naked and hooded. The debriefer did not touch Al-Nashiri with the power drill.

93. ~~(S//NF)~~ The [redacted] and debriefer did not request authorization or report the use of these unauthorized techniques to Headquarters. However, in January 2003, newly arrived TDY officers [redacted] who had learned of these incidents reported them to Headquarters. OIG investigated and referred its findings to the Criminal Division of DoJ. On 11 September 2003, DoJ declined to prosecute and turned these matters over to CIA for disposition. These incidents are the subject of a separate OIG Report of Investigation.[46]

Threats

94. ~~(TS/~~[redacted] During another incident [redacted] the same Headquarters debriefer, according to a [redacted] who was present, threatened Al-Nashiri by saying that if he did not talk, "We could get your mother in here," and, "We can bring your family in here." The [redacted] debriefer reportedly wanted Al-Nashiri to infer, for psychological reasons, that the debriefer might be [redacted] intelligence officer based on his Arabic dialect, and that Al-Nashiri was in [redacted] custody because it was widely believed in Middle East circles that [redacted] interrogation technique involves

---

44 ~~(S//NF)~~ This individual was not a trained interrogator and was not authorized to use EITs.
45 (U//FOUO) Racking is a mechanical procedure used with firearms to chamber a bullet or simulate a bullet being chambered.
46 ~~(S//NF)~~ Unauthorized Interrogation Techniques [redacted] 29 October 2003.

42

~~TOP SECRET~~[redacted]

التقرير المحجوب للمفتش العام لـ السي. آي. إيه جون L. هيلغرسون، أنشطة الاعتقال والتحقيق ضد جرائم الإرهاب، سبتمبر 2001م، أكتوبر 2003م، يتوافر على http://media/luxmedia.com/aclu/IG_Report.pdf

UNCLASSIFIED//FOR PUBLIC RELEASE

~~SECRET~~

all that went before." Clewis, 386 U.S. at 710.

First, Binyam Mohamed's lengthy and brutal experience in detention weighs heavily with the Court. For example, this is not a case where a person was repeatedly questioned by a police officer, in his own country, by his own fellow-citizens, at a police station, over several days without sleep and with only minimal amounts of food and water. See Ashcraft v. State of Tenn., 322 U.S. 143, 153-54 (1944); Reck v. Pate, 367 U.S. 433, 440-41 (1961) (murder suspect held incommunicado for eight days, questioned extensively for four, and interrogated while sick). While neither the Ashcraft nor Reck scenarios are to be approved, they can hardly compare with the facts alleged here.

The difference, of course, is that Binyam Mohamed's trauma lasted for two long years. During that time, he was physically and psychologically tortured. His genitals were mutilated. He was deprived of sleep and food. He was summarily transported from one foreign prison to another. Captors held him in stress positions for days at a time. He was forced to listen to piercingly loud music and the screams of other prisoners while locked in a pitch-black cell. All the while, he was forced to inculpate himself and others in various plots to imperil Americans. The Government does not dispute this evidence.

~~SECRET~~

-64-

UNCLASSIFIED//FOR PUBLIC RELEASE

رأي القاضي جلاديس كيسلر الصادر في 19/نوفمبر 2009م، بشأن التماس معتقل غوانتانامو فرحي سعيد بن محمد للتحقيق في قانونية حبسه، على الموقع:
http://www.leagle.com/xmlResult.aspx?xmldoc=in%20fdco%20 20091217b92.xml&docbase=cslwar32007-curr

(iv) It was reported that a new series of interviews was conducted by the United States authorities prior to 17 May 2002 as part of a new strategy designed by an expert interviewer

(v) It was reported that at some stage during that further interview process by the United States authorities, BM had been intentionally subjected to continuous sleep deprivation. The effects of the sleep deprivation were carefully observed.

(vi) It was reported that combined with the sleep deprivation, threats and inducements were made to him. His fears of being removed from United States custody and "disappearing" were played upon.

(vii) It was reported that the stress brought about by these deliberate tactics was increased by him being shackled during his interviews;

(viii) It was clear not only from the reports of the content of the interviews but also from the report that he was being kept under self-harm observation, that the interviews were having a marked effect upon him and causing him significant mental stress and suffering.

(ix) We regret to have to conclude that the reports provided to the SyS made clear to anyone reading them that BM was being subjected to the treatment that we have described and the effect upon him of that intentional treatment.

(x) The treatment reported, if had been administered on behalf of the United Kingdom, would clearly have been in breach of the undertakings given by the United Kingdom in 1972. Although it is not necessary for us to categorise the treatment reported, it could readily be contended to be at the very least cruel, inhuman and degrading treatment of BM by the United States authorities.

إن الفقرات السبع المنسوخة الصادرة عن محكمة الاستئناف البريطانية تلخص 42 وثيقةً من وثائق السي. آي. إيه التي تصف معاملة بنيام محمد، وأعلنت في 10/فبراير 2010م.

متوافر على الموقع:

http://www.fco.gov.uk/en/news/latest-ews/?view=News&id=21735373

Counter Resistance Strategy Meeting Minutes Page 3 of 5

BSCT continued:

- Psychological stressors are extremely effective (ie, sleep deprivation, withholding food, isolation, loss of time)

COL Cummings We can't do sleep deprivation
LTC Beaver Yes, we can - with approval.

- Disrupting the normal camp operations is vital. We need to create an environment of "controlled chaos"

LTC Beaver We may need to curb the harsher operations while ICRC is around. It is better not to expose them to any controversial techniques. We must have the support of the DOD.

Becker We have had many reports from Bagram about sleep deprivation being used.

LTC Beaver True, but officially it is not happening. It is not being reported officially. The ICRC is a serious concern. They will be in and out, scrutinizing our operations, unless they are displeased and decide to protest and leave. This would draw a lot of negative attention.

COL Cummings The new PSYOP plan has been passed up the chain

LTC Beaver It's at J3 at SOUTHCOM.

Fredman The DOJ has provided much guidance on this issue. The CIA is not held to the same rules as the military. In the past when the ICRC has made a big deal about certain detainees, the DOD has "moved' them away from the attention of ICRC. Upon questioning from the ICRC about their whereabouts, the DOD's response has repeatedly been that the detainee merited no status under the Geneva Convention. The CIA has employed aggressive techniques on less than a handful of suspects since 9/11.
Under the Torture Convention, torture has been prohibited by international law, but the language of the statutes is written vaguely. Severe mental and physical pain is prohibited. The mental part is explained as poorly as the physical. Severe physical pain described as anything causing permanent damage to major organs or body parts. Mental torture described as anything leading to permanent, profound damage to the senses or personality. It is basically subject to perception. If the detainee dies you're doing it wrong. So far, the techniques we have addressed have not proven to produce these types of results, which in a way challenges what the BSCT paper says about not being able to prove whether these techniques will lead to permanent damage. Everything on the BSCT white paper is legal from a civilian standpoint.[Any questions of severe weather or temperature conditions should be deferred to medical staff.] Any of the techniques that lie on the harshest end of the spectrum must be performed by a highly trained individual. Medical personnel should be present to treat any possible accidents. The CIA operates without military intervention. When the CIA has wanted to use more aggressive techniques in the past, the FBI has pulled their personnel from theatre. In those rare instances, aggressive techniques have proven very helpful.

LTC Beaver We will need documentation to protect us

محضر (اجتماع 2/أكتوبر 2002م، لبحث إستراتيجية مناهضة المقاومة)، مع فريق غوانتانامو ومحامي السي. آي. إيه جوناثان فريدمان، متوافر على الموقع:
http://www.torturingdemocracy.org/documents/20021002.pdf

SECRET ORCON

0700: Detainee walked, refused water, and allowed to begin four hour rest period.
1100: Detainee awakened and offered coffee – refused.
1115: Detainee taken to bathroom and walked 10 minutes. Offered water – refused. Interrogators began telling detainee how ungrateful and grumpy he was. In order to escalate the detainee's emotions, a mask was made from an MRE box with a smiley face on it and placed on the detainee's head for a few moments. A latex glove was inflated and labeled the "sissy slap" glove. This glove was touched to the detainee's face periodically after explaining the terminology to him. The mask was placed back on the detainee's head. While wearing the mask, the team began dance instruction with the detainee. The detainee became agitated and began shouting. The mask was removed and detainee was allowed to sit. Detainee shouted and addressed lead as "the oldest Christian here" and wanted to know why lead allowed the detainee to be treated this way.
1300: Detainee taken to bathroom and walked 10 minutes.
1320: Detainee offered food and water – refused. Detainee was unresponsive for remainder of session. Afghanistan / Taliban themes run for remainder of session.
1430: Detainee taken to bathroom and walked 10 minutes.
1500: Detainee offered water – refused.
1510: Corpsman changed bandages on ankles, checked vitals – O.K.
1530: Detainee taken to bathroom and walked 10 minutes.
1600: Corpsman checks vitals and starts IV. Detainee given three bags of IV.
1745: Detainee taken to bathroom and walked 10 minutes.
1800: Detainee was unresponsive.
1833: Detainee was allowed to sleep.
1925: The detainee was awakened by interrogation team. He was offered food and water but he refused.
1945: The interrogation team and detainee watched the video "Operation Enduring Freedom".
2120: Detainee was sent to the latrine. Offered water but he refused.
2200: Detainee exercised for good health and circulation. Medical representative took detainee's vital signs and removed the IV housing unit from the detainee's arm. The detainee's pulse rate was low (38) and his blood pressure was high (144/90). Detainee complained of having a boil on his left leg, just below his knee. The medical representative looked at the his leg and phoned the doctor. The doctor instructed the corpsman to recheck the detainee's vitals in one hour.
2300: Detainee refused water and food. He was taken to the latrine and exercised in order to assist in improving the detainee's vital signs.
2345: The medical representative rechecked the detainee's vital signs. The detainee's blood pressure had improved but it was still high (138/80) and his pulse rate had improved but it remained low (42). The corpsman called the doctor to provide an update and the doctor said operations could continue since there had been no significant change. It was noted that historically the detainee's pulse sometimes drops into the 40's in the evenings.

14 DECEMBER 2002

14/ديسمبر 2002م

سجل استجواب محمد القحطاني من 23/نوفمبر 2002م إلى 11/يناير 2003م

متوافر على الموقع: http://www.time.com/time/2006/log/log.pdf

UNCLASSIFIED

—C.
—PD.

GENERAL COUNSEL OF THE DEPARTMENT OF DEFENSE
1600 DEFENSE PENTAGON
WASHINGTON, D. C. 20301-1600
[redacted]

GENERAL COUNSEL

2002 DEC -2 AM 11: 03
OFFICE OF THE
SECRETARY OF DEFENSE

ACTION MEMO

November 27, 2002 (1:00 PM)

DEPSEC________

FOR: SECRETARY OF DEFENSE

FROM: William J. Haynes II, General Counsel [signature]

SUBJECT: Counter-Resistance Techniques

- The Commander of USSOUTHCOM has forwarded a request by the Commander of Joint Task Force 170 (now JTF GTMO) for approval of counter-resistance techniques to aid in the interrogation of detainees at Guantanamo Bay (Tab A).
- The request contains three categories of counter-resistance techniques, with the first category the least aggressive and the third category the most aggressive (Tab B).
- I have discussed this with the Deputy, Doug Feith and General Myers. I believe that all join in my recommendation that, as a matter of policy, you authorize the Commander of USSOUTHCOM to employ, in his discretion, only Categories I and II and the fourth technique listed in Category III ("Use of mild, non-injurious physical contact such as grabbing, poking in the chest with the finger, and light pushing").
- While all Category III techniques may be legally available, we believe that, as a matter of policy, a blanket approval of Category III techniques is not warranted at this time. Our Armed Forces are trained to a standard of interrogation that reflects a tradition of restraint.

RECOMMENDATION: That SECDEF approve the USSOUTHCOM Commander's use of those counter-resistance techniques listed in Categories I and II and the fourth technique listed in Category III during the interrogation of detainees at Guantanamo Bay.

SECDEF DECISION:

Approved [signature] Disapproved ________ Other ________

Attachments
As stated

However, I stand for 8-10 hours a day. Why is standing limited to 4 hours?

cc: CJCS, USD(P)

D.R DEC 0 2 2002

Declassified Under Authority of Executive Order 12958
By Executive Secretary, Office of the Secretary of Defense
William P. Marriott, CAPT, USN
June 18, 2004

UNCLASSIFIED

X04030-02

موافقة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد 2/ديسمبر 2002م، على استخدام (تقنيات مناهضة المقاومة)، متوافرة على الموقع:

http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB127/02.12.02.pdf

I provided RADM Lohr with a copy of the December 2nd Memo and requested that Navy JAG prepare a legal analysis of the issues. I also decided to brief Secretary of the Navy Gordon England and take my objections to DOD GC Haynes as quickly as possible.

Later that day, RADM Lohr wrote via email that he had brought the allegations of abuse to the attention of the Vice Chief of Naval Operations, ADM William Fallon. (Att 4)

20 Dec 02

At 1015, in a very short meeting, I briefed Navy Secretary Gordon England on the NCIS report of detainee abuse, on the December 2nd Memo authorizing the interrogation techniques, and on my legal views and policy concerns. I told him I was planning to see DOD GC Haynes that afternoon to convey my concerns and objections. Secretary England authorized me to go forward, advising me to use my judgment.[4]

That afternoon I met with Mr. Haynes in his office. I informed him that NCIS had advised me that interrogation abuses were taking place in Guantanamo, that the NCIS agents considered any such abuses to be unlawful and contrary to American values, and that discontent over these practices were reportedly spreading among the personnel on the base. Producing the December 2nd Memo, I expressed surprise that the Secretary had been allowed to sign it. In my view, some of the authorized interrogation techniques could rise to the level of torture, although the intent surely had not been to do so. Mr. Haynes disagreed that the techniques authorized constituted torture. I urged him to think about the techniques more closely. What did "deprivation of light and auditory stimuli" mean? Could a detainee be locked in a completely dark cell? And for how long? A month? Longer? What precisely did the authority to exploit phobias permit? Could a detainee be held in a coffin? Could phobias be applied until madness set in? Not only could individual techniques applied singly constitute torture, I said, but also the application of combinations of them must surely be recognized as potentially capable of reaching the level of torture. Also, the memo's fundamental problem was that it was

[4] At this time, Secretary England's nomination to serve as Deputy Secretary of the Department of Homeland Security had been announced, and he was transitioning out of the DON. He would ultimately transfer out of the Department on January 23, 2003. This would be my only conversation with him on the issue until months later, well after his return as Navy Secretary.

7

تقرير المستشار العام لبحرية الولايات المتحدة ألبرتو مورا، 7/يوليو 2004م، المقدم للسجل:
الذي يشير إلى اشتراك مكتب المستشار العام بقضايا التحقيق، متوافر على الموقع:
http://www.aclu.org/pdfs/safefree/mora_memo_july_2004.pdf

	Memorandum from the Director re: Conducting Federal Bureau of Investigation Investigations Overseas. Office of the Inspector General requested he locate the document. [redacted] contacted him by telephone on 6/28/05. [redacted] stated that this document was not the file he would have expected and that he had his secretary find it. After reviewing the memorandum, he said that he did not recall receiving it or reading it, but that it was something he would have normally received. Substantively, [redacted] said that the material covered is not new, that it just provides the same information he knows about how to work with Legats. According to [redacted] he thought the memorandum was not related to the issue of how to interview or interrogate detainees held at U.S. Naval Base Guantanamo Bay, Cuba. This memorandum addresses overseas investigations; U.S. Naval Base Guantanamo Bay, Cuba is a United States military base.	[redacted] Interview 1	b6 Per FBI b7C
Fri 09/27/2002	email from [redacted] and [redacted] While at Delta in the morning, he received a call to return to the Command Post (CP) immediately: "FBIHQ [redacted] etc.) had issues regarding # 63, surprise, surprise." [redacted] explained there was a disagreement with Department of Defense as to how to handle # 63. The "fun and games" identified in the email refers to non-standard investigative techniques. [redacted] did not recall participating with this conversation with [redacted]	[redacted] Interview Notes 6/21/05, at 9, [redacted] Interview 1	b6 Per FBI b7C
Mon 09/30/2002	email from [redacted] to [redacted] cc: [redacted] and [redacted] email describes "current Defense Humint Services plan" for # 63 including taking to Camp X-Ray for six (6) hour sessions with the detainee and giving a four hour break for before beginning again. [redacted] suggested that [redacted] speak with [redacted] asked to provide guidance because Defense Humint Services wanted Federal Bureau of Investigation to be part of one of the interrogation teams. [redacted] said as long as there was no 'torture' involved that we were within our guidelines. He actually encouraged us to be a part of this as we would be able to provide FBIHQ with 'updates' of what was happening." When asked about this	[redacted] Interview Notes 6/21/05, at 10, [redacted] Interview 1	b6 Per FBI b7C

OIG-INTV-000495

الملاحظات المتعلقة بالتحقيق مع محمد القحطاني في غوانتنامو التي جُمِعت لوزارة العدل لمراجعة تورط الـ FBI في تحقيقات المعتقلين، ومشاركتها فيها في خليج غوانتانامو، وأفغانستان والعراق متوافرة على الموقع:

http://www.aclu.org/files/pdfs/natsec/dojfbi20100514/32_interview1_or_interviewnotes_20050621_9pp.pdf

[redacted] Fwd: Impersonating FBI at GTMO Page 1

b6 -1
b7C -1

b6 -1
b7C -1

From: [redacted]
To: Bald, Gary, BATTLE, FRANKIE, CUMMINGS, ARTHUR, ...
Date: Fri, Dec 5, 2003 9:53 AM
Subject: Fwd: Impersonating FBI at GTMO

b6 -1
b7C -1

Frank [redacted]

I am forwarding this EC up the CTD chain of command. MLDU requested this information be documented to protect the FBI. MLDU has had a long standing and documented position against use of some of DOD's interrogation practices, however, we were not aware of these latest techniques until recently.

b2 -3
b6 -4
b7C -4
b7E -1
b7F -1

Of concern, DOD interrogators impersonating Supervisory Special Agents of the FBI told a detainee that [redacted] These same interrogation teams then [redacted] The detainee was also told by this interrogation team [redacted]

These tactics have produced no intelligence of a threat neutralization nature to date and CITF believes that techniques have destroyed any chance of prosecuting this detainee.

If this detainee is ever released or his story made public in any way, DOD interrogators will not be held accountable because these torture techniques were done the "FBI" interrogators. The FBI will left holding the bag before the public.

b6 -1
b7C -1

SSA [redacted]
CTD/MLDU

CC: [redacted] b6 -1 b7C -1

ALL INFORMATION CONTAINED
HEREIN IS UNCLASSIFIED
DATE 11-05-2004 BY 61579DMH/ECB/adc 04-CV-4151

DETAINEES-3168

3977

رسالة الـ FBI الإلكترونية حول استجواب غوانتانامو لمحمد ولد صلاحي، 5/ديسمبر 2003م
متوافرة على الموقع:
http://www.aclu.org/torturefoia/released/FBI_3977.pdf

UNCLASSIFIED //~~FOUO~~

Presiding Officer: With a veil type thing, were their openings for his eyes

Detainee: He did have openings for his eyes. He also had gloves, O.J Simpson gloves on his hands. He was assigned to this special mission. They started to talk to me and said, "look we are not FBI and we need you to admit to the crime we have here. That you were involved with the 11 September attack and that you were involved in the millennium plot." I said "no I wasn't". They said okay, forget about it. Around June 18th 2003, I was taken from Mike Block and put in India Block for total isolation. They took all of my stuff from me. I complained to [redacted] because I thought she was a deceit lady. I could not bear sleeping on the metal because of my back and you never know how much pain I could take. I could end up dead or something. She said 'no, you are not going to die." They tried to give me painkillers and I refused they out of protest. How could you give me painkiller? Just give me something to sleep on and I will be all right. They took me to the doctor here, a Navy doctor, and he was a good guy. I told him that I am in a very bad situation and he said okay I going to recommend that they give you some items, because you have a very serious condition of Scatic Nerve. But I cannot promise you because those people decide not me. I would like for you to check my medical records.

During this portion of the ARB, the recording equipment began to malfunction. This malfunction has caused the remainder of tape 3 of 4 tapes from clicks 3407 to 4479 to become distorted. The Detainee discussed how he was tortured while here at GTMO by several individuals. The recording machine was swapped out with a new one and we finished out the session. The following is the board's recollection of that 1000 click malfunction:

The Detainee was explaining his medical treatment and noticed a Board Member passing a note to the Presiding Officer. The Detainee inquired as to why the Board Member was passing a note. The Presiding Officer told the Detainee the Board Member had a question regarding the Detainee's medical treatment. The Board Member asked the Detainee to summarize his medical treatment and the treatment he received at the hands of the interrogators. The Detainee stated the medical treatment he received was "good", however he decided to continue to go into greater detail regarding the alleged abuse he received from the hands of his interrogators.

The Detainee began by discussing the alleged abuse he received from a female interrogator known to him as [redacted] The Detainee attempted to explain to the Board [redacted] actions but he became distraught and visibly upset. He explained that he was sexually harassed and although he does like women he did not like what [redacted] had done to him. The Presiding Officer noticed the Detainee was upset and told him he was not required to tell the story. The Detainee was very appreciative and elected not to elaborate on the alleged abuse from [redacted] The Detainee gave detailed information regarding the alleged abuse from [redacted] and [redacted] The Detainee stated that [redacted] and [redacted] entered a room with their faces covered and began beating him. They beat him so badly that [redacted] became upset. [redacted]

ISN 760
Enclosure (6)
Page 26 of 33

UNCLASSIFIED//~~FOUO~~

20959

نسخة من إجراءات مجلس المراجعة الإداري في غوانتانامو حول محمد ولد صلاحي 22/ نوفمبر 2005م، متوافرة على الموقع:

http://online.wsj.com/public/resources/documents/couch-slahiARB-03312007.pdf

31. Irrespective of the failed Commissions proceedings, I personally do not believe there is any lawful basis for continuing to detain Mr. Jawad. There is no reliable evidence of any voluntary involvement on Jawad's part with any terrorist groups. Even a statement that we believed linked him to HIG, and was thought to contain Mr. Jawad's fingerprint, was sent to the Army's crime lab for analysis, which concluded that the fingerprint was not Mr. Jawad's.

32. Ultimately, I decided that I could no longer ethically prosecute Mr. Jawad or, in good conscience, serve as a prosecutor at OMC-P. I have taken an oath to support and defend the Constitution of the United States, and I remain confident that I have done so, spending over four of the past seven years away from my family, my home, my civilian occupation -- all without any expectation of or desire for any reward greater than the knowledge that I have remained true to my word and have done my level best to rise to our Nation's defense in its time of need. I did not "quit" the Commissions or resign; instead, I personally petitioned the Army's Judge Advocate General to allow me to serve the remaining six months of my two year voluntary obligation in Afghanistan or Iraq. In the exercise of his wisdom and discretion, he permitted me to be released from active duty. However, had I been returned to Afghanistan or Iraq, and had I encountered Mohammed Jawad in either of those hostile lands, where two of my friends have been killed in action and another one of my very best friends in the world had been terribly wounded, I have no doubt at all – none – that Mr. Jawad would pose no threat whatsoever to me, his former prosecutor and now-repentant persecutor. Six years is long enough for a boy of sixteen to serve in virtual solitary confinement, in a distant land, for reasons he may never fully understand. I respectfully ask this Court to find that Mr. Jawad's continued detention is unsupported by any credible evidence, any provision of the Detainee Treatment Act of 2005, the MCA, international law or our own hallowed Constitution. Mr. Jawad should be released to resume his life in a civil society, for his sake, and for our own sense of justice and perhaps to restore a measure of our basic humanity.

Pursuant to 28 U.S.C. § 1746, I hereby declare and state under penalty of perjury that the foregoing is true and correct to the best of my knowledge, information and belief.

Darrel J. Vandeveld

Executed on: January 12 2009.

14

بيان المقدم داريل فانديفيلد في 12/يناير 2009م، في دعم التماس محمد جواد بطلب إجراء تحقيق في قانونية حبسه، متوافر على الموقع:

http://www.aclu.org/nationalsecurity/declaration_lt_col_darrel_vandeveld_habeas_corpus_case_mohammed_jawad

في هذا الكتاب قصص من قصص التعذيب التي يندى لها جبين الإنسانية، وفيه تقارير موثقة عن وحشية أولئك الأشخاص الذين يلبسون ثوب الإنسان، ويحملون بين ضلوعهم قلوب الوحوش.

كان من المفترض أن يحوك كلٌ من باديلا، وأبي زبيدة، وبنيام محمَد مؤامرة تهدف الى تفجير قنبلة قذرة في إحدى كبريات المدن الأمريكيَة: ولكنَ أولئك الثلاثة كانوا قد عُذبوا الواحد تلو الآخر تعذيبًا ممنهجًا: حيث عُذب أبو زبيدة في سجن سريّ من سجون الـ CIA في تايلاند، وعُذب محمَد على أيدي مُعذبين بالوكالة في المغرب، وعلى أيدي عملاء أمريكيين في باكستان وأفغانستان. أمَا باديلا فقد عذب في سجن على سفينه من سفن أسطول تشارلستون (Charleston) الامريكي؛ وكلما زادت معاملتهم سوءً ازدادت خططهم غرابة وخيالا.

ليس تعذيب النَاس هو ما يهم، إذ ينصُ الميثاق المناهض للتَعذيب، وغير ذلك من المعاملات والعقوبات اللاإنسانية والمهينة، على ما يأتي:

«لا يمكن أن تكون الظُروف الاستثنائية مهما كانت، سواء أكانت ظروف دولة، أم ظروف حرب، أم تهديدًا بحرب، ذريعة لممارسة التعذيب».

وبموجب هذا الميثاق الذي أجازته الولايات المتَحدة في عام 1994م، وأدخلته في قوانين محليَة مختلفة، فإنَه يُخضع أولئك الذين يقومون بالتَعذيب، أو يشاركون فيه إلى حكم جنائي مهما كانوا يظنون أنهم فاعلون، وأنَ من يُعذَب كائنا من كان، فإنَ له الحقّ في التعويض العادل، وإن كان لا شيء يعوض سنين العمر، والعذاب النفسي والجسدي الذي حلَ بأولئك الأشخاص.

موضوع الكتاب: أحداث نيويورك وواشنطن

ISBN 978-603-503-936-9

Obeikan Reader
@ObeikanPub
Google play
العبيكان Obeikan Publishing
نقدم المعرفة
Inspiring Knowledge